

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكيهاني
المستشار العام

الدكتور عليم عطية
مدير مكتب

الجزء الحادى والعشرون

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار: المراجعة السادسة - تحت إشراف الأستاذ
القاهرة: دار النشر - ٢٠٠٣

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحاسبة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

حزب عام ۱۹۴۶ - وھی عام ۱۹۸۵

تحت اشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
المحامي انام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الحادى والعشرين

الطبعة الأولى

198Y - 1987

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القائمة: ٢٠ شارع مكة - ص.ب. ٥٤٢ - جدة ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية

مسرة الفكر

موضوعات

الجزء الحادى والعشرون

مؤهل دراسى

ميان

مجلس الامنة

مجلس الشعب

مجلس الشورى

مجلس القوائم

ملهق ترتيب محقويات الموسوعة

بوت فى هذه الموسوعة المبادئ القانونية التى قررتا كل م
المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
ومن قبلها قسم الرأى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التى
أرستها ترتيباً أبجدياً طبقاً للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد
رتب المبادئ وملفصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب
طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء - قدر الامكان - برصد
المبادئ التى تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التى تضمنت
تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنباً الى جنب
دون تقليد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبعها أيضاً
من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى إطار الموضوع الواحد ، ١
توضع الأحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل ١
تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى
جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها
والوصول بأقصر السبل الى الانسجام بما أدلى فى شأنها من حلول فى
أحكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارن
عند رأى واحد بل حتى متى وجد تمازج بينهما فمن المفيد أن يتعرف
القارئ على هذا التعارض تواء من استعراض الأحكام والفتاوى
متعاقبة بدلاً من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى نواح
وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات إلى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من
فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المبدأ الذي
يحتاج إليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع إليها في الأصل الذي استقيت منه المجموعات الرسمية التي دار
المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى
وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متحذراً التوصل إليه
لتقادم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الصديق من الأحكام والفتاوى
لم يتسن طبعها إلى الآن في مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة
العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التفاني في الجهد
من أجل خدمة عامة تتمثل في اعلام الكافة بما أرساء مجلس الدولة
ممثلاً في محكمته الإدارية العليا والجمعية العمومية لمسمى الفتوى
والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلس
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الإدارية
العليا التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى
من الجمعية العمومية أو من قسم الرأي مجتمعاً بشأنه ، وإن تنسب
الإشارة إلى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى
بدلاً من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى إلى الجهة الإدارية التي
طلبت الرأي وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشأ
الفتاوى بين هذين البيئتين الخاصين فتشير تارة إلى رقم ملف الفتوى
وتشير تارة أخرى إلى رقم الصادر وتاريخه .
ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ .)

ويعني ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا رقم الطعن ١٥١٧ لسنة
٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من إبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ في ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من
يوليه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المأما بالموضوع الذي يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق
عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته
أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق
في نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تعمل التعليقات أرقاما متسلسلة
كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذي يبعث
يتبعه في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه
الموسوعة . ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد
في ختام الموسوعة بياننا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من
الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر
الموضوعات ملامحة إلا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات
الأخرى التي تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق

حسن الكهاني ، نعيم عطية

مؤهل مراسي

الفصل الأول : قواعد الانصاف

الفصل الثاني : قواعد المعادلات الدراسية

الفرع الأول : القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية

أولاً : العلاقة بين المعادلات الدراسية والانصاف

ثانياً : فهم مدلولات القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣

ثالثاً : اشتراط القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أن يكون المستفيد
باحكامه معينا بالحكومة قبل ١٩٥٢/٧/١ وقائماً بخدمتهم

بالمفعل في ١٩٥٣/٧/٢٢

رابعاً : الموظف الذي تسوى حالته طبقاً للقانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ يوضع على درجة شخصية في ذات السلك المعين في

خامساً : ورود الشهادات الدراسية بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣

على سبيل الحصر

سادساً : كيفية الاداة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عند تعد
المؤهلات

سابعاً : العبرة في تحديد تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي هـ
بوقت تأدية الامتحان في جميع المواد بنجاح

ثامناً : الأقدمية الاعتبارية أو النسبية

تاسعاً : المرتب

عاشراً : العلاوات

حادى عشر : اعادة غلاء المعيشة

ثاني عشر : المختص باجراء التسوية التلقائية

الفرع الثاني : القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الموظفين الذ

يفقدون من احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٨١

لسنة ١٩٥٣ المفسر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥

الفرع الثالث : القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بصرىان القانون رقم ٢٧١ لم
١٩٥٣ على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف
مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة الى درجات أو ا
ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عاملا باليو
الفرع الرابع : القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات به
العاملين بالدولة

الفرع الخامس : القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصص
على بعض المؤهلات الدراسية

الفرع السادس : القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة به
العاملين من حملة المؤهلات الدراسية

الفرع السابع : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الآثار المترتب
على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢

الفصل الثالث : شهادات دراسية مختلفة

الفرع الأول : شهادات دراسية تربوية

أولا : دبلوم معهد التربية العالى

ثانيا : دبلوم المعهد العالى للتربية الفنية

ثالثا : دبلوم المعلمين والمعلمات نظام السنتين (الدراسات التكمي

رابعا : الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى

خامسا : دبلوم مدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية أو ما
المعلمين الخاصة

سادسا : شهادة المعلمين الخاص

سابعا : شهادة التربية النفسوية الغير مسبقة بشهادة اتمام الد
الابتدائية

الفرع الثانى : شهادات دراسية اُزهريه

الفرع الثالث : شهادات دراسية اجنبية

الفرع الرابع : الماجستير والدكتوراه

أولا : زيادة المرتب للحصول على الشهادات الاضافية والدبلومات
المتنازة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

ثانيا : العلاوات والرواتب الاضافية لحملة الماجستير والدكتورا

ثالثا : دبلوم الضرائب بجامعة القاهرة

رابعا : دبلوم التامين الاجتماعى

خامسا : الدبلومات غير المعادلة علميا لدرجة الماجستير

الفرع الخامس : شهادات دراسية تجارية

أولا : شهادة التجارة المتوسطة

ثانيا : شهادة الثانوية التجارية

ثالثا : دبلوم المعهد العالى للتجارة

رابعا : دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية

الفرع السادس : شهادات دراسية صحية واجتماعية

أولا : شهادات دراسية صحية (دبلوم المعهد الصحى)

ثانيا : شهادات دراسية اجتماعية (شهادة مدرسة الخد
الاجتماعية)

ثالثا : شهادات دراسية اجتماعية صحية (دبلوم الزائر
الصحيات الاجتماعيات)

الفرع السابع : شهادات فنية وصناعية

أولا : شهادة الهندسة التطبيقية العليا

ثانيا : دبلوم كلية غ الصناعات

ثالثا : دبلوما الفنون والصناعات ، والفنون التطبيقية

رابعا : دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية بباريس (قسم الخزف)

خامسا : شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية الثانوية

سادسا : دبلوم المدارس الصناعية الثانوية ، نظام الخمس سنوات

سابعاً : دبلوم الثانوية الفنية بنات
ثامناً : دبلوم مدرسة الصنائع الإيطالية الثانوية (الصاليز
بروخس الفرج)

تاسعاً : شهادة الاعدادية الصناعية
عاشرًا : الشهادة الابتدائية للمصناعات غير المصبوقة بالشهاد
الابتدائية أو ما يعادلها

الفرع الثامن : الشهادة الدراسية العسكرية

الفرع التاسع : شهادات دراسية أخرى

أولاً : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

ثانيًا : شهادة الكفاءة

ثالثًا : شهادة القبول بالمدارس الثانوية الحرة

رابعاً : الناجحون من السنة الرابعة الى الخامسة الثانوية

خامسًا : شهادة البكالوريا

سادسًا : شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان

سابعًا : دبلوم كلية الامريكان

ثامناً : شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة الفاروقية

تاسعًا : شهادة اتمام الدراسة الثانوية بمعهد الموسيقى العربيـ
المصبوقة بالشهادة الاعدادية

عاشرًا : اجازات الطيران

حادى عشر : دبلوم مدرسة الحركة والتطراف

ثاني عشر : شهادة الأهلية فى الحقوق

ثالث عشر : معلم القرآن الكريم بالمدارس الالزامية

الفصل الرابع : مسائل عامة ومتنوعة

الفرع الأول : تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى

الفرع الثانى : اثبات الحصول على المؤهل الدراسى

الفرع الثالث : خطأ مادى فى بيانات الشهادة الدراسية

الفرع الرابع : الأصل فى المؤهل الدراسى الشهادات المصرية ، واستثناء
يجوز معادلة بعض الشهادات الأجنبية

الفرع الخامس : معادلة الشهادات لا تستتج

الفرع السادس : المؤهل الدراسى الذى يرد له تقييم لا يقاس عليه

الفرع السابع : لا يجوز للمحكمة أن تحل محل الادارة فى اجراء معادلة
مؤهل دراسى

الفرع الثامن : عدم سرعان قواعد الانصاف وقانون المعادلات الدراسية
على الأفراد العسكريين بالقوات المسلحة

الفرع التاسع : المؤهل الدراسى والكادر الأعلى

الفرع العاشر : الوجود فى الخدمة للافادة من تسويات المؤهلات
الدراسية عند صدور القواعد القانونية المنظمة لها

الفرع الحادى عشر : اثر الجزاء التأديبى على اجراء التسوية بالمعادلات
الدراسية

الفرع الثانى عشر : ابراز العامل لمؤهل دراسى لم يكن قد فوه عنه من
قبل واستقرار وضعه الوظيفى على اساس من عدم
الحصول عليه

الفرع الثالث عشر : زميل العامل فى الحصول على مؤهل دراسى

الفرع الرابع عشر : المؤهل الدراسى والتجنيد

الفرع الخامس عشر : اقدمية اعتبارية للحاصل على مؤهل دراسى

الفرع السادس عشر : اعانة غلاء المعيشة عند اعادة التسوية للمؤهل

الفرع السابع عشر : اول الربوط

الفرع الثامن عشر : لجنة التقييم المسالى للمؤهلات الدراسية

الفرع التاسع عشر : مؤهلات علمية خاصة

الفرع العشرون : شهادة الصلاحية للأعمال الإدارية ليست مؤه
دراسيا

الفرع الحادى والعشرين : ديوان الاوقاف الخصوصية وقانون المعاد
الدراسية

الفصل الأول
قواعد الانصاف
قاعدة رقم (١)

المبدأ :

سرد لبعض المراحل التشريعية لتسعير المؤهلات الدراسية - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ ، وكتاب دورى المالية في ١٩٤٤/١٢/٩ ، وقرارات مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١٠/٨ و ١٩٥٠/١٠/٩ من ديسمبر ١٩٥١ - قانون تنظيم موظفي الدولة والمعاملات الدراسية .

ملخص الحكم :

يبين من تقى قواعد انصاف نوى المؤهلات من الموظفين ان مجلس الوزراء اصدر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اول قرار تنظيمى عام بتقدير قيم المؤهلات العلمية على نطاق واسع وذلك بتحديد درجة وراتب لكل مؤهل ، وكان يستهدف انصاف حملة هذه المؤهلات من الموظفين الذين كانوا فى خدمة الحكومة فعلا وقت صدوره ، اولئك الذين جاروا بالمشكوى من سوء حالهم ، فوضعوا بمقتضى ذلك القرار فى درجات شخصية تتفق والدرجات التى قدرها لمؤهلاتهم وذلك بعد حصر عددهم وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض . وحتى لا تتكرر هذه المشكلة ، نهى عن تعيين حملة هذه المؤهلات مستقبلا فى درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . وعلى اثر صدور هذا القرار اذاعت وزارة المالية كتب دورية عدة لتنفيذه ، كما اتفقت ما يقتضيه هذا التنفيذ من اجراءات اهمها تدبير المال اللازم لمواجهة نفقاته ، وقد استغرق ذلك فترة من الزمن عين خلالها موظفون على مقتضى القواعد التى كان معمولاً به قبل صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، وبذلك لم يشملهم الانصاف ، مما حمل وزارة المالية على اصدار الكتاب الدورى رقم ٢٣٩ - ٣٠/١ فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمرئان قواعد الانصاف

عليهم تحقيقا للمساواة بينهم وبين زملائهم الذين تناولهم القرار ممر كانوا فى الخدمة وقت صدوره ، أما من يعينون بعد هذا التاريخ فقد اشترط لجواز تعيينهم وجود درجات فى الميزانية تتفق ومؤهلاتهم حسب ما هو وارد بقواعد الانصاف ، ويكون الخصم بما هيأتهم على ربط هذه الدرجات بالميزانية المختصة ، وذلك تنفيذا للنهى الوارد فى قرار مجلس الوزراء عن تعيين ذوى المؤهلات مستقبلا فى غير الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . ونظرا لأن القرار المذكور لم يتناول المؤهلات العلمية كافة كما أن تقديره لبعضها لم يقع موقع الرضاء من حملتها ، فقد كثرت الشكوى ممن أغفل تقدير مؤهلاتهم ، ومن كانوا يشكون من بعض تقديرها . واستجاب مجلس الوزراء لكثير من هذه الشكاوى ، فتوالى قراراته بتقدير مؤهلات ما كانت قدرت بعد ، وبرفع تقديراته السابقة لمؤهلات أخرى . وقررت فى الحكم بين من عين قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن عين من الموظفين ذوى المؤهلات حتى هذا التاريخ فقط وكان من بين هذه القرارات ما صدر فى أول يولية و ٣ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ دون تدبير المال اللازم لمواجهة نفقات تنفيذها ، مما أثار شكوى الموظفين الذين أقادوا من أحكامها ، فلجأوا الى جهات القضاء الإدارى طالبين تسوية حالاتهم على مقتضى هذه الأحكام ف قضى لهم بذلك وظل البعض الآخر يرجو أن تقوم الحكومة بتنفيذ هذه القرارات من تلقا نفسها ، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأر نظام موظفى الحولة على أن يعمل به ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ وكان من أهم ما استحدثه من أحكام فى نظم التوظيف تحديد أجر الموظف لا على أساس ما يحمل من مؤهلات علمية ، بل على قدر ما يؤدى للدول من عمل وجهه بعد تعرف صلاحيته لهذا العمل ، وضمن هذا الحكم المادة ٢١ منه ، وبذلك قضى على قاعدة تسعير الشهادات تسعير الزاميا - تلك التى كانت معمولا بها قبل نفاذه - وهذا القانون وأز أرسى قواعد التوظف على أسس ثابتة من تاريخ العمل به الا أن تلك المشكلة وما نجم عنها من حالة الشذوذ المترتبة على التفرقة فى معاملة الموظفين ذوى المؤهلات على مقتضى قواعد التسعير السابقة على تاريخ نفاذه على النحو المشار اليه رغم اتحادهم فى المراكز القانونية الناشئة عن

هذه القواعد - ظلت هذه المشكلة معقدة مما حمل وزارة المالية على استصدار القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعاملات الدراسية .
(طعن رقم ٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٠)
للمادة رقم (٢) .

المادة :

اقتصار اثر قواعد الانصاف على من عين من ذوى المؤهلات حتى ١٢-١٩٤٤ دون الميعين بعد هذا التاريخ .
ملخص الحكم :

ان قواعد الانصاف الصادرة بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ انما استهدفت انصاف حملة المؤهلات الدراسية من الموظفين الذين كانوا فى خدمة الحكومة فعلا وقت صدور هذه القواعد ، فوضعوا بمقتضاها فى درجات شخصية بعد حصر عددهم وتقدير الاعتبارات المالية اللازمة لهذا الغرض ، ولما كان تنفيذ ذلك قد استغرق فترة من الزمن عين خلالها موظفون على مقتضى القواعد التى كان معمولاً بها قبل صدور قواعد الانصاف ولم يشملهم هذا الانصاف ، فقد اصدرت وزارة المالية كتابها الدورى رقم ٢٣٩ - ٣٠٢/١ فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمرىان قواعد الانصاف على هؤلاء تحقيقا للمساواة بينهم وبين زملائهم الذين تناولهم الانصاف ممن كانوا فى الخدمة وقت صدور القواعد الخاصة به .
اما من يعينون بعد هذا التاريخ فقد اشترط لجواز تعيينهم وجود درجات فى الميزانية تتفق ومؤهلاتهم حسب ما هو وارد بقواعد الانصاف ، وان يكون الخصم بماهياتهم على رطب هذه الدرجات بالميزانية المختصة ، وذلك تنفيذاً لطلبه الوارد فى قرار مجلس الوزراء عن تعيين ذوى المؤهلات مستقبلاً فى غير الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . وقد فرقت القرارات اللاحقة فى الحكم بين من عين من ذوى المؤهلات قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن عين بعد هذا التاريخ ، وذلك على أساس التأكيد بأن قواعد الانصاف انما يقتصر اثرها على من عين من الموظفين ذوى المؤهلات الدراسية حتى التاريخ المذكور فخصب .
ومن ثم فان من عين بعد هذا التاريخ لا يفيد قط من القواعد المشار اليها
(طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

عدم التطبيق قواعد الانصاف الا في حق من كانت درجته أو راقبه أو كلاهما أقل مما قدر لمؤهله في تلك القواعد - بعد تسوية حالة الموظف بالتطبيق لقواعد الانصاف ، بتخذ طريقه الطبيعي من حيث العلاوات والترقيات مثبت الصلة بالانصاف .

ملخص الحكم :

ان قواعد الانصاف باعتبار أنها تسعير للمؤهلات الدراسية من حيث الدرجة والمرتب لا يفيد منها ولا تطبق الا في حق من كانت درجته أو راتبه أو كلاهما أقل مما قدر لمؤهله في تلك القواعد ، وآية ذلك ان قواعد الانصاف قد نصت على ان « حاملي الدرجات الجامعية وما يعادلها من الشهادات المالية الموجودين الآن في أقل من الدرجة السادسة يمنحون هذه الدرجة فوراً ويسوى ماضى خدمتهم على هذا الأساس بافتراض انهم عينوا ابتداء بماهية ١٢ جنيهاً زينت الى ١٣ر٥ جنيهاً وبعد سنتين آخرين الى ١٥ جنيهاً ٠٠٠ » ، وان « حاملي شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني) وما يعادلها الموجودين الآن في الاقدمية في أقل من الدرجة الثامنة يمنحون هذه الدرجة فوراً ويسوى ماضى خدمتهم على هذا الأساس بافتراض انهم عينوا ابتداء بماهية ٥٠٠ م و ٧ ج زينت بمقدار نصف جنيه كل سنتين ٠٠ » ، وهكذا بالنسبة للمؤهلات الأخرى ٠ فإذا ما سويت حالة الموظف بالتطبيق لتلك القواعد بأن رفعت درجته وماهيته الى القدر المقرر لمؤهله فقد استنفدت قواعد الانصاف أغراضها بالنسبة له ، واتخذ الموظف بعد ذلك طريقه الطبيعي من حيث العلاوات والترقيات مثبت الصلة بالانصاف ، فحسب الانصاف أن رفع من درجته وماهيته الى القدر المقرر لمؤهله .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

عدم انطباق قواعد الانصاف على من منح قبل صدورها الدرجة التي
قدرت فيها مؤهله ، او جاوزها •

ملخص الحكم :

يبين من استقراء قواعد الانصاف انها كانت تهدف الى معالجة حالة
طائفة من الموظفين المؤهلين الموجودين في الخدمة وقت صدورها ، وهم الذين
كانت تقل درجاتهم ان مرتباهم عن الدرجات والمرتبات التي قدرت لمؤهلاتهم
بمقتضى تلك القواعد ، وهي بهذه المثابة لا تطبق في حق من سبق ان نال حظا
من الانصاف قبل صدورها ، بان منح الدرجة التي قدرت لمؤهله ، ثم جاوزها
الى ما يعلوها من درجات •

(طعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١١)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

قواعد الانصاف الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ - ١ - ١٩٤٤ -
تسعيها المؤهلات الدراسية بدرجات ذات مرتبات - عدم تحديدها نوع المكافآت
التي تمنح فيه هذه الدرجات •

ملخص الحكم :

لئن كان قد صدر لصالح المدعي ، في أول فبراير سنة ١٩٥٣ ، قرار من
اللجنة القضائية لوزارة العدل في التظلم رقم ٥٦ لسنة ١ القضائية بأحقيقته
في وضعه في الدرجة السادسة طبقا لقواعد الانصاف الصادرة بها قرار
مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اعتبارا من أول الشهر التالي
للمشهر الذي اعتمدت فيه نتيجة بكالوريوس كلية التجارة في سنة ١٩٥١ ، إلا
ان هذا القرار لم يعين نوع الدرجة التي تمنح له ، كما ان قواعد الانصاف
التي انشأتها قد سمحت المؤهلات الدراسية التي نصبت عليها بدرجات ذات

مرتبات يتحقق بمنحها للموظف المستحق لها الانصاف الذى استهدفه به
الشارع ، دون أن تحدد - فى خصوص المؤهل الحاصل عليه المدعى - نو
الكادر الذى يوضع فيه ، أو أن تستلزم منحه درجة من نوع معين فى كا
بذاته .

(لمن رقم ٩٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٧)

قاعدة رقم (٦)

المقدمة :

قواعد الانصاف - انصافها بعض الموظفين ذوى المؤهلات ممن كا
فى الخدمة حتى ١٩٤٤/١٢/٩ بمنحهم الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهل
فى حدود معينة - قصر منح الدرجات على من كانوا فى سلك الدرجات س
بلؤل الهيئة أو خارجها - عدم منح الدرجة المقررة للمؤهل لمن يعما
باليومية - منحهم اجرا موازيا للمرتب المقرر لمؤهلهم - قرار مجلس الون
فى ١٩٤٤/١/٣٠ وكتاب المالية الدورى فى ١٩٤٤/٩/٦ .

ملخص الحكم :

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار مجلس الوزراء متضمنا قو
الانصاف . ويبين من استقراء هذه القواعد ، فى ضوء الظروف والملاب
التي احاطت بها ، انها رمت الى انصاف بعض الموظفين ذوى المؤه
الدراسية ممن كانوا فى الخدمة حتى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمن
الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم وما يترتب على ذلك فى الحساب
والاوضاع التى بينها ، واقتصر منح الدرجات على من كانوا فى سلك الدرج
سواء داخل الهيئة أو خارجها ، أما من لم يكن فى سلك الدرجات وانما
باليومية ، فهؤلاء يمنحون اجرا موازيا للمرتب المقرر لمؤهلهم ، كما يتخ
من كتاب المالية الدورى الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بتنفيذ قوا
الانصاف . وعلى هذا الأساس - فى شأن هؤلاء وأولئك - دبرت الاعتماد
المالية التى يقتضيها تنفيذ تلك القواعد ، ومن ثم اذا بان للمحكمة أن المد
لم يكن عنه تطبيق قواعد الانصاف فى سلك الدرجات ، سواء داخل الهي

أو خارجها ، وإنما كان معينا باليومية ، فهو بهذه المثابة لا يستحق أن يمنح
الدرجة المقررة لمؤمله ، وإنما يستحق اجرا يوازي المرتب المقرر لمؤمله وهي
الشهادة الابتدائية .

(طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٧)

المبسطة :

قواعد الانصاف - استهدافها انصاف بعض الموظفين ذوي المؤهلات
الدراسية ممن كانوا في الخدمة حتى ١٩٤٤/١٢/٩ بمنحهم الدرجات
والمؤهلات المقررة - قصر منح الدرجات على من كانوا في سلك الدرجات
سواء داخل الهيئة أو خارجها - منح من يعملون باليومية اجرا موازيا للمرتب
المقرر لمؤهلاتهم .

ملخص الحكم :

ان قواعد الانصاف قد استهدفت انصاف بعض الموظفين ذوي المؤهلات
الدراسية ممن كانوا في الخدمة حتى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمنحهم
الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم وما يترتب على ذلك في الحدود
وبالأوضاع التي بينتها ، وقد اقتصر منح الدرجات على من كانوا في سلك
الدرجات سواء داخل الهيئة أو خارجها . أما من لم يكن في سلك الدرجات
وإنما كان معينا باليومية فهؤلاء يمنحون اجرا موازيا للمرتب المقرر لمؤملهم
الدراسي ، كما يتضح ذلك من كتاب وزارة المالية الدوري الصادر في ٩ من
سبتمبر سنة ١٩٤٤ بتنفيذ قواعد الانصاف وعلى هذه الأسس - في شأن
هؤلاء وأولئك - ببرت الاعتمادات المالية التي إقتضاها تنفيذ تلك القواعد .

(طعن رقم ٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

تقدير الشهادات ومعادلاتها وتحديد مستواها العلمى - من اطلاقات الإدارة - لا معقب عليها - أساس ذلك - تقدير قواعد الانصاف الدرجة الثامنة بمرتب قدره سبعة جنيهاً ونصف لشهادة التجارة المتوسطة - تقدير هذه القواعد الدرجة الثامنة بمرتب ستة جنيهاً لشهادة كفاءة التعليم الأولى - لا جناح على جهة الإدارة اذا اعتبرت أن المؤهل الثانى أدنى من المؤهل الأول عند اجراء حركة ترقية .

ملخص الحكم :

انه من المقرر أن تقدير الشهادات ومعادلاتها وتحديد مستواها العلمى هو من اطلاقات السلطة الادارية التى تترخص فيها بلا معقب عليها لتعليقها بصميم اختصاصها ولعدم وجود قواعد معينة أو ضوابط محددة يمكن بمقتضاها مراجعة الإدارة عند مخالفتها إياها ، ومن ثم فإذا كانت شهادة التجارة المتوسطة الحاصل عليها المطعون فى ترقيتهم قد قدرت لها قواعد الانصاف السارية وقتذاك الدرجة الثامنة بمرتب قدره سبعة جنيهاً ونصف شهرياً ، بينما قدرت تلك القواعد للشهادة الحاصل عليها المدعى وهى كفاءة التعليم الأولى الدرجة الثامنة بمرتب قدره ستة جنيهاً شهرياً ، فإنه لا جناح على الجهة الادارية اذا هى اعتبرت - بما لها من سلطة تقديرية كما سبق القول - أن مؤهل المدعى أدنى فى المستوى من مؤهل المطعون فى ترقيتهم وآثرتهم تبعاً لذلك ونتيجة له بالترقية دون المدعى وعليه يكون قرارها فى هذا الشأن صحيحاً مطابقاً للقانون .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ - السلطة المختصة بتطبيق قواعد الانصاف على الموظفين الناجحين فى امتحان القبول

بالمدارس الثانوية غير الحكومية هي وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية - لا تستطيع احدى الوزارتين ان تنفرد بتطبيق هذه القواعد على الموظفين المذكورين *

ملخص الحكم :

ان مؤدى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ان السلطة المختصة بتطبيق قواعد الانصاف على الموظفين الناجمين فى امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية هي وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية ويتوجب على ذلك ان ايا من الوزارتين لا تستطيع قانونا ان تنفرد بتطبيق قواعد الانصاف على الموظفين المذكورين ، فوزارة المالية ليس فى مكتبتها ان تقرر تطبيق هذه القواعد دون الرجوع الى وزارة المعارف العمومية كى تقرر ما اذا كان مستوى الدراسة والامتحان فى المدارس غير الحكومية يطابق مثيله فى المدارس الحكومية او عديمه كما انه لا يمكن تطبيق تلك القواعد بمجرد ان تقرر وزارة المعارف العمومية ان مستوى الدراسة والامتحان فى هذه المدارس يطابق مثيله فى المدارس الحكومية بل لابد من ان تشترك الوزارتان معا فى تقرير تطبيق قواعد الانصاف على الموظفين المشار اليهم مادامت اختيارات قرار مجلس الوزراء المبين آنفا تنطق بذلك ومادامت القاعدة هي وجوب التزام حدود الاختصاص التى رسمها المشرع فاذا اشترط لممارسة عمل مشاركة عدة هيئات وتعاونها معا فلا يبرم هذا العمل الا بموافقتها جميعا *

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

ثبوت ان المدهى عين بوابا لمعمارة وقف من الاوقاف الخيرية التى تقوم عليها وزارة الاوقاف بسلطانها العامة فى ادارة مرفق الخيرات - اعتبره من الخارجين عن الهيئة - افادته من قواعد الانصاف الواردة فى شأن هذه الفئة *

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن المدعى عين منذ سنة ١٩٣٢ بوابا لعمارة وقف من الأوقاف الخيرية التي تقوم عليها وزارة الأوقاف بسلطتها العامة في إدارة مرقق الفقيرات طبقا للقوانين واللوائح في هذا الشأن ، فإنه يعتبر من الموظفين العموميين ومن فئة المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال ، ويحق له الاستفادة من الحكم الوارد بقواعد الانصاف في شأن هذه الفئة من المستخدمين ، وقد قرر هذا أدنى لمرتباتهم لا يقل عن ثلاثة جنيهات شهريا عند توافر الاعتماد المالي اللازم ، بتقريره ممن يملكه ، وتكون الاستفادة منه من التاريخ المعين لذلك .

(ملعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

قاعدة رقم (١١)

المادة :

تعيين موظف باليومية في ظل سريان أحكام كادر سنة ١٩٣٩ - تسوية حالته بالتطبيق لقواعد الانصاف - منحه أجرا يوميا معادلا للمرتب المقرر للدرجة المحددة لمؤهله الدراسي - عدم جواز زيادة مرتبه عن مرتب نظيره من المعينين على درجات بالميزانية - القاعدة أن يرفع أجره بما يعادل مرتب هذا النظير لا أن يجاوزه في الدرجات المقررة لمؤهله .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى عين في خدمة الحكومة في ظل سريان أحكام كادر سنة ١٩٣٩ ، وأن العلاوة موضوع المنازعة انما منحت له نتيجة تسوية حالته بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ ، وقد كان يتقاضى أجرا يوميا قدره ٢٨٠ م من أول مايو سنة ١٩٤٢ ، تزيد هذا الأجر إلى ٤٠٠ م يوميا من بدء تعيينه على أساس تحديدده بالقياس على المرتب المقرر للدرجة المحددة في تلك القواعد لمؤهله الدراسي باعتباره من أرباب اليومية بحيث أصبح أجور يوازي المرتب المذكور . ولما كان الموظف الحاصل على مؤهل دراسي مماثل لمؤهل المدعى والمعين في الدرجة السابعة المقررة لهذا المؤهل

لا ينال بقواعد الانصاف مقرونة بقواعد كادر سنة ١٩٣٩ الخاصة بوقف العلاوات اكثر مما نال هذا المدعى بعد تعديل الاجرة ، ولا يفيد من الاستثناء الوارد بالكادر المشار اليه لكون مرتبه قد بلغ ٩٦ ج سنويا وجاوز هذا القدر ، كما لا يفيد من العلوات الجديدة التى منحها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، متى كان قد انتفع بتعيينه فى ماهيته نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف على حالته - اذا كان الغائب هو ما تقدم ، فان المدعى لا يستحق علاوة ، اذ لا يجوز ان يصبح - وقت ان كان من ارباب اليومية وبعد قياس اجره بما يوازي مرتب نظيره من المعينين على درجات بالميزانية - احسن حالا من هذا الاخير ، مع ان القاعدة ان يرفع اجره بما يعادل مرتب هذا النظير ، لان يجاوزه بالزيادة فى الدرجة المقررة لمؤمله ، ومع انه افاد بتطبيق قواعد الانصاف تحسينا فى اجره برفعه من ٢٨٠ م الى ٤٠٠ م يوميا ، اى بما يجاوز مقدار العلاوة الجديدة التى نص كتاب وزارة المالية الدورى المؤرخ ٣ من ابريل سنة ١٩٤٧ فى الفقرة الاولى منه على ان تمنح وفقا للمقتضيات العلوات حسب كادر سنة ١٩٣٩ ، ومن ثم فان تسوية حالته ، وهو باليومية على اساس قواعد الانصاف بمنحه علاوة قدرها ٤٠ م يوميا (توازى جنيها) شهريا بعد رفع اجره على النخز المتقدم ، تكون تسوية خاطئة ، لعدم استحقاقه هذه العلاوة ، سواء بالتطبيق لقواعد الانصاف بمراعاة انه معين فى ظل كادر سنة ١٩٣٩ ، او بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، بعد ان عين فى الدرجة السابعة بماهية شهرية قدرها عشرة جنيهات اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥ .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٢)

المادة :

تقرير كتاب المالية الدورى الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بتطبيق قواعد الانصاف برفع اجور ذوى المؤهلات من عمال اليومية الى ما يعادل الرواتب المقررة لمؤهلاتهم دون منحهم درجات شخصية - ليس فيه مخالفة لاحكام قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بقواعد الانصاف

ملخص الحكم :

أن القول بأن كتاب وزارة المالية الدورى الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ متالف لما جاء فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بالنسبة لنوى المؤهلات من عمال اليومية ، وهو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ، مردود بأنه يبين من استعراض مذكرة اللجنة المالية التى عرضت على مجلس الوزراء ، فوافق فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ على المبادئ الواردة فيها مع بعض قيود ارتأها ، يبين أنه لا اللجنة المالية فى مقترحاتها ولا مجلس الوزراء فيما أقره من قواعد قد قصدا الى منح نوى المؤهلات من عمال اليومية درجات فى الميزانية ، وآية ذلك أن المذكرة استهلّت بالإشارة الى الكادرات المختلفة من تعديل الدرجات فى سنة ١٩٢١ الى كادر سنة ١٩٢١ الى كادر سنة ١٩٢٩ وهذه كلها لا شأن لعمال اليومية بها ، كما أنه عندما تحدثت مذكرة اللجنة المالية عن درجات نوى المؤهلات اشارت الى رفع الدرجات التى يشغلونها والتى تقل عن الدرجات المقترحة لمؤهلاتهم ، وعندما تحدثت مذكرة اللجنة المالية عن عمال اليومية اشارت الى رفع أجورهم الى ما يعادل الرواتب المقررة لمؤهلاتهم . ويخلص من ذلك أنه ليس لمن كان مهيئاً باليومية من نوى المؤهلات قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ أن يطالب بالدرجة الشخصية المقررة لمؤهله يدعى أن هذا حق يستمدونه من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ إذ أن كل ما أنشأه مجلس الوزراء لهذه الطافة من حق إنما هو تسوية أجورهم اليومية على أساس ما هو مقرر لملائهم من المعينين على درجات .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٣)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

مبدأ تخصيص الاتصاف - عدم جواز الجمع بين مزايا أكثر من اتصاف واحد - من نال اتصافا كاملا فى ظل سلك معين انتمى اليه فى فترة ما من خدمته لا يكون له حق فى اتصاف جديد عن الفترة نفسها .

ملخص الحكم :

يتفرع على مبدأ تخصيص الانصاف عدم جواز ازدياد الافادة من قواع
الانصاف بالجمع بين مزايا أكثر من انصاف واحد ، فمن نال انصافا سابقا
كاملا في ظل سلك معين انتمى اليه في فترة ما من خدمته لا يكون له حق في
انصاف جديد عن هذه الفترة ذاتها ، ذلك ان كل انصاف يجري اعماله في
مجال تطبيقه مقصورا على الاشخاص الذين قصد ان يشملهم حكمه والذي
اقتضت الأوضاع الخاصة بهم صدوره لتنظيم حالتهم دون سواهم ، فلا يتعد
اثره الى غير هؤلاء الأشخاص ، ومن باب أولى الى من سبق انصافه وفق
للقواعد المقررة لأمثاله .

(طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تنظيم قواعد خاصة بالانصاف لطائفة معينة من المستخدمين أو الموظفين
أو العمال - امتناع ازدياد الافادة من هذه القواعد خضوعا لمبدأ تخصيص
الانصاف - الحصول على انصاف في ظل سلك معين في فترة معينة - الانتقال
الى سلك آخر - عدم الافادة من الانصاف المقرر لهذا السلك الأخير
تفلس الفترة .

ملخص الحكم :

يتضح من اتجاه المشرع في تنظيم قواعد خاصة لانصاف كل طائفة ما
حدة من طوائف الموظفين والمستخدمين المدنيين والمسكرين والعمال ، بوض
كادر خاص لرجال البوليس مستقل عن الكادر العام ، وآخر لعمال اليومية
وتنظيم قواعد لتقدير المؤهلات الدراسية للمدنيين ، وأخرى لأفراد القسا
العسكرية والجوية وغيرها لقدامى الموظفين ، أنه توخى بهذه المغايرة افر
احكام خاصة لكل فئة من هؤلاء ، ي مراعاة حالتهم وما يلائم طبيعة وظائفهم
وظروف عملهم ، بما يحقق لكل منهم بوجه عام مزايا متعادلة . وبناء عا
الحكمة التي تفيهاها المشرع من هذه الأوضاع ، وتأسيسا على مبدأ تخصيص
الانصاف ، لا يجوز كاصل عام ازدياد الافادة من قواعد الانصاف ، وينبذ

على هذا ان من نال انصافا سابقا فى ظل سلك معين كان ينتمى اليه فى فترة ما من خدمته ، لا يكون له حق فى انصاف جديد عن هذه الفترة ذاتها اذا ما نقل الى سلك آخر ، على اساس ما هو مقرر لهذا السلك الاخير من انصاف ، ذلك ان كل انصاف يجرى اعماله فى مجاله يكون مقصورا على الأشخاص الذين قصد ان يسرى عليهم حكمه ، والذين اقتضت الأوضاع الانفاصة بهم صدوره لتنظيم حالهم دون سواهم ، فلا يتعدى اثره الى غير هؤلاء الاشخاص ، ومن باب أولى الى من سبق انصافه فى السلك الذى كان فيه بحسب قواعد الانصاف المقررة لأمثاله فى هذا السلك . ولما كان المطعون عليه تابعاً - ايان خدمته بالبوليس ، فى المدة من ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤١ حتى تاريخ نقله الى وزارة الأشغال فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ - لكادر خاص يقوم على منح الخاضعين لأحكامه انصافا شبيها بانصاف المدنيين من موظفين وعمال ، فما كانت لتطبيق فى حقه قواعد كادر عمال اليومية ، لا سيما ان هذا الكادر الذى وضع لانصاف الصناع والعمال الذين تركوا بغير كادر ينظم شئونهم ينص على ان التسويات الواردة فيه لا تسرى الا على من لم يشملهم الانصاف السابق ، ولا ينتفع بها من غير أرباب اليومية الا المستخدمين الصناع الذين يشغلون وظائف داخل الهيئة أو خارجها والموظفون الفنيون ، سواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤقتة ، الذين على درجات اذا كانوا صناعا أو غمالا فنيين ، ولم يكن المطعون عليه اثناء تطوعه فى خدمة البوليس ووقت تطبيق كادر العمال شاغلا لدرجة من نوع الدرجات المشار اليها فى هذا الكادر ، ان كان يخضع لنظام عسكري يتميز بدرجات وأوضاع من طبيعة أخرى وتنظيم خاص .

(طعن رقم ٧٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

الأفراد العسكريون بالقوات المسلحة - عدم استحقاقهم للمعاشاة الاجتماعية المقررة بقواعد الانصاف .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ متضمنا قواعد الانصاف التي استند اليها الحكم المطعون فيه في قضائه للمطعون عليه باستحقاق العلاوة الاجتماعية ، هو قرار خاص بتقدير شهادات ومؤهلات دراسية ، ومن ثم فإنه يدخل ضمن القرارات التي لا تسرى على الافراد العسكريين بالقوات المسلحة من تاريخ العمل بها وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

قواعد الانصاف - قرار مجلس الوزراء في ٣٠/١٢/١٩٤٤ بتطبيقها على حملة المؤهلات الدراسية من متطوعي الجيش - تعليق نفاذها على فتح الاعتماد المالي - موافقة البرلمان عليه في ١/٤/١٩٤٦ - عدم جواز صرف فروق مالية للمستفيدين منها من ٣٠/١/١٩٤٤ .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ من يناير ١٩٤٤ ان تلك القواعد قامت على اساس السكادر العام المعمول به وقت صدورهما ، وهو كادر سنة ١٩٣٩ ، استكمالا لأوجه النقص التي بدت للحكومة اذ ذاك في تبيح احكامه على صغار الموظفين بوجه خاص ، رغبة في التيسير عليهم في المرتبات والدرجات ورفع مستواهم ، تمكينا لهم من القيام بأعباء وظائفهم في سر واطمئنان . ومؤدى هذا انه يخرج عن نطاق تطبيق تلك القواعد طوائف الموظفين الذين كانت تنظم شئونهم قواعد خاصة خالف قواعد كادر سنة ١٩٣٩ ، وانقصهم رجال القضاء والنيابة وما مائلهم ، ورجال الجيش والبوليس . ولقد كان هذا النظر مفهوما ومسلما به لدى واضعي قواعد الانصاف انفسهم ، فلما روى تطبيق تلك القواعد على غير من وضعت في الاصل

انصافا لهم ، رفعت وزارة المالية مذكرة الى مجلس الوزراء اشتملت فيها الى أن وزارة الحربية والبحرية طلبت تطبيق قواعد الانصاف على المتطوعين من رجال الجيش الذين تطوعوا في الخدمة على مقتضى شروط اقراها مجلس الوزراء من بينها شرط الحصول على مؤهل دراسي خاص ، أسوة بسائر موظفي الدولة ومستخدميها الذين شملهم الانصاف ، لانه لوحظ في اشتراط المؤهل الدراسي مقتضيات العمل الذي نيط بهم ، والذي يتطلب أن يكون القائمون به قد وصلوا الى مستوى ثقافي معين من تفهم الدراسات الخاصة به واتقانها . واستطردت المذكرة الى القول بأنه لم يكن ملحوظا عند وضع قواعد الانصاف تطبيقها على الذين يشغلون وظائف عسكرية مثل وظائف الصف ضباط وعساكر سلاح الصيانة الذين تطلب وزارة الحربية تطبيق قواعد الانصاف عليهم ، كما أن الاعتمادات التي ربطت لتنفيذ الانصاف لم تشمل مبالغ لتنفيذه على هؤلاء الصف ضباط والعساكر . ولذلك ترى وزارة المالية ، انه لتنفيذ قواعد الانصاف على هؤلاء المستخدمين ، لا بد من الحصول على قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على ذلك ، كما أنه يلزم فتح اعتماد اضافي بالتكاليف اللازمة لتنفيذ الانصاف .

ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة ، ولما طلب الى البرلمان الموافقة على الاعتماد الاضافي ، بحثته لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب في ٢ و ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، ثم قدمت تقريرها الذي اشارت فيه الى أن هذا الاعتماد مبلغ ١٣٨٠٠٠ من الجنيئات خصص لأمريين : الاول - انصاف حملة المؤهلات الدراسية من متطوعي الجيش . والثاني - تطبيق قواعد الانصاف على الحاصلين على شهادات مدارس الصناعات الميكانيكية الحربية التي قدرت لها قيمة خاصة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، غير أن اللجنة المذكورة لم تقر مبدأ الأثر الرجعي ، ورأت أن يسرى الانصاف اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٤٦ ، ووافق البرلمان على ذلك فعلا ، وصرفت الفروق المالية المستحقة من ذلك التاريخ .

ولما كانت وزارة المالية قد اشترطت صراحة لتطبيق قواعد الانصاف على نوى المؤهلات الدراسية من متطوعي الجيش ، موافقة مجلس الوزراء اولا ثم فتح اعتماد اضافي بالتكاليف اللازمة لهذا الانصاف ، ووافق مجلس الوزراء على تطبيق تلك القواعد في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، واتخذت الوزارة التدابير اللازمة لفتح الاعتماد المالي المطلوب ، فوافق البرلمان على الاعتماد على أن يكون الصرف من ١٩٤٦/٤/١ بدون اثر رجعي فانه لا محل للقول بأن تطبيق قواعد الانصاف على هؤلاء المتطوعين يقتضى صرف الفروق المالية في ١٩٤٤/١/٣٠ رغم عدم موافقة البرلمان على ذلك ، اذ ان قواعد الانصاف ذاتها لم تتضمن تصديد الدرجة والرتب المقررين لكل مؤهل من المؤهلات الواردة فيها ، اما صرف الفروق المالية فانه مجرد اثر عادي وليس أصلا من اصول قواعد الانصاف ، وليس ثمة ما يمنع الحكومة قانونا من أن تعلق نفاذ هذا الاثر المالي على فتح الاعتماد المالي اللازم ، وهذا ما فعلته وزارة المالية وأقرها عليه مجلس الوزراء يصدد انصاف متطوعي الجيش .

(فتوى رقم ٤٢٠ في ١٩٥٥/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

الدرجات الاعترافية والاقنميات المقررة بمقتضى قواعد الانصاف تنتج آثارها القانونية سواء في الترقية الى الدرجات التالية أو في حساب فترات العلاوات ايا كان نوعها - التقيد بهذا الأصل عند حساب مدة الثلاثين عاما التي تستحق بها العلاوة الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يولية سنة ١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء الصادر بالانصاف انها قد اعتبرت المنصفين من الموظفين نوى المؤهلات في درجاتهم متناسب مؤهلاتهم وحددت اقيمتهم في هذه الدرجات من تاريخ دخول

الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً ، ورتبت على هذه الدرجات الاعتبارية وأقدمياتهم فيها آثارها القانونية ، سواء في الترقية إلى الدرجة التالية أو في حساب فترات العلاوات أي كان نوعها وأي كانت كيفية تعيينهم . ومن ثم فلا وجه لحرمان المتظلم من علاوة الثلاثين سنة المستحقة له وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، بذريعة أن أقدميته الاعتبارية مصدرها قواعد الانصاف وهي قواعد موقوتة الأثر لم يقصد بها إلا تسوية حالات الموظفين المستوفين لشرائطها في تاريخ معين ينتهي بعده تطبيقها .

(طعن رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

المادة ٥ من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - خصم الزيادة في المرتب المترتبة على التسوية من إعانة غلاء المعيشة - سريان هذا الخصم على الموظف الذي يستفيد من أحكام هذا القانون - تسوية حالة الموظف طبقاً لقواعد الانصاف الصادرة في يناير ١٩٤٤ - عدم جواز خصم الزيادة في المرتب من إعانة الغلاء - لا وجه للاحتجاج بالمادة ٣ من قانون المعادلات الدراسية في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

أن قاعدة خصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية من إعانة غلاء المعيشة - التي قضت بها المادة الخامسة من القانون المشار إليه - هي قاعدة واجبة النفاذ على مسيل الدوام والاستمرار ولا يجوز أن يقف هذا الخصم عندما يرقى بالأقدمية إلى الدرجة التي حصل عليها الموظف طبقاً لقانون المعادلات ، من كان يليه في أقدمية الدرجة السابقة ، ولا لغير ذلك من الأسباب .

ومن حيث أن نص المادة الخامسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - المشار إليه واضح وصريح في أن خصم الزيادة

فى الماهية من اعانة غلاء المعيشة - انما يعرى على الموظف الذى يستفيد من احكام هذا القانون ، اى على الموظف الذى سويت حالته بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات الدراسية . ولما كانت حالة الموظف المكموم لصالحه كما قررت صراحة محكمة القضاء الادارى فى حكمها - لم تسر على اساس هذا القانون وانما سويت طبقا لقواعد الانصاف الصادرة فى يناير سنة ١٩٤٤ وفى تاريخ سابق على صدور ذلك القانون . ومن ثم فلا يكون ثمت وجه لتطبيق حكم المادة الخامسة سالفة الذكر على حالة الموظف المذكور ، وبالتالي فلا يجوز خصم الزيادة فى الماهية المترتبة على تسوية حالته - طبقا لقواعد الانصاف من اعانة غلاء المعيشة المقررة له . واذا كانت المحكمة قد طبقت على هذا الموظف قانون المعادلات الدراسية ، فان هذا التطبيق قد جاء قاصرا على الحكم الذى اورده المادة الثالثة من القانون المشار اليه التى قضت بعدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكمه الا من تاريخ هذا التنفيذ ، وعن المدة التالية له فقط .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز خصم الزيادة فى الماهية المترتبة على تسوية حالة السيد / (.) - طبقا لقواعد الانصاف - من اعانة غلاء المعيشة المقررة له .

(فتوى رقم ٢١٦ فى ١٧/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

نص قواعد الانصاف على رفع الماهيات والاجور التى تقل عن ثلاثة جنيهات شهريا الى هذا القدر - عدم تطبيق هذا الحكم على معلمى القرآن الكريم - مرد ذلك الى عدم انشاء الاعتماد المالى اللازم لهذا القرض .

ملخص الحكم :

ان النص الولد بقواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ والذي يقضى برفع الماهيات والأجور التي تقل عن ثلاثة جنيهات في الشهر الى هذا القدر لا يمكن تطبيقه على معلمى القرآن الكريم ، اذ ان الثابت - من مذكرة ادارة الميزانية المؤرخة ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٧ والتي وافق عليها الوزير في اليوم ذاته ، وعن ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ ، ومن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ - ان مجالس المديرية لم تدرج في ميزانيتها أى اعتماد لرفع مكافآت معلمى القرآن الكريم غداة نفاذ قواعد الانصاف . وقد اصدر وزير المعارف قرارا في ٢٣ من يولية سنة ١٩٤٧ برفع اعتماد مكافآت معلمى القرآن الكريم من ٢٤٣٠ جنيها الى عشرة آلاف جنيه في مشروع ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٦ ، وقد اعترض ديوان المحاسبة على رفع هذه المكافآت ، واثار بضرورة الحصول على الترخيص المالى اللازم . وعند بحث تكاليف تعديل قيم بعض المؤهلات الدراسية وافق مجلس الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على رفع المكافآت من تاريخ صدور القانون الخاص بفتح الاعتماد . وقد تقدمت وزارة المالية لمجلس الوزراء بمذكرة اوضحت فيها ان صرف المكافآت لهؤلاء المعلمين ابتداء من السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ صحيح ، اذ انه يستند الى قرار مجلس الوزراء المشار اليه . اما ما صرف ابتداء من السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ لغاية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ فقد كان ينبغي الرجوع الى مجلس الوزراء للحصول على موافقته في رفع هذه المكافاة ولما كانت هذه المكافآت قد رفعت فعلا وصرفت لهؤلاء المعلمين فترى وزارة المالية اقرار ما تم صرفه . وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الرأى في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ . ويخلص من هذا الاستطرد ان قواعد الانصاف لا يمكن تطبيقها على حالات محفظى القرآن الكريم ، اذ لم ينشأ الاعتماد المالى اللازم لهذا الغرض في الميزانية . وغنى عن البيان انه اذا كان القرار الادارى من شأنه ان يرتب اعباء مالية على الخزانة العامة وجب لسكى يصحب جائزا وممكنا قانونا ان يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الاعباء من الجهة المتفخصة بحسب الأوضاع الدستورية .

قاعدة رقم (٢٠)

المبسطة :

عدم تولد أثر قواعد الانصاف حالا ومباشرة بمسندور قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ ، بل يفتح الاعتماد المالي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملكه - القرار بانصاف وزارة الاوقاف لخدم المبانى والاطيان المؤجرة والمنزوعة ورفع ماهياتهم الى ٣ ج صيرورته منتجا لاثاره من تاريخ فتح الاعتماد في ١٩٥٢/١٢/١٥ .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى - باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة - ان القرار الادارى بهذه المثابة لا يتولد عنه اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا او متى اصبحت كذلك . وقرارات الانصاف الصادرة بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ما كان يمكن قانونا ان يتولد اثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورهما ، وانما يفتح الاعتماد المالى المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملكه . واذا كان الاعتماد المخصص لمواجهة اعباء انصاف خدم المبانى والاطيان المؤجرة والمنزوعة ورفع ماهياتهم الى ثلاثة جنيهات شهريا لمن تقل ماهيته عن هذا القدر لم يفتح فى ميزانية وزارة الاوقاف الا عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ الصادر بها القانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فان قرارات الانصاف تصبح من هذا التاريخ فقط بالنسبة لهذه الطائفة من الخدم والبوابين ومن اليهم جائزة وممكنة قانونا ومنتجة لآثارها .

(طعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ٣٠-١-١٩٤٤ - عدم تولد اثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورها ، بل بعد فتح الاعتماد المالي من الجهة التي تملكه - مثال بالنسبة لانصاف خدم المساجد .

ملخص الحكم :

ان قواعد الانصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ما كان يمكن قانونا أن يتولد اثرها ومباشرة بمجرد صدورها ، وانما يفتح الاعتماد المالي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملكه . واذا كان الاعتماد المالي المخصص لمواجهة اعباء انصاف خدم المساجد لم يفتح الا في ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن كانوا معينين قبل ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ، فانه من هذا التاريخ فقط تصبح قرارات الانصاف بالنسبة لهذه الطائفة جائزة وممكنة قانونا ومنتجة لاثارها .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

رفع مرتبات خدم المساجد ومؤذنيها الى ٢ جنيه شهريا - عدم اعتماد المبلغ اللازم لذلك في ميزانية وزارة الاوقاف - فتح الاعتماد المالي بعد ذلك بالرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٢ - زيادة مرتباتهم اعتبارا من ١٩٥٢/٢/٧ بالنسبة لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤ واعتبارا من ١٩٥٣/١/١ لمن عينوا بعد يناير سنة ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

على اثر صدور قواعد الانصاف في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر القانونان رقما ١١٨ و ١٤٤ ، الاول بفتح اعتماد اضافي قدره ٧٥٠.٠٠٠ ج

فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٣ قيمة تكاليف الانصاف عن المدة من ٣٠ من يناير لغاية آخر ابريل سنة ١٩٤٤ ، والثانى يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٥ ، وقد رصد بالقسم ٢٥ من جدول المصروفات المرافق لهذا القانون مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهاات لاصلاح كادر الموظفين ، الا ان وزارة الاوقاف لم تعتمد فى ميزانيتها - وهى مستقلة - اى مبلغ لتسوية حالة خدم المساجد ومؤذنيها لرفع مرتباتهم الى ثلاثة جنيهاات شهريا باعتبارهم من الخدم الخارجيين عن هيئة العمال ، ومن ثم فما كان يمكن تطبيق قرارات الانصاف فى حقهم لعدم فتح الاعتماد اللازم لهذا الغرض فى ميزانية الوزارة المستقلة بذاتها . واستمر الحال كذلك الى ان صدر المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٢ بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ ، ناصبا فى مادته الاولى على ان « يفتح فى ميزانية وزارة الاوقاف (الاوقاف الخيرية) للسنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ اعتماد اضافى قدره ١٥٠٠٠ ج بالقسم ٢ (المساجد) باب ١ ماميات واجور ومرتبات وذلك لسد التجاوز المنتظر حصوله فى الباب المذكور ، ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من زيادة ايرادات الاوقاف الخيرية على مصروفاتها فى السنة المالية المذكورة » . كما وضعت الوزارة ميزانيتها الجديدة على اساس رفع جميع مرتبات الخدم والمؤذنين ممن التحقوا بالانظمة بعد صدور قواعد الانصاف فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ الى ثلاثة جنيهاات شهريا . واعتبارا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وأول يناير سنة ١٩٥٣ رفعت مرتبات خدم المساجد ومؤذنيها من التاريخ الاول لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤ ومن التاريخ الثانى بالنسبة لاميين بعد ذلك ، دون صرف فروق عن الماضى لعدم سبق فتح الاعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه التكاليف .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٣)

المبينة :

تطبيق قواعد الانصاف على المؤهلات المعادلة للشهادة الابتدائية -
شهادة القبول بالمعتمدين بدروسه الاقباط الكبرى بدمشقر - تعتبر معادلة

للشهادة الابتدائية فتفيد من قواعد الانصاف - لا محل لقصر الحكم الوارد في كتابي المالية الدوريين على مدارس الأقباط الكبرى بالقاهرة .

ملخص الحكم :

ان مدارس الأقباط الكبرى المنوه عنها في كتابي المالية الدوريين الصادرين في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ ، و ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ليست مقصورة على مدارس القاهرة فحسب ، اذ ان في ذلك تخصيصا بغير مخصص وتقييدا للعبارة المذكورة بغير قيد ، فاذا تبين من الأوراق ان المجلس الملى الفرعى بمنهور التابع للمجلس الملى العام للأقباط الارثوذكس هو الذى يدير مدارس الأقباط الخيرية الكبرى بمدينة دمهور ، صدقت على تسمية هذه المدارس « مدارس الأقباط الكبرى » التى عناها كتابا المالية الدوريان ، واعتبرت شهادة النجاح فى امتحان القبول بالقسم التفرى لاصدى هذه المدارس سنة ١٩١٦ المقدمة من المطعون لصالحه مبادلة لشهادة الابتدائية بالنسبة لتطبيق قواعد الانصاف ، ما دام امتحان القبول فى المدرسة الثانوية المذكورة قد عقد فى الفترة من سنة ١٩١٦ حتى سنة ١٩٢٣ وهى الفترة التى كانت فيها شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ملغاة .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٥ - تشويله وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الانصاف على الموظفين الناجحين فى امتحان لتمام الدراسة الابتدائية او امتحان القبول بالمدراس الثانوية غير الحكومية - مع عدم كتاب وزارة المالية الدورى فى ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ بالاتفاق مع وزارة المعارف تنفيذا لقرار مجلس الوزراء - اعتماد الشهادة التى تقدم من الموظف لاثبات نجاحه فى امتحان القبول او اطرافها لا يتعلق بسلطة تقديرية ، بل بتطبيق قاعدة قانونية ويرتبط بواقعة مادية تقدم على تقدير دليل اثبات - تضمن الاعلان الذى اذاعته فى ٣٠

من مايو سنة ١٩٥٠ المراقبة العامة للامتحانات بوزارة التربية والتعليم عن
تحديد مواعيد وفرض قيود لم يتضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧
من اكتوبر سنة ١٩٤٥ - لا يغير من القاعدة التي وضعها مجلس الوزراء .

ملخص الحكم :

في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ اصدر مجلس الوزراء قرارا بتحويل وزارة
المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الانصاف
على الموظفين الناجحين في امتحان اتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان
القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية ومدرسسة الأبيض ، بشرط أن تقرر
وزارة المعارف العمومية أن مستوى الدراسة والامتحان في هذه المدارس
يطابق مثيلها بمدارس الوزارة . وتنفيذا لهذا القرار اصدرت وزارة المالية
كتابها الدوري ملف رقم ٢٢٤ - ٢/٣ ب في ٢ من مارس سنة ١٩٤٦ بالاتفاق
مع وزارة المعارف العمومية بتطبيق قواعد الانصاف على الناجحين في
امتحانات الدراسة الابتدائية أو امتحانات القبول بالمدارس الثانوية التي عقدت
في المدة من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٢٢ ، وهي المدة التي كانت فيها الشهادذ
الابتدائية الحكومية منفاة . بمدارس الهينات والجمعيات التي عينتها بمقتضى
التفويض الصادر من مجلس الوزراء ، وقد قضى هذا الكتاب بتطبيق قواعد
الانصاف على الناجحين : (١) في امتحان الدراسة الابتدائية . أو (٢)
في امتحانات القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية التي عينها . وأن
تحقق بالمدعى هذا الوصف الأخير فإن اعتماد الشهادة التي تقدم بها
لأثبت نجاحه في امتحانات القبول أو اطرانها لا يتعلق بسلطة تقديرية
ترخيصية ، بل بتنفيذ قاعدة قانونية اقرها مجلس الوزراء ، وهو أمر يرتبط
برقعة مادية تقوم على تقدير دليل اثبات . ولا يغير من حكم القاعدة التي
وضعها مجلس الوزراء - وهو سلطة أعلى - أو يعطل أثرها ، الاعلان الذي
اناعته في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ المراقبة العامة للامتحانات بوزارة التربية
والتعليم - وهي سلطة أدنى - بتحديد مواعيد وفرض قيود لم يتضمنها قرار
المجلس للتأتم بطلب اعتماد شهادات الناجحين في امتحانات القبول بالمدارس
الثانوية الحرة الذين لم تطبق عليهم قواعد الانصاف واداء اختبار في مواد
معينة .

(طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠-١-١٩٤٤ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - اعتمادها القاعدة التنظيمية التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩/٣/١٩٤٣ .

ملخص الحكم :

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار مجلس الوزراء بانصاف بعض نوى المؤهلات من الموظفين وفى ضمنهم حملة شهادة الثقافة ، فلم يتناول القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ بتعديل أو الغاء ، وظلت نافذة حتى صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية ، وقد تضمن جدول المؤهلات والدرجات والمترقيات المرافق له تحت رقم ٤٣ المنقولين من السنة الرابعة الى السنة الخامسة ، وأشار بين قوسين الى المنشور رقم ٣ لسنة ١٩٤٣ ، وقد اهتم راتباً بمقداره سبعة جنيهاً فى الدرجة الثامنة يزداد الى ثمانية جنيهاً بعد سنتين ، وهو ذات الراتب والدرجة المقدرين لشهادة الثقافة التى نص عليها تحت رقم ٤٠ ، مما يدل على هذا القانون قد اقر القاعدة التنظيمية التى تضمنها المنشور المشار اليه الذى اذاعته وزارة المالية على وزارات : للحكمة ومعالجتها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ .
(طعن رقم ٣٥٨ لسنة ١ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٣٠-١-١٩٤٤ - نصه على قواعد الانضمام الى حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان - معاداة تطبيق هذه القواعد من حيث الزمان .

ملخص الحكم :

ان قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ تنص على ان حملة شهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى

لا يعرّن أحد منهم فى درجة أقل من الثامنة ، ومن كانوا فى الخدمة فى درجة أقل من الثامنة منحوا هذه الدرجة بصفة شخصية وسويت حالتهم على أساس افتراض أنهم عينوا ابتداء بعامية ٥٠٠ م و ٧ ج زيدت بمقدار ٥٠٠ م كل سنتين (مع مراعاة مايو) الى أن بلغت ١٠ ج ٠ ، ووضح أن نص القاعدة سالفة الذكر صريح فى تطبيقها على حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان الذين كانوا فى الخدمة ، وقد جرت عبارتها بلغة الماضى ، مما يتعين معه قصر التطبيق فى الدائرة الزمنية المحددة بحيث لا تتعدى تاريخ صدور قرار الانصاف فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ .

(ملعن رقم ٧٨٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٣-١-١٩٤٤ - حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان - من كان منهم فى أقل من الدرجة الثامنة عند العمل بهذه القواعد يمتح تلك الدرجة بصفة شخصية مع تسوية حالتهم بافتراض أنهم عينوا بعامية ٧٥٠ ج زيدت بمقدار ٥٠٠ م كل سنتين « مع مراعاة مايو » الى أن بلغت عشرة جنيهات - يعمل بهذا التدرج فى العلاوات فى حدود الفترة السابقة على نفاذ تلك القواعد .

ملخص الحكم :

أن قواعد الانصاف الصادرة بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ تنص على أن « حملة شهادات الدراسة الثانوية قسم ثان لا يعين أحد منهم فى درجة أقل من الثامنة ، ومن كانوا فى الخدمة فى درجة أقل من الثامنة منحوا هذه الدرجة بصفة شخصية وسويت حالتهم على أساس افتراض أنهم عينوا ابتداء بعامية ٧٥٠ ج زيدت بمقدار ٥٠٠ م كل سنتين « مع مراعاة مايو » الى أن بلغت عشرة جنيهات » . ويظهر من ذلك أن من كان فى الخدمة فى درجة أقل من الثامنة منح هذه الدرجة بصفة شخصية وسويت حالته بالافتراض وبالتدرج سالف الذكر الى أن تبلغ ماميته عشرة

جنيهاً ، ويعمل هذا التدرج بالعلوات (بمراعاة أول مايو) فى حدود الفترة الزمنية السابقة على نفاذ قواعد الانصاف ، فما يستجد من علوات بحلول مواعيدها بعد ذلك لا تحسب فى التدرج ، اذ جرت عبارات تواصت الانصاف فى هذا الخصوص بلغة الماضى ، مما يتعين معه قصر التطبيق فى حدود الدائرة الزمنية السابقة على نفاذ تلك القواعد . وغنى عن البيان أنه يفيد من تلك القواعد فى الخصوص المتقدم عند توافر شروطها حملة هذه الشهادة ، فمن كان منهم فى أقل من الدرجة الثامنة عند نفاذ تلك القواعد منح تلك الدرجة ، ويترج مرتبه على الأساس وبالشروط السالف ايضاعها ، اما من كان قد بلغ الدرجة الثامنة وقتذاك ، كما هو الحال بالنسبة للمدعى ، فلا يبتى له الا الافادة من تدرج العلوة حتى يصل المرتب الى عشرة جنيهاً ان كان لذلك محل . فاذا ثبت أن المدعى ما كان يستحق بالتدرج المذكور سوى علوة دورية فى مايو سنة ١٩٤٢ فلا يصل بها مرتبه الى الحد المذكور ، وإن العلوة التالية لا يستحقها الا فى مايو سنة ١٩٤٤ ، أى بعد نفاذ قواعد الانصاف ، فلا تحسب اذن فى التدرج الافتراضى على مقتضى تلك القواعد ، اذ تاريخ حلول العلوة يتعدى الفترة الزمنية السابق ايضاحها ، وهى التى تنسحب على التحديد الى ما قبل نفاذ تلك القواعد دون ما يحل بعد ذلك من علوات ، بل يخضع فى هذا الشأن القواعد العامة .

(طعن رقم ٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٨)

المبسطة :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ وكتابه وزارة المالية الدورى ملف رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ - اجازتهما زيادة ماهية الماصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) وما يعادلها الموجودين فى الخدمة فى أقل من الدرجة الثامنة الى أن تبلغ عشرة جنيهاً مع منح العلوات التى كانت مقررة فى كل عهد - مقتضى هذه التسوية الافتراضية تدرج مرتباتهم وزيائتها على نفس اعتبارية مرتبطة بمواعيد تروك الى الماضى ثم تخضع بعد ذلك للاوضاع والقواعد المعمول بها

فى شأن العالوات فى كل عهد حتى تاريخ صدور قواعد الانصاف - انتظام
مفعول قواعد الانصاف بالنسبة الى الموظف بمجرد اعمالها فى حقه .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بقواعد
الانصاف نص على ما يأتى : حاملوا شهادة الدراسة الثانوية (القسم
الثانى) وما يبادلها الموجودين الآن فى الخدمة فى اقل من الدرجة الثامنة
يتمتعون هذه الدرجة فوراً ، ويسوى ماضى خدمتهم على هذا الأساس ،
بافتراض انهم عينوا ابتداء بمهنية ٥٠٠ م و ٧ ج ، زيدت بمقدار نصف جنيه
كل سنتين الى ١٠ جنيهات ، ثم منحوا بعد ذلك العالوات المقررة ٠٠ ، ٠
وقد صدر كتاب وزارة المالية الدرى ملف رقم ٢٢٤ - ٢٠٢/١ فى ٦ من
سبتمبر سنة ١٩٤٤ مردداً هذا المعنى فى البند ٧ منه . وظاهر من هذا أن
التسوية التى قضت بها القواعد المذكورة وأجازت فيها زيادة المهية الى أن
تبلغ عشرة جنيهات شهرياً مع منح العالوات التى كانت مقررة فى كل عهد ،
إنما هى تسوية افتراضية تعالج - بئثر رجعى - ماضى خدمة الموظفين
الموجودين فى الخدمة فعلاً وقت صدورهما ، فتدرج مرتباتهم وتزداد على أسس
اعتبارية مرتبطة بمواعيد تركزت الى الماضى ، ثم تخضع بعد ذلك للأوضاع
والقواعد المعمول بها فى شأن العالوات من منح أو منع فى كل عهد حتى
تاريخ صدور قواعد الانصاف . ومتى توافرت شروط هذه التسوية فإنها تتم
مرة واحدة ، ثم ينتهى مفعول تلك القواعد بالنسبة الى الموظف بمجرد اعمالها
فى حقه . وقد جرت عبارة قواعد الانصاف بلغة الماضى ، مما يتعين معه
قصر تطبيقها فى الدائرة الزمنية المحددة ، بحيث لا تتعدى تاريخ صدور قرار
الانصاف فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . فإذا ما سويت حالة الموظف بالتطبيق
لقواعد الانصاف فقد استنفدت هذه القواعد اغراضها بالنسبة له ، وانقضى
الموظف بعد ذلك طريقه الطبيعى من حيث العالوات والترقيات ، منبت الصلة
بالانصاف ، فلا يطبق هذا الانصاف فى حقه الا مرة واحدة ، وحسبه أنه رفع
من درجته ومهنيته الى القدر المقرر لمؤله . ولما كان المدعى معنياً فى ظل
كادر سنة ١٩٣٩ وخاضعاً لأحكامه بما فيها الفقرة (ز) من المادة الثانية
من الأحكام المؤقتة للعالوات ، وكانت حالته قد سرى بالتطبيق لقواعد

الانصاف تسوية صحيحة ، كما طبق في حقه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، والمنفذ بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ م ١٢ الصادر في ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، بمنحه علاوة دورية ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٩ ، بعد سبق منحه علاواته الدورية الى ان بلغ مرتبه ٩٦ جنيها سنويا ، فانه لا يـكـن عـلى حق فى دعواه ، كما لا حق له فى الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمنح علاوة جديدة للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، والمنفذ بكتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ مؤقت ١٢ الصادر فى ٣ من ابريل سنة ١٩٤٧ ، اذ فضلا عن عدم تحقق شروط هذا القرار فى حالته ، فانه قد انتفع بتمسسين فى ماهيته نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف ، وقد قضى القرار المشار اليه بالا بمنح العلاوة المذكورة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بهذا التخصيص .
(طعن رقم ٥٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

التقدير المالى لشهادة العالمية مع اجازة التدريس قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - استفادة الموظف المعين فى ظل القانون المشار اليه من احكام الكادر الجديد الملحق به - أثر ذلك - زيادة مرتبه عن المقرر مؤهله، بحسب نواعد الانتصاف المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٤٤ - استقطاع مقدار هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ - لا يغير من هذا الحكم اشتراط قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ فيمن يتصف من خطباء وائمة ومدرسي المساجد أن تتوافر فيه جميع شروط التوظيف بالأزهر الشريف وأن يكون منقطعا لأعمال وتوظيفه .

ملخص الحكم :

ان التقدير المالى لمؤهل شهادة العالمية مع اجازة التدريس قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى عين المدعى فى ظله .

كان ١٢ جنيها شهريا ، وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أغسطس ١٩٤٤ في شأن انصاف حملة الشهادات الازهرية التي قدر لحملة هذا المؤهل مرتبا ١٢ جنيها شهريا ، أما الذين يقومون منهم بالتدريس في الأزهر الشريف ووزارة التربية والتعليم فيمنحون ١٥ جنيها شهريا - ومن ثم فانه يكون قد أقاد من أحكام الكادر الجديد المصدق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بزيادة في مرتبه قدره ١٥ جنيها في حين أن المقدر لمؤله بحسب قواعد الانصاف هو ١٢ جنيها لانه لا يقرم بالتدريس في الأزهر أو مدارس وزارة التربية والتعليم ، ويتعين استقطاع مقدار هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة التي يستحقها بموجب أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن استقطاع ما يوازى الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد من اعانة الغلاء وعلى أن تحسب الاعانة له على أساس مرتب قدره ١٢ جنيها شهريا طبقا لقرار مجلس الوزراء القاضي بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على المرتبات المقررة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - ولا يقدح في ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد اشترط فيمن ينصف من خطباء وأئمة ومدري المساجد أن تتوفر فيه جميع شروط التوظيف بالأزهر الشريف وأن يكون منقطعا لأعمال وظيفته ، وذلك لأن قرار الانصاف السالف قد اشترط لأفادتهم من قواعد الانصاف أن تتوافر فيهم هذه الشروط أي أن يكونوا منقطعين لأعمال وظيفتهم وأن تكثر الشروط التي يتطلبها التعيين في وظائف الأزهر الشريف متوافرة فيهم ، فلا يعس ذلك التقدير المسالى المقرر لمؤهلهم الذي ورد صريحا في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وهو ١٢ جنيها الا اذا كان حامل هذا المؤهل يشغل وظيفة في التدريس بالأزهر الشريف أو وزارة التربية والتعليم فيمنح ١٥ جنيها .

(طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٠)

المبسطة :

شهادة التحضيرية للمعلمين - قواعد الانصاف الخاصة بها - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ و ١٩٤٩/١/٣٠ - كتاب المالية الدورية في ابريل سنة ١٩٤٥ .

ملخص الحكم :

ان قواعد الانصاف الصانر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ تقضى بأن الحاسلين على شهادة التحضيرية للمعلمين يمنحون ماهية أولية قدرها خمسة جنيهات فى الدرجة التاسعة من بدء التعيين ، ثم أصدرت وزارة المالية كتابا دوريا رقم ٧٥ - ١٥/٧ فى أبريل سنة ١٩٤٥ نصت فيه على قسر هذه القاعدة على حملة تلك الشهادات الناجحين فى امتحانات السنوات من ١٩٣٣ الى ١٩٣٦ ، ثم وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ على تطبيق قواعد الانصاف على الذين اتمروا الدراسة بالمدارس التحضيرية ، ونجحوا فى الامتحانات التى عقدتها مدارس المعلمين الأولية فى السنوات قبل سنة ١٩٣٣ وبعد سنة ١٩٣٦ . فاذا كان الثابت أن المدعية قد اجتازت امتحان اتمام الدراسة التحضيرية بمدرسة أدهم باشا الراقية للبنات سنة ١٩٣٧ . كما نجحت فى امتحان النقل من السنة الاولى الى السنة الثانية بمدرسة معلمات السيدة زينب سنة ١٩٣٨ ، وانها عينت فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ فى وظيفة ممرضة بوزارة الصحة فى الدرجة الثانية بمكافأة ثابتة قدرها ثلاثة جنيهات . فانه يحق لها الافادة من قواعد الانصاف ، بحسب أن انها عينت فى خدمة الحكومة قبل سنة ١٩٤٤ وهى حاصلة على مؤهل من المؤهلات التى قدرت بمقتضى قواعد الانصاف .

(طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

حاملو شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية - منحهم علاوة قدرها
جنيها فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصلين عليها - كتابا وزارة
المالية الدوريان فى ٢٢ من مايو و ٦ من سبتمبر لسنة ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

يبين من كتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٠٢/١ الصادر فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٤ بشأن انصاف حملة الشهادات المعادلة للشهادات العالية والدراسة الثانوية بقسميها والدراسة الابتدائية ، انه نص فى البند ٤ منه الخاص بتسوية حالة حملة المؤهلات المبينة فى الكشف رقم ٤ المرافق له على أن تسوى حالة حملة هذه المؤهلات على اناس الماهيات المقترحة للشهادات الدراسية الحاصلين عليها (البكالوريا - التجارة المتوسطة ٠٠٠ الخ) مضافا اليها نصف جنيه أو جنيه أو جنيهان عن المؤهل الاضافى حسب المبين فى الكشف . وقد جاء فى الكشف المذكور قرين شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية أن القيمة المقترحة لها هى ١ جنيه فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها . وتأيد هذا أيضا بكتاب وزارة المالية الدورى بذات الرقم الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة لبعض طوائف الموظفين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال . وكذا بما ورد بالكشف رقم ٤ من الكشوف المرافقة لهذا الكتاب .

(طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

اكتساب المدعى فى الدرجة الثامنة وفى ظل قواعد الانصاف حقاً فى علاوة مدرسة المحصلين والصيارف بحكم كونه من حملة هذا المؤهل - ترقيته الى الدرجة السابعة لجعله غير مستحق لتلك العلاوة من تاريخ ترقيته .

ملخص الحكم :

ان علاوة مدرسة المحصلين والصيارف ما هى الا انصاف بتسعير مؤهل من نوع معين دعت اليه ظروف خاصة ، ذاك ان مدرسة المحصلين والصيارف كانت تنتظم طلبة من حملة شهادات مختلفة ، ولكل من

هذه المؤهلات تقدير خاص فى قواعد الانصاف من حيث الدرجة والمرتبة فما كان يمكن - والحالة هذه - أن يقدر لشهادة مدرسة المحصلين والصيارف درجة معينة مع تباين حالة خريجها ، ومن ثم رؤى أن تضاف علاوة - قدرت بنصف جنيه زيت بعد ذلك الى ١٥ جنيه - الى ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها كل من هؤلاء الخريجين - فاذا كان قد قدر لدبلوم التجارة المتوسطة قديم ٧ ج - فان مرتبة الحاصل على هذا المؤهل يصبح بعد حصوله على شهادة مدرسة المحصلين والصيارف ٧٥ ج ، وكذلك بالنسبة لحامل مؤهل كفاءة التعليم الأولى المقدر له ستة جنيهات ، ان يصبح مرتبه ٥٠ ج ، ويطبق هذا الانصاف فى حق مرة واحدة على النحر السالف ايضاحه أيا كان مؤهله والدرجة المقررة له ، شأنه فى ذلك شأن غيره ممن انصفوا بمقتضى قواعد الانصاف - ومتى سويت حالة الموظف على هذا النحو فقد استنفذ الانصاف أغراضه بالنسبة له - واتخذ الموظف بعد ذلك سبيله الطبيعى من حيث الترقيات والعلاوات - ومن ثم فانه ولئن كان المدعى قد اكتسب فى ظل قواعد الانصاف حقا فى علاوة مدرسة المحصلين والصيارف وقدرها ٥٩٠٠ م بحكم كونه من حملة هذا المؤهل ، ثم رفعت هذه العلاوة الى ١٥ ج بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من يناير سنة ١٩٥١ ، الا أنه وقد رقى بعد ذلك الى الدرجة السابعة اعتبارا من ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٤ - فانه منذ ذلك التاريخ لا يستحق علاوة مدرسة المحصلين والصيارف -

(طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

دبلوم مدرسة الصيارفة والمحصلين - العلاوة التى قررتها لهذا المؤهل - قواعد الانصاف وقرار مجلس الوزراء فى ١٧/١/١٩٥١ - لا تعد مرتبا اضافيا - اعتبارا من تسعيرا للدبلوم بسبب اختلاف المؤهلات التى كان يتم على أساسها الالتحاق بالمدرسة - القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ - تغييره كوضع هذا المؤهل يمنح الحاصلين عليه جميعا الدرجة الثامنة .

ملخص الفتوى :

يبين من مراحل تقصى تسعير « دبلوم الصيارف والمحصلين » ، أن المؤاملات التى كانت ترشح للالتحاق بهذه المدرسة متعددة ، وكان الخريجون يعينون فى الدرجة الثانية الممتازة بماهية ٥ جنيهات ، فلما صدرت قواعد الانصاف بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وحددت لكل مؤهل سعرا معينا كان طبيعيا الا يجعل لدبلوم مدرسة الصيارف والمحصلين سعر واحد ، بل أسعار متعددة تختلف باختلاف المؤهل الذى التحق الخريج على أساسه ، ومن هذا يبدو بجلاء أن العلاوة التى قررتها قواعد الانصاف لهذا المؤهل لا يمكن اعتبارها مرتبا اضافيا ، بل هى طريقة من طرق التسعير اتبعت بالنسبة الى هذا المؤهل بسبب اختلاف المؤاملات التى كان يتم على أساسها الالتحاق بهذه المدرسة .

أما فى ظل القرارات التالية لقرار الانصاف ، فإنه لا يمكن اعتبار العلاوة المقررة للحاصلين على هذا المؤهل مرتبا اضافيا ، ذلك أن المشرع بعث أن قرر منح خريجي هذه المدرسة الدرجة الثامنة ، وأضاف إليها علاوة قدرها ٥٠٠ مليما زبدت الى جنيه ونصف ، لا باعتبار هذه الزيادة مرتبا اضافيا ، بل باعتبار أن هذا المؤهل قدر سعره بزيادة جنيه ونصف عن السعر المقرر لغير الحاصلين عليه ، وهذا المعنى هو ما صرحت به مذكرة اللجنة المالية التى صدر على أساسها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من يناير سنة ١٩٥١ ، إذ عبرت عنه بقولها أن « منهج الدراسة بهذه المدرسة يعتبر مرحلة من مراحل التعليم التى لا غنى عنها فى شغل وظائف الصيارف والمحصلين » .

على أن وضع هذا المؤهل قد تغير بصدر القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٢ ، لأنه يصدر هذا القانون تحدد مركز الحاصلين عليه ، إذ تقرر منح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة الثامنة أى كان المؤهل الذى التحقوا بمدرسة الحاصلين والصيارف على أساسه . أما العلاوة المقررة للحاصلين على هاد المؤهل فلم تعد تمنح بمجرد الحصول عليه ، بل ان المادة ١٧/٢ من القانون نصت على أنه « يجوز بقرار من وزير

المالية والاقتصاد بعد موافقة ديوان الموظفين منع مرتب اضافى قدره
جنيهان شهريا لن يؤدى عمله بامتياز ظاهر * .

(فتوى رقم ٥٠٧ فى ١١/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٤)

المبسطة :

القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ - اعتبار شهادة مدرسة الصيارفة
والمحصلين مؤهلا دراسيا له تقويم مستقل ولحامله وضع خاص ومركز
قانونى معين - تقديره للتعيين بوظائف الصيارفة والمحصلين الدرجة
الثامنة الكتابية بـ أول مربوطها * .

ملخص الحكم :

فى ١٧ من مايو سنة ١٩٣٨ أقر مجلس الوزراء لائحة مدرسة
الصيارفة والمحصلين وأدخل عليها أكثر من تعديل ، وذلك تشجيعا
للطلاب على الإقبال على هذه المدرسة حتى يمكن مراجعة العجز المستمر
بوظائف المحصلين * ومع ادخال كثير من التحسينات فى اللائحة ، فقد
ظل النقص فى عدد الصيارف فى تزايد مستمر ، مما جعل مصلحة
الاموال المقررة ازاء حالة خطيرة تهدد بحصول عجز فى إيرادات الدولة ،
لذلك رأى ادخال تعديلات أخرى على اللائحة المذكورة تشجيعا للملتحاق
بالمدرسة مع زيادة فئات المكافآت التى يتقاضاها المحصلون فى فترة
التمرين ، وقد رأى عند التعيين فى الوظيفة وضع قواعد خاصة لخرىجى
المدرسة تختلف عن القواعد المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة من حيث الاعفاء من الامتحان التحريرى
والشخصى والتعيين فى الدرجة الثامنة بمرتب اقل من بداية المربوط مع
جواز الاعفاء من مدة التمرين * فصدر فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣
القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ فى شأن انشاء مدرسة للصيارفة
والمحصلين ، ونص فى المادة الثالثة منه على المؤهلات العلمية اللازمة
للقبول بالمدرسة ، وفى مقدمتها شهادة الدراسة الثانوية (القسم
الخاص أو القسم العام) ونص فى المادة ١٦ منه على أن « يقضى

الناجحون في الامتحان مدة تمرين لا تزيد على ثلاثة شهور بصيرفيات الأموال بالجهات التي تعينها المصلحة تحت اشراف الصيارفة الأصليين ، ويعطون قسما من العمل يكونون مسئولين عنه ، وتصرف لهم اثناء التمرين مكافأة قدرها خمسة جنيهاات شهريا ، كما أوضحت المادة ١٧ منه عن قصد الشارح في أن يجعل من شهادة هذه المدرسة مؤهلا دراسيا له تقويم مستقل ، ويكون لحامله وضع نفاذ ومركز قانوني معين فنصت على أنه « بعد انقضاء مدة التمرين يعين الناجحون بحسب ترتيب نجاحهم في وظائف التحصيل في الدرجة الثامنة الكتابية يبدأ ربطها بمصلحة الأموال المقررة أو بغيرها من المصالح الأخرى التي تعينها المصلحة المذكورة » ويسرى هذا الحكم على خريجي المدرسة الموجهة حاليا في المستيتين الدراسيتين لسنة (١٩٥١/١٩٥٢ و ١٩٥٢/١٩٥٣) الذين لم يتم تعيينهم بعد ، وتعتبر مدة التمرين داخلية في حساب الأقدمية في الدرجة وفي الخدمة » . وبذلك يكون هذا القانون قد قدر للتعيين بوظائف الصيارفة والمحصلين الدرجة الثامنة الكتابية بأول مربوطها . وتقاديا لسكن شك قد يتطرق لهذا الوضع الجديد ، فقد نصت المادة ١٩ منه على أن « يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القانون » .

(طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

قاعدة رقم (٣٥)

المبسطة :

عدم الاعتراف بشهادة مدرسة الصيارفة والمحصلين كشهادة مستقلة قبل العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، لأن كان حاملها يتمتع علاوة اضافية بغير تصديق راتب معين لهذا المؤهل - القانون المذكور لا يعتبر تعديلا لتفسير سابق ، بل انشاء لموضع جديد - أثر ذلك في تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/١٢/٣ و ١٩٥٢/١/٦ في شأن اعانة غلاء المعيشة .

ملخص الحكم :

ان شهادة مدرسة الصيارفة والمحصلين لم تكن من المؤهلات المسخرة أو المعترف بها كشهادة مستقلة قبل العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ،

أن لم يكن مقررا لهذا راتب معين . بل كان يمنح الحاصل عليها فقط ممن يعمل فى وظائف الصيارف علاوة اضافية قدرها ٥٠٠ م . فلم يكن يمنح راتبا معيناً لهذا المؤهل ، ثم زيدت هذه العلاوة الاضافية بقرار ٥ من يناير سنة ١٩٥١ الى ١٥٠٠ م . وظل الحال على ذلك الى ان صدر القانون سالف الذكر فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، معدلا لائحة المدرسة تعديلا من شأنه ان يعين الحاصل على هذه الشهادة بدرجة الثامنة يبدأ ربطها بمصلحه الاموال المقررة او يغيرها من المصالح الاخرى التى تعينها المصلحة المذكورة . ومفاد ذلك ان القانون الجديد انشا لهذا الدبلوم وضعاً خاصاً وكياناً مستقلاً قائماً بذاته لأول مرة كدبلوم معترف به بما يصيفه على حامله من مركز قانونى واضح المعالم . ولا يستنسخ القول بان ما جاء به القانون الجديد لا يعدو ان يكون تعديلا لتفسير سابق ، فيصدق عليه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على المساهيات والمرتببات والمساكنات وانجور المستحقين للموظفين والمسخدمين والعمال وأرباب المحاشيات فى اخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . ومن ثم اذا ثبت ان المدعى حاصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام سنة ١٩٥٢ ، وتخرج من مدرسة المحسنين والصيارف سنة ١٩٥٥ ، ثم التحق بوظيفة صراف وتسلم عمله فعلا فى ١٩٥٥/٩/٢٦ فى ظل احكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٢ ، فان التخييف السليم لموضعه عندما التحق بتلك الوظيفة هو انه تعيين جديد بمؤهل جديد غير المؤهلات السابقة تسميها . التى قد يحملها بعض الحاصلين على هذا المؤهل الجديد الذى هو شهادة مدرسة المحصلين والصيارف بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٢ . ريتين - والحالة هذه - حساب اعانة الغلاء على أساس ماهية هذا المؤهل الجديد الذى عين المدعى على أساسه ، وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، الذى قضى بان تكون « معاملة الموظفين الذين ثبتت اعانة غلاء المعيشة لهم على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا فى الدرجات والمساهمات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها » .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

العلوة المقررة لشهادة مدرسة المحصلين والصيارف - اعتبارها من قبيل الانصاف فلا ينالها المستحق سوى مرة واحدة عند بدء تعيينه دون استمرارها بعد الترقية الى درجة أعلى حيث يكون الانصاف قد استنفذ أغراضه .

ملخص الحكم :

يدور النزاع حول كنه علوة مدرسة المحصلين والصيارف وهل هي انصاف بتسمير مؤهل من نوع معين يكتسبه خريج هذه المدرسة وهو في الدرجة الثامنة في ظل قواعد الانصاف فإذا ما أدركته الترقية الى الدرجة السابعة جعلته غير مستحق لتلك العلوة من تاريخ حصول هذه الترقية أم انها ميزة لخريج هذه المدرسة تبقى له دائما ما دام قائما بأعمال المواد التي تخصص فيها .

وقد وردت هذه العلوة في الكشف رقم ١ من قواعد الانصاف التي تضمنتها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ وعنوان هذا الكشف هو « العلوات الاضافية للمحصلين على مؤهلات تكميلية » وقد كان مقدارها خمسون قرشا ثم زيد بعد ذلك الى مائة وخمسين قرشا بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١/٧ .

وورد هذه العلوة ضمن قواعد الانصاف يجعلها تأخذ حكمها وهو تطبيق هذا الانصاف على المستحق مرة واحدة أيا كان مؤهله في الدرجة المقررة له شأنه في ذلك شأن غيره ممن أنصفوا بمقتضى قواعد الانصاف وأنه متى سويت حالته على هذا النحو استنفذ الانصاف أغراضه بالنسبة له واتخذ الموظف بعد ذلك سبيله الطبيعي من حيث الترقيات والعلوات .

ولا يقدح في سلامة هذا المنظر ما جاء في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١/١٧ . اذ لم يتحدث هذا القرار عن طبيعة هذه العلوة وكان قاصر الأثر على مقدارها فقط كما سلف البيان .

وتعتبر هذه العلاوة تسعيرا للمؤهل من نوع معين دعت اليه ظروف خاصة ، ذلك ان مدرسة المحصلين والسياريف كانت تنظم طلبية من حملة شهادات مختلفة ولكل هذه المؤهلات تقدير خاص فى قواعد الانصاف من حيث الدرجة والمرتب ولم يكن من المستطاع والحالة هذه ان يقدر لحامل شهادة مدرسة المحصلين والسياريف درجة معينة مع وجود التباين فى حالات خريجيتها ومن ثم رأى تسعير هذا المؤهل بطريقة أخرى غير باقى الشهادات وهى اضافة علاوة قدرت أولا بنصف جنيه ثم زيدت فيما بعد الى جنيه ونصف - الى ماهية الشهادة الدرامية الحاصل عليها كل من هؤلاء الخريجين حسبما حددتها قواعد الانصاف واذا ما سويت حالة الموظف على الأساس فى بدء درجة التعيين وهى الثامنة فقد استنفد الانصاف اغراضه بالنسبة له (راجع الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٣ القضائية جلسة ١٩٥٨/٢/١٣) ٠

ومتى استبان الامر على هذا الوضع يكون الادعاء بأن شهادة مدرسة المحصلين والسياريف لا تعتبر مؤهلا دراسيا بمقولة عدم تقرير مرتب معين لحاملها على غير أساس فقد قرر لها مرتب معين من عنصرين أحدهما ماهية الشهادة الحاصل عليها قبل شهادة هذه المدرسة والثانى العلاوة التى قررتا قواعد الانصاف لخريج هذه المدرسة ٠

(طعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

مؤهل دراسى - رفع علاوة شهادة مدرسة المحصلين والسياريف من ٥٠٠ م الى ١٥٠٠ م بقرار مجلس الوزراء فى ٧ من يناير سنة ١٩٥١ - لايفيد منه من يتولى او سيتولى مهنة السيارياف ٠

ملخص الحكم :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٧ من يناير سنة ١٩٥١ على تعديل لائحة مدرسة المحصلين والسيارياف تمديلا من مقتضاه رفع علاوة شهادة المدرسة من ٥٠٠ م - ١٥٠٠ م وذلك اجابة للمذكرة رقم ٥٤٧ -

١/٣١ (٢٨٢) التى تقدمت بها اللجنة المالية والتى جاء بها « أن المدرسة تعاني نقصا كبيرا فى الحصول على الطلاب اذ لم يتقدم لها لغاية الآن سوى ما يقرب من ثلث ما تحتاجه بالرغم من كثرة الاعلانات والنشر عنها بالصف بالاذاعة وقد مضى على افتتاحها شهران وما زال الباب مفتوحا على مصراعيه لمن يريد الالتحاق بها دون جدوى . وعلاجا لهذه الحالة ، وتلافيا لقلّة عدد المتقدمين بهذه المدرسة التى تعتبر من أهم المدارس الحكومية اللازمة لجباية ضرائبها ، تطلب مصلحة الاموال المقررة انضال تعديلات على اللائحة تشجيعا للطلاب على الاقبال عليها اسوة بما اتبع نحو لائحة مدرسة الصرّة والتلغراف بسلك حديد وتليفونات الحكومة » . ويبين من هذا أن التنظيم الجديد الصادر به قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قام أساسا على تشجيع الالتحاق بمدرسة المحصلين والسيارف التى تعتبر من أهم المدارس الحكومية اللازمة لجباية ضرائبها ، فمن ثم لا يفيد من هذا التعديل الا من يتولى أو سيتولى هذه الوظيفة ، أما من انقطعت صلتهم بجباية الاموال فلا حق لهم فى تلك العلاوة ، اذ هى لم تقرر الا لمن يتولى مهنة السيارياف . ولما كان المدعى قد انقطعت صلاته بأعمال السيارياف منذ أن نقل من مصلحة الاموال المقررة الى جهة أخرى فى مايو سنة ١٩٤٦ ، فمن ثم لا حق له فى المطالبة بالعلوة المعدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من يناير سنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ٣٠٤ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

— علاوة مدرسة المحصلين والسيارياف باعتبارها تسعير لمؤهل من نوع معين تعتبر من طبيعة الراتب - والمنازعة فى راتب درجة التعيين على أساس ان ضم هذه العلاوة للمرتب يعتبر اجراء وطلبا قاطعا للتقدم بالتسوية لطلب العلاوة المنضمة للراتب .

ملخص الحكم :

متى كان المدعى يطلب علاوة مدرسة المحصلين والسيارياف وهى على ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا تسعير لمؤهل من نوع معين دعت

اليه ظروف خاصة طبقا لقواعد الانصاف التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وتعديلاته ومن ثم فانه على اساس هذا للنظر تعتبر هذه العلاوة من طبيعة الراتب الذى يمنح لشاغلى هذه الوظائف وبما لا يصح معه فى مقام استظهار تحقق أو عدم تحقق واقعة الطلب القاطع لتقادم الدعوى النأى بالحق فى تلك العلاوة عن الحق الذى ارتبطت به وهو المرتب المقرر للوظيفة وهو الامر الذى من شأنه أن يجعل الاجراء أو الطلب الذى يقطع لتقادم بالنسبة الى هذه العلاوة هو طلب الراتب المقرر للوظيفة والمتالى تكون منازعة الطاعن فى راتب درجة التعيين الذى تثبت على اساسه اعانة غلاء المعيشة المستحقة له اجراء قاطعا لتقادم بالنسبة لطلب العلاوة المنضمة الى الراتب .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٨١)

قاعدة رقم (٣٩)

المادة :

علاوة التفراف - ما هي الا انصاف بتسعين مؤهل من نوع معين دعت اليه ظروف خاصة .

ملخص الحكم :

ان علاوة التفراف ما هي الا انصاف بتسعين مؤهل من نوع معين دعت اليه ظروف خاصة ، ذلك أن مدرسة الحركة والتفراف كانت تتنظم لمائة من حملة شهادات الكفاءة والثقافة والتوجيهية ودبلوم الفنون والصناعات . ولكل من هذه المؤهلات تقدير خاص فى قواعد الانصاف من حيث الدرجة والرتب ، فما كان يمكن والحالة هذه - أن يقدر لشهادة مدرسة الحركة والتفراف درجة معينة مع تباين حالة خريجها ، ومن ثم رأى أن تضاعف علاوة قدرت بنصف جنيه الى مائة الشهادة الدراسية الحاصل عليها كل من هؤلاء الخريجين . فاذا كان قد قدر لدبلوم الفنون والصناعات فى قواعد الانصاف الدرجة السابعة بمرتب عشرة جنيهات ، فان مرتب حامل هذا المؤهل يصبح بعد حصوله على شهادة الحركة والتفراف عشرة جنيهات ونصف ، وكذلك الحال بالنسبة لحامل مؤهل الكفاءة المقدر له ستة جنيهات ، ان يصبح

مرتبه ستة جنيهات ونصف ، ويطبق هذا الانصاف فى حقه مرة واحدة على النحو السالف ايضاحه ايا كان مؤهله والدرجة المقدرة له ، شأنه فى ذلك شأن غيره ممن انصفوا بمقتضى قواعد الانصاف ، ومتى سويت حالة الموظف على هذا النحو فقد استنفد الانصاف اغراضه بالنسبة له ، واتخذ الموظف بعد ذلك سبيله الطبيعى من حيث الترقيات والعلاوات .

(طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٥/٢ يرفع علاوة التلغراف من ٥٠٠ م الى ٥٠٠ م و ا ج - لا يفيد منه ا لامن يتولى او سيتولى اعمال التلغراف دون من انقطعت صلتهم بهذا النوع من العمل .

ملخص الحكم :

ان رفع علاوة التلغراف من ٥٠٠ م الى ٥٠٠ م و ا ج بمقتضى القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ الذى يستند اليه المدعى ، انما قام اساسا على تشجيع الالتحاق بمدرسة التلغراف ، ومن ثم لا يفيد من هذا التعديل الا من يتولى او سيتولى اعمال التلغراف ، اما من انقطعت صلتهم بهذا النوع من العمل فلا حق لهم فى تلك العلاوة ، اذ هي لم تقرر الا لمن يتولى مهنة التلغرافى . فاذا كان الثابت ان المدعى كان قد انقطعت صلته باعمال التلغراف منذ ان نقل من مصلحة السكة الحديد الى مصلحة الاموال المقررة فى وظيفة كتابية اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٤٩ ، فلا حق له فى المطالبة بالعلاوة المعدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ .

(طعن رقم ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٧)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

القول بان علاوة التلغراف تمنح لمن قدر مؤهله الدرجة الثامنة دون من قدر مؤهله درجة اعلى - فى غير محله .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على الكتاب الدورى لوزارة المالية رقم ف ٢٣٤ - ٣٠٢/١ الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف ، انه نص - فى الكشف رقم ٤ الخاص بالمعلوات الاضافية للمحاصلين على مؤهلات تكميلية - على ان الحاصل على دبلوم مدرسة التلفزيون يتناول ٥٠٠ ملجم ، فرق ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها ، كما نص فى الكشف رقم ٢ على انه قدر للحاصل على دبلوم الفنون والصنائع او الفنون والصناعات او الفنون التطبيقية راتبا قدره عشرة جنيهات للمحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم اول او اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية فى الدرجة السابعة ، وتسعة جنيهات للمحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية فى الدرجة السابعة ، وبين الكتاب الدورى كيفية تطبيق القيم المقترحة فى الكشف رقم ٤ على اصحاب الشهادات ، واورد لذلك مثالا خريجه مدرسة المحصلين والصيارف على النحو الآتى : اذا كان حاصلا على التجارة المتوسطة (نظام قديم) فتكون الماهية ٧ + ٥ = ٧٥ ج ، اذا كان حاصلا على التجارة المتوسطة (نظام جديد) فتكون الماهية ٧ + ٥ = ٨٠ ج ، واذا كان حاصلا على كفاءة التعليم الاولى فتكون الماهية ٦ + ٥ = ٦٥ ج . ولم يرد بقواعد الانصاف ولا بالكتاب الدورى سالف الذكر ما يفيد ان العلوة الاضافية سألغة الذكر انما تمنح فى حدود الدرجة الثامنة فقط او لمن قدر لمؤهله الدرجة الثامنة دون من قدر لمؤهله درجة اعلى ، بل ان النص صريح فى اضافة العلوة الى الماهية المقررة للشهادة الدراسية دون تحديد درجة معينة ، وقد يكون مقدرا لهذه الشهادة الدراسية الدرجة السابعة او الدرجة الثامنة دون تمييز او فارق بينهما .

(طعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٤٢)

المبسطة :

الحاصلون على دبلوم مدرسة الحركة والتلفراف يتناولون ٥٠٠ م فوق ماهية شهاداتهم الدراسية وذلك طبقا لقواعد الانصاف - زيادة هذه الفئة الى ١٥٠ ج بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٥/٣ - هذه الزيادة

يفيد منها من حصل على هذا الدبلوم قبل صدور ذلك القرار أو بعد صدوره ،
على الا تسرى الا من تاريخ صدوره - حجة ذلك .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على الكتاب الدورى لوزارة المالية رقم ف ٢٢٤ -
٣٠٢/١ الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف ،
انه نص - فى الكشف رقم ٤ الانفاص بالاعلاوات الاضافية للحاصلين على
مؤهلات تكميلية - على ان الحاصل على دبلوم مدرسة التفراف يتناول
٥٠٠ م « فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها » ، ثم صدر بعد ذلك
قرار مجلس الوزراء فى ٣ مايو سنة ١٩٥٠ قرع هذه العلوة من ٥٠٠ م الى
٥٠٠ م و ا ج . ووضح ان هذه العلوة هى تقدير للمؤهل ذاته ، ومن ثم يفيد
منها من حصل على المؤهل قبل صدور قرار ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ مسالف
الذكر ، كما يفيد منها من حصل على المؤهل بعد ذلك التاريخ ، على الا تسرى
هذه الزيادة الا من تاريخ صدور ذلك القرار ، ذلك انه من المسلم انه اذا
صدر تنظيم جديد يتضمن مزايا للموظف فانه يسرى فى حقه من يوم صدوره ،
الا اذا كان واضحا منه انه قصد ان يكون نافذه من تاريخ سابق .
(طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى اول يوليه و ٢ و ٩ ديسمبر سنة
١٩٥١ - انشاؤها مراكز قانونية لذوى المؤهلات المشار اليهم فيها - شروط
استحقاق الدرجة والمرتب المقررين لهذه المؤهلات .

ملخص الحكم :

فى اول يوليه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء
على مقترحات اللجنة المالية بتعديل قيم بعض المؤهلات التى سبق ان تناولتها
قواعد الانصاف الصادر بها قرارا مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير و ٢٩ من
اغسطس سنة ١٩٤٤ وبتقدير بعض المؤهلات التى لم تكن قد قدرت بعد على
ان تكون تسوية حالات اصحاب المؤهلات المبينة بالمقترحات المذكورة طبقا

القواعد التي تضمنتها تلك المقترحات^{١٠} وقد نص البند الأول والثاني من هذه القواعد على كيفية تسوية حالة الحاصلين على شهادات اضافية وهى التجارة اليلية ودبلوم التلغراف وليسانس الآداب مقرونة بدبلوم المعلمين العليا ومعهد التربية للمعلمين (القسم العالى) قسم عام وقسم الرسم ومدرسة المساحة ثم خريجى مدارس الزراعة المتوسطة ، ونص البند الثالث على طريقة تسوية حالات الحاصلين على الشهادات المبينة فى البنود الأخرى ، ومما ورد بالبند المذكور ما يأتى « الحاصلون على هذه المؤهلات وكانوا فى الخدمة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجة أقل من المدون فى المقرر لهذا المؤهل ، هؤلاء يعتبرون فى الدرجة التى تقررت لهذا المؤهل بصفة شخصية من تاريخ تعيينهم الأول أن كانوا حاصلين على هذا المؤهل وقتئذ أو من تاريخ الحصول على هذا المؤهل أن كان قد تم ذلك أثناء الخدمة وتسوى ما هيأتهم على أساس افتراض أنهم عينوا ابتداء بالمهية المقررة لهذا المؤهل الدراسى تزداد بالعلوات المقررة ٠٠ والحاصلون على المؤهل الدراسى وعينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى ، هؤلاء يمنحون الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية عند خلوها وتحسب اقدميتهم فيها من تاريخ التعيين أو من تاريخ حصولهم على المؤهل الدراسى على الا يترتب على ذلك أى تعديل فى المهية أو ميزة فى منح العلات ويشترط أن يكون الموظف قائماً بعمل يتفق وطبيعة مواد دراسة مؤهله الدراسى » ، ونص فى البند الخامس على سريان القواعد المتقدمة على كل من عين فى وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد أو بمكافأة أو باليومية أو فى سلك الخدمة السائرة ، كما نص فى البند الثامن على الا « يصرف فرق عن التصويات المتقدمة الا من تاريخ صدور القانون بفتح الاعتماد الاضافى اللازم أما فى حالات خريجات الخدمة الاجتماعية ومعهدى الموسيقى والتمثيل فيصرف الفرق » ، وقد ختمت مذكرة اللجنة المالية المتضمنة مقترحاتها بطلب موافقة مجلس الوزراء عليها من حيث المبدأ وذلك ليتسنى حصر التكاليف والتقدم الى المجلس بطلب فتح الاعتماد الاضافى اللازم ، فوافق المجلس على مقترحات اللجنة المالية المبينة فى المذكرة من حيث المبدأ^{١١}

ولما كان مجلس الوزراء - بقراراته التى أصدرها فى أول يوليمة و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - هو المنشئ للمركز القانونى لذوى المؤهلات الذين تضمنتهم هذه القرارات ، فله بهذه المثابة أن يحدد هذا المركز

ويعتبر آثاره على الوجه الذى يقدره * وظاهر من مطالعة القواعد التى أقرها المجلس لأجراء التسويات أنه قرر للموظفين نوى المؤهلات ، ممن تناولتهم احكام هذه القرارات ، حقا منجزا فى الدرجة والمرتبة المقررين لمؤهلاتهم من تاريخ تعيينهم أو من تاريخ حصولهم على المؤهل على التفصيل المسبق بيانه ، وإنما علق صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسويات على فتح الاعتماد المالى اللازم *

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

الفصل الثاني

قواعد المعادلات الدراسية

الفرع الأول

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية

أولاً - العلاقة بين المعادلات الدراسية والانصاف :

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - المستفيدون بأحكامه
- شروط تطبيقه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية انما صدر لتصنيفية الأوضاع القديمة الشاذة الناتجة عن قرارات الانصاف المختلفة السابقة عليه بصفة نهائية لا رجعة فيها وتسوية الحالات الماضية التي كانت لا تزال معلقة حتى تاريخ صدوره مستهدفا في الوقت ذاته انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم القواعد السابقة بالانصاف سواء في ذلك من عينوا في خدمة الحكومة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في درجات تقل عن تلك المقررة لمؤهلاتهم او من حصلوا على مؤهلاتهم اثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها او من اخفل تقدير مؤهلاتهم اغفالا تاما او من قدرت مؤهلاتهم درجات او رواتب دون قيمتها وكذلك من قعدوا عن اتخاذ اجراءات التقاضي لتسوية حالاتهم على ان يكون ذلك الانصاف منوطا بتوافر الشروط وبخاضعا للقيود التي نص عليها وبخاصة ما اورده في مادته الثانية من ان اجكامه لا تسرى الا على الموظفين الذين عينوا قبل اول يوليو سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ تنفيذ قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والذين مازالوا حتى تاريخ العمل بقانون المعادلات في خدمة الحكومة ، وطبيعة الحال لا يجوز

أن يعامل بأحكام القانون من عين بعد أول يوليو سنة ١٩٥٢ إذ أن هؤلاء تحكمهم قواعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحدها ولا سيما لنص المادة ٢١ منه ، ولا من ترك الخدمة لاي سبب قبل نفاذ القانون المشار اليه لانقطاع صلاته بنظم التوظيف والمقصود بالموظفين في حكم قانون المعادلات الدراسية هم الموظفين المعينون على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة الى درجات دون الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة أو عمال اليومية .

وإذا كان قانون المعادلات الدراسية قد أجرى احصاء شاملا للوظائف الدائمة وواجه التقديرات المالية اللازمة لها ونص على صرف الفروق المالية المستحقة عن التسويات الجديدة ابتداء من تاريخ نفاذه وأجرى بذلك تصفية نهائية للأوضاع القديمة بما لا رجعة فيه ، فإنه لا يتصور بعد ذلك أنه أدخل في حسابه مواجهة حالات جديدة لم يدخلها في اعتباره عند النص عليها في احكامه ، وبالتالي فإنه لا يسرى الا في الحدود والمجال الذي استهدفه بالشروط والأوضاع التي قررها ، ومن أهمها أن يكون المستفيد من احكامه موظفا بالحكومة على وظيفة دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة الى درجات وذلك قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ وحصل على مؤهله الدراسي قبل ذلك التاريخ أيضا وموجودا بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ القانون .

ولما كان المطعون ضده لم يكن معينا على وظيفة دائمة داخل الهيئة أو على اعتماد مقسم الى درجات وذلك قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ بل كان معينا على اعتماد غير مقسم الى درجات حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ باستثناء بعض موظفي وزارة الزراعة المعينين على الوظائف المؤقتة المدرجة بميزانية المشروعات الانتاجية من الامتحان والكشف الطبي الذي اعتبر اقدميته في الدرجة الثامنة الكتابية راجعة حكما الى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ تاريخ دخوله الخدمة . ومن ثم فقد تخلف في حقه احد شروط تطبيق قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الذي استوجب كما سبق ايضاحه أن يكون الموظف معينا على وظيفة دائمة أو على اعتماد مقسم الى درجات قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ .

وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق على حالة المدعى قانون المعادلات الدراسية فى غير مواطن تطبيقه واعمله فى غير مجال اعماله مما ترتب عليه افادة المدعى من قانونين اثنين فى وقت واحد مع تباین مجال تطبيق كل منهما يكون قد اخطأ فى تفسير القانون وتاويله .

(طعن رقم ١٥٩١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٤٥)

المبسطة :

قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - انشأؤه للتسويات بصفة نهائية لأرباب المؤهلات فى حدود الاعتمادات المالية المقررة - الغرض منه تصفية الأوضاع القديمة عند تاريخ العمل به فى ٢٢/٧/١٩٥٣ بصورة نهائية لا رجعة فيها - لا يتغير من هذه التسويات ضم مدة خدمة سابقة بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

أن تأمل أحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى ضوء مذكرته الايضاحية لا تدع مجالاً للشك فى انه وقد انشأ تسويات نهائية لأرباب المؤهلات فى حدود الاعتمادات المالية المقررة - قد اراد بهذه التسويات تصفية اوضاع القديمة بصورة نهائية لا رجعة فيها بحيث يستنفذ القانون المذكور اشراؤه وآثاره وستؤدى الفروق المالية الناشئة عن تلك التسويات دفعة واحدة عند العمل به فى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٣ فاذا كانت احكام هذا القانون صريحة فى استحقاق درجة مالية للمدعى عند التعيين بالحكومة واستحقاق درجة مالية أعلى بعد سنتين من هذا التاريخ ، فان هذه التسويات المالية المحددة بتاريخ بدء الخدمة الحقيقية لا يمكن اعادة النظر فيها لمجرد أن مدة خدمته السابقة قد حسبت للمدعى بعد ذلك فى اقدمية الدرجة الثامنة التى عين عليها عند تعيينه بالحكومة فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، لأنه لضلا عن أن ضم مدة الخدمة السابقة قد تم استناداً الى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المعمول به بعد قانون المعادلات ، فان هذا الضم ليس من شأنه تعديل تاريخ دخول الخدمة الحقيقية فى الحكومة الذى جعل مناهلاً لاستحقاق

الدرجات المالية طبقا لقانون المعادلات وعلى ذلك فان تاريخ استحقاق المدعى للدرجة السابعة فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ طبقا لما حددته قانون المعادلات لا ينبغي أن يعد له أو يزحزح ميقاته حساب مدة سابقة للمدعى فى اقدمية الدرجة الثامنة ، بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بحساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة ، والا جاز لقرارات ضم مدد الخدمة السابقة أن تقلب تسويات قانون المعادلات رأسا على عقب وهو ما يجاوز الحكمة التشريعية الكامنة وراء هذا القانون ويقضى الى اعادة النظر فى فروق مالية وتسويات نهائية لا رجعة فيها حسبما تعبر المذكرة الايضاحية للقانون المذكور .

(طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٤)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - القول بأنه قد صفى جميع الأوضاع القديمة الخاصة بالاتصافات ومعادلات الشهادات والتقديرية المالية وغيرها التى صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء - فى غير محله - عدم نصه الا على الغاء القرارات الصادرة فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ واول يولية ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية قد صفى جميع الأوضاع القديمة الخاصة بالاتصافات ومعادلات الشهادات والتقديرية المالية وغيرها التى صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء - لا وجه لذلك ، لأن القانون المشار اليه انما استهدف انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدرجهم القواعد السابقة بالاتصاف ، سواء فى ذلك من عينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، أو من حصلوا على مؤهلاتهم اثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، أو من أغفل تقدير مؤهلاتهم اغفالا تاما ، أو من قدرت لمؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها ، وكذلك

من قعدوا عن اتخاذ اجراءات التقاضى لتسوية حالتهم ، كما ان هذا القانون لم ينص صراحة الا على الغاء قرارات معينة هي الصادرة فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ واول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهى بذاتها التى استعرضها فى مذكرته الايضاحية والفصح عن قصده فى الغائها ، دون التصريح بالغاء قرارات الانصاف السابقة عليها . والواقع من الامر ان قرارات مجلس الوزراء التى لم ينص القانون سالف الذكر على الغائها هى قرارات تنظيمية عامة تتضمن مزايا مالية وادبية للموظفين ، وقد تحققت لهم فى ظلها مراكز قانونية ذاتية ، فلا يمكن اهدارها باثر رجعى من وقت صدور القرارات التنظيمية العامة التى تحققت فى ظلها تلك المراكز القانونية الا بنص خاص فى قانون يقرر ذلك ، وقد خلا القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه من مثل هذا النص الخاص بالغاء تلك القرارات ، ومن ثم تظل قائمة نافذة منتجة آثارها فى مجال تطبيقها .

(طعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - قرارات الانصاف التى اغفل هذا القانون النص على الغائها هى قرارات تنظيمية عامة تتضمن مزايا لا يمكن اهدارها باثر رجعى الا بنص خاص - خلو قانون المعادلات من مثل هذا النص بالنسبة لها .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجلس الوزراء التى اغفل القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية النص على الغائها هى قرارات تنظيمية عامة تتضمن مزايا مالية وادبية للموظفين ، وقد تحققت لهم فى ظلها مراكز قانونية ذاتية ، فلا يمكن اهدارها باثر رجعى من وقت صدور القرارات التنظيمية العامة التى تحققت فى ظلها تلك المراكز القانونية الا بنص خاص فى قانون يقرر ذلك . ولما كان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه قد خلا من مثل هذا النص على الغاء تلك القرارات ،

فإنها تظل قائمة ونافاذة منتجة آثارها في مجال تطبيقها ، يؤكد ذلك أن القانون المذكور لم ينص صراحة الا على الغاء قرارات معينة ، وهي بذاتها التي استعرضها في مذكرته الايضاحية وأفصح عن تعده في الغائها دون التصريح بالغاء قرارات الانصاف السابقة لها .

(طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٤٨)

المبينة :

قانون المعادلات لم يبلغ قواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بتقرير قيمة شهادات العالمية المؤقتة والعالمية النظامية والعالمية مع الاجازة والعناية مع التخصص والعالمية من درجة استاذ - عدم القائه بصدور قانون المعادلات .

ملخص الفتوى :

ان قواعد الانصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ - بما تضمنته من تقدير للمؤهلات الواردة بها لم تلغ بصدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، إذ تم ينص ذلك القانون صراحة الا على الغاء قرارات معينة هي الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . فاذا استبان من الاطلاع على الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انه قد خلا من تقدير لشهادة العالمية المؤقتة والعالمية النظامية والعالمية مع الاجازة والعالمية مع التخصص والعالمية من درجة استاذ ، وهي شهادات قدرت بقرار خاص من مجلس الوزراء صدر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ، فليس معنى هذا ان التقدير السابق لتلك المؤهلات قد سقط بعدم وروده بقانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وانه يترتب على ذلك حرمان أصحاب هذه المؤهلات من تقدير شهاداتهم مع توفر الشروط الزمنية للفادة من قانون المعادلات في حقهم ، ذلك لأن التقدير السابق لهذه المؤهلات لا زال

قائما ، كما لم يقصد قانون المصالحات الى اصدار قواعد الانصاف ، بل انه على العكس من ذلك ما صدر الا لافادة من لم يفد من قواعد الانصاف من المعينين في الخدمة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى اول يولية سنة ١٩٥٢ ، او من اغفل تقدير مؤهلاتهم او من قدرتهم لمؤهلاتهم درجات او رواتب دون قيمتها ، فهو قد أبقى التقدير القديم للمؤهلات الأزهرية سالفة الذكر ، لانه وجدها مناسبة ، ولذلك لم ير محلا لاعادة ترديدها .

طعن رقم ٢١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ بشأن المعادلات الدراسية لم يلغ قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٣٠ من يناير ١٩٤٤ و ٢٩ أغسطس ١٩٤٤ - ورود مؤهلى العالمية النظامية والتخصص القديم الذى يحصل عليه حامل العالمية النظامية بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات ضمن المؤهلات المهنية في قرار مجلس الوزراء الاخير - بناء على ذلك ، يعتبر هذين المؤهلين ، حسب التقييم الذى ورد لهما لا يقلان في مستواهما الفنى عن الشهادة العالمية والعالية مع الاجازة المنصوص عليهما في قانون المعادلات الدراسية السابق ذكره .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ انه قد خلا من تقدير الشهادة العالمية المؤقتة والعالية النظامية والعالية مع الاجازة والعالية مع التخصص والعالية مع درجة استاذ وهى شهادات قدرت بقرار خاص من مجلس الوزراء صدر في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ، وانه ليس معنى ذلك ان التقدير السابق لتلك المؤهلات قد سقط بعدم وروده في قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ . وانه يترتب على ذلك حرمان اصحاب هذه المؤهلات من تقييم شهاداتهم رغم توافر الشروط المرجية لافادتهم من قانون المعادلات ذلك ان التقدير السابق لا زال قائما ،

(م ٥ - ج ٢١)

ولم يقصد قانون المعادلات الى اصدار قواعد الانصاف ، بل على العكس من ذلك ما صدر الا لافادة من لم يقد من المعينين فى الخدمة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى أول يوليو سنة ١٩٥٣ من قواعد الانصاف ، فهو قد ابقى على التقدير القديم للمؤهلات الازهرية سائلة الذكر لانه وجدها مناسبة وآية ذلك ما ورد فى محضر الاجتماع الثامن عشر للجنة المعادلات المؤرخ فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ حسبما سبق الايضاح .

ومن حيث انه خلص مما سلف بيانه أن مؤهل العالمية النظامية ، اعترف بمؤهل مهنى خاص يخول حامله الاشتغال بمهنة التدريس ، وقدر له طبقا لقواعد الانصاف مبلغ ١٢ ج اثنى عشر جنيها فى الدرجة السادسة كما قدر بموجب هذه القواعد للعالمية مع التخصص القديم والتي يحصل عليها حامل العالمية النظامية بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بمرتب قدره ١٧ ج فى الدرجة السادسة ، ومن ثم فان هذين المؤهلين لا يقلان فى مستواههما الفنى عن الشهادة العالمية ، او العالمية مع الاجازة ، ذلك انه وفق ما سلف ايضاحه لا تعتبر الشهادة العالمية وحدها كافية كمؤهل مهنى خاص ، وهى لا تعتبر كذلك الا بعد الحصول على الاجازة وقد قدر لها مرتب قدره - ١٠٥ ج فى الدرجة السادسة ، ١٢ ج اذ عمل حاملها بالتدريس ، كما قدر لحاملها مع الاجازة ١٥ ج مرتب قدره خمسة عشر جنيها ، وأنه متى كان الامر كذلك ، وانتهت هذه المحكمة على النحو السالف بيانه الى انه ولئن ورد الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه خاليا من تقدير العالمية النظامية ، وقسم التخصص القديم الا أن التقدير الوارد عنهما فى الانصاف لا زال قائما ، ومن حق أى من حملة هذين المؤهلين أن يقدر مؤهله وفقا لما انتهت اليه هذه القواعد ، كما أن من حقه أن يقيد من احكام قانون المعادلات الدرامسية اذا توافرت فى حقه الشروط المقررة بهذا القانون .

(طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - استهدافه انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تتركهم قواعد الانصاف السابقة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية انما يستهدف انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم القواعد السابقة بانصافهم ، سواء فى ذلك من عينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، او من حصلوا على مؤهلاتهم اثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، او من اغفل تقدير مؤهلاتهم اغفالا تاما ، او من قدرت مؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها . وكذلك من قدموا عن اتخاذ اجراءات التقاضى لتسوية حالاتهم ، على ان يكون ذلك الانصاف منوطا بتوافر الشروط التى نصت عليها المادة الثانية من هذا القانون :

(طعن رقم ٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٠)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - استهدفه انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية انما صدر لتصفية الاوضاع القديمة الشاذة الناتجة عن قرارات الانصاف المختلفة عليه تصفية نهائية لا رجعة فيها ، وتسوية الحالات الماضية التى كانت لا تزال معلقة حتى تاريخ صدوره ، مستهدفا فى الوقت ذاته انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم القواعد السابقة بانصافها ، سواء فى ذلك من عينوا فى خدمة الحكومة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجات تقل عن تلك المقررة لمؤهلاتهم ، او من حصلوا على مؤهلاتهم اثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، او من اغفل تقدير مؤهلاتهم اغفالا تاما ، او من قدرت مؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها ، وكذلك من قدموا عن اتخاذ اجراءات التقاضى لتسوية حالاتهم . على ان يكون ذلك الانصاف منوطا بتوافر الشروط وخاضعا للقيود التى نص عليها وبخاصة ما اورده بمادتيه الثانية والثالثة

من حيث تحديد المقصود بالموظفين الذين يسرى عليهم حكمه ، ومن حيث عدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ هذا الحكم الا من تاريخ التنفيذ وعن المدة التالية له فقط . وقد قضى في مصادته التاسعة بـسريان الأحكام المقررة فيه على الدعاوى المنظورة أمام اللجان القضائية أو أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة . ومن ثم فإن أحكام هذا القانون ، لا القواعد المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، هى وحدها التى تسرى فى حق المطعون عليه الذى يحمل دبلوم مدرسة الضدمة الاجتماعية ، لكون هذا القانون قد ادرك بالثمة النزاع الحالى قبل تسويته من قبل الإدارة أو البت فيه نهائيا بحكم من القضاء ، وذلك بقطع النظر عن قيام الاعتماد المالى فى حينه اللازم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، وكذا عن القيود المقول بأن وزارة المالية اضافتها الى القرار المذكور أن صح ذلك .

(طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - نصه صراحة على إلغاء القرارات الصادرة فى ١٠/٨/١٩٥٠ وأول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - عدم مساسه بقرارات تنظيمية عامة لم يقصد الى إلغائها أو تعديلها - إنما تضمن هذا القانون أية مزايا عما تضمنته القرارات التنظيمية السابقة على صدوره لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق به فإن أصحابها يفتنون منه ولو كانوا ممن تسرى عليهم هذه القرارات - سريان هذه الإفادة من التاريخ المعين فى القانون وبالشروط التى نص عليها .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية له مجاله الخاص فى التطبيق ، سواء من حيث الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكامه أو للمؤهلات التى اتخذت أساسا لتقدير الدرجة أو المرتب وفقا للأحكام التى

قررها ومن التاريخ الذى عينه لتنفاذا سواء فى الحال أو باثر رجعى ، وغنى عن البيان أن نطاق القانون المذكور فى التطبيق على مقتضى ما تقدم ذكره لا يعنى المساس بقرارات تنظيمية عامة لم يقصد الى الغنائها أو تعميلها أو اهدار المراكز القانونية التى ترتبت عليها ، بل تظل هذه قائمة منتجة آثارها فى مجال تطبيقها ، يؤكد ذلك أن القانون المذكور لم ينص صراحة الا على إلغاء قرارات معينة هى الصادرة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ واول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهى بذاتها التى استعرضها فى مذكرته الايضاحية وافصح عن قصده فى الفائها . ومع ذلك فاذا كان قانون المعادلات الدراسية المشار اليه قد تضمن رفعا فى تقدير المؤهلات أو زيادة فى المراتب أو فى أية مزايا أخرى عما تضمنته القرارات التنظيمية السابقة فإن حملة هذه المؤهلات يفيدون منها ولو كانوا ممن تسرى عليهم هذه القرارات ، ولكن لا تسرى هذه الافادة الا من التاريخ المعين فى قانون المعادلات والشروط التى نص عليها . كما أن المناط فى هذا الخصوص ان يكون المؤهل يدخل حقا ضمن المؤهلات التى عينها قانون المعادلات المشار اليه .

(طعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - قصره الإلغاء باثر رجعى على قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ واول يولية و ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ دون القرارات السابقة عليها - أساس ذلك - تضمنته بعض مزايا لم ترد فى هذه القرارات الأخيرة - افادة حملة المؤهلات من هذه المزايا ولو كان ممن تسرى عليهم تلك القرارات - سريان هذه الافادة من التاريخ المعين بالقانون والشروط التى نص عليها فيه .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على جدول المؤهلات الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انه لم يقتصر على المؤهلات والشهادات الواردة بقرارات مجلس

الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهي القرارات التي نص صراحة في مادته الرابعة على اعتبارها ملغاة وقت صدورها بل تضمن غيرها من المؤهلات التي وردت بقرارات مجلس الوزراء السابقة ، ولم ينص على إلغاء هذه القرارات كما فعل بالنسبة الى القرارات الأخرى ، مما أثار الخلاف حول قصد الشارع نحوها وهل تعتبر ملغاة من تاريخ صدورها قياسا على القرارات التي نص صراحة على إلغائها أم أنها تظل نافذة في مجال تطبيقها . والواقع أن قرارات مجلس الوزراء التي أغفل القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ النص على إلغائها هي قرارات تنظيمية عامة تتضمن مزايا مالية وأدبية للموظفين وقد تحققت لهم في ظلها مراكز قانونية ذاتية ، فلا يمكن إعادتها بأثر رجعي من وقت صدور القرارات التنظيمية العامة التي تحققت في ظلها تلك المراكز القانونية الا ينص خاص في قانون يقرر ذلك . ولما كان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية قد خلا من مثل هذا النص الخاص على إلغاء تلك القرارات فإنها تظل قائمة نافذة منتجة آثارها في مجال تطبيقها ، يؤكد ذلك أن القانون المذكور لم ينص صراحة الا على إلغاء قرارات معينة وهي الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهي بذاتها التي استعرضها في مذكرته الإيضاحية ، وأصبح من قصده في إلغائها دون التصريح بإلغاء قرارات الانصاف السابقة لها ، ومن جهة أخرى اذا تضمن قانون المعادلات رفعا في تقدير المؤهلات أو زيادة في المرتب أو في أية مزايا أخرى عما تضمنته قرارات الانصاف السابقة ، فإن حملة هذه المؤهلات يفتنون منها ولو كانوا ممن تسرى عليهم تلك القرارات ولكن لا تسرى هذه الافادة الا من التاريخ المعين في قانون المعادلات وبالشروط التي نص عليها .

ثانيا : فهم مدلولات القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ :

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان بفهم مدلولات قانون نظام موظفي الدولة - أعمال ذلك بالنسبة للمقصود من عبارة الموظفين المعيّنين بصفة دائمة والموظفين المؤقتين ، الواردة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المنصّر لقانون المعادلات الدراسية *

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، ان نص في مادته الأولى على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة وبالمساهية أو المكافاة المحددة المؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول ٠٠٠ » وأن نص في مادته الثانية على أنه « لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار إليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ ايضا ، وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون ٤٠٠ - أن القانون المذكور ، ان نص على ماتقدم ، واضح الدلالة في أن فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان ارتباطا وثيقا بفهم مدلولات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما أن القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وقد جاء مفسرا وموضحا للقانون الأول - مرتبط بهما ارتباطا يفتى عنه أي بيان ، فلزم - والحالة هذه - فهم مقصود الشارع في القانون الأخير عند تحديده للموظفين الدائمين المعيّنين بصفة دائمة أو الموظفين المؤقتين المعيّنين على وظائف مؤقتة ، على هدى مفهومات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لهذه المعاني ، فهو يقيم بينهما التناقص ، وينأى بهما عن الشذوذ والتعارض *

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

تقدير المؤهل الدراسي طبقاً للقواعد الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مشروط بأن يكون الموظف قد التحق بخدمة الحكومة ابتداءً في ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ملخص الحكم :

أن اتباع ما يقضى به قانون نظام موظفي الدولة لتقدير المؤهلات الأجنبية مشروط بأن يلتحق أصحابها بخدمة الحكومة بصورة مبتدأة في ظل أحكام هذا القانون .

(طعن رقم ١٤١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ مفسراً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن تثبتهم من عدمه - لا يفيد من أحكامه الموظفون المؤقتون أما لانهم معينون على وظائف موصوفة في الميزانية بالتوقيت ، أو لأعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسماً لدرجات ، وأما لانهم خارج الهيئة أو عمال باليومية .

ملخص الحكم :

لدى تطبيق القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية ، تفرقت وجوه الرأي في تحديد مبدأول عبارة « الموظفون » المنصوص عليها في المادة الثانية ، وأزاء هذا الاختلاف في التأويل اختلافاً جر إلى التباين والشذوذ في التطبيق ، اضطرت المشرع إلى أن يصدر القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ لتحديد مقصوده بالموظفين الذين يفيدون من القانون رقم ٢٧١ لسنة

١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، فأضاف الى المادة الثانية من هذا القانون فقرة نصها : ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم فى الفقرة السابقة الموظفون المعينون بصفة دائمة على وظائف دائمة داخل الهيئة دون الموظفين المؤقتين أو الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين الخارجيين عن الهيئة أو عمال اليومية ، ، والمناط فى نظر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، عند تحديده الموظفين الذين يفيدون من قانون المعادلات الدراسية ، هو ان يكون هؤلاء معتبرين فى حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معينين بصفة دائمة على وظائف دائمة داخل الهيئة ، والمناط فى دائمية الوظيفة - التى تضفى بدورها صفة الدائمية على الموظف - هو كما سلف البيان بحسب وصفها الوارد فى الميزانية فى سلك الدرجات الداخلة فى الهيئة من الأولى الى التاسعة ، لا ان يكون الموظف مثبتاً أو غير مثبت ، فاذا وصفت الدرجة التاسعة أو غيرها بأنها مؤقتة زائلت الموظف الذى يشغلها صفة الدائمية .

أما اذا اندرجت فى سلك الدرجات الدائمة ولم توصف بالتأقيت اعتبر شاغلاً موظفاً دائماً ، ومن جهة أخرى فإن من عدا هؤلاء من الموظفين لا يفيدون من أحكام قانون المعادلات ، وهو الموظفون المعينون بصفة مؤقتة ، أما لأنهم على وظائف مؤقتة موصوفة كذلك فى الميزانية ، سواء اكانت الدرجة التاسعة أم غيرها ، وإما لأنهم معينون لأعمال مؤقتة حتى ولو كان الاعتماد المخصص لهذه الأعمال مقسماً الى درجات ، لأن تقسيمه هكذا لا ينفى عن التعيين اسفة التأقيت ، وإما لأنهم خارج البيئة ، أو عمال باليومية . وعلة اخراجهم جميعاً من عداد الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام قانون المعادلات الدراسية هى - كما كشفت عن ذلك المذكرة الايضاحية - أن هذه الطوائف تنظم قواعد توظيفهم أحكام خاصة لا تتفق فى مجموعها والقواعد التى استنتجها ذلك القانون ، فالمعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة ، هم الذين نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن قواعد توظيفهم تنظمها أحكام خاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ، وقد صدر هذا القرار الذى وضع صيغة للعقد الاستخدام الذى يبرقونه لمدة محدودة ، وطبيعة هذه العلاقة المؤقتة لا تتلالم مع تطبيق أحكام قانون المعادلات الذى يقتضى أساساً درجات دائمة تتم التسوية عليها ، أما المستخدمون خارج الهيئة وعمال اليومية فعلة إدراجهم انهم ليسوا فى نظام درجات تتسق مع الدرجات المقررة

فى قانون المعادلات لذوى المؤهلات ، هذا قضى عن ان طبيعة معلم لا تتفق
اساسا مع تقدير هذه المؤهلات .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مقسرا
بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون فى حكم قانون نظام
موظفى الدولة بصرف النظر عن تثبتهم من عدمه - لا يفيد من احكامه
الموظفون المؤقتون ، اما لانهم معينون على وظائف موصوفة فى الميزانية
بالتوقيت ، او لأعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسما لدرجات ، واما لانهم
خارج الهيئة او عمال باليومية .

ملخص الحكم :

ان المناط فى نظر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ عند تمديده الموظفين
الذين يفيدون من قانون المعادلات الدراسية هو ان يكون هؤلاء معتبرين فى
حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معينين بصفة دائمة على وظائف دائمة
داخل الهيئة ، والمناط فى دائمية الوظيفة - التى تضى بدورها صفة الدائمية
على الموظف - هو بحسب وصفها الوارد فى الميزانية فى مسلك الدرجات
الداخلية فى الهيئة من الاولى الى التاسعة ، لا ان يكون الموظف مثبتا او غير
مثبت . فاذا وصلت الدرجة التاسعة او غيرها بانها مؤقتة زائلت الموظف
الذى يشغلها صفة الدائمية ، اما اذا اندرجت فى سلك الدرجات الدائمة ولم
توصف بالتوقيت اعتبر شاغلا موظفا دائما ومن جهة اخرى فان من عدا
هؤلاء من الموظفين لا يفيدون من أحكام قانون المعادلات ، وهم الموظفون المعينون
بصفة مؤقتة ، اما لانهم على وظائف مؤقتة موصوفة كذلك فى الميزانية سواء
اكانت الدرجة التاسعة ام غيرها ، واما لانهم معينون لأعمال مؤقتة حتى ولو
كان الاعتماد المخصص لهذه الأعمال مقسما الى درجات ، لأن تقسيمه هكذا
لا ينفى عن التعيين صفة التوقيت ، واما لانهم خارج الهيئة او على أعمال

اليومية • وعلّة اخراجهم جميعا من عداد الموظفين الذين تسرى عليهم احكام قانون المعادلات الدراسية هي — كما كشفت عن ذلك المذكرة الايضاحية — ان هذه الطوائف تنظم قواعد توظيفهم احكام خاصة لا تتفق في مجموعها والقواعد التي استنتها ذلك القانون • فالمعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة هم الذين نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن قواعد توظيفهم تنظمها احكام نفاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ، وقد صدر هذا القرار الذي وضع صيغة لمعد الاستخدام الذي يوقعونه لمدة محدودة ، وطبيعة هذه العلاقة المؤقتة لا تتسالم مع تطبيق احكام قانون المعادلات الذي يقتضى أساسا درجات دائمة تتم التسوية عليها ، أما المستخدمون لخارج الهيئة وعمال اليومية ، فعلة اخراجهم أنهم ليسوا في نظام درجات تتسق مع الدرجات المقدرة في قانون المعادلات لنوى المؤهلات ، هذا فضلا عن أن طبيعة عملهم لا تتفق أساسا مع تقدير هذه المؤهلات •

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — اختلاف الرأى حول تحديد الموظف الذي يفيد من احكامه — تحديد ذلك بالقانونين ١٥١ لسنة ١٩٥٥ و ٧٨ لسنة ١٩٥٦ — الوضع بالنسبة لموظفى المجالس البلدية والقروية •

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية تنص على أنه « لا تسرى احكام المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ » ، وأثر صدور هذا القانون اختلفت وجوه الرأى حول تحديد كلمة « الموظفين » الواردة في هذا النص ، وهل تنصرف الى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ويصنف دائمة دون سواهم ، أم انها تتناول أيضا طوائف المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وعمال اليومية والموظفين المؤقتين والمعينين لأعمال مؤقتة • وحسما لهذا الخلاف

استصدرت وزارة المالية القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ثم أتيته بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ فى ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ مستبدلاً بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ الحكم الآتى : « تضاف الى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فقرة جديدة نصها كالاتى : « ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم فى الفقرة السابقة الموظفون المعينون على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة الى درجات دون الموظف المعين على وظائف مؤقتة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة أو عمال اليومية » . والمناصب فى دائمية الوظيفة - التى تضى بدورها صفة الدائمية على الموظف - هو على حسب وصفها الوارد فى الميزانية فى سلك الدرجات الداخلة فى الهيئة . هذا وتقتضى المادة ١٧ من اللائحة الصادرة فى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظف موظفى المجالس البلدية والقروية التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ على أنه : « يعتبر الموظف دائماً اذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجالس ذات مرتب شهرى وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير بعد تثبيته ويستثنى من ذلك المستخدمين الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاونى السجلات فائهم يعتبرون مؤقتين » . و من ثم اذا كان الثابت أن المدعى يعمل محصلاً بمجلس بلدى المنصورة فهو بهذه المثابة يعتبر موظفاً مؤقتاً وبالتالى لا تنطبق فى شأنه أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ . (طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٥)

ثالثاً - اشتراط القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أن يكون المستفيد بأحكامه معيناً بالحكومة قبل ١٩٥٢/٧/١ وقائماً بخدمتها بالفعل فى ١٩٥٣/٧/٢٢ :

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - من شرائط انطباق أحكامه أن يكون الموظف معيناً بالحكومة قبل ١٩٥٢/٧/١ وقائماً بخدمتها بالفعل فى ١٩٥٣/٧/٢٢ .

ملخص الحكم :

أن من عوامل تحديد اقدمية حملة المؤهلات الواردة بالجنول المرافق لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تاريخ التعيين بالحكومة ، وأن من شرائط انطباق احكام هذا القانون أن يكون الموظف معينا بالحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، وقائما في خدمتها بالفعل وقت نفاذ هذه الاحكام في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ .
(طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - اشترطه أن يكون الموظف معينا بالحكومة قبل ١/٧/١٩٥٢ - المقصود هو التعيين الفعلي في خدمة الحكومة لا الخدمة الاعتبارية الناتجة عن ضم مدة خدمة سابقة في جهة غير حكومية أو شبيهة بالحكومة أو تطبيق نظمها .

ملخص الحكم :

أن ما تطلبته المادة الثانية من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية لسريان احكامه من أن يكون الموظف معينا بالحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، انما المقصود به هو التعيين الفعلي في خدمة الحكومة لا الخدمة الاعتبارية الناتجة عن ضم مدة خدمة سابقة في جهة غير حكومية أو شبيهة بالحكومة أو تطبيق نظم الحكومة . ولما كان الطعون عليه لم يعين بوزارة الأوقاف الا اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ، أي بعد التاريخ الذي دينه قانون المعادلات الدراسية ، وقد كان في هذا التاريخ الأخير في خدمة ديوان الأوقاف الخصوصية ، أي ليس في خدمة الحكومة ، فان تعيينه في خدمة الحكومة يعتبر حاصلا ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فانه لا يفيد من احكام قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر ، كما لا يفيد من باب أولى من قواعد الاتصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ولا يبقى الا انتفاعه من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة

فيما يتعلق بماضى خدمته بديوان الأوقاف الخصوصية قبل تعيينه بوزارة
الأوقاف نقلا من هذا الديوان .

(طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٢)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

تعيين موظف - أولا باليومية - صيرورته بعد ذلك في عداد الموظفين
الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية طبقا للمادة ٢ منه -
تسوية حالته تطبيقا لهذا القانون عند توافر الشروط الأخرى .

ملخص الحكم :

إذا كانت الشروط التي يتطلبها قانون المعادلات متوافرة في المدعى
بما يقتضى اعتبار أقدميته الاعتبارية في درجة معينة راجعة الى تاريخ
تعيينه ، فإنه يجب تسوية حالته على أساس أحكام هذا القانون ، حتى
ولو ثبت أن تعيينه كان باليومية ، ما دام قد أصبح في عداد الموظفين
الذين صاروا يفيدون من هذا القانون بالتطبيق للمادة الثانية منه
مفسرة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

(طعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

رابعا - الموظف الذي تسوى حالته طبقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
يوضع على درجة شخصية في ذات السلك المعين فيه :

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الموظف الذي تسوى حالته تطبيقا للقانون المعادلات - وضعه على
درجة شخصية في ذات السلك المعين فيه - ملحه درجة أصلية فيما بعد
بشروط خاصة .

ملخص الحكم :

ان الموظف الذى تسوى حالته بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية انما يوضع فى درجة شخصية فى ذات السلك المعين فيه على أن يمنح فيما بعد درجة أصلية بمراعاة شروط خاصة وفى حدود نسبة معينة من الخلوات وتبعاً لأوضاع مالية مقررة .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - تسوية حالة عامل يومية على مقتضى أحكامه يمنحه درجة شخصية - لا تغير حتماً وبقوة القانون السلك المعين فيه الى السلك الذى يقتضيه مؤهله - وجوب صدور قرار ادارى ينشئ هذا المركز القانونى بوضعه على درجة بالسلك الذى يقتضيه مؤهله - ليس له قبل ذلك أصلي حق فى التزامه فى الترشيح للترقية الى درجات هذا السلك مع الزين ينتظمهم - أساس ذلك - مثال - عامل منح درجة سابقة شخصية خصماً على اعتماد أجور يومية بالنسبة للترقية الى الدرجة السادسة بالكادر الفنى المتوسط بالمباب الأول .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة القرارات المطعون فيها وهما الأمر رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ والأمر رقم ١٠١٤ بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٥٦ أن الدرجات السانسة موضوع النزاع مدرجة بالكادر الفنى المتوسط بالمباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة . وإذا كان ذلك ، فانه متى كان ثابتاً مما تقدم أن المدعى كان بحكم الواقع وقت صدور هذين القرارات من عمال اليومية الموسمين الذين تصرف أجورهم من البند ١٥ أجور من ميزانية الديوان العام ، فانه لا يكون له بحسب أوضاع الميزانية أصل حق فى التزامه فى الترشيح للترقية للدرجات المذكورة مع المرشحين لها من الفنيين ذوى المؤهلات الهندسية المتوسطة الذين ينتظمهم الباب

الأول من ميزانية وزارة الزراعة ولا بد لى يكون له حق فى التزام ان يصدر قرار بانشاء هذا المركز القانونى له بوضعه على درجة فنية فى الباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة وهو لم يوضح على درجة فنية فى الباب الأول الا اعتبارا من ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بعد صدور القرارين المطعون فيهما ولا يغير من هذا النظر استحقاقه للدرجة السابعة منذ ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٢ بالتطبيق للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وذلك ان الموظف الذى تسوى حالته بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية انما يوضح على درجة شخصية فى ذات السلك المعين فيه أما منحه درجة أصلية فى السلك الذى يقتضيه مؤهله فيكون فيما يحد بمراعاة شروط خاصة وفى حدود نسبة معينة من الخلوات وتبعاً لأوضاع مالية مقررة • فتسوية حالة المدعى بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية لا تغير - حتماً وبقوة القانون - السلك المعين فيه الذى كان - كما سبق البيان - سلك عمال اليومية الموسمين وقت صدور القرارين المطعون فيهما الى السلك الذى يقتضيه مؤهله ، بل لا بد ايضاً فى هذه الحالة ان يصدر قرار بانشاء هذا المركز القانونى له عندما تتوافر شروط انشائه •

(طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

عامل اليومية المؤقت الذى يصرف أجره من بند الأجور بالباب الثانى - استحقاقه الدرجة التاسعة نتيجة لصدور حكم قضائى بتسوية حالته تطبيقاً لقانون المعادلات الدراسية - صدور القرار التفضيلى بوضعه فى وظيفة من الدرجة التاسعة الشخصية على ان يصرف مرتبه من رتبة وظيفته المؤقتة من بند الأجور بالباب الثانى - لا يقترب على هذه التسوية حتماً وبقوة القانون نقله من الباب المعين فيه أصلاً - وجوب صدور قرار بالنقل الى الباب الأول ينشأ له المركز القانونى عندما تتوافر فيه شروط انشائه - مقتضى ذلك عدم تزاحمه فى الترقية الى الدرجة الثامنة

مع موظف بالدرجة التاسعة الأصلية يصرف مرتبه من اعتماد الباب الأول ولو كان هذا الموظف أحدث منه في :تسمية الدرجة التاسعة - لا يجوز الاحتجاج في هذه الحالة بعدم الفارق بين الدرجة الشخصية والدرجة
الإصلية .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى كان قبل تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري لصالحه من عمال اليومية المؤقتين الذين كانت تصرف أجورهم من بند الأجور بالباب الثاني من ميزانية المصلحة المذكورة ، وهو بند غير مقسم إلى درجات وأنه عند تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في وظيفة من الدرجة التاسعة بالتطبيق لقانون المعادلات صدر قرار بتعيينه في وظيفة من الدرجة التاسعة الشخصية بمصلحة الميكانيكا والكهرياء على أن يصرف مرتبه من رطب وظيفته المؤقتة السابقة الواردة بحكم أجرها اليومي في البند الثاني من ميزانية المصلحة المشار إليها فإنه لا يكون للمدعى بحسب أوضاع الميزانية أصل حق في التزامه على إحدى الدرجات الثامنة الواردة بالباب الأول من ميزانية المصلحة وهو لم يوضع على درجة بالباب الأول حتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه ولا يغير من هذا النظر استحقاق المدعى للدرجة التاسعة المؤقتة منذ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ سابق على بداية أقدمية الموظف المطعون في ترقيته ، في الدرجة التاسعة ، ذلك لأن الموظف الذي تسوى حالته بالتطبيق لقانون المعادلات إنما يوضع على درجة شخصية في ذات الباب المعين فيه أما منحه درجة أصلية في الباب الذي كانت تشدرج فيه وظيفته السابقة أو في الباب الأول من الميزانية فإنه يكون رهيناً بشروط خاصة ، وفي حدود نسبة معينة من الشواغر ، ومتوقفاً على أوضاع مالية معينة ، ومن ثم فإن تسوية حالة المدعى بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية تنقله حتماً وبقوة القانون من الباب المعين فيه أصلاً والذي كان تابعاً - بحكم تعيينه ابتداءً في تلك اليومية المؤقتة - للبند الثاني من ميزانية المصلحة ولا بد لنقل المدعى إلى الباب الأول من أن يصدر له قرار بإنشاء هذا المركز القانوني لصالحه عندما تتوافر شروط هذا الإنشاء .

كما أن الجهة الادارية لم تكن تملك وحدها نقل المدعى الى الباب الاول من الميزانية لأنه كان يتقاضى أجره قبل تنفيذ التسوية المقضى له بها من اعتمادات غير مقسمة الى درجات فى الباب الثانى من ميزانية مصطحة الميكانيكا والكهرياء ولم يكن لها مندوحة عن استصحاب هذا الوضع السابق ضمانا للمصرف الى لراتبه نتيجة لعدم انشاء درجات مالية فى الباب الاول يجوز نقل المدعى عليها ، وهو انشاء لا تستقل به الادارة ولا يتوقف على اراءتها وحدها .

ولما تقدم لا يكون للمدعى حق فى التزام مع موظفى الدرجة التاسعة بالباب الاول من ميزانية وزارة الأشغال .
(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

التاريخ الذى يعتد فيه بنوع الكادر الذى يلتحق اليه الموظف هل هو تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية أم تاريخ استحقاق الموظف للدرجة المقررة للمؤهل وفقا لاحكام ذلك القانون - هو تاريخ نفاذ ذلك القانون فتسوى حالة الموظف بحسب نوع الكادر الذى يلتحق اليه فى ذلك التاريخ بغض النظر عما كان قبله او ما استجد بعده .
ملخص الفتوى :

يبين من نصوص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ ، ثم بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ ، قبلقانونين رقمى ٧٨ ، ١٨١ لسنة ١٩٥٦ أن قانون المعادلات الدراسية حدد فى المادة الأولى منه ، الدرجات والمهايات التى تمنح لحملة المؤهلات الواردة فى الجدول المرافق له ، وأنه اشترط فى المادة الثانية منه ، شروطا معينة للانفاذ من احكامه ، تتحصل فى ان يكون الموظف (١) قد عين فى خدمة الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٣ . (ب) أن يكون قد حصل على أحد المؤهلات الواردة فى الجدول المرافق للقانون قبل أول

يولية سنة ١٩٥٢ ايضا (ج) ان يكون موجودا فى خدمة الحكومة وقت نفاذ القانون اى فى ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٢ (د) ان يكون فى التاريخ الاخير ، معنا على وظيفة دائمة داخل الهيئة او على اعتماد مقسم الى درجات .

ومتى توافرت الشروط المتقدمة ، فان الموظف يعتبر فى الدرجة المقررة لمؤله من تاريخ تعيينه فى الحكومة ، او من تاريخ حصوله على مؤله اى التاريخين اقرب . وقد استقر الرأى على انه مادام القانون المشار اليه لم يحدد نوع الكادر الذى تكون فيه الدرجة التى قدرها لكل مؤهل قدر له الدرجة السادسة ، فانه من ثم تكون هذه الدرجة من نوع الكادر الذى يشغل الموظف درجة فيه (الجمعية العمومية فى فتاها رقم ١٠١٤٣ لسنة ١٩٥٧ ، والفتوى رقم ١٢٧/١/٨٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٠) . وهو الكادر الذى يكون الموظف شاغلا لدرجة من درجاته وقت اجراء التسوية التى يوجبها القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، وهو تاريخ نفاذه ، ذلك انه لا عبرة فى هذا الخصوص بالكادر المعين فيه الموظف اصلا ، وانما تكون العبرة بالكادر الذى يكون فيه عند اجراء التسوية بغض النظر عن وضعه قبل ذلك ، وبغض النظر عن الكادر الذى عين فيه عند دخوله الخدمة ابتداء .

وعلى مقتضى ذلك ، يكون المقصود بكون الموظف معنا فى وظيفة دائمة او على اعتماد مقسم الى درجات هو كونه كذلك وقت نفاذ القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ (المعمول به من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٢) ، تكون الدرجة التى تمنح له عند تسوية حالته طبقا لذلك القانون ، من نوع درجات الكادر الذى يكون فيه آنئذ ، فان كان فى الكادر العالى او الادارى ، كانت الدرجة عالية او ادارية ، وان كان فى الكادر الفنى المتوسط او الكتابى - كانت من أحد هذين الكادرين . وفى كل الأحوال ترد اقدمية الموظف فى الدرجة المقررة لمؤله ، الى تاريخ تعيينه فى الحكومة ابتداء ، او تاريخ حصوله على مؤله ؛ بهما اقرب تاريخا .

(فتوى رقم ٧٩٣ فى ١٩٦٢/١١/٢٧)

خامسا - ورود الشهادات الدراسية بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣
على سبيل الحصر :

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

الدرجات الجامعية والدبلومات العالية المصرية التى وزدت بالبند ٦٤
من الجدول المرافق للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - ورودها على سبيلين
التخصص - لا يدخل فيه شهادات أخرى ، ولو أجاز المرسوم الصادر فى
١٠/٨/١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر
الإدارى والفنى العالى .

ملخص الحكم :

ان الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية وهى التى
وردت على سبيل التخصص فى البند (٦٤) من الجدول المرافق لقانون المعادلات
الدراسية لها تقديرها الخاص من الناحية العلمية أو الفنية ، تقديرا لا يمكن
معه التجاوز بحيث يدخل فيها شهادات أخرى ، حتى ولو أجاز المرسوم
الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها فى التقدم
للترشيح لوظائف الكادر الإدارى والفنى العالى ، ذلك ان مجال تطبيق هذا
المرسوم هو غير مجال تطبيق قانون المعادلات الدراسية ، ومن ثم فان شهادة
الهندسة التطبيقية العليا لا تعتبر من الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات
العالية فى حكم البند الصالف الذكر .

(طعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - المشرع انما قسم
جدوله المرافق الى قسمين متقابلين - أحدهما لتحديد المؤهلات والثانى
لتقديرها - المرجع فى تحديد المؤهل الذى يفيد حامله من أحكام قانون

المعادلات الدراسية - هو القسم الأول من الجدول المشار اليه - لا يسوغ بداهة الرجوع في تحديد المؤهل إلى القسم الآخر من الجدول الذي جعله المشرع مقصورا على التقدير المالي للمؤهلات المحددة في القسم الأول .
ملخص الحكم :

أن الجدول المرافق للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية قد قسمه المشرع إلى قسمين متقابلين أعد أحدهما لتحديد المؤهلات وأطلق عليه عنوان اسم المدرسة أو المعهد أو الشهادة وأعد الآخر وهو مقابل للأول لتقدير هذه المؤهلات وأطلق عليه عنوان « تقدير الشهادة أو المؤهل » .
ويبين من هذا التقسيم أن المرجع في تحديد المؤهل الذي يفيد حامله من أحكام قانون المعادلات الدراسية هو القسم الأول من الجدول بحكم صراحة ووضوح العنوان الذي أطلقه عليه المشرع ومن ثم فلا يسوغ بداهة أن يرجع في تحديد المؤهل إلى القسم الآخر من الجدول الذي جعله المشرع مقصورا على التقدير المالي للمؤهلات المحددة في القسم الأول .

(طعن رقم ١١٣٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٧)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

ورود اسم المدرسة أو المعهد بالقسم الأول من الجدول المرافق للقانون المعادلات الدراسية مجردا من أية إضافة - المقصود بالمؤهل في هذه الحالة - الشهادة التي تعطى لطلبة المدرسة أو المعهد وفقا للنظام الدراسي المتبع فيها - المؤهل المعنى بالبنء ٢٩ من الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية - هو الشهادة التي كانت تعطى لطلبة مدرسة الزراعة المتوسطة وفقا للنظام الدراسي القديم الذي كان متبعا فيها .

ملخص الحكم :

انه يبين أيضا من استقراء القسم الأول من الجدول انه عندما ورد فيه اسم المدرسة أو المعهد مجردا من أية إضافة يكون المقصود بالمؤهل في هذه الحالة الشهادة التي تعطى لطلبة المدرسة أو المعهد وفقا للنظام الدراسي المتبع فيها .

وبالتطبيق لما تقدم يكون المؤهل المعنى بالبند ٢٩ من الجدول المذكور هو الشهادة التي كانت تعطى لطلبة مدرسة الزراعة المتوسطة وفقا للنظام الدراسى القديم الذى كان متبعا فيها ما دامت العبارة التي جاءت بالبند ٢٩ المشار اليه فى القسم الذى اطلق عليه عنوان « اسم المدرسة أو المعهد أو الشهادة » هى « الزراعة المتوسطة نظام قديم » .

(طعن رقم ١١٣٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٧)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

الشهادات العالية الواردة بالرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٨/١٠ - قصد المشرع من هذا المرسوم - بيان صلاحية حاملها للترشيح لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى على سبيل الجواز - جواز تعيينهم فى درجات اقل ويمرتبات اثنى - عدم انصراف قصده الى اعتبار هذه الشهادات خاضعة لحكم البند ٦٤ الملحق بقانون المعادلات الدراسية .

ملخص الحكم :

ان الرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٨/١٠ قد ذكر الدرجات الجامعية المصرية تحت بند (١) من المادة الثالثة منه ، وذكر الدبلومات العالية المصرية تحت بند (٢) ، وعنى هذه بانها هى التي تمنحها الدولة المصرية اثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الاقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو ما يعادلها من الوجهة العلمية حسب ما يقرره وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعلل . ثم استطرد بعد ذلك فذكر شهادات أخرى فى اثنين وعشرين بنداً وجميعها تجيز التعيين فى الكادر الادارى والفنى العالى ، فلو ان هذه الشهادات جميعها تعتبر فى التقدير الفنى أو العلمى مندرجة فى الدرجات الجامعية أو الدبلومات العالية لما كان ثمة محل لنقص عليها على سبيل الحصر ، مما لا يترك مجالاً للشك فى أن قصده من هذا المرسوم - بالتطبيق للمواد ٩ فقرة أولى و ١١ و ١٥ و ١٩ من قانون

نظام موظفى الدولة - لا يعدوا أن يكون اعتمادها فى غرض معين ، هو صلاحية حاملها للتقدم للترشيح فى وظائف الكادر الادارى والفنى العالى ، لا على سبيل الالتزام بتعيينهم فيها وانما على سبيل الجواز ، بل ويجوز التعيين فى درجات أقل وبمرتبات أدنى ، ولم يذهب فى قصده هذا الى أبعد من ذلك ، كان تعتبر تلك الشهادات جميعها من الدرجات الجامعية أو الدبلومات العالية المصرية فى مقام تطبيق قانون المعادلات الدراسية على مقتضى البند (٦٤) من الجدول المرافق له .

(طعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

سادسا - كيفية الإفادة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عند تعدد المؤهلات :

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - كيفية اجراء التسوية عند تعدد مؤهلات الموظف الواحد واختلاف المزايا التى يرتبها كل مؤهل .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وان خلا من تقرير قاعدة عامة لتسوية حالة الموظفين الحاصلين على أكثر من مؤهل من المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق له ، الا ان الأصل فيه ان حكمه - وقد جاء مطلقا فى تقدير هذه المؤهلات وقاضيا بتسوية حالة كل موظف على أساس المؤهل الحاصل عليه - ينطبق دائما متى كان هذا المؤهل واردا فى الجدول المذكور ، فاذا تعددت مؤهلات الموظف الواحد وكانت المزايا التى يتحصها له مؤهله الأعلى ترجع ما دونها من المزايا التى ترتبها له مؤهلاته الأخرى ، كان المؤهل الأعلى هو الذى يعتد به ، أما اذا كان لكل مؤهل مزاياه فلا سند لحرمان الموظف من الجمع بينها متى كانت كل مزية منها سائفة فى ذاتها على حدة ، كما لا وجه لانسقاط مزية تعلق حقه بها فعلا

وكان من شأنها أن تؤثر في مركزه القانوني الذي يقرره له مؤهله الأعلى ،
اذ أن نيل الموظف لمؤهل لم يكن حائز له أو لمؤهل أعلى مما كان حاصلًا عليه
لا يجوز أن ينهض سببًا للانحدار بحالته ماديًا أو معنويًا ، ولو بصفة مؤقتة ،
إلى أدنى مما كانت عليه قبل حصوله على هذا المؤهل •

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٩)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

تسوية حالة موظف وفقًا لأحكام القانون على أساس الشهادة الابتدائية ،
لا تحول دون تسوية حالته أيضًا على أساس أحكام القانون سالف الذكر من
تاريخ حصوله على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام - لا سند لحرماته
من الجمع بين التسويتين - تسوية حالته على أساس الشهادة الابتدائية -
تتيح له ميزة لا تحققها تسوية حالته على أساس شهادة الدراسة الثانوية
القسم العام هي الإفادة من أحكام قدامى الموظفين إذا توافرت في حقه
شروطها على مقتضى أقدميته في الدرجة التاسعة - مرتبه في تاريخ حصوله
على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام هو المرتب المقرر لها في الدرجة
الثامنة ، لا المرتب الذي يصل إليه بترج مرتبه بالمعالوات في الدرجة
التاسعة •

ملخص الحكم :

أن تقدير الشهادة الابتدائية يعتبر واردًا من باب أولى في الجدول
المرفق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ،
مادام قد ورد تقدير الشهادة الابتدائية الأزهرية في الجدول مشبهًا بتقدير
الشهادة الابتدائية بماهية قدرها ٥ جنيه في الدرجة التاسعة ، ومن ثم وجبت
تسوية حالة الدعي على أساس أحكام هذا القانون في الدرجة التاسعة
بماهية قدرها ٥ جنيه من تاريخ تعيينه رغم كون تعيينه وقتذاك باليومية ما دام
قد أصبح قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ في عداد الموظفين الذين يفيدون من
القانون المذكور بالتطبيق للمادة الثانية منه مفسرًا بالقانون رقم ١٥١ لسنة

١٩٥٥ والقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ، كما وجبت تسوية حالته أيضا على أساس احكام القانون سسالف الذكر فى الدرجة الثامنة من تاريخ حصرله على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام اذ لا سند لحرمانه من الجمع بين التسويتين ما دامت حالته على أساس الشهادة الابتدائية تتبع له ميزة لا تحققها تسوية حالته على أساس شهادة الدراسة الثانوية القسم العام وهى الافادة من أحكام قدامى الموظفين اذا توافرت فى حقه شروطها على مقتضى اقدميته فى الدرجة التاسعة .

ولما تقدم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه من الجمع بين التسويتين ومن الزام الوزارة بالمصروفات بيد انه لما كانت التسوية الصحيحة لحالة المدعى طبقا لقانون المعادلات الدراسية فى الدرجة التاسعة بمراعاة اتمام شهادة الدراسة الابتدائية لا تبلغ بمرتبه مع تدرجه بالمعلاوات حتى تاريخ حصوله على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام التى حصل عليها بعد تاريخ دخوله الخدمة مبلغ ٧ جنيهات المقررة للشهادة المذكورة فى الدرجة الثامنة فان التسوية الصحيحة لحالة المدعى على أساس تلك الشهادة تقضى أن يكون مرتبه ٧ جنيهات فى الدرجة الثامنة من تاريخ حصوله على الشهادة سالفة الذكر وليس المرتب الذى يصل اليه بتسوية حالته فى الدرجة التاسعة كما ذهب الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

- مؤدى تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية - وجوب تسوية حالة الموظف من تاريخ التحاقه بالخدمة على أساس المؤهلات الحاصل عليها قبل التحاقه بالخدمة - اعادة تسوية حالته على أساس كل مؤهل أعلى يحصل عليه أثناء الخدمة متى كان واردا فى الجدول المرافق لهذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن المعادلات الدراسية تقضى بأنه استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، فى الدرجة وبالمساهية أو بالمكافئة المحددة لمؤهل كل منهم وفقاً لهذا الجدول ، وتحدد اقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً .

ومؤدى ذلك انه عند تسوية حالة الموظف بالتطبيق لقانون المعادلات تبدأ التسوية من تاريخ التحاقه بالخدمة فتسوى حالته على أساس المؤهلات الحاصل عليها قبل التحاقه بالخدمة ثم تعاد تسوية حالته على أساس كل مؤهل أعلى يحصل عليه اثناءها متى كان هذا المؤهل وارداً فى الجدول المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين اعادة تسوية حالة السيد / ٠٠٠٠ وفقاً لقانون المعادلات على أساس حصوله على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان قبل التحاقه بالخدمة ثم على أساس حصوله على شهادة الثقافة الحاصل عليها فى سنة ١٩٥٠ اثناء الخدمة .

(فتوى ١٣٢٦ فى ١١/١٢/١٩٦٦)

سابعاً - العبرة فى تحديد تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى هى بوقت تأدية الامتحان فى جميع المواد بنجاح :

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

العبرة فى تحديد تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى هى بوقت تأدية الامتحان فى جميع المواد بنجاح ، وذلك بغير نظر الى تاريخ اعلان النتيجة .

ملخص الحكم :

مادام المدعى قد حصل على المؤهل الجامعى فى دور مايو سنة ١٩٥٢
أى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ولو أن اعلان نتيجة الامتحان تراخى الى ١٢
من يولية سنة ١٩٥٢ ، فإنه يكون محقا فى تسوية حالته بالتطبيق لأحكام
قانون المعادلات الدراسية متى توافرت بقية شرائطه ، ذلك أن الحصول على
هذا المؤهل مركز قانونى ينشأ فى حق صاحب الشأن بتأديته الامتحان فى
جميع مواده بنجاح ، أما اعلان النتيجة بعد ذلك بمدة قد تطول أو تقصر
بحسب الظروف ، فلا يعدو أن يكون كشافا لهذا المركز الذى كان قد نشأ
من قبل نتيجة لعملية سابقة هى اجابات الطالب فى مواد الامتحان ، اذ هى
التي تعدد هذا المركز . ولذا يعتبر حصوله على المؤهل راجعا الى
التاريخ الذى اتم فيه اجاباته فى جميع هذه المواد بنجاح .

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

العبارة بتاريخ الحصول على المؤهل الدراسى هى بوقت تأدية الامتحان
فى جميع المواد بنجاح لا بتاريخ اعلان النتيجة - ما أرتأته وزارة المسالية
فى كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٣ فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ من
الخانة تاريخ اعتماد مجلس الجامعة لمخ الشهاداة أساسا لتسوية المرتب -
فى غير محله .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن الحصول على المؤهل ينشأ مركز
قانونى فى حق صاحب الشأن بتأدية الامتحان فى جميع مواده بنجاح .
أما اعلان النتيجة بعد ذلك بمدة قد تطول أو تقصر بحسب الظروف فلا
يعنى أن يكون كشافا لهذا المركز الذى كان قد نشأ من قبل ، نتيجة لعملية
سابقة هى اجابات الطالب فى مواد الامتحان اذ هى تعدد هذا المركز ، ولذا
يعتبر حصوله على المؤهل راجعا الى التاريخ الذى اتم فيه اجاباته فى جميع
هذه المواد بنجاح .

وبالتطبيق للمبدأ سالف الذكر تستحق الزيادة المقررة للحصول على الشهادة الممتازة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى التاريخ الذى اتم فيه اجاباته فى جميع مواد امتحان الشهادة الممتازة بنجاح ، اذ توافرت فيه الشروط الاخرى التى سلف بيانها ٠ ولا عبء بما ارفقته وزارة المالية فى كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٣ بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ الذى احال الى كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٣٠٢/١ بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ من اتخاذ تاريخ اعتماد مجلس الجامعة لمنح الشهادة اساسا لزيادة المرتب ، لا عبء بذلك ، لانه ان كان رأيها تأويلا لقرارات مجلس الوزراء فهو قد اخطأ فى انزال الحكم الصحيح للقانون الذى سلف بيانه فى شأن تحديد تاريخ الحصول على المؤهل ، ولانه ان كان تعديلا فيما قرره مجلس الوزراء فى هذا الشأن فان وزارة المالية لا تملكه باعتبارها سلطة احدى ٠

(طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

ارجاع اقدمية الموظف فى الدرجة من تاريخ حصوله على المؤهل طبقا لقانون المعادلات الدراسية - اعتبار تاريخ الحصول على المؤهل هو تاريخ الانتهاء من اداء الامتحان لا من تاريخ اعلان النتيجة - تعديل اقدمية الموظف نتيجة ذلك يجعل من حقه الطعن خلال سبتين يوما من تاريخ التعديل فى قرارات الترقية السابقة فيما تضمنته من تخطيه فى الترقية الى الدرجة الاعلى ٠

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية تنص على انه :

« استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن موظفى الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون فى

الدرجة وبالمهامية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول ،
وتحدد اقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من
تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ٠٠٠ » ونتيجة لتطبيق هذا
النص على الموظفين الموجودين فى الخدمة والذين حصلوا على المؤهلات العلمية
اثنائها وقت نفاذه فقد اعتبروا فى الدرجة المقررة لهم بمقتضى القانون من
تاريخ حصولهم على المؤهل ، وباعتبار هذا التاريخ هو تاريخ اعتماد
الفتيجة ، وكن ذلك تطبيقا لكتاب وزارة المالية فى شأن قواعد الانصاف
وتحديد تاريخ الحصول على المؤهل بتاريخ اعتماد الفتيجة وقد استمر
الحال كذلك حتى عرض الموضوع على المحكمة الادارية العليا بمناسبة القضية
رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ القضائية فقضت بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٧ بان
العبرة هى بتاريخ نهاية الامتحان ، وذلك ان الحصول على المؤهل هو مركز
قانونى ينشأ فى حق صاحب الشأن بتأدية الامتحان فى جميع مواده بنجاح ،
أما اعلان النتيجة بعد ذلك بمدة قد تطول أو تقصر بحسب الظروف ، فلا يعدو
أن يكون كشفا لهذا المركز الذى كان قد نشأ من قبل نتيجة لعملية سابقة
هى اجابات الطالب فى مواد الامتحان اذ انها هى التى تحدد هذا المركز .

ونظرا الى أن السيد / كان قد عين فى خدمة
الوزارة اعتبارا من ٨ من يناير سنة ١٩٣٨ وكان حاصلا على دبلوم التجارة
الثانوية ، ثم حصل وهو فى الخدمة على دبلوم التجارة التكميلية العالية
سنة ١٩٤٨ دور ثان ، وبتطبيق قانون المعادلات الدراسية عليه اعتبر فى
الدرجة السادسة اعتبارا من ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ (تاريخ اعتماد
النتيجة) ، وقد رقى الى الدرجة الخامسة فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ،
وبناء على فتوى ديوان الموظفين فى شأن تحديد تاريخ الحصول على المؤهل
ارجعت اقدمية السيد المذكور فى الدرجة السادسة الى ٢٩ من سبتمبر
سنة ١٩٤٨ (تاريخ نهاية الامتحان) ، وازاء ذلك قدم السيد المذكور تظلمة
الى السيد مفوض الدولة للوزارة طلب فيه إلغاء القرار الصادر فى ١٦ من
يوليو سنة ١٩٥٦ - بالترقية الى الدرجة الخامسة الفنية المتوسطة فميسا
تضمنه من تنطيه فى الترقية الى تلك الدرجة مع ما يترتب على ذلك من
آثار .

وإذا كان الحصول على المؤهل العلمى هو مركز قانونى ينشأ فى حق صاحب الشأن بتأدية الامتحان فى جميع المواد بنجاح ، أما اعلان النتيجة بعد ذلك فلا يعدو أن يكون كشفا لهذا المركز الذى كان قد نشأ من قبل . وهذا التفسير انما هو كاشف لحكم القانون ، وإذا كان تحديد اقدمية بالنسبة الى الموظف الذى ينطبق عليه قانون المعادلات الدراسية انما هو مركز قانونى ينشأ للموظف من القانون ذاته وقرار تسوية حالة الموظف انما يصدر عن سلطة مقيدة لا عن سلطة تقديرية ، فان هذا التفسير — وهو ما ارتأته المحكمة الادارية العليا فى حكمها فى القضية رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ بجماسة ١٩٥٧/٢/٢٣ — انما يسرى من تاريخ نفاذ التشريع والعمل به ، وعلى ذلك فان تاريخ نهاية الامتحان يكون هو التاريخ الذى يعتمد به فى تحديد تاريخ الحصول على المؤهل ، ويجب تصحيح الاوضاع النفاصة بتحديد اقدمية الموظف المعروضة حالته على هذا الأساس ، دون الاعتداد بمضى وقت طويل على التمهيد طبقا للتفسير الخاطيء ، وهو الامر الذى نفذته الوزارة بحق .

ومتى تقررت أحقية الموظف فى أن تعدل اقدميته فى الدرجة السادسة طبقا لقانون المعادلات الدراسية بحيث ترجع الى تاريخ نهاية الامتحان (١٩٤٨/٩/٢٩) فانه يترتب على ذلك أن يكون للموظف السالف ذكره الحق فى أن يعطى فى القرارات الادارية الصادرة بالترقية الى الدرجات الاعلى فيما تضمنته من تخطيه فى الترقية الى تلك الدرجات ودون أن يقبل فى ذلك الاحتجاج بأن هذا من شأنه زعزعة المراكز القانونية لمضى فترات طويلة ، ذلك ان الموظف يستطيع الطعن فى القرارات الادارية التى لم تنشر أو التى لم يعلم بها مهما تقادم عليها العهد .

ومن حيث ان الموظف المذكور قد اصبحت اقدميته فى الدرجة السادسة راجعة الى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وكان قرار الترقية المتضمن تخطيه فى الترقية الى الدرجة الخامسة قد نشر فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وكان قرار تحديد اقدميته انما صدر فى ١٤ من مايو سنة ١٩٦٣ ، فانه يكون له الحق خلال سنتين يوما من تاريخ صدور هذا القرار الاخير —

أن يطلعن في القرارات الادارية السابقة المتضمنة تخطيه في الترقية ومتى كان السيد المذكور قد تقدم بتظلمه في ١٣ من يولية سنة ١٩٦٣ ، فان تظلمه يكون مقدما في الميعاد القانوني ، ويكون على حق في الترقية الى الدرجة الخامسة اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية المشار اليه ، ومن حيث انه قد رقي الى الدرجة الثامنة فعلا . فان الامر يستحيل الى تعديل لتاريخ اقدميته في الدرجة الخامسة مع ما يقترب على ذلك من آثار .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن السيد / على حق في أن تعمل اقدميته في الدرجة السادسة الى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ (تاريخ نهاية الامتحان) وعلى حق ايضا في الطعن في القرارات الادارية الصادرة بالترقية والسابقة على هذا التعديل فيما تضمنته من تخطيه في الترقية الى الدرجة الأعلى . ويتعين تعديل اقدميته في الدرجة الخامسة الى ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ وما يقترب على ذلك من آثار .

(ملف ١٥٩/١/٨٦ في ١٩٦٥/١/٢١)

ثامنا - الاقدمية الاعتبارية او النسبية :

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

الاعدييات الاعتبارية التي ينص عليها القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد ان يكون من أثرها أن ينقلب الموظف من موظف غير مثبت الى موظف مثبت .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية لقانون المعادلات الدراسية أنه يستهدف انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة ، سواء في ذلك من عينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في

درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، أو من حصلوا على مؤهلاتهم أثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، أو من أغفل تقدير مؤهلاتهم اغفالا تاما ، أو من قدرت مؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها وكذلك من قعدوا عن اتخاذ اجراءات التقاضى لتسوية حالاتهم ، وذلك بوضعهم فى درجات اعلى أو بزيادة رواتبهم أو تسوية اقدميتهم بحسب الأحوال . ولكن لم يقصد الشارع أبدا الى أن يكون من اثر هذه الأقدميات الاعتبارية أن ينقلب الموظف من موظف غير مثبت الى موظف مثبت ، ذلك أن التثبيت تحكمه قوانين أخرى تقوم على حكمة تشريعية مغايرة ، ولذا يقتصر تطبيقها على الموظفين والمستخدمين الذين كانوا يشغلون فعلا وظائف دائمة ويجرى على ما هيأتهم حكم الاستقطاع وذلك قبل وقف العمل بالتثبيت ، ومن ثم فإن من لم يكن كذلك قبل وقف التثبيت أو التحقق بخدمة الحكومة بعده ، فلا يعتبر موظفا مثبتا يفيد بهذه الصفة من قوانين المعاشات . ولو كان معينا على وظيفة دائمة أو اعتبر كذلك بحكم قانون المعادلات .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ -
ترتيبها اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات لحملة الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية من شاغلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى على اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين الدرجة السادسة ماهية قدرها عشرة جنيهات ونصف - لا يؤثر عليها حصول من تقررت هذه الاقدمية لغير صالحهم على شهادة عليا أو مؤهلات جامعية بعد ١٩٥٢/٧/١ ما داموا لم يعاملوا بمقتضى هذه الشهادات أو المؤهلات طبقا للقانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى فقرتها الثانية على أن " يعتبر لحاملى الشهادة العالية أو المؤهل

الجامعى من شاغلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيها و ٥٠٠ مليم . وقد اضيفت بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٣ فقرة ثالثة تنص على ان « يقتصر هذا الحكم على المعينين فى الكادر الفنى العالى والادارى ممن نكروا فى الفقرتين السالفتين دون المعينين منهم فى الكادر الفنى المتوسط او الكتابى » وبما ان قانون المعادلات الدراسية يستهدف تصوية حالات نشأت قبل صدوره ، ويعقتضاه يلزم لمنح المرتب المقدر لمؤهل معين . ان يكون تاريخ الحصول على هذا المؤهل قبل ١٩٥٢/٧/١ . اما اذا تم الحصول عليه بعد ذلك ، فان الامر يغضع لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى الغى نظام تسعير الشهادات وجعل المرتب للوظيفة ، فضلا عن انه اُنشئ نظام المسابقات والامتحانات العامة للمتعيين فى الوظائف ، فلم يعد المؤهل وحده كافيا للحصول على درجة معينة ، بل يلزم لذلك ان يتم شغل تلك الدرجة بعد استيفاء الاجراءات التى رسمها القانون .

وعلة الحكم الخاص بتقرير الاقدمية النسبية - موضع البحث - ان من تقررت هذه الاقدمية لغير صالحهم لا يحملون شهادات عالية او مؤهلات جامعية ، الامر الذى يحتم معه وضعهم فى الدرجة السادسة المخفضة بماهية عشرة جنيها ونصف شهريا . اى ان هذه العلة ذات شقين ، الاول وهو عدم الحصول على الشهادة العليا او المؤهل الجامعى ، اما الشق الثانى فهو الوضع نتيجة لذلك فى الدرجة السادسة المخفضة بالماهية سالفة الذكر ، ويتربط على ذلك ان الاقدمية النسبية لا تزول الا باخفاء تلك العلة بشقيها . وبما ان الحصول على الشهادة العليا او المؤهل الجامعى بعد ١٩٥٢/٧/١ لا يستتبع بذاته - كما سبق القول - ان يمنح من كان بالدرجة السادسة المخفضة مرتب الدرجة السادسة العالية ، ومن ثم فانه ينبئ على ذلك تخلف احد شقى العلة السابق ايضاحها وبالتالى بقاء تلك الاقدمية النسبية . وبما ان الاستدلال بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - الذى يقضى بان « الموظف غير الحاصلين على شهادات دراسية لا يجوز ترقيةهم الى اعلى من الدرجة الخامسة » والقول بان الموظف غير المؤهل الذى وصل الدرجة الخامسة - بعد نفاذ القانون - ثم حصل على مؤهل

دراسى ينبغي أن تنطلق ترقياته بعد ذلك فى باقى الدرجات العليا دون أى قيد . وهذا الوضع شبيه بالوضع القائم فى المسألة المعروضة ، بمعنى أنه متى حصل موظف الدرجة السادسة المخففة على الشهادة العليا أو المؤهل الجامعى ، وأيا كان تاريخ الحصول عليها ، فإنه ينبغي زوال الأقدمية النسبية — هذا الاستدلال لا محل له ، إذ أنه يفرض التسليم بصحة هذا النظر فإن الوضع مختلف . نظرا لأن علة حكم المادة ٣٥ — عند الحصول على المؤهل — تكون قد زالت بتمامها ، فى حين أن مجرد الحصول على الشهادة العليا أو المؤهل الجامعى لا يزال سوى شق واحد من شقى العلة التى تقررت الأقدمية النسبية من أجلها .

لذلك فإن الأقدمية النسبية المنصوص عليها فى المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية تظل قائمة ، حتى ولو حصن من تقررت هذه الأقدمية لغير صالحهم على شهادات عليا أو مؤهلات جامعية بعد ١٩٥٢/٧/١ ، ما داموا لم يعاملوا بمقتضى هذه الشهادات أو المؤهلات طبقا للقانون .

(فتوى ١٥٨ فى ٢٥/١٠/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٧٨)

المبسطة :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — عدم جواز الاستناد الى الأقدمية الاعتبارية للطعن فى بعض القرارات الإدارية السابقة على صدور هذا القانون — انصراف هذا الحكم الى الأقدميات التى يربطها ذلك القانون — عدم سريانه على الأقدميات التى تحكمها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى أول يوليو ١٩٥١ و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

· ملخص الحكم :

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على أنه « لا يجوز الاستناد الى الأقدمية الاعتبارية

أو الدرجة الرجعية التي يربتها هذا القانون، للطعن في القرارات الادارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ القانون » . ويتضح من ذلك أن حكمه إنما ينصرف الى الأقدميات التي يربتها ذلك القانون ، ومن ثم فإن هذا النص لا يحتج به في مواجهة المدعى متى كان الثابت أن التسوية التي أجريت له لا تحكمها نصوص هذا القانون ، بل تحكمها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في أول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وما تضمنته من قواعد لاجراء التسويات .

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية على أن تعتبر لحاملي الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي اقدمية نسبية على ذوى المؤهلات التكميلية عند الترقية - لا يفيد منه سوى حملة المؤهل العالي أو الجامعيين - حملة المؤهل الأدنى لا يفيدون من هذا الحكم وإنما يكون الرجوع فيما بين هؤلاء وبين اصحاب المؤهلات التكميلية الى ترتيب الاقدمية فيما بينهم .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ وما ورد في شأنها بمذكرته الايضاحية أن هذا القانون، إذ وازن بين ذوى المؤهلات التكميلية وحاملي الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي ، اضاف مدة ثلاث سنوات لهؤلاء تحسب على أولئك عند الترقية . وغنى عن البيان انه لا يفيد من ذلك الا حاملو الشهادة العالية والجامعيون عند التزامهم فيما بينهم وبين حاملي الشهادات التكميلية المذكورة فلا يفيد منه من يحمل مؤهلاً أدنى ، وإنما يكون المرجع فيما بين هؤلاء وبين اصحاب المؤهلات التكميلية الى ترتيب الاقدمية فيما بينهم .

(طعن رقم ٦٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

الأقدمية الاعتبارية المتصوص عليها في المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية - الأقدمية قانونية يترتب عليها ما يترتب على الأقدمية الأصلية من آثار - يستثنى من ذلك ما قضت به المادة الثامنة من قانون المعادلات من حظر الاستناد إليها للطعن في القرارات الإدارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ ذلك القانون .

ملخص الحكم :

ان لأقدمية الاعتبارية التي رتبها المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ لحاملي الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي هي أقدمية قانونية رتب عليها القانون ما رتب على الأقدمية الأصلية من آثار فيما عدا ما استثناء هذا القانون في مادته الثامنة من أنه « لا يجوز الاستناد الى الأقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الإدارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ هذا القانون » . وفيما عدا هذا الاستثناء يترتب على تلك الأقدمية ما يترتب على الأقدمية الأصلية من آثار ، ومن ذلك الاعتداد بها في الترقيات التي تتم بعد نفاذ القانون المذكور .

(طعن رقم ٦٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

ليس من شأن قانون المعادلات الدراسية أن يعطل أحكام قانون التوظيف في خصوص الترقيات - الترقية العادية والتسوية طبقا لقانون المعادلات قد تتميز احدهما عن الأخرى وقد لا تتساويان في آثارهما .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد استهدف انصاف الموظفين المعينين قبل أول يـلـيـه سنة ١٩٥٣ الحاصلين على المؤهلات الدراسية المشار إليها في الجدول المرافق له قبل ذلك التاريخ ، فتمسوى حالاتهم بالتطبيق لأحكام ذلك القانون متى توافرت فيهم الشروط المطلوبة ، بأن ترد أقدميتهم في الدرجة المقررة لمؤهلهم الى تاريخ تعيينهم بالحكومة أو تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا إذا كانوا في الدرجة المقررة لمؤهلهم ، وبأن يمنحوا الدرجة المقررة لمؤهلهم مع أرجاع أقدميتهم فيها الى تاريخ تعيينهم أو تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا إذا كانوا في درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم . ومن ثم فمجال أعمال هذا القانون مقصور على إجراء تسويات لهؤلاء الموظفين — بحسب حالتهم عند إجراء التسوية — وفقا لأحكامه دون أن تمتد آثاره الى ما يجاوز ذلك ، فليس من شأن هذا القانون أن يعطل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في خصوص ترقيات الموظفين الى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم المحددة فيه ، أو أن يمنع من هذه الترقيات انتظارا للتسوية حالاتهم ، إذ لم يتضمن القانون نصا يقضى بذلك ، بل تعتبر هذه الترقيات نافذة منتجة آثارها من التاريخ المعين لذلك ، وليس ما يمنع بعد ذلك من أعمال أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بأرجاع أقدمية المرشحين الى تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ، إذ تلحقهم هذه التسوية سواء أكانوا في الدرجة المقررة لمؤهلهم أم في درجة أقل منها . ومرد ذلك الى أن الترقية العادية والتسوية طبقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد لا تتساويان في آثارهما وإنما قد تتميز إحداهما عن الأخرى ، كما أن الترقية العادية تمنح الموظف ميزة لا تسعفه بها أحكام قانون المعادلات ، فهينما تصرف علوة الترقية كاملة في حالة الترقية العادية إذ بها تخصص من إعانة الغلاء المقررة في الحالة الثانية بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون المذكور ، فالتسوية والحالة هذه بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات لا تغني عن الترقية العادية . والقول بغير ذلك يؤدي الى الإخلال بالموازنة بين مراكز الموظفين .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

الحكم الوارد في المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية - حكم دائم يعالج جميع الحالات السابقة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة واللاحقة له .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية التي تعطي لحملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدمية اعتبارية نسبية على اصحاب المؤهلات الأقل الذين تقرر لهم الدرجة السادسة المخفضة هو في الواقع من الامر حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ قانون موظفي الدولة او اللاحقة لنفاذه ، لأن هذه الموازنة قد قصد بها استقرار الارضاع والمراكز القانونية في هذا الخصوص بين هاتين الفئتين استقرارا دائما ، ولم يغيب ذلك عن واضع المرسوم الخاص بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للمتعيين في وظائف الكادرات المختلفة المنشور في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ عقب نفاذ قانون المعادلات بأيام معدودات ، اذ نص في مادته الثامنة على أنه لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية ، وهما المادتان اللتان كفلتا الموازنة بين فئات من حملة المؤهلات الذين تجمعهم درجة واحدة في الكادرات ، ولكن مؤهلاتهم تختلف في مستواها . وجملة القول في خصوص ترتيب اقدمية هؤلاء وترقيتهم انهم يتقيدون بالمقيد المذكور في ترتيب الاقدمية ، وكذلك عند الترقية من الدرجة السادسة الى الخامسة ، وذلك حتى تكفل الموازنة بينهم وبين أقرانهم من حملة الدرجات الجامعية وما يعادلها ، ولكنهم ينطلقون بعد ذلك في الترقية الى ما يعلو ذلك من درجات بدون قيد ولا شرط .

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية - إيرادها قيداً على ترقية أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محدودة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠٥ ج - تقريرها أقدمية اعتبارية نسبية لصالح نوى المؤهلات الجامعية وما يعادلها - المقصود من هذا الحكم كفاية الموازنة بين حملة هذه المؤهلات .

ملخص الحكم :

تنص المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ على أن « أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محدودة منه الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠٥ ج شهرياً ، وفقاً للمجدول المرافق لهذا القانون أو وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر في ترفيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والإداري بالأقدمية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالماهية المذكورة ، وعلى العموم تعتبر لحاملي الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي من شأغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والإداري أقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محدودة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠٥ ج شهرياً » . وقد أريد بالقيد الوارد بهذه المادة كفاية الموازنة بين حملة هذه المؤهلات وبين أقرانهم من حملة الدرجات الجامعية وما يعادلها ، لأنه وإن كانت مؤهلات أولئك تصلح للتعين في الكادر العالي ، إلا أنها مع ذلك أدنى في المستوى العلمي من الدرجات الجامعية وما يعادلها التي يحملها هؤلاء . فوضع القانون الضابط لكفاية هذه الموازنة على الوجه الذي عينه ، وقد افصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية بقولها « هذا وتتضمن المادة السادسة من مشروع القانون حكماً يعالج حالة بعض الموظفين الذين اعتبروا عند تعيينهم في درجة مالية واحدة مع اختلاف في مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال في شهادات التجارة التكميلية والزراعة التكميلية والشهادات الصلاعية

عند مقارنتها ببيكالوريوس الجامعة في التجارة أو بليسانس الحقوق أو الآداب أو بيكالوريوس الزراعة أو بيكالوريوس الهندسة على التوالي . وقد رؤى بدلا من اعتبار اصحاب الشهادات الأقل خاضعين للكادر المتوسط (كتابي أو فني) أن تعطى لحملة الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية اقدمية اعتبارية نسبية على اصحاب المؤهلات الأقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ومقدار هذه الاقدمية ثلاث سنوات ، ينطلقون بعدها في الترقية في الكادر الفني العالي والاداري ، وهذا الحكم يوفق بين مطالب الناحيتين » .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

المادة السادسة من قانون المعادلات - تقريرها اقدمية نسبية لحملة المؤهلات العالية من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري مقدارها ثلاث سنوات على حملة المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م و ١٠ ج شهريا - لامدء لاعمال هذه الاقدمية الا عند التزام بين هاتين الطائفتين - صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ - تخلف شرط الثلاث سنوات المقررة كمد أدنى للترقية في حامل المؤهل العالي - انعدام التنافس بينه وبين حامل المؤهل التكميلي الذي امضى ثلاث سنوات في الدرجة السادسة - جواز ترقية الأخير .

ملخص الحكم :

لا جدال في تباين طبيعة الاقدمية التي تناولها الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عن تلك التي عناها التعديل التشريعي الذي استحدثه القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ بضرورة أن يمضى الموظف ثلاث سنوات في الدرجة السادسة حتى يمكن ترقيته الى الدرجة الخامسة فالأقدمية الاولى أريد بها لاعتبارات قدرها الشمارع ، أن يمنح صاحب المؤهل الجامعي اقدمية

اعتبارية مقدارها ثلاث سنوات تحتسب له على ذوى المؤهل التكميلي عند تزامهما فى الترقية الى الدرجة الخامسة أما الأقدمية الثانية فهي أقدمية فعلية قصد بها الى ابقاء موظف فى الدرجة السادسة فترة من الزمن قبل أن تتقرر صلاحيته للترقية الى الدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى على أساس الأقدمية وهو قيد زمنى لم يكن من قبل مسنونا فى قانون موظفى الدولة بل طرأ عليه لأول مرة بموجب القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر بتعديله فى ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٤ و قد تم لم يكن قائما عند صدور قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٣ ، وإذا كانت هذه الأقدمية المشترطة للترقية الى الدرجة الخامسة فعلية بطبيعتها ، والزمن عنصر حاسم فى قياسها ، لم يجز الاعتراض عنها أو تكميلها بأقدمية اعتبارية ليست من طبيعتها والا كان فى هذا التكميل خروج عن مقصود المشرع وتفويت لأغراضه .

طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٦

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

تنص المادة الثامنة من قانون المعادلات الدراسية على عدم جواز الطعن استنادا الى الأقدمية الاعتبارية ، فى قرارات الترقية التى صدرت لحين نفاذ هذا القانون - انطباق هذا النص على من ضمت له أقدمية اعتبارية طبقا لقواعد الانصاف السابقة على صدور القانون المذكور - مثال - عدم جواز الطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل نفاذ قانون المعادلات الدراسية لحملة التخصص القديم الذين خصمت لهم مدة خدمة اعتبارية مقدارها ثلاث سنوات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا يجدى المدعى ما أورده فى مذكرته الختامية ، من أن عدم جواز الطعن فى ترقيات أول فبراير سنة ١٩٥٢ استنادا الى ما تقرره المادة (٨) مردود عليه بأن حقه فى حساب مدة دراسته للحصول على شهادة

التخصص فى اقدمية الدرجة السادسة مستمد من قواعد الانصاف وغيرها من القواعد التنظيمية السابقة والتي جاء قانون المعادلات متضمنا لها محددا آثارها - لا يجدى المدعى هذا الدفءاع ، اذ انه فضلا عن أن مزعمة جاء مرسلا مفتقرا الى سنده القانونى ، فان القاعدة التى تضمنتها المادة السابقة من قانون المعادلات الخاصة بحساب مدة الدراسة فى اقدمية الدرجة السادسة لم يرد النص عليها الا فى قانون المعادلات الدراسية ، وفى الوقت ذاته حدد المشرع الاثر القانونى لهذه الأقدميات الاعتبارية بغية استقرار الأوضاع الادارية وعدم زعزعتها ، فأورد النص واضحا فى المادة الثامنة من القانون المذكور ومقتضاه عدم جواز الاستناد الى الأقدميات الاعتبارية التى يرتبها هذا القانون للمطعن فى القرارات الادارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات الصادرة لحين نفاذ القانون المشار اليه .

(طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

الحكم الوارد فى المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية - حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو اللاحقة له .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية التى تعطى لحملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدمية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهلات الأقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة هو فى واقع الأمر - كما سبق أن قضت هذه المحكمة - حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ قانون موظفى الدولة أو اللاحقة لنفاذه ، لأن هذه الموازنة قد قصد بها استقرار الأوضاع والمراكز القانونية فى هذا الخصوص بين هاتين الفئتين استقرارا دائما ولم يغب ذلك عن واضع المرسوم الخاص بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها عند التعيين فى وظائف الكادر

المختلفة المنشور في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٢ عقب نفاذ قانون المعادلات بأيام معدودات ، إذ نص في مادته الثامنة على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » وهما المادتان اللتان كفلتا الموازنة بين فئات من حملة المؤهلات الذين تجمعهم درجة واحدة في الكادر ذاته ولكن مؤهلاتهم تختلف في مستواها .

طعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٩

تاسعا - المرتب :

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ - عدم تضمته أى نص يجيز المساس بالمرتبات الفعلية لأرباب التسويات الذين يقينون من أحكامه .

ملخص الحكم :

إن قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ إنما قصد تقويم المؤهلات الدراسية التي حددها بتقدير المرتب والدرجة اللذين قررهما لكل منها ، ولم يتضمن أى نص يجيز المساس بالمرتبات الفعلية التي يتقاضاه أرباب التسويات الذين يقينون من أحكامه أو انتقاص هذه المرتبات إذا ما جاوزت التقدير المقرر لمؤهلاتهم سواء في حالة الحصول على مؤهل واحد أو حالة الحصول على أكثر من مؤهل ، وهو أمر لا يجوز إلا بنص صريح في القانون ، ذلك أن الموظف يكسب مركزاً قانونياً ويترتب له حق ذاتي في المرتب (الذي وصل إليه . ولا يؤثر في هذا المركز أو الحق تسوية أريد بهما تحسين حالته ، لأنها لا تعتبر تعييناً جديداً منبت الصلة بخدمته الماضية وما بلغه من مرتب لا سيما إذا كانت الزيادة في المرتب التي نالها وهو في الوضع السابق على هذا التحسين ناتجة من قاعدة قانونية أخرى سليمة هي دورية العلاوة . وقد حرص المشرع - كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون المعادلات الدراسية عندما رأى أن يقرن تنفيذ هذا القانون بأجراء من شأنه

تخفيف بعض أعباء الافئزة العامة - على أن يبقى في المادة الخامسة من القانون على الزيادة في المرتب التي استحققت للموظفين الذين طبقت عليهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفي أول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ مع تنظيم طريقة خصم هذه الزيادة من أعانة غلاء المعيشة دون المساس بأصل المرتب . وإذا كان جدول تقدير الشهادات الدراسية المرافق للقانون المذكور قد نص في البنود ١ و ٣ و ٥٣ منه - فيما يتعلق بدبلوم الفنون والصنائع أو دبلوم الفنون والصناعات قديم سنة ١٩١٠ الى ١٩٢٢ وبديبلوم الفنون التطبيقية نظام جديد « حديث » وبشهادة مدرسة المساحة - على منح الحاصل على أي من هذه المؤهلات ١٠ ج في الدرجة السابعة من بدء التعيين على أن يمنح الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات بماعية ١٠٥ ج أو بالمرتب الحاصل عليه أيهما أكبر - فإن هذا النص انما ورد لطة خاصة لا تتعارض مع التفسير السابق وذلك بالنسبة الى المؤهلات المقدرة لها مرتب عشرة جنيهات في الدرجة السابعة عند بدء التعيين ثم عشرة جنيهات ونصف في الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات ، أن قدر المشرع 'ن' مرتب حملة هذه المؤهلات كثيرا ما يزيد بالمعلاوات خلال السنوات الثلاث على ما هو مقرر لها في الجدول المرافق للقانون ، فلم يشأ حرمانهم من هذا الزيادة نتيجة للتقدير المتوالى لمؤهلاتهم ، ومن ثم أورد هذا النص دفعا لكل تأويل وتأييد للمبدأ الأصلي .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المبسأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - تقديره مرتبا أدنى من مرتب الدرجة السادسة بالنسبة لبعض الشهادات التي ينص مرسوم ١٩٥٣/٨/١٠ على جواز ترشيح حاملها في وظائف الكادر الإداري والفني العالي .

ملخص الحكم :

أن الجدول المرافق لقانون المعادلات ذكر شهادات يعتبرها المرسوم الصادر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ تجيز التعيين في وظائف الكادر

الادارى والفنى العالى ، ومع ذلك قدر لها قانون المعادلات الدراسية مرتبا
اثنى من مرتب الدرجة السادسة فى حكم قانون موظفى الدولة . ومن ذلك
دبلوم المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للبنات الوارد تحت البند (٤٥) من
الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية وقد قدر له ١٠٠٥ ج فى الدرجة
السادسة ، بينما ورد تحت البند (٥) من المادة الثالثة من المرسوم الصادر
فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتباره مؤهلا يجيز التعيين فى وظائف
الكادر الادارى والفنى العالى التى تجيز التعيين فى الدرجة السادسة بمرتب
خمس عشرة جنيها بحسب الجدول المرافق لهذا القانون ، وكذلك الشهادة
العالية للكلية الأزهرية الثلاث وقد قدر لها ١٠٠٥ ج فى الدرجة السادسة
فى قانون المعادلات الدراسية ، بينما وردت تحت البند (٦) من المادة الثالثة
من المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتبارها من المؤهلات
التي تجيز التعيين فى وظائف الكادر الادارى والفنى العالى فى الدرجة
السادسة بمرتب خمس عشرة جنيها شهريا ، وكدبلوم معهد التربية للمعلمين
ودبلوم المعهد العالى للفنون الطرزية . مما يقطع فى أن مجال تطبيق قانون
المعادلات الدراسية هو غير مجال تطبيق المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس
سنة ١٩٥٣ .

(طعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

عاشرا - العلوات :

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية - ميعاد
استحقاق العلاوة الاعتيادية بالنسبة الى المستفيدين من احكامه - يتحدد على
اساس آخر علاوة دورية استحققت لهم نتيجة لتسوية حالاتهم طبقا لأحكام
القانون .

ملخص الفتوى :

ينص قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى المادة الاولى
منه على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام

موظفى الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون فى الدرجة وبالمساهية او المكافاة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول .
وتحدد اقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايهما اقرب تاريخا « ٠٠٠٠٠ » . وظاهر من هذا النص ان المشرع استهدف انصاف طائفة من الموظفين وهم حملة المؤهلات الواردة بالجدول المرافق للقانون الذين لم تدرجهم قواعد الانصاف السابقة فاعاد اعتبارا من ٢٢ يولية سنة ١٩٥٣ تعين مراكزهم القانونية على النحو المشار اليه وذلك بوضعهم فى درجات اعلا او بزيادة مرتباتهم او تحديد اقدمياتهم فى الدرجات الجديدة من تاريخ التعيين فى الحكومة او الحصول على المؤهل ايهما اقرب تاريخا الى غير ذلك من احكام حسب الاحوال . ومن ثم تعتبر المراكز الجديدة المترتبة على نفاذ هذه الاحكام هى دون سواها المراكز القائمة قانونا لأفراد تلك الطائفة بما تقتضيه من اعادة تسوية حالاتهم ، وما قد يترتب على ذلك من تغيير فى مواعيد العلاوات الاعتيادية المستحقة لهم فعلا قبل اجراء التسوية - وعلى مقتضى ما تقدم واعمالا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وبخاصة احكام المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ منه الخاصة بالعلاوات الاعتيادية على المراكز الجديدة للمستفيدين من احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ فإنه يتعين حساب مواعيد استحقاق العلاوة من تاريخ العلاوة السابقة عليها وفقا للتحديد الذى تضمنته المراكز الجديدة فى صورة التسويات التى تمت حلى اساس احكام قانون المعادلات الدراسية المشار اليه .

(فتوى ٤٣١ فى ٢٩/٦/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٩٠)

البيضاء :

تأثر ميعاد استحقاق العلاوة الدورية بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية - المراكز الجديدة المترتبة على نفاذ احكام هذا القانون هى دون سواها المراكز القائمة قانونا لأفراد الطوائف العاملين به بما تقتضيه من اعادة تسوية حالاتهم وما يترتب على ذلك من تغيير موعد

العلاوات الاعتيادية المستحقة لهم فعلا قبل اجراء التسوية - وجوب الاعتداد بتاريخ آخر علاوة استحقاقها الموظف وفقا لهذا المركز الجديد في تحديد ميعاد استحقاق علاوته المستقلة - لا صحة للقول بالاعتداد بتاريخ آخر علاوة فعلية مندها وفقا للقواعد التنظيمية التي كن معمولاً بها قبل نفاذ قانون المعادلات الدراسية .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية أن المشرع استهدف انصاف طائفة من الموظفين وهم حملة المؤهلات الواردة بالجدول المرافق للقانون ، فاعاد تعديل مراكزهم القانونية على النحو المشار اليه ، وذلك بوضعهم في درجات أعلى أو بزيادة مرتباتهم أو تسوية اقدمياتهم في الدرجات الجديدة من تاريخ التعيين في الحكومة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً ، ومن ثم تعتبر المراكز الجديدة المترتبة على نفاذ هذه الأحكام هي دين سواها المراكز القائمة قانوناً لافراد تلك الطائفة بما تقتضيه من اعادة تسوية حالاتهم ، وما قد يترتب على ذلك من تغيير موعد العلاوات الاعتيادية المستحقة لهم فعلاً قبل اجراء التسوية .

ولا مقتنع فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن العلاوة الدورية التي تمنح للموظف الذي سويت حالته وفقاً لقانون المعادلات ، انما يتحدد تاريخها بعد مضي سنتين من تاريخ آخر علاوة فعلية منحها بالتطبيق لنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بصرف النظر عن موعد علاوته وفقاً للتسوية التي اجريت له طبقاً لقانون المعادلات ، لا مقتنع في ذلك ، لأنه يبين من استظهار المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مسالف الذكر ، أن استحقاق العلاوة الدورية هو في الاصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين : اما من تاريخ التعيين مع مراعاة أول مايو أو من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة بحسب الأحوال ، وما دامت حالة الموظف المستفيد من قانون المعادلات قد أعيدت تسويتها بأثر رجعي يرجع الى تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على

المؤهل أيهما أقرب تاريخاً وما يقتضيه ذلك من تدرج المرتب بالمعلاوات الدورية من التاريخ الغرضى الذى حدده القانون لبدء التسوية . فانه يترتب على ذلك بحكم اللزوم الاعتراف بتاريخ آخر علاوة استحقاق الموظف وفقاً لهذا المركز الجديد فى تحديد ميعاد استحقاق علاوته المستقبلية . دون الاعتراف بتاريخ آخر علاوة فعلية منحها ذلك الموظف وفقاً للقواعد التنظيمية التى كان معمولاً بها قبل نفاذ قانون المعادلات الدراسية .

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

العلاوة الجديدة المصادر يمنحها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٦/١١/١٢ - استحقاقها عند اجراء التسوية طبقاً لقانون المعادلات الدراسية - مشروط بقوافر جميع الشروط التى اوردتها هذا القرار لمنحها .
ملخص الفتوى :

ان كادر سنة ١٩٢٩ نص فى الفقرة الثانية من الأحكام المؤقتة لمنح العلاوات على انه « الى ان يتحقق فى اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية الى بداية الدرجة - يوقف صرفها بصفة عامة ، وللتخفيف من اثر هذه القاعدة صدرت عدة قرارات من مجلس الوزراء تقضى بمنح علاوات بشروط معينة ، ومن بينها قراره الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وقد جاء فى مذكرة وزارة المالية التى تقدمت بها الى مجلس الوزراء والتى صدر القرار المذكور استناداً اليها ، ان الوزارة بعد ان استعرضت احوال الموظفين رأت رعاية لمآلاتهم ومصارعة الى التخفيف عنهم ان يمنحوا علاوة عامة وفقاً للقواعد الآتية : -

١ - ٠٠٠

٤ - لا تمنح العلاوة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين فى ماهياتهم نتيجة تطبيق قواعد الاتصاف أو الكادرات الخاصة فيما عدا

المنسبين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين كان كل التحسين الذي نالوه في الانصاف هو رفع ماهياتهم الى ٣ جنيهات شهريا . على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلاوة الجديدة يمنح الفرق .

ويستفاد من ذلك ان القرار المذكور حدد لاستحقاق هذه العلاوة شروطا معينة ، فان لم تتوافر هذه الشروط جميعها في شأن الموظف فانه لا يفيد من القرار ولا يمنح العلاوة التي قررها .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء السالف الذكر ينص على أن « لا تمنح العلاوة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين في ماهياتهم نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة فيما عدا المنسبين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين كان كل التحسين الذي نالوه في الانصاف هو رفع ماهياتهم الى ثلاثة جنيهات شهريا . على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلاوة الجديدة يمنح الفرق » . ويستفاد من هذا النص أن مجلس الوزراء يوجب توافر هذا الشرط مع غيره من الشروط الأخرى لمنح العلاوة التي قررها في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ فإذا لم يتوافر في الموظف فلا يمنح العلاوة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يشترط لاستحقاق العلاوة التي قررها مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، عند تسوية حالة الموظفين تطبيقا لقانون المعادلات الدراسية أن تتوافر فيهم جميع الشروط التي شرطها هذا القرار لمنح العلاوة .

(فتوى ٤٥٣ في ٢٤/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المعنون في الدرجتين الثامنة والسادسة في ظل احكام كادر سنة ١٩٢٩ — تسوية حالتهم وفقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — العلاوة الدورية المستحقة عند اجراء التسوية — مدى استحقاقها واساسه .

ملخص الحكم :

انه وثمن كان البند الرابع من باب العلاوات فى كادر سنة ١٩٣٩ ينص على انه « لا تتغير مواعيد العلاوات بسبب ما قد يحصل عليه الموظف من ترقيات ويكون المنح هو الأصل فى تقرير العلاوة الاعتيادية والعلاوة المكملة للوصول لبداية الدرجة ما لم يصدر من الموظف ما يدعو الى حرمانه منها أو تأجيلها » الا أن هذا الحكم العام قد خصصه ما ورد فى ذات الكادر فى الفقرة الثالثة من الأحكام المؤقتة للعلاوات من أن الموظفين الذين يعينون تحت أحكام هذا المشروع فى الدرجتين الثامنة والسابعة - والمدعى منهم - يمنحون علاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهياتهم ثمانية جنيهات شهريا ، وقد كان مؤدى أعمال هذا القيد ان يستغلق على المطعمون عليه ، وقد بلغ راتبه فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ تسعة جنيهات فى الدرجة السابعة بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات الدراسية - الانتفاع بالعلاوة الدورية المستحقة بعد سنتين من تاريخ تعيينه بمراعاة أول مايو (وهى العلاوة الدورية التى كانت تحل فى أول مايو سنة ١٩٤٥ أولا هذا الحكم المانع) اذ ما كان يصح لموظفى الدرجة الثامنة أو السابعة أن تجاوز مرتباتهم بالعلاوات ثمانية جنيهات *

وهذا الحكم المانع قد نسخته جزئيا - وفى الحدود التى جرى فيها النسخ - القاعدة الواردة فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ فى شأن منح علاوة لمن لم تبلغ مرتباتهم بداية مربوط الدرجة والتى تقضى بأن « يمنح الموظف الذى يرقى الى درجة اعلى ولا تصل ماهيته مع علاوة الترقية الى بداية الدرجة علاوة اعتيادية (لا علاوة ترقية) من علاوات درجته الجديدة بعد انقضاء سنتين على أن تتكرر هذه العلاوة كل سنتين الى أن تبلغ ماهيته بداية الدرجة - دون أن تتجاوزها وعلى الا يتوقف هذا المنح على اشتراط وجود وفر فى متوسط مربوط الدرجات مع تطبيق هذه القاعدة بمفعول رجعى ومع عدم صرف الفروق عن الماضى على الترتيبات التى تمت فعلا ابتداء من مايو سنة ١٩٤٠ ومع اعتبار الترقيات التى نفذت قبل هذا التاريخ كأنها نفذت فيه » *

ومؤدى هذه القاعدة المستحدثة إباحة إطلاق علاوات الدرجة الجديدة بعد سنتين من تاريخ ترقية المطعون عليه الى الدرجة السابعة فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، اذ كان هذا الاطلاق من شأنه أن يرفع راتبه الى بداية مربوط الدرجة السابعة وهى عشرة جنيهات ، ولذلك كان حقا على الادارة الا تسلبه هذا الحق الذى اقامه له قرار مجلس الوزراء سالف الذكر استثناء من القيد الوارد فى كادر سنة ١٩٣٩ وذلك بالأوضاع وفى الحدود التى خول فيها تقرير هذا الحق وهذا هو ما فعلته الادارة عندما منحتة علاوة الدرجة السابعة - وقدرها جنيه - فى أول مايو سنة ١٩٤٧ أى بعد سنتين من تاريخ تربيته الى الدرجة السابعة بمراعاة أول مايو كى يبلغ راتبه فى هذا التاريخ عشرة جنيهات شهريا .

(طعن رقم ١٠٦١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٦١)

حادى عشر - اعانة غلام المعيشة :

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

- المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية - نصها على خصم الزيادة فى الماهيات المتولفة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه - عدم وقف هذا الخصم عندما يرقى بالانتمية الموظف التى يليه الى الدرجة التى وضع عليها من استفاد من قانون المعادلات - كتاب ديوان الموظفين الدورى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ يوقف الخصم فى هذه الحالة - افتقاده السند القانونى .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٨٣٤ لسنة ٢ القضائية والذى استند اليه ديوان الموظفين فى كتابه الدورى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أن قانون المعادلات لا يعطل احكام

للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ، وليس من شأنه أن يحول دون تطبيق هذه الأحكام فى خصوص ترقيات الموظفين وأن اثر الترقية يختلف فى هذا القانون عن اثر التسوية تطبيقا لقانون المعادلات ، ذلك أن علاوة الترقية تمنح كاملة غير منقوصة فى حالة الترقية العادية وفقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بينما تخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية من إعانة الغلاء فى حالة التسوية تطبيقا لأحكام هذا القانون . ويظل هذا الاثر قائما دون تعديل أو تغيير فيستمر صرف إعانة غلاء المعيشة كاملة لمن يرقى ترقية عادية ويستمر خصم الزيادة فى المرتب المترتبة على تطبيق قانون المعادلات من إعانة غلاء المعيشة ولا يقف خصمها لأى سبب من الأسباب ، وذلك اعمالا للمادة الخامسة من هذا القانون التى جاء نصها صريحا قاطعا فى هذا المعنى يؤيد هذا النظر أن خصم الزيادة فى المرتب من إعانة غلاء المعيشة فى هذه الحالة يعتبر مقابلا لما نال الموظف من تحسين فى مركزه المالى بسبب الترقية التى أصابته وفقا لقانون المعادلات ، وبسبب ما ظفر به من سبق فى أقدمية الدرجة التى يرقى إليها ، وهذه المزايا ذات اثر دائم فى مركزه ، ولم يكن ليحصل عليها لولا تطبيق قانون المعادلات .

ويخلص مما تقدم أن المشرع إذ نص صراحة فى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية على أن تخصم الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من إعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه كان يعنى استمرار هذا الخصم الذى قرره كمقابل لما يحصل عليه الموظف من مزايا هذا القانون ، وهى مزايا ذات اثر دائم فى مركز الموظف ومستقبله ، ولم يهدف المشرع الى أن يقف هذا الخصم عندما يرقى بالأقدمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لقانون المعادلات من كان يليه فى أقدمية الدرجة السابقة — كما يذهب ديوان الموظفين — ولا لغير ذلك من الأسباب .

ولذلك فإن ما ذهب اليه ديوان الموظفين من تفسير لنص المادة الخامسة من قانون المعادلات الدراسية المشار إليها — فى كتابه الدورى رقم

٢٤ لسنة ١٩٥٩ يفقد السند القانوني ، ولا يتأتى استخلاصه من باب القياس على ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٨٣٤ لسنة ٢ القضائية - فى حالة موظف كان يستحق الترقية الى الدرجة الصابعة عن طريق التسوية طبقا لأحكام قانون المعادلات الدراسية ، وحل دوره فى الترقية الى هذه الدرجة بالانتمية المطلقة طبقا لأحكام قانون موظفى الدولة ، ومجال التسوية بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات الدراسية ، وقررت ان اعمال احكام أحد القوانين المذكورين لا يحول دون اعمال احكام القانون الآخر ، ولم تتعرض صراحة او ضمنا لخصوصية وقف خصم الزيادة فى المساهيات المترتبة على تنفيذ احكام قانون المعادلات من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه .

(فتوى ٢٨٤ فى ١١/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

التصويبات التى قررها القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - ليس من بينها تعطيل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - خصم الزيادة المترتبة عليها من اعانة غلاء المعيشة - تطبيق هذا الحكم على سبيل الدوام والاستمرار - لا يغير من ذلك ان يرقى بالانتمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لأحكام هذا القانون من يلية فى انتمية الدرجة السابقة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد استهدف انصاف الموظفين المعينين قبل اول يولية سنة ١٩٥٣ الحاصلين على المؤهلات الدراسية المشار اليها فى الجدول المرافق له قبل ذلك التاريخ وذلك بتسوية حالاتهم بالتطبيق لأحكام ذلك القانون متى توافرت فيهم الشروط المطلوبة فترد اقدميتهم فى الدرجة المقررة لمؤهلاتهم الى تاريخ تعيينهم بالحكومة أو تاريخ حصولهم على المؤهل ايهما اقرب تاريخا اذا كانوا فى الدرجة المقررة لمؤهلهم ، ويمنحون الدرجة المقررة لمؤهلهم مع ارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ تعيينهم أو تاريخ حصولهم على المؤهل ايهما اقرب تاريخا اذا كانوا فى درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم ، ومن ثم فمجال اعمال القانون مقصور على

اجراء التسويات لهؤلاء الموظفين بحسب حالتهم عند اجراء التسوية وفقا لاحكامه دون أن تمتد آثاره الى ما يجاوز ذلك ، فليس من شأن هذا القانون أن يعطل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى خصوص ترقية الموظفين الى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم المحددة فيه ، أو أن يمنع من هذه الترتيبات انتظارا للتسوية حالاتهم اذ لم يتضمن القانون نصا يقضى بذلك بل يعتبر هذه الترتيبات نافذة منتجة آثارها من التاريخ المعين لذلك ، وليس ما يمنع يعد ذلك من اعمال احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بإرجاع اقدمية المرقين الى تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما اقرب تاريخا ، اذ تلحقهم هذه التسوية سواء اكانوا فى الدرجة المقررة لمؤهلهم أم فى درجة اقل منها ، ومرد ذلك الى أن الترقية العادية والتسوية طبقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد لا تتساويان فى آثارهما وإنما قد تتميز احدهما عن الأخرى ، كما أن الترقية العادية تمنح الموظف ميزة لا تسعفه بها احكام قانون المعادلات ، فبينما تصرف علاوة الترقية كاملة فى حالة الترقية العادية اذ بها تخصم من اعانة الغلاء المقررة فى الحالة الثانية بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون المذكور فالتسوية والحالة هذه بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات لا تغنى عن الترقية العادية .

ويستفاد مما تقدم أن قانون المعادلات لا يعطل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وليس من شأنه أن يحول دون تطبيق هذه الاحكام فى خصوص ترقية الموظفين وأن اثر الترقية يختلف فى هذا القانون عن اثر التسوية تطبيقا لقانون المعادلات ، ذلك أن علاوة الترقية تمنح كاملة غير منقوصة فى حالة الترقية العادية وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بينما تخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات من اعانة الغلاء فى حالة التسوية تطبيقا لاحكام القانون .

وغنى عن البيان أن هذا الأثر يظل قائما دون تعديل أو تغيير فيستمر صرف اعانة غلاء المعيشة كاملة لمن يرقى ترقية عادية ويستمر خصم الزيادة فى المرتب المترتبة على تطبيق قانون المعادلات من اعانة غلاء المعيشة ولا يقف خصمها لأى سبب من الأسباب وذلك أعمالا للمادة الخامسة من هذا القانون التى جاء نصها صريحا قاطعا فى هذا المعنى . يؤيد هذا النظر

أن خصم الزيادة في الراتب من اعانة غلاء المعيشة في هذه الحالة يعتبر مقابلا لما نال الموظف من تحسين في مركزه المالى بسبب الترقية التى أصابته وفقا لقانون المعادلات وبسبب ما ظفر به من سبق في اقدمية الدرجة التى يرقى اليها وهذه مزايا ذات اثر دائم في مركزه لم يكن ليحصل عليها لولا تطبيق قانون المعادلات •

ويخلص من كل ما تقدم ان المشرع اذ نص صراحة في المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المعادلات الدراسية على أن تخصص الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه فانه يعنى استمرار هذا الخصم الذى قرره كمقابل لما يحصل عليه الموظف من مزايا هذا القانون وهى مزايا ذات اثر دائم في مركز الموظف ومستقبله ولم يدر يخلد المشرع أن يقف هذا الخصم عندما يرقى بالادمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لقانون المعادلات من كان يليه في اقدمية الدرجة السابقة ولا لغير ذلك من الأسباب •
(فتوى ٢٧٩ في ١٩٦٠/٤/٦)

قاعدة رقم (٩٥)

المقدمة :

حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية - لا يطبق على حالات الموظفين المرقين وفقا لحكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فلا يمتد الخصم من اعانة الغلاء الى الزيادة في الماهية المترتبة على الترقية وفقا لحكم هذه المادة •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على انه : « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون ، في الدرجة وبالماهية أو المكافاة المحددة لمؤهل كل منهم

ولفقا لهذا الجدول ، وتحدد أقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ، مع مراعاة الأقدميات النسبية الاعتبارية المشار إليها فى المادتين ٦ ، ٧ من هذا القانون بالنسبة لحملة المؤهلات المحددة بهما » وأن المادة الخامسة منه تقضى بأن « تخصم الزيادة فى المساهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه » .

ومن حيث أن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على أنه : « مع عدم الاخلال بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمسة عشرة سنة فى درجة واحدة أو خمسة وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة فى ثلاث درجات متتالية ويكون قد قضى فى الدرجة الأخيرة ٤ سنوات على الأقل اعتبر مرقى الى الدرجات التالية بصفة شفهية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وإذا كان أحد الشروط التى تنص عليها المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر وهو شرط المدة التى يتعين أن يقضيها الموظف فى درجة واحدة أو أكثر يتحقق كآثر من آثار قانون المعادلات الدراسية ، إلا أن النتيجة التى تترتب على توافر شروط المادة ٤٠ مكررا وهى اعتبار الموظف مرقى بحكم القانون ، إنما تتم كآثر مباشر لاعمال حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

ولما كانت المادة الأولى من قانون المعادلات الدراسية قد صدرت استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، كما يبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن هذا القبول يصدق على سائر نصوصه فقد صدرت جميعا استثناء من أحكام قانون نظام موظفى الدولة

وتحضى القاعدة الأصولية بأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه ، ومن ثم يتعين أن يقتصر الخصم الوارد فى المادة الخامسة من

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر على الزيادة فى الراتب التى تتحقق تنفيذاً للقانون المذكور فلا يمتد الى الزيادة فى الماهية المترتبة على الترقية وفقاً لحكم المادة ٤٠ مكرراً من قانون نظام موظفى الدولة .

لهذا انتهى الرأى الى انه لا يجوز اعمال حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية فى شأن الترتيبات التى تتم بالتطبيق لحكم المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

(فتوى ٤١٥ فى ١٦/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

خُصم الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من اعالة غلاء المعيشة المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه - استمرار خصم هذه الزيادة عندما يرقى بالاقدمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقاً لأحكام هذا القانون من يلية فى اقدمية الدرجة السابقة - اساس ذلك واثره - كتاب ديوان الموظفين رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ يوقف هذا الخصم فى هذه الحالة قياساً على ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٨٣٤ لسنة ٢ القضائية غير سليم قانوناً .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية نصت على ان تخصم الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذه من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه .

ومن حيث ان المشرع اذ نص عن ذلك فانما عنى استمرار خصم الزيادة المذكورة كمقابل لما يحصل عليه الموظف من مزايا هذا القانون ، وهى مزايا ذات اثر دائم فى مركز الموظف ومستقبله ، ولم يهدف المشرع الى

أن يقف هذا الخصم عندما يرقى بالأقدمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لقانون المعادلات من كان يليه فى أقدمية الدرجة السابقة — كما ذهب ديوان الموظفين بكتابه الدورى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ — ولا غير ذلك من الأسباب ، وعلى هذا استقر الرأى لدى الجمعية العمومية بجلساتها المنعقدة فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٠ و ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ و ١٣ من مارس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث انه لذلك فإن ما ذهب اليه ديوان الموظفين بكتابه الدورى المشار اليه من أن الزيادة فى المرتب المترتبة على استحقاق درجة أعلى نفاذا لقانون المعادلات يتعين أن يتوقف خصمها من إعانة الغلاء المستحقة للموظف اذا رقى الى درجته من كان يليه فى أقدمية الدرجة السابقة قياسا على ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٨٣٤ لسنة ٢ ق ، هذا القول يفتقد السند القانونى ، أولا لأنه لا يتفق مع ما استقر عليه رأى الجمعية العمومية كما سبق ، ولأنه لا يتأتى استخلاصه من باب القياس على ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى القضية المشار اليها ذلك لأن هذه القضية تتعلق بحالة موظف كان يستحق الترقية الى الدرجة السابعة عن طريق التسوية طبقا لأحكام قانون المعادلات الدراسية وحل دوره فى الترقية الى هذه الدرجة بالأقدمية المطلقة طبقا لأحكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ففصلت المحكمة العليا بين مجال الترقية طبقا لأحكام قانون موظفى الدولة ومجال التسوية بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات الدراسية ، وقررت أن أعمال أحكام أحد القانونين المذكورين لا يحول دون أعمال أحكام القانون الآخر ، ولم تتعرض — صراحة أو ضمنا — لخصوصية وقف خصم الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ أحكام قانون المعادلات من إعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه طبقا للمادة الخامسة من هذا القانون .

ولقد كان حكم المحكمة المشار اليه تحت نظر الجمعية العمومية عند تفسيرها للمادة الخامسة المذكورة بجلساتها المنعقدة فى ١٣ من مارس سنة ١٩٦٣ ، ولم تر فى أسبابه مقنعا للعبول عن رأيها السابق بجلستى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٠ و ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم يكون غير سليم في القانون ما أجرى
لبعض موظفي وزارة العدل من تسويات ترتب عليها وقف خصم الزيادة في
مهامياتهم الناجمة عن تطبيق قانون المعادلات الدراسية من إعانة الغلاء منذ
ترقية الأحداث منهم في الدرجة السابقة إلى الدرجة التي قررهما لهم ذلك
القانون وذلك استناداً إلى كتاب دوى ديوان الموظفين رقم ٢٤ لسنة
١٩٥٩ ، ويتعين إعادة هذا النقص فوراً واستمراره *

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القاعدة المنصوص عليها
في المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المعادلات
الدراسية هي قاعدة مطلقة واجبة النفاذ على سبيل الدوام والاستمرار ، ولا
يجوز وقف الخصم عندما يرقى بالأقدمية إلى الدرجة التي حصل عليها
الموظف طبقاً لقانون المعادلات من كان يليه في أقدمية الدرجة السابقة ، ولا لأي
سبب آخر ، وذلك خلافاً للتفسير الذي ذهب إليه ديوان الموظفين بكتابه
الدورى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ ، ويتعين تبعاً لذلك أن تُلغى فوراً التسويات
التي أجرتها وزارة العدل استناداً إلى هذا الكتاب الدوى *

(فتوى ٩٠٢ في ٢٥/١٠/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

النص بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على خصم
الزيادة في المهاميات المترتبة على تنفيذ من إعانة غلاء المعيشة المقررة لكل
موظف يستفيد من أحكامه واستمرار هذا الخصم ولو رقى بالأقدمية إلى
الدرجة التي حصل عليها الموظف طبقاً لقانون المعادلات من يليه في أقدمية
الدرجة السابقة أو بغير ذلك من الأسباب *

ملخص الحكم :

إن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية والتي تنص على أن تخصص الزيادة في
المهاميات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من إعانة الغلاء المقررة لكل موظف

يستفيد من أحكامه قد جاءت بحكم صريح قاطع مطلق لم يرد عليه أى قيد يتوقف به بنصم الزيادة فى المرتب من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف ، يفيد من أحكام قانون المعادلات الدراسية ، ولما كان المطلق يجرى على اطلاقه فانه لا وجه لأن يقف خصم الزيادة من اعانة الغلاء ، سواء رقى بالأقدمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لأحكام قانون المعادلات الدراسية من يليه فى اقدمية الدرجة السابقة أم بغير ذلك من الأسباب ، بل يتعين أن يجرى الخصم على سبيل الدوام والاستمرار .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

النص بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على خصم الزيادة فى المساهيات المترتبة على تنفيذ من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه - استمرار هذا الخصم ولو رقى بالأقدمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لقانون المعادلات من يليه فى اقدمية الدرجة السابقة أو لغير ذلك من الأسباب .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية تنص على انه « تخصصم الزيادة فى المساهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه » .

وبين من النص المذكور أنه جاء بحكم صريح قاطع مطلق غير مقيد بأى قيد يتوقف عليه خصم الزيادة فى المرتب من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكام قانون المعادلات الدراسية ، ومتى كان المطلق يجرى على اطلاقه ، فانه لا وجه لأن يقف خصم الزيادة من اعانة غلاء المعيشة سواء رقى بالأقدمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لأحكام قانون المعادلات

من يليه في اقدمية الدرجة السابقة أو لغير ذلك من الأسباب • بل يتعين أن
يجرى الخصم على سبيل الدوام والاستمرار •

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣٠)

ثاني عشر - المختص بإجراء التسوية التلقائية :

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قرار التسوية التلقائية الصادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ - الموظف المختص بإصداره - هو المختص بالمقيمين وهو الوزير وفقا
للمادة ٢٠ من قانون نظام موظفي الدولة ووكيل الوزارة الدائم تطبيقا للمادة
٨ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم وكلاء الوزارات الدائمين
قبل إلغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ - القرار الصادر من مدير عام
الصحة الوقائية بالتسوية التلقائية على خلاف ذلك - صدوره معينا بعب
عدم الاختصاص وعدم بلوغه من الجسامة هذا يقتضى إعدامه •

ملخص الفتوى :

أن المشرع لم يحدد في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمعادلات الدراسية السلطة المختصة بإصدار قرار التسوية التلقائية
تطبيقا لأحكامه • والأصل في مثل هذه الحالة أن يكون الموظف المختص
حينئذ هو الموظف الذى يتفق هذا الاختصاص وواجبات وظيفته •

وأعمالا لهذا الأصل يكون الموظف المختص بإصدار قرار التسوية
بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية هو الموظف الذى يتفق هذا الاختصاص
وواجبات وظيفته • ولما كان الأمر كذلك فإنه يتعين تحديد الموظف الذى
تتفق واجبات وظيفته وإصدار قرار التسوية طبقا لهذا القانون •

ومن حيث أن قرار التسوية بالنسبة الى عامل اليومية أو لى
مستخدم خارج عن الهيئة يستتبع اعتباره موظفا داخل الهيئة وذلك

يتضمن نقله من كادر أدنى الى كادر أعلى ، ومقتضى ذلك أن يكون قرار التسوية فى هذه الحالة بمثابة قرار تعيين فى درجة من درجات الموظفين الداخلين فى الهيئة فضلا عما ينطوى عليه من ترقية من كادر أدنى الى كادر أعلى .

وسلطة التعيين فى درجات الموظفين الداخلين فى الهيئة بالمنسبة الى حملة المؤهلات المنصوص عليهم فى قانون المعادلات الدراسية معقودة للوزير المختص تطبيقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وقد انعقد هذا الاختصاص أيضا لوكيل الوزارة الدائم تطبيقا للمادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين قبل الغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٦ .

ولما كان قرار تسوية حالة الموظف يعتبر بمثابة قرار التعيين فى درجة من درجات الموظفين الداخلين فى الهيئة وفقا لما سلف ، ونظرا لأن الوزير أو وكيل الوزارة الدائم هو المختص بهذا التعيين لذلك فإن الاختصاص باصدار هذا القرار يكون للوزير أو لوكيل الوزارة الدائم دون سواهما ولا يغنى عنهما فى هذا الصدد ولا يقوم مقامهما مدير عام الصحة الوقائية الذى أصدر قرار التسوية ، ومن ثم يكون هذا القرار صادرا من لا يملك سلطة اصداره أى معينا بعيب عدم الاختصاص .

وهذا العيب وإن كان يبطل القرار إلا أنه لا يبلغ من الجسامة حدا يقتضى اعدامه ، ذلك لأن قانون المعادلات الدراسية لم يحدد على وجه التعيين السلطة المختصة باجراء التسوية التى تتم وفقا لأحكامه حتى يكون الاعتداء على اختصاصها غصبا للسلطة مبررا لاعداد القرار .

(فتوى ٥٤٤ فى ١٩٦٠/٦/٢٢)

الفرع الثاني

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن
الموظفين الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المنصر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥
قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

الأوضاع التي استحدثها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن
الموظفين الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية المنصر
بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ - المادة المعيتين على اعتمادات مقسمة
الى درجات ، واحترام التسويات النهائية التي تمت من جانب الإدارة من
تلقاء نفسها قبل العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد أقيمت
تنفيذا له .

ملخص الحكم :

في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦
مستبدلا بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ الحكم
الآتي : « تضاف المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فقرة
جديدة نصها كالآتي : « ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم في الفقرة
السابقة الموظفون المعينون على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على
اعتمادات مقسمة الى درجات دون الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة
والمتقدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية » . كما قضى في مادته
الثانية بأن يستبدل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة
١٩٥٥ النص الآتي : « ولا تفل أحكام المادة السابقة بالأحكام النهائية
الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمصالح الإدارية والقرارات
النهائية الصادرة من اللجان القضائية وجهات الإدارة » . ويبين من
هذا القانون الأخير - في ضوء مذكرته الإيضاحية - أنه قنن التفسير
الذي انتهت اليه هذه المحكمة في حكمها الصادر بالقضية رقم ٥٧ لسنة

٢ القضائية بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، واستحدث حكيمين جديدين ، أولهما : أنه يفيد من أحكام قانون المعادلات الدراسية الموظفون المعينون على اعتمادات مقسمة الى درجات ، وذلك بإثر رجعى منسحب الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، باعتبار أن حكم هذه الاعتمادات كحكم الوظائف الدائمة من حيث استمرارها ، وثانيهما : احترام التسويات النهائية التى تمت من جانب جهات الادارة المختلفة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد ألغيت تنفيذا لهذا القانون ، وكانت تشمل طائفة كبيرة من الموظفين وعمال اليومية والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة غير الحاصلين على أحكام نهائية ، وكان بعضهم قد رقى الى درجات أعلى مما أوجد اضطرابا كبيرا فى حالاتهم ونشأت عنه تفرقة بين من خاصم الحكومة فحصل على حقه بطريق القضاء ، وبين من فضل انتظار وصول هذا الحق اليه فى سر ومساواة . ويترتب على احترام هذه التسويات اعادة حالة أصحابها الى ما كانت عليه قبل اللغاء مع رد الفروق المالية التى تكون قد حصلت منهم ، وذلك كله رغبة فى تحقيق المساواة بين من صدرت لهم أحكام نهائية ومن تمت فى حقهم تسويات نهائية من جانب جهات الادارة المختلفة من تلقاء نفسها .

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

«سريان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ فى حق موظفى المجالس البلدية والقروية .»

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظيف موظفى المجالس البلدية والقروية ومستقدميها وعمالها التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ ، أن المادة

الأولى منها قد نصت على أنه : « تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التى ستقرر لموظفى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبذل السفر وذلك بغير اخلال بالأحكام الخاصة الواردة فى هذه اللائحة » ، ونصت المواد من ٢ الى ٥ على المؤهلات التى يجب توافرها . فحين يشغلون وظائف المجالس المختلفة وهى فى جملتها تتفق والمؤهلات اللازمة للتعيين فى وظائف الحكومة المماثلة ، ونصت المادة السادسة على أنه : « لا يجوز تعيين موظف أو ترقيته إلا اذا كانت الدرجة التى يشغلها مدرجة فى الميزانية وخالية » ، كما تنص المادة ١٦ على أنه : « تسرى على موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والقروية القواعد المعمول بها فى الحكومة فيما يتعلق بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وتحديد الماهية على أن يراعى ضم مدة الخدمة السابقة بأكملها اذا كانت باحدى المصالح الحكومية أو أحد مجالس المديريات » ، وانظروا تنص المادة ١٧ على أنه : « يعتبر الموظف دائماً اذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجلس ذات مرتب شهري ومن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف الحاصلين ومعاونى السلفانات فانهم يعتبرون مؤقتين » . ويبين مما تقدم أن نظم التوظيف فى المجالس البلدية والقروية إنما تسير على هدى النظم الحكومية سواء بسواء ، بحيث تسرى على موظفى تلك النظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة أو التى ستقرر فيما بعد ، ومن ثم فإن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - بحسبائه منظماً حساب الأقدمية فى التعيين ، ومقدراً قيمة المؤهلات الدراسية المختلفة ، ومبناً شروط افادة الموظفين من هذه القواعد - يسرى فى حق موظفى المجالس البلدية والقروية ، شأنهم فى ذلك شأن موظفى الحكومة ، بالشروط والقيود المنصوص عليها فى ذلك القانون مضمراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٤)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

الشروط اللازم توافرها في التسوية حتى تكتسب الحصانة التي ينص عليها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - تمامها نهائيا من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، واعتمادها قبل هذا التاريخ ممن يملك ذلك قانونا ، وانعدام المنازعة القضائية في شأنها أمام أية درجة من درجات التقاضي .

ملخص الحكم :

ان التسويات التي تكتسب الحصانة المعنية بنص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ هي تلك التي تكون قد تمت نهائيا من جانب جهات الادارة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ . واعتمدت نهائيا قبل هذا التاريخ ممن يملك ذلك قانونا ، والا يكون قائما بشأنها أية منازعات قضائية ما زالت منظورة في أية درجة من درجات التقاضي ، اذ ان قيام مثل هذه المنازعة ينفي عن التسوية صفة النهائية والاستقرار ، ومن ثم تكون الكلمة في شأنها للقضاء .
(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

الشروط اللازم توافرها في التسوية حتى تكتسب الحصانة التي ينص عليها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ : تمامها نهائيا من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، واعتمادها قبل هذا التاريخ ممن يملك ذلك قانونا ، وانعدام المنازعة في شأنها أمام أية درجة من درجات التقاضي - يجب الا يكون مثار المنازعة هو تحديد المقصود بالموظفين الذين ينطبق عليهم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

المقصود بالتسويات التي تكتسب الحصانة المعنية بنص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ، هي تلك التي تكون قد تمت واعتمدت نهائيا قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ممن يملك ذلك قانونا ، ولو كانت قد سمحت بعد ذلك ، والا يكون قائما بشأنها منازعة قضائية با زالت منظورة في أية درجة من درجات التقاضي تنفي عنها صفة النهائية والاستقرار . وضحى عن البيان ، أن المقصود بذلك هو الا يكون مثار المنازعة هو تحديد المقصود بالموظفين الذين ينطبق عليهم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وهم الذين اختلف الرأي في تحديدهم ، فصدر في هذا الشأن القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ثم القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ الذي حسم الخلاف في هذا التحديد ، اذ ان هذا القانون الأخير قصد احترام مثل هذه التسويات للحكمة التي افصح عنها . وانما المقصود بالمنازعة القضائية التي تنفي عن التسوية صفة النهائية والاستقرار هي تلك المنازعة التي يكون مثارها سببا آخر من حيث صحة أو عدم صحة انطباق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، كجواب أن يكون الموظف معيناً قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وحاصلا على المؤهل المقرر قبل ذلك التاريخ أيضا ، وأن يكون موجودا بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ القانون المذكور . فان كان مثار المنازعة شيئا من ذلك أو كان خاصا بتقرير الدرجة والمرتب المقررين للمؤهل أو غير ذلك من الأسباب التي تخرج عن مجرد تحديد المقصود من الموظفين الذين ينطبق عليهم القانون المشار اليه طبقا لمادته الأولى ، فان التسوية التي تكون قد تمت - ولو تلقائيا من جانب الادارة - بالخالفه لتلك الشروط لا تكتسب الحصانة المعنية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ، ولا تمتنع الادارة من الرجوع فيها نزولا على التطبيق الصحيح للقانون ، ان كان لذلك وجه .

(طعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - احترامه التسويات النهائية التي أجرتها الإدارة تطبيقاً للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ولو تمت خطأ في شأن موظفين على غير وظيفة دائمة ، أو مستخدمين خارج الهيئة أو باليومية .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ قد أحترم التسويات النهائية التي تمت من جهات الإدارة المختلفة بالتطبيق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، حتى ولو كانت تمت خطأ في شأن موظفين لم يكونوا على وظائف دائمة أو كانوا في درجات خارج الهيئة أو باليومية ، للمحكمة التشريعية التي أفصح عنها في مذكرته الإيضاحية ، وهي الرغبة في تحقيق المساواة المستقرارا للأوضاع .

(طعن رقم ٩٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

عدم جواز استرداد الفروق المالية التي صرفت بناء على التسوية التلقائية التي حصنها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

لا يجوز استرداد الفروق المالية التي صرفت الى الموظف بناء على التسوية التلقائية النهائية التي حصنها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل لقانون المعادلات الدرامية .

(طعن رقم ١٦٥٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١١)

الفرع الثالث

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بـسريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على
اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو إلى رتب ثابتة أو على
وظائف خارج الهيئة أو عمالاً باليومية

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بـسريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية - نصه على سريان هذه الأحكام من
تاريخ العمل بها على العاملين المؤهلين المعيّنين على وظائف مؤقتة أو على
اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على رتب ثابتة أو على وظائف خارج
الهيئة أو عمالاً باليومية - من بين هذه الأحكام المادة ٩ مكرراً المضافة
بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ التي تقضى بأن الدرجات التي تمنح لهؤلاء
تعتبر درجات شخصية - هذه التسوية - تكون في ذات السلك المعين فيه
الموظف دون تغيير طبيعة الدرجة والوظيفة التي يشغلها أو نقله إلى كنان
آخر .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بـسريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على
وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على رتب ثابتة
أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالاً باليومية ينص في المادة الأولى على
أن : تسري أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للنصوص بالمعادلات
الدراسية من تاريخ العمل به على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف
مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على رتب ثابتة أو على
وظائف خارج الهيئة أو عمالاً باليومية وذلك متى استوفوا
جميع الشروط المنصوص عليها من هذا القانون .

وتقتضى المادة الثانية بأنه لا تصرف عن الماضى الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة السابقة ، كما تقتضى المادة الثالثة بأنه لا يجوز الاستناد الى الأقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التى يرتبها هذا القانون للطلعن فى القرارات الادارية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الخاصة بالتراقيات أو التعيينات أو النقل .

وقد عمل بهذا القانون طبقا للمادة الثالثة منه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أى اعتبارا من ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ .

ومؤدى سريان احكام قانون المعادلات الدراسية على الفئات التى حددها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ هو تطبيق احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عليها ومن بينها المادة ٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ التى تقتضى بأن الدرجات التى تمنح لمن فكروا فى الجدول المرافق لهذا القانون تعتبر درجات شخصية .

وقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على أن الموظف الذى تسوى حالته بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية انما يوضع على درجة شخصية فى ذات السلك المعين فيه ، وأن تسوية حالة العامل بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية لا تغير — حتما وقوة القانون — السلك المعين فيه بل لا مندوحة من استصحاب وضعه السابق ضمانا للمصرف المالى لراتبه .

(لفتوى ١١٢٣ فى ٢٣/١٠/١٩٦٧)

تعقيب : يراعى ان الجمعية العمومية عدلت عن هذا الرأى كما يرد .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبسطة :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يسريان احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على بعض الفئات — مقتضاه تطبيق هذه الاحكام من تاريخ العمل بها على الفئات التى اوردها — هذه الرجعية لا يمتد اثرها فى خصوص تطبيق

المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى انتهى العمل بها قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للفئات المتكورة لا يكون الا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ قد نسخ الحكم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ المضافة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ والمعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ الذى كان يستثنى من تطبيق احكامه الموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة وعمال اليومية والمعينين على اعتمادات غير مقسمة الى درجات فسرت بقاء عليه احكام قانون المعادلات الدراسية على هذه الفئات من تاريخ العمل به متى استوفوا جميع الشرائط المنصوص عليها فى هذا القانون ، اى انه انشأ لهم حقاً لم يكن لهم من قبل بمقتضى قانون المعادلات الدراسية على هذه الفئات من تاريخ العمل به يمتد بطبيعته رجعياً الا انه لا تلازم بين ذلك وبين تقلد اثره فى خصوص تطبيق المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى انتهى العمل بها قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ فلا يجوز تطبيقها بالنسبة لهم كما لا يجوز تطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

(فتوى ١١٢٣ فى ٢٣/١٠/١٩٦٧)

تعقيب :

اصدرت المحكمة الادارية العليا حكماً على خلاف هذا المبدأ فى القضية رقم ٣ لسنة ٩ ق ٠ بجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

وقد عادت الجمعية العمومية فعدلت عن رأيها واخذت بالمبدأ الذى قرره المحكمة الادارية العليا (فتوى الجمعية رقم ٨٦٦ فى ٢/١٠/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بمرين أحكام قانون المعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين المعينين على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية - أثر تطبيقه ، الإفادة من أحكام المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ألا تصرف فروق مالية إلا من ٣ مايو سنة ١٩٦٦ تاريخ نفاذ القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

في أول مايو سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بمرين أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية ونص في مادته الأولى على أن «تسرى أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية متى استوفوا جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون» كما نص في المادة الثانية منه بأن «لاتصرف عن الماضي الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة السابقة» وقد جاء في مذكرته الإيضاحية ٠٠٠ ورغبة في تحقيق تكافؤ الفرص بين العاملين في الدولة فقد رأى أعداد تشريع عام يقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه على جميع العاملين الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية سواء في وزارة الزراعة أو غيرها من الجهات ممن لم يفيدوا من هذا القانون متى استوفوا الشروط المنصوص عليها فيه لكي تتحقق المساواة بينهم وبين زملائهم في الوزارات الأخرى . .

وبما أن شروط تطبيق القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية الأخرى قد توفرت في شأن المدعى ذلك أنه عين في الخدمة - وأن

كان باليومية - قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ وحصل على مؤهله الدراسي في سنة ١٩٣٣ أى قبل ذلك التاريخ أيضا ، وكان موجودا بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون ومن ثم فهو يوصفه من عمال اليومية أصبح يفيد من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بناء على الاحالة الواردة في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ المتقدم ذكره بعد أن كان لا يصدق في حقه وهو ما طلبه فعلا في مذكرته المقدمة منه في مرحلة الطعن ، كما يكون له الحق في الامانة تبعا لذلك من أحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وما يترتب على ذلك من آثار مع عدم صرف أية فروق مالية له في جميع الأحوال الا من ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ تاريخ نفاذ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

(طعن رقم ٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بصرمان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة الى درجات أو على رتب ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية - احقية العاملين الذين سميت حالاتهم طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه في الانتفاع بحكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ متى توافرت فيهم شروط تطبيقها خلال المجال الزمني لسريان القانون المذكور - احقيتهم كذلك في الانتفاع بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن توافرت فيهم شروطها بعد نفاذه - عدم صرف الفروقات المالية المترتبة على هذه التسوية الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - عدم احقية العاملين الذين سميت حالاتهم طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه في الاعانة الاجتماعية - عدم احقيتهم كذلك في العلاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع كان يتنازعه رأيان عند نظره أمام الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٦٧ ، الأول يرى أن العاملين الذين سويت حالتهم طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ لا يستفيدون من حكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وسند هذا الرأي أنه إذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على سريان أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين الخاصين لأحكامه اعتبارا من تاريخ العمل به أي بآثر رجعي ، إلا أنه لا تلازم بين ذلك وبين انفاذ أثره في خصوص تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي انتهت العمل بها قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فلا يجوز تطبيقها بالنسبة لهؤلاء العاملين كما لا يجوز تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ إلا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

والرأي الثاني يذهب الى أحقية هؤلاء العاملين في الانتقال بحكم المادة ٤٠ مكررا متى توافرت فيهم شروط تطبيقها ، وسند هذا الرأي أن مقتضى تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة وعلى عمال اليومية أن يعتبر هؤلاء شاغلين للدرجات المقررة لمؤملاتهم طبقا لقانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ وأن تصدد أقدمية كل منهم في تلك الدرجات من تاريخ تعيينه بالحكومة أو حصوله على المؤهل أيهما أقرب وبالتالي يحق لهم الاستفادة بحسب المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بترقيتهم بصفة شخصية من تاريخ استكمال النصاب الزمني المنصوص عليه في هذه المادة ولا حجة فيما يقال من أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ هو مصدر الحق في الترقية الحتمية طبقا للمادة ٤٠ مكررا ، ذلك أنه إذا كان أحد الشروط التي تنص عليها هذه المادة وهو شرط المدة التي يتعين أن يقضيها الموظف في درجة واحدة أو أكثر قد تحقق كإثر من آثار قانون المعادلات الدراسية ، إلا أن النتيجة التي تترتب على توافر شروط المادة المذكورة وهي اعتبار العامل مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية بحكم القانون إنما تتم كإثر مباشر لما استحدثه القانون

رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ من اعتبار العاملين الذين يفيدون من أحكامه معينين على درجات في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولقد رجحت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري في جلستها المنعقدة في ١٨ أكتوبر ١٩٦٧ الرأي الأول إلا أن المحكمة الإدارية العليا أخذت بالرأي الثاني في حكمها الصادر في القضية رقم ٢ لسنة ٩ قضائية بجلستها المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٦٧ .

ولما كان هذا الذي قضت به المحكمة الإدارية العليا هو رأي الجهة القضائية المختصة بالفصل في هذه المنازعات فإن الجمعية العمومية ترى الأنفد به حتى تجنب العاملين مشقة التقاضي للحصول على حقوقهم وما يتطلب ذلك من جهد قد يؤثر على حسن سير العمل .

وعلى ذلك فليس ثمة ما يدعو إلى سحب التسيويات أو الترفيعات التي تمت بالنسبة للعاملين بتطبيق المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا وجه لاسترداد شيء من الفروق التي صرفت لهم نتيجة لهذه التسيويات إلا إذا كانت هذه الفروق سابقة على نفاذ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أنه بالنسبة لما انتهت إليه الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٦٧ من عدم أحقية العاملين الذين سويت حالاتهم طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ في الإعانة الاجتماعية والعلارة الإضافية لمقدم شغلهم درجات فعلية بالميزانية قبل أول يوليو ١٩٦٤ ، فقد انتهت الجمعية العمومية إلى ذات الرأي السابق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه :

١ - يحق للعاملين الذين سويت حالاتهم طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ الانتفاع بحكم المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ متى كانت شروطها متوافرة فيهم خلال المجال الزمني لسريان القانون المذكور أي قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كما يحق لهم الانتفاع بحكم

عدم اشتراط وجود العامل بالضمة في ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ للفادة من احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - وجوب تسوية حالة العامل وفقاً

تاريخ العمل به في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ حتى وان كانت خدمته قد انتهت قبل تاريخ نشر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة لمدى اشتراط وجود العامل بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ في ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ حتى يمكن له الاستفادة من احكامه فان هذا القانون ، وقد مضى يتسوية حالات العمال المؤهلين الذين عينوا على وظائف او على اعتمادات غير مقسمة الى درجات او على رتب ثابت او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية ، ينطوي على تعديل لاحكام القانون المذكور بالنسبة للشروط الخاص بوجود ان يكون العامل معينا على رتبة بالميزانية . ومؤدى هذا التعديل انه يجب الاعتداد بوضع العامل في تاريخ العمل بقانون المعادلات الدراسية في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ ، لان التسوية انما تتم وفقا للشروط والاضاح المقررة في هذا القانون الاخير وبمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه عدا ما تعلق منها بوجود ان يكون العامل معينا على رتبة بالميزانية .

ويعزز هذا للنظر صياغة المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ آنف الذكر حيث قضت بان « تسرى احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على العمال المؤهلين » . ففاد النص على الاثر الرجعي للقانون ان العبرة هي بوضع العامل في تاريخ العمل بقانون المعادلات الدراسية وليست بوضعه في تاريخ العمل بالقانون المذكور . وبالتالي فان العامل الذي توافرت في شانه شروط الاستفادة من قانون المعادلات الدراسية في تاريخ العمل به في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ يجب تسوية حالته وفقا لاحكامه وان كانت خدمته قد انتهت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا - تدرج مرتبات العاملين الذين استفادوا من احكام القانون رقم

٧ لسنة ١٩٦٦ - بالعلوات وأحقيتهم فى تقاضى الاعانة الاجتماعية طبقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى يناير وأغسطس سنة ١٩٤٤ ، وفى تقاضى العالوة الإضافية المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

ثانياً - تطبيق الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر على العاملين الذين أفادوا من القانون المشار اليه وطبقت عليهم المادة ٤٠ مكرراً من قانون نظام موظفى الدولة متى ادى ذلك الى استيفاء النصاب الزمنى المحدد فى هذا الجدول .

ثالثاً - افادة عمال القناة المؤهلين من احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ آنف الذكر طالما توافرت فى شأنهم شرائط اعمال قانون المعادلات الدراسية .

رابعاً - سريان احكام القانون المشار اليه على عمال المجالس المحلية المؤهلين .

خامساً - لا يشترط وجود العامل بالخدمة فى ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ للافادة من احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ وانما يتعين تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام قانون المعادلات الدراسية اذا توافرت فى شأنه شرائط انطباعه فى تاريخ العمل به فى ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ حتى وان كانت خدمته قد انتهت قبل تاريخ نشر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

(ملف رقم ٥١٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٧/٧)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

العاملون الذين طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بسريان احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة الى

درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالاً باليومية ...
أحققتهم كذلك في تقاضي العلاوة الإضافية المنصوص عليها في قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين
إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية *

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يسريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على
وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت
أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالاً باليومية نص في مادته الأولى على أن
« تسرى أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية
من تاريخ العمل به على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو
على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف
خارج الهيئة أو عمالاً باليومية وذلك متى استوفوا جميع الشروط المنصوص
عليها في هذا القانون » *

وقضى في مادته الثانية بأن « تصرف عن الماضي الفروق المالية المترتبة
على تنفيذ حكم المادة السابقة » *

ونص في المادة الثالثة على أنه « لا يجوز الاستناد إلى الأقدمية
الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التي يرتبها هذا القانون للمطن في القرارات
الإدارية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الخاصة بالترقيات أو
التعيينات أو النقل » *

وواضح من هذه النصوص أن القانون آنف الذكر لم يكتف بالنص على
سريان قانون المعادلات الدراسية على طوائف العاملين المستفيدين من أحكامه
وانما قضى في مادته الأولى يسريانه عليهم اعتباراً من تاريخ العمل به حرصاً
على تأكيد قصد الشارع إلى تطبيقه عليهم بإثر رجعى يرتد إلى تاريخ العمل
بالقانون المذكور . كما نص القانون صراحة في مادتيه الثانية والثالثة على
الأثر المباشر بالنسبة للفروق المالية وبالنسبة للقرارات الإدارية الصادرة
بالتعيين أو بالترقية أو بالنقل *

وصياغة النصوص على النحو المتقدم تفيد أن مشروع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ اعتبر أن الأصل هو تطبيق قانون المعادلات الدراسية بأثر رجعي ، والاستثناء هو تطبيقه بأثر مباشر ، والا كان نص المادتين الثانية والثالثة تزييدا لا لزوم له سيما وأن المادة الرابعة من القانون المذكور نصت على العمل به من تاريخ نشره .

وبمن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن العاملين الذين طبق عليهم القانون المشار اليه يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية اعتبارا من تاريخ العمل به فيمنحون الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم بأقدمية ترجع الى تاريخ التحاقهم بالخدمة أو حصولهم على المؤهلات أيهما أقرب مع ما يترتب على هذه الدرجات الرجعية والإقدميات الاعتبارية من آثار طبقا للقواعد القانونية القائمة آنذاك ولو كانت سابقة على العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ إلا ما نص هذا القانون على عكسه صراحة . . .

ومما يؤكد هذا النظر ويؤيده أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انشأ وقت العمل به حقا لم يكن موجودا من قبل للذين توافرت فيهم شروط تطبيقه شأنه في ذلك شأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ . وقد تمت التسويات بالفعل تنفيذا لأحكام ذلك القانون - رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - على أساس تدرج مرتبات العاملين الذين أقادوا منه وفقا لأحكام الكادرات السابقة التي كان معمولاً بها منذ تاريخ دخولهم الخدمة رغم أن العمل بها كان قد انتهى في تاريخ نفاذ ذلك القانون . وقياسا على هذا يتعين أن تطبق على العاملين المستفيدين من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ كافة النظم القانونية التي كانت سارية إبان العمل بقانون المعادلات الدراسية الذي طبق على هؤلاء العاملين من تاريخ العمل به .

كما يؤكد هذا النظر أيضا ما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، فقد استعرضت هذه المذكرة المراحل التشريعية التي أعقبت صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك فيما يتعلق بتحديد الموظفين المستفيدين من أحكامه وأشارت الى ما طرأ على هذا القانون من تعديلات من بينها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى بعدم إقادة الموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين الخارجيين من الهيئة أو عمال

اليومية من أحكام قانون المعادلات الدراسية مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية وجهات الإدارة .

وأضافت المذكرة أن العاملين بالجهات التي لم يتم معظم موظفيها ومستخدميها وعملها بمخاصمة الحكومة « لم يحصلوا على ما حصل عليه زملائهم في الوزارات الأخرى بطريق القضاء ، كما لم تتم الجهات التي يعملون فيها بتسوية حالاتهم كما فعلت باقي الوزارات فأصبحوا في وضع شاذ تأباه العدالة نتيجة للتفرقة بينهم وبين زملائهم في الوزارات الأخرى . ورغبة في تحقيق تكافؤ الفرص بين العاملين في الدولة فقد رأى اعداد تشريع عام يقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ على جميع العاملين الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية ممن لم يفيدوا من هذا القانون متى استوفوا جميع الشرائط المنصوص عليها فيه لكي تتحقق المساواة بينهم وبين زملائهم في الوزارات الأخرى . وقد روعي في مشروع هذا القانون صالح الخزائن فنص في مادته الثانية على عدم صرف فروق مالية عن الماضي » .

وهكذا يبين بجلال من استعراض المراحل التشريعية التي سبقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - والتي دفعت الحكومة الى وضعه - أن المشرع استهدف من وراء هذا القانون تحقيق المساواة بين العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة الى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية ممن لم يبادروا الى مخاصمة الحكومة والحصول على أحكام قضائية نهائية أو على تسويات إدارية بتطبيق قانون المعادلات الدراسية عليهم ، وبين زملائهم الذين صدرت لصالحهم مثل تلك الأحكام أو التسويات . ولم تكن هذه المساواة لتقتضي إلا بارجاع اثر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ الى الماضي ، أي الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ .

وصدورا على فكرة الرجعية هذه ، صاغ المشرع نصوص القانون آنف الذكر ، ففوض في المادة الأولى بأن الأصل في وقت سريان أحكامه هو تاريخ العمل بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ . وإذا

كانت المسادتان الثانية والثالثة قد نصا على عدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ أحكامه عن الماضي ، وعدم جواز الاستناد الى الأقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التي يرتبها هذا القانون للطعن فى القرارات الادارية السابقة للنفاضة بالترقيات أو التعيينات أو النقل ، فلم يكن ذلك — كما تضمنت مذكرته الايضاحية صراحة — الا مراعاة لصالح الخزانة مما مؤداه ان الاصل فى تطبيق أحكام ذلك القانون هو الرجعية والاستثناء فى هذا الشأن هو الفورية . وهذا الاستثناء — الذى لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه — مقصور على حالتى الفروق المالية عن الماضي والقرارات السابقة بالترقية والتعيين والنقل .

ولا يقدر فيما تقدم ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المذكور من أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » ذلك انه لا يتصور ان يكون لهذه المادة — ازاء وجود الاثر الرجعى لأحكام القانون كأصل عام — الا معنى وجوب تنفيذ أحكام هذا القانون من تاريخ نشره ، اى مجرد التنبيه على الجهات الادارية بالمبادرة الى تنفيذ تلك الاحكام بمجرد النشر ، فضلا عما فى ذلك من تحديد لتاريخ سريان الاحكام المنصوص على اعمالها باثر مباشر من تاريخ هذا النشر .

وينبنى على التسليم بالاثـر الرجعى لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ — فيما عدا الحالات المستثناءة بالنص الصريح — وجوب اعادة تسوية حالات العاملين المستفيدين من أحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون المعادلات الدراسية بما تقتضيه تلك التسوية من افاדתهم من جميع الانظمة القانونية التى عاصرت مدة خدمتهم ، كل فى مجاله الزمنى .

وترتبيا على ما تقدم ، فإن العاملين المشار اليهم يفيدون من نظم الاعانة الاجتماعية المنصوص عليها فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى يناير واغسطس سنة ١٩٤٤ كما يمنحون العلاوة الاضافية المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية والذى قضى فى المسادة

الاولى ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ رقم ٢٢٦٤

لتشريع ، والا كان من شأن المغايرة بين آثار كل من الوضعين ، الحكمي
الفعلي ، اهدار ارادة المشرع .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول ، في صدد الاعانة الاجتماعية ، بأن
لقواعد المنظمة لمنح هذه الاعانة كانت قد سقطت في مجال التطبيق اعتبارا
من أول يولية سنة ١٩٦٤ بالتطبيق لحكم المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين
لمننيين بالدولة مما لا محل معه الى احيائها من جديد بتقرير منحها لمن لم
يكن له اصل استحقاق فيها وأن تقررت له اقدمية اعتبارية ترتد الى تاريخ
ثابت هذه الاعانة تستحق فيه — ذلك أن سقوط قاعدة قانونية في مجال
لتطبيق ، أي الفاعل ، ليس من شأنه امتناع تطبيقها خلال الفترة الزمنية
حياتها القانونية اذا ما توافرت شروط اعمالها ولو كانت تلك القاعدة قد
لغيت في تاريخ سابق على الوقت المراد تطبيقها فيه . والقول بغير ذلك
نطوى على اهدار للقوة القانونية لمثل هذه القاعدة باثر رجعي دون نص
سريح ، أي يعتبر من قبيل تطبيق قاعدة الالغاء باثر رجعي .

وتريبا على ذلك ، فما دام أن المشرع في المادة ٩٤ المشار اليها لم ينص
سراحة على اثر رجعي لالغاء نظام الاعانة الاجتماعية ، فان قواعد هذا
لنظام تظل واجبة التطبيق في مجال العمل به زمانيا . ولو تم ذلك التطبيق
عد البثانها .

ومن حيث أنه لا محل للقول ، في خصوص العلوة الاضافية ، بعسدم
ستحقاق العاملين المذكورين لها استنادا الى ما قضت به المادة ٨ من قرار
لتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ من أن « العامل الذي عين على درجة
من الدرجات الواردة بالجدول المرافق لقانون العاملين المننيين بالدولة بعد
١٩٦٤/٦/٣٠ ثم ارجعت اقدميته اعتبارا من تاريخ سابق على ١٩٦٤/٧/١
يستحق أن يمنح العلوة الاضافية المنصوص عليها في المادة ٤ من القرار
لجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ » ذلك أن هذا الحكم انما قصد به مواجهة
باله العامل الذي لم يكن موجودا بالخدمة فعلا في ١٩٦٤/٦/٣٠ ، فان
يعمل الذي عين بعد ذلك وارجعت اقدميته فريضا الى تاريخ سابق لا يستحق
منح العلوة المشار اليها » وبالتالي فان حكم هذه المادة لا يسري على

العاملين المعروضة حالتهم ، فهؤلاء يعتبرون معينين فى الدرجات المقررة لمؤملاتهم ، تنفيذًا لقانون المعادلات الدراسية المطبق فى شأنهم بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ، من تاريخ تعيينهم بالحكومة أو من تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وذلك فى وقت سابق على أول يوليه سنة ١٩٥٢ كما يبين من استقراء المادة الثانية من القانون المذكور — أى قانون المعادلات الدراسية التى تقضى بأنه « لا يسرى حكم المادة السابقة إلا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يوليه سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار إليها فى المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضا وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل فى خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون » .

وبعبارة أخرى ، فإن العاملين المشار إليهم لا ينطبق عليهم وصف « التعيين على إحدى الدرجات الوردة بالجدول المرافق لقانون العاملين المدنيين بعد ٣٠/٦/١٩٦٤ وإنما كان تعيينهم سابقا على أول يوليه سنة ١٩٥٢ شأنهم فى ذلك شأن زملائهم الذين طبق عليهم القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ من بادئ الأمر » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية العاملين الذين طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ فى تقاضى الاعانة الاجتماعية طبقا لمقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى يناير وأغسطس سنة ١٩٤٤ وفى تقاضى العلاوة الإضافية المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف رقم ٨٦/٣/٢٥٧ جلسة ١٦/٦/١٩٧١)

تعقيب :

(١) عدلت الجمعية العمومية بهذه الفتوى عما انتهى اليه رأياها فى ذات الموضوع :

— الفتوى الصادرة فى جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، فتوى رقم ١١٢٣ فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، راجع ما تقدم .

— الفتوى الصادرة فى جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، فتوى رقم ٨٦٦ فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ ، راجع ما تقدم .

قاعدة رقم (١١٢)

نبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية صدر بقصد تحقيق المساواة بين العاملين الذين أقادوا من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وبين زملائهم ممن حرموا لإفادة منه بسبب تخلف أحد شروط انطباقه عليهم — مقتضى ذلك أنه يشترط لإفادة العامل من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أن يكون وقت العمل به في مركز يعتبر امتداداً لمركزه القانوني الذي يشغله بعد حصوله على أحد المؤهلات السبعة الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون — تغير المركز القانوني للعامل كائن لتعيينه تعييناً جديداً بعد حصوله على مؤهل أعلى يترتب عليه خروجه عن نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وعدم إفاذته منه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ينص في المادة (١) منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة للحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسر حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه » وتتنص المادة (٢) من هذا القانون على أن « يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمهنية المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم ، على هذا الأساس » .

ومن حيث أن المستفاد من النصين المتقدمين أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ صدر بقصد تحقيق المساواة بين العاملين الذين أقادوا من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فمنحوا الدرجة والمرتبة المقررين

لؤمهم وفقا لأحكام هذا القانون ، وبين زملائهم ممن حرّموا الافادة منه بسبب تخلف أحد شروط انطباقه عليهم « وترتبيا على ذلك فإنه يشترط لإفادة العامل من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه أن يكون وقت العمل به في مركز يعتبر امتدادا لمركزه القانوني الذي يشغله بعد حصوله على أحد المؤهلات السبعة الواردة في الجدول المرافق لهذا القانون ، ومن ثم فإذا ما تغير المركز القانوني للعامل كآثر لتعيينه تعيينا جديدا بعد حصوله على مؤهل أعلى ، بحيث أصبح مركزه الجديد منبث الصلة بحالته الوظيفية الأولى ، فإنه بهذه المثابة يخرج عن نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ الذي صدر بقصد انصاف العاملين الحاصلين على أحد المؤهلات الدراسية الواردة في الجدول المرافق له وأمتنع عليهم الافادة من قانون المعادلات الدراسية .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص الموضوع المعروض وكان من الثابت أن المركز القانوني للسيد / قد تغير أثر حصوله على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦١ حيث عين تعيينا جديدا بوزارة التجارة في وظيفة معايير كتلك التي كان يشغلها وهو حاصل على دبلوم التجارة التكميلية العالية ، فمن ثم يتعين القول بعدم افادته من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ لعدم تحقق شروط انطباقه عليه .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم أحقية السيد / في الافادة من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ .
(ملف رقم ٨٦٪٢٪٣٥١ - جلسة ١١٪٦٪١٩٧٤)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن سريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة الى درجات عدم جواز سحب التسوية التي تجرى للعامل طبقا لهذا القانون طالما أن شروط تطبيقه تتوافر في حقه ولم يتضمن من النصوص ما يجعل تطبيق أحكامه معلقا على

رغبة تبدى أو طلب يقدم — أساس ذلك أن الموظف فى مركز لائعى يجوز تغييره فى أى وقت حسب مقتضيات المصلحة العامة ويخضع لكل تنظيم جديد باثر مباشر .

ملخص الفتوى :

ان المسادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بـسريان أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ على العاملين المؤهلين تنص على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة الى درجات أو على ريبط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية وذلك متى استوفوا جميع الشروط المنصوص عليها فى ذلك القانون » ولما كانت علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ويعتبر مركز الموظف من هذه الناحية مركزا لائعى يجوز تغييره فى أى وقت حسب مقتضيات المصلحة العامة ، ومن ثم فلا يحق له التمسك بنظام معين ويخضع بالتالى لكل تنظيم جديد باثر مباشر وعلى مقتضى ذلك فانه لما كان القانون الصالح الذكر قد توافرت شروط تطبيقه فى حق العامل المذكور ، ولم يتضمن من النصوص ما يجعل تطبيق أحكامه معلقا على رغبة تبدى أو طلب يقدم ولذلك فانه يكون واجب التطبيق ويمتنع سحب ما يتم من تسويات وفقا لنصوصه ، خاصة وان تطبيقه قد أسفر عن تحسن فى حالة هذا العامل بالنظر الى مقارنة حالته قبل التسوية وبعدها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز سحب التسوية التى أجريت للمُعيد / العامل بالهيئة العامة لورش الرى على مقتضى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

قاعدة رقم ١١٤

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بمرين أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية يقضى بمرين أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على هؤلاء العاملين متى استوفوا جميع الشروط المنصوص عليها فيه مما يقتضى اعتبارهم معاملين بقانون المعادلات الدراسية من تاريخ العمل به مع ما يترتب على ذلك من تسوية حالاتهم الوظيفية وفقا لأحكامه .
أقابتهم تبعاً لذلك من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام مؤلفى الدولة من حيث تعيين الدرجة وتحديد مرتبها وترقية الموظف إلى درجة أعلى إذا أمضى فى درجة واحدة أو أكثر المدد المبينة فى المادة ٤٠ مكرراً منه باعتبارها حكماً دائماً واجب التطبيق على كل من تكتمل فى حقها تلك المدد خلال فترة نفاذ تلك القانون أسوة بمن كانوا يفيدون أصلاً من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من تاريخ العمل به .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن على غير أساس من أصل المسألة التى بنى عليها وهى عدم إفادة المطعون ضده من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومنها حكم المادة ٤٠ مكرراً بشأن الترقيات الحتمية لمن يمضوا فى درجة أو أكثر المدد المنصوص عليها فيها ، بحجة أن ذلك سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، ذلك أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن مرين القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية ، يقضى بصريح نص المادة الأولى منه على أن تسرى أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ العمل به ، على هؤلاء العاملين متى استوفوا جميع الشروط المنصوص

عليها فيه « مما يقتضى اعتبارهم معاملة بقانون المعادلات الدراسية من تاريخ العمل به ، بما يترتب على ذلك من وجوب تسوية حالاتهم الوظيفية وفقا لاحكامه ، فيعتبرون فى الدرجات وبالمساويات المقدرة لمؤهل كل منهم فى الجدول المرفق به وتحدد اقدمية كل منهم فيها من تاريخ تعيينه أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب تاريخا ، ويجرى ذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، من حيث تعيين الدرجة وتحديد مرتبتها وعلواؤها ، وتقرير ترقية الموظف لزاما الى درجة أعلى اذا امضى فى درجة أو أكثر المدد المبينة فى المادة ٤٠ مكررا منه ، ومن ثم يفيد هؤلاء من حكم هذه المادة متى توافرت شروط تطبيقها على مقتضى نتيجة التسوية التى تتم فى حق كل منهم بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات الدراسية ، باعتبار انها تقرر حكما دائما واجب التطبيق على كل من يكمل تلك المدد خلال فترة نفاذ حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة فيه ، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، سواء بالنسبة الى من يفيدون أصلا من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ من تاريخ العمل به ، أو بالنسبة الى من أصبحوا يفيدون منه من التاريخ ذاته بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ .

اذ من شأن الاقدميات الاعتبارية والدرجات التى يرتبها تطبيقها لهم أن يجعل لهم الافادة من حكم هذه المادة ، على سواء ولم يرد به حد من اثرها الا بالنسبة للطعن فى القرارات الادارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها لحين نفاذه ، على ما نص عليه فى المادة ٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ، ومع مراعاة القيد الوارد به فى المادة ٢ منه التى تقضى بعدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكمه بشأن سريان قانون المعادلات على من ذكروا فيه — عن الماضى — مما يقصر صرفها على المدد التالية لتاريخ نفاذه فى ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ فيما انتهى اليه من تسوية حالة المطعون ضده على أساس اعتباره فى الدرجة السابعة المقررة لمؤهله الدراسى « بعلوم المدارس الصناعية نظام قديم » بمرتبة ٩ ج من تاريخ تعيينه فى ١٢/٢٦/١٩٤٠ وهو لاحق لتاريخ حصوله عليها ، واعتباره مرقى الى الدرجة السادسة طبقا للمادة ٤٠ مكررا من القانون

٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٢/٢٦/١٩٥٥ بحكم اكماله عندئذ خمس عشرة سنة
في الدرجة السابعة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بقسوية حالة المطعون ضده بعد التاريخ المشار
اليه فان الصحيح انه يبقى معاملا بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حتى
١/٧/١٩٦٠ ، اذ يسرى في حقه من هذا التاريخ احكام نظام موظفي هيئة
السكك الحديدية التي يعمل بها والصادر به القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠
لسنة ١٩٥٩ ، فينقل من هذا التاريخ الى المرتبة الثالثة من مراتب الوظائف
المقوسطة (١٤٤ ج — ٤٢٠ ج) ، طبقا لحكم المادة ٦٢٢ منه التي تقضى بان
ينقل موظفو الدرجتين السادسة والسابعة الى هذه المرتبة و تحسب اقدميته
فيها طبقا لترتيبه في درجته المنقول منها على ان تحسب مدة الحد الأدنى للمدة
التي يشترط قضاؤها في هذه المرتبة للترقية الى المرتبة الاعلى من تاريخ
شغله الدرجة السابعة ، التي اتمجت مع السادسة في هذه المرتبة ، ويمسح
علاواته خلال هذه الفترة ، وفقا للجدول « ٢٤ سنتين لغاية ٢٦٤ ج ثم ٣٠ كل
سنتين لنهاية الربوط » ، ويفيد بعدئذ من المادة ٢٢ مكررة من اللائحة
معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ التي تقضى بمنح موظفي
الهيئة الذين يقضون المند الميمنة بها خمس عشرة سنة أو ٢٤ سنة أو ٢٨ سنة
أو ٣١ سنة من تاريخ درجة بدء التعيين أو الدرجة التالية لها ايهما اُصلح
للموظف ، العلاوات التي تصل بمرتباتهم الى الحد الأدنى المقرر بالجدول
المرفق أو علاوة زائدة عنه ايهما اكبر ومن ثم يتدرج بحالته من ١/٧/١٩٦٠
على هذا الأساس ، فيمنح اعتبارا من ١٢/٢٦/١٩٥٥ مرتبا قدره ٢٢٨ ج
سنويا ، كحد أدنى لمرتبه في السنة أو علاوة استثنائية بقدر العلاوة الدورية
ان كان قد بلغه وتحدد درجته من بعد ، طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم
٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات السكك الحديد والبريد
والمواصلات السلكية واللاسلكية الذي اعادهم تارة اخرى الى نطاق
الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة بما نص عليه من ان تسرى
احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واحكام
القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة
١٩٦٤ على العاملين بهذه الهيئات وذلك فيما لا يتعارض مع احكام هذا القرار.

كما نص على أن تعادل المراتب دائمة أو مؤقتة الواردة بالجدول الملحقة بقرارات رئيس الجمهورية أرقام ٢١٩٠ ، ٢١٩١ ، ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام هؤلاء — بالدرجات الواردة بالجدول — الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرافق ، الذي ورد به أن المرتبة الثالثة ١٨٠/٤٣٠ في نظام موظفي هذه الهيئات ، تعادل الدرجة الثامنة من درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (١٨٠/٣٦٠) لمن تقل أقدميته في المرتبة الثالثة أربع سنوات ، وتحسب الأقدمية في الدرجة الثامنة من تاريخ شغله المرتبة الثالثة كما تعادل بالدرجة السابعة ٢٤٠/٤٨٠ لمن له أقدمية في المرتبة الثالثة أربع سنوات فأكثر وتحسب الأقدمية في السابعة من التاريخ التالي لمضي أربع سنوات • وينقل العاملون عدا من أمضوا في مراتبهم حتى أول يولييه سنة ١٩٦٦ مددا لا تقل عن المدة المحددة بالجدول الثاني المرافق كل إلى الدرجة المعادلة لمرتبتهم الحالية وفقا للجدول الأول • أما من أمضوا في مراتبهم حتى ١/٧/١٩٦٦ المدد المحددة في الجدول الثاني أو أكثر ، فينقلون إلى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتحدد أقدميتهم فيها من هذا التاريخ ، وطبقا لهذا الجدول الثاني ينقل إلى الدرجة السادسة من أمضى تسع سنوات في المرتبة الثالثة • وبمراعاة هذه الأحكام جميعا ، ينقل المطعون ضده إلى الدرجة السادسة ، طبقا للجدول الثاني ، لاستيفائه شرط ذلك ، وهو قضاء أكثر من تسع سنوات في المرتبة الثالثة • على أن يكون ذلك من ١/٧/١٩٦٦ ومن ثم يتعين تعديل ما قضى به الحكم في حصوص تسوية حالة الدعي اعتبارا من ١/٧/١٩٦٠ وفقا لما سبق إيضاحه ، ينقل إلى الدرجة السادسة من درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١/٧/١٩٦٦ لا من ١/٧/١٩٦٤ •

(طعن رقم ٢٩٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

الفرع الرابع

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧

بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة - عدم تقيد التسويات الحتمية للعاملين طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بكادر دون آخر الا وفقاً لأوضاع الميزانية وظروف انشاء كادر دون آخر في وزارة معينة - عدم جواز إلزام أى وزارة بتنفيذ لهذه التسويات بإنشاء درجات في كادر هي في غنى عنه - أساس ذلك - مثال : جواز تسوية حالة عاملة بمجلس الدولة حاصلة على دبلوم المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية المقدر له الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط بقرار ديوان الموظفين رقم ١٣/١/٤٠ م ٣٠ في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ على درجة ثامنة مكتبية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

ان الآتية ٠٠٠٠٠ العاملة بمجلس حاصلة على دبلوم المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية ، وقد قدر له الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط بقرار ديوان الموظفين رقم ١٣/١/٤٠ م ٣٠ في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٩ الذي صدر استناداً الى المادة ١١ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي نصت على أن « تعين المعدلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم » ولخو مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعين في الوظائف من تقدير قيمة المؤهل السابق ، ومن ثم يعتبر قرار ديوان الموظفين سيالفاً الذكر مكملاً لأحكام هذا المرسوم في هذا الخصوص .

وانه وقد خلت ميزانية مجلس الدولة من الوظائف الفنية المتوسطة .

١

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين فى الدولة تنص على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية ، المعينون فى درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للمتعيين فى الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة ، فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم أو فى الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة ، سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض فى الميزانية العامة للدولة ، مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة ، مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية .

ومن حيث أنه وإن كان المرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للمتعيين فى الوظائف والذى أحال اليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر قد اعتمد الشهادات والمؤهلات التى أشار إليها لصلاحية أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف من درجة وكادر معين ، وخص فى المادة الرابعة منه بعض المؤهلات لصلاحية أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط وحدها دون أن ينص على صلاحيتهم بالنسبة الى وظائف الدرجة السابعة بالكادر الكتابى ، وكذلك فعل قرار ديوان الموظفين آنف الذكر بالنسبة الى دبلوم المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية ، إلا أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملغى وقد قسم فى المادة الثانية الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ، وقسم كلا من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى

من هذه الوظائف ، فقد اُجاز في ذات المادة باذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر ، كما وأن مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ذاته في مواده الأخرى لم يفرق بين الكادرات العالية فيما بينها سواء كانت فنية أو إدارية ، كما لم يفرق بين الكادرات المتوسطة فيما بينها سواء كانت كتابية أو فنية عند تقدير قيم المؤهلات الأخرى إذ اعتمد في المادة الثالثة بعض المؤهلات لصلاحيات أصحابها في التقدم للترشيح لموظائف الكادر الإداري والفني العالي واعتمد في المادة الخامسة بعض المؤهلات لصلاحيات أصحابها في التقدم للترشيح لموظائف الدرجة الثامنة بالكادر الفني المتوسط والثامنة الكتابية بالكادر الكتابي واعتمد في المادة السادسة بعض المؤهلات لصلاحيات أصحابها في التقدم للترشيح لموظائف الدرجة التاسعة الفنية بالكادر الفني المتوسط والتاسعة الكتابية بالكادر الكتابي .

وعلى ذلك فإن التسويات الحتمية التي نص عليها القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة الى العاملين الذين أشار اليهم وأوجب اجراءها لهم من تاريخ معين ، هو تاريخ حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة أيهما أقرب تاريخاً لا يمكن أن تقتيد بكادر دون آخر الا وفقاً لأوضاع الميزانية وظروف انشاء كادر دون آخر في وزارة معينة ، ولا يجوز تنفيذ لهذه التسويات الزام وزارة بإنشاء درجات في كادر هي في غنى عنه ، والا أضحت ترتيب الوظائف وتقييمها في الجهاز الإداري للدولة رهناً بشاغلها وبالمؤهلات الحاصلين عليها وليس بالخدمات العامة التي تؤديها هذه الوزارات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز تسوية حالة الأنسة الموظفة بمجلس الدولة على درجة ثامنة مكتبية .

(فتوى ٤٢٣ في ١٦/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن تسوية حالات العاملين بالدولة - تحديد مجال تطبيقه - سريانه على العاملين الذين تتوافر فيهم شروطه وقت العمل به دون من تتوافر فيهم هذه الشروط مستقبلا - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - الإشارة في مادته الثانية الى مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - قصد بها المؤهلات التي سبق تقييمها في هذا المرسوم وفي القرارات اللاحقة الصادرة من السلطة المختصة بذلك قانونا *

عاملون مدنيون بالدولة - تسوية القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - اشتراطه للافادة من احكامه ان يكون العامل حاصلا على المؤهل قبل تاريخ العمل به في ٣١/٨/١٩٦٧ - المقصود بالمؤهل الذي يعتد به في هذا المجان هو المؤهل المقيم - اثر ذلك - لزوم الحصول على المؤهل وتقييمه قبل التاريخ المذكور *

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة يتضمن احكاما وقتية تسرى على العاملين الذين تتوافر فيهم شروطه وقت العمل به وليست احكاما دائمة تنطبق على من تتوافر فيهم هذه الشروط مستقبلا *

ومن حيث ان الاشارة في المادة الثانية من القانون المذكور الى المؤهلات التي قيمت في هذا المرسوم وحده ، وانما قصد بها الرمز الى المؤهلات التي سبق تقييمها في هذا المرسوم ثم في القرارات اللاحقة الصادرة من السلطة المختصة بذلك قانونا باعتبار ان هذه القرارات تعتبر تعديلا بالاضافة في المرسوم المشار اليه *

ومن حيث ان القانون المذكور يشترط للافادة من احكامه ان يكون العامل حاصلا على المؤهل قبل تاريخ العمل به في ٣١/٨/١٩٦٧ ، والمقصود

بالمؤهل الذى يعتد به فى هذا المجال هو المؤهل المقيم ، ومن ثم لزم أن يكون المؤهل والتقييم كلاهما قبل التاريخ المذكور ، والقول بغير ذلك فيه خروج على الشرط الذى وضعه القانون فى جزء منه .

ومن حيث أن القرار الذى يصدر بتقييم مؤهل معين يعتبر قراراً منشئاً فيما تضمنه من تحديد قيمة المؤهل ، ولذلك ينفذ بأثر مباشر من تاريخ صدوره وليس بأثر رجعى من تاريخ الحصول على المؤهل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة يسرى على العاملين الحاصلين على المؤهلات الدراسية التى قيمت قبل العمل بهذا القانون فى ٢١/٨/١٩٦٧ سواء وردت هذه المؤهلات فى مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أو قيمت بقرارات لاحقة من السلطة المختصة بذلك ، ومن ثم لا يقتصر تطبيق القانون المذكور على المؤهلات الدراسية الواردة فى المرسوم المشار اليه ولا يمتد تطبيقه على المؤهلات الدراسية التى قيمت بعد تاريخ العمل به .

(فتوى ١٠٨٨ فى ١٢/١/١٩٦٩)

تعقيب :

اصدرت الجمعية العمومية بذات الجلسة فتوى أخرى مماثلة ذات المبادئ المتقدمة (ملف ٨٦ - ٢٣١/١) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبسفا :

تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - هذه التسوية وجوبية للمعامل الذى تتوافر فيه شروطها وذلك دون توقف على رضاء العامل أو تقديم طلب منه - وليس لجهة الإدارة سلطة تقديرية فى اجراء هذه التسوية - المركز الوظيفى للعامل يتحدد وفقاً للقانون المشار اليه ايا كان تاريخ القرار الصادر بتسوية حالته - لا يغير من هذا المركز

تراخى جهة الإدارة فى اجراء التسوية - تسوية حالة أحد العاملين بوضعه على الدرجة السابعة العالية طبقا للقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - ترقيته خطأ الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة - اعتبار الترقية الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة منعمة لورودها على غير محل - الإبقاء على التسوية التى تمت طبقا للقانون المشار اليه وأعمال جميع آثارها •

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تنص على انه « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون فى درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض فى الميزانية العامة للدولة مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى ٠٠٠٠ » وتنص المادة الثالثة منه على منسح العامل بداية مربوط الدرجة التى وضع فيها أو يحتفظ بمرتبته الذى كان يتقاضاه أيهما أكبر ، وتنص المادة الرابعة منه على أن تعتبر أقدمية مؤلام العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب على الا يترتب على ذلك تعديل فى المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة •

ومن حيث انه يخلص من النصوص المتقدمة أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اتى بتسوية وجوبية للعامل الذى تتوافر فيه شروطها وذلك دون توقف على رضا العامل أو تقديم طلب منه ودون أن تكون لجهة الإدارة أية سلطة تقديرية فى اجرائها ، ويتحدد المركز الوظيفى للعامل على مقتضى القانون المذكور ايا كان تاريخ القرار الصادر بتسوية حالته ، ولا يغير من هذا المركز الوظيفى تراخى جهة الإدارة فى اجراء التسوية ••

ومن حيث انه صبر قرار فى ١٤/١٢/١٩٦٧ بتسوية حالة العامل المذكور على مقتضى القانون المشار اليه فوضع على الدرجة السابعة العالية واعتبرت أقدميته فيها من تاريخ حصوله على ليسانس الحقوق واحتفظ له بمرتبته الذى يتقاضاه فى تاريخ العمل بالقانون المذكور ، ومن ثم

ومن حيث أن الترقية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقياسات للمعاملين المدنيين بالدولة ، تكون من درجة الى الدرجة الأعلى التالية لها مباشرة في نفس الكادر المتوسط أو العالي حسب الأحوال .

ومن حيث أن القرار الصادر في ١٨/١٢/١٩٦٧ بترقية العامل المذكور الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة يعتبر قرارا منعذما لوروده على غير محل ذلك ان العامل المذكور كان وقت صدور هذا القرار في الدرجة السابعة الادارية العالية ، ويتسوية حانته على هذه الدرجة طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ حذفت درجته السابقة وهي الثامنة الفنية المتوسطة طبقا للمادة الثانية من القانون المذكور ومن ثم فلا تقترب على قرار الترقية أية آثار قانونية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الإبقاء على تسوية حالة السيد / ٠٠ ٠٠ ٠٠ طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بجميع الآثار المترتبة على ذلك وعدم الاعتداد بترقيته الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة وما يتبع ذلك من الاحتفاظ له بمرتبه الذي كان يحصل عليه في تاريخ العمل بالقانون المذكور وقدره ٩٧٦ مليما ٢٤ جنيها .

(ملف ١/٨٦ - ٢١٢ - جلسة ٨/٤/١٩٧٠)

تعقيب :

حكمت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٢٤ ق - بجلسته ٢٤/٥/١٩٨١ بجواز سحب التسوية الناجمة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وما يقترب عليها من تقييسات وفقا لقواعد الرسوب الوظيفي دون التقيد بميعاد الستين يوما .

قاعدة رقم (١١٨)

المقدمة :

القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة
— أحكام هذا القانون مقصورة التطبيق على من يندق عليهم وصف العاملين
المدنيين وقت العمل به .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين
بالدولة نص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على
العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية
والهيئات العامة » كما نص في مادته الثانية على أنه « استثناء من أحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ،
يوضع العاملون الماحصلون على مؤهلات دراسية ، المعينون في درجات أو
فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس
سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للمعينين في
الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة ،
في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم ، أو في الفئات المعادلة
لها بالهيئات العامة ٠٠ » ثم تولت المواد التالية من هذا القانون بيان أثار
هذه التسوية التي قررها من ناحية المرتب والأقدمية .

ومن حيث أن هذا القانون يسرى على العاملين الموجودين بالخدمة وقت
العمل به ، ولكنه لا يسرى على من يعين تعيينا جديدا بعد ذلك ، إذ ينضج
في تعيينه هذا للقواعد العامة التي يرجع اليها وحدها في تحديد الدرجة
التي يعين عليها العامل وأقدميته فيها والمرتب الذي يستحقه ، أما تلك
الأحكام الاستثنائية التي جاء بها القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فانها
محصورة في نطاقها الذي استهدفه المشرع مقصورة التطبيق على من يندق
عليهم وصف العاملين المدنيين وقت العمل بها .

ومن حيث أن السيد / ٠٠٠٠ شغل وظيفته بجامعة عين شمس بطريق التعيين الجديد نتيجة اجتيازه مسابقة التعيين ووضع تحت الاختبار ، فهُنوَ لم ينقل الى هذه الوظيفة من وظيفته المسابقة بوزارة الحرية بل لم تكن الجامعة على علم بهذه الوظيفة السابقة ، ومن ثم فإن الامر فى التكليف القانونى السليم لا يعد نقلا أو إعادة تعيين وإنما هو تعيين جديد فى خدمة شخص معنوى مختلف عن الجهة التى كان يتبعها السيد المذكور وهو تعيين نشأ له به مركز قانونى جديد لا يعتبر امتدادا لمركزه السابق ، ومؤدى ذلك أنه وقد عين فى خدمة الجامعة تعيينا جديدا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٦٨ أى بعد العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وما ينطوى عليه ذلك من أنه لم يكن من عداد العاملين بالجامعة وقت العمل بهذا القانون ، وبالتالي فلا ينطبق عليه احكامه ، ويكون طلب تطبيقه فى شأنه غير قائم على أساس سليم من القانون .

(فتوى ١٣٧٩ فى ١١/١٢ / ١٩٧٠)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة - مواجهته لصالات ثلاث فئات من العاملين ، أولئك المعينون فى درجات أو فئات أدنى من المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة ، والعاملون الذين عينوا فى الدرجات أو الفئات المقررة لمؤهلاتهم دون رد اقدمياتهم فى هذه الدرجات الى تاريخ التحاقهم بالخدمة أو الى تاريخ حصولهم على المؤهل لعدم توافر حساب مدد الخدمة السابقة فى شأنهم .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ نص فى مادته الثانية على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية ، المعينون فى

شهادات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ • بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للمتعيين في الوظائف • وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة ، في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم ، أو في الفئات المعادلة لها بالمؤهلات العامة • سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » •

كما نص هذا القانون في مادته الرابعة على أن « تعتبر الأقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة ، أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ، أيها أقرب ، على ألا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة •

« ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم •

« وينبخل في حساب الأقدمية ، مدد الخدمة التي قضيت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، من تاريخ ضمها للمقطاع العام بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة » •

وأن مفاد نصوح هذا القانون - حسبما يتضح من عباراتها وحسبما كشفت عنه مذكرته الإيضاحية - أنه إنما صدر ليواجه حالات ثلاث فئات من العاملين وهي :

الفئة الأولى :

وتشمل العاملين المعيّنين في درجات أو في فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ •

الفئة الثانية :

وتشمل العاملين المعيّنين على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة •

الفئة الثالثة :

وتشمل العاملين الذين عينوا في الدرجات أو الفئات المقررة لمؤهلاتهم ، ولكن في تاريخ لاحق لتاريخ التحاقهم بالخدمة ، أو لاحق لتاريخ حصولهم على المؤهل ولم ترد أقدمياتهم في هذه الدرجات الى احد التاريخين المذكورين لعدم توافر شروط حساب مدد الخدمة السابقة في شأنهم •

وقد واجه هذا القانون حالة كل فئة من هذه الفئات بما يصلح لها من الأحكام فقرر منح الدرجة أو الفئة المقررة للمؤهل لمن كان معينا على درجة أو فئة ادنى ، أو كان معينا على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة ، كما قرر حساب مدد العمل السابقة في اقدمية من عين على الدرجة أو الفئة المقررة لمؤله ومن ثم فان القول بأن القانون المذكور قصد الفئتين الأولى والثانية سالفتي الذكر دون الفئة الثالثة ، وهو قول غير سديد ان المادة الرابعة تقرر رد اقدمية العامل الى تاريخ دخوله الخدمة أو تاريخ حصوله على مؤله أيهما أقرب ، وتمد هذا الحكم الى العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم ، وذلك في عبارات عامة لا تحتمل التفصيل •

(فتوى رقم ١٦١ في ٢٤/٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة - سريان احكام القانون المذكور على العاملين بمشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة أسوان - اثر ذلك في التسوية التي اجرتها جهة الادارة في شأنهم من حيث الاحتفاظ لهم بالماهيات التي كانوا يتقاضونها تتفق مع حكم القانون - استحقاقهم اول علاوة دورية بعد هذه التسوية في اول مايو التالي

لانتهاه سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون - أى فى أول مايو سنة ١٩٧٠ -
أساس ذلك نص المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض
العاملين بالدولة ينص فى مادته الأولى على ان « تسرى أحكام هذا
القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات
الادارة المحلية والهيئات العامة » ، وينص فى مادته الثانية على أنه
« استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات
دراسية ، المعينون فى درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم
وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى
يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف وكذلك العاملون المعينون على اعتماد
الأجور والمكافآت الشاملة ، فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا
المرسوم ، أو فى الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة ، سواء كانت
خالية أو تنشأ لهذا الغرض فى الميزانية العامة للدولة ٠٠٠٠ » وواضح
من هذا النص أن حكمه يواجه حالات فئتين من العاملين ، أولاهما فئة
العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية والمعينين فى درجات أو فئات
أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة
١٩٥٣ ، وثانيهما فئة العاملين المعينين على اعتماد الأجور والمكافآت
الشاملة ، فيلزم إذن لكى يفيد العامل من حكم هذا النص أن يكون
فى تاريخ العمل بالقانون من إحدى هاتين الفئتين ، وقد نشر هذا
القانون فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ونص
فى مادته الأخيرة على العمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن العاملين بمشروع التخطيط
الاقتصادى لمحافظة أسوان عينوا على درجات بالميزانية قبل صدور القانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت قرارات تعيينهم سليمة ومطابقة للقانون ،

وما كان يجوز لجهة الادارة سحبها فى أى وقت بعد صدورها ، بحسبان أن القرار المشروع لا يرد عليه السحب أصلا ويؤكد حصينا ضده كما هو حصين ضد الالفاء القضائى * . وبذلك فإن القرار الذى صدر بسحب قرارى التعيين رقمى ٢٧ و ٢٨ المشار اليهما هو قرار غير مشروع ، بيد أنه وقد صدر بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولم يطن عليه أحد من ذوى الشأن ، ولم تعترض عليه جهة ادارية ذات اختصاص ، كما لم تسحبه الجهة التى أصدرته ، وظل قائما منذ صدوره حتى الآن ، وهى مدة زادت على ثلاثة سنين ، فانه قد تحصن بضى المدة المقررة قانونا لمطن القضائى والسحب ، وأصبح فى حكم القرار السليم لا يدركه الالفاء ولا يرد عليه السحب ويتعين أعماله وترتيب جميع الآثار القانونية لذوى المصلحة فيه *

ومن حيث أن سحب القرار اداريا يؤدى الى اعدامه من يوم صدوره فلا يترتب عليه أثر ما ، وتتحدد المراكز القانونية لذوى الشأن بافتراض أنه لم يصدر أصلا ، ومن مقتضى ذلك أن العاملين المذكورين يعتبرون بعد سحب قرارات تعيينهم أنهم لم يعينوا على درجات فى الميزانية فى أى وقت قبل صدور القرار الساحب ، وأنهم كانوا وقت العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لا يزالون على اعتماد المكافآت الشاملة ، ولم يعينوا قانونا على درجات ، ولا ينال من هذه النتيجة أن اعتماد المكافآت الشاملة كان قد قسم الى درجات ، فذلك لا يكفى وحده لاعتبار هؤلاء العاملين معينون على هذه الدرجات ، إذ يلزم للتعين صدور قرار فردى به من السلطة المختصة بعد توافر الشروط التى يقررها القانون ، وعلى هذا فإن العاملين المذكورين باعتبار أنهم وقت العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ كانوا معينين على اعتماد المكافآت الشاملة ، فانهم يخضعون لحكم المادة الثانية سالفة الذكر ، ومن ثم يستحقون أن يوضعوا - طبقا لهذا النص - على الدرجات المقررة لمؤملاتهم *

ومن حيث أن القانون المشار اليه ينص فى مادته الثالثة على أن العاملين المعينين على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة تحدد مرتباتهم

على أساس ما استحقه كل منهم في التاريخ السابق لتاريخ العمل بهذا القانون ، من أجر يومي مضروباً في ستة وعشرين أو من مرتب أو مكافأة شهرية بحسب الأحوال ، ولو جاوز المرتب بذلك نهاية مربوط الدرجة أو الفئة التي وضع فيها ، أو يمنحون بداية مربوط ، أيهما أكبر وبالنسبة للمعينين بمكافآت شاملة وتزيد مرتباتهم الحالية على نهاية ربط الدرجة أو الفئة التي وضعوا فيها ، فيحتفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك من علاوات الترقية

ولما كان الشايت من الأوراق ، أن لجنة المشروع حين سوت حالة العاملين المذكورين طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ احتفظت لهم بالمكافآت التي كانوا يتقاضونها من قبل ، فإنها بذلك تكون قد طبقت القانون في شأنهم تطبيقاً سليماً .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى تحديد موعد منح العلاوة الدورية للعاملين المذكورين ، فإن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينص في المادة ٣٥ منه معدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٢٢ و ٢٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة . . . ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويعتبر التحاقاً بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة إلا إذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة »

وبن حيث أن تسوية حالات العاملين طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تعيينهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم يعتبر التحاقاً بالخدمة طبقاً لحكم المادة ٣٥ المشار إليها ، ومن ثم فإنهم يستحقون علاواتهم الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ، أي في أول مايو سنة ١٩٧٠ .

ولا يغير من هذا الحكم ما نصت عليه المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة من أنه إذا كانت مرتبات العاملين قد وصلت بداية مربوط الدرجة المساد تعيينهم فيها أو جاوزتها فإنهم يستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة المسابقة - لا يغير ذلك من النتيجة المتقدمة ، لأن شرط أعمال هذا الاستثناء أن يكون العامل قبل إعادة تعيينه في نظام يسمح بمنح علاوات دورية ، أما إذا كان معينا على اعتماد المكافآت الشاملة ، ولم يكن يستحق - بالتالي - علاوات دورية ، فإنه يتخلف في شأنه شرط تطبيق هذا الاستثناء ، إذ لا تكون هناك علاوة سابقة تتخذ أساسا لتحديد موعد منح العلاوة المقبلة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين المذكورين يخضعون لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فإن التسمية التي أجزتها جهة الإدارة في شأنهم من حيث الاحتفاظ لهم بالمساواة التي كانوا يتقاضونها تتفق مع حكم القانون ، وأنهم يستحقون أول علاوة دورية بعد هذه التسمية في أول مايو سنة ١٩٧٠ .

(ملف ٢٦٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ؛

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة - نصه في مادته الخامسة على أنه لا يترقب على تصديق الأقدمية وفقا للمادة الرابعة حق في الطعن على القرارات الإدارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون - يتعين التفرقة في مجائ أعمال الحكم الوارد بهذه المادة بين القرارات الإدارية المتشعبة لمراكز قانونية وبين غيرها على التسويات أو القرارات التبتية على سلطة مقيدة - القرارات الأولى دون الثانية تلحقها الحصانة المنصوص عليها في تلك المادة - تسوية حالة أحد العاملين طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بإرجاع أقدميته في درجة التعيين الى تاريخ حصوله على المؤهل الدراسي- سبق

ترقية هذا العامل مع زملاء له في قرار واحد الى الدرجة الاعلى من درجة التعيين - احقيقته في تعديل اقدميته في الدرجة التي تمت اليها الترقية بحيث يسبق زملاءه الموقين معه في ذات القرار والذين اصبحوا احدث منه في اقدمية درجة التعيين - اساس تلك المادة ١٦٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه تنص على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضح العاملون العاملون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من اگسطس سنة ١٩٥٣ - بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم » .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب » . وتنص المادة الخامسة بأن « لا يترتب على تحديد الاقدمية ، وفقا للمادة الرابعة حق في الطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون » .

وتنص المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « يكون التعيين في الوظائف وتعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل قرار التعيين على اكثر من عامل في درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي : (١) اذا كان للتعين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية في الدرجة السابقة (ب) . . . » .

ومن حيث أن القاعدة أن القرارات الادارية تصبح حصينة من السحب أو الالغاء ولو كانت غير مشروعة بفوات المواعيد المقررة للطعن فيها .

الا أن القضاء الإداري - استقر على تقرير مبدأ من مقتضاه أنه إذا سويت حالة العامل بعد قوات المواعيد المقررة للطعن على القرارات التي مست حقوقه انفسح أمامه مجال جديد للطعن على القرارات من تاريخ التسوية . وكان مؤدى هذا المبدأ أن تسوية حالة العامل وفقا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ أن ينفسح أمامه مجال جديد للطعن فى القرارات السابقة على العمل به - غير أن المشرع - تجنباً لأحداث قلقه فى المراكز القانونية التى ترتبت قبل العمل بهذا القانون - نص صراحة على أنه لا يترتب على تحديد الأقدمية وفقاً لأحكامه حق الطعن فى القرارات الإدارية السابقة .

وبعبارة أخرى ، أخذ المشرع ، فى هذه الخصوصية ، بالنظرية العامة لسحب القرارات الإدارية التى من مقتضاها تحصن القرار بفوات المواعيد المقررة للطعن فيه .

ومن حيث أنه لما كانت نظرية السحب تتحدد بالقرارات الإدارية بالمعنى الفنى ، أى القرارات المنشئة لمراكز قانونية دون التسويات أو القرارات البنئية على سلطة مقيدة ، والتى لا تعتبر قرارات إدارية بالمعنى المقصود لأنها لا تنشئ لمصاحب الشأن مركزاً قانونياً وإنما تكشف أو تعلن عن مركز ثابت له بقوة القانون وبغير حاجة إلى قرار ، لما كان ذلك فمن ثم فإن مجال أعمال الحكم الوارد فى المادة ٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ يجب أن يتحدد بهذا النطاق . بمعنى أنه يتعين التفريق بين القرارات الإدارية المنشئة لمراكز قانونية فتلحقها الحصانة المنصوص عليها فى تلك المادة وبين غيرها من التسويات أو القرارات البنئية على سلطة مقيدة فتظل - كما كانت قبل العمل بهذا القانون - خارج نطاق تلك النظرية .

ومن حيث أنه لما كان الواضح من نص المادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أن تحديد الأقدمية بين المرشحين فى قرار واحد يتم بقوة القانون بحيث ينشأ المركز القانونى لمصاحب الشأن بحكم القانون وبغير حاجة إلى قرار إدارى ولا يعدو ترتيب الأقدمية فى قرار

أو في كشوف الأقدمية أن يكون عملاً تنفيذياً محضاً لا يألّف صفة القرارات الإدارية ولا يكسب حصانة تعصمه من الإلغاء أو التعديل مهما طال به الوقت ، فمن ثم فإن هذا التحديد أو الترتيب - ولو كان سابقاً على العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - لا تلحقه الحصانة المنصوص عليها في المادة الخامسة منه .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم - فإنه إذا كان العامل الذي سويت حالته وفقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ آنف الذكر قد سبقت ترقّيته مع زملاء له في قرار واحد إلى الدرجة الأعلى من درجة التعيين ، فإن ترتيب أقدميتهم يجب أن - يتحدد وفقاً لأحكام المادة ١٦ المشار إليها على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة ، أي الأقدمية في درجة التعيين . وإن عدلت أقدمية درجة التعيين بالتسوية التي تمت وفقاً لأحكام القانون المذكور . فإن ترتيب الأقدمية في الدرجة التي تمت إليها الترقية يجب أن يعدل كذلك فيما بين المرشحين بحيث يكون مطابقاً لحكم المادة ١٦ من قانون نظام العاملين .

ومن حيث أن العامل المعروضة حالته قد رقى مع بعض زملائه إلى الدرجة السادسة في ١٩٦٥/٤/٢٩ ، ثم سويت حالته بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فأرجعت أقدميته في درجة التعيين إلى تاريخ حصوله على ليسانس الحقوق ، ومن ثم أصبح سابقاً على بعض المرشحين معه في الأقدمية الدرجة السابعة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أحقية السيد/٠٠٠٠ في تعديل ترقّيته في الدرجة السادسة بحيث يسبق زملاءه المرشحين معه في ذات القرار والذين أصبحوا أحدث منه في أقدمية الدرجة السابعة بعد تسوية حالته بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

(ملف ٢٥٥/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يشوية حالات بعض العاملين بالدولة - سريان أحكامه على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الموجودين بخدمة هذه الجهات في تاريخ العمل به في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ - مسدود قرار بعد هذا التاريخ ينقل العامل الى احدى المؤسسات العامة لا يحول دون إقافته من أحكام القانون المذكور - لا يغير من ذلك أن يتم النقل نتيجة لنقل بعض الدرجات في ميزانية الوزارة الى ميزانية المؤسسة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٧ طالما أن الدرجات المنقولة لم تكن متميزة عن غيرها من الدرجات المناطة لها ولم تكن مخصصة لوظائف محددة بذاتها - لا أثر للنص في قرار النقل على العمل به اعتباراً من تاريخ تنفيذ الميزانية في أول يوليو سنة ١٩٦٧ .

ملخص الفتوى :

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرارات أرقام ٢٢٦ و ٣٩١ و ٤٤٦ لسنة ١٩٦٧ بفتح ثمانون عاملاً من وكالة الوزارة لشئون التصدير من درجات مختلفة للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للتجارة . ثم صدرت ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ متضمنة نقل ثلاث وسبعين درجة وأربعة عاملين بمكافآت شاملة من ميزانية وكالة الوزارة الى ميزانية المؤسسة وذلك دون تحديد لاسماء شاغلي هذه الدرجات أو العاملين ودون تحديد لوظائفهم وبتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ صدر القرار الوزاري رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٦٧ بنقل عدد من العاملين ممن سبق انتدابهم ومن غيرهم من وكالة الوزارة لشئون التصدير الى المؤسسة وذلك اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بالميزانية . وقد تقدم بعض هؤلاء العاملين الى الوزارة يطلبون تسوية حالاتهم طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن شوية حالات بعض العاملين بالدولة ونص في مادته

الاولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة » ، ثم فصلت سائر نصوصه أحكام التصويات التي قررها ، ونصت مادته السادسة على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ .

ويبين من نص المادة الاولى من هذا القانون أن أحكامه إنما تسرى على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ، ولكنها لا تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، فقد « روى استبعاد العاملين بالمؤسسات العامة من نطاق سريانه بعد أن نفذ بها نظام الوظائف وترتيبها ، واصبحت تخضع لأحكام نظام العاملين بالشركات » وذلك كما تقول المذكرة الايضاحية لهذا القانون .

وبناء على ذلك فإن مناط تطبيق هذا القانون على العاملين الذين نقلوا من وكالة الوزارة لشئون التصدير الى المؤسسة المصرية العامة للتجارة ان يكونوا من عداد العاملين بالوكالة من تاريخ العمل به ، اما اذا كانوا فى هذا التاريخ قد اعتبروا - قانونا - من العاملين بالمؤسسة فانهم يخرجون من نطاق تطبيق هذا القانون .

ومن حيث ان ميزانية الدولة لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨ تضمنت فى الفصل الافاص بوكالة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (الفصل ٣ من القسم ٢٥) خفضا جتميا فى اعتمادات الباب الخاص بالمرتبات على النحو الآتى :

فى بند (١) الدرجات الدائمة :

٦٧٠٠ جنيهها لنقل درجة اولى مدير عام ، درجة ثانية ، درجتين ثالثة ، ٤ درجات رابعة ، ٥ درجات خامسة ، ١٠ درجات سادسة ٠٠٠٠ الى ميزانية المؤسسة المصرية العامة للتجارة بشاغلها .

فى بند (٢) المكافآت الشاملة :

٨٠٠ جنيه لنقل ٤ عاملين بمكافآت شاملة الى ميزانية المؤسسة المصرية العامة للتجارة .

كما تضمنت ميزانية المؤسسة. الدرجات المنقولة اليها موصوفة بمسميات تتفق وهيكل الوظائف المقرر بها .

ومن حيث ان قانون الميزانية قد يتضمن نقل وظائف مخصصة ومعينة بالذات بشاغليها من كادر الى كادر أو من جهة الى جهة أخرى ، وفي هذه الحالة يكون قانون الميزانية قد تضمن بذاته نقل شاغلي هذه الوظائف وحدد مراكزهم القانونية اعتبارا من تاريخ العمل به وبهذه المناسبة فان القرار الادارى الذى يصدر بعد ذلك بنقل شاغلي الوظائف المذكورة انما يفصح فحسب عن المراكز القانونية الصحيحة التى نشأت لهم منذ صدور تاسون الميزانية ، ولا يعدو أن يكون من قبيل القرارات التنفيذية المؤكدة التى تكشف عن المركز القانونى ولا تنشئه وسواء صدر مثل هذا القرار فور صدور قانون الميزانية أو تراخى بعده زمنا فان ذلك لا يؤثر فيما تضمنه قانون الميزانية من نقل العامل على النحو الذى قرره .

ولكن الامر يكون على خلاف ذلك اذا صدر قانون الميزانية متضمنا نقل وظائف غير مخصصة وغير معينة بذاتها أو نقل درجات شاسعة فى عموم درجات الجهة المنقول منها هذه الوظائف أو الدرجات ، فعندئذ لا يفصح قانون الميزانية بذاته عن نقل شاغلي الوظائف أو الدرجات المنقولة ولا يتناول بالتغيير مراكزهم القانونية القائمة وقت صدوره ، ولا يعدو أن يكون بهذه المثابة نقلا لاعتمادات محددة من ميزانية جهة الى ميزانية جهة أخرى ، يتوقف تنفيذه على صدور قرار ادارى من الجهة المختصة يتضمن تحديدا لاشخاص المنقولين من بين عموم العاملين فى نوع الوظائف أو الدرجات المنقولة . . . ومن ثم فان هذا القرار يكون هو المصدر لترتيب المراكز القانونية لمن شملهم ولا يكون له اثر الا من تاريخ صدوره فلا يجوز أن يكون اثر رجعى الى ما قبل هذا التاريخ . .

ومن حيث ان الدرجات التى نقلت من ميزانية وكالة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون التصدير الى ميزانية المؤسسة المصرية العامة للتجارة ، لم تكن متميزة عن غيرها من الدرجات الماثلة لها ولم تكن منصوصة

لوظائف محددة بذاتها ، وأنما تضمن قانون الميزانية بيانا بعدد الدرجات المنقولة وانواعها بحسب المجموعة التى تندرج فيها كل منها وكذلك بيانا عدد العاملين بالمكافآت الشاملة الذين يجب نقلهم ، وذلك لتحديد الخفض الحتمى فى اعتمادات المؤسسة ، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكن بناء على ماورد قانون الميزانية القول بنقل اشخاص معينين بذواتهم من وكالة الوزارة الى المؤسسة ، اذ لم يتضمن القانون عناصر تؤدى الى تحديد عاملين معينين بوظائفهم ومن ثم وجب ان تعمل جهة الادارة تقديرها فى هذا التحديد فتقرر نقل من ترى نقله من بين شاغلى الدرجات المنقولة أو من بين العاملين المعيّنين على مكافآت شاملة ٠٠٠ والى ان يتم ذلك بقرار يتضمن هذا التحديد ، يظل العاملون بوكالة الوزارة تابعين لها ، ومتى تقرر نقلهم الى المؤسسة ، سوى هذا النقل من تاريخ صدور القرار به ، دون أن يكون له أثر رجعى ، لما هو مقرر من أن رجعية القرار الإدارى لا تجوز الا اذا كان القرار صادرا لتنفيذا لقاعدة تنظيمية عامة أو تنفيذا لحكم قضائى وهو ما لم يتحقق شيء منه فى هذه الحالة ٠٠

ومن حيث أن الوزارة اصدرت قرارها رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٦٧ فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ بنقل عدد من العاملين بوكالة الوزارة لشئون التصدير الى المؤسسة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٧ تاريخ تنفيذ الميزانية ، ومن ثم فإنه وقت العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، لم يكن هذا القرار قد صدر بعد ، وكان العاملون الذين تضمن هذا القرار نقلهم لا يزالون عاملين بوكالة الوزارة ، لم يتأثر وضعهم بعد بقانون الميزانية ، وانه ولئن كان هذا القانون تضمن نقل درجات معينة بشاغليها من ميزانية الوكالة الى ميزانية المؤسسة فقد كان من الجائز أن ينقل العاملون المذكورون أو ينقل غيرهم من نظرائهم فى وكالة الوزارة ويترتب على ذلك انه وقد كان هؤلاء العاملون من عداد العاملين بالوزارة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فإنهم قد اكتسبوا حقاً فى تسوية حالاتهم طبقاً لاحكامه ، اذ لم يكن قد تقرر نقلهم بعد الى المؤسسة المصرية العامة للتجارة ٠

ومن حيث أنه ولئن كان القرار رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٦٧ صدر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ متضمنا أثرا رجعيا للنقل الذي قرره برجمه الى تاريخ تنفيذ الميزانية في أول يوليو سنة ١٩٦٧ ، ألا أنه وقد صدر بعد ان ثبت الحق للعاملين الذين قرر نقلهم في تسوية حالاتهم طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، فان مؤدى ذلك الا يكون لهذه الرجعة - المخالفة للقانون - ان تهدر ذلك الحق المكتسب او تؤثر فيه . فحق هؤلاء العاملين في تسوية حالاتهم طبقا لذلك القانون قد نشأ واستقر في تاريخ العمل به ، ومن ثم يظل قائما ويتعين اعماله دون ان يعطله أثر رجعي تضمنه قرار لاحق على غير مقتضى القانون ١٠ . ولا ينال من هذه النتيجة ان بعض العاملين المذكورين كانوا منتدبين الى المؤسسة في تاريخ سابق على القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، فضلا عن ان الوزارة لم تراعى في النقل ان تنقل من كان منتدبا الى المؤسسة وانما شمل النقل بعض المنتدبين كما شمل غيرهم - فضلا عن ذلك فان نذب العامل الى وظيفة أخرى هو اجراء مؤقت بطبيعته لا يؤثر على مركزه القانوني المستند من قرار تعيينه ولا يؤدي الى ان يشغل الوظيفة المنتدب اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاملين الذين نقلوا من وكالة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون التصدير الى المؤسسة المصرية العامة للتجارة بالمقرار الوزاري رقم ٧٦٨ الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ كانوا في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ من عداد العاملين في وكالة الوزارة ومن ثم تسرى في شأنهم احكام هذا القانون بالشروط المقررة فيه .

(ملف ٢٥٩/١/٨٦ - جلسة ٢٧/١٠/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة - المناطق في تطبيق احكام هذا القانون هو تحقق وجود العامل بخدمة أحدى الجهات المنصوص عليها في مادته الأولى في تاريخ العمل به في ٣١ من

أغسطس سنة ١٩٦٧ - سريان أحكام هذا القانون على العاملين الذين تقلوا من مراكز التدريب التي كانت تابعة لوزارة الكهرباء والبتترول والتعدين الى المؤسسات العامة طبقا لمقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ - هذا القرار علق نقل هؤلاء العاملين على صدور قرار من الوزير المختص بنقل اعتمادات ميزانية المراكز عن السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ الى المؤسسات العامة التي قضى بنقلهم اليها بالاتفاق مع وزير الخزانة - عدم صدور القرار الوزاري الا في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ - مقتضى ذلك بقاء العاملين المذكورين تابعين للمراكز التابعة لوزارة وبالقائى انفاذهم من احكام القانون المشار اليه - عدم الاعتماد بالانثر الرجعى للنقل الذى تضمنه القرار الوزاري .

ملخص الفتوى :

صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء والبتترول والتعدين رقم ٤٩ فى ١٠/١٢/١٩٦٦ متضمنا نقل العاملين الذين وردت اسمائهم به بدرجةاتهم من مراكز معادن المنصورة واسيوط وقنا وسيناء والسويس التابعة لمصلحة الكفاية والتدريب المهنى الى وزارة الكهرباء والبتترول والتعدين اعتبارا من ١١/٢/١٩٦٦ .

وبتاريخ ٢٩/٨/١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ بنقل مراكز التدريب التي كانت تابعة لوزارة الكهرباء والبتترول والتعدين الى المؤسسات العامة ونص فى مادته الاولى على أن « ينقل الى المؤسسات العامة المبينة بالكشف المرفق مراكز التدريب التي كانت تابعة لوزارة الكهرباء والبتترول والتعدين حسبما هو موضح قرين كل مؤسسة كما ينقل العاملون بتلك المراكز الى هذه المؤسسات العامة بدرجةاتهم » . ونص فى مادته الثانية على أن « يصدر الوزير المختص القرارات الخاصة بنقل اعتمادات ميزانية هذه المراكز عن السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ الى المؤسسات العامة المشار اليها فى المادة السابقة بالاتفاق مع وزير الخزانة » . وتضمن الجنول المرفق بالمقرار الجمهورى المشار اليه نقل مركز معادن المنصورة ومركز معادن اسيوط الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .

ثم صدر بناء على أحكام القرار الجمهوري سالف الذكر القرار الوزاري رقم ١١٠ في ٢٦/٩/١٩٦٧ وتنص على أنه -اعتباراً من ٢٩/٨/١٩٦٧ ينقل العاملون بمراكز التدريب التي كانت تابعة لوزارة الكهرباء والبنزول والتعبئة بدنياتهم إلى المؤسسات العامة الموضحة بالكتشوف المرفقة بهذا القرار ، وكان قد صدر في هذا التاريخ القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تصوية حالات بعض العاملين بالدولة وأصبح نافذ المفعول اعتباراً من ٢١/٨/١٩٦٧ ثم صدر بعد ذلك القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٩ ينقل العاملين بمركزى معادن المنصورة وأسيوط من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء إلى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني اعتباراً من ١/٧/١٩٦٩ تنفيذاً لمقتضى قانون ربط الميزانية للسنة المالية ١٩٧٠/١٩٦٩ . ولما كان العاملون بالمركزين الأخيرين قد نقلوا إلى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء اعتباراً من ٢٩/٨/١٩٦٧ قبل العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أشار إليه فلم تطبق عليهم أحكامه كما وأن نقل هؤلاء العاملين بدرجاتهم إلى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني اعتباراً من ١/٧/١٩٦٩ لم يترتب عليها أيضاً أفادتهم من أحكام القانون المذكور نظراً إلى أنه لا يسرى إلا على العاملين الموجودين بالخدمة في القطاع الحكومي وقت نفاذه . وقد كان ذلك مثار شكوى العاملين المذكورين الذين طالبوا بتسوية حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ومن ثم قامت مصلحة الكفاية الانتاجية بعرض حالاتهم على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - الإدارة المركزية لترتيب الوظائف - فأفاد بكتابته رقم ٧٩١ المؤرخ في ٥/٣/١٩٧٠ بجواز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه على العاملين بمركزى معادن المنصورة وأسيوط والمعينين بمكافآت شاملة وأشار على المصلحة بأن تضمن مشروع ميزانيتها للعام المالي المقبل ضمن التعديلات الحتمية اقترacha في هذا الصدد . لا أنه باستطلاع رأى إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات أفادت بفتواها رقم ٦٢٨٩ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٠ بعدم أحقية العاملين المذكورين في الافادة من أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

وقد رأت الإدارة العامة لشئون العاملين بأن السبيل إلى علاج حالة

هؤلاء العاملين هو استصدار تشريع يطبق أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ عليهم نظرا الى أن نقلهم الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ثم إعادة نقلهم الى مصلحة الكفاية الانتاجية تم بمقتضى تنظيمات عامة لا دخل لارادتهم فيها الأمر الذى أدى الى حرمانهم من الانتفاع بأحكام القانون المشار اليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ينص فى المادة (١) على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة . وينص فى المادة (٢) على أنه : استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون فى درجات و فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للمعينين فى الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم أو فى الفئات المعادلة لها بالمهنيّات العامة .

وقد نشئ هذا القانون فى الجريدة الرسمية فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ وأصبح نافذ المفعول من هذا التاريخ .

ومن حيث أن المناط فى تطبيق أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر هو تحقق وجود العامل بخدمة إحدى الجهات المنصوص عليها فى مادته الأولى فى تاريخ العمل به ومن ثم يخرج عن نطاق تطبيق أحكامه العاملون بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، الذين روعى استبعادهم على حد قول المذكرة الايضاحية لهذا القانون بعد أن نفذ بهذه الجهات نظام توصيف الوظائف وترتيبها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن تطبيق أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على العاملين الذين نقلوا من مراكز التدريب التى كانت تابعة

لوزارة الكهرباء والبتترول والتعدين الى المؤسسات العامة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه - منوط بتحقيق تبعيتهم الى المراكز التي كانت تابعة للوزارة المذكورة قبل نقلهم الى المؤسسات العامة وذلك في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وهو الامر الذي ابان عنه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ المتقدم ذكره فبعد ان نص في مادته الاولى على ان « ينقل الى المؤسسات العامة المهيئة بالكشف المرفق مراكز التدريب التي كانت تابعة لوزارة الكهرباء » كما ينقل العاملون بتلك المراكز الى هذه المؤسسات العامة بدرجاتهم » نص في المادة الثانية على أن « يصدر الوزير المختص القرارات الخاصة بنقل اعتمادات ميزانية هذه المراكز عن السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ الى المؤسسات العامة المشار اليها في المادة السابقة بالاتفاق مع وزير الخزانة » وذلك يكون قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه قد علق نقل هؤلاء العاملين على صدور قرار من الوزير المختص بنقل اعتمادات ميزانية المراكز عن السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ الى المؤسسات العامة التي قضى بنقلهم اليها بالاتفاق مع وزير الخزانة . اما قبل صدور قرار الوزير المختص بنقل الاعتمادات المشار اليها الى المؤسسات العامة المذكورة فانه تظل تبعية هؤلاء العاملين للمراكز التابعة لوزارة الكهرباء والبتترول والتعدين قائمة وذلك تنفيذا لقواعد الميزانية وما تقتضيه الاحكام العامة في نقل العاملين من ان يكون النقل على درجة او فئة في ميزانية الجهة التي يتم النقل اليها .

ومن حيث ان القرار الوزاري المتضمن نقل العاملين المذكورين بدرجاتهم الى المؤسسات العامة لم يصدر الا في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ اى في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فمن ثم تسرى احكام هذا القانون على هؤلاء العاملين بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فيه ولا ينال من هذه النتيجة ان يكون القرار الوزاري سالف الذكر قد ارتد بآثره الى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لأن الرجعية التي انطوى عليها هذا القرار جاءت مخالفة للقانون فقد تضمنت مساسا بحق العاملين المذكورين في الافادة من احكام القانون المشار

اليه والذي كان قد نشأ بالفعل قبل صدور القرار الوزاري في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن العاملين الذين نقلوا من المراكز التي كانت تابعة لوزارة الكهرباء والبتترول والتعدين الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ثم تقرر نقلهم بعد ذلك من هذه المؤسسة الى مصلحة الكفاية الانتاجية للتدريب المهني اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ تسرى عليهم احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على العاملين المنقولين من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني .

(ملف ١٨٦/١/٢٧٠ - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

أحقية العاملين الذين سويت حالهم بالتطبيق للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في المطالبة بترقيتهم الى الدرجات الاعلى التي رقى اليها زملاؤهم بالاقدمية المطلقة والذين يتحدون معهم في الكفاية وفي اقدمية درجة بداية التعيين على ان يكونوا ثالين لهم في كشوف ترتيب الاقدمية في كل درجة من هذه الدرجات - اساس ذلك وجوب الالتزام بحكمة المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ التي تقوم على عدم المساس بالمراكز القانونية للعاملين الذين رفقوا الى درجات اعلى بموجب قرارات سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ دون تجاوز ذلك الى الحالات التي تنتم فيها اعادة تسوية أو ترتيب اقدميات العاملين الذين تتحد أو تتشابه مراكزهم القانونية طالما انه لا يتربط على هذه التسويات الطعن في قرارات ادارية سابقة على العملي بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٢) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية ، المعينون بدرجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتم عليها للتعيين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة ، في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم أو في الفئات المعادلة بالمهيات العامة ، سواء كانت خالية أو تنبأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة ، مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » وتنص المادة (٤) من هذا القانون على أن « تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما اقرب ، على ألا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة » .

ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم « وأخيرا فإن المادة (٥) منه تنص على أنه « لا يترتب على تحديد الأقدمية وفقا للمادة الرابعة حق الطعن في القرارات الإدارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون » .

ومن حيث أن القاعدة أن القرارات الإدارية تصبح حصرية من الإلغاء أو السحب ولو كانت غير مشروعة بفوات المواعيد المقررة للطعن فيها ، إلا أن القضاء الإداري استقر على مبدأ من مقتضاه أنه إذا سويت حالة العامل بعد فوات المواعيد المقررة للطعن على القرارات التي مسست حقوقه انفتح أمامه مجال جديد للطعن في هذه القرارات من تاريخ التسوية ، ولقد كان مؤدى هذا المبدأ أن يترتب على تسوية حالة العامل وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أن ينفسخ أمامه ميعاد جديد للطعن في القرارات السابقة

على العمل به غير أن المشرع تجنبنا لاحداث قلقلة فى المراكز القانونية التى ترتبت قبل العمل بهذا القانون نص صراحة على أنه لا يترتب على تحديد الأقدمية وفقا لأحكامه حق الطعن فى القرارات الإدارية السابقة على العمل به .

ومن حيث انه طالما ان حكمة نص المادة الخامسة المشار اليها تقوم على عدم المساس بالمراكز القانونية للعاملين الذين رفقوا الى درجات اعلى بموجب قرارات سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ . فمن ثم يتعين الالتزام بنص المادة المذكورة فى نطاق الحكمة التى استهدفت تحقيقها دون تجاوز ذلك الى الحالات التى تتم فيها اعادة تسوية او ترتيب اقدميات العاملين الذين تتحدد او تتشابه مراكزهم القانونية طالما لا يترتب على هذه التسويات الطعن فى قرارات ادارية سابقة على العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، واعمالا لهذه الغاية وانطلاقا من الحكمة التى استهدفتها المادة (٥) من القانون المذكور يتعين التقرير بأحقية العاملين الذين ردت اقدمياتهم فى درجات بداية التعيين الى تاريخ دخولهم الخدمة او الحصول على المؤهل ايهما اقرب طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ فى المطالبة بترقيتهم الى الدرجات الاعلى اموة بزملائهم الذين رفقوا بالاقدمية المطلقة الى هذه الدرجات متى كانوا يتحدون معهم فى الكفاية وفى اقدمية درجة بداية التعيين على أن يكونوا تالين لهم فى كشفوف ترتيب الأقدمية فى كل درجة من هذه الدرجات احتراما لما اكتسبوه من مراكز قانونية استقرت لهم قبل اجراء هذه التسوية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات الذين سويت حالتهم بالتطبيق للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ فى المطالبة بترقيتهم الى الدرجات الاعلى التى رفق اليها زملائهم بالاقدمية المطلقة والذين يتحدون معهم فى الكفاية وفى اقدمية درجة بداية التعيين على أن يكونوا تالين لهم فى كشفوف ترتيب الأقدمية فى كل درجة من هذه الدرجات .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

العامل المؤقت على اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة - كتاب دورى
الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ يطبق على العامل المؤهل وغير المؤهل -
أساس تطبيقه أن يكون العامل من العمال المؤقتين أو الموسمين - صدور
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين المدنيين بالدولة
لا يمنع من تطبيق أحكام الكتاب الدورى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ على العاملين
الذين لم تسو حالاتهم بالتطبيق لأحكامه الى أن صدر القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ المشار اليه اذا توافرت فيهم الشروط التى وضعها هذا الكتاب .

ملخص الفتوى :

انه جاء بالكتاب الدورى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ ما يلى ١١ جاء
بالتأشيرات الواردة ضمن قرارى ربط ميزانيتى الخدمات والأعمال للسنة
المالية ١٩٦٦/٦٥ ما نصه : يجوز لوزير الخزانة بالاتفاق مع الجهاز
المركزى للتنظيم والإدارة تحويل اعتمادات المكافأة والأجور الشاملة الى
درجات وفقا لقواعد محددة تعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة بشرط
الا يترتب على هذا التحويل أية تكاليف اضافية . وقد اعتمدت اللجنة
الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية بجلسة ١٩٦٥/١٢/٤
بناء على ما تم الاتفاق عليه بين وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم
والإدارة قواعد تقييم اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة الى درجات ونقل
العاملين عليها الى الدرجات الجديدة . وترجو وزارة الخزانة أن تقوم
الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة باتخاذ
الاجراءات اللازمة لتحويل اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة المدرجة فى
ميزانياتها الى درجات وفقا للقواعد سالفة الذكر وعرض مشروعات التقييم
والنقل الى الدرجات الجديدة على الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لاعتمادها
قبل اصدار القرارات الخاصة بذلك .

وقد تضمنت القواعد التى تم الموافقة عليها ما يلى :

(١) قصر البند الأول من قواعد التعيين على بند المكافآت الشاملة على نوى الخبرة الخاصة .

(ب) تضمن البند الثانى تحويل اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة فى ميزانية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ الى درجات ونقل العاملين المؤقتين والموسميين المعيّنين على هذه الاعتمادات الى هذه الدرجات اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ وقبلاً للقواعد المبينة فى المواد التالية :

(ج) تحدد درجة العامل بما يعادل الدرجة المقررة بكادر العمال لحرفته الثابتة فى ملف خدمته حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ وفقاً لتعادل الدرجات المنصوص عليه بالجدول الأول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فإذا لم تكن الحرفة ثابتة بملف خدمة العامل حددت بقرار من وكيل الوزارة أو مدير الهيئة حسب الأحوال . وإذا لم يكن للمحرفة مقابل فى كادر العمال حددت درجة الحرفة التى ينقل إليها العامل بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتخطيط والإدارة . رئيسونى مسوغات التعيين الخاصة بهؤلاء العاملين خلال سنة من تاريخ العمل بهذه القواعد مع اعفائهم من الكشف الطبى « . »

ومن حيث أن ما تضمنه الكتاب الدورى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ينطبق على العامل المؤهل والعامل غير المؤهل على السواء ، ذلك أن الأساس فى تطبيق هذا الكتاب أن يكون العامل من العمال المؤقتين أو الموسميين المعيّنين على اعتماد المكافآت والأجور الشاملة دون نظر بعد ذلك لما إذا كان العامل مؤهلاً أو غير مؤهل . .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين المدنيين بالدولة ، إلا أنه لا يمنع من تطبيق أحكام الكتاب الدورى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على العاملين الذين لم تسو حالاتهم بالتطبيق لأحكام هذا الكتاب الى أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة

١٩٦٧ سالف الذكر اذا توافرت فيهم الشروط التي وضعها هذا الكتاب ،
ذلك ان القانون المذكور انما يعالج حالات المعينين المؤهلين الذين لم
تتوافر فيهم شروط الافادة من احكام الكتاب الدورى سالف الذكر ، او
الذين التحقوا بالخدمة بعد صدوره .

ولا يوجد ثمة ما يمنع قانوننا من وجود قاعدتين يمكن ان يفيد العامل
منهما او من الاصلح فيهما اذا لم يتضمننا حظراً صريحاً بذلك .

من اجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العامل المؤقت
المعين على اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة عند العمل بكتاب دورى
وزارة الافئدة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ فى الافادة من هذا الكتاب حتى بعد
صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين المدنيين
بالدولة .

(ملف ٥٧٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين
بالدولة جاءت استثناء من قواعد التوظيف الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ الذى حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة — نتيجة لذلك قضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه بوضع
العاملين فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية فى مرسوم ٦ أغسطس
سنة ١٩٥٣ مع ارجاع اقدمياتهم فى هذه الدرجات الى تاريخ دخول الخدمة
او تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايهما اقرب — القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ يكون فى الحقيقة قد انشأ لهؤلاء العاملين على هذا النحو حقوقاً
جديدة لم تكن لهم من قبل — لما كان الاستثناء يطبق فى اضييق الحدود لذلك
فان التيسير الذى استحدثه هذا القانون يجب الا يقترب عليه قلب اقدميات
العاملين وزعزعة حقوق ومراكز لهم استقرت نهائياً — مقتضى ذلك ولازمة

٢ يقف أعمال أثر التسوية التي تتم وفقاً لأحكامه عند إرجاع الإقنمية في درجة المقررة للمؤهل الدراسي إلى التاريخ الغرضي دون أن يتعدى ذلك إلى لدرجات الأعلى التي يكون العامل قد حصل عليها قبل العمل بهذا القانون .

لخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ينص في مادته الثانية على انه :
« استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو في فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملين المعينين على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم أو في الفئات المعادلة لها بالمهيات العامة سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة مقابل حذف الدرجات والفئات الأولى والاعتمادات المذكورة ، مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالمجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » كما تنص المادة الرابعة منه على أن « تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة ، أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب ، على ألا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقاً للمادة الثالثة . ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، وتنص المادة الخامسة على أن « لا يترتب على تحديد الأقدمية وفقاً للمادة الرابعة حق في الطعن على القرارات الإدارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص السابقة للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أنها جاءت استثناء من قواعد التوظيف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، إذ كل من هذين القانونين يقوم أساساً على اشتراط أن يكون التعيين في الحكومة يامتحان لتعرف مدى صلاحية المرشح للموظفة المراد تعيينه فيها ، وأن يتم تحديد الأجر أو درجة الوظيفة على قدر العمل الذي يعهد إليه

العاملين رأسا على عقب وزعزعة حقوق ومراكز لهم قد استقرت نهائيا على مقتضاها ، ولذلك كان من الطبيعي أن يحرص المشرع على عدم المساس باستقرار الأوضاع وثباتها ، وأن يجنب العاملين مغبة ثقلتها أو عنبي زعزعتها ، وأن مقتضى ذلك لازمه أن يقف أعمال اثر التصوية التي تدم وفقا لأحكامه عند حد ارجاع الأقدمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الى التاريخ الفرضي دون أن يتعدى ذلك الى الدرجات الأعلى التي يكون العامل قد حصل عليها قبل العمل بهذا القانون .

ومن حيث أنه يؤكد النظر المتقدم أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ قد نصت على أنه عند وضع العاملين في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم يجب مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية - وبالمرجوع الى هذا القرار يبين أنه ينص في المادة ٣ منه على الآتي :

ينقل العاملون المندوبون الموجودين في الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للأوضاع التالية :

(أ) ينقل العاملون - عدا من تتوافر فيهم شروط الفقرة .

(ب) كل الى الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقا للمجدول الأول المشار اليه (وهو الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) بإقدميته فيها .

(ج) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المرافق الذين أمضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل عن المسدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتحدد أقتدياتهم فيها من أول يولية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن مفاد ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٦٧ أن المشرع قد انصرفت نيته فقط الى أن يتم نقل العاملين — الذين سويت حالاتهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية طبقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ — الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم التي كانوا عليها فعلا وقت العمل بالقانون المذكور طبقا لما هو وارد بالمجدول الأول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وبذات أقدمياتهم في هذه الدرجات ، دون أن يتعدى ذلك الى تخويل هؤلاء العاملين أية حقوق أخرى ، ومنها ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة الثالثة من القرار الجمهوري المشار اليه والخاصة بالنقل الى درجة أعلى بعد مضي مدة معينة حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حسبما هو وارد بالمجدول الثاني المرافق له .

(طعن رقم ١٣١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبسطة :

أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تنظم الإقدمية المترتبة على قضاء مدد خدمة فعلية في الجهات المشار اليها فيه — مفاد ذلك أن مجال تطبيق أحكام هذا القانون إنما تخرج عن مجال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة — مقتضى ذلك أنه يجوز أعمال أحكامها معا متى توافرت شروطهما .

ملخص الحكم :

إن أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة إنما تنظم حالات الحاصلين على مؤهلات دراسية المعيّنين في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ووفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وكذلك العاملين المعيّنين على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة وذلك بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا للمرسوم المذكور أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة

مع احتساب الأقدمية لمدد الخدمة التي قضت بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من تاريخ ضمها للقطاع العام بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة .

وحيث أنه متى كان ذلك فإن أحكام القانون السالف الذكر إنما تنظم الأقدمية المترتبة على قضاء مدد خدمة فعلية في الجهات المشار إليها فيه ومفاد ذلك أن مجال تطبيق أحكام ذلك القانون إنما تخرج عن مجال تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم يجوز أعمال أحكامها معا متى توافرت شروطها وليس يغير من ذلك أن تكون المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ قد نصت على أن تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب على ألا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة ذلك أن هذه المادة إنما تنظم حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون أقدمية العاملين الذين حصلوا على الدرجات المقررة لمؤهلهم بطريق الترقية من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعيين ولم تسمح قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدميتهم فأجازت هذه المادة ضم مدد الخدمة في الدرجة الأدنى على خلاف ما تقضى به قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وذلك أعمالا لقواعد المساواة بين العاملين الذين شملهم هذا القانون وبهذه المثابة فإن قواعد ضم مدد الخدمة السابقة لا يحول دون تطبيقها أعمالا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ السالف الذكر حسبما أسلفت المحكمة .

وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا الحكم برفضه والزام الجهة الإدارية المصروفات .

(طعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٩)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالة بعض العاملين بالدولة لا يسرى على العاملين المعيّنين بعقود عمل فنية وأجر مقابل عمل بالتلفزيون إلا اعتباراً من ٢٧/٥/١٩٦٩ تاريخ صدور توصية اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والنظم الإدارية بتطبيقه عليهم - أساس ذلك أن القانون سالف الذكر لم يكن ينطبق أصلاً على هؤلاء العاملين غير أن الرغبة في تسوية أوضاعهم دعت إلى نقل الاعتماد الخاص بهم من الباب الثاني إلى الباب الأول في ميزانية ١٩٦٩/٦٨ وتوصية اللجنة الوزارية بتطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ عليهم - يترتب على ذلك أن هؤلاء العاملين يحتفظون عند تسوية حالتهم طبقاً لهذا القانون بالزيادة التي لحقت مكافآتهم قبل صدور هذه التوصية ولو كان مقدار المكافأة بعد هذه الجاوز أو مربوط الدرجة التي يتم تسوية الحالة عليها طالما لا يزيد على نهاية هذا مربوط . .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٢) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه
« استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعيّنون بدرجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات الدراسية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعيّنون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم ، أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة ، مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعامل الدرجات الواردة في الجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » ويبين من هذا النص

ان المشرع حدد طوائف العاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام القانون المشار اليه وهم العاملون المعينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة ، ويستفاد من هذا التحديد أن أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ يقتصر سريانها على العاملين المعينون على اعتمادات الباب الأول بالميزانية وهو الباب الخاص بالأجور والمرتبات ومن ثم لا يسرى على العاملين المعينين على اعتماد البابين الثاني والثالث لأنها غير مخصصة لهذا النوع من أوجه الصرف ومن حيث أن العاملين يعقود عمل فنية وأجر مقابل عمل بالتلفزيون كانوا يعينون على بند ٨ بوجه خدمات متنوعة بالباب الثاني رغم التأشير الذي تضمنته موازنة التلفزيون اعتبارا من العام المالي ١٩٦٢/٦٢ من حظر التعيين خصما على هذا الباب ، وبهذه المثابة فإن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ لم يكن ينطبق أصلا على هؤلاء العاملين ، غير أن الرغبة في تسوية أوضاعهم دعت الى نقل الاعتماد الاجمالي الخاص بهم من الباب الأول في ميزان عام ١٩٦٩/٦٨ كما عرفت مشكلتهم على اللجنة الوزارية للمشئون التشريعية والتنظيم والادارة .

بجلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ قارعت بأن يراعى بالنسبة للعاملين يعقود عمل انية وياجر مقابل او بالقطعة المتفرغين تقرغا كاملا ولهم صفة الاستدامة ويشغلون وظائف لها بظائر ضمن الوظائف العامة ان تضم اعتماداتهم الى درجات طبقا لاحكام كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ حسب الاحوال على أن تدرج هذه الدرجات فى بند (١) للدرجات الدائمة بالميزانية بشرط استيفاء مسوغات التعيين المنصوص عليها بالقانون - ويتضح من ذلك ان أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ لم تطبق على العاملين المشار اليهم الا بطريق الاستمارة والاستبدال ربنا على توصية اللجنة الوزارية للمشئون التشريعية الصادرة فى ١٩٦٩/٥/٢٧ ومن ثم يتحدد تاريخ تطبيق احكام هذا القانون على العاملين المذكورين بتاريخ صدور توصية اللجنة الوزارية المشار اليها وكنتيجه لذلك فان الزيادة التى لحقت مكافاتهم قبل صدور هذه التوصية تعتبر متفقة مع القواعد العامة التى كانت تجيز لوزير الارشاد القومى رفع هذه المكافآت .

ومن حيث انه بالرجوع الى الاوراق فى خصوص الموضوع ان رضى

يبين أن السيد / ٠٠ ٠٠ منحه زيادة في مكافآته في ١١/٩/١٩٦٧ وفي ١٩٦٩/٢/١ فمن ثم يحق له لاحتفاظ بهذه الزيادات عند تسوية حالته على درجة أثر صدور توصية اللجنة الوزارية للمشئون التشريعية السابق الاشارة اليها ولو كان مقدار المكافاة التي يتقاضاها بعد هذه الزيادات يجاوز أول مربوط الدرجة الذي سويت حالته عليها طالما أنه لا يزيد على نهاية هذا مربوط ، وذلك أن المادة (٣) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ التي سويت حالة المذكور وفقا له بطريق الاستبدال تقضى بأن « العاملون المعينون على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة تحدد مرتباتهم على أساس ما استحقه كل منهم في التاريخ السابق لتاريخ العمل بهذا القانون من اجر يومي مضروبا في ستة وعشرين ، أو من مرتب أو مكافاة شهرية بحسب الأحوال ولو جاوز المرتب بذلك نهاية مربوط الدرجة أو الفئة التي وضع فيها ، أو يمنحون بداية مربوط اليها أيهما أكبر ، ولا يدخل في حساب المرتب البدلات والرواتب الاضافية التي تكون قد روعيت عند تقدير المكافاة الشاملة وبالنسبة للمعينين بمكافآت شاملة وتزيد مرتباتهم الحالية عن نهاية ربط الدرجة أو الفئة التي وضعوا عليها فيحتفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك من علاوات الترقية ، الا اذا كان المرتب بعد الترقية يقنع في حدود ربط الدرجة المرقى اليها فيوقف الاستهلاك »

وحيث ان الثابت أن العامل المعروض حالته وفي اعتبار من ١٩٧٠/١٢/٣٠ الى الدرجة الثامنة فمن ثم يستحق بموجب هذه الترقية أول مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وذلك أمملا لنص المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لا يسرى على العاملين المعينين بعقود عمل فنية بالتليفزيون الا اعتبارا من ١٩٦٩/٥/٢٧ تاريخ صدور توصية اللجنة الوزارية للمشئون التشريعية والنظم الادارية بتطبيقه عليهم ، وترتبيا على ذلك فان السيد / ٠٠ يحتفظ عند تسوية حالته على الفئة التاسعة بناء على هذه التوصية بالمكافاة التي كان يتقاضاها في ذلك التاريخ ، ويمنح عند الترقية الى الدرجة الثامنة

اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ أول مريوط هذه الدرجة أو علاوة من علاواتها
أيهما أكبر .

ملف ٢٩٩/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٦/٤)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبسما :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة
- يسرى على من عينوا فى درجات وفئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم
الدراسية ومن عينوا على اعتمادات الأجور والمكافآت - سريانه بالمثل على
من عينوا فى الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم ولكن فى تاريخ لاحق على
التحاقهم بالخدمة أو تاريخ حصولهم على المؤهل ولم ترد أقدمياتهم الى احد
هذين التاريخين لعدم توافر شروط قواعد ضم مدد العمل السابقة .

ملخص الحكم :

ان البادى من استعراض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على
الوجه المتقدم وكذلك ما صرح به المذكرة الايضاحية أن القانون لا يسرى
فقط على من عينوا فى درجات وفئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم
الدراسية وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، ومن عينوا على اعتمادات
الأجور والمكافآت بل يسرى أيضا على من عينوا فى الدرجات والفئات المقررة
لمؤهلاتهم ولكن فى تاريخ لاحق على التحاقهم بالخدمة أو تاريخ حصولهم على
المؤهل ، ولم ترد أقدمياتهم فى هذه الدرجات الى احد التاريخين مسالفى
الذكر لعدم توافر شروط قواعد ضم مدد العمل السابقة فى شأنهم فهؤلاء
جميعا واعمالا لقواعد المساواة بينهم شملهم حكم القانون بحيث تعتبر
أقدميتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم
أيهما أقرب ، ويدخل فى حساب الأقدمية مدد الخدمة التى قضيت بالمؤسسات
العامة بشرط أن تكون للخدمة متصلة .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين المدنيين بالدولة تضمن احكاما وقتية تسرى على العاملين الذين تتوافر فيهم شروطه وقت العمل به دون أن تكون احكاما دائمة تنطبق على من تتوافر فيهم هذه الشروط مستقبلا - مؤدى ذلك اقتصار تطبيقه من حيث المؤهلات الدراسية على تلك التي وردت بمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ دون غيرها من المؤهلات الأخرى التي صدرت بمعادلتها أو تقييمها قرارات من ديوان الموظفين أو وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي طبقا لأحكام المادة (١١) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - شهادة مركز التدريب المهني التابع لمصلحة الكفاية الانتاجية والتي قيمت ماليا بقرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ لا تعطى لحاملها الحق في تسوية حالته وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله ذلك لأنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه أنه يتضمن احكاما وقتية تسرى على العاملين الذين تتوافر فيهم شروطه وقت العمل به وليست احكام دائمة تنطبق على من تتوافر فيهم شروطه مستقبلا ، ونظرا لأن هذا القانون صدر استثناء من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فقد أورد استثناء لا يجوز التوسع فيه ومن ثم يتحدد نطاق تطبيقه من حيث المؤهلات بتلك التي اوردتها مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ دون غيرها من المؤهلات الأخرى التي لم يوردها ذلك المرسوم . هذا فضلا عن أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أفتت بأنه يشترط القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أن يكون العامل حاصلا على المؤهل قبل تاريخ العمل بذلك القانون في ٣١/٨/١٩٦٧ وأن المقصود بالمؤهل هو المؤهل المقيم ومن ثم فإن القانون المذكور لا يمتد تطبيقه إلى المؤهلات الدراسية التي قيمت بعد تاريخ العمل به وأن صدر القانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات ونص في المادة (٥) منه على أن حملة الشهادات والمؤهلات التي تم تقييمها بعد العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يصدر بشأنهم قرار من وزير الخزانة بتحديد المعاملة المالية لهم من ناحية الفئة والمرتب وتحديد الأقدمية ، وقد صدر تنفيذاً لذلك قرار وزير الخزانة رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ وقدر للحاصل على شهادة المدعى الفئة ٣٦٠/١٨٠ جنيه سنويًا الثامنة وتحسب أقدميته فيها من تاريخ تعيينه أو حمله على المؤهل أيهما أقرب ، فمن ثم تكون دعوى المدعى في المنازعة الرأهنة مقامه أصلاً على غير أساس من القانون إذ لم ينشأ له الحق في الدرجة الثامنة (٣٦٠/١٨٠ جنيه) الا بموجب قرار وزير الخزانة المشار إليه ، ويكون له الحق في تسوية حالته على أساس أحكام هذا القرار .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تبين أن المادة (١) منه قضت بسريانه على العاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارية المحلية والهيئات العامة . ونصت المادة (٢) على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها التعيين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم وقضت المادة (٤) بأن تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب . وجاء بالملذكرة الايضاحية لهذا القانون أن قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صدر متضمناً النص على الشروط الواجب توافرها فيمن يعين في إحدى الوظائف الداخلة في الهيئة ، ومن بين هذه الشروط أن يكون حائزاً للمؤهلات العلمية اللازمة لشغل الوظيفة . وتنفيذاً لأحكام هذا القانون صدر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ مرسوم بتحديد المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها في التعيين في الوظائف في ظل أحكامه

وحدد لكل شهادة الدرجة المالية والوظيفة التي يصلح صاحب الشهادة لشغلها . وإن كانت أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تجيز تعيين الموظف في درجة أدنى من الدرجة المقررة لمؤهله الدراسي وفقا لهذا المرسوم فقد ترتب على ذلك أن اختلفت درجة تعيين العاملين أصحاب المؤهل الدراسي الواحد ، وقد أوجدت هذه التفرقة شعورا بالألم والقلق بين العاملين ممن لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، وكذلك من عينوا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحق مما كان سببا للشكوى الدائبة منهم ، ورغبة في تصفية الأوضاع السابقة على هذا النظام وعملا على إزالة أسباب شكوى هؤلاء العاملين رؤى اعداد مشروع القانون المرافق بتسوية حالاتهم .

ومن حيث أنه يبين من أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالفه البيان في ضوء مذكرته الايضاحية أن هذا القانون إنما يتضمن أحكاما وقتية تسرى على العاملين الذين تتوافر فيهم شروطه وقت العمل به وليست أحكاما دائما تنطبق على من تتوافر فيهم هذه الشروط مستقبلا وذلك لأن القانون المذكور صدر استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بهدف تسوية حالات بعض فئات من هؤلاء العاملين ، وقد اتخذ أساسا لهذه التسوية مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وإن صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على سبيل الاستثناء فإنه لا يجوز التوسع فيه ومن ثم يقتصر نطاق تطبيقه من حيث المؤهلات على تلك التي وردت في المرسوم المذكور دون غيرها من المؤهلات الأخرى التي لم يوردها ذلك المرسوم وإنما صدرت بمعادلتها أو تقييمها قرارات من ديوان الموظفين أو وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي طبقا لأحكام المادة (١١) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو المادة (١١) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة . يؤكد هذا النظر صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية والذي نص في البند (٥) من المادة (٥) منه على أن « حملة الشهادات والمؤهلات التي تم تقييمها من السلطة المختصة بعد العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يصدر في شأنهم قرار وزير الخزانة

بتحديد المعاملة المالية لهم من ناحية الفئة والرتب وتحديد الأقدمية
أن يستفاد من هذا النص أن المؤهلات والشهادات التي قيمت بعد العمل
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه لم يكن الحاصلون عليها
يفيدون من أحكام هذا القانون ومن ثم رأى المشرع أن يعالج أوضاعهم
فنص في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر على تسوية حالاتهم
وتنفيذا لهذا القانون صدر قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ ونص
على تسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الواردة بالمجدول الأول من
بينها قرين رقم (١٤) شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية
الانتاجية التي تمنح بعد دراسة ٢ سنوات من الحصول على الشهادة
الاعدادية العامة ، وقدر للحاصلين على هذه الشهادة الفئة المالية
(٣٦٠/١٨٠) الثامنة وتحسب أقدميتهم فيها طبقا للبند (٢) أولا من
المادة (٢) من القرار الوزاري المشار إليه من تاريخ تعيينهم أو حصولهم
على المؤهل أيهما أقرب . ونصت المادة (٦) من هذا القرار على أن لا تصرف
فروق نتيجة لتنفيذ هذا القرار الا من أول يناير سنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أن الشايت من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه حصل
سنة ١٩٦١ على شهادة مركز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية
الانتاجية وهذه الشهادة تمنح بعد دراسة ثلاثة سنوات من الحصول
على شهادة الاعدادية العامة حسبما هو مبين بمذكرة وكيل وزارة
الصناعة التي وافق عليها وزير الصناعة (معتقد ٢٩ من ملف الخدمة)
وأن المدعى عين في ١٩٦٣/١١/٢١ بمدرسة الكهرباء بالمقوات البحرية
التابعة لوزارة الحربية . ولما كانت الشهادة المذكورة لم تقيم الا بقرار
وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه أي بعد ١٩٦٧/٨/٣١
تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ومن ثم لا تنطبق
على حالة المدعى أحكام هذا القانون وانما نشأ له الحق في الفئة المالية
٣٦٠/١٨٠ جنيتها الثامنة بأقدمية فيها ترد الى ١٩٦٣/١١/٢١ تاريخ
تعيينه عمالا لقرار وزير المالية المذكور ، على الا تصرف فروق مالية لهذه
التسوية الا من أول يناير سنة ١٩٧٣ .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه

غير هذا المذهب فقد انطلق في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه وبإحقاق المدهى في تسوية حالته طبقاً لأحكام قرار وزير المالية المشار اليه وما يترتب على ذلك من آثار على الوجه الذى سلف بيانه .

(طعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٨)

(فى نفس المعنى طعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١٣١)

المبسطة :

تسوية حالة العامل طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقتصر على درجة بدء التعيين بعد الحصول على المؤهل الدراسى دون أن يتعدى ذلك الى الدرجات الأعلى - مجال تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد ذلك .

ملخص الحكم :

فيما يتعلق بتحديد مدى ما يستحقه المظمون ضده من درجات وأقدميات عند تسوية حالته طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فإن المحكمة الادارية العليا سبق أن قضت بجلسة ١٩/١/١٩٧٥ فى الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٧ ق بأن هذا القانون قضى بوضوح العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين فى درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بتعيين المؤهلات العلمية التى تعتمد للتعيين فى الوظائف وكذلك العاملين المعينين على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً له أو فى الفئات المعادلة لها سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض فى ميزانية الدولة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٧ فى شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وأن

تعتبر أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهلات أيهما أقرب وعلى ألا يترتب على تحديد الأقدمية وفقاً لهذا حق في الطعن في القرارات الصادرة قبل العمل به ، واثراً التسوية وفقاً لهذه الأحكام يوقف عند ارجاع الأقدمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي إلى التاريخ الفرضي سالف الذكر دون أن يتعدى ذلك إلى الدرجات الأعلى التي حصل عليها أو زملائه قبل العمل به أو أية حقوق أخرى بما في ذلك ما نصت عليه الفقرة ب من المادة ٣ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بالنقل إلى درجة أعلى بعد مضي مدة من تعيينه حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ حسبما هو وارد بالجدول الثاني المرافق وعلى ذلك تجرى نقلهم إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم التي كانوا يعينون عليها وفقاً للقانون وتمت العمل به على أساس الجدول المرافق لهذا القرار على ما نص عليه في المادة الثالثة من القانون - وعلى مقتضى ذلك فلا يكون للمطعون ضده أن يطلب تدرج تسوية حالته بعد وضعه في الدرجة السابعة المقررة لمؤهله من تاريخ التحاقه بالخدمة اللاحق لتاريخ حصوله عليه على أساس حصوله على الدرجات التي حصل عليها زملائه المعينون في التاريخ المذكور . وهذا لا يؤثر على حقه في ذلك طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي يخول ذلك لمن سويت حالتهم على الأساس السابق طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ويعتبر ما جاءت به المادة في خصوص ذلك زيادة على ما ينوّه القانون المذكور وهي تنطبق بشروطها على الموجودين في الخدمة في تاريخ نفاذ حكمها .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨١ ، وفي ذات المعنى طعن رقم ٦٣٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨١ ، وطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٨٢)

الفرع الخامس

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢

بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

إفادة العاملين الموجودين في الخدمة في تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية من المادة الخامسة شريطة وجودهم في الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفقا للمرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - استثناء حملة المؤهلات فوق المتوسطة من هذا الشرط - لا يجوز تعميم هذا الاستثناء بالنسبة لغير حملة المؤهلات فوق المتوسطة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية ينص في مادته الأولى على أن يكون تعيين حملة الشهادات العليا في الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) بمرتب قدره ٣٠٠ جنيه سنويا « ونصت مادته الثانية على أن « يكون تعيين حملة المؤهلات فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية أو سنتين بعد الشهادة المتوسطة في الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بمرتب قدره ٢٠٤ جنيه سنويا وبإقامة اعتبارية في هذه الفئة قدرها سببان » .

ونص القانون في المادة الثالثة على أن « يكون تعيين حملة الشهادات الثانوية الصناعية والزراعية والتجارية وما يعادلها التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الشهادة الإعدادية في الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) » .

وقضت مادته الخامسة بأنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تتبع القواعد التالية :

١ - ترفع مرتبات حملة الشهادات العليا الموجودون بالخدمة فى الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) الى ٢٥ جنيها شهريا بالنسبة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر .

٢ - حملة المؤهلات فوق المتوسطة المشار اليهم فى المادة الثانية والموجودون بالخدمة يمنحون الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وتحسب اقدميتهم فيها من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايها اقرب ، وذلك مع مراعاة ضم المدة الاعتبارية المشار اليها فى المادة الثانية أو المحددة بقرارات تقييم هذه المؤهلات الصادرة من السلطة المختصة فى هذا الشأن .

٣ - حملة الشهادات الثانوية الزراعية وشهادة الثانوية الصناعية الموجودون حاليا فى الفئة (١٤٤ - ٣٦٠) ينقلون الى الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وترفع مرتباتهم الى بداية هذه الفئة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر وتحسب اقدميتهم فيها من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل ايها اقرب .

٤ - حملة شهادة الثانوية التجارية الموجودون حاليا فى الفئة (١٤٤ - ٣٦٠) ينقلون الى الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وترفع مرتباتهم الى بداية هذه الفئة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر وتحسب اقدمياتهم فيها من تاريخ نفاذ هذا القانون .

٥ - حملة الشهادات والمؤهلات التى تم تقييمها من السلطة المختصة يعد العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ يصدر فى شأنهم قرار من وزير الخزانة بتحديد المعاملة المالية لهم من ناحية الفئة والمرتب وتحديد الاقدمية » .

وانه يتضح من استعراض فقرات المادة الخامسة المشار اليها والتي تعلق ببيان احكام وشروط تطبيق المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون على الموجودين فى الخدمة فى تاريخ نفاذه ، ان المشرع علق افادة المذكورين من احكامها ، على شرط وجودهم فى الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفق القواعد المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ يبين المؤهلات العلمية التى

يعتمد عليها للمتعيين في الوظائف العامة ، فاشتترطت الفقرة الخاصة بحملة الشهادات العليا أن يكون العامل الموجود بالخدمة في الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) واشتترطت الفقرتان ٢ ، ٤ الخاصتين بحملة الشهادات الثانوية الصناعية والزراعية والتجارية أن يكون العامل شاغلا للفئة (١٤٤ - ٣٦٠) ولم يخرج المشرع عن هذا الاصل الا بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة فلم تشترط الفقرة ٢ وجودهم في فئة معينة لتسوية حالتهم وفقا لها ، ومن ثم فانه وقد ورد الحكم الأخير على وجه الاستثناء ، فلا يجوز تعميمه بالنسبة لغير المؤهلات فوق المتوسطة وبالتالي يتعين تطبيق المادة الخامسة السالفة الذكر على حملة المؤهلات الأخرى في حدود ضوابط النص الظاهرة والتي تتفق والاصل الذي اخطله المشرع من حيث اشتراط وجودهم في فئة معينة لنسوة حقهم في تسوية حالتهم وفق أحكام هذه المادة .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بمواد القانون رقم ١ ، ٢ ، ٣ بمقولة انها وقد قضت بأن يكون تعيين حملة المؤهلات التي تنالها في فئة معينة ومرتب معين ، فان حكمها كما ينصرف الى من يعين بعد نفاذ القانون ينصرف حكمها كذلك ومن باب أولى الى الموجود منهم بالخدمة ايا كانت فئته ومرتبته - ذلك لان لهذه المواد نطاق يختلف عن نطاق المادة الخامسة ، فالأولى اختصها المشرع ببيان أحكام تقييم هذه المؤهلات ، والثانية اختصت ببيان قواعد وضوابط تطبيق هذه الاحكام على الموجودين في الخدمة، ومن ثم فلا يجوز الخلط بينهما أو تطبيق احدهما في نطاق الاخرى ، والا كان ذلك غروجا على أحكام التشريع وضوابطه الثابتة بالنصوص ، فضلا عما في ذلك من تعارض مع الاصل المسلم من انتقاء التلازم بين تقييم المؤهلات ، وبين قواعد التسوية على مقتضى هذه الاحكام بالنسبة للموجودين في الخدمة ، يقطع بهذا النظر أن المشرع في اعماله لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون على الموجودين في الخدمة خرج في المادة الخامسة على مقتضى هذه الاحكام في أكثر من موضع ، من ذلك وبالنسبة للمرتب فقد قضت المادة الثانية بأن يكون تعيين حملة المؤهلات المتوسطة في الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بمرتب قدره ٢٠٤ جنيهات سنويا ، أى بمرتب يزيد على بداية ربط الفئة، بينما ألزمت المادة الخامسة هذه البداية بالنسبة لحملة هذه المؤهلات من الموجودين

رابعا : أحقية العامل الخامس في تسوية حالته طبقا لأحكام قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتنفيذ الفقرة (٥) ان المادة ٥ من القانون المشار اليه وذلك بنقله الى الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وحساب اقدميته فيها من تاريخ تمييزه او حصوله على المؤهل ايهما أقرب .

(ملف ٣/٨٦ / ٣١٦ - جلسة ١٠/٣ / ١٩٧٢)

لا عنده رقم (١٦١)

المبدأ :

رفع مرتبات حملة المؤهلات العليا بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ - لايفيد من هذا الحكم أنوجودون في فئات أقل من الفئة ٢٤٠ - ٧٨٠ ج .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية ينص في مادته الأولى على أن « يكون تعيين حملة الشهادات العليا في الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) بمرتب قدره ٣٠٠٠ جنيه سنويا » ونصت المادة الخامسة من القانون على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تتبع القواعد التالية :

١ - ترفع مرتبات حملة الشهادات العليا الموجودون بالخدمة في الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) الى ٢٥ جنيها شهريا بالنسبة لمن لم تصل مرتبتهم الى هذا القدر .

٢ - حملة المؤهلات فوق المتوسطة المشار اليهم في المادة الثانية والموجودون بالخدمة يمنحون الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وتحسب اقدميتهم لها من تاريخ التعيين أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايهما أقرب ، وذلك مع مراعاة ضم المادة المشار اليها في المادة الثانية أو المحددة بقرارات تقييم هذه المؤهلات الصادرة من السلطة المختصة في هذا الشأن .

٣ - حملة الشهادات الثانوية الزراعية وشهادة الثانوية الصناعية الموجودون حاليا فى الفئة (١٤٤ - ٣٦٠) ينقلون الى الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وترفع مرتباتهم الى بداية هذه الفئة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر وتحسب اقدميهم فيها من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب .

٤ - حملة شهادة الثانوية التجارية الموجودون حاليا فى الفئة (١٤٤ - ٣٦٠) ينقلون الى الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وترفع مرتباتهم الى بداية هذه الفئة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر وتحسب اقدميهم فيما من تاريخ نفاذ هذا القانون .

٥ -

يتضح من استعراض فقرات المادة الخامسة المشار اليها والتي تملكت ببيان أحكام وضوابط تطبيق المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون على الموجودون فى الخدمة ، ان المشرع علق افادة المذكورين من أحكامه على شرط وجودهم فى الفئات المحددة لمؤهلاتهم وفقا لقواعد الرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العملية التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف العامة ، فاشتترطت الفقرة (١) الخاصة بحملة الشهادات العليا ، ان يكون العامل الموجود بالخدمة فى الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) واشترطت الفقرتان ٣ ، ٤ الخاصتين بحملة الشهادات الثانوية الصناعية والزراعية والتجارية ان يكون العامل شاغلا للفئة (١٤٤ - ٣٦٠) ولم يخرج المشرع عن هذا الاصل الا بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة فلم تشترط الفقرة (٢) وجودهم فى فئة معينة لتسوية حالتهم وفقا لها ، ومن ثم فانه وقد ورد الحكم الأخير على وجه الاستثناء فلا يجوز تعميمه بالنسبة لغير المؤهلات نـزق المتوسطة ، ويتعين تطبيق فقرة (١) من المادة الخامسة على حملة المؤهلات العليا فى حدود ضوابط النص الظاهرة والتى تتفق والاصل الذى اخطه المشرع من حيث اشتراط وجود العامل فى فئة معينة للافادة من أحكام المادة الخامسة السالفة الذكر ، وهو ما ينبئ عليه امتناع تطبيق الفقرة (١) من هذه المادة على حملة المؤهلات العليا الموجودين فى الخدمة

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بنص المادة الأولى من القانون بمقولة أنها وقد قضت بأن يكون تعيين حملة المؤهلات العليا في فئة معينة وبمرتب معين فإن حكمها ينصرف الى من يعين بعد نفاذ القانون ، ينصرف كذلك ومن باب أولى الى الموجود منهم في الخدمة أيا كانت فئته أو مرتبه — ذلك أن للمادة الأولى شأنها في ذلك شأن المادتين الثانية والثالثة ، نطاقا يختلف عن نطاق المادة الخامسة ، فالأولى اختصاصها المشرع ببيان أحكام تقييم المؤهلات ، أما الثانية فقد أبانت عن قواعد وضوابط تطبيق هذه الأحكام على الموجودين في الخدمة ، ومن ثم فلا يجوز الخلط بينهما أو تطبيق أحدهما في نطاق الأخرى ، والا كان ذلك خروجاً على أحكام التشريع وضوابطه الثابتة بالنصوص ، فضلاً عما في ذلك من تعارض مع الأصل المسلم من انتفاء التلازم بين أحكام تقييم المؤهلات وبين قواعد التسوية على مقتضى هذه الأحكام بالنسبة للموجودين في الخدمة ، يقطع بهذا النظر أن المشرع في أعماله لاحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون على الموجودين في الخدمة خرج في المادة الخامسة على مقتضى هذه الأحكام في أكثر من موضع ، وهو ما نخلص منه معالجة أوضاع العاملين الموجودين في الخدمة في تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه أمر ينغض لحكم المادة الخامسة من هذا القانون ويتعين أن تتم تسوية حالتهم على مقتضى شروطها بحيث يتمتع على من تخلفت فيه هذه الشروط الاقادة من حكمها ، وتطبيقاً لذلك فإن حملة المؤهلات العليا الموجودين في الخدمة في فئات أدنى من الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠ - لايفيدون من حكم الفقرة (١) من المادة الخامسة ويمتنع رفع مرتباتهم طبقاً لها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية حملة المؤهلات العليا الموجودين بالخدمة في فئات أدنى من الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) في رفع مرتباتهم بالتطبيق لنص الفقرة (١) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالات الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية - تعذر تطبيق الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون والخاص بوضيغ العامل الحاصل على المؤهل المتوسط على الفئة (٣٦٠ / ١٨٠) لترقيته الى الفئة (٤٨٠ / ٢٤٠) قبل العمل بهذا القانون لا يحول دون حقه في الاستفادة من باقى الاحكام المقررة والخاصة يضم اقدمية اعتبارية لمدة خدمة هذا العامل بغير سند من القانون - أساس ذلك أن القواعد التي نص عليها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استهدفت بها المشرع استكمال الثغرات التي اغفلها في تشريعات سابقة ومن شأنها ان يكون العامل في وضع أفضل وليس العكس ومن ثم فلا ينبغي أن يفسر بسبب ترقيته السابقة على صدور القانون *

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تنص على أن « يكون تعيين حملة المؤهلات فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد التمهيد الاعدادية او سنتين بعد الشهادة المتوسطة الى الفئة (١٠٨ - ٣٦٠) بمرتب قدره ٢٠٤ جنيه سنوياً وبأقدمية اعتبارية في هذه الفئة قدرها سنتين » كما نصت المادة الخامسة على أنه «ى تطبيق أحكام القانون تتبع القواعد الآتية :

١ - حملة المؤهلات فوق المتوسطة المشار اليهم في المادة الثانية والموجودين بالخدمة يمنحون الفئة ٣٦٠ / ١٨٠ وتحسب اقدميتهم فيها من تاريخ التعيين أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب وذلك مع مراعاة ضم المدة الاعتبارية المشار إليها في المادة الثانية أو المحددة بقرارات تقييم هذه المؤهلات الصادرة من المنطقة المختصة في هذا الشأن « ٠٠٠ »

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة المشار إليها نفسها تضمنت في شأن حملة المؤهلات فوق المتوسطة عدة أحكام لا يترتب على استحقاق انطباق حكم منها بالنسبة لأحد العاملين تعطيل حقه في الاستفادة من باقى الأحكام المقررة ، ومن ثم فإن تعذر انطباق الحكم الخاص بوضع العامل على الفئة ١٨٠/٣٦٠ المعادلة للفئة الثامنة في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لترقيته إلى الفئة ٢٤٠/٤٨٠ (السابعة طبقا للقانون المتقدم) قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإن ذلك لا يحول دون انطباق الأحكام الخاصة بضم اقدمية اعتبارية لمدة خدمة العامل بغير سند من القانون ، خاصة وأن القواعد المتقدمة استهدف بها المشرع استكمال الثغرات التي أغفلها في تشريعات سابقة ومن شأنها أن يكون العامل في وضع أفضل وليس العكس ومن ثم فلا ينبغي أن يضار بسبب ترقيته السابقة على صدور القانون .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على خصوصية الحالة المعروضة فإن السيد / ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ وإن كان وقت العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يشغل الفئة السابعة لترقيته إليها اعتباراً من ٢١/١٢/١٩٧١ وهى تجاوز الفئة المقررة للتسوية بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة الموجودين في الخدمة وقت نفاذ القانون طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة منه - فإن ذلك لا يحول دون ثبوت حقه في أن تضم لأقدميته في الفئة الثامنة اقدمية اعتبارية قدرها سنتين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / ٠٠ ٠٠ في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك بمنحه اقدمية اعتبارية سنتين في الفئة الثامنة .

(ملف ١/٨٦ - ٣٠٠ - جلسة ١٥/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

حملة المؤهلات فوق المتوسطة الموجودين في تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ يمنحون الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بأول مربوطها حسبما نصت عليه

الفقرة ٢ من المادة ٥ ولا تسرى في شئتهم أحكام المادة ٢ من القانون إلا بقدر ما نصت عليه المادة ٥ بالنسبة لمراعاة ضم المدد الاعتبارية - أساس ذلك أن المشرع في أعماله لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، من القانون على الموجودين في الخدمة خرج في المادة ٥ على مقتضى هذه الأحكام في أكثر من موضوع -

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية أنه ينص في مادته الثانية على أن « يكون تعيين حملة المؤهلات فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية أو سنتين بعد الشهادة المتوسطة في الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بمرتب قدره ٢٠٤ جنيها سنوياً وأقدمية اعتبارية في هذه الفئة قدرها سنتان » وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تتبع القواعد التالية :

١ -

٢ - حملة المؤهلات فوق المتوسطة المشار إليهم في المادة الثانية والموجودون بالخدمة يمنحون الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) وتحسب أقدميتهم فيها من تاريخ التعيين أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب وذلك مع مراعاة ضم المدة الاعتبارية المشار إليها في المادة الثانية أو المحددة بقرارات تقييم هذه المؤهلات الصادرة من السلطة المختصة في هذا الشأن -

ومن حيث أن نطاق المادة الخامسة المشار إليها يختلف تماماً عن نطاق المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون السالف الذكر ، فالمواد الأخيرة اختصاصها المشرع ببيان أحكام تقييم المؤهلات التي تساوتها ، بينما صدرت المادة الخامسة ببيان قواعد وضرابط تطبيق هذه الأحكام على الموجودين بالخدمة ، ومن ثم فلا يجوز الخلط بينهما أو تطبيق أحدهما في نطاق الأخرى والا كان ذلك خروجاً على أحكام التشريع وضرابطه الثابتة بالنص ، فضلاً عما في ذلك من تعارض مع الأصل المسلم من انتفاء التلازم بين تقييم المؤهلات وبين قواعد التسوية على مقتضى هذه الأحكام بالنسبة للموجودين في الخدمة - ومما يقطع بهذا النظر أن المشرع في أعماله لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون على الموجودين في الخدمة خرج في المادة الخامسة على مقتضى هذه

الاحكام فى اكثر من موضع سبق للجمعية العمومية أن ابانت عنها تفصيلا فى
فتاها الصادرة بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ •

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن معالجة أوضاع الموجودين فى الخدمة
فى تاريخ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه أمر تحكمه المادة الخامسة
من هذا القانون ويتمين لذلك أن تتم تسوية حالتهم على مقتضى أحكامها
وشروطها ، وتطبيقا لذلك فإن حملة المؤهلات فوق المتوسطة الموجودين بالخدمة
يمنحون الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بأول مروطها ، حسبما نصت عليه الفقرة ٢
من هذه المادة ، ولا تسرى فى شأنهم أحكام المادة الثانية من القانون الا بقدر
ما نصت عليه المادة الخامسة بالنسبة لمراعاة ضم المدة الاعتبارية •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية حملة المؤهلات
فوق المتوسطة الموجودين بالخدمة فى تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢
فى رفع مرتباتهم الى ٢٠٤ جنيها سنويا •

ملف ٣/٨٦ - ٣٤٦ / ٢٦ / ٢١٧٥ (

الفرع السادس

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ سنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية إنما يهدف الى تطبيق أحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على فئات لم يطبق عليهم لعدم توافر شروط تطبيقه فيهم - القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على هذا النحو يعتبر مكملًا ومعدلاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وقد بدأ تطبيقاً لأحكام قرارات مجلس الوزراء بتسعير بعض الشهادات بعد أن زال أثرها بالعمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يعتبر تعديل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في النطاق المحدد له - مقتضى ذلك أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يسرى الا على من كان معاملاً بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وما تلاه من القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ٥٨ لسنة ١٩٧١ دون غيرهم - عدم سريان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على العاملين المدنيين الذين لم يكونوا في تاريخ العمل به خاضعين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى ولو كانوا قد خضعوا في فترات سابقة على التاريخ المذكور لنظم التوظيف الحكومية المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المصددة في الجدول المرفق ولم تسب »، حالتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص

بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها
فى المادة الثانية منه .

ومفاد ما تقدم ان احكام هذا القانون تسرى على العاملين
المدنيين بالجهاز الادارى للدولة وهو كما حددته الفقرة الاولى من المادة
(١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يشمل وزارات الحكومة ومصالحها
وحدات الادارة المحلية وكذلك العاملين بالهيئات العامة التى يخضع
الماملون بها لقوانين العاملين المدنيين بالدولة (حاليا القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١) ، وبيان ذلك ان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ انما
يهدف الى تطبيق احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على فئات لم يطبق
عليهم لعدم توافر شروط تطبيقه ، ومن ثم فهو مكمل ومتعم للقانون الأخير
معدل لشروط تطبيقه لتسرى سائر احكامه على الفئة التى عنها والمبينة
بالجدول المرافق له ، كما ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد بدأ
تقنينه لأحكام قرارات مجلس الوزراء الصادر فى أول يولية وفى ٢ و ٩
ديسمبر ١٩٥١ بتسعير بعض الشهادات بعد ان زال اثرها بالعمل بالقانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وينتلك فان القانون رقم ٣٧١ يعتبر معدلا لأحكام
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأعمال مضمون القرارات المشار اليها
بعد العمل بهذا القانون الأخير ، لهذا اشترط أن يكون المستفيد من
احكامه عين وحصل على المؤهل قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أى كان الأصل أن تنطبق عليه القرارات
المذكورة ويفيد منها ، كما يلزم أن يكون المستفيد موجودا فعلا فى الخدمة
فى ١٩٥٣/٧/٢٢ ، وبذلك فهو فى حقيقته احياء لأحكام القرارات المذكورة
بعد إلغائها بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مما اقتضى منه تعديل
احكام القانون الأخير فهو اذن مكمل ومعدل لأحكام القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ فى النطاق المحدد له ومن ثم فلا يسرى الا على الذين كانوا
ماملين بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وما تلاه من القوانين ٤٦ لسنة
١٩٦٤ و ٥٨ لسنة ١٩٧١ دون غيرهم ، واذ كان القانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ مكملا ومعدلا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فيتحدد به
نطاقه ومجال سريانه ، وبذلك فلا يسرى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

الا على من كان يسرى عليه القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أى من كان يخضع لقوانين التوظف المشار اليها .

وترتيباً على ذلك فإن هذا القانون لا يسرى الا على العاملين المدنيين الذين يخضعون فى تاريخ العمل به فى ٢٤/٩/١٩٧٣ لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك سواء اكانوا بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة ، ولا يسرى على من لم يكونوا فى التاريخ المذكور نافذين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى ولو كانوا قد خضعوا فى فترات سابقة على التاريخ المذكور لنظم التوظيف الحكومية المشار اليها .

وتاميساً على ما تقدم لا تصرى احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على العاملين بالهيئة الزراعية المصرية لعدم خضوعهم لأحكام قوانين العاملين المدنيين فى الدولة فى ٢٤/٩/١٩٧٣ تاريخ نفاذه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على العاملين بالهيئة الزراعية المصرية .

(ملف ٣/٨٦ - ٣٥٢ - جلسة ١٩٧٦/٢/٤)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة (١) من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ هو أن المشرع استهدف ازالة الموانع التى حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على بعض العاملين الموجودين بالخدمة عند صدوره - نتيجة ذلك - أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يظل تطبيقه مقيداً بأن يكون العامل موجوداً بالخدمة فى ٢٣/٧/١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه - الترقبات الحتمية التى تشتملها التسويات والتى يستمد العامل حقه فيها من القانون مباشرة دون أن يكون للمدارة سلطة تقديرية فى اجرائها لا تلحقها الحصانة

بمضى ستين يوما على صدورها - للادارة ان تسحبها بعد هذا الميعاد اذا ما صدرت مخالفة للقانون سواء تمت تلك التوقيات الحقيقية فى ذات قرار ارجاع الاقدمية او اجريت بقرار لاحق - تطبيق : للادارة سحب قرارات التسوية المخالفة للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

وجوب النظر الى طبيعة النصوص المستندة اليها التوقيات التالية للتسوية فان كانت تمنح الادارة سلطة تقديرية فى اجراء الترقية تحصن القرار الصادر بها وان كانت تقيّد الادارة بحيث ينعدم لديها مجال التقدير فان القرار الصادر بها لا تلحقه الحصانة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٦/٢/٤ والتي انتهت فيها الى عدم سريان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية على العاملين الذين التحقوا بالخدمة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية فى ١٩٥٣/٧/٢٢ .

كما استبان لها ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه تنص على انه (تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة فى الجدول المرفق ولم تمسوى حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الاغراض بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل او بعض الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية منه) .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على انه (يمنح العاملون المنصوص عليهم فى المادة السابقة الدرجة والمهية المحددة فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم واقدمياتهم على هذا الاساس) .

وتنص المادة الثالثة من ذات القانون على أنه (لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة ترقية العامل الى أكثر من فئة واحدة تعلق فنته المالية التي يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون كما لا يجوز صرف أية فروق مالية مستحقة قبل هذا التاريخ) .

وينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام في المادة ١٢ منه على أنه (تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقا لأحكامه .

ويصدر قرار من وزير التنمية الادارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

وتطبقا لنص هذه المادة أصدر السيد وزير التنمية الادارية قراره رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بمعادلة بعض المؤهلات الدراسية بتلك الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أنه يتضح من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه أن المشرع استهدف من هذا القانون ازالة بعض الموانع التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين الذين لم تسو حالاتهم طبقا لأحكامه عند صدوره والعمل به بسبب تخلف شروط تطبيقه في شأنهم ومن ثم فإن تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وبالتالى أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ يظل مقيدا بأن يكون العامل موجودا بالخدمة في ٢٢/٧/١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون الأخير وفقا لنص مادته الثانية التي حددت المخاطبين بأحكامه بكونهم الموجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فإن التسويات التي تجرى للمعاملين الذين لم يكونوا بخدمة الحكومة في ١٩٥٣/٧/٢٢ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ تكون تسويات باطلة ومخالفة للقانون ، ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين قد قرر في المادة ١٢ منه تسوية حالة الحاصلين على الشهادات المعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ والتي يصدر بتعيينها قرار من وزير التنمية الإدارية - وفقا لأحكام هذا القانون ، ذلك لأن نص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد عرفت الشهادات التي تتم معادلتها بأنها التي توقف منحها « أي الشهادات القديمة المعاصرة للعمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فإنه إذا كان وزير التنمية الإدارية قد ضمن قراره رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر تنفيذا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ شهادات تالية للعمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ وبفغات من الخريجين في سنوات لاحقة فإنه يكون بذلك قد تجاوز حدود التفويض الذي يفوله له النص وتعارض معه مما يستوجب الاحتكام لنصوص القانون دون مواد هذا القرار عمالا لمبدأ التدرج التشريعي - الذي يقضى بأن تكون أحكام الأداة الأدنى متفقة مع أحكام الأداة الأعلى والا لزم تغليب الأخيرة على الأولى .

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٧٥ قد أحال إلى أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ لتسوية حالة حملة الشهادات المعادلة للشهادات المحددة بجدول هذا القانون الأخير فإنه لا يسوغ القول بأن المشرع قصد تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الشهادات المعادلة ومن بينها حكم التواجد بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لأن في ذلك إهدار للملاحاة التي تضمنها النص وعمالا لأحكام غير تلك التي استوجب القانون تطبيقها .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ قد قرر في مادته الثانية والثالثة تسوية حالة العاملين المخاطبين بأحكامهم بمنحهم الدرجة والمهية المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ من تاريخ تعيينهم أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على

هذا الأساس بشرط ألا يرقوا إلا إلى فئة واحدة تعلوا فئتهم المالية التي يشغلونها في تاريخ نشر القانون ، فإن المشرع يكون بذلك قد منحهم حقاً في ترقية وجوبية لا دخل لارادة الإدارة فيها ولا تتمتع بصدها بسلطة تقديرية في المنح أو المنع وإنما يجب عليها أن تنزل حكم القانون بإجراء التسوية للعامل الذي تتوافر في شأته شروطها مع ما تتضمنه من ترقية حتمية ، وليس لقرارها الصادر بالتسوية في هذه الحالة من أثر سوى الكشف عن المركز القانوني للعامل الذي يستمد حقه مباشرة من القانون وفي هذا الصدد فإن التكييف القانوني للترقية الحتمية وسلطة الإدارة بالنسبة لها لا يتغيران سواء تمت في ذات قرار أرجاع الأقدمية أو أجريت بقرار لاحق .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن القرار الصادر بإجراء التسوية وترقية العامل إلى الفئة التي تعلوا فئته الوظيفية عند نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٢ وفقاً لأحكام هذا القانون لا يعنى أن يكون عملاً مادياً لا يكتسب حصانة خلال مدة التقادم لاستناده لقواعد أمره تنعدم فيها معايير التقدير من حيث المنع أو الحرمان لذلك فإنه يظل قابلاً للسحب بالرغم من مضي ستين يوماً على صدوره إذا صدر مخالفاً للقانون فهو لا ينتج حقاً مكتسباً للعامل يتمتع الأساس به - فاصل الحق ومصدره ومكوناته مستمدة من القانون مباشرة وليس من ذات القرار .

ومن حيث أن العاملين البالغ عددهم ٣٨ عاملاً قد طبقت عليهم المستشفيات الجامعية القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ خطأ فسوت حالتهم ورقبتهم ترقية حتمية بالمخالفة لأحكامه لتخلف قيد الوجود بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية في شأنهم - فإن التسوية التي أجريت لهم وما تضمنته من ترقية وجوبية لا تحصن بعض ستين يوماً عليها ويتعين على الإدارة سحبها طالما أنها تبينت بطلانها تحقيقاً لمبدأ المشروعية ، ولا يؤثر في ذلك أن هؤلاء العاملين قد رقبوا ترقية تالية في ١٩٧٦/١٢/٢١ طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي لأنه أياً كان الأمر في طبيعة تلك القواعد فإن الترقية التي نالوها وفقاً لها قد تزعمت بإصدار الإدارة قراراً بوقفها خلال ميعاد الستين يوماً مما يكشف عن استنادها إلى ترقية سابقة غير مشروعة تعذر ركن السبب فيما يطلوها من تقنيات .

ومن حيث أن الترقيات التى تتم الى الفئات الاعلى التالية للتسوية الباطلة المخالفة للقانون انما يتوقف تحصنها بمضى ميعاد السحب على طبيعة النصوص التى تحكمها ، وما اذا كانت تنول الادارة سلطة تقديرية فى ترقية العامل مما يؤدى الى تحصن قرار الترقية المستند اليها ، أم انها تقيد الادارة فى اصدار قرار الترقية الى الحد الذى يعدم لديها سلطة التقدير فلا تلحقه اية حصانة لذلك يتعين على الادارة أن تنظر فى الحالات التى لم يتم عرضها من بين العاملين الذين طبق عليهم القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ خطأ بغير أن تتوافر فى شأنهم قيد الوجود بالخدمة فى ٢٢/٧/١٩٥٣ والبالغ عددهم ٤٢ عاملا لتبين مدى صحة القول بتحصن الترقيات الاعلى التى حصلوا عليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : الترقيات الحتمية التى تشغلها التسويات التى يستعد العامل حقه فيها من القانون مباشرة دون أن يكون للادارة سلطة تقديرية فى اجرائها لا تلحقها الحصانة بمضى ستين يوما على صدورها فيكون للادارة أن تسحبها بعد هذا الميعاد اذا ما صدرت مخالفة للقانون سواء تمت تلك الترقيات الحتمية فى ذات قرار ارجاع الاقدمية او اجريت بقرار لاحق .

ثانيا : بالنسبة للترقيات التالية للتسوية فان الامر مرده الى طبيعة النصوص المستندة اليها فان كانت تمنح الادارة سسلطة تقديرية فى اجراء الترقية تحصن القرار الصادر بها وأن كانت تقيد الادارة بحيث ينعلم لديها مجال التقدير فان القرار الصادر بها لا تلحقه الحصانة .

ثالثا : وتطبيقا لذلك يتعين على الادارة أن تتخذ ما يلى :

(١) سحب قرارات التسوية المخالفة للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه والتى اجريت للعاملين المعروضة حالاتهم والبالغ عددهم ٢٨ عاملا وسحب ترقيةاتهم اللاحقة التى صدر قرار من الادارة يوقفها قبل مضى ستين يوما على اجرائها .

(ب) بحث الترقّيات اللاحقة للتسويات الباطلة التي أجريت للعاملين البالغ عددهم ٤٢ عاملا والذين لم تعرض الادارة حالاتهم لتبئين طبيعسة النصوص التي استندت اليها تلك الترقّيات واتخاذ ما يلزم في ضوء القواعد السابق ذكرها .

(حاف ٤٥٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١/١١)

تعقيب :

يراجع فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ١٩٧٦/٣/٤ مالمفت
الاشارة اليها . .

قاعدة رقم (١٣٨)

المبسطة :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية - سريان احكامه على العاملين الحاصلين على المؤهلات المحددة بالمجدول المرفق به ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - تسوية حالة العامل طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - اثر ذلك - عدم اتادته من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه :و المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ينص في مادته الاولى على أن « تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل او بعض الشروط المتصوص عليها في المادة الثانية منه » .

وتنص مادته الثانية على أن يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمهامة المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدميهم على هذا الأساس .

كما تنص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقاً لأحكامه ، ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار إليها وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

وقد أصدر الوزير المختص بالتنمية الإدارية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بمعادلة بعض المؤهلات الدراسية بتلك الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ إنما يهدف إلى تطبيق أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية على العاملين الذين لم يطبق عليهم القانون الأخير لتخلف كل أو بعض الشروط الواردة به ، وذلك بقصد تحقيق المساواة بين العاملين الذين استفادوا من قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ فمنحوا الدرجة والمرتب المقررين لمؤهلهم ، وبين زملائهم ممن حرروا الاستفادة منه بسبب تخلف أحد شروط انطباقه عليهم .

ومن حيث أن مناط تطبيق أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ألا يكون العامل قد طبق في شأنه قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ .

ومن حيث أن السيد المعروضة حالته سبق أن طبق في شأنه القانون

رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر باعتباره حاصلا على دبلوم الفنون التطبيقية وهي إحدى المؤهلات الواردة بالقانون المشار اليه ، فرقى بمقتضاه للدرجة السادسة القديمة اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٤٤ (المستند رقم ٨٩٣ من ملف الخدمة) ومن ثم فانه لا يفيد من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه أو من الحكم الذى استحدثته المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الوزارة قامت بتسوية حالة السيد المذكور بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وقرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقامت بتدرج مرتبه على هذا الأساس فان هذه التسوية تكون قد وقعت بالمخالفة لأحكام القانون المشار اليه ، ويتعين سحبها دون التقيد بمواعيد سحب القرارات الادارية ، واسترداد الفروق المالية المترتبة على تلك التسوية الباطلة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على حالة السيد /

(ملف ٧٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبسطة :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية - سريان أحكامه على العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٣/٨/٢٤ الحاصلين على المؤهلات الدراسية المحددة بالجدول الملحق به الذين لم تسو حالتهم بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - القانونين رقمى ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفى و ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - يشترط لتسوية حالة العامل وفقا لأحكامهما أن يكون معاملا بأحد القانونين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو ٦١ لسنة ١٩٧١ وأن يكون موجودا بالخدمة فعلا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ - منح العامل

أقدمية اعتبارية سابقة على ١٩٧٤/١٢/٣١ ليس من شأنه تطبيق أحكام هذين القانونين على حالته - نقل العامل من الكادر العام الى كادر الجامعات في تاريخ سابق على ١٩٧٣/٨/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يؤدي الى حرمانه من مزايا القوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ و ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ لسنة ١٩٧٥ - لا يغير من تلك نقله مرة أخرى الى الكادر العام وأرجاع أقدميته فيه الى تاريخ سابق على تواريخ العمل بالقوانين المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (الاولى) من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن (تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المنتمين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه) .

وتنص المادة (الثالثة) منه على أن (لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة ترقية العامل أكثر من فئة واحدة تعلو فئته المالية التي يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون كما لا يجوز صرف أية فروق مالية مستحقة قبل هذا التاريخ) .

ولقد نشر هذا القانون في ١٩٧٣/٨/٢٣ .

ويضم الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المؤهلات الآتية :

١ - المعلمين الابتدائية والمعلمات الابتدائية (المعلمين والمعلمات الخاصة) .

٢ - الزراعة التكميلية العالية .

٣ - التجارة التكميلية العالية .

- ٤ - ب. المعهد العالي. الفن التمثيل العربي .
- ٥ - المعهد العالي للموسيقى المسرحية .
- ٦ - دبلوم الثقافة الأثرية .
- ٧ - دبلوم المعهد الصحي .

وتنص المادة (الأولى) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي بأن (يرقى اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوفر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي الخ) .

وتنص المادة (الأولى) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن تسرى أحكام القانون المرافق على :

١ - العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

٢ - العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١ و ٣) من القانون المرافق .

كما نصت المادة (التاسعة) من مواد إصدار هذا القانون بأن (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٧٤) .

ومن حيث أنه باستقراء النصوص سالفة الذكر يتضح أن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ في شأن تصوية حالة العاملين من حملة المؤهلات الدراسية لا يصرى إلا على من يكون في ٢٤/٨/١٩٧٣ تاريخ العمل بأحكامه عاملاً بالجهة الإدارية للدولة والهيئات العامة أي ممن تسرى عليهم أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وبشرط أن يكون

حاصلا على أحد المؤهلات المحددة بالجدول المرفق به دون غيره من المؤهلات ولم تكن حالته قد سويت طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المتخصص عليها في المادة الثانية منه .

وكذلك فإن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي لا يسرى الا على من يكون في ١٢/٣١/١٩٧٤ خاضعا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فذلك هو الذي يمكن ترقيته اعتبارا من هذا التاريخ .

كما أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تصحيح أوضاع العاملين لا يسرى الا على من يكون في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بأحكامه خاضعا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أو لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم فإن السيدة / وأن كانت قد شغلت في ١٩٧٣/٩/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ إحدى درجات الكادر العام الا أنه يتخلف في حقها الشرط الثاني من شرط تطبيق أحكام هذا القانون وهو الحصول على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق به على سبيل المصير ، كما انها لا تفيد من أحكام القانونين رقمين (١٠ ، ١١) لسنة ١٩٧٥ ولو تم نقلها الى الكادر العام لأنها لم تكن في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بهما خاضعة لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة لتعيينهما بوظيفة مدرس في ١٢/٣١/١٩٧٣ .

ومن حيث أن السيدة / والسيد / قد عينتا بوظيفة معيد في ١٩٦٤/٣/١٣ فان تاريخ العمل بكل من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حل عليهما وهما خاضعان لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم لا يبيدان من أحكام هذه القوانين ولو تم نقلهما ايضا الى الكادر العام .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك نقل العاملين المعروضة حالتهم الى الكادر العام مع ارجاع اقدميتهم فى الفئات التى يستحقونها الى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بكل من هذه القوانين ذلك لأنها قد اعتدت صراحة بالمركز القانونى الذى يشغله العامل فى تاريخ العمل بها فاستلزمت أن يكون شاغلا بالفعل فى هذا التاريخ لحدى الفئات الواردة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهو أمر لا يتحقق عن طريق ارجاع الاقدمية لى الفئة التى يتم النقل اليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى أن نقل السبيلتين والسيد / من كادر الجامعات الى الكادر العام مع رد اقدمياتهم فى الفئات التى يستحقونها الى تواريخ سابقة على العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لن يترتب عليه افادتهم من أحكام هذه القوانين .

(ملف ٧٧١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبسطة :

المستفاد من نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أن المشرع استهدف ازالة بعض الموانع التى حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى حينه على العاملين المباشر اليهم فى المادة سالفة الذكر - اثر ذلك - يلزم أن يكون العامل موجوداً فى الخدمة فى ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - اساس ذلك - أن هذا القيد لم يكن من الشروط التى ازالها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأنه لم يكن من شروط انطباق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وإنما هو يحدد ما يتبعه ومجال تطبيقه عملاً بقاعدة الاثر المباشر للقانون ومنعا للآثار الرجعية خاصة وأن هذا القانون وقى الاثر ولم يقصد وضع تسعير دائم للشهادات بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وإنما جاء لمعالجة أوضاع معينة كانت قائمة وقت سنوره وذلك بتسويتها جميعاً مرة واحدة - قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر استناداً الى المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

بتصحيح أوضاع العاملين المنحنيين بالدولة - تضمينه مؤهلات تالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وفعات من الخريجين في سنوات لاحقة - بطلانه - أساس ذلك - مجاوزته حدود التفويض الصادر له استنادا الى نص المادة ١٢ سالفة الذكر .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ينص في مادته الاولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المنحنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمساوية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو من تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس » .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن المشرع استهدف إزالة بعض الموانع التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في حينه على العاملين المشار اليهم في المادة الاولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ، إذ ازال الشروط الواردة في المادة (٢) من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وفي ضرورة الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ لتسوية حالات المذكورين طبقا لأحكام القانون المتقدم من تاريخ الحصول على المؤهل أو من تاريخ التعيين أيهما أقرب ، ومن ثم جاءت أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ لموضع الشروط لمن ينطبق عليهم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وفقا للأساس المتقدم كما لو كان قد طرح فعلا في حينه ، لذلك فانه يلزم لاجراء هذه التسوية وفقا لما تقدم أن يكون العامل موجودا في الخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وهذا القيد لا يعتبر من

الشروط التي أزالها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأنه لم يكن من شروط القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وإنما هو يحدد طبيعة مجال تطبيقه عملا بقاعدة الاثر المباشر للقانون ومنعا للأثر الرجعي خاصة وأن هذا القانون هو قانون وقتي الأثر إذ لم يقصد وضع تسعير دائم للشهادات بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥١ وإنما جاء لمعالجة أوضاع معينة كانت قائمة وقت صدوره وذلك بتسويتها جميعا مرة واحدة ومن ثم فلا يسرى على من يعين بعد ذلك باعتبار أن القانون قد استنفذ أغراضه بتطبيقه على الوجه المتقدم .

ومن حيث أن القول بغير ذلك يؤدي الى اعتبار القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قانونا قائما بذاته مستقلا عن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شروط ونطاق تطبيقه الأمر الذي يتعارض مع صريح النصوص الواردة به والتي أوردت أن تتم تسوية حالة المخاطبين به طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك بعد ازالة بعض الموانع التي حالت دون تطبيقه عليهم في حينه ومنها شرطى الحصول على المؤهل في تاريخ سابق على أول يولية سنة ١٩٥٣ والتمتعين في تاريخ سابق على ذلك إما قيد الوجود في الخدمة في ٢٣/٧/١٩٥٣ فهو أمر يتعلق ٠٠ كما سبق أن اشرنا بتحديد نطاق تطبيق القانون المشار اليه أعمالا لقاعدة الاثر المباشر للقانون ومنعا للأثر الرجعي له ولذلك فإنه يلزم توافر هذا القيد في المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ والمستفيدين من حكم المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتنفيذ الأحكام المادة المذكورة لأن تسوية حالاتهم ستم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بعد تعديله بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وإذا كان وزير التنمية الادارية قد ضمن قراره المشار اليه مؤهلات تالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ودفعات من الخريجين في سنوات لاحقة فإنه يعد - فيما تضمنه على النحو المشار اليه - متجاوزا حدود التفويض الذي خوله إياه نص المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إذ أنه لم يفرض الا في معاملة الشهادات التي توقف منحها وهي الشهادات القديمة المعاصرة للعمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الامر الذي يتعين معه طرح ما جاء به مخالفا للنصوص القانون وأعمال نصوص القانون وحدهما نزولا على مبدأ التدرج التشريعي الذي يقضى بأن تكون

احكام الاداة الأدنى متفقة مع احكام الاداة الأعلى والا لزم تغليب الأخيرة على الأولى :-

ومن حيث أنه يبين من استقراء الأوراق أن العامل المعروضة حالته لم يكن موجودا في الخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ، ومن ثم يكون قد تخلف في شسأته تيد الوجود نى الخدمة في التاريخ المشار اليه وبالتالي لا يفيد من احكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ معدلا بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٦ (ملف ٣٣٧/٣/٢٦)
(ملف ٤٧٣٤٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)

تعقيب :

يعتبر هذا المبدأ تأييدا لما سبق أن افنتت به الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٦/٣/٤ ملف رقم ٣٥٢/٣/٨٦ وفتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/١/١١ ملف رقم ٤٥٢/٣/٨٦ .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية يعتبر مكملا ومعدلا لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وبالتالي فإنه يشترط لأعمال حكم القانونين المشار إليهما وجود العامل بخدمة الحكومة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ويشترط أن يكون العامل خاضعا لقانون العاملين المدنيين بالدولة في ١٩٧٣/٩/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٧٦/٢/٤ والتي انتهت الى عدم جواز تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣

على من لم يكن موجودا بالفدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ ، وتبين لها أن المادة الأولى من القانون المشار اليه تنص على أن : « تسمى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ، ولم تسو حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه » وإن مادته الثانية تنص على أن : « يمنع العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمساهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس » .

ويبين من هذين النصين أن المشرع استهدف إزالة بعض الموانع التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على العاملين الذين لم تسو حالاتهم طبقا لأحكامه عند العمل به بسبب تخلف كل أو بعض شروط تطبيقه في شأنهم فرفع بالنسبة لهم الشروط الواردة بالمادة الثانية من ذلك القانون والمتعلقة بضرورة الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهلات قبل أول يوليو سنة ١٩٥٣ وقضى بتطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم كما لو كان قد طبق عليهم في حينه ، ومن ثم فإن أعمال أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وبالمعالي أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ يظل مقيدا بأن يكون العامل موجودا بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون الأخير وفقا لنص مادته الثانية التي حددت المخاطبين بأحكامه بكونهم الموجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذه . ذلك أن هذا القيد لا يعد من الشروط التي أزالها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأنه ليس من شروط انطباق المعادلات الدراسية وإنما هو قيد يحدد مجال تطبيق القانون المذكور ونطاق المخاطبين بأحكامه أعمالا لقاعدة الأثر المباشر للقانون ، خاصة وأن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قانون رقتي الأثر قصد به معالجة أوضاع وظيفية معينة كانت قائمة رقت صدوره وذلك بتسويتها مرة واحدة .

وعلاوة على ذلك فإنه لما كان قانون المعادلات الدراسية لا يسرى إلا على الموجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذه ، وكان القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٢ انما يهدف الى احياء احكام القانون المذكور بتطبيق احكامه على فئات لم يطبق عليها عند صدوره وبالتالي فانه يعتبر بهذه المثابة متمم للقانون الأخيرة معدل لشروط تطبيقه . ومن ثم فان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ لا يسرى تبعاً لذلك الا على من كان خاضعاً لقوانين العاملين بالحكومة وقت نفاذه في ١٩٧٢/٩/٢٤ دون غيرهم .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العامل في الحالة الماثلة قد حصل على المؤهل فوق المتوسط في عام ١٩٥٦ ولم يعين به الا في ١٩٥٦/٤/١ فانه لا يفيد من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ لعدم وجوده بالضمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ ، فضلا عن انه وقت العمل بالقانون المذكور لم يكن معاملاً بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اذ كان في هذا التاريخ من العاملين بالقطاع العام . وتكون تسوية حالة المذكور بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقاً للمدد الكلية المشترطة بالجدول الثاني بعد اضافة اقدمية افتراضية بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على مدة الدراسة المقررة للمؤهلات المتوسطة وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الخامسة من ذلك القانون . ولما كان قد نقل الى الكادر العالي في ١٩٦٤/١١/٤ قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين اصال حكم الفقرة (د) من المادة « ٢٠ » من القانون المذكور بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في شأنه ، بتطبيق الجدول الأول عليه اعقباً من تاريخ حصوله على المؤهل العالي بالفئة والأقدمية التي بلغها طبقاً للمجدول الثاني .

وترتباً على ذلك فان التسوية التي أجرتها له جامعة الأزهر بتطبيق الجدول الأول عليه ابتداء من تاريخ تعيينه في ١٩٥٦/٤/١ تكون مخالفة للقانون ويتعين سحبها وإعادة تسوية حالته على النحو المتقدم .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته في الافادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ .

قاعدة رقم (١٤٢)

أذينا :

مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أن المشرع أزال بعض الموانع التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - يلزم لأجراء التسوية وفقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أن يكون العامل موجودا بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - هذا القيد لا يعد من الشروط التي أزلها المشرع في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأنه ليس من شروط انطباق قانون المعدلات الدراسية وإنما فيه يحدد مجال تطبيقه ونطاق المخاطبين بأحكامه *

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعدلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة » وأن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن « يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمهابة المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس » *

والمستفاد من هذين النصين أن المشرع استهدف إزالة بعض الموانع التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على العاملين المشار إليهم في المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٣ وهي ضرورة الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ مع تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم كما لو كان قد طبق عليهم في حينه ، وعليه فإنه

أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - القيد لا يعد من الشروط التي أزالها المشرع في القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ لأنه ليس من شروط انطباق قانون المعادلات الدراسية وإنما هو قيد يحدد مجال تطبيقه ونطاق المخاطبين بأحكامه أعمالاً للقاعدة الأثر المباشر للقانون خاصة وأنه قانون وقفي الأثر قصد به معالجة أوضاع وظيفية معينة كانت قائمة رقت صدوره وبذلك بتسويتها مرة واحدة .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كان العاملان المعروضتان حالتهما قد عيّن أولهما في ١٩٦٩/١/١٦ وعيّن ثانيهما في ١٩٦٨/١١/٢٥ فإنهما لا يفيدان من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ لعدم وجودهما بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ وبالتالي تكون التسوية التي أجريت لهما بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بالمقرر رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٤ باطلة ومخالفة للقانون الأمر الذي يتعين معه سحبها دون التقيد بميعاد باعتبار أن تلك التسوية لا تلحقها الحصانة لكون العامل يستمد حقه فيها من القانون المقرر لها مباشرة .

وإذا كانت محافظة مرسى مطروح قد منحتها الفئة السادسة بالمقرر رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٤ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ في حين أنهما كانا يشغلان وقت صدور هذا القانون الفئة الثامنة ولم يرقيا إلى الفئة السابعة إلا في ١٩٧٣/١٢/٣١ بقرار وزير الصحة رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٤ فإن ذلك لا يؤدي إلى خروج ترقيتهما إلى الفئة السادسة من نطاق التسوية باعتبار أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ لا تجيز التدرج طبقاً لأحكامه لأكثر من فئة واحدة تعلو الفئة التي يشغلها العامل وقت صدوره ، ومن ثم فلم يكن من الجائز تدرجهم لأكثر من الفئة السابعة لأن ترقيتهما إلى الفئة السادسة لم تتم بعيداً عن أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وإنما منحت لهما بتطبيق خاطيء من محافظة مرسى مطروح لأحكام هذا القانون سواء في مبدأ خضوعهما له أو في التدرج المستمد منه وعليه فإنها لا تعد ترقية مستقلة عن التسوية بحيث تقبل التحصن وإنما تجزئ لما تخضع له التسوية فلا تتحصن بمضى الميعاد وبذلك لا يكون هناك محل لاتخاذها أساساً لترقية أخرى وإنما يتعين رد العاملين للحالة التي كانا عليها قبل تطبيق

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بالقرار رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٤ الصادر من محافظة مرسى مطروح ولهذا فانهما يعتبران بالفئة السابعة اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بقرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يتعين سحب التسوية التي اجريت للسيد / بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بما في ذلك ترقيتهما الى الفئة السادسة من ١٩٧٣/١٢/٣١ .

(ملف ٧٦٨/٤/١٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

ويمثل هذا المبدأ سبق ان اقرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتوى رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢ (ملف ٧٧١/٤/٨٦)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بقسوية حالة بعض حملة المؤهلات الدراسية يشترط للانفاذ من احكام هذا القانون الحصول على المؤهل والالتحاق بخدمة الحكومة في ١٩٥٣/٧/٢٢ والتواجد في خدمة الجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة في ١٩٧٣/٩/٢٤ - التدرج بالترقيات المنصوص عليها في هذا القانون يشمل الترقيات الحتمية والترقيات التي تتم بالانتمية المطلقة مع عدم تقيد هذا التدرج بالزميل المعين على الدرجة السادسة المخفضة مع خضوعه لحكم السادسة من قانون المعادلات الدراسية اذا جرى داخل نطاق الكادر العالي - لتدرج المرتب في هذه التسوية يخضع لحكم المادة الخامسة من قانون المعادلات ومن ثم فانه يتعين خصم الزيادة في المرتب الناتجة عن شغل الدرجة السادسة المخفضة من اعانة غلام المعيشة المستحقة .

ملخص الفتوى :

ان ا) لسادة الاولى من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تنص على انه (استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن

نظام موظفي الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرفق لهذا القانون ، في الدرجة والمهنية أو المكافاة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول وتعدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب تاريخا مع مراعاة الأقدمية النسبية الاعتبارية المشار إليها في المادتين ٦ و ٧ من هذا القانون بالنسبة لحملة المؤهلات المحددة بهما) .

وتنص المادة الثانية من القانون على أنه (لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار إليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضا ، ويشترط أن يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة رقت نقاذ هذا القانون) .

وينص القانون في مادته الخامسة على أن (تفصم الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه) .

وينص القانون في المادة السادسة على أن (أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بمهنية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا وفقا للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر في ترقيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني والعالي والاداري بالأقدمية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالماهية المذكورة) .

وعلى العموم تعتبر لحاملي الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني والعالي والاداري اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجات السادسة بمهنية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا) .

• ويتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية

حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في المادة الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن (يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمهنية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيها أقرب وترتّب مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس) .

وتنص المادة الثالثة على أنه « لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة ترقية العامل إلى أكثر من نة واحدة تملو فئته المالية التي يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون كما لا يجوز صرف أية فروق مالية مستحقة قبل هذا التاريخ » .

وتنص المادة الخامسة على أن « يعمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون بأحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه » .

وبين مما تقدم أن المشرع حدد في الجدول الملحق بقانون المعادلات رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ للشهادات التي تزيد مدة الدراسة بها عن النسبة المقررة للمؤهلات المتوسطة وتقل عن المدة المقررة للمؤهلات العليا تسعيراً مغايراً للنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة المعمول به اعتباراً من ١٩٥٢/٧/١ ويمقتضى هذا التسعير أصح المشرع القواعد التي صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء في أول يوليو وفي ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ على العاملين الذين لم يقيّدوا من تلك القرارات حتى ١٩٥٢/٧/١ تاريخ قعمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ لذلك اشتراط في قانون المعادلات أن يكون العامل معيناً قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ وأن يكون حاصلاً على المؤهل قبل هذا التاريخ أيضاً حتى يتحقق

قصده بإفادة العاملين الذين لم تطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء مسالفة البيان قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وعندما تبين للمشرع انه قد ترتب على هذين الشرطين فروقا في المعاملة بين العاملين الحاصلين على مؤهل واحد والموجودين بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بقانون المبادلات عاد فأصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ واستهدف به ازالة الوانح التي حالت بين العاملين وبين تطبيق قانون المبادلات عليهم في تاريخ العمل به أى في ١٩٥٣/٧/٢٢ بحسب مراكزهم القانونية التي كانوا عليها نى هذا التاريخ . فقضى بأعمال قانون المبادلات على من كان حاملا لأحد المؤهلات المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والتي حدد لها قانون المبادلات الدرجة السادسة المنخفضة على الرغم من تخلف شرطى الوجود بالخدمة والحصول على المؤهل قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فإن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ باعتباره امتداد لأحكام قانون المبادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لا ينطبق الا على من كان موجودا بالخدمة نى ١٩٥٣/٧/٢٢ وخاضعا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نى هذا التاريخ اذ بذلك يدخل فى عداد المخاطبين بأحكام قانون المبادلات لأن الوجود بالخدمة فى هذا التاريخ لا يعد شرطا من شروط التطبيق التى ازلها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وانما هو قيد يحدد نطاق اعمال القانون قانون المبادلات ذى الأثر الوقتى ويرسم دائرة المخاطبين بأحكامه ، ولما كان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لم يحدد تاريخها للعمل به وكان قد تم نشره فى ١٩٧٣/٨/٢٢ فإن العمل به يبدأ فى ١٩٧٣/٩/٢٤ - أى بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره وفقا لحكم المادة ١٨٨ من دستور سنة ١٩٧١ ومن ثم فإن المخاطبين بأحكام هذا القانون يتحدد بالعاملين الموجودين بالأقدمة فى الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة فى ١٩٧٣/٩/٢٤ والخاضعين فى هذا التاريخ لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالدولة وعلى ذلك لا يجوز تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الا على من كان موجودا بخدمة الحكومة فى ١٩٥٣/٧/٢٢ وموجودا بخدمة الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة فى ١٩٧٣/٩/٢٤ وخاضعا فى التاريخين لنظام العاملين بالدولة ، وعليه فإن من لم يكن بخدمة الحكومة فى ١٩٥٣/٧/٢٢ لا يفيد من تلك الأحكام ولو وجد بالخدمة فى ١٩٧٣/٩/٢٤

كما أن من لم يكن يخدمه الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة في ١٩٧٣/٩/٢٤ لا يفيد منها ولو كان موجودا بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ .

ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ توجب منح العامل الذي تتوافر فيه شروط تطبيقه الدرجة والمساهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل إيهما أقرب مع تدرج مرتبه وترقياته على هذا الأساس ، وكان مقتضى هذا الحكم الارتداد بحالة العامل الى الماضي وتسوية حالته ابتداء من التاريخ الذي تسفر عنه المقارنة بين يوم تعيينه ويوم حصوله على المؤهل إيهما أقرب ، فإنه يتعين بعد تحديد هذا التاريخ منحه الترقيات التي تمت بالأقدمية وكذلك الترقيات الحتمية التي كان يمكن أن يصيبها اثناء الفترة التي ترته اليها التسوية والتي تستحق بمجرد قضاء مدة خدمة معينة أو بمجرد توافر شروط محددة مثل الترقيات التي كانت تنص عليها المادة ٤٠ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بيد أنه لا وجه للتقيد عند اجراء التدرج بزميل العامل المتحد معه في درجة بداية التعيين المقررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أي بزميل معين على الدرجة السادسة المخفضة المقررة للمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ذلك لأن المشرع لم يفرد للمعين بالسادسة بمساهية مخفضة كادرا خاصا أو مجموعة وظيفية متميزة الأمر الذي يقتضى اعتبار المعين بهذه المساهية شاغلا للدرجة السادسة بالكادر العالي والإداري أو بالكادر الكتابي حسب المجموعة الوظيفية المعين بها ، ومن ثم فإن تدرجه يتقيد بالزميل الشاغل للدرجة السادسة في أي من الكادرين فلا يلزم لاجرائه وجود زميل معين بالسادسة المخفضة ، غير أنه يتعين التقيد بحكم المادة السادسة من قانون المعادلات اعمالا لملاحمة الواردة بالمادة الخامسة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ اذا كان التدرج يتم داخل درجات الكادر العالي والإداري فلقد قضت تلك المادة بمنع المعين بالمؤهل العالي عند التزامه الفعلي أقدمية نسبية في الدرجة السادسة قدرها بثلاث سنوات على المعين معه في ذات التاريخ بالمؤهل المقدر له .

الى الدرجة الخامسة الا بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ تعيينه ، ومن ثم يتعين التزام هذين الحكيمين عند اجراء التدرج داخل درجات الكادر المعالى والادارى دون الكادر الكتابى فلا يرقى من مستوى حالته بموجب احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فى نطاق هذا الكادر الى الدرجة الخامسة الا بعد مضي ثلاث سنوات على التاريخ الذى اعتبر معينا فيه ، وفيما يتعلق بتدرج مرتب العامل فانه يتعين ايضا اعمالا للملاحلة الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تطبيق حكم المادة الخامسة من قانون المعادلات بخضم الزيادة فى المرتب المترتبة على منح العامل الدرجة السادسة المخفضة اعتبارا من تاريخ تعيينه او حصوله على المؤهل ايها اقرب من اعانة غلاء المعيشة المستحقة له فى هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمقسى الفتوى والتشريع الى انه يشترط لتطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أن يكون العامل موجودا بخدمة الحكومة فى ١٩٥٣/٧/٢٢ وأن يكون موجودا كذلك بخدمة الجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة فى ١٩٧٣/٩/٢٤ ، وأن التدرج فى الترقيات ينأى على التسوية المقررة بهذا القانون يشمل الترقيات الحتمية والترقيات التى تتم بالأقدمية المطلقة . وأن اجراء التدرج لا يتقيد بالزميل المعين على الدرجة السادسة المخفضة وأنه يخضع لحكم المادة السادسة من قانون المعادلات اذا أجرى داخل نطاق الكادر العالى والادارى وأن تدرج المرتب فى هذه التسوية يخضع لحكم المادة الخامسة من قانون المعادلات فيتعين خضم الزيادة فى المرتب الناتجة عن شغل الدرجة السادسة المخفضة من اعانة غلاء المعيشة المستحقة .

(ملف ٨٦ / ٣ / ٣٣٨ - جلسة ١٩٨٠ / ٦ / ١١)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبني على :
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة بعض حملة المؤهلات الدراسية
يشترط للافادة من احكام هذا القانون الحصول على احدى الشهادات الوازدة

به أو المعادلة لها في ١٩٥٣/٧/٢٢ مع الوجود بالخدمة في هذا التاريخ -
عدم جواز تطبيق قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة
١٩٧٨ لصدوره من غير مختص .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢
تنص على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق بهذا
القانون ، في الدرجة وبالمساهية أو المكافاة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا
الجدول . وتحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة
أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ٠٠٠٠ » وتنص المادة
الثانية من ذات القانون على أنه « لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين
الذين عينوا قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار
اليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضا ، وبشرط أن يكونوا موجودين
بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون » ولقد نشر هذا القانون في
٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ويعمل به من تاريخ نشره وفقا لنص مادته العاشرة .
وحدد الجدول الملحق بالقانون الدرجة السادسة بمهية قدرها ٥٠٠ مليم
و ١٠ جنية لبعض المؤهلات .

وبتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٢ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادته
الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز
الاداري للدولة والهيئات العامة والخاصين على المؤهلات المحددة في
الجدول المرفق ، ولم تسو حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ اسسلة
١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط
المنصوص عليها في المادة الثانية منه » وتضمن الجدول الملحق بالقانون
سبع مؤهلات كان مجددا لها الدرجة السادسة المخفضة وفقا للجدول الملحق
بقانون المعادلات .

وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧٥ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين على أن يعمل به وفقا لنص المادة التاسعة من مواد إصداره
اعتبارا من ٢١/١٢/١٩٧٤ ونص في مادته الثانية عشر على أن « تسوى
حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعاملة للشهادات المحددة بالجدول
المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من
حملة المؤهلات الدراسية وطبقا لأحكامه » .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية ببيان الشهادات
المعادلة للمؤهلات المشار إليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها
في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار
إليه . . .

ويبين من تلك النصوص بان المشرع حدد الجدول الملحق بالقانون رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية تسعيراً للشهادات الدراسية
مغاير للمنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي
الدولة المعمول به اعتبارا من ١/٧/١٩٥٢ وبمقتضى هذا التسعير أعمل
المشرع القواعد التي صدرت بها قرارات مجلس الوزراء في أول يوليو وفي
٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ على العاملين الذين لم يفيدوا من تلك القرارات
حتى ١/٧/١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لذلك اشترط
في قانون المعادلات أن يكون العامل معينا قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ ، وأن
يكون حاصلا على المؤهل قبل هذا التاريخ أيضا حتى يتحقق
قصده بإفادة العاملين الذين لم يفيدوا من قرارات مجلس
الوزراء سائلة الياسان قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ وعندما تبين للمشرع أن هذين الشرطين قد أوجدا أسوقا في
المعاملة بين العاملين الحاصلين على مؤهل واحد والموجودين بالخدمة في
٢٢/٧/١٩٥٣ تاريخ العمل بقانون المعادلات عاد فأصدر القانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ واستهدف به إزالة الموانع التي حالت بين العاملين وبين تطبيق قانون
المعادلات عليهم في تاريخ العمل به أي في ٢٢/٧/١٩٥٣ كل بحسب مركزه
القانوني ففضى بأعماله على من كان حاملا للمؤهلات المنصوص عليها بالجدول

الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والتي حدد لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المخفضة على الرغم من تخلف شرطى الحصول على المؤهل قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فإن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ باعتباره امتدادا لأحكام قانون المعادلات رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ لا ينطبق الا على من كان موجودا بالخدمة فى ١٩٥٢/٧/٢٢ ومنفاهيا بأحكام قانون المعادلات ذاته ذلك لأن الوجود بالخدمة فى هذا التاريخ لا يدخل فى عداد شروط التطبيق التى ازالها القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وانما هو قيد يحدد نطاق اعمال أحكام قانون المعادلات والمخاطبين به * وترتبيا على ذلك فانه اذا كان المشرع قد رأى مراعاة منه لاعتبارات العدالة اعمال احكام قانون المعادلات والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ على المؤهلات القديمة الماثلة التى توقف منحها والمعادلة لتلك التى وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ فنص فى المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ذلك وخول للوزير المختص بالتنمية الادارية وحده سلطة اجراء تلك المعادلة بعد موافقة لجنة التقييم المالى للشهادات المنصوص عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فان تسوية حالة حاملى تلك المؤهلات المعادلة تتقيد بالوجود بالخدمة نى ١٨٥٣/٧/٢٢ كما انها تتوقف على صدور قرار باجراء المعادلة من السلطة المختصة بذلك والتى قصرها القانون على الوزير المختص بالتنمية الادارية الذى يتعين عليه التزام حدود التفويض المنصوص عليه فى القانون والذى خول بمقتضاه هذا الاختصاص فيجب ان يقف عند معادلة الشهادات التى توقف منحها *

وتطبيقا لما تقدم فان قرار نائب رئيس الوزراء ووزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمعادلة بعض المؤهلات بتلك الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ يكون قد صدر من غير مختص فلا يجوز اعماله ولا يغير من ذلك اصدار وزير التنمية الادارية كتابا دوريا يتضمن الموافقة عليه واعماله لان المشرع لم يخوله سلطة الموافقة على القرارات التى تصدر بالمعادلة من أى جهة وانما خوله سلطة اصدار القرارات ذاتها ومن ثم فليس لى ان يجيز القرارات التى تصدر بالمعادلة من جهة اخرى *

كما وان تسوية حالة حملة المؤهلات التى تضمنها قرار وزير التنمية

الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ لتتقيد بالموجود بالخدمة فى ١٩٥٣/٧/٢٢ .
ولذلك فانه لا يجوز الاعتداد بالمعادلة التى يجريها وزير التنمية الادارية
ذاته اذا ما تناولت شهادات لم تتعاصر مع قانون المعادلات او دفعسات
خريجين تالية له لان المشرع عرف فى المادة الثانية عشر من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ الشهادات التى تتم معادلتها بانها تلك التى توقف منحها
أى الشهادات القديمة المعاصرة للعمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم
فانه اذا كان وزير التنمية الادارية قد ضمن قراره رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ شهادات
تالية للعمل بقانون المعادلات ودفعسات خريجين فى سنوات لاحقة فانه يكون بذلك
قد تجاوز حدود التفويض الذى خوله النص وتعارض معه مما يستوجب
الاحتكام لنصوص القانون دون مواد هذا القرار اعمالا لمبدأ التدرج التشريعى
ولما كانت تسوية حالة حملة الشهادات التى تمت معادلتها بقرارات وزير
التنمية الادارية بالشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ مشروطة بأن يكونوا موجودين بالخدمة فى ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل
بقانون المعادلات فلا يجوز اجراء التسوية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ لمن عين بعد هذا التاريخ فان ذلك يقتضى بالضرورة اشتراط
الحصول على المؤهل قبل ١٩٥٣/٧/٢٢ ذلك لان اعمال احكام القانون انما
تتم بحسب مركز العمل القانونى فى التاريخ المحدد للعمل باحكامه ومن ثم
لا يجوز اجراء التسوية فى ١٩٥٣/٧/٢٢ اعتباراً من تاريخ الحصول على
المؤهل او دخول الخدمة ايهما اقرب بمقتضى احكام هذا القانون على
اساس مؤهل تم الحصول عليه بعد هذا التاريخ لان مؤهل هذا المؤهل لن ينفذ
ضمن عناصر المركز القانونى الذى تتم على أساسه التسوية كما لا يجوز
اعتباره عنصراً من عناصر هذا المركز بأى حال من الأحوال لكونه لم يتوافر
فى التاريخ المحدد لاجراء التسوية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
تطبيق قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨
لصدوره من غير مختص ، وانه يشترط لاجراء التسوية بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ للمحاصلين على الشهادات الواردة بالجدول
الملحق به والشهادات المعادلة لها الوجود بالخدمة والحصول على الشهادات

فى ١٩٥٣/٧/٢٢ .

نلف ١٩٨٠/٦/١٦ - جلسة ٤٧٤/٣/٨٦

قاعدة رقم (١٤٥)

المبسطة :

مضى كان قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد أتى بتقييم جديد لمؤهل دراسي ، وكان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد اعتد بهذا التقييم وأوجب أعماله - تعين تسوية حالة العامل الحاصل لهذا المؤهل طبقا لهذا التقييم المستحدث لمؤهله - لا يغير من ذلك سبق تسوية حالته وفقا لقانون المعادلات الدراسية .

ملخص الفتوى :

دخل القانون ١١/١٩٧٥ في المادة ١٢ وزير التنمية الادارية سلطة بيان المؤهلات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتنفيذا لهذا التفويض أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بمعادلة سبعة عشرة مؤهلا توقف منحها بالشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ،، بيد ان نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية جاوز حدود اختصاصاته واغتصب سلطة وزير التنمية الادارية فأصدر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمعادلة خمسة عشرة مؤهلا دراسيا توقف منحها ومن بينها المؤهل الحاصل عليه العامل المعروضة حالته بالشهادات المحددة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ وقرر منح الحاصل على إحدى هذه المؤهلات الدرجة السادسة المخفضة (١٠.٥٠٠) جنيه من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب .

ولما كان العيب الذي شاب هذا القرار قد هبط به الى مرتبة البطالان ومن ثم فلم يكن قابلا للتطبيق على الرغم من انه قرر معاملة مغايرة وافضل من تلك التي كانت تعامل بها المؤهلات الواردة فيه في قانون المعادلات الدراسية المشار اليه الا انه قد صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ واعتنق تقييم المؤهلات التي تضمنها قرار رئيس الوزراء المشار اليه اذ قضى في المادة الأولى بأن « تضاف

الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية بالمؤهلات أو الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية « قديم » أو بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة الاعدانية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات .

وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المصدرة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ . ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العسامة الموجودين بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ والحاصلين على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

وفى جميع الاحوال لا يشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ٧٣ الحصول على المؤهل أو التعيين قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ أو الوجود بالخدمة فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ أو سابقة تطبيق أحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ عليهم ، كذلك اذا لم يسبق لهم الاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ أو كانت التسوية طبقا للمؤهل المضاف بحكم المادة الأولى من هذا القانون أكثر فائدة للعامل .

وتبدأ التسوية باقتراض التعيين فى الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهرى قدره عشر جنيهات ونصف .

وبناء على ذلك فانه لما كان قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد اتى بتقييم جديد للمؤهل الحاصل عليه العامل فى الحالة الماثلة ، وكان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد اعتمد بهذا

التقييم وأوجب اعماله فانه يتمين تسوية حالة هذا العامل طبقا لهذا التقييم المستحدث لمؤله ولايغير من ذلك تسوية حالته وفقا لقانون المعادلات الدراسية مسالف البيان لأن هذه التسوية تمت على أساس تقييم أقل من ذلك الذى تدر لمؤله بموجب القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل المعروضة حالته فى اعادة تسوية حالته وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(ملف ٨٦/٣/٥٤٥ - جلسة ١٩٨١/٤/٨)

الفرع السابع

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

في شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للمتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ - العامل الذي سويت حالته وفقا لقانون المعادلات الدراسية - احقيقته في التسوية طبقا للتقديم المستحدث لمؤهله طبقا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية قرر في مادته الاولى صريان احكامه على العاملين المدنيين بالدولة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق بالقانون الذين لم تسو حالاتهم طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بسبب عدم توافر كل او بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه ومنع في مادته الثانية هؤلاء العاملين. الحق في الدرجة والمساهية المقررة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من تاريخ تعيينهم او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب على أن تدرج مرتباتهم وترقياتهم واقتديتاتهم على هذا الأساس ، ثم صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وخول في المادة (١٢) وزير التنمية الادارية سلطة بيان المؤهلات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، وتنفيذا لهذا التفويض اصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بمعادلة سبعة عشرة مؤهلا توقف منحها بالشهادات المحددة

بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، بيد أن نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية جاوز حدود اختصاصاته واغتصب سلطة وزير التنمية الادارية فأصدر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمعاملة خمسة عشر مؤهلا دراسيا توقف منحها ومن بينها المؤهل الحاصل عليه العامل المعروضة حالته بالشهادات المحددة فى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وقرر منح الحاصل على احدى هذه المؤهلات الدرجة السادسة المخفضة (٥٠٠ مليم و ١٠ جنيه) من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ابهما اقرب .

ولما كان العيب الذى شاب هذا القرار قد هبط به الى مرتبة انبطلان ومن ثم فلم يكن قابلا للتطبيق على الرغم من أنه قرر معاملة مائة وأفضل من تلك التى كانت تعامل بها المؤهلات الواردة فيه فى قانون المعادلات الدراسية المشار اليه الا أنه قد صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ واعتنق تقييم المؤهلات التى تضمنها قرار نائب رئيس الوزراء المشار اليه اذ تضى أى المادة الأولى بأن « تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المؤهلات أو الشهادات الدراسية التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية « قديم » أو بعد امتحان مسابقة القبول التى تنتهى بالحصول على المؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة ، أو ما يعادل هذه المؤهلات » .

وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التى شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ « ٠٠ » نصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « تسوى حالات العاملين بالجهان الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ والحاصلين على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه » .

وفى جميع الأحوال لا يشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ الحصول على المؤهل أو التعيين قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ أو الوجود بالخزنة فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ أو سابقة تطبيق أحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ عليهم ، كل ذلك لذا لم يسبق لهم الاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ أو كانت التسوية طبقا للمؤهل المضاعف بحكم المادة الأولى من هذا القانون أكثر فائدة للعامل .

وتبدأ التسوية بافتراض التعيين فى الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهري قدره عشر جنيهات ونصف » .

وبناء على ذلك فإنه لما كان قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد اتى بتقييم جديد للمؤهل الحاصل عليه العامل فى الحالة الماثلة ، وكان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ قد اعتد بهذا التقييم وأوجب اعماله فإنه يتعين تسوية حالة هذا العامل طبقا لهذا التقييم المستحدث لمؤهله ولا يغير من ذلك تسوية حالته رفقا لقانون المعادلات الدراسية سالف البيان لأن هذه التسوية تمت على أساس تقييم اقل من ذلك الذى قدر لمؤهله بموجب القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل المعروضة حالته فى اعادة تسوية حالته وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(ملف ٥٤٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٤/٨)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

الاقدمية الاعتيادية المقررة بمقتضى المائتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لا يترتب عليها تدرج مرتب العامل بمنحه الغلاوة الدورية عن سنوات هذه الاقدمية .

ملخص الفتوى :

قضى المشرع بمنح العاملين المشار اليهم فى المادتين الثالثة والرابعة الموجودين بالخدمة فى ٢١/١٢/١٩٧٤ اقدمية اعتبارية فى الفئة المالية التى كانوا يشغلونها فى هذا التاريخ ونص على مراعاة هذه الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، وحدد الاثر المالى الذى رتبته على منح هذه الاقدمية فقرر فى المادة الخامسة من القانون زيادة مرتبات هؤلاء العاملين بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ٣٠/٦/١٩٧٨ أو ستة جنيهاً ايهما اكبر ، ولم ينص على تدرج مرتبات هؤلاء العاملين بالعلاوات الدورية خلال مدة الاقدمية الاعتبارية ، وهو ما مؤداه انه قصر الاثر المالى الذى قصد اليه على ما ورد عليه النص صراحة فى المادة الخامسة المشار اليها . فطالما أن المشرع لم ينص على تدرج مرتب العامل بالعلاوات الدورية اثناء مدة الاقدمية الاعتبارية ، فان عذره الاقدمية تنتج اثرها فى الحدود المنصوص عليها فقط ، اذ لا تدرج بغير نص فى القانون يقرره ، وهو الامر الذى يدرج عليه المشرع عند اتجاهاه الى ترتيب مثل هذا الاثر . فهو عندما قرر اضافة مدة اقدمية افتراضية لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادة المتوسطة ، اورد فى الفقرة دى من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص صراحة على ان يضاف الى بداية مربوط الفئة المقررة لتمييز حملة هذه المؤهلات علاوة من علاواتها عن كل سنة من سنوات هذه الاقدمية . وهو ذات مسلكه فى المادة الثامنة من القانون المذكور حيث نص على مراجعة الاقدمية الافتراضية المقررة وعلى تدرج مرتبات العاملين بمنحهم العلاوات القانونية المقررة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى ان الاقدمية الاعتبارية المقررة بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يترتب عليها تدرج مرتب العامل بمنحه العلاوة الدورية عن سنوات هذه الاقدمية .

(ملف ٥٦٢/٣/٨٦ - جلسة ١٣/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

الأقدمية الاعتبارية التي ينص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على تقريرها يعدد بها عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لذلك من بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المنقول اليها ، او علاوتين من علاواتها ايهما اكبر حتى لو تجاوز بهما نهاية المربوط - وذلك اذا كان النقل قد تم من الفئة التي يمنح فيها الاقدمية الاعتبارية - على الا يؤثر ذلك على موعد العلاوة السنوية .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والذي ينص في المادة الثالثة منه على أن (يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية للمماثلة ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا أو أصبحوا يشغلونها بالتطبيق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، اما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ في هذه الجهات فيمنحون اقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها ، كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مصابغة للقبول ينتهى بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وحملة الشهادات الابتدائية (قديم أو شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها) .

كما يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة رحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة الأولى منه الموجودين بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

ويعتد بهذه الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها فى الفقرات السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقيسة بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة حيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الاجر المقرر للموظفة المنقول اليها ، أو علاوتين من علاقتها ايهما اكبر حتى ولو تجاوز بهما نهاية مريبوطهما وذلك اذا كان النقل قد تسم من الفئة التى منح فيها الاقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على الا يؤثر على موعد العلاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الاقدمية الاعتبارية للطعن فى قرارات الترقيه الصادرة قبل العمل باحكام هذا القانون .

كما تنص المادة الرابعة منه على مريان الاحكام السابقة على حملة المؤهلات السابقة من العاملين الموجودين بالخدمة فى ٣١ من ديسمبر مسنة

١٩٧٤ بوحدات القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل الغاءها وكان يسرى
في شأنهم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وتنص المادة السابعة على أن يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة أن
يكون العامل موجودا بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون .

ورأت الجمعية أن المقصود بالخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون الخدمة
بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمؤسسات
العامة قبل الفائها .

وتبعا لذلك فإن العامل المذكور يفيد خلال فترة عمله بمجلس الدولة من
أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر بحيث
يمنح اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة ٧٨٠/٣٢٠ التي كان يشغلها
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بحيث ترجع اقدميته الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١
ويستكمل بذلك المدة القانونية للترقية الى الفئة (٧٨٠/٤٢٠) في ٣١
ديسمبر سنة ١٩٧٦ بالتطبيق لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢
لسنة ١٩٧٦ ويتمين على مجلس الدولة اجراء هذه التسوية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
العامل في تسوية حالته على الوجه المتقدم .

(ملف ٦٠٢/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبسطة :

جواز اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ الى الفئة التي يشغلها العامل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق
لأحكام القانون ١٨/١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الاثار المترتبة على تطبيق
القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من جملة

المؤهلات الدراسية المعمول به اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الذى يسرى اعتباراً من ذات التاريخ . فى المادة الرابعة على ان « يمنح حملة الشهادات الجامعية والعالية التى يتم الحسبول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها الموجودين بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ بوحدات القطاع العام او المؤسسات العامة قبل الغائها وكان يسرى فى شأنهم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام اقدمية اعتبارية قدرها سنتان فى الفئة المالية التى كانوا يشغلونها اصلاً او التى أصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . /

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها الموجودين فى ١٢/٣١/١٩٧٤ فى هذه الجهات فيمنحون اقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات فى الفئة المالية التى كانوا يشغلونها اصلاً او التى أصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات والمؤهلات التى لا يقل مستواها عن الشهادة الابتدائية (قديم) او شهادة الاعدادية او ما يعادلها .

ومفاد هذا النص ان المشرع قضى صراحة بمنح حملة الشهادات والمؤهلات الواردة بالنص مسالف الذكر والموجودين بالخدمة بشركات القطاع العام فى ١٢/٣١/١٩٧٤ اقدمية اعتبارية حددها فى الفئة المالية التى كانوا يشغلونها فى ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او بعد تطبيقه ، ومن ثم يكون المشرع قد قطع يجواز اضافة تلك الاقدمية الى الفئة التى يبلغها العامل حتى ١٢/٣١/٧٤ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتقسى الفتوى والتشريع الى جواز اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠

الى الفئة التي يبلغها العامل حتى ٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٨٦/٣/٥٥٥ - جلسة ٢١/١٠/١٩٨١) .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبمأ :

قدم اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في كل من المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ (المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١) والقانون ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ (المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١) الى الفئات التي حصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ - عدم جواز التجمع بين اكثر من ترقية الى فئتين خلال السنة الواحدة بالتطبيق لاحكام القانونين ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ - منح العلاوتين طبقا لحكم المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ من القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ يتم على اساس المدة التي قضاها العامل في فئة واحدة وفقا لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - عدم جواز تدرج مراتب العامل نتيجة لمنحه تلك الاقدمية الاعتبارية - العلاوة الشبعية الممنوحة قبل تطبيق القانونين رقمي ١١٢ و ١١٣ لسنة ١٩٨١ لا تكتاثر بتعديل حالة العامل طبقا لاحكامها . .

ملخص الفتوى :

ان المشرع وهو بسبيل علاج الاثار التي تترتت على تطبيق احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ قضى بمنح العاملين المخاطبين باحكام هذا القانون اقدمية اعتبارية مقدارها سنتين او ثلاث سنوات في احوال خاصة وذلك في الفئة التي كانوا يشغلونها في ٧٤/١٢/٣١ او تلك التي اصبحتوا يشغلونها في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لذلك اصبحت من الممكن اعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ووجب المشرع الاعتداد بهذه الاقدمية عند الترقية بقواعد الزسوب الوظيفي وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ والقانون رقم ٢٢ لسنة

١٩٧٨ كما أوجب الاعتداد بها عند تطبيق المادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اللتين نظمتهما نقل العاملين من فئات جدولى القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين الجديدين ، مع تقرير ميزة خاصة لمن لم تتغير فئته منذ ١٢/٣١/١٩٧٤ حتى ١٩٧٨/٧/١ التاريخ المحدد لاجراء هذا النقل ، وحدد المشرع الاثر المالى المترتب على اعمال احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ فقرر منع المخاطبين باحكام المادتين الثالثة والرابعة علاوتين اخصيتين من علاوات فئة ١٩٧٨/٦/٣٠ ولم يقرر تدرج مرتبات العاملين فى مقابل الاقسية الاعتبارية سالفة الذكر .

واذ يبين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قصر اضافة الاقسية الاعتبارية على الفئة التى كان يشغلها العامل فى ١٢/٣١/١٩٧٤ دون تلك التى شغلها فى هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقصر الاعتداد بها فيما يتعلق بالتسويات التالية على تلك المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالوسوب الوظيفي ، وانه بالتعديل الذى ادخله على تلك المادة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ اضاف الاقسية للفئة التى يشغلها العامل فى ١٢/٣١/١٩٧٤ سواء قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او بعد تطبيقه وذلك بعبارة صريحة بينما اتجه وهو ينظم علاقة تلك الاقسية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الى الابقاء على الحكم السابق الذى من مقتضاه اضافتها قبل تطبيقه واقتصر فى التعديل على مد اثره الى قواعد الرسوب التالية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والصاير بها قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقد كان فى مكانة المشرع أن يضع نصا مماثلا لذلك الذى نظم علاقة تلك الاقسية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز ضمها الى الفئة التى يحصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ ومن ثم لا يجوز اضافة الاقسية الاعتبارية المشار اليها الى الفئة التى يحصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ فى شأن العاملين غير

الحاصلين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ . قد تضمن ذات الاحكام فيما يتعلق باضافة الاقدمية الاعتبارية وتنظيم علاقتها بكل من القانونين رقمي ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ فان تلك الاقدمية تضاف الى فئاتهم قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ويعد تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

واذا قصر المشرع الاثر المالي المترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على منح العلاوتين الاضافيتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من هذا القانون ولم يقض بترتيب مرتبات العاملين في مقابل الاقدمية الاعتبارية سالفة الذكر فانه لا يجوز اجراء مثل هذا التدرج خاصة وان الاعمال التحضيرية لهذه القانون قد اوضحت ان هذا هو اقصى ما يمكن ان تتحملها الخزانة العامة ولقد سبق للجمعية العمومية ان اعتنقت هذا الرأي فبتواها رقم ٥٦٢/٣/٨٦ الصادرة بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٨١ .

ولما كان من مقتضى اعمال احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ من شأنه ان تؤدي الى امكان تطبيق القوانين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعادة تسوية حالات العاملين وفقا لاحكامه مع الجمع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية خلال السنوات المالية المحددة لاعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية اذ ينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الفترة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصداره على حظر الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها فانه ورد حظر الجمع عاما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب وفقا لاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذي تتم الترقية بمقتضاه اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك الترقية بالرسوب بمقتضى احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ الذي تتم بها الترقية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ اي في خلال سنوات اعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وإذا كان المشرع قد قضى بالاعتداد بالاقدمية الاعتبارية المقررة فى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ عند نقل العاملين من فئات القانونين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون أن يغير من احكام هذا النقل المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ واقتصر على تقرير ميزة خاصة للعامل الذى لم تتغير فئته المالية التى منح فيها الاقدمية الاعتبارية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تتمثل فى الا يقل ما يمنحه عند النقل بغض النظر عن فئته المالية عن اول مربوط اجر الدرجة المنقول اليها او علاوتين ايهما اكبر ولو تجاوزن بهاتين العلاوتين نهاية مربوط تلك الدرجة ، فانه يتعين التزام حكم هاتين المادتين عند اجراء النقل الى الدرجات الجديدة خارج نطاق الاستثناء الذى تضمنته الميزة سالفة الذكر فيمنح العامل علاوة واحدة او علاوتين بحسب مدة بقائه فى الفئة المالية التى يشغلها تبعا لـ ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بكل من القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار ان اعمال حكم المادتين السالفتي الذكر منوطا بالفئة المالية التى يكون عليها العامل فى هذا التاريخ ومدة بقائه فيها *

وإذا كان المشرع قد عادل كل درجة من درجات القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باكثر من فئة من فئات القانونين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ فان ذلك ليس من شأنه أن يؤدى الى جواز الاعتداد بمدة البقاء فى اكثر من فئة مالية عند تحديد مدى استحقاق العامل لعلاوة او علاوتين وفقا لحكم المادتين ١٠٣ ، ١٠٥ سالفتي الذكر طالما أنه لم يعلق هذا الاستحقاق الاعلى مدة البقاء فى فئة واحدة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ او القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الاحوال *

ولما كان منح العلاوة التشجيعية سواء بالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ او بالتطبيق لحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ انما يتم بقرار يصدر وفق القواعد المعمول بها فى تاريخ صدوره وبحسب مركز العامل القانونى فى هذا التاريخ فانه لا يؤثر فى مقدارها او الفئة التى منحت بها ما يجسرى للعامل المستحق لها من تسويات

بعد صدور قرار منحها ومن ثم فانه ليس من شأن ايا من القانونين رقمي ١١٢ ، ١١٣ لسنة ١٩٨١ سالفى الذكر تغيير مقدار العلاوة التشجيعية التى منحت قبلها •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

اولا « عدم اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى الفئات المالية التى حصل عليها العامل وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ •

ثانيا : تطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٥٦٢/٣/٨٦) التى انتهت الى « عدم جواز تدرج مرتب العامل نتيجة لمنحه تلك الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ » وذلك بعد تعديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ٤ من يولييه سنة ١٩٨١ •

ثالثا : عدم جواز اضافة الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ معدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى الفئات التى حصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ •

رابعا : خضوع الترقيات التى تتم بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية المشار اليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتد بصدم جواز الجمع بين اكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة المنصوص عليها بالفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ •

خامسا : ان منح علاوتين طبقا لحكم السادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتم على اساس المدة التى قضاهما العامل فى فئة واحدة وفقا لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم

٥٨ لسنة ١٩٧١ وبعد اجراء التسوية وليس على اساس درجات القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تستوعب أكثر من فئة .

سادسا : أن العلاوة التشجيعية التي منحت قبل تطبيق القانونين رقمي ١١٢ ، ١١٣ لسنة ٨١ لا تتأثر بتعديل حالة العامل طبقا لاحكامها .

(ملف ٨٦/٣/٥٨٣ - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

(ملف ٨٦/٣/٥٨٤ - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

(ملف ٨٦/٣/٥٨٩ - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

شروط تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - (١) أن يكون العامل بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ (٢) أن يكون موجودا بالخدمة من تاريخ العمل بهذا القانون (٣) أن تستمر خدمة العامل بين اثنين التاريخين - اثر توافر هذه الشروط - احقية العامل - تطبيق احكام القانون عليه سواء كان معينا بعقد مؤقت او على وظيفة دائمة بالجهاز الإداري للدولة او الهيئات العامة على ريط ثابت او على فئة لها علاوة .

ملخص الفتوى :

باستعراض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الذي ينص في المادة الثالثة منه على أن « يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالجهات المشار إليها في المادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا أو أصبحوا يشغلونها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات

فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ في هذه الجهات فيمنحون اقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات . ٥٠٠٠٠

ونص في المادة الخامسة على أن تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم في المادتين السابقتين ، وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار إليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوة الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مريوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الراتب الثابت المالي المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به . ونص في المادة السابقة على أن يشترط الانتفاع بأحكام المواد السابقة أن يكون العامل موجوداً في الخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون ، ونصت المادة ١٢ على أن ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في أول يولية سنة ١٩٨٠ .

ورأت اللجنة أن هناك شروطاً يجب أن تتوافر في العامل الذي تسرى عليه هذه الأحكام :

أولها : أن يكون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ . كما نصت المادة الثالثة .

وثانيها : أن يكون العامل موجوداً بالخدمة من تاريخ العمل بهذا القانون ، كما نصت المادة الخامسة .

وثالثها : أن تستمر خدمة العامل بين هذين التاريخين كما يستفاد من حكمي هاتين المادتين .

فإذا توافرت هذه الشروط استحق العامل تطبيق أحكام القانون عليه سواء كان معيّناً بعقد مؤقت أو على وظيفة دائمة بالجهاز الإداري بالدولة أو الهيئات العامة على راتب ثابت أو على فئة لها علاوة . وفي حالة هذا الراتب الثابت يمنح العامل زيادة في مرتبه تعادل ٦ جنيهاً على أساس أنه لم يعين على فئة لها علاوة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العاملين المشار اليهم فى هذا الكتاب على اساس منحهم زيادة فى الراتب تعادل ستة جنيهاً على اساس انهم كانوا معينين فى ١٩٧٨/٦/٣٠ بالجهاز بموجب عقد مؤقت *

(ملف ٨٦/٤/٨٩٨ - جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبسدا :

العاملون بمجلس الشعب تسرى فى شأنهم احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - ترتيب الاقدمية بعد تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ يجرى وفقا للقواعد الواردة بالثلاثة العاملين بالمجلس *

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ والحاصلين على احد المؤهلات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، كما استعرضت الاعمال التحضيرية للقانون سالف الذكر التى يتضح فيها ان مشروع القانون قد عدل بناء على طلب مستشار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والى منه ما كان ينطوى عليه من اشتراط ان يكون العاملون معاملين بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى لا يثور فى الازهان ان الهيئات التى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يسرى عليها حكم القانون المقترح ، وضرب مثلا فى هذه المناقشة العاملين بمجلس الشعب كما استعرضت الجمعية المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ٨١ من لائحة العاملين بمجلس الشعب الصادر بها القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ والتى تنص فى المادة ٩ على ان تعتبر الاقدمية فى الوظيفة من تاريخ التعيين فاذا اشتمل قرار التعيين فيها على اكثر من عامل فى فئة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

(١) الاقليمية فى الفئة الوظيفية السابقة اذا كان التعيين متضمنا الترقية .

(ب) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقليمية بين المعينين على اساس المؤهل ثم الاقليمية فى التخرج فان تساويا قدم الأكبر سنا مع مراعاة ما تقتضى به القوانين واللوائح والقرارات فى شأن الاقليمية الاعتبارية فى الفئة الوظيفية وتنص المادة ١٢ على أنه « يجوز تعيين العامل الذى يحصل على مؤهل أعلى اثناء الخدمة فى إحدى الوظائف التى تتناسب مع مؤهله على النحو التالى (١ : ٠٠٠٠٠) (ب) بقرار من مكتب المجلس اذا كانت الفئة التى تشغلها تملو فئة بداية التعيين وفى هذه الحالة يحتفظ له بفئة الوظيفة وبأقدميته السابقة اذا توافرت لديه خبرة فى مجال العمل ويحتفظ العامل فى جميع الاحوال بمرتبه اذا كان يزيد على بداية مربوط الفئة الوظيفية وتنص المادة ١٤ على ان (تطبيق على العاملين بالمجلس قواعد احتساب مدد الخدمة السابقة المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة وتعتبر مدد الخدمة بالمهينات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة كانها قضيت بالحكومة وتنص المادة ٨١ على ان يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية العامة فى شئون العاملين وتعتبر هذه القواعد مكمله لاحكام هذه اللائحة وتسرى فيما لم يرد بشأنه نص فى هذه اللائحة والقوانين والقرارات التى صدرت أو تصدر فى شأن العاملين المدنيين بالدولة كما يصدر مكتب المجلس القرارات التنفيذية لهذه اللائحة » .

لذلك فان العاملين بمجلس الشعب تسرى فى شأنهم احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وأن ترتيب الاقليمية بعد تطبيق احكام هذا القانون يجرى وفقا للقواعد الواردة باللائحة العاملين بالمجلس المشار اليها .

(ملف ٥٩٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

اشترط المشرع لتسوية حالة العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة لها والمضافة اليها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ان يكون العامل موجودا بالخدمة فى ٣١/١٢/١٩٧٤ وفى ١/٧/١٩٨٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فان اجراء التسوية المشار اليها يقتضى الا تكون حملة العامل بالوظيفة قد انقطعت خلال هذين التاريخين والا انتفت العلة من اشتراط الوجود بالخدمة فيهما ان سيؤدى الى تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على من فصل من الوظيفة خلال الفترة الواقعة بين التاريخين فى حين انه لم يكن ليتاثر بتطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على اقرانه الذين لم تنقطع صلتهم بوظائفهم لكونه قد خرج من عداد الموظفين باحكام هذا القانون فى الفترة التى قصد المشرع علاج الآثار التى تولدت عن تطبيقه خلالها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان (تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ٣١/١٢/١٩٧٤ والناصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ٧٣) .

وتنص المادة السابعة من القانون على انه (يشترط للانتفاع باحكام المواد السابقة ان يكون العامل موجودا بالخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون) .

وتنص المادة الثانية عشر من القانون على ان (ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨٠) .

ومفاد ذلك ان المشرع اشترط لتسوية حالة العاملين من حملة المؤهلات

الدراسية المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والمؤملات المعاملة لها والمضافة إليها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ان يكون العامل موجدًا بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ وفي ١/٧/١٩٨٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فان اجراء التسوية المشار اليها يقتضى الا تكون صلة العامل بالوظيفة قد انقطعت خلال هذين التاريخين والا انقضت العلة من اشتراط الوجود بالخدمة فيهما اذ سيؤدي الى تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على من فصل من الوظيفة خلال الفترة الواقعة بين التاريخين في حين انه لم يكن ليتأثر بتطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ على اقرانه الذين لم تنقطع صلتهم بوظائفهم لكونه قد خرج من عداد المخاطبين باحكام هذا القانون في الفترة التي قصد المشرع علاج الآثار التي تولدت عن تطبيقه خلالها .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد فصل من الخدمة اعتبارا من ٧٨/٢/٢٤ ولم يعد لها الا في ١٦/٢/١٩٨٠ فانه لا يفيد في حكم المادة (٢) من القانون رقم (١٣٥) لسنة ١٩٨٠ لعدم استمرار خدمته خلال الفترة من ١٢/٣١/٧٥ الى ١/٧/١٩٨٠ .

لذلك : انتهت الجفعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / ٠٠٠ في الافادة من حكم المادة ٢ من القانون ١٣٥/١٩٨٠ لعدم استمراره بالخدمة .

(ملف ٦٠١/٢/٨٦ - جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

شروط التسوية وفقا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ حصول العامل على المؤهل انشاء الخدمة .

ملخص الفتوى :

قيد المشرع بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ احقية العاملين في تسوية حالتهم بمنحهم تسوية وإلحاقهم بالمجدد بالجدول الترقي بالقانون رقم

٢٧١ لسنة ١٩٥٣ من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل ايهما اقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم واقدمياتهم على هذا الاساس . وقد جعل المشرع ذلك مشروطا بأن تكون التسوية عن فترة قضاها هذا العامل في وظيفة مدنية ، وان يكون قد حصل على المؤهل اثناء مدة الخدمة المدنية .

(ملف ٨٦/٣/٦٠٩ - جلسة ١٩/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

عدم احقية الذى خرج من الخدمة بالاحالة الى المعاش بتاريخ قبل ١٩٨٠/٧/١ فى الافادة من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

اضاف المشرع بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، الى المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، المؤهلات او الشهادات الدراسية التى توقف منحها ، واشترط لافادة العامل من احكامه ان يكون موجودا بالخدمة فى اول يوليو سنة ١٩٨٠ ، كما خفض المشرع بالمادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ المسد الكلية اللازمة للترقية بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التى اضيفت اليه ممن تتوافر فى شائهم شروط تطبيق ذلك القانون ، اى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته .

ومن ثم فانه وان كان المشرع ارتد بتاريخ العمل باحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، الا ان الافادة من احكام مادته الاولى منوط بتوافر شروط تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن بينها الوجود بالخدمة فى ١٩٨٠/٧/١ .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان العامل المعروضة حالته احيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٠ ، اى لم يكن موجودا بالخدمة فى ١٩٨٠/٧/١ ،

ومن ثم فإنه لا يستفيد من الحكم الوارد بالمادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ سالفة البيان .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته ، فى الاقادة من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ملف ٦١٣/٣/٨٦ - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبسطة :

حق الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ او احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون - يشترط للافادة منه ان يكون العامل قد عين اصلا بمؤهل توقف منحه ثم حصل اثناء الخدمة على مؤهل جامعى واستمر فى الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

ملخص الفتوى :

جاء المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم جديد فيما يتعلق بالعاملين الذين حصلوا على مؤهلات جامعية اثناء خدمتهم فقرر فى المادة السادسة منه سالفة الذكر احقيتهم فى الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون باعتبارهم معينين اصلا بمؤهل توقف منحه او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة (المؤهل الجامعى فيطبق فى شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون ، وبناء على ذلك فإنه للافادة من حكم هذه المادة يشترط ان يكون العامل قد عين اصلا بمؤهل توقف منحه ثم حصل ، اثناء الخدمة على مؤهل جامعى واستمر فى الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد حصوله على المؤهل العالى ولم تنقطع صلته الوظيفية لاي سبب من الاسباب .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته ، يتضح

ان المذكور قد عين بشهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) وهى من الشهادات التى توقف منحها اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٩ واثناء الخدمة حصل على ليسانس الحقوق فى ١٩٥٢/١٠/١٤ وعين بوظيفة من الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٥٥/٣/٣١ ألا انه قدم استقالته من الخدمة فى ٦٧/٦/٢٠ ثم اعيد تعيينه تعيينا جديدا بالدرجة السابعة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) فى ١٩٦٩/١١/٢٥ وأصبح بذلك فى مركز قانونى جديد منبت الصلة بحالته الوظيفية السابقة بعد فاصل زمنى قدرة حوالى سنتين ونصف ، ومن ثم لم يستمر فى الخدمة بعد تسوية حالته بالمؤهل العالى حتى صدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وبهذه المثابة خرج عن نطاق المضاطيين بحكم المادة السادسة من هذا القانون - وبالتالي - لا يكون له الافادة من حق الخيار المقرر بالمادة المذكورة وجواز تطبيق المادة الثانية من هذا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق حكم المادة الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العامل المعروضة حالته .

(ملف ٦٢٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٣/٢)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

شرط الافادة من المادة ٦ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ان يكون المعين اصلا بمؤهل توقف مقفه قد استمر بالخدمة الى حين العمل بهذا القانون واثناء الخدمة حصل على مؤهل اعلى .

مفخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية جاء بتنظيم جديد فيما يتعلق بالعاملين الذين حصلوا على مؤهلات عالية اثناء الخدمة فقرر فى البادة المبادية منه احقيتهم فى

الخيار بين تطبيق أحكام المادة الثانية باعتبارهم معينين أصلاً بمؤهل توقف منحه أو معاملتهم بمؤهلاتهم العالية فينطبق في شأنهم أحكام المادتين الثانية والثامنة من القانون ويشترط للأفادة من الخيار المقرر بالمادة السادسة أن يكون العامل قد عين أصلاً بمؤهل توقف منحه ثم حصل أثناء الخدمة على مؤهل عال واستمر في الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون أن تنقطع صلته الوظيفية .

(ملف ٦٢٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٣/٢)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

تاريخ صرف الفروق المالية المترتبة على تطبيق قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتسوية حالات العاملين الحاصلين على المؤهلات الواردة به وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ هو ١٩٨٠/٧/١ . لا يجوز صرف أية فروق مالية عن فترات سابقة على هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

على اثر صدور قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدراسية بتلك الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - قامت مديرية التموين والتجارة الداخلية بحصر جميع العاملين بمحافظة بنى سويف المستفيدين من هذا القرار وأصدرت الأمر بالتنفيذ رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ بتسوية حالاتهم وفقاً لأحكام القرار المشار إليه وصرف الفروق المالية المستحقة لهم اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ ، لا أن وزارة المالية أصدرت الكتاب الدورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى قضى بأن تنفيذ القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه يكون من تاريخ صدوره فى ١٩٧٨/٣/٧ وعدم صرف أى فروق مالية عن فترات سابقة على هذا التاريخ .

وتنفيذاً للكتاب الدورى المشار إليه تم صرف الفروق المالية للعاملين بالمديرية المشار إليها اعتباراً من ١٩٧٨/٣/٧ ، إلا أن هؤلاء العاملين تقدموا

بطلبات يلتزمون فيها صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالاتهم
بالأمر التنفيذي رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ تطبيقاً للقرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨
عن المدة من ١٩٧٥/٧/١ وحتى ١٩٧٨/٢/٦ وذلك أسوة بزميلهم
السيد / ٠٠٠٠٠٠ الذي أقام الدعوى رقم ١٦٨ لسنة ١ ق والتي
قضت فيها محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بإبطال الكتاب الدوري رقم ٤٦
لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من تنفيذ القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ من تاريخ
صدوره ، كما قضت بصرف الفروق المالية المستحقة له اعتباراً من
١٩٧٥/٧/١ .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسس الفتوى والتشريع ،
فاستعرضت القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين
من حملة المؤهلات الدراسية والذي نص في المادة الأولى منه على أن « تسرى
أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات
العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم
طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية
بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية
منه » .

واستعرضت كذلك القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة
على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه حيث نص في المادة
الأولى منه على أنه « تضاف إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، المؤهلات
أو الشهادات الدراسية التي توقف منحها ٠٠٠٠٠٠ وتعتبر من المؤهلات المشار
إليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة
١٩٧٢ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية
الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية
الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠٠ » وتنص المادة السابعة من ذات
القانون على أنه « يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة أن يكون العامل
موجوداً بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون » وتنص المادة العاشرة على
أنه « لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية عن فترة

سابقة على تاريخ العمل بأحكامه أو استرداد فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ ٠٠٠٠٠ أو المادة ١٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ٠٠٠٠ واستعرضت الجمعية العمومية أيضا قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه حيث نص في المادة الأولى منه على أن « تعادل الشهادات والمؤهلات الدراسية الآتى ذكرها فيما يلى وعددها ١٥٥ شهادة ومؤهل دراسى والتى توقف منحها بالشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ».

ومن حيث أن مفاد النصوص القانونية المتقدم ذكرها أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ يعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ قد اعتد بالمؤهلات الواردة بقرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه كأساس لتسوية حالات العاملين الحاصلين عليها وفقا لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ وأن المادة السابقة من هذا القانون قد اشترطت للانتفاع بأحكامه الوجود بالخدمة من تاريخ العمل به فى ١٩٨٠/٧/١ ، ومن ثم فإن الاعتراف بالمؤهلات التى تضمنها القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ لا يعمل به الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون وقد ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، وبناء على ذلك فإن أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ لا تسرى الا على العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار إليها اعتبارا من هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على عدم صرف أية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو استرداد أية فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ أو المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فإن مقتضى ذلك انه لا يجوز صرف أية فروق مالية ناتجة عن التسويات التى أجريت للعاملين الحاصلين على الشهادات التى تضمنها القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ عن فترة سابقة على ١٩٨٠/٧/١ .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك أن كتاب نوري وزارة المالية نص على صرف الفروق المالية المترتبة على تطبيق أحكام القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه اعتبارا من تاريخ نشره فى ١٩٧٨/٢/٧ ، ذلك أن هذا القرار

فقد ولد منعصما لصدوره من غير مختص وهو ما سبق أن أفتت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١١/٦/١٩٨٠. وإذا كان هذا القرار قد اضحى بعد ذلك مشروعا اعمالا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، فإن هذه المشروعية لا تضيى عليه الا اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ تاريخ العمل بهذا القانون، ولا يصح لاحد قبل هذا التاريخ أن يدعى سندنا لتزيت حقوق له.

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالات العاملين الحاصلين على المؤهلات الواردة بالقرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وفقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يكون اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ ولا يجوز صرف اية قروى مالية عن فترات سابقة على هذا التاريخ.

(ملف ٥٩٦/٤/٨٦ - جلسة ٧/٣/١٩٨٤ وبذات المعنى من قبل ملف ٦١٦/٣/٨٦ - جلسة ٦/٢/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين الالتحاق بالمادتين الاولى والثانية والمادتين الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن علاج بعض الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والذي تنص مادته الاولى على أن « تضاف الى الجدول المرقق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المؤهلات أو الشهادات الدراسية التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تسيستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) ».

أو بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة الإعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ٠٠ « ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « تسبى حالات العاملين بالجهان الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار إليها فى المادة السابقة ، طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ٠٠

وتبدا التسوية بافترض التعيين فى الدرجة السادسة المخفضة بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف ٠ « ونصت المادة الثالثة منه على أن « يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، بالمجبات المشار إليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان فى الفئات المالية التى كانوا يشغلونها أصلا أو التى أصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ٠

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ فى هذه الجهات فيمنحون اقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات فى الفئات المالية التى كانوا يشغلونها أصلا أو أصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ٠

ونصت المادة الخامسة من ذات القانون على أن « تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات الذين تنظم شؤون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار إليها فى المواد السابقة بما يعادل ، علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهات أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ٠٠٠ « كما قضت المادة السادسة بأنه « يجوز للعاملين الحاصلين

على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء النفاذة من العاملين المدنيين بالمجهان
الأهلى للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق أحكام المادة الثانية من
هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة وتطبق عليهم أحكام المادتين
الثالثة والخامسة من هذا القانون .

ومفاد ذلك أن المشرع فى سبيل علاج الآثار المترتبة على تطبيق أحكام
القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ سلك مسلكين أولهما خاص بحملة المؤهلات الواردة
بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ أو التى أضيفت إليه ، والثانى
خاص بحملة لمؤهلات العالية أو الجامعية ، وقرر بالنسبة للطائفة الأولى
تسوية حالاتهم بافتراض التعيين فى الدرجة السادسة المنخفضة بمرتب
١٠٠٠٠ وبالنسبة للطائفة الثانية منحهم اقدمية اعتبارية قدرها سنتين أو
ثلاث سنوات حسب مدة الدراسة العالية وذلك فى الفئات التى كانوا يشغلونها
أصلاً أو أصبحوا يشغلونها بعد تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى
١٢/٣١/١٩٧٤ كما أضاف لهذه الطائفة الثانية ميزة مالية تتمثل فى منحهم
زيادة فى المرتب بما يعادل قيمة علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها
فى ٣٠/٦/١٩٧٨ أو ستة جنيهات أيهما اكبر فإذا كان العامل من الحاصلين
على مؤهل عال مخاطباً فى ذات الوقت بأحكام المادتين الأولى والثانية
من القانون المذكور بالنظر الى أن مؤهله يدخل فى عداد المؤهلات الواردة
بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ أو المضافة إليه يثبت له فى هذه الحالة حق
الخيار بين تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون وذلك بتسوية حالته
بافتراض تعيينه على الدرجة السادسة المنخفضة وما يترتب على ذلك من آثار
أو معاملته بموجب المؤهل العالى فتسرى عليه أحكام المادتين الثالثة
والخامسة من ذات القانون ويستفيد من الاقدمية الاعتبارية والزيادة فى
المرتب ، بيد أن الخيار هذا لا يعنى الجمع بين القطاعين بحيث يمكن للعامل
الاستفادة من الميزتين فى ذات الوقت لتعارض ذلك مع صراحة النصوص
فتمت اختيار العامل أحد الخيارين سقط حقه فى الخيار الثانى .

بذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
الجمع بين الانتفاع بالمادتين الأولى والثانية والمادتين الثالثة والخامسة
من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

يشترط لانتداب احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ان يكون العامل في درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهله عند العمل باحكام هذا القانون - في حالة عدم وجود فاصل زمني بين منتهي خدمة للعامل يفتقر تاريخ دخوله الخدمة هو تاريخ تعيينه الاول - لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ملخص القوى :

وتخلص وقائع الموضوع - حسبما يبين من الاوراق - في ان العامل السيد / ٠٠٠٠٠ كان قد حصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية عام ١٩٥٠ وعين بكادر عمال اليومية بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٦ بأجر يومي ٣٦٠/٢٠٠ ملزم ثم حصل على شهادة الثانوية العامة في سنة ١٩٥٧ ، وعين بهذا المؤهل بديوان عام وزارة الصناعة بالدرجة الثامنة الكتابية بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١٨ ، وبعد حصوله على بكالوريوس الهندسة الاجتماعية سنة ١٩٦٤ أعيد تعيينه بالوزارة بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٥ بالدرجة السابعة ٠ وسويت حالته بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، فاعتبر بالدرجة السادسة المخفضة من تاريخ تعيينه بالمؤهل المتوسط في ١٩٥٨/١٠/١٨ وتدرج في الترقيات حتى حصل على الفئة الثالثة في ١٩٧٦/١٢/٣١ . وقد طلب العامل المذكور تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته ومساواته بزميله ٠٠٠٠٠ الذي حصل على الثانوية العامة في سنة ١٩٥٧ وعين بديوان عام وزارة الصناعة في ١٩٥٧/١١/٣٠ بالدرجة الثامنة الكتابية وحصل على بكالوريوس الهندسة الاجتماعية سنة ١٩٦٧ ورقى الى الدرجة السابعة الكتابية في ١٩٦٤/٦/٣٠ ونقل بدرجته في الميزانية الى مجموعة الوظائف الادارية وسويت حالته بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ويشغل حاليا الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وازاء ذلك طلب الرأي فعرض الموضوع على الجمعية

العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجعلتها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ فاستبان أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالة بعض العاملين بالدولة اشترط لاتطبيق أحكامه أن يكون العامل في درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهله عند العمل بأحكام هذا القانون ، وأن المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسرى على العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ولما كان العامل المذكور عين في ١٦/٩/١٩٥٠ بكادر عمال اليومية بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، وحصل على شهادة الثانوية العامة في سنة ١٩٥٧ ، وعين بديوان عام وزارة الصناعة في ١٨/١٠/١٩٥٨ دون فاصل زمني بالدرجة الثامنة الكتابية ثم حصل على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية عام ١٩٦٤ وأعيد تعيينه في ١٥/٣/١٩٦٥ بالدرجة السابعة المقررة لمؤهله في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عند صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ كان العامل المروء حالته يشغل الدرجة المالية المقررة لمؤهله وهي الفئة السابعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيخرج عن نطاق المخاطبين بأحكام هذا القانون . ولا يسرى في شأنه حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ طالما أنه غير مخاطب أصلا بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ منالف الفكر .

وعلى ذلك لا يكون ثمة محل لبحث مدلول الزميل بالنسبة للمحالة المروءة . وعند تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالة العامل المذكور اختار المعاملة بالمؤهل المتوسط ، وعلى هذا الأساس سويت حالته طبقا للمادتين الأولى والثانية من هذا القانون ما يتعين معه تسوية حالته بالدرجة السادسة المخفضة بمرتبة شهرى ١٠٠٠٠٠ جنيه من تاريخ تعيينه أو حصوله على المؤهل أيهما أقرب .

ولما كان الثابت أن دخول العامل المذكور الخدمة لأول مرة بكادر عمال اليومية كان في ١١/٩/١٩٥٠ وأنه حصل على الثانوية العامة بمدة ١٩٥٧ وعين تعيينا جديدا بمقتضى هذا المؤهل دون فاصل زمني في ١٨/١٠/١٩٥٨ ،

ومن ثم فإن المعول عليه هو دخوله الخدمة لأول مرة في ١٦/٩/١٩٥٠، وليس في ١٨/٩/١٩٥٨ طالما ثبت عدم وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة السابقة ومدة الخدمة اللاحقة، وعلى ذلك ويكون التاريخ الأقرب لإجراء التسوية طبقاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ هو تاريخ حصوله على مؤهل الثانوية العامة في سنة ١٩٥٧.

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق أن أقرت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ بأنه لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل - بعد ٣٠/٦/١٩٨٤ استناداً إلى أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي على أن تجري التسوية القانونية الصحيحة لتصديق الدرجة والأقدمية القانونية التي يعتد بها مستقبلاً عند ترقبته إلى الدرجة التالية. ومن ثم فإن اعتبار تاريخ حصول العامل المذكور على الثانوية العامة هو التاريخ الذي يجب أن ترتد إليه أقدميته في الدرجة السادسة المخفضة لا يترتب عليه تعديل في المركز القانوني للعامل بعد ٣٠/٦/١٩٨٤.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى :

١ - عدم افادة العامل المذكور من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

٢ - يعد تاريخ حصول العامل المذكور على الثانوية العامة في سنة ١٩٧٥ هو التاريخ الأقرب عند تسوية حالته وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠. وعلى ذلك لا تعديل في مركزه القانوني بعد ٣٠/٦/١٩٨٤ على النحو الموضح بالأسباب.

(ملد ٢٨٦/٣/٦٤٣ - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

يعتمد بالتسوية التي اختارها العامل طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وما تنتج من درجة وأقدمية ومرتب - عند الترقية إلى الدرجة الأعلى - بعد مدة الخبرة الكلية والبيئية اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقاً لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعاملة به في ذات أمتنوعة النوعية التي يزقي العامل من خلالها .

ملخص الفتوى :

استمرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وتبين لها أن المشرع خول العاملين الذين عينوا بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ وتلك التي أضيفت إليه بحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والذين حصلوا أثناء الخدمة على مؤهلات عالية حقاً في الخيار بين معاملتهم على أساس مؤهلاتهم التي توقف منحها فتمسوى حالاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتبدأ التسوية بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المخفضة أو معاملتهم بمؤهلاتهم العالية فيطبق في شأنهم حكم المادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك بمنحهم أقدمية اعتبارية قدرها سنتان أو ثلاث سنوات حسب الأحوال في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً في (١٢/٣/١٩٧٤) أو التي أصبحوا يشغلونها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وزيادة في المرتب .

ومن حيث أن استخدام العامل لحق الخيار السالف الذكر باختياره التسوية طبقاً للمادة الأولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومعاملته بالمؤهل الذي توقف منه وعدم اختياره المعاملة بالمؤهل العالي

الذى حصل عليه اثناء الخدمة يترتب عليه استصحاب مدة خدمة قضائها
فى مجموعة الوظائف المكتبية بالمؤهل الذى توقف منحه الى مجموعة الوظائف
التخصصية التى يشغل احدى وظائفها بحكم حصوله على المؤهل العالى
المتطلب لشغلها يزاحم بها زملاءه الشاغلين لوظائف فى هذه المجموعة ابتداء
الامر الذى يميز معه بحث ما اذا كانت المدة المذكورة والتى قضيت فى
مجموعة نوعية مضايرة يعتد بها عند تحديد اقدمية العامل فى المجموعة
التخصصية وفى توافر المدة اللازم بقاؤها فى الدرجة عند النظر فى ترقيته
للوظائف الاعلى بالمجموعة التخصصية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ .

ولما كانت التسوية طبقا لاحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ وتدرج
العامل على اساسها فى حالة اختياره لهذه التسوية وفقا لحق الخيار المقرر
بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ وما يترتب عليها من آثار
تنحصر فى تحديد الدرجة والادمية والمرتب الذى يصل اليه بالتدرج بالعلوات
هى مسألة يحكمها القانون وتعتبر اثرا من الآثار القانونية للتسوية ويتميز
الاعتداد بها ولا يمكن القول باهدارها ، الا ان هذه الآثار تتحدد بهذا النطاق
وحده دون ان تتعداه الى مجالات اخرى لا تعتبر بالضرورة اثرا مباشرا
للتسوية ، وانما يحكمها القانون بشروط وضوابط تحدده ، وهو ما يجد تطبيقه
فى حالة الترقية الى الوظائف الاعلى وفقا للملاحكم التى حددها القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ذلك ان القانون المذكور يقوم على اساس موضوعى فى
الوظيفة العامة اساسه توافر شروط شغل الوظيفة المطلوب التعيين فيها او
الترقية اليها والمعدة فى بطاقة وصفها وليس على اساس المؤهل فاعتبار الوظيفة
واشترطات شغلها وهو جوهر نظام ترتيب وتوصيف الوظائف ، ومن مظاهر
الاخذ بهذا النظام ان تكون لكل وحدة من الوحدات الخاضعة لاحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هيكل تنظيمى وجدول للوظائف مرفق به بطاقة وصف
لكل وظيفة تحدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن
يشغلها ، وتصنيفها فى احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات ،
واعتماد كل مجموعة نوعية وفقا لحكم المادة ١١ من القانون المذكور وحدة
واحدة متميزة فى مجال التمييز والترقية والنقل والندب ، كما ستلزم القانون

المذكور بموجب حكم المادة ٣٦ منه عند ترقية العامل وفقا لأحكامه استيفاء اشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها حسب بطاقة الوصف المحددة لها ، وأن تكون الترقية الى هذه الوظيفة من الوظيفة التي تسميها مباشرة في الدرجة وفي ذات المجموعة النوعية التي تنتمي إليها . وما أخذ المشرع به في نظام الترقية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو أحد تطبيقات نظام ترتيب توصيف الوظائف حيث تتطلب أن تكون الترقية الى الوظيفة الأعلى مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل هذه الوظيفة من ناحية التأهيل العلمي المطلوب في بطاقة الوصف والخبرة النوعية وغيرها من الاشتراطات وأن يكون ذلك من خلال المجموعة النوعية التي تتم الترقية من خلالها باعتبار أن هذا النظام جعل من المجموعة النوعية المغلقة وحدة متميزة في مجالات الخدمة المدنية ومن بينها الترقية .

واستنادا الى نص المادة ٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فوض المشرع رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في إصدار القرارات المتضمنة المعايير اللازمة لترتيب الوظائف ، بما في ذلك الحد الأدنى للخبرة النوعية المطلوبة . وقد أصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف ، وقد حدد الملحق رقم (١) المرفق بالقرار المذكور المجموعات النوعية التي تصنف فيها وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها المجموعة النوعية لوظائف القانون باعتبارها إحدى المجموعات النوعية للوظائف التخصصية . وجاء بتعريفها أنها تشمل جميع الوظائف التي تكون واجباتها ومسئولياتها القيام بأعمال تخصصية في مجال أو أكثر من المجالات القانونية ، أن التأهيل العلمي اللازم لشغلها تأهيل علمي تخصصي بذاته ، وقد جاء بالقرار المذكور أن مجموع المدة المطلوبة لشغل وظيفة من الدرجة الأدنى من هذه المجموعة مقدارها ١٤ سنة على الأقل وأن المدة البيئية التي يجب قضائها للترقية من الدرجة الثانية الى الأولى قدرها ست سنوات على الأقل .

ومتي كان ذلك فانه عند اجراء الترقية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ووفقا للأساس الموضوعي الذي أخذ به القانون المذكور ، وأخذاً بنظام المجموعة النوعية المغلقة التي تعتبر وحدة

متميزة في مجالات الخدمة المدنية ومنها الترقية ، يتعين الاعتداد باشتراطات شغل الوظيفة الاعلى ومن بينها التأهيل العلمى المطلوب لشغل هذه الوظيفة .
والواقع أن هذه الخبرة النوعية متى كانت مطلوبة فانها لا يمكن ان تبدأ الا بعد الحصول على المؤهل اللازم لاكتسابها ، وبذلك فلا يعتد بمدة الخبرة النوعية الا اذا كانت تالية للحصول على المؤهل اللازم لشغل هذه الوظيفة ومدة الخبرة والمعاملة به وظيفيا وهذه الخبرة النوعية تتمثل في المدة الكلية المطلوبة لشغل هذه الوظيفة وهى مجموعة المدة البيئية المطلوبة لشغل الوظائف الأدنى ، فضلا عن توافر المدة البيئية الأخيرة ، وان تكون المدة الكلية والبيئية قد قضيت في ذات المجموعة النوعية التى يرقى العامل من خلالها ، ولا يعتد في مجال الترقية التى قضيت في مجموعة نوعية مغايرة لعدم اتفاق ذلك مع الاشتراطات اللازمة لشغل الوظيفة الاعلى .

ولا يمثل هذا الاتجاه أى مساس بالأقدمية التى رتبها القانون على الفخر للسالف بيانه . بل احتراماً لمدة الاقدمية من ناحية والشروط القانونية اللازمة للترقية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ من ناحية أخرى والتى تتطلب للترقية توافر اشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها العامل من خلال المجموعة النوعية التى ينتمى اليها ويرقى من خلالها . ويكون العامل الذى لا تتوافر في شأنه المدة الكلية والبيئية المطلوبة للترقية في ذات المجموعة النوعية التى يرقى من خلالها قد فقد لاحد الاشتراطات اللازمة للترقية الى هذه الوظيفة دون مساس بأقدميته في الدرجة التى يشغلها والناشئة عن قوانين التسوية .

بتطبيق ذلك على الحالات المعروضة يبين أن السيدة /
حصلت على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٦ وتدرجت به في مجموعة وظائف القانون الى أن حصلت على الدرجة الثانية من درجات القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٧/١٢/٣١ في حين أن زميلها والحاصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٧٢ تدرج بالتسوية بعد أن اختار تسوية حالته طبقاً للمادة الاولى والثانية من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومعاملته بالمؤهل الذى توقف منحه حيث حصل على الدرجة الثانية في ١٩٧٤/١٢/٣١ - ومع
تم يعتد بهذه الأقدمية بالترجى الذى وصل اليه مرتبه بهذه التسوية الا أنه عند الترقية الى الوظيفة الاعلى فان السيدة تحصل لها المدة

المتطلبة لشغل هذه الوظيفة من تاريخ حصولها على ليسانس الحقوق في عام ١٩٦٦ والمعاملة به في حين تحسب المدة المتطلبة لشغل الوظيفة لزميلها من عام ١٩٧٤ تاريخ حصوله على ليسانس الحقوق ومعاملة به ومن ثم تكون السيدة المذكورة قد استوفت المدة الكلية والبيئية وقدرها ١٤ عاما في ذات المجموعة في حين ان زميلها المذكور لم يستوف هذه المدة باعتبار ان المدة اللازمة لشغل هذه الوظيفة هي المدة التي قضت بعد حصوله على ليسانس الحقوق في عام ١٩٧٤ ومعاملة بموجبه في مجموعة وظائف القانون ، وعلى ذلك تكون للسيدة المذكورة الاولوية في الترقية لهذه الدرجة لتوافر اشتراطات شغل الوظيفة في حقها ، وقد استبعدت الجمعية التطبيق على حالة العامل ٠٠ لعدم انضباطها في كتاب طلب الرأي ويسرى عليها ذات المبدأ ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الآتى :

١ - الاعتدأ بالتسوية التي اختارها العامل طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وما تنتج من درجة واقدمية ومرتب ٠

٢ - عند الترقية للوظيفة الاعلى يعتمد بمدة الخبرة الكلية والبيئية اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقا لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعاملة به وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل من خلالها ٠

(ملف ٦٥٤/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

الفصل الثالث

شهادات دراسية مختلفة

الفرع الأول

شهادات دراسية تربوية

اولا : دبلوم معهد التربية العالي :

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - تضمنها حكما خاصا بالمدرسين الحاصلين على دبلوم معهد التربية العالي فوق المؤهل الجامعي أو العالي والحاصلين على اجازة التخصيص فوق الشهادة العالمية في الازهر - اعتبار مدة الدراسة لهم في اقدمية الدرجة السادسة لدى تعيينهم في وظائف التدريس .

ملخص الحكم :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية نصت على ان « تعتبر مدة الدراسة المقررة في معهد التربية العالي في اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة لمن يعين من خريجه الحاصلين قبل دخوله على مؤملات عالية او شهادات جامعية في وظائف التدريس بوزارة المعارف العمومية » وفي هذا الخصوص تعتبر السنة الدراسية بمعهد التربية العالي سنة ميلادية كاملة بالنسبة الى حساب الاقدمية في الدرجة السادسة في وظائف التدريس المذكورة . ويسرى نفس الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة التخصيص بالنسبة الى حملة الشهادة العالمية من كليات الازهر الذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة المعارف العمومية . وقد ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون « كذلك تتضمن المادة السابعة حكما خاصا بالمدرسين بوزارة المعارف العمومية الحاصلين

على دبلوم معهد التربية العالي فوق المؤهل الجامعى أو العالى ، والحاصلين على أجازة التخصص فوق الشهادة العالية من الأزهر ، فهؤلاء اعتبرت أهم مدة الدراسة فى أقدمية الدرجة السادسة لدى تعيينهم فى وظائف التدريس بالموزارة المذكورة ، وذلك حتى لا يتقدمهم فى الترقية للدرجة الخامسة من اقتصرت دراسته على الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى وحده فعين قبلهم ، وهو خريج نفس دفعته أو بعدهم بسنة مثلا « • وفاد ذلك أن المشرع اعتبر فى النص المتقدم مدة الدراسة المقررة للحصول على أجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الأزهر الذين يعينون فى وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة التربية والتعليم فى أقدمية الدرجة المذكورة على أساس أن السنة الدراسية تعادل سنة ميلادية كاملة فى تلك الدرجة ، وافصح عن أن الحكمة فى ذلك هى الا يتقدم على الحاصلين على هذا المؤهل فوق الشهادة العالية من كليات الأزهر فى الترقية الى الدرجة الخامسة من هو أدنى منهم فى مؤهله العلمى ممن اقتصرت دراسته على الشهادة العالية رحدها وعين قبلهم إبان دراستهم مع أنه متخرج فى نفس دفعته أو بعدهم بسنة مثلا • تشجعا على الاستزادة من العلم وحتى لا تكون هذه الاستزادة تضحية لا أجر عذبا بل سببا فى تأخر صاحبها فى سلك وظائف التدريس عن عرض عنها •

(طعن رقم ٩٠٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٦)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

نص المادة ٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على حساب سنة الدراسة فى معهد التربية العالي وفقا لمشرطه - لا يحول دون ضم مدة خدمة المدرس السابقة فى التعليم الحر - كيفية حساب الأقدمية الاعتبارية وأجراء الضم فى هذه حالة •

ملخص الحكم :

ان الأقدمية النافذة التى منحتها المادة السابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية لخريجي المعهد العالى فى الدرجة السادسة انما هى تعويض عن مدة دراستهم فى هذا المعهد حتى

لا يتقدمهم في الترقية للدرجة الخامسة من اقتضت دراسته على الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي وحده ، فعين قبلهم وهو خريج نفس دفعتهم أو بعدهم بسنة مثلا ٠ كما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ٠ وعلى اعتبار أن هذه الأقدمية هي مدة الدراسة بالمعهد فإنها لا تشمل بحكم الواقع في مدة الخدمة السابقة التي قد تكون لأحد هؤلاء الخريجين قبل دخوله ذلك المعهد لأن الواقع هو أنه لم يمض هذه المدة السابقة لا كلها ولا بعضها أثناء الدراسة بالمعهد المشار اليه فلا تداخل إذن وهذه هي حالة المدعى ومن ثم فلا يجوز حرمان المدعى من ضم مدة ندمته السابقة في التعليم الحر كلها أو بعضها بسبب منحه الأقدمية الخاصة المذكورة بل ينبغي أن تضم كل مدة خدمته السابقة في التعليم الحر بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وذلك بعد ارجاع اقدميته في الدرجة السادسة الى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ أي الى سنتين سابقتين على تاريخ تعيينه بوزارة التربية والتعليم بالتطبيق للمادة السابعة من قانون المعادلات الدراسية - فتصبح اقدميته في الدرجة المذكورة بعد هذا النضم راجعة الى ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ٠

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية - نصها على اعتبار مدة الدراسة المقررة في معهد التربية العالي في اقدمية الدرجة السادسة لمن يعين في وظائف التدريس بالوزارة من خريجي الحاصلين قبل حصوله على مؤهلات عالية أو شهادات جامعية - سريان ذات الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الأزهر الذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بالوزارة - عدم سريان هذا الحكم على من يعين ابتداء على الدرجة السادسة الفنية (المتوسطة) - اعداد التزام بينه وبين من يعين على الدرجة السادسة العالية نتيجة استئصال كل من الكاسرين وانفراد كل منهما باقدميات مستقلة ٠

(م ١٩ - ج ٢١)

ملخص الفتوى :

إن المادة السابعة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ بالمعاهدات الدراسية تنص على أن « تعتبر مدة الدراسة المقررة في معهد التربية العالي في اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة لمن يعين من خريجه الحاصلين قبل حصوله على مؤهلات عالية أو شهادات جامعية في وظائف التدريس بوزارة المعارف العمومية » .

وفي هذا الخصوص تعتبر السنة الدراسية بمعهد التربية العالي سنة ميلادية كاملة بالنسبة الى حساب الاقدمية في الدرجة السادسة في وظائف التدريس المذكورة .

ويسرى نفس الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الأزهر ، الذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة المعارف العمومية .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون تحليلا للمحكم الوارد بهذا النص « وذلك حتى لا يتقدمهم في الترقية للدرجة الخامسة من اقتصرت دراسته على الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي وحده ، فعين قبلهم ، وهو خريج نفس دفعته أو يدهم بسنة مثلا » .

ومفاد هذا أن المشرع اعتبر في النص المتقدم مدة الدراسة المقررة للحصول على اجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الأزهر بالنسبة للذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة التربية والتعليم مجسوبة في اقدمية الدرجة المذكورة على اناس أن السنة الدراسية تعادل سنة ميلادية كاملة في تلك الدرجة وافصح عن أن السكبة في ذلك هي الا يتقدم على الحاصلين على هذا المؤهل الأعلى من الشهادة العالية من كليات الأزهر في الترقية الى الدرجة الخامسة من هو ادنى منهم في مؤهلهم الدراسي ، من اقتصرت دراسته على الشهادة العالية وحدها وعين قبلهم ابا ن دراستهم مع أنه متخرج في نفس دفعته أو يدهم بسنة مثلا ، وذلك تشجيعا على الاستزادة من العلم ، وحتى لا تكون هذه الاستزادة تضحية لا اجر عليها بل سببا في تأخر صاحبها في سلك وظائف التدريس عن اعرض عنها .

وغنى عن البيان أن الشارع أن قصد إلى المغايرة في المعاملة بين فئتي أصحاب المؤهلات العالية وأصحاب المؤهلات الأعلى منها على الوجه المتقدم ذكره إنما أقام هذه المغايرة على افتراض أن تعيين صاحب المؤهل الأعلى تم في الدرجة السادسة بالكادر العالي تحسب له اقدمية اعتبارية مقدارها سنة لا يتقدم عليه من هو أدنى منه في المؤهل العلمي الأمر الذي لا يتحقق في حالة من يعين ابتداء على الدرجة السادسة الفنية المتوسطة لانعدام التزامهم بينة وبين أقرانه الحاصلين على مؤهل أقل من مؤهله ممن يعينون على الدرجة السادسة الفنية العالية لاستقلال كل من الكادرين العالي والمتوسط عن الآخر وانفراد كل منهما باقتديات مستقلة في كل وزارة أو مصلحة .

وهذا هو ما أكدته المشرع في خصوص تطبيق أحكام المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية فيما نصت عليه بالنسبة إلى أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ ج و ٥٠٤ .
حليم من عدم جواز النظر في ترقيةهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات بحال الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالمساهية المذكورة ومن تقرير اقدمية اعتبارية مقدارها ثلاث سنوات لحاملي الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي على أصحاب المؤهلات المشار إليها ، إذ أضاف القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ إلى هذه المادة فقرة ثالثة نصها الآتي « ويقتصر هذا الحكم على المعينين في الكادر الفني العالي والإداري ممن ذكروا في الفقرتين السابقتين دون المعينين منهم في الكادر الفني المتوسط أو الكتابي » .

ولا حجة في القول بأن قرار تعيين الموظف المذكور على الدرجة السادسة الفنية المتوسطة قد تحجج على الرغم من مخالفته لأحكام القانون وأن مقتضى ذلك أن يترتب على التعيين الذي تم بمقتضاه جميع الآثار القانونية فتوجب على التعيين الصحيح منذ البداية ومنها حقه في ضم مدة الدراسة التي قضاه للحصول على إجازة التخصص إلى اقدمية الدرجة السادسة ،
لا حاجة في ذلك لأن هذا مردود عليه .

(فتوى ٢٤٦ في ١٩٦٦/٣/٦)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - النص في المادة السابعة من هذا القانون على حساب اقدمية اعتبارية في الدرجة السادسة - مقصور على خريجي معهد التربية العالي وعلى الحاصلين على اجازة التخصيص من حملة الشهادات العالمية الازهرية - عدم اعادة خريجي المعهد العالي للتربية الفنية من هذا الحكم - تسوية حالات خريجي المعهد المذكور على خلاف ما تقدم - تسوية مخالفة للقانون - جواز سحبها في اى وقت - اجراء ترتيبات بناء على هذه التسوية الواطلة - عدم جواز سحب الترقية بعد تحصنها *

ملخص الفتوى :

ان القاعدة العامة في تحديد الاقدمية ، ان تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، وبذلك جرت نصوص القوانين التي تنظم الوظيفة العامة فورد النص على هذه القاعدة في المادة ٢٥ من نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم في المادة ١٦ من نظام العاملين المتعيينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ثم في المادة ١٢ من نظام العاملين المتعيينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه استثناء من هذا الاصل العام في تحديد الاقدمية نص للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية في مادته السابعة على ان تعتبر مدة الدراسة المقررة في معهد التربية العالي في اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة لمن يعين من خريجيه الحاصلين قبل دخوله على مؤهلات عالية او شهادات جامعية في وظائف التدريس بوزارة المعارف العمومية .

« وفي هذا الخصوص تعتبر السنة الدراسية بمعهد التربية العالي ستة ميلادية كاملة بالنسبة الى حساب الاقدمية في الدرجة السادسة في وظائف التدريس المذكورة »

« ويسرى نفس الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة

التخصص بالنسبة الى حملة الشهادات العالمية من كليات الازهر الذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة المعارف العمومية .

وقد دعا الى هذا الاستثناء حرص المشرع على الا يتقدم من المدرسين المذكورين في الترقية الى الدرجة الخامسة من اقتصرت دراسته على الشهادة العالمية او المؤهل الجامعي وحده ، وعين قبلهم ، وهو خريج نفس دفعتهم او بعدهم بسنة مثلا ، وذلك حسبما اشارت المذكرة الايضاحية لقانون المعادلات الدراسية .

ومن حيث ان نص المادة السابعة من قانون المعادلات الدراسية فيصا تضمنته من حكم نفاذ . قصر هذا الحكم على خريجي معهد التربية العالي وعلى الحاصلين على اجازة التخصص من حملة الشهادات العالمية الازهرية . ويوصفه حكما استثنائيا فانه يتعين حصره في النطاق الذي حدده المشرع لكون تعديته الى غيره عن طريق القياس أو التوسع في التفسير ، ومن ثم فان حساب اقدمية اعتبارية طبقا لهذا النص انما يكون بالنسبة الى الطائفتين المذكورتين فيه فحسب ، اما من عداهما من خريجي المعاهد الأخرى فيلتزم في شأنهم حكم القاعدة العامة بان تحدد اقدمية كل منهم في درجته من تاريخ التعيين فيها .

ومن حيث ان خريجي المعهد العالي للتربية ليسوا من بين من ذكروهم في نص المادة السابعة سالفة الذكر ، فمن ثم لا يفيدون من الحكم المقرر في هذا النص ، وانما تسرى في شأنهم القاعدة العامة في تحديد الاقدمية .

ومن حيث ان تسوية حالات خريجي المعهد العالي للتربية الفنية على خلاف ما تقدم هي تسوية مخالفة للقانون ، ومن المقرر ان التسوية الباطلة لا تتمتع باية حصانة وانما يجوز لجهة الادارة سحبها دون التقيد بمواعيد سحب القرارات الادارية الباطلة لان من سويت حالته لا يستمد حقه من تلك التسوية ، وانما يستمد مباشرة من القانون ان كان له اصلحق بموجبه ، ولا يفلح في تحصين التسوية الباطلة ان تكون قد صدرت قرارات بالترقية بناء عليها ، الا اذا كانت الترقية ذاتها قد تحصنت بعدم الطعن عليها في الميعاد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق نص المادة السابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ بالمعادلات الدراسية على خريجي المعهد العالي للتربية الفنية وأن التسويات التي تمت على خلاف ذلك يجب سحبها • على أنه اذا كانت قد اجريت ترقيات بناء على هذه التسويات فلا يجوز سحب الترقية بعد تحصينها •

(فتوى ١٠٩٥ في ١٦/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٦٦)

المقدمة :

حساب مدة الاقدمية وفقا لقانون المعادلات الدراسية - ترتب عليه جميع الآثار ومنها حساب العلاوة الدورية من تاريخ الاقدمية المعدلة - مفهوم تصنيف الحالة وفقا لقانون المعادلات •

ملخص الحكم :

أن المادة السابعة من قانون المعادلات الدراسية تنص على أنه « تعتبر مدة الدراسة المقررة في معهد التربية العالي في اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة لمن يعين من خريجيه الحاصلين قبل دخوله على مؤهلات عالوية أو شهادات جامعية في وظائف التدريس بوزارة المعارف العمومية وفي هذا الخصوص تعتبر السنة الدراسية بمعهد التربية العالي سنة ميلادية كاملة بالنسبة الى حساب الاقدمية في الدرجة السادسة في وظائف التدريس المذكورة •

ويبقى نفس الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادات العالية من كليات الأزهر الذين يغيبون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة المعارف العمومية •

ومن حيث ان مقتضى النص في المادة السابعة المسالفة الذكر على حساب مدة معينة في اقدمية درجة التعيين دون وضع أي قيد على الآثار

المرتبة على ذلك ، هو إن تترتب على حساب هذه المدة جميع الآثار التي تترتب على حساب مدة الخدمة السابقة فى الأقدمية ومن ثم تصعب هذه العلاوات الدورية من تاريخ الأقدمية المعدلة ، ويترج المرتب من هذا التاريخ أيضا .

ومن حيث أن ما أورده الحكم المطعون فيه بأسبابه من عدم جواز المساس بالزيادة فى المرتب الذى يتقاضاه الموظف عند تسوية حالته بقانون المعادلات الدراسية تأسيسا على أن الهدف من هذا القانون هو تحسين حالة الموظف وعلى أن له حقا مكتسبا فى هذه الزيادة ، هذا الذى أورده الحكم لا يصدق إلا بالنسبة الى الزيادة فى المرتب فى التاريخ المحدد قانونا لأجراء هذه التسوية وهو تاريخ العمل بالقانون المشار اليه - فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣ - أما تلك الزيادة الناشئة بعد هذا التاريخ بسبب استحقاق العلاوة الدورية على وجه مخالف لما انتهت اليه التسوية التى قد تغير ميعاد العلاوة من سنة زوجية الى سنة فردية أو العكس أو بسبب استحقاق العلاوة الدورية بعد الحصول على ترقية من درجة الى أخرى ، فإنه فى كلتا الحالتين تكون زيادة المرتب ناشئة عن عدم إجراء التسوية التى تؤدى الى تصحيح ميعاد العلاوة فى التاريخ الذى عينه القانون » .

ومن حيث أنه تترتب على حساب السنة الدراسية بمعهد الترقية العلمى فى الأقدمية المدعى بالدرجة السادسة أن أصبحت أقدميته فيها راجعة الى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - بدلا من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - فاستحق أول علاوة نورية . اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٣ - بدلا من أول مايو سنة ١٩٥٤ وبهذه المثابة فإن حالته قد صادفها التحسين فعلا حسبما استهدف القانون - بالرغم من خصم قيمة هذه العلاوة من اعانة غلام المعيشة الذى تم اعمالا للمادة الخامسة من القانون التى استوجبت خصم الزيادة المترتبة على القانون من اعانة الغلام » .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإنه لم يترتب على تطبيق قانون المعادلات الدراسية المساس بمرتب المدعى بالانقصاص - كما يدعى - فى التاريخ الذى جده هذا القانون لأجراء التسوية وهو ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣ ،

وما ترتب على انفاذ هذه التسوية في سبتمبر سنة ١٩٦٢ كآثر لتعديل مواعيد
علاواته بعد ضم السنة الاعتيادية طبقاً لنص المادة السابعة من القانون
المكور الى تاريخ دخوله الخدمة لا يغير من قيام التحسين الحاصل في مرتبه
ابتداء بالنسبة لتقديم موعد استحقاق علاوته الاولى في اول مايو سنة ١٩٥٢
بدلاً من اول مايو سنة ١٩٥٤ .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبني :

القانون رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٥٥ ، طبقاً لما اوضحته مذكرته الايضاحية
يعالج ترقية خريجي معهد التربية العالي او الحاصلين على اجازة التخصص
من الازهر لعام ١٩٤٨ - بشرط أن يكونوا في خدمة وزارة التربية والتعليم
وقت صدور حركة الترقيات التي اجريت في شهر اكتوبر سنة ١٩٥١ - عدم
انطباق هذا القانون على من لم تتوافر فيه جميع شروطه .

ملخص الحكم :

اوضحت المذكرة الايضاحية للقانون ٦٣٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ان
وزارة التربية والتعليم كانت تراعى قبل صدور قانون المعادلات الدراسية
منح خريجي معهد التربية العالي عند النظر في ترقيتهم الى الدرجة الخامسة
اقدمية اعتبارية في حدود كانت لا تتجاوز مدة الدراسة بالمعهد حتى لا يضار
خريجوا المعهد بسبب مدة دراستهم فيه ، فلا يتأخرون في الترقية الى الدرجة
الخامسة عن زملائهم من خريجي الجامعات الذين تخرجوا معهم في سنة
واحدة والتحقوا بوظائف التدريس بعد تخرجهم مباشرة ، ولئن سلم تطبيق هذه
القاعدة من الاصطدام بشرط توافر الحد الأدنى للمدة المقررة للترقية بالنسبة
لخريجي معهد التربية العالي في السنوات السابقة لسنة ١٩٤٨ الا انه اصطدم
بهذه الشروط بالنسبة لهم في السنة المذكورة بسبب السرعة التي اتسمت بها
حركة الترقيات في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ونجم عن ذلك في حركة الترقيات
التي اجريت في اكتوبر سنة ١٩٥١ ان تخلفوا عن زملائهم من خريجي الجامعات
١٩٤٦ في الترقية الى الدرجة الخامسة ولم يرقوا الى الدرجة الخامسة الا في

حركة ديسمبر سنة ١٩٥٢ فتأخروا عن زملائهم من خريجي الجامعات سنة ١٩٤٦ في اقدمية الدرجة الخامسة ما يزيد على السنتين هذا في حين لم يتأخر على هذا النحو خريجو هذا المعهد في السنوات السابقة على سنة ١٩٤٨ في اقدمية الدرجة الخامسة عن زملائهم تخرجوا في الجامعات معهم في سنة واحدة، وعلى ذلك أصبح وضع خريجي معهد التربية العالي سنة ١٩٤٨ في اقدمية الدرجة الخامسة عن زملائهم الذين تخرجوا في الجامعات سنة ١٩٤٦ وضعا شاذا سواء اذا قورنوا بخريجي هذا المعهد في السنوات السابقة لسنة ١٩٤٨ او اذا قورنوا بخريجي هذا المعهد في السنة التالية للسنة المذكورة انهم ،ونهم لا يلحقون بركب زملائهم عند الترقية الى الدرجة الرابعة ، لذلك فانه تحقيقا للعدالة وتوفيرا للمساواة بين الذين تخرجوا في الجامعات في سنة واحدة روى تصحيح هذا الوضع الشاذ باصدار هذا القانون على ان يشمل ايضا حملة اجازة التخصص من الازهر نظرا لانهم أصبحوا يتساوون في المعاملة مع خريجي معهد التربية العالي في حساب مدة الدراسة الاضافية في اقدمية الدرجة السادسة ، بيد انه كان من الضروري ان يحدد التاريخ الذي ترد اليه الاقدمية فحدد شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ نظرا لانه التاريخ الذي اصطلحت حركة الترقيات التي اجريت فيه بشرط توافر الحد الأدنى للمدة المقررة للترقية الى الدرجة الخامسة كما سلف البيان وواضح مما تقدم بما لا يدع مجالا لأي خلاف ان هذا القانون مقيد بالذات بتسوية اوضاع خريجي سنة ١٩٤٨ ممن كانوا موجودين بخدمة الوزارة في سنة ١٩٥١ وتحطوا في حركة الترقيات التي اجريت في شهر أكتوبر من هذه السنة وظاهر مما تقدم بيانه في مجال سرد وقائع النزاع ان المدعي حاصل على شهادة التخصص في سنة ١٩٥١ لا في سنة ١٩٤٨ وانه لم يعين بخدمة وزارة التربية والتعليم الا اعتبارا من ١٩٥٢/٢/٥ أي انه لم يكن موجودا بخدمتها وقت صدور حركة ترقيات أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم فانه يخرج عن مجال تطبيق احكام هذا القانون .

ثانيا : دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية :

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

حساب مدة الدراسة بالمعهد العالي للتربية الفنية في اقدمية الدرجة لمن يعين من خريجه بوظائف التدريس اعمالا لنص المادة السابعة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية - أساس ذلك أن الغاية التي تفيها المشرع من حساب مدة الدراسة بمعهد التربية العالي في اقدمية الدرجة لمن يعين من خريجه بوظائف التدريس متحققة ومتوفرة بالنسبة لمدة الدراسة بالمعهد العالي للتربية الفنية مما يعين معه المساواة بين خريجي هذين المعهدين من حيث حساب مدة الدراسة بهما في اقدمية في الدرجة .

ملخص الحكم :

أن المادة السابعة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية نصت على أن تعتبر مدة الدراسة المقررة في معهد التربية العالي في اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة لمن يعين من خريجه الحاصلين على مؤهلات عالمية أو شهادات جامعية في وظائف التدريس بوزارة المعارف العمومية وفي هذا الخصوص تعتبر السنة الدراسية بمعهد التربية العالي سنة كاملة بالنسبة الى حساب اقدمية في الدرجة السادسة في وظائف التدريس المذكورة ، ويسرى نفس الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادة العالمية من كليات الأزهر الذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة المعارف العمومية وقد ورد في المذكرة الايضاحية أن المادة السابعة حكمها خاصا بالمدرسين بوزارة المعارف العمومية الحاصلين على دبلوم معهد التربية العالي فوق المؤهل الجامعي العالي والحاصلين على اجازة التخصص في الشهادة العالمية من الأزهر ، فهؤلاء اعتبرت لهم مدة الدراسة في اقدمية الدرجة السادسة لسدى تعيينهم في وظائف التدريس بالوزارة المذكورة وذلك حتى لا يتقدمهم في الترقية للدرجة الخامسة من اقتصرت دراسته على الشهادة العالمية والمؤهل الجامعي وحده فيعين قبلهم وهو خريج نفس دفعتهم أو بعدهم بسنة مثلا .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى في تفسير هذا النص بالنسبة لدى التماثل بين الشهادات العالية من كليات الأزهر والشهادات العالية من الجامع الأزهر ، وهى غير منصوص عليها فى نص المادة السابعة من قانون المعادلات الدراسية المشار اليه على القياس بين حملة الشهادات العالمية النظامية القديمة من الجامع الأزهر من أجازة التخصص القديمة وبين حاملى الشهادة العالمية من كليات الأزهر من حيث ضم مدة الدراسة فيها الى مدة الأقدمية فى الدرجة السادسة وذلك استهداء بالحكمة التى تفيهاها المشرع وهى الا يتقدم على الحاصلين على المؤهل العالى فوق الشهادة العالمية من كليات الأزهر فى الترقية الى الدرجة التالية من هم أدنى منهم فى مؤهله العالى معن اقتصر دراسته على الشهادة العالمية وحدها وعين قبلهم إبان دراساتهم مع أنه تخرج فى نفس دفعتهم أو بعدهم بسنة ميلادية تشجيعا على الاستزادة من العلم وحتى لا تكون هذه الاستزادة تضحية لا أجر عليها بل سبباً فى تأخر صاحبها معن سلك وظائف التدريس عن أعرض عنها .

ومن حيث أن المعهد العالى للتربية الفنية الذى تخرج منه المطعون ضده قد فصل عن معهد التربية العالى من ٢/٨/١٩٥٠ ومفاد ذلك ان هذين المعهدين كانا أصلا معهدا واحداً من حيث مستوى المناهج ومدتها يؤكد ذلك أن القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الذى صدر بعد فصل المعهدين قضى فى البند (١٧) على منح خريجي المعهد العالى للتربية الفنية ومعهد التربية للمعلمين مسبوقة بالقانون التطبيقية العليا أو الجميلة العليا ٣ جنيه فوق ماهية الشهادة التى التحق بها الطالب بالمعهد حتى دفعة ١٩٥١/٥٠ ، أما التخرجون بعد ذلك فيمنحون زيادة فى الماهية قدرها ٢ جنيه فوق مرتب المؤهل ، وتضمن البند (١٨) منح خريجي معهد التربية على نظام السنة الواحدة نظام حديث ٣ جنيه لدفعتي ١٩٥٠/٤٩ ، ١٩٥١/٥٠ ، ٢ جنيه للمتخرجين بعد ذلك ، كما وأن قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن القواعد التى تتبع فى شغل الوظائف الفنية والتقلات نص فى البند (٥) من القواعد العامة على أنه عند حساب مدد الاشتغال بالتدريس أو أقدمية التخرج فيما يتعلق بالترشيح يشغل الوظائف المنصوص عليها فى هذا القرار ، بمنح الحاصلون على مؤهلات عليا مدة اضافية تتصل بعملهم اقدمية اعتبارية على الوجه الآتى : سنة لمبيلوم التربية على نظام السنة الواحدة فعبارة بمبيلوم التربية على نظام

السنة الواحدة بمرورها على إطلاقها في تانون المعادلات الدراسية بالبند (١٨) وبقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه بالبند (٥) دون تحديد لاسم المعهد يشمل نطاقها في التفسير السليم خريجي المعهد العالي للتربية الفنية وخريجي معهد التربية العالي على السواء .

ومن حيث أنه يخلص من جماع ما تقدم أن الحكمة التي أتياها المشرع من احتساب مدة الدراسة بمعهد التربية العالي في اقدمية الدرجة لمن يعين من خريجيه بوظائف التدريس متحققة ومتوفرة بالنسبة لمدة الدراسة بالمعهد العالي للتربية الفنية ، الامر الذي يتعين معه المساواة بين خريجي هذين المعهدين من حيث ضم مدة الدراسة بهما الى مدة الاقدمية في الدرجة أعمالا لنص المادة /تسليمه من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

وحيث أنه لذلك يكون المطلون ضده محقا في طلب ضم مدة السنة الدراسية بالمعهد العالي للتربية الفنية الى مدة خدمته الحكومية وتكون اقدميته في الدرجة السابعة (جديدة) راجعة الى ١٩٥٨/٩/٢٢ .
(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

عدم جواز اعتبار دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية مؤهلا عاليا - اعتباره من المؤهلات فوق المتوسطة في مفهوم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنفيين بالدولة والقطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ حدد في البند ٢ - ب من الجلول الملحق به لدبلوم الفنون التطبيقية (حديث) الدرجة السابعة (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) على أن يمنح حامله الدرجة السادسة

المخفضة (٥٠٠ مليم و ١٠ جنيه) يعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين ٠ رفرر في البند (١٧) زيادة ماهية من يحصل على دبلوم معهد التربية الفنية للمعلمين المسبوق بالفنون التطبيقية بمقدار ٣ جنيه فوق ماهية الشهادة التى التحق بها . اذا كان يحمل عند التحاقه بالمعهد شهادة التوجيهية ، و ٢ جنيه لمن لا يحمل هذا المؤهل ، كما تبين لها أن مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف عرف فى مادته الثالثة المؤهلات العالية بانها « هى التى تمنحها الدولة المصرية لئلا النجاح فى معهد دراسى على تكون مدة الدراسة فيه أربعة سنوات على الأقل للمحصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) او ما يعادلها من الوجة العلمية حسبما يقرره وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل) كما قضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية بتعيين حملة المؤهلات فوق المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها سنتين على مدة دراسة المؤهلات المتوسطة فى الفئة الثامنة بأقنمية اعتبارية قدرها سنتان ، كما ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نص فى المادة الخامسة من الفصل الثانى الخاص بتقييم المؤهلات على انه « يحدد المستوى المالى والاقدمية للمحصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى : -

..... (د) الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة أقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة ، كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة : »

ومقاد ما تقدم انه ولئن كان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد اعتد ، بدبلوم الفنون التطبيقية فى تحديد الدرجة المتأهلية لمنح الدرجة المتأهلية عند التعيين ثم السادسة المخفضة بعد ثلاث سنوات فانه لم يعتد بدبلوم المجهود العالى للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون

التطبيقية في تحديد الدرجة المسالية ، وإنما زاد مرتب من يحصل عليه بمقدار ثلاثة جنيهاً إن كان حاصلاً على التوجيهية وبمقدار جنيهاً إن كان حاملاً لغيرها .

إن مرسوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ عرف المؤهلات العليا بأنها تلك التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربعة سنوات تالية للحصول على شهادة الدراسة الثانوية - قسم خاص - أو ما يعادلها معادلة علمية دون ما اعتداد بمدة الدراسة التي استغرقتها تلك الشهادات المعادلة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على مدة دراسة الشهادات المتوسطة أصبحت تعرف بالشهادات فوق المتوسطة ، ولقد استقر هذا التعريف في النظام الوظيفي بصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أطلقه بصفة جامعة مانعة على جميع الشهادات التي تزيد مدة الدراسة بها على مدة الدراسة اللازمة للحصول على الشهادات المتوسطة أيما كانت تلك المدة الزائدة .

وبناء على ذلك فإن دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية الحاصل عليه العامل في الحالة المعروضة لا يعد مؤهلاً عالياً وفقاً لأحكام قانون المعادلات . ولا يسوغ اعتباره كذلك وفقاً لأحكام مرسوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ لأن مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه تقل عن أربعة سنوات ، ويفرض إضافة مدة الدراسة بدبلوم الفنون التطبيقية إليه لتصل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه إلى ما يزيد على أربعة سنوات فإنه لا يعتبر مؤهلاً عالياً لأن دبلوم المدارس الصناعية الذي يسبقه لا يعادل شهادة الدراسة الثانوية - قسم خاص - معادلة علمية ومن ثم فإن هذا المؤهل يعد وفقاً للتعريف الذي ورد في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من المؤهلات فوق المتوسطة .

وأما كان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ الذي أنشأ جامعة حلوان وختم إليها المعاهد العالية قد نص في مادته الثالثة على أن « درجات البكالوريوس والليسانس أو ما يعادلها والدرجات العلمية الأعلى الممنوحة قبل العمل بهذا القانون من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي تعادل

الدرجات المناظرة لها الممنوحة من الجامعة » - فان هذا الحكم يقتصر على درجات الليسانس والبيكالوريوس وما يعادلها التي منحتها المعاهد العليا بمصر تبعيتها لوزارة التعليم العالي بموجب أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ ، بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالمية التابعة لوزارة التعليم العالي ومن ثم فان هذا الحكم ينحصر عن الدبلومات التي تمنحها تلك المعاهد قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين بدبلوم الفنون التطبيقية لا يعد مؤهلا عاليا .

(ملف ٥١٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)

ثالثا : دبلوم المعلمين والمعلمات نظام السنتين (الدراسات التكميلية) :

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

أحقية العاملين من حملة دبلوم المعلمين والمعلمات نظام السنتين (الدراسات التكميلية) في الإفادة من أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بقسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية - أساس ذلك أن دبلوم الدراسات التكميلية للمعلمين والمعلمات نظام السنتين هو بمثابة دبلوم المعلمين والمعلمات الخاصة الوارد بالجدول المرفق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض النصوص المتعلقة بمدارس المعلمين والمعلمات الخاصة أنه بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٤ صدر قرار وزير المعارف الحكومية رقم ٢١٩١ بشأن شروط القبول في مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة ونص في مادته الاولى على أن « يستمر قبول طلبة وطالبات على نظام السنة الواحدة » ونص في مادته الثانية على أن « ويشترط فيمن يقبل في مدارس

المعلمين والمعلمات الخاصة (نظام السنتين) ان يكون حاصلا على التوجيهية ولا تقل نسبة مجموع درجات النجاح عن ٥٥% ولا تزيد السن عن ٢١ « احدى وعشرون سنة » ونص في مادته الثالثة على أن يشترط فيمن يقبل في مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة (نظام السنة الواحدة) الا تزيد السن عن ٢٣ سنة (ثلاثة وعشرين سنة) دون شرط الحصول على نسبة معينة لمجموع الدرجات » .

وبتاريخ ١٧/١١/١٩٥٤ رفع وزير التربية والتعليم مذكرة الى مجلس الوزراء بشأن مواجهة العجز في عدد المدرسين اللازمين لمدارس التعليم الابتدائي وهذا نصها « في العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤ انشأت الوزارة ٤٤٤٠ فصلا يلزمها ٤٨٢٠ مدرسا ومدرسة ، ولما كان عدد المتخرجين من معاهد المعلمين والمعلمات هو ١٩٢٥ مدرسا ومدرسة ، فقد تداركت الوزارة العجز وقدره ٢٨٩٥ عن طريق الاستعانة بعدد كبير من غير المؤهلين تربويا اعدت لهم دراسات لعدة اسابيع لا تعتبر كافية من الناحية الفنية ، وفي العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ سينشأ عدد ٤٤٩٠ فصلا يلزمها ٦٥٢٩ مدرسا ومدرسة - ولما كان عدد المتخرجين في معاهد المعلمين والمعلمات لا يتجاوز تقريبا ٣٥٦١ فسيكون العجز ٢٩٦٨ ولا سبيل الى مداركته الا بتنظيم دراسات مسائية على غرار الدراسات التكميلية بمعاهد المعلمين الخاصة (نظام السنة الواحدة) وستعد هذه الدراسات لمدة ثمانية شهور (سنة دراسية) ويلحق بها الحاصلين على الشهادة التوجيهية أو ما يعادلها » .

ولما كان المتخرجون من معاهد المعلمين الخاصة الذين يقضون عامين دراسيين بعد الحصول على الشهادة التوجيهية يعينون في الدرجة السابعة بمرتب قدره ١٢ جنيها شهريا ، ولما كان المتخرجين من معاهد المعلمين الخاصة الذين يقضون عاما دراسيا واحدا بعد التوجيهية يعينون في الدرجة الثامنة بمرتب ٩ جنيهات ولما كانت فصول الدراسة الحالية لهذه الفئة في هذا العام لم تستكمل كل امكانياتها لأن الطلبة لا يرغبون في هذه المعاملة التي لا تفرقهم إطلاقاً عن المعين بالتوجيهية مباشرة وهي أيضا معاملة تقل عن المعاملة التي يعامل بها خريجو المدارس الصناعية والزراعية والتجارية ، ولما كان صالحي التعليم وصالحي النزلة هو أن تواجه هذه المشكلة من

اليوم وتعطى هذه الدراسات لحوالى ٢٠٠٠ فانى اقترح ان يعين خريجي المعلمين الخاصة نظام السنة الواحدة دراسة مسائية او نهائية فى الدرجة الثامنة بمرتب ١٠ جنيهاً وزيادة جنيهاً واحداً على الحاصلين على التوجيهية فقط ، وتعطى لهم الفرصة كي يحصلوا على دراسات اخرى للسنة الثانية تسمح لهم بالنقل الى الدرجة السابعة بمرتب ١٢ جنيهاً كزملائهم فى نظام السنتين .

وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بجلسته المعقودة فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ونشر قرار مجلس الوزراء بالظرفية التشريعية عدد نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ٢٥٥٨ على النحو الآتى : -

« بناء على مذكرة وزارة التربية والتعليم قرر مجلس الوزراء الموافقة على ان يعين خريجو المعلمين الخاصة نظام السنة الواحدة دراسة مسائية ، او نهائية فى الدرجة الثامنة بمرتب قدره ١٠ جنيهاً وزيادة جنيهاً واحد عن الحاصلين على التوجيهية فقط وتعطى لهم الفرصة كي يحصلوا على دراسة اخرى للسنة الثانية تسمح لهم بالنقل الى الدرجة السابعة بمرتب ١٢ جنيهاً كزملائهم فى نظام السنتين » .

ومن حيث انه يتضح من استعراض هذه النصوص ان دبلوم الدراسات التكميلية للمعلمين والعلماء نظام السنتين ، هو بذاته دبلوم المعلمين والعلماء الخاصة ، وان الاسمين هما لمؤهل واحد يحمله خريجوا معهد واحد ، ويعد مدة دراسية واحدة ، واذا كان بعض العاملين من حملة هذا المؤهل كانوا اصلاً من خريجي نظام السنة الواحدة ، فانه وقد أعطيت لهم الفرصة وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لاستكمال دراستهم بالحصول على دراسة اخرى للسنة الثانية وهى الدراسة التى كانت تفرق بينهم وبين حملة دبلوم المعلمين والعلماء الخاصة ، فانهم باجتيازهم هذه الدراسة ، يكونوا قد حصلوا على ذات المؤهل مما يمتنع معه قانوناً للفرقة بين الفئتين فى خصوص المعاملة وفقاً لقوانين التوظف ، وهذا ما اشار اليه صراحة قرار مجلس الوزراء السالف

الذكر ، فقرر تعيينهم بالدرجة السابقة بمرتبة ١٢ جنيتها كزملائهم في نظام السنتين .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، قد نص في مادته الأولى على أن ، تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة التالية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس وقد ذكر بالجدول المرافق لهذا القانون تحت رقم (١) مؤهل المعلمين الابتدائية (المعلمين والمعلمات الخاصة) وهذا المؤهل مقدر له الدرجة السادسة المخفضة (١٠٠٥ جنيه) بالجدول المرافق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم وقد ثبت أن دبلوم الدراسات التكميلية للمعلمين والمعلمات (نظام السنتين) هو ذلك دبلوم المعلمين والمعلمات الخاصة الوارد بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ومن ثم فإنه يتعين أجابة حملة هذا الدبلوم الى طلبهم وتسوية حالتهم وفقاً لأحكام هذا القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين من حملة دبلوم المعلمين والمعلمات نظام السنتين (الدراسات التكميلية) في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(ملف ٣٥٣/٣/٨٦ - جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٤)

رابعاً : بيلوم الاقسام الإضافية للمعلمات الأولية :

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

تعيين بعض المدرسات الحاصلات على الاقسام الإضافية للمعلمات الأولية في نوفمبر سنة ١٩٥٢ في الدرجة الشاملة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - شكواهن من أن مؤهلن مقرر له الدرجة السنائية طبقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وأن زميلاتهن من خريجي عام ١٩٥٢ عين في الدرجة المذكورة - لا سبيل الى معالجة وضع الشكايات الا في ضوء احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة الذي طبق عليهن ، وفي الحدود التي نص عليها هذا القانون - اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي تم تعيين الشكايات في ظله - كانت تنص على أن « المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها هي : (١) ٠٠٠٠ (٢) شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة اذا كان التعيين في وظيفة من وظائف الكادر الفني المتوسط ٠٠ »

كما كانت تنص المادة ٢١ من هذا القانون على أن « يمنح الموظف عند التعيين اول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة او مربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمي الذي يحمله الموظف يجيز التعيين في درجة اعلى ٠٠٠ »

ومن حيث أنه بتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ صدر المرسوم الخاص بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف - وقضى هذا المرسوم في المادة الرابعة منه بأن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الاتي ذكرها فيما يلي لصلاحيه اصحابها في التقدم للترشيح لوظائف

الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط ٠٠٠٠ (١٦) شهادة خريجات الاقسام الاضافية للمعاملات الاولى ٠٠٠ ٠

كما قضى المرسوم فى مادته الخامسة بأن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الآتى نكرها فيما يلى لصلاحيه اصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف للدرجة الثامنة الفنية بالكادر الفني المتوسط والثامنة الكتابية بالكادر السكتائى : ٠٠٠ (٢٧) الشهادات المبينة فى المادتين الثالثة والرابعة من هذا المرسوم ٠٠٠ »

ونصت المادة السابعة من المرسوم على أن الدرجات المشار اليها فى المولد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من هذا المرسوم هى اكبر درجة يمكن لاصحاب الشهادات المبينة فى كل مادة منها التقدم للترشيح فى وظائفها ، ويجوز لحملة الشهادات التقدم لوظائف درجتها اقل من الدرجة المبينة قرين كل منها ٠

كذلك صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية فنص فى المادة الاولى منه على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، فى الدرجة وبالمساهية او المكافاة المحددة لمؤهل بكل منهم وفقا لهذا الجدول وتجدد اقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايهاا اقرب تاريخا ، مع مراعاة الاقدميات النسبية الاعتبارية المشار اليها فى المادتين ٦ ، ٧ من هذا القانون بالنسبة لحملة المؤهلات المحددة بهما ٠٠٠ »

وقضت المادة الثانية من هذا القانون بأن لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل اول يوليه سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار اليها فى المادة السابقة قبل ذلك التاريخ ايضا ويشترط ان يكونوا موجودين بالفعل فى خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون ٠

ويالاطلاع على الجدول المرافق للقانون المذكور يبين أنه أشار فى

البند ٢١ الى خريجات الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى وقدر لهذا المؤهل ١٠ جنيهاً في الدرجة السابعة .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص ان من بين ما استحدثه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ان اجر العامل لم يعد يحدد على اساس ما يحمله من مؤهلات علمية ، بل على قدر ما يؤدي للدولة من عمل وجهد بعد تعرف صلاحيته لهذا العمل وبذلك قضى على قاعدة تصعير الشهادات تصعيراً الزامياً التي كان معمولاً بها قبل نفاذه . واصبح من الجائز في تطبيق احكام هذا القانون تعيين الموظف في درجة ادنى من الدرجة المقررة لمؤله الدراسي . وتقدر ردد مرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٢ هذه القاعدة الاصولية في المادة السابعة منه . ونشأت عن هذا الوضع تفرقة بين العاملين من اصحاب المؤهل الدراسي الواحد ، ففريق عين ابتداء في الدرجة المقررة للمؤهل ، وفريق اخر عين في درجة ادنى . وقد اوجدت هذه التفرقة شعوراً بالالام والقلق بين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وكذلك من عتبروا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحق .

وهذا الوضع حدا بالمشرع مؤخراً الى اصدار القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة الذي نص في المادة الثانية منه على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون بدرجات أو فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الاجور والكافآت الشاملة ، في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم » .

وقضى في المادة الثالثة بأن يمنح العاملون المعينون في درجات أو فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بعد وضعهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقاً للمادة السابقة بداية مربوط الدرجة أو الفئة التي وضع فيها كل منهم أن يحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها ايها اكبر ٠٠٠ كما قضى في المادة الرابعة بأن تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ

دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب على
الا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقاً للمادة الثالثة ٠٠
واخيراً نص هذا القانون في المادة الخامسة على الا يترتب على تصديق
الاقدمية ، وفقاً للمادة الرابعة ، حق في الطعن على القرارات الادارية
الصادرة قبل العمل به •

ومن حيث ان حالة الدراسات الحاصلات على الاقسام الاضافية
للمعلمات الأولية عام ١٩٥٢ والمعينات بخدمة وزارة التربية والتعليم في
نوفمبر من العام المذكور ، انما تعكس نتائج التطبيق التي نشأت عن نصوص
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على النحو السابق بيانه ، نقد عين في الدرجة
الثامنة اقدمية رغم ان مؤهلين يجهز الصلاحية للمتعينين في الدرجة
السابعة • وقد حالت أوضاع الميزانية - حسبما جاء بكتاب الوزارة دون
تعيينهم في هذه الدرجة نظراً لمخولها وقتئذ من درجات مساهمة تكفي
لتعيينهم عليها • وقد تم هذا التعيين في ظل نصوص قانونية تضافى عليه
صفة المشروعية باعتبار أن تقييم المؤهل انما ينصرف أساساً الى مجرد
تقرير صلاحية الحاصل عليه للمتعين في درجة معينة ولكنه لا يختم التعيين
في هذه الدرجة ولا يمنع من التعيين في درجة اقل •

ومن حيث انه لما تقدم كانت التفرقة بين حالة هؤلاء المعاملات وبين
حالة زميلاتهم ممن عين في الدرجة السابعة ، المقررة لمؤهلين ، بعد ان
سمحت أوضاع الميزانية بذلك • وعلاج هذه التفرقة والقضاء على أسبابها
يقتضى تسخلاً من جانب المشرع وفي حدود ما يضعه من قواعد سميماً وان
قانون المعادلات النراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ لا ينطبق على الشكايات
لتخلف أحد الشروط الأساسية اللازمة لتطبيقه وهو ان يكون التعيين قد تم
قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ •

ومن حيث انه قد صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ آنف الذكر
وتصدى صراحة لمعالجة التفرقة بين حملة المؤهل الواحد ، فمن ثم يسكون
واجب التطبيق على حالة الشكايات بالشروط والأوضاع الواردة فيه في
شأن تحديد الدرجة والمرتب والاقدمية ودون ان يترتب على ذلك اجازة الطعن

على القرارات الادارية الصادرة قبل نفاذه ، وبذلك يؤخر عن في الدرجة المقررة لمؤهلين من تاريخ دخولهم الخدمة دون تدرج في الماهية ودون ان يكون لهم بناء على ذلك حق الطعن على الترقيات التي تمت قبل نفاذ هذا القانون .

ومن حيث ان الوزارة قامت بتطبيق القانون المشار اليه على حالة الشكايات فمن ثم فلا سبيل بعد ذلك لمنحهم اكثر مما يجيزه القانون اذ يتعين الالتزام بأحكام التشريع القائم الى ان يصدر تشريع آخر يقرر مزايا افضل يكون من شأنها معالجة التفرقة بين وضع الشكايات وبين وضع زميلاتهن ممن عين من البداية في الدرجة المقررة لمؤهلين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا سبيل .. في ظل التشريعات القائمة - الى معالجة وضع الشكايات الا في ضوء احكام القانون .

(قضى ٤٥٣ في ٢٢/٥/١٩٧١)

خامسا : دبلوم مدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية او مدارس المعلمين الخاصة :

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

انه من المقرر عند تحديد طبيعة المؤهل الدراسي ان يؤخذ في الاعتبار عدة امور كالدرجة والمرتبة المقرر لها ، ومدة الدراسة التي تقضى للحصول عليه ، وللقوف على ذلك يرجع لنشأة المؤهل - وان كان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد قرر لمؤهل دبلوم مدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية او مدارس المعلمين الخاصة الدرجة السادسة الا ان المشرع لم يأخذ بهذا التقدير على اطلاقه بل قيد حين قرر له ماهية شهرية قدرها ١٠٠٠ ر. جنيتها وهي ماهية تقل عما هو مقرر لبدائية مربوط الدرجة

السادسة للبالغ ١٢ جنيتها - يؤكد ذلك ما نص عليه القانون من عدم جواز النظر في ترقيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والإدارى بالأقدمية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة - القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ حدد المؤهلات العالية في المادة الثالثة منه بأنها المؤهلات التي تمتنع بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وردت هذا المعنى أيضا المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - ترتيبا على ذلك فإن عناصر مقومات المؤهل العالي مقتدة في المؤهل المشار إليه من حيث درجة بداية التمييز والمهنية المقررة ومدى الدراسة التي قضيت للحصول عليه وبالتالي لا يجوز اعتبار مؤهل دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية أو دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية مؤهلا عاليا .

ملخص الحكم :

أن دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية قد قرر مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ لحاملة الصلاحية في التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط ، وهي الدرجة الأدنى مباشرة للدرجة السادسة المقررة لمتعيين حاملي الشهادات الجامعية والدبلومات العالية ، وأنه كان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد قرر لهذا المؤهل الدرجة السادسة إلا أن المشرع لم يأنفذ بهذا التقدير على إطلاقه بل قيده حين قرر له ماهية شهرية قدرها ١٠.٥٠٠ جنيتها وهي ماهية تقل عما هو مقرر لبداية مربوط الدرجة السادسة للبالغ ١٢ جنيتها ، ويؤكد ذلك ما نص عليه القانون من عدم جواز النظر في ترقيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والإدارى بالأقدمية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة ، واعتبر لحاملي الشهادات العالية أو المؤهل الجامعي من شأغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والإدارى أقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من

حملة المؤهلات الدراسية قد حدد المؤهلات العالية في المادة الثالثة منه بالنص على أنها المؤهلات التي تمنح بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها . وردت هذا المعنى أيضا المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فإن عناصر ومقومات المؤهل العالي متفردة في المؤهل الحاصل عليه المطعون ضدهم سواء من حيث درجة بداية التعيين والمهنية المقررة ومدة الدراسة التي قضيت للحصول عليه ، وبالتالي لا يجوز اعتبار مؤهل دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية أو دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية مؤهلا عاليا .

(طعن رقم ٣٢٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢)

ساسا : شهادة المعلمين الخاصة :

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

شهادة المعلمين الخاصة بنظام السنة الواحدة دراسة مسائية أو نهائية - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قيد جعل هذه الشهادة مؤهلا دراسيا له تقويم مستقل ولحامله وضع خاص . - اثر ذلك على اعانة غلاء المعيشة - حسابها على اساس المرتب المحدد لهذا المؤهل الذي لم يسبق تسعيره من قبل وذلك اعمالا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان شهادة المعلمين الخاصة بنظام السنة الواحدة دراسة مسائية أو نهائية يستلزم دراسة خاصة للحاصلين على شهادة التوجيهية أو ما يعادلها وتؤهل هذه الدراسة للتحسين في وظائف التدريس ، وقد وافق مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، لواجهة المعجز في عدد المدرسين اللازمين لمدارس التعليم الابتدائي ، على تقدير

راتب لحملة هذا المؤهل الذى لم يسبق تسعييره قدره عشرة جنيهاً شهرياً بزيادة قدرها جنيه واحد عن المرتب المقرر للحاصلين على التوجيهية فقط بعد أن كان الحاصلون على هذا المؤهل يعاملون نفس معاملة الحاصلين على الشهادة التوجيهية فيمنحون راتباً قدره تسعة جنيهاً فى الدرجة الثامنة ، لذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ المشار إليه قد جعل هذه الشهادة مؤهلاً دراسياً له تقويم مستقل ولحامله وضع خاص ، ويبنى على ذلك مريان أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢. أتف الذكر فى شأن حملته ويستحق المعين بمقتضاه أن تحسب اعانة الغلاء المقررة له على أساس المرتب المحدد لهذا المؤهل الذى لم يسبق تسعييره من قبل .

(طعن رقم ١١٨٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

سابعاً : شهادة التربية السوية الغير مسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية :

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى : ١ - الفئة ١٦٢/٣٦٠ لحملة الشهادات أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية) ما يعادلها ب ٥٠٠ - د - الفئة ١٨٠/٣٦٠ لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها ، وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول على ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهاد اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . و قد فى المادة ٧ منه على أنه مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالى وم - الأقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقاً للقواعد المنصوص عليها ، المادتين ٥ و ٦ من قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية بعد موافقة اللج المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم

لسنة ١٩٧١ - مفاد هذين النصين أن شهادة الابتدائية القديمة تعادل شهادة الإعدادية وتقييمهما من الشهادات أقل من المتوسطة أما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهي لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - أن شهادة التريية النسوية وهي من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات إذا لم تكن مسبقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليها - واعمالا للسلطة المخولة للوزير المختص بالتعليمية الادارية ببيان المؤهلات الدراسية فقد اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية نقلاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة السابعة من هذا القرار على ان تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعينين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) ٠٠٠ (٣٣) شهادة مدرسة التريية النسوية المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، ثم نصت المادة الثامنة من ذات القرار على أن تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة ٠٠ الآتى ذكرها للتعينين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٧) ٠٠٠ (٣٥) شهادة مدرسة التريية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - ويصدر هذا القرار فقد استعمل الوزير المختص اختصاصاته وحدد الفئات المالية لكل منها - لا يقرر من ذلك صدور القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ لأنه الفى بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - نتيجة ذلك - أن تحديد وزير التعليمية الادارية للمستوى المالى لهذا المؤهل قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ - شهادة التريية النسوية غير المسبوقة يشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها هي مؤهل أقل من المتوسط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون الاصلاح الوظيفى الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة الخامسة منه على أن يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(١) الفئة ١٦٢/٣٦٠ حملة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها .

(ب) ٠٠٠ ج - الفئة ١٨٠/٣٦٠ حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها ، وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها ونص في المادة السابعة على انه مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان مفاد هذين النصين ان شهادة الابتدائية القديمة تعادل شهادة الاعدادية - وتقييمها من الشهادات اقل من المتوسطة ، وحدد مستواهما المالى في الفئة ١٦٢/٣٦٠ - اما الفئة ١٨٠/٣٦٠ فهي لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها ويعتبر آخر فان شهادة التربية النسوية وهى من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات اذا لم تكن مسبقة بشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليها .

ومن حيث ان الوزير المختص بالتنمية الادارية له وحده دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة فقد اصدر

القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية نفاذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونصت المادة السابعة من هذا القرار على أن تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) ٠٠٠٠ (٣٣) شهادة مدرسة التربية النسوية المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ٠ ثم جاءت المادة الثامنة من ذات القرار ونصت على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) الآتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢) ٠٠٠ (٣٥) شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ٠ - ويصدر هذا القرار فقد استعمل الوزير المفتش بالتنمية الادارية اختصاصه الوارد فى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة والأتال من المتوسطة وحدد الفئات المالية لكل منها فى الشكل وبالأوضاع التى استلزمها القانون ٠

ومن حيث أنه بتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٧٦ أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بتقييم المؤهلات الدراسية ونص فى المادة الثالثة منه على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها والآتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ ٠٠٠ (٨) شهادة التربية النسوية - وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٦ أصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والتنمية الادارية قرارا لاحقا برقم ٤ لسنة ١٩٧٦ سحب بمقتضاه أحكام المادة الثالثة من القرار رقم (١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه الأمر الذى يجعل تقييم شهادة التربية النسوية الوارد فى القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ كأن لم يكن ٠

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم يتعين وضع هذا المؤهل على ما كان عليه بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ ومؤداه التفرقة بين شهادة التربية

النسوية الغير مسبقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ١٦٢/٣٦٠ وبين شهادة التربية النسوية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ١٨٠/٣٦٠ ، وبالنسالي يطبق على الأول أحكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أما الثانية فيطبق عليها أحكام الجدول الثاني .

ومن حيث أن تحديد وزير التتمية الادارية للمستوى المالي لهذا المؤهل قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ فإن شهادة التربية النسوية غير المسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها هي مؤهل أقل من المتوسط يعين أصحابها في وظائف الفئة ١٦٢/٣٦٠ ويعاملون بمقتضى أحكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - وغنى عن البيان أن شهادة التعليم الأولى أو امتحان القبول أمام مدرسة التربية النسوية لا تعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فليس لهما تقييم مالي صادر من الجهة المخط بها هذا التقييم في ظل أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

٢ الطعنان رقما ١٦١٦ و ١٧٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٥

الفرع الثاني
شهادات دراسية أثرية
قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

نص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على حساب المدة اللازمة للحصول على إجازة التخصص في اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الأزهر الذين يعملون في وظائف التدريس - تطبيق هذا النص عن طريق القياس على حملة التخصص القديم وضم مدة خدمة اعتبارية مقدارها ثلاث سنوات ، هي مدة الدراسة المقررة للحصول على هذا المؤهل .

ملخص الحكم :

وإذا كان قانون المعادلات الدراسية قد تضمن في مادته السابقة نصا مقتضاه حساب المدة اللازمة للحصول على إجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادات العالية من كليات الأزهر الذين يعملون في وظائف التدريس ، وإذا كان القياس مسلما به كطريق من طرق التفسير هو الحاق أمر غير منصوص عليه على حكم منصوص عليه بأمر آخر فيه ونص لتساوي الأمرين في الحكم فإن من حق حملة الشهادة العالية النظامية مع إجازة التخصص القديم اعتبارا بالعلة المشتركة التي بنى عليها النص الوارد في قانون المعادلات وحرصا على التسوية بين حملة المؤهلات المتماثلة في الخدمة قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ . كما حصل على مؤهله قبل هذا التاريخ أيضا . فإن من حق حساب مدة الدراسة اللازمة للحصول على إجازة التخصص القديم وقدرها ثلاث سنوات في اقدمية الدرجة السادسة ، وإذا كانت اقدميته في هذه الدرجة حسبا هو ثابت في تقرير الطعن وتقرير هيئة مفوضي الدولة راجعة إلى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، فإنه يتعين تعديلها إلى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

(طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبحث :

تضمن جدول الشهادات الأزهرية المرافق لقانون المعادلات الدراسية النص على تقدير الشهادة العالمية للكلية الأزهرية الثلاث : اللغة العربية والشريعة وأصول الدين بمبلغ ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم في الدرجة السادسة وبمبلغ ١٢ جنيهات في الدرجة السادسة من عين في وظائف فنية أو عين في وزارة المعارف - عدم ورود تقدير صريح لشهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعي - كون المدعى حاصلا على هذه الشهادة ومعينا في وظيفة كاتب - يبرر تسوية حالته على أساس التقريب والقياس على حالة حامل إحدى الشهادات الثلاث المشار إليها الذي لا يشغل وظيفة فنية أو يقوم بأعمال التدريس في وزارة المعارف .

ملخص الحكم :

ملخص الحكم :

أن جدول الشهادات الأزهرية المرافق لقانون المعادلات الدراسية تضمن النص على تقدير الشهادة العالمية للكلية الأزهرية الثلاث - اللغة العربية والشريعة وأصول الدين - بمبلغ ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم في الدرجة السادسة عند التعيين في وظيفة غير فنية وبمبلغ ١٢ جنيهات في الدرجة السادسة من عين في وظائف فنية أو عين في وظائف التدريس في وزارة المعارف ؛ ولم يرد به تقدير صريح لشهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعي ، ولما كان المدعى وهو حاصلا على الشهادة معينا في وظيفة كاتب وهي وظيفة غير فنية وليست من وظائف التدريس فإن التسوية التي أجرتها الوزارة لحالته على أساس التقريب والقياس مطابقة لأحكام القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب في تطبيق القانون عندما قضى بتأكيد قرار اللجنة القضائية في شقه الخاص بتسوية حالة المدعى في الدرجة السادسة بمرتب شهري قدره ١٢ جنيهات شهريا .

قاعدة رقم (١٧٧)

المقدمة :

أن مناط تحديد الأقدمية الاعتبارية التي قررها القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ والقوانين المعدلة له مرهون بعدد سنوات الدراسة التالية للحصول على شهادة الثانوية العامة بغض النظر عن طبيعة الدراسة أو مقرها أو أهدافها - أثر ذلك أن من حصل على إحدى شهادات كليات جامعة الأزهر بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها تضاف له أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات سواء كان قد أمضى السنة الخامسة بصفة أصلية أم كسنة تمهيدية أو أعدادية أو تكميلية .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه (يمنع حملة المؤهلات العالية) أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٢/٢/١٩٧٤ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٢/٢/١٩٧٤ في هذه الجهات فيبحثون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسط

والتوسطة التي لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهى بالحصول على مؤهل أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات وحملة الشهادات الايتدئية (قديم) أو شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة الأولى منه الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات البراسية .

ويعتد بهذه الأقدمية الإختبارية المنصوص عليها فى الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الترقية بالرسوب الوظيفى وأيضاً عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها أو علاوتين أيهما أكبر (٠٠)

ومفاد ذلك أن المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التى ترتبت على تطبيق أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ قضى بمنح العاملين غير المخاطبين بأحكام هذا القانون اقسامية اعتبارية قدرها سنتين أو ثلاث سنوات فى أحوال خاصة وذلك فى الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ أو تلك التى أصبحوا يشغلونها فى هذا التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأوجب المشرع الاعتماد بهذه الأقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفى وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٩ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ . وإذ يبين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة

١٩٨١ أن المشرع قصر اضافة الأقدمية الاعتبارية الى الفئة التي كان يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ دون تلك التي بلغها في هذا التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقصر اعتداد بها فيما يتعلق بالتصويات التالية على تلك المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق الترقية بالرسوب الوظيفي وأنه بالتعديل الذي أدخله على تلك المادة يقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ اضافة الأقدمية للفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ سواء قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو بعد تطبيقه وذلك بعبارة صريحة بينما اتجه وهو ينظم علاقة تلك الأقدمية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الى الإبقاء على الحكم السابق الذي من مقتضاه اضافتها قبل تطبيقه واقتصر في التعديل على ندرتها الى قواعد الرسوب التالية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقد كان في حكمة المشرع أن يضع نصا مماثلا لذلك الذي نظم علاقة الأقدمية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز ضمها الى الفئة التي يحصل عليها العامل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم لا يجوز اضافة الأقدمية الاعتبارية المشار إليها الى الفئة التي حصل عليها العامل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وهو ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٧ من أبريل سنة ١٩٨٢ ملف رقم (٥٨٢/٣/٨٦) وملف رقم (٥٨٤/٣/٨٦) :

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي تأييد فتاوها الصادرة بجلسته ٧ من أبريل سنة ١٩٨٢ بعدم اضافة الأقدمية الاعتبارية المشار إليها الى الفئة المالية التي حصل عليها العامل وفقا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ملف رقم ٥٦١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١

الفرع الثالث

شهادات دراسية اجنبية

قاعدة رقم (١٧٨)

المبحث :

الشهادات الاجنبية الواردة بمنشور المالية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ -
ايض منها دبلوم اكاڤيمية الفنون الجميلة بفلورنسا - تقدير هذا الدبلوم يتم
بقرار تقديرى منشئ لا تكتمل عناصره الا بموافقة وزارة المالية ووزارة
التربية والتعليم - لا يسوغ اعمال هذا القرار الا من تاريخ تصام هذه
الموافقة .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان الطاعن حاصل على دبلوم اكاڤيمية الفنون
الجميلة بفلورنسا بايطاليا وهو غير دبلوم اكاڤيمية الفنون الجميلة بروما
بايطاليا المشار اليه صراحة فى المنشور رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ فقد أرسلت
وزارة المعارف حسبما سلف البيان تستوضح الادارة العامة للمعتمات رايها
فى تقدير قيمته وفقا للمحكام التنظيمية الواردة فى منشور وزارة المالية
فاجابت بان هذه الشهادة معادلة للدبلوم العالى والحاصل عليه يستحق
عند التعيين فى وظيفة فنية الدرجة السادسة ياول مربوطها ١٢ جنيتها
ووافقت على ذلك وزارة المالية بكتابها المؤرخ يونيو سنة ١٩٥٢ واذا كان
الاضل العام مفاده ان تقرير المعادلة بالنسبة للشهادات الاجنبية امر
تترخص فيه جهة الادارة ، كما ان القواعد التى شرعت فى صدد تقرير
هذه المعادلة تاطت التقدير بسلطتين وزارة المالية بالاستشراك مع وزارة
التربية والتعليم ، ولم ترد موافقة المالية الا فى يونيو سنة ١٩٥٢ ومن ثم
فى ضوء ما سلف فان القرار بتقدير مؤهل الطاعن هو قرار تقديرى ومن ثم
فهو قرار منشئ ، لا تكتمل عناصره القانونية الا بموافقة هاتين الجهتين ،
وبناء على هذا لا يسوغ اعمال اثار القرار المذكور الا من هذا التاريخ
الآخر .

(طعن رقم ٧١٥ لسنة ٧ ق - جلسة - ١٩٦٥/٣/٢٨)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

منشور وزارة المسالية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ تقاضا لقرارى مجلس الوزراء بجلسته المتعقدتين فى ١٥ و ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ بتحديد الماهيات التى تمنح للمحصلين على الدبلومات العالية المعتادة والممتازة عند التعيين فى وظائف فنية من الدرجة السادسة - الشهادات الاجنبية غير الواردة فى هذا المجال - تقدير قيمتها من قبل وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف دون حاجة الى الرجوع الى اللجنة المسالية ومجلس الوزراء فى كل حالة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المنشور الصادر من وزارة المالية برقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ الذى يستند اليه فى تقدير مؤهل الطاعين أن عنوانه (الماهيات التى تمنح للمحصلين على الدبلومات العالية المعتادة والممتازة عند التعيين فى الوظائف الفنية من الدرجة السادسة) وقد ورد به أن مجلس الوزراء تسرد بجلسته المتعقدتين فى ١٥ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ تحديد الماهيات التى تمنح للمحصلين على الدبلومات العالية المعتادة والممتازة عند تعيينهم فى الوظائف الفنية من الدرجة السادسة على النحو الآتى :

أولا - الشهادات العالية المصرية ... ومن بينها دبلوم الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) بمنح حاملها ماهية ١٢ جنيه - ثانيا - الشهادات العالية الاجنبية : تعتبر معاملة لشهادات عالية مصرية الدرجات التى تمنح من جامعات اجنبية تفرض لمنحها الحصول على شهادة الدراسة الثانوية المعتمدة فى تلك البلاد وعلى شرط أن تكون مدة الدراسة فيها ٣ سنوات على الأقل ، مع وجوب النجاح فى امتحان المعادلة لاعتبار الشهادة العالية الاجنبية مساوية للشهادة العالية المصرية طبقا لنص الذكريات الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٧ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ ويمنح الحاصلون على الشهادات الاجنبية المبينة فيما بعد ماهية قدرها ١٢ جنيتها شهريا فى الدرجة السادسة ... دبلوم اكاديمية الفنون الجميلة بروما ...

ويمنح هذه الماهيات الى الذين عينوا بعد صدور الكادر الجديد من تاريخ تعيينهم ومن اول فبراير سنة ١٩٣٩ الى الذين عينوا في ثلث الكادر القديم — الموظفون الحاصلون على دبلومات عالية معنادة أو ممتازة ومقيدون في إحدى الدرجتين الثامنة أو السابعة يمنحون لدى نقلهم الى إحدى الدرجتين الثامنة أو السابعة يمنحون لدى نقلهم الى إحدى الوظائف الخالية من الدرجة السادسة الفنية — الماهيات الميينة فيما تقدم حسب مؤهلاتهم وذلك من تاريخ نقلهم الى الدرجة السادسة — الشهادات الأجنبية غير الواردة فيما تقدم ترسل الى وزارة المالية لتقدير قيمتها بالاشتراك مع وزارة المعارف بدون حاجة الى الرجوع الى اللجنة المالية ومجلس الوزراء في كل حالة .

(طعن رقم ٧١٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ - تعيين حملة المؤهلات الدراسية الأجنبية العالية المنصوص عليها في الدرجة الخامسة ابتداء - شروطه - المادة الموظفون الذين تتوفر فيهم هذه الشروط من القوان بلا تفرقة بين من سافر منهم في بعثة حكومية وبين من سافر على نفقته الخاصة .

ملخص الحكم :

المبنى كانت مذكرة اللجنة المالية التي تقدمت بها الى مجلس الوزراء والتي صدر على اساسها قرار المجلس في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ قد تضمنت ما طلبت وزارتا الزراعة والتربية والتعليم عرضه على مجلس الوزراء خاصة بمعاملة موظفيهما الذين حصلوا على بكالوريوس الزراعة قبل سنة ١٩٣٩ ثم اوفدوا في بعثات للمفارج وحصلوا على شهاداتهم الممتازة بعد صدور كادر سنة ١٩٣٩ ، الا انها لم تقصد الى تقرير حكم خاص هؤلاء الموظفين بنواتهم يصرى عليهم وحدهم دون غيرهم ، وإنما عالجحت حالتهم على اساس مبسدا عام أو قاعدة عامة هي انه : (١) بالنسبة للحاصلون على شهاداتهم من إنجلترا ، يمنحون الدرجة الخامسة من تاريخ حصولهم على درجة B. S. C

(٢) بالنسبة للحاصلين على شهاداتهم من أمريكا يمنحون الدرجة الخامسة من تاريخ حصولهم على درجة M. S. C. وظاهر من الأوراق أن وزارتي الزراعة والتربية والتعليم اكتفتا بمرض حالة موظفيهما الذين أوفدتهم الحكومة في بعثات للخارج ، دون موظفيها الذين حصلوا على بكالوريوس الزراعة قبل سنة ١٩٢٩ ثم سافروا على نفقتهم الخاصة وحصلوا على شهاداتهم الممتازة بعد سنة ١٩٢٩ ثم التحقوا بخدمة الحكومة بعد ذلك . واذ كان المناط في تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو المصنوع على مؤهلات معينة من الخارج ، فليس ما يمنع من تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء على من توافرت في جبه شروطه .

(طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

تقدير المؤهلات الدراسية الأجنبية في الفترة السابقة على نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - القواعد الواجبة التطبيق في هذه الحالة ، هي احكام الديكريو الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٧ - شرط أداء امتحان معين في حالات معينة طبقاً لهذه الاحكام وروخصة مجلس الوزراء في الاستثناء من هذا الشرط - عدم جواز إعادة النظر في التقدير الذي يخضعه مجلس الوزراء لمؤهله ما دام قرأه قد أصبح نهائياً قبل صدور قانون انشاء مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان القواعد التي كانت سارية في شأن اعتماد ومعاولة الشهادات الأجنبية كانت تنظمها احكام الديكريو الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٧ اذ كان يجري نص مادته الاولى بأن « الدبلومات والشهادات الدراسية التي تعطيلها الحكومة المصرية هي التي تعتبر دون سواها بالديار المصرية لدخول المصريين في الوظائف الاميرية أما المدارس الكلية الأجنبية المتبعة بصفة قانونية لدى حكومتها فيجوز من باب الاستثناء اعتبار الشهادات التي تعطيلها

للمصريين معادلة للشهادات المصرية بحسب الشروط المدونة في المادة الثانية من أمرنا هذا « وتقضى مادته الثانية بأن « لا تعتبر أية دبلوم ولا شسهادة أجنبية لمعطاه مصرى من رعايا الحكومة المحلية معادلة لدبلوم أو شهادة مصرية إلا إذا كان صاحبها قد حصل عليها نفارج القطر عقب امتحانات اداها بجميع اجزائها وعلى حسب الشروط المعتادة بالمقر الشرعى المدرسة الكلية الأجنبية بشرط أن تكون تلك المدرسة موجودة ومعترف بها فى البلد الذى هى تابعة له « وتقضى المادة الثالثة بأن « حاملوا الدبلومات والشهادات الأجنبية الذين يطلبون اعتبار شهاداتهم معادلة للشهادات المصرية على حسب نص المادة السابقة ، يتعين عليهم أن يؤدوا امتحانا فى اللغة العربية على مقتضى أحكام لائحة اعطاء شهادة الدراسة الثانوية « وتنص المادة الرابعة على أنه « ومع ذلك فالحاصلون على دبلومات أجنبية أرقى من شهادة الدراسة الثانوية وليس بيدهم شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو شهادة دراسة أجنبية معادلة لها على حسب الشروط المبينة فى المادة الثانية يجب عليهم تأدية الامتحان فى جميع العلوم المقررة للحصول على تلك الشهادة » .

وأنه ولئن كانت الشروط التى نصت عليها المادتان الثالثة والرابعة من الدكريتو آنف الذكر والخاصة بضرورة تأدية الامتحان المشار اليه إيهما غير متوافرة لدى المدعى ، إلا أن وزارة المعارف كانت على حق • لمعادلة مؤهل المدعى • فى استصدار قرار من مجلس الوزراء باعتباره صاحب الولاية العامة فى الاستثناء من القواعد التنظيمية العامة المتعلقة بمعادلة الدبلومات والشهادات الأجنبية وقد تم ذلك بانقرار الذى أصدره ذلك المجلس فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٢٧ وسواء أكان من حق مجلس الوزراء اعفاء المدعى من بعض هذه الشروط أو كلها أم كان قراره قد استجاز هذا الأمر بالمخالفة للشروط التى أوجبها دكريتو ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ ، فإن تقدير مؤهله الأجنبى على اساس اعتباره نظيرا لدبلوم الفنون والصناعات قد أصبح بصدور هذا القرار فى تاريخ سابق على إنشاء مجلس الدولة أمرا مستقرا وحصينا من كل الغاء •

الفرع الرابع

المجستير والدكتوراه

اولا : زيادة المرتب للحصول على الشهادات الإضافية والدبلومات الممتازة
قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ :

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

زيادة المرتب لتغيير الحصول على الشهادات الإضافية والدبلومات
الممتازة - سره للقواعد المقررة لها - مقدارها وشروط استحقاقها قبل العمل
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

على اثر صدور كادر سنة ١٩٢٩ قرر مجلس الوزراء بجلسته
المنعقدتين في ١٥ ، ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٠ بتحديد الماهيات التي تمنح
للحاصلين على الدبلومات العالية المعتمدة والممتازة عند تعيينهم في الوظائف
الفنية من الدرجة السادسة واذاعت وزارة المالية بمنشورها رقم ١٠ لسنة
١٩٤٠ (ملف رقم ف ٢٢٤ - ٣٦/٢) ما قرره مجلس الوزراء بجلسته
المنعقدتين بهذا الشأن . وكان من بين ما قرره بالنسبة لدبلوم المعاهد
الخاصة ما يأتي : لا يمنح من يحصل على دبلوم المعاهد الخاصة التي تنشأ
في الكليات ويشترط لدخولها الحصول على الليسانس أو البكالوريوس زيادة
على مرتب الدبلوم العادي ١ ج اذا كانت مدة الدراسة سنة ، ٢ ج اذا كانت
مدة الدراسة سنتين ، ٣ ج اذا كانت مدة الدراسة ثلاث سنوات أو تزيد ،
وجاء في نهاية المنشور ان هذه الماهيات تمنح الى الذين عينوا بعد صدور
الكادر الجديد (كادر سنة ١٩٢٩) من تاريخ تعيينهم ، ومن اول فبراير سنة
١٩٢٩ الى الذين عينوا في ظل الكادر القديم . والموظفون الحاصلون على
دبلومات عالية معتمدة أو ممتازة وخفيديون في إحدى الدرجتين الثامنة أو
السابعة يمنحون لدى نقلهم الى إحدى الوظائف الخالية من الدرجة السادسة

الفنية المساهمات المبينة فيما تقدم حسب مؤملاتهم وذلك من تاريخ نظمهم الى
الدرجة السادسة .

وتنفيذا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣٠ من يناير ، ١٢ ، ٢٩
من اغسطس سنة ١٩٤٤ والقانونين رقمي ١١٤ ، ١١٨ لسنة ١٩٤٤ اصدرت
وزارة المالية كتابا دوريا رقم ف ٢٢٤ - ٣٠٢/١ بتاريخ ٦ من سبتمبر
سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف ، وجاء في هذا الكتاب بالنسبة
للدبلومات العالية الممتازة والشهادات المعادلة للشهادات العالية بيان في
الكثيف رقم ١ الملحق بالكتاب المذكور لبعض هذه الدبلومات والشهادات
(ولم يأت من بين هذا البيان بيلوم معهد الضرائب) ونص في الكتاب المذكور
على أن الحاصلين على دبلومات ممتازة غير المذكورة في الكثيف رقم ١
يمنحون العلوة المقررة لهذه الدبلومات وفقا للمنشور رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠
إذا كانت ماهية الموظف تقل عن ٢٠ ج في الشهر وبحيث لا تجاوز بعلوة
الدبلوم هذا القدر ولا يكون لعلوات هذه الدبلومات اثر في العلوات العادية
أو التكميلية ما دامت المساهية أقل من ٢٠ ج في الشهر . كما نص أن من
عين بدبلومة عادية وحصل أثناء الخدمة على دبلومة ممتازة سويت حالته
على أساس الدبلومة العادية من تاريخ التعيين ومنح علوة الدبلومة الممتازة
من تاريخ الحصول عليها .

وفي يونيو سنة ١٩٤٦ رفعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس الوزراء
بيّنت فيها : أنه جاء في كتاب لوزارة الدفاع الوطني بتاريخ ١٦ من ابريل
سنة ١٩٤٥ أن قواعد الانصاف نصت على تسوية حالة حملة الشهادات
الاضافية على أساس الشهادات الحاصلين عليها قبل الحصول على الشهادات
الاضافية ثم يمنحون الزيادة المقررة لهذه الشهادات . وحيث أنه تقرر في
قواعد الانصاف أنه إذا وقع التعيين بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وجب
وجود درجات خالية تتفق مع المؤهلات الدراسية ، تطلب وزارة الدفاع
الوطني استطلاع رأي وزارة المالية فيما إذا كان المقصود هو قصر منسج
الزيادة في المساهية الخاصة بالدبلومات الاضافية على الذين كانوا بالخدمة
لغاية ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ أو أن هذه القاعدة تتبع فيمن عين أو حصل
على هذه الدبلومات من التاريخ سالف الذكر . وتلاحظ وزارة المالية أنه

طبقا لقواعد الانصاف منح الحاصلون على الشهادة الاضافية زيادة تتراوح بين ٥٠٠ مليم ، ٢ ج في الشهر وذلك فوق المساهية المقررة للشهادات الدراسية الحاصلين عليها وبصرف النظر عن نوع العمل الذي يؤديه • لما كانت الشهادات الاضافية المذكورة بقواعد الانصاف تؤهل حاملها لأنواع خاصة من الوظائف (فيما عدا شهادة تكميلية التجارة المتوسطة ، شهادة التجارة العليا من ليون وما يماثلها) لذلك ترى وزارة المالية عدم منح الزيادة المقررة نظير الحصول على الشهادات الاضافية الا اذا كان التعيين في وظائف تتناسب وهذه المؤهلات - أما الحاصلون على شهادة تكميلية التجارة او شهادة التجارة العليا من ليون فالمفروض أن الحاصلين عليها يعينون في الوظائف الكتابية ، لذلك يستمر العمل بالقاعدة الحالية التي تجيز منح الحاصلين على هاتين الشهادات الزيادة المقررة • وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورأت الموافقة على رأى وزارة المالية وهي تتشرف برفع رايها الى مجلس الوزراء للمقتضيل بإقراره • - وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ على راي اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة •

وبتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ اصدرت وزارة المالية كتابا دوريا رقم ٢٢٤ - ٣٠٢/١ بشأن الموظفين والمستخدمين الذين يحصلون على شهادات دراسية أثناء خدمتهم جاء فيه « تقضى قواعد الانصاف الخاصة بالموظفين والمستخدمين ذوي المؤهلات الدراسية والمدونة بكتاب المالية الدوري رقم ف ٢٢٤ - ٣٠٢/١ الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بتسوية حالة من تتطبق عليهم هذه القواعد باقتراض سقولهم الخدمة في الدرجات وبالمهاتيات المقررة لشهاداتهم الدراسية وتدرج ماهياتهم بالنظام الموضح بالكتاب الدوري سالف الذكر وتكون التسوية من تاريخ الحصول على الشهادة بالنسبة لمن حصل عليها أثناء العمل • وترى وزارة المالية أن يراعى من الآن فصاعدا أن يكون منح المساهية المقررة للشهادة الدراسية في حدود القواعد المعمول بها من أول الشهر التالي للشهر الذي اعتمدت أو تعتمد فيه نتيجة امتحان الشهادة وليس تاريخ اعتماد النتيجة مع تطبيق ذلك على الحالات التي لم تتم تسويتها بمقتضى قواعد الانصاف » •

وفي عام ١٩٤٨ رفعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس الوزراء جاء

فيها « نصت قواعد الانصاف على تسوية حالة حملة الشهادات الاضافية على اساس الشهادات الحاصلين .عليها قبل الحصول على الشهادات الاضافية ثم يمنحون الزيارة المقررة لهذا الشهادات . ونظرا لان الشهادات الاضافية المنصوص عليها فيما تقدم تؤهل حاملها لأنواع خاصة من الوظائف (فيما عدا شهادة تكميلية التجارة المتوسطة وشهادة التجارة العليا من ليون وما يماثلها) : فقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ على عدم منح الزيادة المقررة نظير الحصول على الشهادات الاضافية الا اذا كان التعيين في وظائف تتناسب وهذه المؤهلات . اما الحاصلون على شهادة تكميلية التجارة أو شهادة التجارة العليا من ليون فالمفروض أن الحاصلين عليها يعينون في الوظائف الكتابية ولذلك يستمر العمل بالقاعدة الحالية التي تجيز منح الحاصلين على هاتين الشهادتين الزيادة المقررة ، وتستفسر وزارة المالية عما اذا كان هذا المبدأ ينطبق على من يحصلون على شهادات ممتازة فوق الدبلومات العالية والدرجات الجامعية ، بمعنى أنه لا تمنح العلاوات والمساكنات المقررة للشهادات الممتازة الا اذا كان الموظف يعمل في وظيفة تتفق ومؤهله الدراسي . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ، وهي ترى أنه لا يمنح الحاصلون على الدبلومات الممتازة العلاوات المقررة لها الا اذا كان تعيينهم في وظائف تتفق وطبيعة مواد الدراسة التي تلتصصوا فيها وذلك اموة بحملة الشهادات الاضافية الذين صدر بشأنهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ المشار اليه - وتتشفرف اللجنة برفع رأيها الى مجلس الوزراء للمتفضل باقراره » . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

وبتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ اصدرت وزارة المالية كتابا دوريا رقم ف ٢٢٤ - ٢٤/٣ بشأن التاريخ الذي تمنح فيه علاوة الدبلوم الممتاز جاء فيه « تقضى احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٢ بأن يكون منح الدرجات العلمية والشهادات الأخرى من اختصاص مجلس الجامعة وجرى العمل على منح المساكنات لمن يحصلون على تلك الدرجات والشهادات من أول الشهر التالي لتاريخ موافقة مجلس الجامعة : واستقصرت بعض الوزارات

والمصالح عما اذا كان يجوز اتخاذ تاريخ موافقة مجلس الكلية على منح الدرجات العلمية والشهادات أساسا لزيادة المرتب ، أن الممول عليه هو تاريخ موافقة مجلس الجامعة . وجوابا على هذه الاستفسارات ترى وزارة المالية أن يتخذ تاريخ اعتماد مجلس الجامعة لمنح الدرجة أو الشهادة أزيداً أهمية ، فتمنح الزيادة المقررة من أول الشهر التالي لقرار هذا المجلس تطبيقاً لأحكام الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٢٠٢/١ المؤرخ ٦ مارس سنة ١٩٤٧ والقواعد الأخرى الخاصة بمنح هذه الزيادات .

وبتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ أصدرت وزارة المالية كتاباً رقم ف ٢٣٤ - ٤٥/٥ أشارت فيه إلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ سالفى الذكر كما أشارت إلى الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٤٥/٥ المؤرخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ المتضمن أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم جاء به « وقد قررت اللجنة المالية بجلستها المنعقدة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الموافقة على ما يأتى :

(١) منح الزيادة المقررة فى الاتصاف لحملة الشهادات الإضافية - بفض النظر عما اذا كان العمل يتفق أولاً مع نوع الدراسة للشهادات الإضافية - وذلك بالنسبة للموظفين الذين عينوا قبل ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وكانوا حاصلين على شهاداتهم الإضافية قبل التعيين ، وكذلك بالنسبة للموظفين الذين حصلوا على تلك الشهادات أثناء خدمتهم وكان حصولهم عليها قبل ذلك التاريخ . أما الموظفون الحاصلون على شهادات إضافية وعينوا بعد ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أو كانوا معينين قبل هذا التاريخ ولكن لم يحصلوا على الشهادات المذكورة إلا بعده ، فيشترط منحهم الزيادة المقررة أن يتفق طبيعة أعمالهم مع نوع الدراسة .

(٢) منح الزيادة المقررة فى الاتصاف لحملة الدبلومات المتأخرة - بفض النظر عما اذا كان العمل يتفق أو لا يتفق مع نوع الدراسة للشهادة المتأخرة وذلك بالنسبة للموظفين الذين عينوا قبل ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكانوا حاصلين على شهاداتهم المتأخرة قبل التعيين . وكذلك بالنسبة للموظفين

الذين حصلوا على تلك الشهادات اثناء خدمتهم وكان حصولهم عليها قبل ذلك التاريخ . أما الموظفون الحاصلون على شهادات ممتازة وعينوا بعد ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أو كانوا معينين قبل هذا التاريخ ولكن لم يحصلوا على الشهادات المذكورة الا بعده ، فيشترط لمنحهم الزيادة المقررة ان تتفق طبيعة أعمالهم مع نوع الدراسة .

وتراعى في جميع الحالات باقى الشروط المنصوص عليها بالكتاب الدورى رقم ف ٢٢٤ - ٤٥/٥ المؤرخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ فيما تقدم وفى الكتاب الدورى رقم ف ٢٢٤ - ٢٠٢/١ المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٣ أصدر ديوان الموظفين الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٥٣ . جاء فيه : تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة على أن يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للموظفة أو المربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمى الذى يحمله الموظف يجيز التعيين فى درجة أعلى . ومع ذلك تلمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين منح مرتبات تزيد على بداية الدرجة للمعينين فى الوظائف الفنية اذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنية اضافية تتفق وأعمال الوظيفة . ويرى ديوان الموظفين عدم صرف شيء من هذه العلاوات لمن يحصلون على هذه الشهادات بعد ٣٠ من يوتية سنة ١٩٥٢ وذلك الى أن يصدر مجلس الوزراء القرار المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون نظام موظفى الدولة كما لا تصرف هذه الزيادات للمعينين الجدد فى اول يولية سنة ١٩٥٢ الى بعده .

ويبين من استعراض النصوص المتقدم ذكرها أن الأحكام الأصلية التى استتت زيادة المرتب نظير الحصول على الشهادات الممتازة - قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - أقربها مجلس الوزراء بجلستيه المنعقتين فى ١٥ ، ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٠ ، وقد نظم مجلس الوزراء فى هاتين الجلستين أحكام استحقاق الزيادة بحدود مقدارها - وتستحق هذه الزيادة على مقتضى هذه الأحكام عند الحصول على الشهادة

المتأزاة دون أى قيد سوى أن يكون الحاصل عليها معينا فى الدرجة السادسة الفنية .

ولما صدرت قواعد الاتصاف التى قررها مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ١٢ ، ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ لم تعدل مقدار هذه الزيادة بالنسبة لما لم يرد من الشهادات فى الكشف رقم ١ الملحق بهذه القواعد . ولم تضاف الى شرائط استحقاقها سوى أن يكون مرتب الموظف أقل من ٢٠ ج فى الشهر وبحيث لا يجاوز بالزيادة هذا القدر ، ثم سـرر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فلم يضاف الى شرائط الاستحقاق سوى أن يكون الحاصل عليها معينا فى وظيفة تتفق وطبيعة مواد الدراسة التى تخصص فيها ، ولم يتناول القرار المذكور وقت نشوء الحق فى الزيادة . لا بالتفسير ولا بالتعديل ولا بالاضافة ويخلص من ذلك كله أن مجلس الوزراء فى شأن زيادة المرتب نظير الحصول على الشهادات المتأزاة وهو السلطة التى كانت تملك سن شرائط استحقاق هذه الزيادة قد جعل مناط استحقاقها هو الحصول على الشهادة المتأزاة ، والمعينين فى الدرجة السادسة الفنية ، على أن يكون مرتب الحاصل عليها أقل من ٢٠ ج أى الشهر وبحيث لا يجاوز فى الزيادة هذا القدر . وأن يكون الحاصل عليها بعد ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ معينا فى وظيفة تتفق وطبيعة مواد الدراسة التى تخصص فيها .

(ملعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

مؤهلات اضافية او معلومات متأزاة - منح حملتها علاوات او رواتب اضافية - التفردة فى ذلك بين المعينين قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمعينين بعد هذا التاريخ - قواعد الاتصاف الصادرة فى عام ١٩٤٤ بتقرير هذا المنح وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١/٢٨/١٩٤٦ و ٢٨/١١/١٩٤٨ بتحديد شروط ذلك - قصر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

منح هذه الرواتب على الحاصلين على الماجستير والدكتوراه وقرار رئيس الجمهورية في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى المراحل التشريعية للقواعد المنظمة لموضوع المرتبات الإضافية أن قواعد الانتصاف الصادرة في يناير سنة ١٩٤٤ قررت منح الموظفين الحاصلين على دبلومات ممتازة أو إضافية علاوات معينة بالإضافة إلى المرتبات المقررة لمؤهلاتهم الأصلية ، ثم صدر بعد ذلك قراران من مجلس الوزراء أحدهما في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ والآخر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ويتضمنان شروط منح هذه العلاوة ، وظل معمولا بهذه القواعد إلى أن صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة الذي عمل به من أول يولييه سنة ١٩٥٢ فنظم هذا الموضوع في المادة ٢١ منه إذ نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أن : « يمنح الموظف عند التمييز أول مربوط الدرجة المقررة للموظفة أو مربوط الشايات على الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمي الذي يعمل به الموظف يجيز التمييز في درجة أعلى » ونصت الفقرة الثالثة من المادة على أنه « ومع ذلك فلمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين أن يقرر منح مرتبت تزيد على بداية الدرجة للمعينين في الوظائف الفنية إذا كانوا حاصلين على مؤهلات إضافية تتفق وأعمال الوظيفة » . ويستفاد من هذا النص أن المشرع يقصد إلى إنهاء العمل بقواعد الانتصاف فيما نصت عليه في هذا الصدد أن جعل الأصل أن يمنح الموظف أول مربوط الدرجة المقررة للموظفة التي يعين فيها أول مربوطها الشايات دون زيادة ولو كان يعمل مؤهلا إضافية ، ويحل مجلس الوزراء ملطعة تقرير استثناء على هذا الأصل ، فأجاز له أن يضع قواعد منح الموظفين المعينين في وظائف فنية إضافية تتفق وأعمال الوظيفة ولم يعمل هذا التفويض إلا فيما يتعلق بالحاصلين على الماجستير والدكتوراه من الكليات العملية أو النظرية إذ صدر قراران من رئيس الجمهورية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ بقواعيد منحهم رواتب إضافية

ويبين من ذلك أنه يتعين التفرقة بين الموظف الذى عين قبل العمل
بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة
والموظف الذى يعين بعد العمل بهذا القانون ، فالأول يستحق علاوة
اضافية طبقا لقواعد الاتصاف المشار اليها متى كان حاصله على مؤهل
اضافى ، أما الثانى فلا يستحق راتبا أو علاوة اضافية ولو كان
حاصله على مؤهل اضافى ، وهذا ما انتهى اليه ديوان الموظفين فى كتابه
الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٥٣ اذ جاء به : « أن الحاصلين على شهادات
اضافية أو دبلومات ممتازة فى اول يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ
لا يمنحون علاوات اضافية فوق رواتبهم وذلك الى أن يصدر مجلس الوزراء
القرار المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢١ » .

(فتوى ٨٩٧ فى ١٢/٢٤ / ١٩٥٩)

ثانيا : العلاقات والرواتب الاضافية لخدمة الماجستير والدكتوراه

قاعدة رقم (١٨٤)

المبسطة :

راتب الماجستير المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧
لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بشان منح الرواتب
الاضافية للحاصلين على الدكتوراه والماجستير وما يعادلها - عدم اعقبة
الحاصلين على شهادة العالمية مع اجازة التدريس فى تقاضى راتب الماجستير
- اساس ذلك انه لم يصدر قرار من جهة مختصة بمعالجة هذه الشهادة بدرجة
الماجستير التى تمنحها جامعات الجمهورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠
المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بشان منح الرواتب الاضافية
للحاصلين على الدكتوراه والماجستير وما يعادلها تنص على أن « يمنح
موظفوا الكادر المالى من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة الحاصلون
على درجة الماجستير أو الدكتوراه وما يعادلها راتبا اضافيا بالفتتين
الآتيتين :

(م ٢٢ - ج ٢١)

ثلاثة جنيهاً للمحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك مدة بقائهم في الدرجة التي كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير .

كما يمنح هذا الراتب للمحاصلين على دبلومين من بيانات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل أو دبلوم تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط . ويبين من هذا النص ومن مراجعة باقي نصوص القرار الجمهوري المشار إليه أنه لم يشر إلى شهادة العالمية مع إجازة التدريس ، وكان المجلس الأعلى للجامعات قد انتهى في جلستيه المنعقدتين في ٢٧ ، ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٢ إلى قرار بعدم الموافقة على معادلة الشهادة العالمية من كلية الشريعة والشهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعي والشهادة العالمية مع إجازة التدريس ، بدرجة الماجستير التي تمنحها كليات جامعات جمهورية مصر العربية ، وأيد ديوان الموظفين هذا القرار بكتابة رقم ٤٠٣ - ٢٨/١٢ .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ في شأن الإزهر أنه خلا من أي نص يدخل المجلس الأعلى للأزهر أي اختصاص في شأن معادلة الشهادات التي تمنحها الجامعة الأزهرية بغيرها من الشهادات التي تمنحها جامعات الجمهورية ، كما لا يوجد أي نص في أي قانون آخر يدخل المجلس الأعلى للأزهر أي اختصاص في هذا الشأن ، أمّا المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ سالف الذكر التي تنص على أن يختص المجلس الأعلى للأزهر باقتراح إنشاء الكليات وأقسام دراسة الإجازات وأقسام التخصص والمعاهد الدينية وتقرير إنشاء الأقسام العامة والنظر في كل ما يتعلق بخطة الدراسة . . . فلا يفيد نصها سواء باستقراء عباراته أو باستنباط مفهومه ، أن المجلس الأعلى للأزهر يختص بإجراء معادلة الشهادات التي تمنحها الجامعة الأزهرية بغيرها من الشهادات التي تمنحها جامعات الجمهورية هذا فضلاً عن أن منطق الأمور يقضي بأنه إذا جاز أن يكون للمجلس الأعلى للأزهر دور في هذا الشأن ، فإن مجال ذلك أن تكون المعادلة المطلوبة إجرائها هي معادلة شهادة من الشهادات التي تمنحها الجامعة الأزهرية وليس العكس .

ومن حيث انه لا يصح الاستناد الى نص المادة ٧٥ لفقرة ثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن اعادة تنظيم الأزهر التي تقضى بأن درجة التخصص في دراسة من الدراسات المقررة في إحدى كليات جامعة الأزهر تعادل درجة الماجستير بلك ان هذه المادة انما تتناول الشهادات والدرجات التي تمنحها كليات جامعة الأزهر ، التي نظمها القانون مستلخاً الذكر ، فلا يسرى حكمها على الشهادات التي كانت تمنحها الجامعة الأموية قبل صدور هذا القانون ، والتي كانت تغاير تمام المغايرة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها جامعة الأزهر .

ومن حيث انه ايا كان الرأي في تعيين الجهة المختصة بمعادلة شهادات العالمية مع أجازة التدريس ، وهل هي المجلس الأعلى للجامعات استناداً الى ما ورد في المادة ٣٣ وفي غيرها من نصوص القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن نظام الجامعات والمقابلة لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - من أن المجلس الأعلى المذكور يختص برسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والتنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية في الجامعات ... او أن هذه الجهة هي ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة التعليم العالي ، فإن كلا من الجهتين قد قالت كلمتها في عدم معادلة شهادة العالمية مع أجازة التدريس بشهادة الماجستير .

.. وعلى كل حال فإن القدر المتيقن هو انه لم يصدر في ضوء ما تقدم قرار من جهة مختصة بمعادلة هذه الشهادة بدرجة الماجستير التي تمنحها جامعات الجمهورية ، ومن ثم فلا يحق للحاصلين عليها ان يتقاضوا راتب الماجستير المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ (يراجع حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلاسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ في الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٦٣ ق) .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يحق للحاصلين على شهادة العالمية مع أجازة التدريس ان يتقاضوا راتب الماجستير المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ .

(ملف ١٧٤/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٥/٢)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبحث :

والقب ماجستير - يشترط بلّغه أن يكون العامل شاعلا درجة من السادسة الى الرابعة (السابعة الى الخامسة جديدة) وأن يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو على بيلومين من بيلومات الدراسات العليا مدة دراسة كل منها سنة أو بيلوم مدة الدراسة فيه سنتان - المشرع لم يشترط شروط أخرى - طالما كانت مدة الدراسة في البيلوم العالي لا تقل عن سنتين كان من المؤهلات التي يستحق حاملها الراتب الإضافي المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ - اتفاقية حملة البيلوم العامة في التربية نظام السنتين في الراتب الإضافي أقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ تنص بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ على أن « يمنح موظف الكادر العالي من الدرجة السادسة الى الرابعة (السابعة الى الخامسة الجديدة) الحاصلون على درجة الماجستير أو ما يعادلها راتبا إضافيا قدره ثلاثة جنيهات مدة بقائه في الدرجة التي كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على بيلومين من بيلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل أو بيلوم منها تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » .

وبين من هذا النص أن المشرع قد اشترط لمنح الراتب الإضافي المنصوص عليه في قرارى رئيس الجمهورية مالقى الذكر .

أولا : أن يكون العامل شاعلا درجة من السادسة الى الرابعة (السابعة الى الخامسة الجديدة) .

ثانيا : أن يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو بيلومين من

دبلومات الدراسات العليا مدة دراسة كل منهما سنة أو دبلوم مدة الدراسة فيه سنتان .

ولم يضع المخرج أى شروط أخرى لاستحقاق هذا الراتب تتعلق بالمواهب التى تدرس للحصول على الدبلوم أو بطبيعة الدراسة المقررة للحصول عليه وما إذا كانت تقتضى التفرغ من عمله وإنما جاءت صياغة المادة المذكورة عامة ومطلقة لتشمل كل من يحصل على الشهادات الدراسية التالية : درجة الماجستير أو ما يعادلها أو دبلوماسين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة أو دبلوم مدة الدراسة فيه عامان ، أيا كانت مقررات الدراسة فى ذلك الدبلوم الأخير أو طبيعتها أو نوعيتها وحتى لو كانت مواد الدراسة فيه سبق تدريسها لبعض الطلبة المقترعين فى عام واحد فطالما كانت مدة الدراسة فى الدبلوم العالى لا تقل عن سنتين كان من المؤهلات التى يستحق حاملها الراتب الإضافى المنصوص عليه فى المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ .

وتأسيسا على ما تقدم فإنه لما كان السيد / ... المدرس بمدرسة الزقازيق الثانوية (المستطلع الرأى بشأنه) قد حصل على الدبلوم العام فى التربية (نظام العاميين) من كلية التربية بجامعة عين شمس سنة ١٩٦٩ أثناء شغله الدرجة السادسة . فإنه يحق له الحصول على الراتب الإضافى المنصوص عليه فى القرار الجمهورى سالف الذكر طوال مدة بقائه فى الدرجة السادسة التى حصل على ذلك المؤهل خلال شغله لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية حملة الدبلوم العامة فى التربية نظام سنتين فى الراتب الإضافى المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فإن السيد / ... المدرس بمدرسة الزقازيق الثانوية يستحق هذا الراتب .

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للمحاسبين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ - المشرع لخط استحقاق الراتب الإضافي المشار إليه يشروط معينة فإذا توافرت هذه الشروط نشأ للعامل الحق في هذا الراتب كما ينقضي هذا الحق من جهة أخرى إذا تخلف شرط من هذه الشروط بعد اكتمال وجودها ليس ثمة ما يمنع من تكرار صرف هذا الراتب إذا ما توافرت هذه الشروط في حق العامل مرة أخرى - أساس ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه لا يحول دون هذا التكرار إن لم يرد نص يقضي بصرف هذا الراتب مرة واحدة أثناء خدمة العامل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للمحاسبين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ ، انه يقضى بمنح موظفي الكادر العالي (الفني والإداري) من الدرجة السادسة إلى الدرجة الرابعة الحاصلين على درجة ماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتباً اضافياً بالفتتين الآتيتين :

(١) ثلاثة جنيهاً شهرياً للمحاسبين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك مدة بقائهم في الدرجة التي كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير كما يمنح هذا الراتب للمحاسبين على دبلومين من بيانات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط .

(ب) ستة جنيهاً شهرياً للمحاسبين على الدكتوراه أو ما يعادلها وفي هذه الحالة يستمر منح الراتب الإضافي مدة بقاء الموظف في درجته الحالية والدرجة التالية لها .

وتلص المادة الثالثة من هذا القرار على أنه « يشترط لاستحقاق الموظف الراتب المقرر في المائتين ١ و ٢ أن يكون نوع التخصص في المؤهل متصلا بنوع العمل الذي يقوم به ، ويكون تقرير ذلك للجنة الدائمة للبحوث في الوزارة المختصة ، وفي حالة عدم وجود لجنة دائمة للبحوث يرجع في تقدير ما تقدم الى لجنة شئون الموظفين » .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه الأحكام أن المشرع ناط استحقاق الراتب الإضافي المشار اليه بشروط معينة ، هي حصول الموظف على إحدى الدرجات العلمية المنصوص عليها في القرار الجمهوري المشار اليه ، وأن يكون التخصص العلمي متصلا بنوع العمل وفقا لتقدير اللجنة الدائمة للبحوث بالوزارة أو لجنة شئون الموظفين في حالة عدم وجود اللجنة الأولى ، وأن يقتصر منح هذا الراتب على الماجستير أو الدكتوراه ، وعلى مدة بقائه في هذه الدرجة وللتى تليها بطلانية للدكتوراه . فإذا توافرت هذه الشروط نشأ للعامل الحق في هذا الراتب ، كما ينقضى هذا الحق من جهة أخرى ، إذا تخلف شرط من هذه الشروط بعد اكتمال وجودها . . . وليس ثمة ما يمنع من تكرار صرف هذا الراتب إذا ما توافرت هذه الشروط في حق العامل مرة أخرى ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لا يحول دون هذا التكرار إذ لم يرد به نص يقضي بصرف هذا الراتب مرة واحدة أثناء خدمة العامل . . .

من أجل ذلك إنتهت إجمعية العمومية الى احقية السيد / في الراتب الإضافي المقرر لدرجة الماجستير بعد حصوله على دبلوم التخطيط وإلتئمة الاقتصادية وذلك طوال مدة بقائه بالدرجة السادسة متى كان هذا الدبلوم متصلا بعمله . . .

(ملف ٦٧٤/٤ - جلسة ١٩٧١/٢/٤)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبحث :

استمرار العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية والقرار المعدل له في ظل العمل بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما لم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بالقواعد والإجراءات التي تتبع في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

ان المشرع ضمن قرار رئيس الجمهورية المشار اليه تنظيماً مفصلاً متكاملًا بمقتضاه منح من توافرت فيه شروطه من حيث الحصول على المؤهل وارتباطه بالعمل المسند الى العامل راتباً معيناً طوال فترة شغله للدرجة أو الفئة التي حصل إثناءها على الدرجة العلمية . وعند إصداره للمقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أتي بتنظيم جديد مغاير قوامه السلطة التقديرية للإدارة ، وجعل من حقها وزن مدى ملائمة منح مقابل الحصول للعامل على درجة جامعية أعلى فاجاز لها أن تمنح علاوة تشجيعية لمن يحصل أثناء الخدمة على درجة علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى ، إلا أنه توقف عند هذا الحد وترك أمر تعيين قواعد إجراءات منح تلك العلاوة لقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية ، ومن ثم فإن أعمال هذا التنظيم الجديد يكون معلقاً على صدور هذا القرار الأمر الذي يوجب الاستمرار في تطبيق النظام الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية لحين صدور قرار رئيس الوزراء ، نزولاً على حكم المادة رقم ١٠٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي أوجبت تطبيق القوانين والقرارات والمواثيق السارية وقت صدور القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه لحين صدور القرارات المنفذة له .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها

المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ ، فى ظل العمل بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، الى أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بالقواعد والاجراءات التى تتبع فى هذا الشأن .

ملف ٨٦/٤/٨٥٨ - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤

ثالثا : دبلوم معهد الضرائب بجامعة القاهرة

قاعدة رقم (١٨٨)

المبحث :

دبلوم معهد الضرائب بجامعة القاهرة - اعتباره دبلوما معقنا - منح حامله زيادة فى المرتب قدرها جنيهان شهريا اذا توافرت فيه شروط منحها .

ملخص الحكم :

ان معهد الضرائب الذى حصل المدعى على دبلومه انشأ فى كلية التجارة بجامعة القاهرة واشترط لدخوله الحصول على الليسانس او البكلوريوس ومدة البرابسة فيه سنتان ، ومن ثم فان دبلوم هذا المعهد يعتبر من دبلومات المعاهد الخاصة التى يمنح من يحصل عليها زيادة على المرتب وقدرها ٢ ج، بحسب الأحكام التى قررها مجلس الوزراء فى الجلستين المنعقدتين فى ١٥ ، ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٠ اذا توافرت فيه الشروط الاجرى التى قررها مجلس الوزراء فى الجلستين المشار اليهما وكذلك التى قررها بتاريخ ٣٠ من يناير ، ١٢ ، ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٤٤ وبتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، والتى سلف بيانها .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٥)

رابعاً : دبلوم التامين الاجتماعى :

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

نص المادة ٢٠/ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقضى بانقضاء مدة سنة واحدة للمحصل على شهادة الماجستير او ما يعادلها عند حساب المدة الكلية اللازمة للترقية - استقر قضاء المحكمة على أن المعادلة المقصودة هي المعادلة العلمية التى تقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل أما المساواة فى الآثار المالية فما هى الا نتيجة مالية لا يصح أن يتخذ أساساً للقول بوجود تعادل لأن المساواة المالية لا تستلزم حتماً المعادلة العلمية التى تقوم الجهات العلمية المختصة بتقريرها - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نص المادة ١٧٢ من هذا القانون على أن « تمتح مجالس الجامعة الخاضعة لهذا القانون بناء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات المبنية فى اللائحة التنفيذية » - لم يصدر قرار من مجالس الجامعات بمعادلة دبلوم التامين الاجتماعى بدرجة الماجستير - اثر ذلك عدم معادلة هذا الدبلوم بدرجة الماجستير .

ملخص الحكم :

١. أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المعادلة المقصودة من نص الفقرة ج من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالثبوتة هي المعادلة العلمية التى تقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل أما المساواة فى الآثار المالية فما هى الا نتيجة مالية لا يصح أن يتخذ أساساً للقول بوجود تعادل بينما لم يكن قد صدر قرار من الجهات المختصة بأجرائه . لأن المساواة المالية لا تستلزم حتماً المعادلة العلمية التى تقوم الجهات العلمية المختصة بتقريرها (الطعن رقم ٨٢٢ ، ٨٥٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨١ ، والطعن رقم ١١٨٦ ، ١٢٢٥ لسنة ٢٦ ق عليا جلسة ٢٧/٦/١٩٨٢) .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات -

نص في المادة ١٧٢ منه على أن تمنع مجالس الجامعات الخاضعة لهذا القانون بناء على طلب كلياتها ومعامدها الدرجات العلمية والدبلومات المبنية في اللائحة التنفيذية .

ومن حيث أنه لم يصدر من مجالس الجامعات قرارا بمعادلة بسلوم التآخين الإجتماعي بدرجة الماجستير - فإنه لا يتسنى القول يتمق المعادلة العلمية بالنظر الى طبيعة المؤهل - وهذا المعنى الذى استهدفته المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ويكون بالتالى انقاص مدة سنة من مدة الخدمة الكلية للمدعى (المطعون ضده) استنادا الى حكم هذه المادة غير صحيح من القانون ، ويكون ما قامت به جهة الادارة من سحب قرار ترقية المدعى ، المستند الى حصوله على درجة معادلة للماجستير على خلاف صحيح القانون ، قرارا سليما في القانون .

(طعن ١٢٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣)

خامسا : المعلومات غير المعادلة علميا لدرجة الماجستير :

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

عدم تحصن الترقيات الباطلة التي تمت لبعض حملة الدبلومات غير المعادلة علميا لدرجة الماجستير بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

لما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقرر انقاص مدة سنة من المسدد الكلية المشترطة لترقية الحاصل على درجة الماجستير او ما يعادلها وكانت المعادلة المقصودة في هذا النص هي المعادلة العلمية دون غيرها لأنها هي التي ينصرف اليها اصطلاح المعادلة اذا ما اطلق وعليه فان المعادلة المالية التي تقرر في مجال خاص لا يصدق عليه حكم هذا النص وبالتالي فان الترقيات التي اجراها ديوان رئاسة

الجمهورية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس انقاص مدة سنة للحاصلين على دبلومات غير معادلة علميا لدرجة الماجستير تكون ترقيات باطلة ولا تلحقها الحصانة ويعين سحبها مع ما يترتب عليها من آثار ومن بينها التطبيق النفاطيء لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على هؤلاء العاملين ولا يقال من ذلك أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء على غرار قواعد الرسوب الوظيفي المسابق عليه الصادرة بقرارات من وزير المالية وأنه استعمار أحكام آخرها الصادر برقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ إذ أنه رغم هذا التماثل وتلك الاستمارة يبقى لكل منها طبيعته الخاصة التي تميزه عن الآخر ، فقرارات وزير المالية الصادرة بقواعد الرسوب الوظيفي لم تكن الا تعليمات للجهات الادارية لا ترقى الي درجة الالتزام ، لذلك يكون القرار الذي تصدره الجهات المختصة بتطبيقها قرار ادارى منشئ لمركز قانوني يقبل التحصن بمضى الميعاد في حين أن قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — بما له من قوة الالتزام المستمدة من المرتبة التي يمثلها سلم تدرج القواعد القانونية يفرض على الادارة احكامه دون أن تملك حيالها سلطة تقديرية ، ومن ثم فإن القرار الصادر بالتطبيق لأحكام هذا القانون لا يفتش بذاته مركزا قانونيا وبالتالي لا يرد التحصن على القرار المخالف لأحكامه بمضى الميعاد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تحصن قرارات الترقيات التي تمت لحملة الدبلومات غير المعادلة علميا لدرجة الماجستير بالتطبيق لأحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ اسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٨٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الفرع الخامس

شهادات دراسية تجارية

أولاً : شهادة التجارة المتوسطة :

قاعدة رقم (١٩١)

المبحث :

حملة شهادة التجارة المتوسطة - لا الزام على الادارة بتعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة ببداية مربوطها طبقا لكاندر سنة ١٩٣١ المعدل بقرار مجلس الوزراء في ١٨/٩/١٩٣٥ .

ملخص الحكم :

أن احكام كاندر سنة ١٩٣١ معدلة في بخصوص حملة شهادة التجارة المتوسطة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ لم تكن تلزم الادارة بتعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة الكتابية ببداية مربوطها . وقدره خمسة جنيهاً ونصف ، بل جعلت ذلك امراً جوازياً لها متروكاً لتقديرها ، فلا تثريب عليها اذا كانت قد عينت الملعون عليه عند بدء خدمته في وظيفة خارج الهيئة بمرتب خمسة جنيهاً ، وبذلك لا يستحق سوى مرتب تلك الوظيفة بحكم مركزه القانوني وقتذاك . ومن ثم فان الحكم الملعون فيه ان قضى باستحقاق الملعون عليه لمرتب شهري قدره خمسة جنيهاً وخمسمائة مليم من تاريخ التحاقه بالخدمة في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٣٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون حقيقاً بالالغاء .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو شهادة مدرسة التجارة المتوسطة - المرتب المقرر لمن يعين منهم في الدرجة الثامنة الكتابية في ظل كادر سنة ١٩٣١ - المرتب المقرر في ظل قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٩/١٩٣٥ و ٧/٨ و ١١/٢٤/١٩٤٣ .

ملخص الحكم :

أن كادر سنة ١٩٣١ الذي اقره مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٣١ حدد للدرجة الثامنة مربوطا يبدأ بستة جنيهاً وينتهي بخمسة عشر جنيهاً شهرياً ، ثم أورد بالبنء الثاني عشر استثناء من هذه القاعدة ان نص في الفقرة الثانية من هذا البنء على ان « المرشح للتعين في الدرجة الثامنة من حملة شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) أو شهادة مدرسة التجارة المتوسطة يجوز منحه ماغاية أولية سنوية قدرها تسعون جنيهاً في السنة لأول وأربعة وأثمانون جنيهاً للثاني تزداد تبخاً لنظام العلاوات في هذه الدرجة » . وفي ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ اصدر مجلس الوزراء قراراً بتخفيض مرتبات المرشحين للتعين في وظائف الدرجة الثامنة الكتابية بمقدار ٥٠٠ م و ١ ج في الشهر عن القيم المالية المحددة لمؤهلاتهم الدراسية . وفي ٧ من يولية سنة ١٩٤٣ رفعت اللجنة المالية بناء على طلب وزارة المالية مذكرة الى مجلس الوزراء حاضنها ان بعض حملة الشهادات المالية وشهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) وشهادة التجارة المتوسطة عينوا قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ في الدرجة الثامنة بمرتبات تقل عن المقرر لمؤهلاتهم وذلك لعدم كفاية الاعتمادات المالية ، واقترحت انصافاً لهم ان يمنحوا المرتبات المقررة لمؤهلاتهم مع عدم صرف فروق عن الماضي . وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ، كما وافق في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ من ذلك العام على مذكرة اخرى رفعتها اليه اللجنة المالية بشأن تطبيق هذا المبدأ على الموظفين الحاصلين على المؤهلات

المشار إليها الذين عينوا باليومية أو في وظائف خارج هيئة العمال قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ ولم ينقلوا الى وظائف من الدرجة الثامنة الكتابية الا بعد هذا التاريخ ، وذلك مع عدم صرف فروق عن الماضى ويبين من ذلك أن الفقرة الثانية من البند الثانى عشر من كادر سنة ١٩٣١ لم تكن تلزم جهة الادارة بمنح حملة شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) عند تعيينهم فى الدرجة الثامنة راتبا مقداره تسعون جنيها فى السنة ، وانما جعلت تعيينهم بهذا الراتب الاستثنائى أمرا جوازيا لها تترخص فيه وفق مقتضيات المصلحة العامة وحالة الاعتمادات المالية . كما أن احكام كادر سنة ١٩٣١ معدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ لم تكن تلزم الادارة بتعيين هذه الفئة من الموظفين عند الالتحاق بالخدمة فى الدرجة الثامنة الكتابية ببداية مروطها ، بل جعلت ذلك أمرا جوازيا لها متروكا لتقديرها ، فلا تثريب عليها اذا كانت قد عينت الدعى عند بدء خدمته فى وظيفة خارج الهيئة بمرتب قدره ثلاثة جنيهات شهريا ، وبذلك لا يستحق سوى مرتب تلك الوظيفة بحكم مركزه القانونى وقتذاك ، وبالتالي فان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ يكون قد استحدث له مركزا قانونيا جديدا يسرى فى حقه من تاريخ نفاذه ، لا من تاريخ اسبق . أما النص فيه على عدم صرف فروق عن الماضى فانه لا يعدو أن يكون ترديدا للأصل العام الذى يقضى بسريان التنظيمات الجديدة التى ترتب اعباء مالية على الخزنة العامة من تاريخ نفاذها ، الا اذا نص على الافادة منها من تاريخ اسبق .

(طعن رقم ١١١٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٢)

ثانيا : شهادة الثانوية التجارية :

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

افادة الحاصلين على الثانوية التجارية أثناء وجودهم فى الخدمة من احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بقسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات شريطة ان يكونوا شاغلين للفة ١٤٤ - ٣٦٠ وقت صدور هذا القانون - تخلف هذا الشرط بمعن الافادة من هذا الحكم .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ صدر بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات ونصت المادة الخامسة منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تتبع القواعد التالية :

١ -

٢ - حنلة شهادة الثانوية التجارية الموجودين حالياً في الفئة ١٤٤ - ٣٦٠ ينقلون إلى الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ وترفع مرتباتهم إلى بداية هذه الفئة لمن لم تصل مرتباتهم إلى هذا القدر وتحسب أقدمياتهم فيها من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ولقد عمل بالقانون المشار إليه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٣ طبقاً لنص المادة السادسة منه .

وإن المستفاد من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة سائلة البيان أنها تتعلق بتسوية حالة العاملين الذين حصلوا على شهادة الثانوية التجارية أثناء وجودهم بالخدمة ، فقصت بتسوية حالة الموجودين منهم بالفئة ١٤٤ - ٣٦٠ جنبها وذلك بنقلهم إلى الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ مع رفع مرتباتهم إلى بداية الفئة المنقولين إليها لمن تقل مرتباتهم عن هذا القدر كما قضت بحساب أقدميتهم في الفئة المنقولين إليها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٣ تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فإنه يشترط للاستفادة من حكم الفقرة الرابعة من المادة الخامسة المشار إليها أن يكون العامل حاصلاً على الشهادة الثانوية التجارية وبالخدمة في الفئة ١٤٤ - ٣٦٠ جنبها وقت صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الآتية / ٠٠ ٠٠٠ الحاصلة على دبلوم التجارة الثانوية دفعة ١٩٧٢ والتي تشغل الفئة العاشرة بوزارة التموين لا تقيد من حكم الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

(ملف رقم ٨٦/٣/٣٢٢ - جلسة ١٠/٣/١٩٧٣)

ثالثا : بجلوم المعهد العالى للتجارة :

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

المراحل التشريعية التى مر بها تقييم المؤهلات العالية والمتوسطة التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف بدءا من قواعد الانصاف حتى صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - تعريف مرسوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ للمؤهلات العليا هو الواجب اتماله - اثر ذلك - لا يعتبر مؤهلا عاليا الا المؤهل الذى يمنح بعد دراسة مدتها أربع سنوات تالية للثانوية العامة - شهادة المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) تدخل فى عداد الشهادات فوق المتوسطة .

ملخص الفتوى :

ان قواعد الانصاف التى أصدرها مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ وفى ١٢ و ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ قضت بتسوية حالة الجامعيين وحملة الشهادات العالية برفع الدرجات التى يشغلونها الى الدرجة السادسة بصفة شقصية (كادر سنة ١٩٣٩) مع تعديل مرتباتهم على أساس افتراض دخولهم الخدمة فى الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٢ جنيه شهريا اما حملة الشهادات العالية المند لها مرتبا قدره (٥٠٠ مليم و ١٠ جنيه) ومنها شهادة المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) فقد قررت تلك القواعد تسوية حالاتهم على أساس دخولهم الخدمة فى الدرجة السادسة بهذه الماهية أى ٥٠٠ مليم و ١٠ جنيه على أن تزداد الى ١٢ فى أول مايو التالى لاتقضاء سنتين على التمتع .

وبعد صدور القانونين رقمى ١١٤ و ١١٨ لسنة ١٩٤٤ يفتح الاعتبارات اللازمة لمواجهة نفقات تنفيذ قواعد الانصاف أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ٢٨٤ - ٠ - ٣٠٢ فى ١٩٤٤/٩/٦ بتنفيذ تلك القواعد وسارت فيه على ذات المنوال الذى جرت عليه قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ففرقت بين الشهادات الجامعية والعالية وبين الشهادات المقدر لها ٥٠٠ مليم و ١٠ جنيه ماهية شهرية .

(م ٢٣ - ج ٢١)

وعندما صدر قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ قضى فى المادة (٤) بإلغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بمنح خريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا والقرارات الصادرة فى أول يوليو و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتقدير وتعديل القيمة المالية لبعض الشهادات الدراسية على أن تحل محلها الأحكام الواردة فى هذا القانون ومع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية ، ونص هذا القانون فى المادة السادسة على أن « أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا وفقا للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر فى ترقيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى والإدارى بالأقدمية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم فى الدرجة السادسة بالماهية المذكورة » .

وعلى العموم تعتبر لحاملى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى من شاغلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والإدارى أقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا » .

وبتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم تحديد المؤهلات العالية التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ، ونص فى المادة الثالثة على أنه « فى تطبيق المواد ٩ فقرة ١ و ١١ و ١٥ و ١٩ من نظام موظفى الدولة تمتد للشهادات والمؤهلات التى ذكرها فيما يلى ، لصاحبة أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإدارى والفنى العالى » .

١ - الدرجات الجامعية المصرية •

٢ - الدبلومات العالية المصرية التى تمنحها الدولة المصرية اثر للنجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على

الأقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص أو ما يعادلها من الوجهة العلمية حسبما يقرره وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل ٠٠٠) ولقد عدت المادة بعد ذلك اثنين وعشرين مؤهلا دراسيا ليس من بينها شهادة المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) ونص هذا المرسوم في المادة الرابعة على ان تعتمد الشهادات التي ذكرها فيما يلي لصلاحيه اصحابها في التقدم للتشريع لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط ٠٠٠ (٢٢) شهادة المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) « ٠

وتنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ نص في مادته الأولى على أن « تنقل الى الكادر العالي (الفني والإداري) جميع الدرجات السادسة فما فوقها. في الكادر المتوسط (الفني والكتابي) التي يشغلها موظفون حصلوا حتى نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ يتعين المؤهلات التي يعتمد عليها للتعيين في الكادرين المتوسط والعالي » .

وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧٥ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح
أوضاع العاملين ، ونصت المادة الثمانية من مواد إصداره على أنه « لا يجوز
أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق - (١) المساس بالتقييم المالي
للمشاهدات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ
نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل » . ونص القانون
في المادة (٥) على أن « يحدد المستوى السالى والأقدمية للخاصين على
المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

١ - (ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدائية (د) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على اربعة المدة المقررة للحصول على الشهادة المتوسطة

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات يقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » .

ولقد قضت المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بتطبيق اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والمعامل قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه ونصت المادة (٣) من مواد اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ذات الحكم كما نصت عليه ايضا المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وحاصل ما تقدم ان قواعد الانصاف التي اصدرها مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٤ فرقّت بين المؤهلات الجامعية والعالية وبين الشهادات المحدد لها مرتبا قدره (١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا) فقدرت للأولى الدرجة السادسة (كادر سنة ١٩٢٩) بماهية ١٢ جنيه شهريا وابتقت على المرتب المحدد للثانية ومع انها حددت لها ذات الدرجة الا انها لم تساوها بالمؤهلات الجامعية والعالية في المرتب الا بعد انقضاء سنتين على التعيين ، وعلى الرغم من ابقاء قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على تلك القواعد نانه طبق على الشهادات التي قدر لها قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ الدرجة السادسة المخفضة حكم عدم جواز الترقية للدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ شغل الدرجة السادسة كما منح حاملي المؤهلات العالية والجامعية اقدمية مقدارها ثلاث سنوات على حاملي تلك الشهادات وعندما صدر مرسوم ٦ أغسطس بسنة ١٩٥٣ عرف المؤهلات العالية المقدر لها الدرجة السادسة بانها التي تمنح بعد دراسة منتها أربع سنوات لحاملي شهادة الدراسة الثانوية وهو ران اعتبر شهادات أخرى نص عليها مؤهلات عليا بيد انه عاد وحدد الدرجة السابعة بالكادر المتوسط للشهادات التي كان مقدرا لها ماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ومنها شهادة المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) ولم يغير المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تلك الاحكام وانما ابقى عليها الا انه تحقيقا للمساواة بين العاملين الحاصلين على مؤهلات قدرت لها الدرجة السادسة قبل مرسوم

٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ قضى بموجب القرار رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ بنقل من كان منهم بالكادر المتوسط الى الكادر العالى ، ويبقى المشرع ايضا على تلك الاحكام فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ غير أنه سلك بمقتضى الاحكام الدائمة المنصوص عليها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ فى معاملته للشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للشهادات المتوسطة وتقل عن مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهلات العليا مسلکا مفايرا فبدلا من أن يقارنها بالمؤهلات العليا مع تخفيض الترتيب المقرر لها - قارنها بالمؤهلات المتوسطة فحدد لها الفئة الثامنة ومنح حاملها اقدمية اعتبارية وعلاوات دورية بعند ستوات الدراسة الزائدة ، ولقد ابقى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على تلك الاحكام ايضا ، ومن ثم فإن تعريف مرسوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ للمؤهلات العليا يكون واجب الاعمال حتى الان فلا يعتبر من تلك المؤهلات الا المؤهل الذى يمنح بعد دراسة مدتها اربع سنوات تالية للثانوية العامة ، وكذلك يتعين اعمال تعريف القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للشهادات فوق المتوسطة فيعتبر منها كل شهادة تزيد مدة الدراسة المقررة لها على مدة الدراسة للشهادات المتوسطة وتقل عن مدة الدراسة للمؤهلات العليا ، وبالتالي فإن شهادة المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) التى كانت تمنح بعد دراسة سنتين للحاصل على الثقافة العامة تدخل فى عداد الشهادات فوق المتوسطة ولا تعد مؤهلا عاليا وفقا للتعريفين المشار اليهما ، وليس فى ذلك مساس بالتقييم المالى السابق لها والذى كان من مقتضاه منح حاملها الدرجة السادسة المخفضة ونقل من كان ملحقا بالكادر المتوسط الى الكادر العالى اذ لن تتأثر بذلك المراكز القانونية التى اكتملت لهم فى ظل هذا التقييم .

ولما كانت جداول ترتيب وتوصيف الوظائف بمصلحة الضرائب قيد اشتراطت لشغل وظيفة رئيس قطاع الحصول على ليسانس الحقوق أو مؤهل تجارى عالى وكانت شهادة المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) تعد وقبيل للتشريعات السارية وقت صدور قواعد التوصيف وقبل الترشيح لشغل تلك الوظيفة من المؤهلات فوق المتوسطة فإن السيد / الحاصل على تلك الشهادة لا يكون اهلا للترشيح لشغل الوظيفة المشار اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع الى عدم جواز ترشيح السيد / لشغل وظيفة رئيس قطاع بمصلحة الضرائب .

(ملف ٢١٦/١/٨٦ - جلسة ٢٧/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

العاملون الحاصلون على دبلوم المعهد العالي للتجارة يجوز ترشيحهم لشغل وظيفة رئيس قطاع المشتروط لشغلها الحصول على مؤهل تجارى على اساس ذلك - فيما انتهت اليه المحكمة الدستورية من اعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلاً عالياً للاسساس التي استندت اليها .

ملخص الفتوى :

ان المحكمة الدستورية العليا استندت فى هذا الحكم الى قرار وزير المعارف العمومية الصادر بتاريخ ١٧/١١/١٩٤٦ باعادة تنظيم الدراسات التكميلية لخرىجى مدارس التجارة المتوسطة اعتبارا من عام ١٩٤٧/٤٦ الى كتابه المرسل الى وزير المالية فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذى أوضح فيه انه بناء على المذكرة التى رفعها المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية الذى نظم هذه الدراسات ووضع لها المناهج على اعتبار انها دراسات عالية وأشرف عليها ، فقد قررت الوزارة اعتبار مؤهل من جاز هذه الدراسات معادلا للدبلوم الذى يمنحه المعهد العالى للتجارة ، وانتهى الى طلب اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اقرار اعتبار هذا الدبلوم من الدراسات العالية ، يعين الحاصل عليها فى الدرجة السادسة المخفضة بمرتب عشرة جنيهات ونصف ، واذ عرض الأمر على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وافق على ما طلبته وزارة المعارف العمومية فى هذا الشأن ، غير ان المجلس أصدر بتاريخ اول يوليو سنة ١٩٥١ اقرارا عدل به عن قراره السابق وقرر منح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة السابعة بمرتب شهرى مقداره عشرة جنيهات الا انه ما لبث أن عاد فى ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الى تأكيد قراره الاول بمنحهم الدرجة

السادسة براتب مقداره عشرة جنيهات ونصف شهريا ، ثم تطرقت المحكمة الدستورية الى قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الذى منح دبلوم التجارة التكميلية ذات الدرجة والى مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٢ الذى قضى بصلاحية حملة هذا الدبلوم للتقدم للترشيح للدرجة السابعة بالكادر المتوسط وقررت المحكمة عدم جواز الاحتجاج به باعتباره ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ قضى بنقل جميع شاغلى الدرجة السادسة فما فوقها بالكادر المتوسط والى يشغلها حاملوا المؤهلات المقدرة لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٢ الى الكادر العالى وباعتبار ان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ قد اكد منحهم الدرجة السادسة المقررة لهم بقانون المعادلات رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ وسوى بذلك بين من عين بالدرجة السادسة المنخفضة ومن عين بمقتضى مرسوم ٦ اغسطس بالدرجة السابعة .

وان يتضح مما تقدم ان المحكمة الدستورية انتهت الى اعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عاليا استنادا الى القواعد سالفة الذكر التى اعطته هذا الوصف قياسا على مؤهل المعهد العالى للتجارة فان هذا الوصف لا بد ان يعطى للمؤهل المذكور ولا يمكن ان يحجب عنه ، وان استندت المحكمة الى حكم الفقرة (١) من المادة (٢) من مواد اصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التى قضت بعدم جواز المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية عند تطبيق احكامه فان مقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا اعتبار دبلوم المعهد العالى للتجارة مؤهلا عاليا مثله فى ذلك دبلوم التجارة التكميلية العالية :

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار دبلوم المعهد العالى للتجارة مؤهلا عاليا وبالتالي جواز ترشيح السيد / ٠٠٠٠ لشغل وظيفة رئيس قطاع بمصلحة الضرائب المشترط لشغلها الحضور على مؤهل عال .

(ملف ٣١٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

تعقيب :

قارن الفتوى رقم ملف ٣١٦/١/٨٦ بجلسته ١٩٨١/٥/٢٧ المشار اليها آنفا - ويعتبر هذا الرأى عنوانا من جانب الجمعية العمومية من رايها السابق الذى ايدته بجلسته ١٩٨١/٥/٢٧

رابعاً : دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية :

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

النص في المادة الخامسة من قانون المعادلات على أن يخضع من اجابة غلام المعيشة كل زيادة في المناهية ترتبت على تنفيذ هذا القانون التاريخ الذي يتخذ اساسا لتحديد قيمة هذه الزيادة هو تاريخ العمل بهذا القانون أي لقاية ١٩٥٣/٧/٢٣ - سريان هذا الحكم على الموظفين الاثنين طبق عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٠/٨ الخاص بتقرير الدرجة والترتيب اللذين يمنحان لحملة الدراسات التكميلية التجارية .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى مراحل تسعير دبلوم الدراسات التجارية التكميلية انه صدر بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قرار من مجلس الوزراء يقضى بمنح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة السادسة بمرتب ١٠ر٥٠٠ جنيها شهريا ، ثم تلاه قرار ثان صدر بتاريخ أول يولية سنة ١٩٥١ بمنح الحاصلين عليه السابعة بمرتب ١٠ جنية شهريا ، تمديلا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وذلك بشرطين : الأول - أن يكون الموظف قائما بعمل يتفق وطبيعة مواد دراسته ، الثاني - ألا تصرف فبرق مالية الا من تاريخ صدور القانون بفتح الاعتماد الاضافي اللازم .

وبتاريخ ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ صدر قرار ثالث بمنح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة السادسة بمرتب ١٠ر٥٠٠ جنيها شهريا ، وذلك بمراعاة الشرطين السابقين .

وبتاريخ ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وهو يقضى بتمسوية حالة الحاصلين على هذا المؤهل بمنحهم الدرجة السادسة بمرتب ١٠ر٥٠٠ جنيها شهريا .

ويخلص من استعراض مراحل تسعير هذا المؤهل على النحو المتقدم انه عند صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ كان الموظفون الحاصلون على هذا المؤهل ينقسمون الى طوائف ثلاثة :

الطائفة الأولى : وتتضمن الموظفين الذين طبق عليهم قرار مجلس الوزراء في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات إدارية .

الطائفة الثانية : وتنظم الموظفين الذين طبق عليهم قرارات مجلس الوزراء الصادر في أول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

الطائفة الثالثة : وتشمل الموظفين الذين لم تكن حالتهم قد مسرت بعد ، هؤلاء هم الذين تكفل قانون المعادلات بتسوية حالتهم .

ولما كانت المادة (٥) من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن تخصص الزيادة في الماهية المترتبة على تنفيذ هذا القانون من إعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه ، وكذلك تخصص من تاريخ العمل بهذا القانون كل زيادة في الماهية استحققت للموظفين الذين طبقت عليهم قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة ، أي قرارات ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولية سنة ١٩٥١ و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، أما بمقتضى أحكام من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أو بقرارات نهائية من اللجان القضائية أو بقرارات إدارية ، وكان الهدف الذي استهدفه المشرع من تقرير الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها - على ما جاء بالملحوظة الإيضاحية للقانون المذكور - هو تحقيق المساواة بين الوظائف الثلاثة المشار إليها ، وذلك بتقرير خصم الزيادة الناشئة من تطبيق القانون من إعانة غلاء المعيشة المقررة لهم ، حتى لا تكون هناك تفرقة في المعاملة بين حملة المؤهل الواحد ، وكان ما خصم من إعانة غلاء المعيشة المقررة للموظفين الذين طبق عليهم قانون المعادلات هو قيمة الفرق بين مرتبتاتهم قبل تطبيق قانون المعادلات عليهم وما بلغته هذه المرتبتات نتيجة تطبيق ذلك القانون ، وذلك أعمالاً لنص الفقرة الأولى من القانون . فإن تحقيق تلك المساواة لا يكون إلا باتخاذ تاريخ موحد يكون أساساً لتحديد قيمة الزيادة التي استحققت للفريقين ، وبغير ذلك لا تقوم المساواة التي تفيهاها الشارح بتقرير الحكم المشار إليه . ولما كان التاريخ الذي

اتخذ أساسا لتحديد قيمة الزيادة التي استحققت لمن طبق عليهم قانون المعادلات هو ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ (تاريخ العمل بالقانون المذكور) ، فانه من ثم يتعين اتخاذ هذا التاريخ أساسا لتحديد قيمة الزيادة بالنسبة الى من طبق عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى احكام من محكمة القضاء الادارى او قرارات نهائية من اللجان القضائية او قرارات ادارية تحقيقا للمساواة بين الفريقين .

(فتوى ٢١٩ في ٢٧/٤/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية - تسوية حالة الموظفين الحاصلين عليه - وجوب التفرقة بين فئتين منهما - الفئة الاولى وهم الحاصلون عليه ممن توافرت فيهم شروط قرارات مجلس الوزراء في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وقانون المعادلات الدراسية والذين سويت حالتهم بالفعل طبقا لهذه القواعد في الدرجة السادسة من بدء التعيين - اعتبار هؤلاء حاصلين على مؤهلات عالية فيكون نقلهم الى الكادر العالي صحيحا - الفئة الثانية وهم الحاصلون على الدبلوم المذكور ممن لم تتوفر فيهم شروط القرارات والقوانين المشار اليها - اعتبارهم حاصلين على مؤهلات متوسطة وفقا للمرسوم الصادر في ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ ولو حصلوا عليها قبل صدوره - وجوب سحب القرارات الصادرة بنقلهم الى الكادر العالي حيثنذ .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير المعارف رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن اعادة تنظيم الدراسات التكميلية التجارية لخرجي التجارة المتوسطة ، وبمقتضاه انشئت دراسات تكميلية تجارية عالية لخرجي هذه المدارس اعتبارا من العام الدراسي ١٩٤٧/٤٦ ، ويمنح على اثر النجاح فيها « دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية » .

وقد قدر هذا الدبلوم لأول مرة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ الذى قرر منح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة السادسة بماهية ١٠ر٥٠٠ عشرة جنيهات وخمسمائة مليم وتلاه قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول يوليو سنة ١٩٥١ الذى قرر منحهم الدرجة السابعة بماهية ١٠ جنيهات تعديلا لقرار ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وأعقب ذلك قرارا المجلس الصادران فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذان قررا منحهم الدرجة السادسة بماهية ١٠ر٥٠٠ (عشرة جنيهات وخمسمائة مليم) وهذا التقدير هو الذى قرره أيضا القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية .

وفى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعين فى الوظائف الداخلة فى الهيئة تنفيذيا لأحكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد نص هذا المرسوم على أن شهادة خريجى التجارة التكميلية تعتبر من الشهادات والمؤهلات التى تعتمد لمصاحبة أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط . (المادة الرابعة بند ٢١) .

وعلى ذلك فإن الحاصلين على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية ممن توفرت فيهم شروط الافادة من قرارات مجلس الوزراء الصادر فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقانون المعادلات الدراسية والذين اعتبروا فى الدرجة السادسة بماهية ١٠ر٥٠٠ (عشرة جنيهات وخمسمائة مليم) - من بدء التعيين قد استقر لهم مركز قانونى فى هذه الدرجة لا يجوز المساس به .

ويمتدق من تقدير هذا الدبلوم باعتبار الحاصلين عليه فى الدرجة السادسة بماهية شهرية عشرة جنيهات ونصف طبقا لهذه القواعد ، اعتباره مؤهلا عاليا . ذلك أن الدرجة السادسة هى درجة بدء التعيين فى الكادر العالى ، وهى درجة ترقية فحسب فى الكادر المتوسط ، ولما كانت المادتان الثانية والخامسة من كادر سنة ١٩٣٩ تشترطان للتعين فى وظائف الدرجة السادسة للحصول على دبلوم عال أو درجة جامعية - وهو الشرط الذى

استلزمته أيضا المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - فان مقتضى ذلك اعتبار الديبلوم المشار اليه مؤهلا عاليا ، صالحا للتميين في الكادر العالي .

وانه ولئن كان قانون المعادلات الدراسية وقرارات الاتصاف السابقة انما استهدفت تسوية حالة طوائف الموظفين المختلفة الذين عينوا في درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو اعقل تقدير مؤهلاتهم قبل ذلك ، وذلك بتسويات حتمية في ذات الكادر المعينين فيه ، الا ان حملة هذا المؤهل ممن اعتبروا في الدرجة السادسة من بدء التعيين - طبقا للقواعد السابقة ، انما دخلوا في عداد حملة المؤهلات العالية واكتسبوا الحق في ذلك فيتعين اعتبار مؤهلاتهم كذلك عندما تضع الادارة قاعدة عامة تلتزم بمقتضاها نقل حملة المؤهلات العالية الى الكادر العالي .

ولما كانت الهيئة العامة للمسكك الحديدية قد وضعت - تمشيا مع مقتضيات قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٦٢ - تلك القاعدة التي طبقها بالقرار الوزاري رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بنقل حملة المؤهلات الجامعية والعالية الى الكادر العالي ، ومن ثم يتعين عليها ان تلتزم هذه القاعدة بالنسبة لكل من توافرت فيهم شروطها ، ولما كانت شروط القاعدة التي وضعتها قد توافرت في حملة ديبلوم التجارة التكميلية العالية الذين نلت في شأنتهم بالفعل قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ - طبقا لما تقدم - فيعتبر القرار الصادر - في هذه الحدود - بنقل حملة هذه المؤهلات الى الكادر العالي صحيحا .

ولا يغير من هذا النظر ما نص عليه مرسوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ من اعتماد صلاحية حاملي شهادة التجارة التكميلية للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط ذلك ان النظام الجديد لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لمصالح الموظف في ظل النظام القديم . وعلى ذلك فان من التحقق في الخدمة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ وعومل عند التحاقه حسب تقدير مؤهله قبل العمل بهذا القانون ، فانه يحتفظ بحقه في هذا التقدير ولاينال منه

ماتم بعد ذلك من تقدير مؤهله في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ذلك أن المراكز الذاتية التي تكونت لهؤلاء الموظفين في اعتبارهم حملة مؤهلات عالية واعتبارهم من بده التعيين في الدرجة السادسة انما تمت واستقرت لذويها قبل صدور مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ وطبقا للقانون الناقذ وقت تمامها . ولا يجوز المساس بها ولو كان حكم القانون الجديد (مرسوم ١٦ أغسطس ١٩٥٢) يختلف عن حكم القانون السابق في هذا الشأن (قانون المعادلات الدراسية وقرارات مجلس الوزراء السابقة) .

اما حملة دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية الذين لم تطبق في شأنهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، و ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وقانون المعادلات الدراسية - لانتشاء الشروط الزمنية للإفادة من هذه القرارات أو من هذا القانون في حقهم - فانهم يدخلون في مجال تطبيق المرسوم الصادر في ٦ من شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ - ويعتبرون حملة مؤهلات متوسطة ، ويتمين تقدير مؤهلاتهم بابقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر تنفيذا له ، ومن ثم فإن القرار الوزاري رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ - فيما تضمنه من نقل هذه الفئة الأخيرة الى الكادر العالي - يكون قد حاد عن القاعدة التي التزمته الهيئة ، وهي نقل حملة المؤهلات العالية الى الكادر العالي ، ويتمين لذلك مسبب هذا القرار فيما تضمنه من نقل هذه الفئة الأخيرة الى الكادر العالي .

لذلك فإن الحاضلين على الدبلوم المشار إليه - ممن لم تتوافر في شأنهم شروط الافادة من قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر وقانون المعادلات الدراسية ولو كانوا قد حصلوا على مؤهلاتهم قبل صدور مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ - يعتبرون حاصلين على مؤهلات متوسطة ويتمين سحب القرار الوزاري رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ فيما تضمنه من نقل هذه الفئة الى الكادر العالي .

قاعدة رقم (١٩٨)

المادة :

مفاد نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٨/١٩٥٠ واحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ان المشرع وان نص على منح الحاصلين على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة المخفضة بماهية قدرها ١٠٠٠ جنييه الا انه لم يحدد نوع هذه الدرجة او الكادر الذي ينقطعها - يؤكد ذلك ان المشرع يضافته الفقرة الثالثة للمادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية المصحح عن قصده صراحة بان من تقرر لهم الدرجة السادسة المخفضة انما يمنحون هذه الدرجة بالكادرات المعيّنين فيها ابتداء بون الالتزام بنقلهم الى الكادر العالي اذا لم يكونوا معيّنين فيه فاذا كانوا معيّنين فيه ابتداء فانه تسرى في شأنهم احكام الفقرتين الاولى والثانية - مقتضى ذلك ان العامل الذي حصل على دبلوم الدراسات التكميلية وهو بالكادر الكتابي وتمت تسوية حالته بهذا الكادر لا يعق له المطالبة باعادة التسوية في الكادر الاداري العالي *

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء متضمنا النص على منح خريجي التجارة التكميلية الدرجة السادسة المخفضة أى بماهية قدرها ١٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً ، ثم صدر بعد ذلك قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ونصت المادة الرابعة منه على انه « مع عدم الاغفال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية تعتبر - ملغاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بمنح خريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهرياً ، والصادرة في اول يولية و ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتقدير وتعديل القيمة المالية لبعض الشهادات وتصل محلها الاحكام الواردة في هذا القانون ، كما نصت المادة السادسة على ان اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعمين او بعد فترة محددة من الدرجة

السادسة بماهية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا وفقا للمجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر في ترقيةهم بعد الدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والادارى بالأقدمية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالمباهية المذكورة ، وعلى العموم تعتبر لحاملى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى من شأغلى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والادارى اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المقر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا ، وقد اضيفت فقرة جديدة الى هذه المادة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن « يقتصر هذا الحكم على المعينين في الكادر الفني العالى والادارى ممن ذكروا في الفقرتين السابقتين دون المعينين منهم في الكادر الفني المتوسط أو السكرتارى » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع سواء في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٨/١٩٥٠ أو في المادة السادسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ وأن منح الحاصلين على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة المخفضة بماهية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم الا انه لم يحدد نوع هذه الدرجة أو الكادر الذى ينتظمها ، ويؤكد ذلك ما فعله المشرع باضافته الفقرة الثالثة المشار اليها للمادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية إذ افصح بها عن قصده صراحة بأن من تقرر لهم الدرجة السادسة المخفضة إنما يمنحون هذه الدرجة بالكادرات المعينين فيها ابتداء دون الالتزام بنقلهم الى الكادر العالى اذا لم يكونوا معينين فيه أصلا ، فإذا كانوا معينين فيه ابتداء فإنه تصرى في شأنهم أحكام الفقرتين الأولى والثانية ، وعلى ذلك فإن تسوية حالات العاملين الحاصلين على هذه المؤهلات انما تتم بالكادرات المعينين فيها أصلا ولا شأن لهذه التسويات بتغيير نوع الكادر ومن ثم فإن السيد / ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ وقد حصل على دبلوم الدراسات التكميلية وهو بالكادر السكرتارى وتمت تسوية حالته بهذا الكادر لا يحق له المطالبة بإعادة التسوية في الكادر الادارى العالى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية

السيد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ في أن تصوى حالته في الدرجة السادسة المحفظة
بالمكابر الإداري :

(ملف ٣٧٥/٢/٨٦ - جلسة ١٠/٢٩/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٩٩)

المادة :

استعراض للتشريعات المنظمة لدبلوم الدراسات التكميلية التجارية
العالية منذ صدور قرار وزير المعارف رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ - اعتبار
مؤهلا عاليا .

ملخص الحكم :

بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير المعارف رقم ٧٠٦٦
بشان إعادة تنظيم الدراسات التكميلية التجارية لخريجي مدارس التجارة
المتوسطة ، ويمقتضاه انشئت دراسات تكميلية وتجارية عالية لخريجي هذه
المدارس اعتبارا من العام الدراسي ١٩٤٧/٤٦ / ويمنح على اثر النجاح فيها
(دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية) وأن يكون تقدير هذا الدبلوم
معادلا للدبلوم الذي كان يمنحه المعهد العالي للتجارة الذي اعتبرته قواعد
الانصاف مؤهلا عاليا ، ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٨ من أكتوبر سنة
١٩٥٠ بتقدير دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية لأول مرة بذلك يمنح
الباحصلين عليه الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠٠٥٠٠ جنيه شهريا ، وقد
جاء في عجز مذكرة وزارة المعارف المؤرخة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ المقدمة
لوزارة المالية بطلب تقدير هذا المؤهل عبارة « نرجو التفضل باتخاذ
الاجراءات اللازمة نحو اعتبار هذا الدبلوم من الدبلومات العالية » وقد تلا
هذا القرار قرارا في أول جولية سنة ١٩٥١ الذي قرر منح حملة هذا الدبلوم
الدرجة السابعة بماهية عشرة جنيهات تعديلا لقرار ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ،
وأعقب ذلك قراران لمجلس الوزراء في ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذان
قررا منحهم الدرجة السادسة بماهية ١٠٠٥٠٠ جنيه ، وهذا التقدير هو الذي
قرره قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، وفي ٦ من أغسطس
سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها التعيين

فى الوظائف الداخلة فى الهيئة تنفيذاً للمادة ١١ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد نوه هذا المرسوم الى أن شهادة خريجى التجارة التكميلية تعتبر من الشهادات والمؤهلات التى تعتمد صلاحية أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط (المادة الرابعة بند ٢١) ، وعلى ذلك فإن الباصلين على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه من توفرت فيهم شروط الالفة من قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وقانون المساوات الدراسية والذين اعتبروا فى الدرجة السادسة بماهى ١٠٥٠٠ جنيه من بدء التعيين قد استقر لهم مركز قانوني فى هذه الدرجة لا يجوز المساس به ، ويستفاد من تقدير الدبلوم المذكور على هذا النحو اعتباره مؤهلاً عالياً ، ذلك أن الدرجة السادسة هى درجة بدء التعيين فى الكادر العالى ، وهى درجة ترقية فحسب فى الكادر المتوسط ، ولما كانت المادتان الثانية والخامسة من كادر سنة ١٩٢٩ تسيطران للتعين فى وظائف الدرجة السادسة الحصول على دبلوم عال أو درجة جامعية ، وهو الشرط الذى استلزمته أيضا المادة ١١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإن مقتضى ذلك اعتبار الدبلوم المشار إليه مؤهلاً عالياً صالحاً للتعين فى الكادر العالى وقبـد أصدر ديوان الموظفين كتابه رقم ٢٢/٢/٦٠ فى ٢٤/١٢/١٩٥٢ - جاء به « نظر لأن حملة دبلوم الدراسات التجارية العالية معتبـرون من حملة الشهادات العالية فإن الديوان يرى أنه يمكن وضع هذا الموظف بالدرجة السادسة الادارية ٥٠ » هذا وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن دبلوم مدرسة القديمة الاجتماعية يعتبر من الدبلومات العالية ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ على منح حامله الدرجة السادسة المخفظة بماهى شهرية قدرها ١٠٥٠٠ جنيه كما قرر مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ (فى المادة الرابعة منه بالبنـد ٢٢) صلاحيته للترشيح فى التعيين فى الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط ، وأنه لا ينتقص من تقدير هذا المؤهل من حيث المستوى العلمى أو ينزل به من هذه الناحية عن مرتبة الدبلومات العالية الفنية الأخرى كون المرتب الأول الذى تقرر منحه لحامله وقتذاك هو ١٠٥٠٠ جنيه شهرياً فى الدرجة السادسة وهو ما يؤيد

ما ذهبت اليه هذه المحكمة من استقرار المركز القانوني لحملة هذا المؤهل الأخيرة من عينوا في الدرجة السادسة بمرتب ١٠٠٥٠٠ جنيه على النحو السالف إيضاحه *

ومن حيث أنه متى كان الثابت - كما سلف بيانه - أن المدعى كان شاغلا لوظيفة باحث بإدارة الجوازات والجنسية اعتبارا من ١٩٥٢/١١/٣ ، وأنه حاصل على احدى الشهادات العالية فإنه يكون قد توافر في حقه الشرطان اللذان استلزمهما قرار وزير الداخلية رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٤٩ السابق الإشارة اليه ، وذلك لا يكون ثمة حاجة إذن لصدر قرار فردي خاص به كي يدخله في كادر هيئات البوليس وذلك طالما أنه يستمد حقه في ذلك من طبيعة الوظيفة التي شغلها بعد أن انتقلت هذه الوظيفة فعلا ضمن هيئات البوليس بمقتضى القرار سالف الذكر ، ومن ثم يعتبر داخلا ضمن هذه الهيئات اعتبارا من تاريخ شغله لوظيفة باحث بإدارة الجوازات والجنسية *

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩ قى - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

عندم احقية حملة دبلوم التجارة التكميلية العالية وغيرهم من أصحاب المؤهلات التي لا تتوافر لها المدد المتصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والعاملين بالجهات الخاضعة لنظام العاملين المنبئين بالدولة ، والذين طبق عليهم القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في الافادة من احكام المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ *

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على ان (يمنع حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الاقل بعد شهادة

الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالفئة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالسادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام (.....) .

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على أن تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الفاصلين على المؤهلات المشار إليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً. أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الرطب الثابت المالي المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به .

ومفاد ذلك أن المشرع اشترط لمنح حاملي المؤهلات العليا الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالمادة (٣) ولنجمهم العلاوتين المقررتين بالسادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وإذا تقل عن أربع سنوات مدة الدراسة المقررة للحصول على دبلوم التجارة التكميلية العالية والمؤهلات المعروضة في الحالة المسألة فإن حاملها لا يفقدون من حكم المادتين مالم يفتى الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية حملة دبلوم التجارة التكميلية وغيرهم من أصحاب المؤهلات التي لا تتوافر لها المدد المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والعاملين بالجهات الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة والذين طبق عليهم القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ في الاقادة من أحكام المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

قاعدة رقم (٢٠١) :

المادة :

يشترط منح حاملي المؤهلات العليا العالوتين المقررتين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلاً بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها - إذا كانت مدة الدراسة المقررة للحصول على مؤهل عال بعد الثانوية العامة تقل عن أربع سنوات ، فإن حملة هذا المؤهل لا يفيين من حكم المادة الخامسة .

تطبيق - عدم افادة حملة ديبلوم التجارة التكميلية العالية لأن مدة الدراسة بالديبلوم المذكور هي سنتان فقط بعد الثانوية العامة وبالتالي فإن منط استعطاق هاتين العالوتين لا يتوافر في حملة هذا المؤهل .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات معدلاً بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والتي تنص المادة الثالثة منه على " يمنع حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويعتد بهذه الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وأيضاً عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٦ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين

المدنيين بالمؤولة بحيث لا يقل ما يمنحه العامل: بالتطبيق لحكمها من بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها ، أو علاوتين من علاواتها إيهما أكبر حتى لو تجاوز بهما نهاية مريوطها وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الأقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على ألا يؤثر على موعد العلولة الدورية . وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات ولوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار إليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً إيهما أكبر ولو تجاوزوا بها نهاية مريوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الربط الثابت المألى المقرر لا على درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم - وطبقاً لما سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها في ١٩٨٢/١/٢٠ - أنه يشترط لمنح حاملي المؤهلات العليا العلاوتين المقررتين بالمادة الخامسة مسالفة الذكر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وعلى ذلك فإذا كانت مدة الدراسة المقررة للحصول على مؤهل أعلى بعد الثانوية العامة تقل عن أربع سنوات ، فإن حملة هذا المؤهل لا يفيدون من حكم المادة الخامسة مسالفة الذكر .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج بصدر قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ٢ ق (تفسير) سالف الذكر وكذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٢/٥/١٨ المشار إليها باعتبار دبلوم التجارة التكميلية العالية مؤهلاً عالياً للمقول باحقية حملة هذا المؤهل في الانفاذ من حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مسالفة الذكر ، ذلك أن كلا من قرار التفسير التشريعي سالف الذكر وفتوى الجمعية العمومية المشار إليهما لم يتعرضا إلى العلاوتين المطالب بهما وقد انصبا على مجرد اعتبار دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية ولم يقرنا ذلك

يتجه من جميع الوجوه كما يذكر ذلك أصحاب هذا المؤهل وأذ جاء القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ صريح في اشتراط الحصول على مؤهل عال مدته أربع سنوات علي الأقل بعد الثانوية العامة ولم يكتف بمجرد الحصول على المؤهل العالي فمن ثم يتعين أعمال حكمه بأنفاذ شرطه .

ومن حيث أن الثابت أن مدة الدراسة بالدبلوم المذكور هي مستثنان فقط بعد الثانوية العامة فمن ثم فإن مناط استحقاق هاتين العلاوتين لا يتوافر في حملة هذا المؤهل وبالتالي لا يفيدون من حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية حملة دبلوم التجارة التكميلية المالية في صرف العلاوتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مالف الذكر .

(ملف ٩٦٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

الفرع السادس

شهادات دراسية صحية واجتماعية

أولاً : شهادات دراسية صحية (دبلوم المعهد الصحي) :

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الملاحظون الصحيون حملة شهادة المعهد الصحي - حساب أقدميتهم ، عملاً بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٠/١/٣ ، من تاريخ إلحاقهم بذلك المعهد - المسبوبة في ذلك بين من كان يشغل منهم الدرجة السابعة عند صدور ذلك القرار وبين من عين في الدرجة الثامنة الكاملة وفقاً لإحكامه - قانون المعدلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - الغاؤه للقرار سالف الذكر - تعديله المرتب المقتر لحملة ذلك المؤهل ، وتصديده لإقدميتهم من تاريخ تعيينهم بالحكومة لا من تاريخ إلحاقهم بالمعهد الصحي .

ملخص الحكم :

ان نص الفقرة الأخيرة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ على حساب أقدمية الملاحظين الصحيين من تاريخ إلحاقهم بالمعهد الصحي قد جاء عاماً مطلقاً دون تخصيص طائفة بذاتها ، ومن ثم فهو يتناول كلتا الطائفتين : طائفة الملاحظين الصحيين الذين كانوا يشغلون الدرجة السابعة عند صدوره ، وطائفة الملاحظين الذين يعيّنون مستقبلاً في الدرجة الثامنة الكاملة وفقاً لإحكامه . على أن قرار مجلس الوزراء المشار إليه قد أُلغى إلغاءً ضمناً بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعدلات الدراسية ، سواء في تقدير الدرجة المالية المخصصة لحملة شهادة المعهد الصحي ، وهم الملاحظون الصحيون ، أو في تحديد أقدميتهم في تلك الدرجة . ذلك أن الجدول المرافق للقانون المشار إليه قد تضمن تقدير درجة وراتب للدبلوم العادي للمعهد الصحي ولشهادة قسم التخصص به ، فقدر للمؤهل الأول راتباً مقداره عشرة جنيهات شهرياً في الدرجة الصلبة، وللمؤهل الثاني راتباً مقداره أحد عشر جنيهاً شهرياً في الدرجة ذاتها، كما نصت الفقرة الأولى

من المادة الأولى على تحديد أقدمية حملة المؤهلات الواردة بالجدول المذكور
فى الدرجات المحددة لكل مؤهل من تاريخ تعيينه بالحكومة لا من تاريخ
التحاقهم بأى معهد من المعاهد التى تخرجوا فيها .

(طعن رقم ٢٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٠٣)١

المبدأ :

تسوية حالات خريجي المعهد الصحى طبقا لأحكام قانون المعادلات
الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٦ بوضعهم
فى الدرجة السادسة اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على
المؤهل أيهما أقرب تاريخا - وضعهم فى هذه الدرجة بذات الكادر الذى كانوا
يتبعونه أصلا فلا الزام طبقا لهذا القانون بوضعهم فى الكادر العالى .

ملخص الفتوى :

ان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ (بعد تعديله بالقانون
رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٦) قد اعتبر خريجي المعهد الصحى المعينين فى الحكومة
قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ ، فى الدرجة السادسة ، اعتبارا من تاريخ التعيين
ومن تاريخ الحصول على هذا المؤهل أيهما أقرب تاريخا ، وذلك تحقيقا
للمساواة بينهم وبين خريجي الزراعة والتجارة التكميليتين والمعاهد الأخرى
المماثلة .

وقد حدد القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية
الدرجات التى تمنح لحملة المؤهلات الواردة فى الجدول المرافق له ، ولكنه لم
يضع أى حكم فى شأن الكادر الذى يلحقون به ، ومن مقتضى هذا أن تجرى
تسوية جالتهم فى ذات الكادر الذى كانوا يتبعونه أصلا والذى لم يقض القانون
بنقله منه الى أى كادر آخر ذلك بأن الدرجات التى تمنح لحملة المؤهلات هى
درجات شخصية لا تعتبر من درجاتهم الأصلية كما وردت فى الميزانية ، فلا
تنقلها من كادر الى آخر .

وتطبيقا لذلك فإنه تتم تصوية حالة خريجي المعهد الصحي المعنيين في
الحكومة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ طبقا لأحكام قانون المعادلات الدراسية
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٦ ، وذلك
بوضعهم في الدرجة السادسة في ذات الكادر الذي كانوا يتبعونه أصلا
والقيدين عليه قبل تطبيق أحكام القانون المشار اليه عليهم ، فمن كان منهم
في الكادر المتوسط سويت حالته بوضعه في الدرجة السادسة بالكادر المتوسط ،
ومن كان منهم في الكادر العالي سويت حالته بوضعه في الدرجة السادسة
بالكادر العالي . ومن ثم فإنه لا يترتب على تصوية حالة من كان منهم في
الكادر المتوسط - بوضعه في الدرجة السادسة تطبيقا لأحكام قانون المعادلات
الدراسية - نقله الى الكادر العالي اثر مباشر لتطبيق هذا القانون .
(فتوى رقم ٣٢٩ في ٩/٥/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبحث :

تسوية حالات خريجي المعهد الصحي طبقا لأحكام قانون المعادلات
الدراسية في الدرجة السادسة المتوسطة تبعا للكادر الذي يتبعونه - جواز
نقل درجات هؤلاء الى درجات الكادر العالي اذا اقتضت حاجة العمل والمصلحة
العامة ذلك على ان يتم هذا النقل في قانون الميزانية ، ويجوز نقل هؤلاء
الخريجين من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بقرارات يصدرها وزير
الصحة بمقتضى سلطته التقديرية وفقا لما يترأى له من صلاحية كل منهم
للاضطلاع بأعمال الوظائف المنقولة الى الكادر العالي أو عدم صلاحيته وذلك
طبقا لأحكام المادتين ٢ و ٤/٤٧ من قانون موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بمدى جواز نقل خريجي المعهد الصحي من الكادر المتوسط
الى الكادر العالي بالتطبيق لحكم المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ . فان المادة الثانية من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ تنص على أنه : تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين

عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى
للأولى وفنى وكتابى للمثانية وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف ،
ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى
آخر . *

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون موظفى الدولة المذكور -
المضافة بمقتضى القانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ - على أنه « وفى حالة نقل
بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يميزانية احدى
الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل
الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية
حالته فى درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » .

ويتعين لنقل الموظف من الكادر العالى الى الكادر المتوسط تطبيقاً
لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من قانون موظفى الدولة أن يتم نقل
درجته أولاً من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى قانون الميزانية
وأن يصدر قرار من الوزير المختص بنقله من الكادر المتوسط الى الكادر
العالى تبعاً لنقل درجته وهذا النقل جوازى للوزير المختص يترخص فيه
تبعاً لسلطته التقديرية فى حدود مقتضيات المصالح العام وفى ضوء
ما يترأى ، من صلاحية الموظف لشغل وظيفته بالكادر العالى أو عدم
صلاحيته لذلك . *

وتطبيقاً لما تقدم فانه يجوز لوزارة الصحة أن تضمن مشروع
ميزانيته درجات خريجي المعهد الصحى من الكادر المتوسط الى الكادر
العالى ، وذلك اذا ما رأت - تبعاً لتقديرها مدى أهمية الأعمال المنوطة
بهؤلاء الخريجين - أن حالة العمل وكذلك المصلحة العامة تستدعى نقل
درجاتهم من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، فإذا ما وافقت السلطة
التشريعية على مشروع الميزانية وصدر قانون الميزانية متضمناً نقل درجات
الخريجين المذكورين من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فانه يجوز
نقلهم - حينئذ من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ليشغلوا درجاتهم
بهذا الكادر الأخير . *

ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من وزير الصحة . وهذا النقل لا يكون تنفيذاً لقانون الميزانية بمعنى أنه لا يترتب على نقل درجات هؤلاء الخريجين من الكادر المتوسط الى الكادر العالى - فى قانون الميزانية - نقلهم بقوة القانون الى الكادر العالى مع هذه الدرجات ، بل يترفع الوزير فى هذا النقل تبعاً لسلطته التقديرية ، ووفقاً لما يترأى له من صلاحية الموظف للنقل الى الكادر العالى أو عدم صلاحيته .

ومن حيث أنه ولئن كان دبلوم المعهد الصحى لا يعتبر من المؤهلات العالية إلا أن ذلك لا يفقد الخريجين المذكورين صلاحيتهم للنقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، فى حالة ما إذا تم نقل درجاتهم من الكادر الأول الى الكادر الثانى فى قانون الميزانية ، ذلك أنه لا يشترط لصلاحية المؤهل فى هذا الخصوص أن يكون من المؤهلات العالية ، وذلك طالما أن هذا المؤهل يصلح - من حيث طبيعته - للقيام بأعمال الوظيفة التى تنقل الى الكادر العالى هذا ويشترط أن تثبت كفاية هؤلاء الخريجين للقيام بأعمال وظائفهم بعد نقلها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى .

ويخلص مما تقدم أنه يجوز نقل درجات خريجى المعهد الصحى من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، إذا كانت حالة العمل والمصلحة العامة تستدعى ذلك ، على أن يتم هذا النقل فى قانون الميزانية ، وأنه يجوز بقرار من وزير الصحة نقل هؤلاء الخريجين من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، بشرط أن تنقل الى هذا الكادر الأخير ، وذلك تبعاً لسلطة الوزير التقديرية ، ووفقاً لما يترأى له من صلاحية المذكورين للقيام بأعمال وظائفهم التى تنقل الى الكادر العالى أو عدم صلاحيتهم - على النحو السابق إيساحه .

(قترى ٣٢٩ فى ١٩٦٢/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

خريجى المعهد الصحى - تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ على هؤلاء

الخريجين - لا يترتب على هذا التطبيق ترقية بقوة القانون الى اكثر من الدرجة الثالثة فى الكادر المتوسط .

ملخص القوى :

فيما يتعلق بطلب جمعية خريجي المعهد المصن ترقية الخريجين الذين أمضوا ٢١ عاما فى الخدمة فى أربع درجات متتالية الى الدرجة الثانية فإن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفي الدولة المعلنة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة فى درجة واحدة أو ٢٤ سنة فى درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة فى أربع درجات متتالية ، اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ، ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وتنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ - على أن « الموظفون غير الحاصلين على شهادات دراسية لا تجوز ترقيةهم الى أعلى من الدرجة الرابعة ، أما الحاصلون على الشهادات الابتدائية أو ما يعادلها فتجوز ترقيةهم لغاية الدرجة الثالثة » .

وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ - على أنه « يجوز الترقية من أعلى درجة فى الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى ومن الكادر الكتابى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الإدارى » .

وطبقا لأحكام المادة ٤٠ مكررا المذكورة تتم الترقية بقوة القوانين الى الدرجة التالية ، بالنسبة الى من قضى المدد المشار اليها فيها فى عدد الدرجات الواردة بها . - الا أنه يشترط بالنسبة الى الدرجة المرقى اليها - طبقا لنص المادة ٣٢ من قانون موظفي الدولة - أن تكون من نوع

الدرجة التي يشغلها الموظف وفي ذات الكادر بالقيود عليه . ولما كانت الدرجة الثالثة هي أعلى درجة في الكادر المتوسط - طبقا لمقتضى التعديل الذي أورده القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر في المادة الثالثة منه بإضافة درجة ثالثة إلى جداول الدرجات والمرتبات رقم (٢) الملحق بقانون موظفي الدولة والخاص بالكادرين الكتابي والفني المتوسط - ومن ثم فإنه لا يترتب على تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررا على خريجي المعهد الصعي المذكورين ترقيتهم بقوة القانون إلى أكثر من الدرجة الثالثة في الكادر المتوسط وهو الكادر الذي كانوا يتبعونه أصلا ، والذي مويت حالتهم فيه طبقا لأحكام قانون المصادلات الدراسية .

وعلى ذلك فإن ما تطالب به جمعية خريجي المعهد الصعي من ترقية من أمضى من هؤلاء الخريجين ٢١ سنة في أربع درجات متتالية إلى الدرجة الثانية - تطبيقا لحكم المادة ٤٠ مكررا من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ - لا يقوم على أساس سليم من القانون ، ويتعين لذلك رفضه .

وبمع ذلك فإنه يجوز للوزارة ترقية من كان من هؤلاء الخريجين في الدرجة الثالثة - وهي أعلى درجة في الكادر المتوسط - إلى الدرجة الثانية وهي الدرجة التالية لها في الكادر العالي ، طبقا لنص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك في الحدود التي تراها الوزارة متمشية مع ضوابط العمل ، وبشرط أن يكون قد قضى ثلاث سنوات على الأقل في الدرجة الثالثة بالكادر المتوسط - باعتبار أن هذه المدة تمثل الحد الأدنى لصلاحية الموظف للترقية من درجة إلى الدرجة الأعلى منها .

وغنى عن البيان أن ثبت فارقا بين الترقية طبقا للمادة ٤٠ مكررا انتشار إليها والمادة ٤١ المذكورة ، إذ الترقية طبقا للمادة الأولى تتم بقوة القانون بمجرد انقضاء المدد المشار إليها فيها في الدرجات المحددة بها أما الترقية طبقا للمادة ٤١ فإنها جوازية للوزارة تبعا لسلطانها التقديرية .

لافتوى ٢٢٩ في ١٩٦٢/٥/٩

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبنا :

المراحل التي مر بها المعهد الصحي والمؤهل الذي يمنحه لخريجيه .

ملخص الحكم :

انه يبين من تقصى المراحل والتطورات التي مر بها المعهد الصحي والمؤهل الذي يمنحه لخريجيه في ضوء القوانين والقرارات والقواعد المنظمة له انه في عام ١٩٣٠ انشئ معهد بوزارة الصحة لتخريج معاونين الصميين لمعاونة اطباء الوزارة في مراقبة المسائل الصحية ورفع المستوى الصحي للبلاد واشترط للالتحاق به الخضوع على شهادة البكالوريا « وجعلت الدراسة فيه اثني عشر شهرا وفي عام ١٩٤٠ انشئت دراسة عليا للتأهجين بالقسم العام بالمعهد الذين امضوا مدة كافية في الخدمة كانت اعمالهم خلالها مرضية للتخصص في مراقبة التغذية ومكافحة الاوبئة وجعلت مدة هذه الدراسة اثني عشر شهر اخرى وفي سنة ١٩٤٦ ضم المعهد الى وزارة المعارف وجعلت مدة الدراسة فيه سنتين دراسيتين ثم اعيد الحاقه بوزارة الصحة بمقتضى قرار مجلس الوزراء في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ وفي سنة ١٩٥٠ ادخلت تعديلات عديدة على برامجه وجعلت الدراسة فيه ثمانية عشر شهرا واضيفت اليه شعبة جديدة لتخريج مساعدي المعلم الفنيين وفي اوائل سنة ١٩٥١ رضى لمصالح المعهد ولرفع مستواه ان تشترك وزارتا المعارف والصحة في ادارته وفي منح خريجيه الدبلومات الدراسية الخاصة به وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ صدرت لائحة بشأن نظام الدراسة بالمعهد ثم صدر قرار وزير الصحة في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بالنظام الجديد للمعهد وقد اجاز كادر سنة ١٩٣٩ تعيين خريجي هذا المعهد استثناء في الدرجة السابعة وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٠ وافق مجلس الوزراء على تعيين هؤلاء الخريجين في الدرجة الثامنة مع منحهم بداية مربوطها مضافا اليها مبلغ ١٨ جنيه سنويا وبمقتضى قواعد الانصاف تقرر منح خريجي المعهد المساهمة المقررة للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية « قسم ثان » قدرها ٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم في الدرجة الثامنة مضافا اليها علاوة قدرها جنيه اذا

كانت مدة الدراسة سنة واحدة وقدرها جنيهاً إذا كانت مدة الدراسة سنتين وفى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ناصاً فى البند « ٥٠ » من الجدول الملحق به على تسعير المؤهل الذى يمنحه المعهد الصحى بقسميه بأن قرر للدبلوم المادى مرتباً شهرياً قدره عشرة جنيهاً فى الدرجة السابعة والدبلوم التخصص مرتباً شهرياً قدره أحد عشر جنيهاً فى الدرجة السابعة ثم عدل هذا التصغير بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٦ وقرر للدبلوم المادى ١٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليم فى الدرجة السابعة من بدء التعيين وعلاوة ٥٠٠ مليم فرق ماهية الدبلوم المادى للتخصص وفى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعيين فى وظائف الكادرات المختلفة أجاز بمقتضاه تعيين حملة دبلوم المعهد الصحى فى الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيهاً وهو أول مربوط الدرجة المذكورة طبقاً للجدول الملحق بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

(طعن رقم ٧٩٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبسطة :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ومرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ — لم ينشأ أيهما لشهادة المعهد الصحى تقديراً مستقلاً قائماً بذاته لأول مرة - الأمر لا يعدو أن يكون تعديلاً للتسعير السابق الذى قرره قواعد الانصاف .

ملخص الحكم :

أن المؤهل الذى يمنحه المعهد الصحى للمتخرجين فيه ليست له ذاتية خاصة وتقدير مستقل أضفتها عليه أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ والمرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بما يجعل له ميزة على المؤهلات الأخرى التى عدل تسعيرها السابق ولا سيما أن المرسوم المشار

اليه لم يتضمن تبصيرا الزاميا وانما تضمن تعيينا لصلاحية اصحاب المؤهلات المختلفة ومن بينها شهادة المعهد الصحى للتربيع لوظائف معينة وان الامر فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون تعديلا للتبصير السابق الذى قرره قواعذ الانصاف للمؤهل المذكور . فلا القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية ولا المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٢ قد اتبعا فيهما لشهادة المعهد الصحى تقديرا مستقلا قائما بذاته لأول مرة .

(طعن رقم ٧٩٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

« المادة ٣ من مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٢ وهى بمسدد تحديد الشهادات التى يرشح اصحابها لوظائف الكادرين الادارى والفنى العالى - قد عرفت المؤهلات العليا بانها الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية اثر النجاح فى معهد دراسى عالى تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل للماصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) او ما يعادلها من الوجة العلمية - يضاف الى ذلك ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ عرفت هذه المؤهلات بانها « التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة وما يعادلها ٠٠٠ » - مؤدى ما تقدم انه يتعين لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا عاليا ان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او ما يعادلها من احدى الكليات الجامعية او من معهد عال ومثل هذه المؤهلات هى التى كانت تؤهل اصحابها للتعيين فى الدرجة السادسة بماهى قدرها ١٢ جنيها مصرية من بدء التعيين طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية - لا وجه للتحدى بما قرره المحكفة الدستورية العليا من اعتبار بعلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العالية لان ما قضى به هذا القرار مقصور على المؤهل محل التفسير

وحده فلا يجوز القياس عليه أو التوسع فيه بما يؤدي إلى اعتبار مؤهلات أخرى من المؤهلات العالية على خلاف القواعد المقررة في هذا الشأن - مؤهل المعهد الصحي لا تتوفر فيه مقومات المؤهلات العليا بمعناها المقصود .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه عند الوقوف على طبيعة المؤهل الدراسي يتعين أن يؤخذ في الحسبان عدة أمور كالدرجة والرتب المقررين له ومدة الدراسة التي تقضى للحصول عليه . فالشهادات الدراسية لا تعد كقاعدة عامة - مؤهلات عالية إلا إذا كانت. واردة ضمن الشهادات المقرر قانونا اعتبارها كذلك وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (التوجيهية) أو الثانوية العامة (حاليا) وبعد أن يقضى في إحدى الكليات الجامعية أو في معهد معادل لها أربع سنوات دراسية كاملة على الأقل . ولا يكفي في هذا المجال أن يكون المؤهل قد قيم ماليا بالدرجة السادسة بماهية ١٠.٥٠٠ ج لأن البند ٦٤ من الجدول المرافق لقانون المعادلات السادسة بماهية ١٠.٥٠٠ ج لأن البند ٦٤ من الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ قيم الدبلومات العالية المصرية بالدرجة السادسة بماهية ١٢.٠٠٠ ج منها من بدء التعيين . وقضت المادة ٦ من هذا القانون على أن أصحاب المؤهلات المقدم لها عند التعيين أو بعد فترة محددة من الدرجة السادسة بماهية ١٠.٥٠٠ ج شهريا وفقا للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر في ترقيتهم إلى الدرجة اللائقمة بالكادر الفني العالي والإداري بالأقدمية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالمساهية المذكورة .

وعلى العموم تعتبر لحاملي الشهادات العالية أو المؤهل الجامعي من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والإداري أقدمية مقدارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة من الدرجة السادسة بماهية ١٠.٥٠٠ ج .

كما عرفت المادة ٣ من مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ المؤهلات العليا - وهي بصدد تحديد الشهادات التي يرشح أصحابها لوظائف الكادرين

الإدارى والفنى العالى - بأنها الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية أثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل للمحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو ما يعادلها الوجهة العلمية ، يضاف الى ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - عرفت هذه المؤهلات بأنها « التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها » .

ومؤدى ما تقدم أنه يتعين لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا عاليا أن يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها أربعة سنوات على الأقل بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها من إحدى الكليات الجامعية أو من معهد عال ومثل هذه المؤهلات هى التى كانت تؤهل أصحابها للتعيين فى الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٢ جنيتها شهريا من بدء التعمين طبقا لأحكام قانون المعادلات الدراسية ولا وجه للتحدى بما قرره المحكمة الدستورية العليا من اعتبار دبلوم الدراسات التكميلية العليا من المؤهلات العالية ، لأن ما قضى به هذا القرار مقصور على المؤهل كل التفسير وحده فلا يجوز القياس أو التوسع فيه بما يؤدى الى اعتبار مؤهلات أخرى من المؤهلات العالية على خلاف القواعد المقررة فى هذا الشأن .

ومن حيث أن مؤهل المعهد الصحى الحاصل عليه المدعين لا تتوافر فيه مقومات المؤهلات العليا بمعناها أن تقدم - فمن ثم يكون طلب المدعين القضاء باعتباره كذلك لا أساس له متعينا رفضه . ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فإنه يكون قد حالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

(طعن ١٢٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢) والطعن ٣٣٦٧ لسنة ٢٩ ق بذات الجلسة .

ثانيا : شهادات دراسية اجتماعية :

(شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

موافقة مجلس الوزراء في ١٦/١٠/١٩٤٦ على اعتبار شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية دبلوما عاليا وتعيين حامليها الحاصلين على البكالوريا أو التوجيهية بالدرجة السادسة بماهية مقدارها ٥٠٠ م و ١٠ ج - إدراجها ضمن الدبلومات العالية الواردة بالبتد رقم ٦٤ من الجدول الملحق بقانون المعدلات الدراسية .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى المراحل التي مرت بها قواعد انصاف حملة دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية ، أنه بعد أن كانت قواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ تقرر منح الموظف الحاصل على دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية - باعتباره شهادة اضافية - علاوة قدرها جنيه واحد زيادة على الماهية المقررة للشهادة الدراسية الحاصل عليها . رأت وزارة التربية والتعليم رفع هذا الدبلوم الى طبقة الدبلومات العالية . وعلى الرغم من اعتراض اللجنة المالية على اقتراح وزارة التربية والتعليم - استنادا الى الاسباب المبصلة التي ابدتها اللجنة - فقد وافق مجلس الوزراء بجلسته ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ على ما طلبته الوزارة من اعتبار الشهادة التي تمنحها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة للتفريجها الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني) أو القسم الخاص (التوجيهية) دبلوما عاليا وتعيينهم في الدرجة السادسة بماهية أولية مقدارها ٥٠٠ م و ١٠ شهريا . وفيما تبادله كل من وزارة التربية والتعليم واللجنة المالية من نقاش حول هذا المؤهل وتحديد مستواه العلمي ، وما انتهى اليه قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن من تأييد لوجهة نظر الوزارة ، ما يقطع باستقرار الرأي على اعتباره دبلوما عاليا أسوة بالدبلومات العالية عامة . ولا ينتقص من تقدير هذا المؤهل من

حيث المستوى العلمى ، أو ينزل به من هذه الناحية من مرتبة الدبلومات العالمية الفنية الأخرى ، كون المرتب الأول الذى تقرر منحه لحامله وقته هو ٥٠٠ م و ١٠ ج شهريا فى الدرجة السادسة بمراعاة الظروف التى تم نهبها تقويم هذا المؤهل من الناحية المالية ، فلما صدر قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الذى تضمن رقعا لقيمة بعض المؤهلات الدراسية التى أورد بيانها فى الجدول المرافق له ، ومنح مزايا عادية ومعنوية للموظفين لاتهام - شكاوى الطوائف التى كانت ترفع الصوت عاليا من يخس أمرها فى التقديرات السابقة وتلك التى كانت تنعى اغفال أمرها اغفالا تاما ، ترك هذا المؤهل ، بوصفه دبلوما عاليا بحسب ما تقرر فى شأنه من قبل ، منطويا فى عدد الدبلومات العالمية المصرية التى نص عليها فى البند رقم (٦٤) من الجدول المشار إليه ، ولم يشأ أن يفرد له تقديرا خاصا اذنى من ذلك ، كما فعل بالنسبة الى بعض المؤهلات العالمية الأخرى ، كدبلوم التجارة التكميلية العالمية ودبلوم المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للبنات .

(طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٦)

ثالثا : شهادات دراسية صحية اجتماعية :

(دبلوم الزائرات الصحيات الاجتماعيات)

قاعدة رقم (٢١٠)

المادة :

المادة ٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدتين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحدد المستوى العالى والإقدمية للمحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى : ٠٠ (ج) الفئة (٣٦٠/١٨٠) لحاملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القيمة أو ما يعادلها ٠٠ وتنص المادة الأساسية منه على أن يدخل فى حساب مدة الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وقوق المتوسطة المشار إليها فى المادة السابعة مدة الدراسة

المستمرة دون إجازات ، وتحسب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة « ٠٠ ،
وتنص المادة السابعة على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من هذا
القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالى
ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى
المادتين ٥ ، ٦ من قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية « ٠٠ مفاد هذه
النصوص أن الشهادات الدراسية التى توقف منحها تعتبر من الشهادات
الدراسية المتوسطة ويحدد مستواها المالى بالغة ١٨٠/٣٦٠ إذا تم
الحصول عليها بعد شهادة الابتدائية القيمة أو ما يعادلها وكانت مدة
الدراسة المستمرة دون إجازات اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية
تحسب على أساس كل ثمانية أشهر سنة دراسية كاملة بما فى ذلك مدة
التدريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل بشرط أن تكون سابقة على
الحصول عليه ، وبمراعاة أن مدة الدراسة التى لا تعتبر سنة كاملة لا يعتد
بها - مدة الدراسة بمدرسة الزائرات الصحيات الاجتماعيات فى يونية سنة
١٩٥١ لا تعدو أن تكون سنتين دراسيتين فحسب بعد الحصول على شهادة
التربية النسوية وليست سنتين كاملتين - نتيجة ذلك - أن المؤهل محل التقييم
وهو دبلوم الزائرات الصحيات الاجتماعيات الذى حصلت عليه المدعية يخرج
من هذا المؤهلات المتوسطة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى حافظة المستندات
المقدمة من الجهة الادارية يبين أنها حوت صورة من كتاب الادارة العامة
للمعتمنان المؤرخ (٢ من مايو سنة ١٩٨٣ الموجة الى مدير عام الادارة
العامة للمسحة المدرسية الذى تضمن أنه بالرجوع الى الملفات المحفوظة
بالادارة بخصوص مدة الدراسة بمدرسة الزائرات الصحيات الاجتماعيات
منذ انشائها اتضح أنه صدر القرار رقم ٦٨١٤ فى ٢٨ من مايو ١٩٤٦ بإنشاء
مدرسة للزائرات الصحيات الاجتماعيات وكانت مدة الدراسة بها سنة
واحدة ، ولما اتضح أن هذه المدة غير كافية عدلت مدة الدراسة سنة ١٩٤٧
الى سنتين دراسيتين ويقبل بها المتخرجات من مدارس التربية النسوية - وفى
سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ انشئ معهد المشرفات الصحيات الاجتماعيات وكانت مدة
الدراسة به سنتين دراسيتين ويقبل بهذا المعهد الحاصلات على شهادة

الدراسة الثانوية (القسم العام أو المجلات الراقية أو دبلوم الثقافة النسوية)
وفي سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ أصبح القبول للحاصلات على شهادة الكفاءة
للمجلات أيضا - وفي سنة ١٩٥٤ أدمج معهد المجلات الصحية
الاجتماعية ومدمجة الزاثرات الصحية الاجتماعية في مدرسة واحدة
تسمى مدرسة الزاثرات الصحية الاجتماعية ومدة الدراسة بها ثلاث
سنوات وأصبح القبول فيها للحاصلات على شهادة الاعدادية العامة أو
النسوية أو الابتدائية الراقية وكذلك الراسيات في السنة الثالثة الى السنة
الرابعة الثانوية (نظام قديم) *

ومن حيث أن المادة ٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحدد المستوى المالي والأقدمية
الحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي : (٢) ٠٠٠٠ ٠٠٠٠
(ب) ٠٠٠٠٠٠٠ (ج) الفئة (١٨٠/٣٦٠) لعملية الشهادات الدراسية
المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث
سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
التي عليها أو ما يعادلها ٠٠٠٠٠٠ وتنص المادة ٦ على أن « يدخل في حساب
مدة الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار إليها في
المادة السابقة مدة الدراسة المستمرة دون إجازات ، وتحسب كل ثمانية
شهور دراسية سنة كاملة ٠٠٠٠ ولا يعتد بأية مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة
في تطبيق أحكام الفقرة السابقة - كما يدخل في حساب مدد الدراسة المشار
إليها مدة التثريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل إذا كانت سابقة
على الحصول عليه ، كما تنص المادة ٧ على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ١٢
من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها
المالي ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص
عليها في السنتين ٥ و ٦ قرار دن الوزير المختص بالتنمية الإدارية بمد
موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة القائمة من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة » *

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن الشهادات الدراسية التي
توقف منحها تعتبر من الشهادات الدراسية المتوسطة ويحدد مستواها المالي

بالفئة ١٨٠/٣٦٠ إذا تم الحصول عليها بعد شهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وكانت مدة الدراسة المستمرة دون إجازات اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية تحسب على أساس كل ثمانية أشهر سنة دراسية كاملة بما في ذلك مدة التدريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل بشرط أن تكون سابقة على الحصول عليه ، وبمراعاة أن مدة الدراسة التي لا تعتبر سنة كاملة لا يعتد بها .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملحق الوقائع المصرية العدد رقم ٨٣ الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أن وزارة المعارف العمومية قد أعلنت عن الدخول في المدارس الاميرية في السنة الدراسية ١٩٥٠/١٩٥١ وقد تضمن هذا الاعلان شروط القبول بمدرسة الزائرات الصحيات الاجتماعيات ومنها أن مدة الدراسة سنتان وأن تقدم طلبات الالتحاق في موعد لا يتجاوز ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ومفاد ذلك أن مدة الدراسة بمدرسة الزائرات الصحيات الاجتماعيات تبدأ مع بداية العام الدراسي وتنتهي بنهايته بعد عامين دراسيين وليس بعد أربع وعشرين شهرا كاملة كما اشارت المدعية وسواء كانت الدراسة بهذه المدرسة مستمرة دون إجازات أم تغللتها فترة تدريب فإن المدة من بداية العام الدراسي وحتى شهر يونية من العام الدراسي التالي له تقل عن أربع وعشرين شهرا ومثل هذه المدة لا تحسب سوى سنتين دراستيتين عمالا لصريح نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على ملف خدمة المدعية أنها حصلت على شهادة التربية النسوية سنة ١٩٤٩ ونجحت في امتحان شهادة مدرسة الزائرات الصحيات الاجتماعيات في يونية سنة ١٩٥١ وهذا مؤداه أن مدة الدراسة بهذه المدرسة في فترة التحاق المدعية بها لا تعدوا أن تكون سنتين دراستيتين فحسب بعد الحصول على شهادة التربية النسوية وليست سنتين كاملتين ومن ثم فإن المؤهل محل التقييم وهو دبلوم الزائرات الصحيات الاجتماعيات الذي حصلت عليه المدعية يخرج من عداد المؤهلات المتوسطة .

القرع السابع

شهادات دراسية تقنية وصناعية

أولاً : شهادة الهندسة التطبيقية العليا :

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

شهادة الهندسة التطبيقية العليا - مرتب حاملها عند التعيين - جعله في قانون موظفي الدولة أول مربوط الدرجة السادسة - لا فرق في ذلك بين المؤهل المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص وبين غير المسبوق بها - الفادة من كان بالخدمة وقت نفاذ قانون الموظفين - حصوله على أول مربوط أن لم يكن قد بلغه .

ملخص الحكم :

أن قانون نظام موظفي الدولة قد تضمن مزية جديدة لحاملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوقة بالشهادة الثانوية القسم الثاني أو الخاص ، إذ جعل مرتبه عند التعيين بأول مربوط الدرجة السادسة دون تنفيذ . ومن البدهة أن من كان في الخدمة قبل نفاذ القانون المذكور وكان حاملاً مثل هذا المؤهل ، فإنه يفيد من هذه المزية الجديدة ، فيستحق أول مربوط الدرجة السادسة من تاريخ نفاذه أن لم يكن قد بلغه قبل ذلك ، شأنه في ذلك شأن المعينين لأول مرة في ظل هذا القانون . إذ لا موجب للتفرقة في المعاملة مادام وضممهما القانوني متساويًا تمامًا ، بل الاقدميون أولى بالرعاية .

(طعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

شهادة الهندسة التطبيقية العليا - ترقية هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص - عدم تقيدها بالقيود الواردة بالمادة ٤١/٢ من قانون موظفي الدولة .

ملخص الحكم :

أن ترقية حملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المبسوقة بشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو خاص لا تقيد بما نصت عليه المادة ٤١ نفرة ثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بالشروط وفي الحدود المنصوص عليها فيها ، إذ أن حامل هذا المؤهل إنما يعين ابتداء في الكادر العالي ، ولا يعتبر تعييننا في الكادر المتوسط ، كما أن مؤهله لا يعتبر مؤهلاً متوسطاً بل مؤهلاً يجيز له التعيين ابتداء من وظائف الكادر العالي . وتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤١ بالقيد المنصوص عليها فيها والتي تضيق الترقية في حدود النسبة المقررة بتلك المادة وفي كل ترقية تالية ، إنما يستلزم أن يكون الموظف المرفق من أعلى درجة في الكادر المتوسط ، وأن يكون غير حاصل على المؤهل العالي . وحكمة هذا التقييد واضحة حتى لا يتقلد أصحاب المؤهلات المتوسطة من الوظائف الرئيسية بالمكادر العالي إلا بالقدر وفي الحدود التي عينها القانون ، وهذه الحكمة تنفي إذا كان الموظف معيناً ابتداء في الكادر العالي وحاصلاً على المؤهل الذي يجيز تعيينه في هذا الكادر ، أو كان في الكادر المتوسط ولكنه كان حاملاً للمؤهل العالي ونقل إلى الكادر العالي نقلاً هو بمثابة التعيين فيه استناداً إلى مؤهله الذي يجيز ذلك .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

أقدمية حملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المبسوقة بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص — ترقيتها بالنسبة لآخرانهم من الحاصلين على هذا المؤهل مسبقاً بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص — وجوب التزام حكم المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية — تقرير أقدمية نسبية لصالح الأخيرين قدرها ثلاث سنوات .

ملخص الحكم :

يتعين التزام نص المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية في ترتيب أقدمية حملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المبسوقة بشهادة

الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص مع إقرانهم فى الدرجة السادسة فى الكادر العالى الحاصلين على درجات جامعية مصرية ودبلومات عالمية مصرية أو ما يعادلها ، كشهادة الهندسة التطبيقية العالمية المسبوقة بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص ، ومفاد هذا النص أن حملة هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص - وقد قدر لمؤهلهم ٥٠٠ و ١٠٠ ج بقرار من مجلس الوزراء سابق على أول يولية سنة ١٩٥٢ - وهو تاريخ نفاذ قانون موظفى الدولة - يتأخرون فى ترتيب أقدميتهم فى الدرجة السادسة ثلاث سنوات عن إقرانهم حاملى الدرجات الجامعية المصرية أو الدبلومات العالمية المصرية أو ما يعادلها ، كشهادة الهندسة التطبيقية العليا المسبوقة بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص ، وأنه لا يجوز النظر فى ترقيةهم الى الدرجة الخامسة الا بعد مضى المدة المذكورة ، وهذا قيد على أقدميتهم وعلى ترقيةهم بقصد الموازنة بينهم وبين إقرانهم سألنى الذكر .

(ملعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

خلو قانون المعادلات الدراسية من تقدير شهادة الهندسة التطبيقية العليا ، المرد فى تقديره هو الى قواعد الانصاف الصادرة فى سنة ١٩٤٤ - مؤدى هذه القواعد تسوية حالة حملته فى الفترة السابقة على نفاذ قانون الموظفين ، على أساس التفرقة بين حمل المؤهل المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثانى أو الخاص فيمتنع ١٢ ج شهريا ، وبين حامل المؤهل غير المسبوق بمثل هذه الشهادة فيمتنع ١٠٥ ج شهريا .

ملخص الحكم :

أن المرد فى تقدير شهادة الهندسة التطبيقية العالمية هو الى قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وليس الى قانون المعادلات الدراسية الذى لم يتضمن تقديراً خاصاً لهذا المؤهل ، ولم يحس التقديرات المقررة بقواعد الانصاف المشار إليها ، فتكون

تسوية حالة حملة هذا المؤهل على مقتضى تلك القواعد ، وهي تفرق بين المؤهل المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثانى أو الخاص فيمنح حامله ١٢ ج وبين غير المسبوق يمثل هذه الشهادة فيمنح ٥٠٠ م و ١٠ ج ، على أن يكون كلاهما فى الدرجة السادسة وغنى عن القول أن التسوية على الأساس المذكور - وبهذا الفارق فى المرتب - إنما تكون فى الفترة الزمنية السابقة على نفاذ قانون موظفى الدولة .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

دبلوم الهندسة التطبيقية العليا - لا يعتبر من المؤهلات الجامعية أو الشهادات العامة .

ملخص الحكم :

أن دبلوم الهندسة التطبيقية العليا ليس من بين المؤهلات الجامعية ولا من الشهادات العالية وإنما هو من المؤهلات العلمية الأقل التى قدر لحاملها فى قواعد الانتصاف عند التعيين الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهرى قدره ١٠٥٠٠ ج فيه .

(طعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

شهادة الهندسة التطبيقية العالية - المرد فى تقديرها الى قواعد الانتصاف وليس الى قانون المعادلات الدراسية - تفرقة قواعد الانتصاف بين المؤهل المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص وبين غير المسبوق يمثل هذه الشهادة ومغايرته فى المرتب المقر للمؤهل فى كل حالة .

ملخص الحكم :

انه لا شبهة في أن المراد في تقدير شهادة الهندسة التطبيقية العليا حتى أول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، الى قواعد الانحصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وليس الى قانون المعادلات الدراسية الذي لم يتضمن تقديرا خاصا لهذا المؤهل ، ولم يمس التقديرات المقررة بقواعد الانحصاف المشار اليها ، ومن ثم فان تسوية حملة المؤهل. انهما تكون على مقتضى تلك القواعد وحدها وهي تفرق بين المؤهل المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية او الخاص فتمنح حامله ١٢ جنيتها شهريا وبين غير المسبوق بمثل هذه الشهادة فتمنحه ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا .

(طعن رقم ١٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥)

ثانيا : دبلوم كلية الصناعات :

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية معقود للسلطة التنفيذية - مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ مكمل لاحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١. لا يجوز اضافة دبلوم الى الدبلومات الواردة في هذا المرسوم على سبيل الحصر الا بتفويض من المشرع - دبلوم كلية الصناعات ليس معادلا لشهادة الهندسة التطبيقية - ضرورة اصدار قرار صريح بتقييم هذا المؤهل من السلطة المختصة - تقييم شهادة المعهد السابق لا تسحب على المعهد اللاحق - ضرورة تدخل المشرع لرفع الشكوك - ببيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نصت على ان المؤهلات العلمية التي يجب ان يكون المرشح حاصلا عليها هي (١) دبلوم عال او درجة جامعية تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة اذا كان التعيين في وظيفة ادارية او في وظيفة من وظائف الكادر الفني

العالمى • (٢) شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة إذا كان التعيين فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى المتوسط ونصت المادة ١٩ من هذا القانون على أن يكون التعيين لأول مرة فى أدنى الدرجات ووظائف الكادرين العالمى والادارى ويكون التعيين فى وظائف الكادر الفنى المتوسط فى الدرجتين السابعة والثامنة حسب الوظيفة المطلوب التعيين فيها كما نصت المادة ١٣٩ من القانون المذكور على أن يصدر خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القانون ما نص عليه من مراسيم وقرارات تنظيمية ومنفذة لأحكامه المصنوع عليها فيه وبتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعين فى وظائف الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة فى الكادرين الفنى المتوسط والكبرى والمؤهلات التى يعتمد عليها للتعين فى وظائف الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالمى والادارى وتحديد معادلات شهادتى الدراسة الثانوية قسم ثان والتجارة المتوسطة ومعادلات شهادة الدراسة الابتدائية فى تطبيق حكم المادة ١٣٥ فقرة رابعة وخامسة من قانون نظام موظفى الدولة وقد نصت المادة ٣ من المرسوم المذكور على أنه « فى تطبيق المادة ٩ نقرة ١ ، ١١ ، ١٥ ، ١٩ من قانون نظام موظفى الدولة تعتمد الشهادات والمؤهلات الآتى ذكرها فيما يلى لصلاحيات أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الادارى والفنى العالمى : (١) الدرجات الجامعية المصرية (٢) الدبلومات العالية المصرية التى تمنحها الدولة المصرية اثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة للدراسة فيه أربع سنوات على الأقل لل حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو ما يعادلها من الدرجة العلمية حسب ما يقرره وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل • ثم عدت المادة بعد ذلك دبلومات معينة بذاتها تعتمد لصلاحيات أصحابها للتقدم للترشيح لوظائف الكادر الادارى والفنى العالمى ، وقد جاء من بينها شهادة الهندسة التطبيقية العليا ولم يرد من بينها دبلوم كلية الصناعات •

ولما كان الاختصاص بإصدار اللوائح التكميلية اللازمة لتنفيذ القانون - التى تستكمل بها القوانين مقومات النفاذ والتطبيق - هو

اختصاص معقود للسلطة التنفيذية وقد جاء المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ مكملاً لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فنص على أنه في تطبيق حكم المادة المذكورة فإن المؤهلات المعتمدة لصلاحيات الحاصلين عليها للترويج لموظائف الكادر الإداري الفني العالي هي الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التي تمنحها الدولة اثر النجاح في معهد عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها والشهادات والدبلومات الأخرى التي نص عليها على سبيل الحصر والتي لم يرد من بينها دبلوم كلية الصناعات مؤهلاً عالياً فبالإضافة إلى أنها لم تستكمل مقومات القرار الإداري التنظيمي فإنه ليس ثمة تفويض من قانون نظام موظفي الدولة يفول وزير التربية والتعليم أن يستقل بتعيين الدبلومات العالية التي تأخذ حكم الدرجة الجامعية في تطبيق نص المادة ١١ من القانون المشار إليه فتمت نستكمل هذه المادة مقومات النفاذ والتطبيق . أما الحجاج بأن دبلوم كلية الصناعات معادل من الوجهة العلمية والفنية لشهادة الهندسة التطبيقية العالية فهو حجاج على فرض صحته - فإنه لاغناء نيه عن ضرورة اصدار قرار صريح بتقييم دبلوم الكلية المذكورة من السلطة المختصة باصداره استناداً الى أحكام القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ وذلك طامساً أن الأمر ليس مجرد تغيير لاسم المعهد وإنما هو الغاء للمعهد كان قائماً وإنشاء المعهد آخر ومن ثم فإن القرار الصادر بتقييم شهادة المعهد السابق لا يجوز أن يتسحب على شهادة المعهد اللاحق هذا وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس ديوان الموظفين رقم ٢٥١ لسنة ١٩٦٢ فنص على أن يعتمد دبلوم كلية الصناعات لصلاحيات أصحابه في التقدم للترويج لموظائف الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط وبهذه المثابة يكون القرار المذكور قد جاء محكوماً بالقواعد والضوابط التي وردت في المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وإذا كان من شأن تقييم دبلوم كلية الصناعات على هذا النحو أن يؤدي إلى نوع من الشذوذ بمساواة الحاصل على الدبلوم المذكور بالحاصل على شهادة اتمام الدراسة الثانوية الصناعية من حيث صلاحيته للتعيين في الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط على الرغم من أن الأول يقضى مدة دراسية مقدارها ثلاث سنوات بعد الحصول على الشهادة المذكورة فإن رفع

هذا الشئذ لا يتأتى الا بتدخل من المشرع باعادة تقييم دبلوم كلية الصناعات
تقييما يتفق مع مستواه العلمى ويحقق العدالة .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

ثالثا : دبلوما الفنون والصنائع والفنون التطبيقية :

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

المكافأة المنصوص عليها بالبيند أثنول من قرار مجلس الوزراء الصادر
فى ١٩٢٩/١/٣ - انصرافها الى مدة التمرين التى تسبق الحصول على
دبلوم الفنون والصنائع دون مدة التمرين بمصلحة حكومية بعد الحصول
عليه .

ملخص الحكم :

ان البند الأول من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من يناير سنة
١٩٢٩ قد نص على منح الناجح فى الامتحان النهائى لدبلوم الفنون والصنائع
مكافأة قدرها ستة جنيهات شهريا عن مدة التمرين المقررة للحصول على
الدبلوم اذا كان يقضيها فى احدى المصالح الحكومية . وظاهر أن هذا الحكم
خاص بمدة التمرين المقررة التى تسبق الحصول على الدبلوم . ومن ثم .
فلا ينصرف هذا الحكم على المدة التى يقضيها الطالب فى التمرين فى احدى
المصالح الحكومية بعد حصوله على الدبلوم .

(طعن رقم ١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٣١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

حامل دبلوم الفنون - لا الزام على الادارة بتعيينه فى الدرجة الثامنة
طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/١/٣ المعدل بقراره المؤرخ

١٩٤١/٨/١٨ .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٢٩ معسدا بقراره المؤرخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤١ لم يكن يلزم جهات الادارة بتعيين حامل مؤهل دبلوم الفنون التطبيقية في الدرجة الثامنة بمرتبة ثمانية جنهيات بل كان امرا اختياريا وجوازيا للادارة متروكا لتقديرها وحسب الخلوأ وأوضأ الميزانية وغير ذلك من الناسبات التي تترخص فيها ، وكان يجوز لها ولقتذاك أن تعين حامل هذا المؤهل باليومية أو على درجة خارج الهيئة دون أن يكون في ذلك مخالفة للقانون .

(طعن رقم ١٨٤ لسنة ١ ق جلسة ١٦/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

دبلوم الفنون التطبيقية ليس مؤهلا عاليا :

ملخص الحكم :

ان قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٨ ق بجلصة ١٢/٢/١٩٧٧ باعتبار شهادة التجارة التكميلية العليا مؤهلا عاليا في تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ جاء مقصورا على ماورد فيه ، ومن ثم لا يتعدى اثره الى سواه من المؤهلات الدراسية ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز قياس دبلوم الفنون التطبيقية حديث على دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية واساس ذلك أن المشرع لم يعامل حامل دبلوم الفنون التطبيقية معاملة المؤهل العالي لاختلاف كل منهما عن الآخر اختلافا جوهريا من حيث الدرجة والماهية .

(طعن ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

ديبلوم الفنون والصناعات وديبلوم الفنون التطبيقية - لا يعتبران من المؤهلات العالية - الشهادات الدراسية لا تعد كقاعدة عامة مؤهلات عالية الا اذا كانت وارده ضمن الشهادات المقر قانونا اعتبارها كذلك وكان صاحبها قد حصل عليها بعد شهادة التوجيهية او الثانوية العامة (حاليا) وبعد ان يقضى في احدى الكليات الجامعية او في معهد عال معادل لها اربع سنوات دراسية كاملة على الأقل - لا يكفي في هذا المجال ان يكون المؤهل قد قيم ماليا بقرارات مجلس الوزراء او بقانون المعادلات الدراسية بالدرجة السادسة بماهية ٥٠٠م و ١٠ ج - اساس ذلك : البند ٦٤ من الجدول المرفق بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قيم الدبلومات العالية المصرية والدرجات الجامعية المصرية بالدرجة السادسة بماهية ١٢ جنيه من بدء التصيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ليا كان الزاى فى مدى مشروعية ماتضمنه قرار وزير التعمية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ من وضع تقييم مالى لمؤهل المدعين يغاير التقييم الذى حدده القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لهذين المؤهلين ، فانه عند الوقوف على طبيعة المؤهل الدراسى يتعين ان يؤخذ فى المسبان عدة امور كالدرجة التى تحدد له والترتب المقدر ومدة الدراسة اللازمة للحصول عليه . فالشهادات الدراسية لا تعد - كقاعدة عامة - مؤهلات عالية الا اذا كانت وارده ضمن الشهادات المقر قانونا اعتبارها كذلك وكان صاحبها قد حصل عليها بعد شهادة الدراسة الثانوية او التوجيهية او الثانوية العامة (حاليا) وبعد ان يقضى فى احدى الكليات الجامعية او فى معهد عال معادل لها اربع سنوات دراسية كاملة على الأقل . ولا يكفي فى هذا المجال ان يكون المؤهل قد قيم ماليا بقرارات مجلس الوزراء او بقانون المعادلات الدراسية بالدرجة السادسة بماهية ٥٠٠م و ١٠ ج ، لأن البند ٦٤ من الجدول المرفق بقانون المعادلات

الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قيم الدبلومات العالية المصرية والدرجات الجامعية المصرية بالدرجة السادسة بماهية ١٢ ج من بدء التعيين * ونصت المادة ٦ من هذا القانون على أن أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م و ١٠ ج وفقا للمجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية سنة ١٩٥٣ لا يجوز النظر في ترقيةهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالى والادارى بالاقدمية الا بعد مضي ثلاث مسنونات على الأقل من تاريخ اعتبارهم فى الدرجة السادسة بالماهية المذكورة *

وعلى العموم يعتبر لحاملى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى من شاغلى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالى والادارى اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنونات على أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة منه الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م و ١٠ ج *

كما عرفت المادة ٣ من مرسوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ المؤهلات العليا — وهى بصدد تحديد الشهادات التى ترشح أصحابها لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى — بأنها الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية اثر التناجح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنونات على الأقل للحاصلين على شهادة الدراسة (القسم الخاص) أو ما يعادلها من الوجهة العلمية *

ومن حيث انه دون خوض فى مدى التقييم المالى الذى تضمنه قرار وزير التتمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بعلومى الفنون والصناعات والفنون التطبيقية الحاصل عليهما المدعون فإنه لا يصدق عليهما وصف المؤهلات العالية على التفصيل السابق ايضاحه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدعوى قد اصاب وجه الحق فيما قضى به ويكون الطعن فيه على غير اساس خليقا بالرفض مع الزام الطاعنين بالمصروفات *

رابعاً : دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية بباريس (قسم الخزف)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية بباريس (قسم الخزف) - معادلته
لدبلوم الفنون والصناعات يُمقتضى قرار فردى أصدره مجلس الوزراء فى
٢٤ من يولية سنة ١٩٣٧ - أنطباق قانون المعادلات الدراسية على هذا المؤهل
تأسيساً على ذلك طبقاً لأحكامه .

ملخص الحكم :

انه ولئن لم يكن هنالك موجب لاعادة تقدير مؤهل المدعى الاجنبى
دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية بباريس (قسم الخزف) بعد تقديره بقرار
من مجلس الوزراء فى ١٩٣٧/٧/٢٤ على اساس اعتباره نظيراً لدبلوم
الفنون والصناعات ، وقد أصبح هذا التقدير نهائياً يستلزم هذا القرار فى
تاريخ سابق على انشاء مجلس الدولة ، اعتباراً بأن قانون المعادلات الدراسية
- طبقاً لما توصى به مذكرته الايضاحية - لا يوجب هذا التقدير الا حيث
لا يكون ثمة تقدير نهائى مفروغ منه للمؤهل الاجنبى - ألا ان اعادة ديوان
الموظفين تقدير مؤهل المدعى بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم وقد انتهت
الى نتيجة متفقة مع ما استخلصه التقدير الاول تجعل البحث فى مقاضاه
اى التقديرين هو الاولى بالاعتبار نافذة وقضلة زائدة عما يحتاج اليه الفصل
فى هذا الطعن إذ من المقطوع به أن مؤهل المدعى الاجنبى لا يتسمى فى تقديره
عن مستوى اى من دبلومات الفنون والصناعات والفنون التطبيقية سواء
استقامت هذه النتيجة على اساس التقدير الذى انتهى اليه قرار مجلس الوزراء
او استخلصت من تقدير هذا المؤهل اخيراً بعد اتفاق كل من ديوان الموظفين
ووزارة التربية والتعليم طبقاً لما اوجبه الفقرة الثانية من المادة الاولى من
القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ بالمعادلات الدراسية .

ومؤدى هذا التقدير المتوافق - أن يعتبر المدعى حاصلاً على مؤهل
اجنبى معادل لى من دبلومات الفنون والصناعات والفنون التطبيقية وقد افرد

قانون المعدلات الدراسية لكل منهما في البند (٢) من الجدول الملحق به .
تقديرها مالياً مقتضاه أن يستحق حامله الدرجة السابعة بمرتب قدره عشرة
جنيهاً من بدء التعيين على أن يمنح الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات
بمرتب قدره ١٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً أو بما يعينه الفعالية أيهما أكبر .
بالتطبيق لقانون المعدلات الدراسية .

(طعن رقم ١٤١١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦)

خامساً : شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية الثانوية :

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

حملة شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية الثانوية — لا الزام
على الإدارة بتعيينهم في درجة معينة أو راتب محدد في ظل كادر سنة
١٩٣٩ — استحقاق علاوة غلاء المعيشة حسب الاجر الذي عين لهم بحكم
مركزهم القانوني وقتئذ .

ملخص الحكم :

أن احكام كادر سنة ١٩٣٩ لم تقتدر لشهادة اتمام الدراسة بالمدارس
الصناعية الثانوية درجة معينة أو راتباً محدداً ، وكان يجوز للإدارة وقتذاك
أن تعين حامل هذا المؤهل بالتبعية أو على درجة خارج الهيئة ، وقد تم
تعيين المدعى بما يعينه شهرياً قدرها أربعة جنيهاً ونصف ، وبذلك لا يستحق
علاوة غلاء المعيشة الا حسب الاجر الذي عين له بحكم مركزه القانوني
عندئذ .

(طعن رقم ١٠١ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦)

سادساً : دبلوم المدارس الصناعية الثانوية نظام الخمس سنوات :

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قبول الطلبة الحاصلين على هذا الدبلوم ببعض المعاهد العليا لا يقوم مقام قرار وزير التربية والتعليم بمعادلة بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) - المحكمة لا تملك من تلقاء ذاتها إجراء هذه المعادلة - تقديره وفقاً لقواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

عدم صدور قرار من وزير التربية والتعليم - بالاتفاق مع رئيس نيابان الموظفين بمعادلة دبلوم المدارس الصناعية الثانوية (القسم الخاص) كسواء قبول الطلبة الحاصلين على هذا الدبلوم ببعض المعاهد العالية ، لا يقوم مقام إجراء هذه المعادلة ، التي يدخل إجرائها في صميم اختصاص جهة الادارة ، لانه يسوغ القول بان مؤهل المدعى من المؤهلات التي قدرتها قواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيهه ويكون الصحيح ان هذه القواعد قدرته بمرتب شهرى قدره ١٠٠٥٠٠ جنيهه .

١. (طعن رقم ٩٧٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

دبلوم المدارس الثانوية نظام الخمس سنوات لا يدخل ضمن الدبلومات والدرجات الجامعية المضربة التي وردت بالفصل ٦٤ من الجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية التي قدر لها مرتب شهرى ١٢ جنيهه - وروده بالمبتدئ ٢٣ من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ لا يدخله في عداد الدرجات الجامعية المقررة ببلغ ١٢ جنيهه - أساس ذلك - خضوعه لاحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ من قانون نظام موظفى

الدولة وحكم المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

لا يسوغ القول أيضا بأن دبلوم المدارس الصناعية الثانوية نظام الخمس سنوات داخل ضمن الدبلومات العالية المصرية والدرجات الجامعية المصرية التي وردت بالبند ٦٤ من الجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية والتي قدر لها مرتب شهري قدره ١٢ جنيه ، أو أن ورود هذا الدبلوم بالبند ٢٣ من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ السالف الذكر ، يدخله في عداد الدرجات الجامعية المقدرة بمبلغ ١٢ جنيهًا لأن المقصود بهذه الدبلومات ، هو تلك الدبلومات التي تمنحها الدولة اثر النجاح في المعاهد الدراسية العالية ، التي تكون مدة الدراسة فيها أربع سنوات على الأقل ، للمحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص ، أو ما يعادلها على حسب ما يقرره وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين . ولأن المرسوم الصادر في ٦/٨/١٩٥٣ ذكر في البند رقم ١ من المادة الثالثة الدرجات الجامعية ، وفي البند رقم ٢ من هذه الدبلومات العالية المصرية وعنى بها الدبلومات التي تمنح اثر النجاح في معهد دراسي عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل ، للمحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو ما يعادلها ٥٠ ثم وردت بعد ذلك الشهادات الأخرى في اثنين وعشرين بنداً ، ومن بينها دبلوم كلية الفنون التطبيقية - بالبند ٢٣ . وجنمهما تجيز التعيين في السكادر الفني العالي والإداري ، ولو أن هذه المؤهلات - الواردة في البنود من ٢ إلى ٢٤ - تعتبر في التقدير الفني أو العلمي متدرجة في الدرجات الجامعية أو الدبلومات العالية ، لما كان ثمة محل للنص عليها على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن هذه المؤهلات وردت في المرسوم المشار إليه لغرض محدد ، هو بيان صلاحية الحاصلين عليها للتقدم للترشيح في وظائف الكادر الفني العالي والإداري ، مع جواز تعيينهم في درجات هذا الكادر كما أنه يجوز تعيينهم في درجات أقل وبمزايا أدنى ، وهذا فضلاً عن أن تقدير المؤهلات الدراسية يدخل في صميم اختصاص جهة الإدارة .

وتقدير مؤهل المدعى بمرتبة شهرى قدره ١٠ر٥٠٠ جنيه يخضعه لأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ من قانون نظام موظفى الدولة عند نقله الى الكادر الجديد الملحق بهذا القانون ، وهى تنص على أن الموظفين الميعنين فى الدرجة السادسة ويحصلون مؤهلات دراسية مقدر لها الآن فى الدرجة السادسة أقل من ١٢ جنيهها يمنحون عند النقل علاوة واحدة من علاوات الدرجة الجديدة ٠٠ إذ أنه لا اجتهاد مع صراحة نص هذه الفقرة ، وبالتالي تكون الوزارة قد أعملت صحيح حكم القانون فى حق المدعى ، سواء فى فصوص المرتب الذى يستحقه أو فى خصوص أعانة غلاء المعيشة التى يستحقها .

وينبى على ذلك خضوعه للحكم الذى أورده المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التى تنص على أن « أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين ، أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهى ١٠ر٥٠٠ جنيه شهريا وفقا للمجدول المرافق لهذا القانون ، أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر فى ترقيةهم للدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى والإدارى ، بالأقدمية ، الا بعد مضى ثلاث سنوات على الأقل ، من تاريخ اعتبارهم فى الدرجة السادسة بالماهية المذكورة ، وعلى العموم تعتبر لحاملى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى ، من شأغلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والإدارى أقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات ، على أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين ، أو بعد فترة محددة منه ، الدرجة السادسة بماهى ١٠ر٥٠٠ جنيه .

(طعن رقم ٩٧٧ لسنة ١١ قى - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١)

سنايما : ببلوم الثانوية الفنية بتات :

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبسدا :

حملة ببلوم الثانوية الفنية بتات يعينون على اللغة الثامنة ١٨٠ - ٣٦٠ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ وفقا للمادة الثالثة

منه - المعينون منهم قبل العمل به في فئة أقل يجوز نقلهم الى الفئة
١٨٠ - ٣٦٠ ج استنادا الى البندين ٣ ، ٤ من المادة الخامسة من هذا
القانون *

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض
المؤهلات الدراسية ينص في مادته الثالثة على ان يكون تعيين حملة الشهادات
الثانوية الفنية الصناعية والزراعية والتجارية وما يعادلها التي يتم الحصول
عليها بعد دراسة ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية في الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ ،
كما ينص في مادته الخامسة على انه « في تطبيق احكام هذا القانون تتبع
القواعد الآتية :

١ -

٢ -

٣ - حملة شهادة الثانوية الزراعية وشهادة الثانوية الصناعية
الموجودين حاليا في الفئة ١٤٤ - ٣٦٠ ينقلون الى الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ وترفع
مرتباتهم الى بداية هذه الفئة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر ، وتحسب
اقدميتهم فيها من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما اقرب وبالنسبة
للموجودين منهم حاليا في الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ ترد اقدميتهم فيها الى تاريخ
التعيين بالنجدة أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب *

٤ - حملة شهادات الثانوية التجارية الموجودين حاليا في الفئة
١٤٤ - ٣٦٠ ، ينقلون الى الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ وترفع مرتباتهم الى بداية
هذه الفئة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر ٠٠ وتحسب اقدمياتهم فيها
من تاريخ نفاذ هذا القانون *

٥ - حملة الشهادات والمؤهلات التي تم تقييمها من السلطة المختصة
بعد العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ يصدر في شأنهم قرار من وزير الخزينة بتحديد المعاملة المالية
لهم من ناحية الفئة والمرتب وتحديد الأقدمية *

ومن حيث أنه بمقارنة نص المادتين المشار إليهما فإنه يبين أن المادة الثالثة من القانون تتعلق ببيان أحكام تقييم شهادات الثانوية الفنية الصناعية والزراعية والتجارية وما يعادلها في حين أن البندين الثالث والرابع من المادة الخامسة من القانون تضمنا قواعد تطبيق هذه الأحكام على الموجودين في الخدمة ومن ثم فلا يجوز المزج بين النصين المشار إليهما أو تطبيق أحدهما في نطاق الآخر والا كان ذلك خروجاً عن أحكام التشريع وضوابطه الثابتة بالنصوص ، فضلاً عما في ذلك من تعارض مع الأصل العام من انتفاء التلازم بين تقييم المؤهلات وبين قواعد التسوية على مقتضى هذه الأحكام بالنسبة للموجودين في الخدمة ومقتضى ذلك أن معالجة أوضاع العاملين الموجودين في الخدمة في تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه أمر تحكمه المادة الخامسة من هذا القانون ، ويتعين لذلك أن يتم تسوية حالتهم على مقتضى أوضاعها وطبقاً لإشروطها .

ومن حيث أنه باستقراء نص البندين ٣ ، ٤ من المادة الخامسة المشار إليهما يبين أنهما يتعلقان بتسوية حملة شهادات الثانوية الزراعية والثانوية الصناعية والثانوية التجارية الموجودين في الخدمة ، ولم يرد في أي من هذين البندين الإشارة إلى « ما يعادلها » التي سبق ورودها في المادة الثالثة من القانون ، ولا ريب في أن المغايرة في العبارات التي صيغت بها المادة الثالثة والبندين ٣ ، ٤ من المادة الخامسة مقصودة لذاتها وترتيباً على ذلك فإن حملة الشهادات المعادلة لشهادات الثانوية الفنية الصناعية والزراعية والتجارية ولئن كانوا يمينون اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ على الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ وفقاً لنص المادة الثالثة من القانون المشار إليه . إلا أن المعينين منهم قبل العمل بهذا القانون في فئة أقل يستمرون في تلك الفئة ولا يجوز نقلهم إلى الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ استناداً لنص البندين ٣ ، ٤ من المادة الخامسة من هذا القانون وذلك لخلو نص هذين البندين من حكم يتعلق بتسوية حملة المؤهلات المعادلة لشهادات الثانوية الفنية الزراعية والصناعية والتجارية .

ومن حيث أنه ولئن كان الثابت أن وزير المالية والاقتصاد أصدر بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ قراره رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ بتنفيذ بعض

احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد المعاملة المالية وتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية ، ولقد وردت شهادة دبلوم المدارس الفنية للبنات فى الجدول الاول من هذا القرار وحددت لها الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ (الثامنة) - لئن كان ما سبق الا ان ذلك لا يعنى افادة حملة هذا المؤهل من البند (٥) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ اذ الثابت ان هذا المؤهل سبق تقييمه بقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك بتقرير صلاحية اصحابه للتقدم للتشريع لموظائف الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط ، وما دام ان هذا التقييم تم قبل العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فانه يخرج عن نطاق التفويض التشريعى المخول لوزير المالية والاقتصاد بموجب نص البند (٥) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ، وانما يحصل قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ بتحديد المعاملة المالية لهذه الشهادة على انه تم فى نطاق سلطة اخرى مقررة له مستمدة من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين حيث خول بمقتضى نص هذه المادة اختصاصا بتحديد المستوى المالى للمؤهلات الوطنية وذلك بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة على الوجه المنصوص عليه فى المادة الثامنة المشار اليها ، ولقد وردت الاشارة الى توصيات هذه اللجنة بالفعل فى بيابحة القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملات بالهيئة المصرية العامة للصرف المغطى — من حملة شهادة دبلوم الثانوية الفنية للبنات والموجودات فى الخدمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ — فى تسوية حالتهم طبقا للبندين ٣ ، ٤ من المادة الخامسة من القانون المشار اليه .

ثامنا : دبلوم مدرسة الصنائع الإيطالية الثانوية (الساليزيان بروض
الفرج) :

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبسدا :

صدور قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٨ باعتبار دبلوم
مدرسة الصنائع الإيطالية الثانوية « الساليزيان بروض الفرج » معادلا لدبلوم
المدارس الصناعية الثانوية - اثر هذا القرار - نفاذه باثر مباشر من تاريخ
صدوره وليس باثر رجعي من تاريخ الحصول على المؤهل - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من الطعن وهو أن قرار وزير التربية
والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٨ ، الذي اعتبر مؤهل المدعى وهو دبلوم مدرسة
الصنائع الإيطالية الثانوية « الساليزيان بروض الفرج » معادلا لدبلوم
المدارس الصناعية الثانوية ، هو قرار كاشف يسرى باثر رجعي مما يتعين
معه اعمال مقتضاه واعادة تسكين المدعى على اساسه - هذا الذي ذهب اليه
هذا الوجه من الطعن - لا يقوم على اساس سليم من القانون ، ذلك لأن تضام
هذه المحكمة جرى على أن الاصل العام هو أن تقرير المعادلة بالنسبة للشهادة
الاجنبية أمر تتركض فيه جهة الادارة بسلطة تقديرية ولذلك فهو قرار منشيء
فيما تضمنه من تحديد لقيمة المؤهل فينقد باثر مباشر من تاريخ صدوره وليس
باثر رجعي من تاريخ الحصول عليه ، وبناء على هذا لا يسوغ اعمال آثار
القرار الصادر بتقدير مؤهل المدعى الا من تاريخ صدوره ، واذ كان الثابت
من الأوراق أن القرار الوزاري المشار اليه بتقدير مؤهل المدعى انما صدر
في ١٧/٦/١٩٦٨ أي بعد اجراء التعامل وتسكين المدعى في الوظيفة التي
يتوافر فيه شروط شغلها بأكثر من سنتين ، فانه لا يجوز ترتيبا على ما تقدم
اعادة تبوية حالة المدعى وتسكينه على اساس المؤهل المذكور. باثر رجعي
اعتبارا من تاريخ التسكين ولذلك يكون هذا الوجه من الطعن على غير اساس
من القانون متعيना رفضه .

(طعن رقم ٦٦٠ لسنة ١٨ هـ - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)

تاسعا : شهادة الإعدادية الصناعية :

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القوانين أرقام ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الصناعى و ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجارى و ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الزراعى - اشترطت هذه القوانين للقيـد فى المدارس الإعدادية أن يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية أو ما يعادلها ولم تشترط حصول التلميذ على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - اثر ذلك - المؤهل الذى تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلا متوسطا فى ضوء الضوابط التى تطلبها البند (د) من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالمقالى يتعدى الاعتداد به كمؤهل متوسط للتعيين فى الفئة ٣٦٠/١٨٠ .

ملخص الحكم :

أن مؤهل الإعدادية الفنية بأنواعها الثلاث الذى يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات لم ينظم إلا سنة ١٩٥٦ إذ صدرت القوانين أرقام ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الصناعى و ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجارى و ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الزراعى . واشترطت هذه القوانين للقيـد فى المدارس الإعدادية أن يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية أو ما يعادلها ولم تشترط حصول التلميذ على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها والتى كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ فى بشأن التعليم الابتدائى والذى جعل لتعليم الابتدائى الإلزاميا (مادة ١) ومدة الدراسة به ست سنوات (مادة ٢)

ومن حيث أنه يبين من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تنظيم التعليم الابتدائى والقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تنظيم التعليم الثانوى لا اشار هذا القانون الاخير الى أن التعليم الثانوى ينقسم الى مرحلتين ، مرحلة اعدادية ومرحلة ثانوية) يبين من احكام هذين القانونين أن اتمام الدراسة بالمرحلة

الابتدائية - وهو شرط القبول في المدارس الاعدادية الفنية - كان يتوافر في التلميذ اذا منح في الامتحان الذي يعقده مفتش كل قسم في نهاية الصيف الدراسي تقريراً باتمام الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢) اما الانتقال الى المرحلة الاعدادية فانه يتمين لاجرائه اجتياز امتحان آخر هو مسابقة القبول للامتحان بالمدارس الاعدادية (مادة ٢ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢) والذي يعتبر في مستوى أدنى من الناحية العلمية والمادية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، وعلى ذلك فانه طوال المراحل التي مرت بها المدارس الاعدادية الفنية لم يكن يشترط للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو اجتياز امتحان مسابقة القبول الذي كان شرطاً للقبول بالمدارس الاعدادية العامة ، ومن ثم فان المؤهل الذي تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلاً متوسطاً في ضوء الضوابط التي تطلبها اليند (ج) من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي يتمذر الاعتداد به كمؤهل متوسط للتعيين في الفئة ١٨٠/٣٦٠ .

ومن حيث أن المدعى يحمل شهادة الاعدادية الصناعية ، فان هذا يعد من المؤهلات الأقل من المتوسطة التي يعين أصحابها في الفئة ١٦٢/٣٦٠ ، ولا يغير من ذلك انه يحمل الشهادة الابتدائية القديمة ، لأن الحصول على هذا المؤهل لم يكن شرطاً لازماً للالتحاق بهذه المدارس .

(ملعن ٢٥٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢١)

عاشرا : الشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية أو ما يعادلها :

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة (٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين النشيين بالدولة والقطاع العام - نصها على تحديد المستوى المالي لبعض المؤهلات الدراسية - تحديد الفئة (٣٦٠/١٨٠) لحاملة الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها - الشهادة

الإبتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الإبتدائية أو ما يعادلها لا تصلح للمتعيين بالفئة (٣٦٠/١٨٠) - لا يغير من ذلك أن هذه الشهادة قد عوِّدلت بشهادة خريجي المدارس الإبتدائية نظام قديم بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ - هذه المعادلة لا تعدو أن تكون مجرد معادلة علمية وليست مالية - تحديد المستوى المالى للحاصلين على هذه الشهادة يتعقد الاختصاص بشأنه لوزير الخزانة وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة (٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ - اغفاله تحديد المستوى المالى لهذه الشهادة قصد به الاكتفاء بتقييم تلك الشهادة وفقا للقوانين والقرارات السابقة ومن بينها مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ الذى أعلت مادة السادسة بترك الشهادة لتعيين الحاصلين عليها بالدرجة التاسعة الفنية بالكاكر الفنى المتوسط ومن ثم تكون هى الدرجة المعادلة لتلك الشهادة •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، تنص على انه « يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالى : (أ) ... (ب) ... (ج) ... الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحاملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية أو ما يعادلها ، كما أن المادة (٧) من ذات القانون تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٢ من هذا القانون » يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ من قرار الوزير المفتص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة •

وقد صدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية برقم ٨٣ لسنة

١٩٧٥ ونص في مادته السابعة على أن « تعتمد الشهادات الدراسية الآتي ذكرها فيما يلي والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعين في وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) (٦) شهادة المدارس الابتدائية الصناعية ، كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدراسية الوطنية ونص في البند (٣) من المادة الأولى منه على معادلة شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الابتدائية نظام قديم . وقد نصت المادة ٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في فقرتها الأخيرة على أن « يكون تحديد المستوى المالي للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزينة بعد اخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي وشئون الأزهر والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » .

ومن حيث أنه يستفاد من المادتين ٧ و٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أن المشرع وهو يصدد بيان المستوى المالي للحاصلين على المؤهلات الدراسية المنصوص عليها في المادة (٥) قد صدّد الفئة (١٠٨ - ٣٦٠) حملة الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . وقد اصاد المشرع تأكيد ذلك الحكم في المادة ٧ من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ والذي صدر تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك فإنه يشترط لتعيين حملة المؤهلات المتوسطة التي توقف منحها في الفئة المالية (١٨٠ - ٣٦٠) أن يكون قد تم الحصول على تلك المؤهلات بعد ثلاث سنوات دراسية على الأقل تالية للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وإذا لم يكن الحصول عليها مسبوقاً بالحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها فإن حاملها لا يصلح للتعين في تلك الفئة ولا

يغير من ذلك صدور قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بمعاد شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الابتدائية نظام قديم ، وذلك لأن المعادلة الواردة في ذلك القرار هي ، حقيقتها معادلة علمية وليست مالية ، أما تحديد المستوى المالي للمعادل على هذه الشهادة يعتمد الاختصاص فيه لوزير الخزنة وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وإذا كان قرار الوزير المختص بالتمتية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد أغفل تحديد المستوى المالي للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، فإنه قد بذلك الاكتفاء بتقييم تلك الشهادة وفقا للقوانين والقرارات السابقة وهـ بينها مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يحتمل عليها للمتمين في الوظائف ، إذ نصت المادة السادسة منه بند (١) من اعتماد تلك الشهادة لصلاحية اصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالأكادر الفني المتوسط ، ومن ثم تكون تلك الدرجة هي الدرجة المعدلة لتلك الشهادة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية حملة الشهادات الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالابتداء في التعيين بوظائف (١٨٠ - ٣٦٠) وأن الفئة المالية المقررة لها هي الفئة التاسعة .

(ملف ٤٦٨/٣/٨٦ جلسة ١٩٧٨/١٠/٤) .

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبحث :

عدم أحقية حملة الشهادات الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة في التعيين في الفئة الثامنة .

ملخص الفتوى :

إذا كان قرار الوزير المختص بالتمتية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد أغفل تحديد المستوى المالي للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة

بالشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها فمؤدى ذلك أنه قصد الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقاً للقوانين والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للمعينين أى الوظائف والذى نص البند ١ من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحيه أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة القابضة الفنية بالكادر الفنى المتوسط ومن ثم تكون هذه الدرجة هى المقررة للمعينين حاملى الشهادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شهادة المدارس الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بشهادة الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لا تعتمد للمعينين فى وظائف الفئة الثامنة ، وان الفئة السالفة المقررة لها هى الفئة التاسعة .

(حلف ٤٦٨/٢/٨٦ - جلسة ١٦/٣/١٩٨٠)

الفرع الثامن

الشهادات الدراسية العسكرية

لقاعدة رقم (٢٣١)

المبسطة :

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تسوية حالات خريجي مدرسة الكتاب العسكريين - مفاد أحكام هذا القانون أن المشرع أوجب تسوية حالات حاملى شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين على مقتضى هذه الأحكام دون أية قيود أو أوصاف ترد على هذه الشهادات سوى أن تكون مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة أو الشهادة الإعدادية ومن ثم تكون هذه الأحكام ناسخة للشروط الواردة بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ والصابر تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

انه ولأن كان القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الصابر تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ قد حدد المؤهلات التى تسرى عليها أحكامه (م. ٢٧ - ج. ٢١) .

يجب أن يرفق به وتضمن الجدول الثانى تحت رقم ١٦ خريجي مدارس الكتاب العسكريين (الابتدائية القديمة ودراسة ١٨ شهرا بعد قضاء سنة تدريبية) لشغل وظائف الفئة ١٨٠/٣٦٠ الثامنة وكان مفاد ذلك ان النقاط فى اعادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين من احكام القانون المشار اليه ان تتوفر فى شهاداتهم الاوصاف والشروط المتقدمة ، الا ان صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تسوية حالات خريجي مدرسة الكتاب العسكريين الذى نص فى المادة الاولى منه على ان (يكون تعيين حاملى شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين المسبوقا بشهادة الابتدائية القديمة او الشهادة الاعدادية فى الجهات التى تطبق احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة فى الفئة ١٨٠/٣٦٠ جنيها سنويا) وفى المادة الثانية على ان « تسوى حالنا الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم فى المادة (١) من هذا القانون وذلك باعتبارهم فى الدرجة الثامنة من تاريخ التعيين او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب : وفى المادة الثالثة منه على ان « تدرج اقدميات ومرقيات وترقيات العاملين المنصوص عليهم فى المادة السابقة ولا يجوز ان يترتب على التسوية ترقيتهم الى اعلى من الفئة المالية التالية لغتهم فى تاريخ صدور هذا القانون كما لا تصرف فروق مالية عن فترة سابقة على هذا التاريخ » وان مفاد احكام هذا القانون ان المشرع اوجب تسوية حالات حاملى شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين على مقتضى هذه الاحكام دون اية قيود او اوصاف ترد على هذه الشهادات سوى ان تكون مسبوقا بالشهادة الابتدائية القديمة او الشهادة الاعدادية ، ومن ثم تكون هذه الاحكام ناسخة الشروط الواردة بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ الصادر بتنفيذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وترتبيا على ذلك فان العامل المذكور - ومؤمله مسبوق بالشهادة الابتدائية القديمة - يخو له تسوية حالته على مقتضى احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ طالما انه كان موجودا فى الخدمة فى تاريخ العمل به ، ولتم التسوية وفقا لما تقدم يوضعا على الدرجة الثامنة من تاريخ الحصول على المؤهل او التعيين فى الوظيفة العسكرية فى التاريخ اقرب لتاريخ العمل بالقانون المشار اليه وذلك

بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي حدد تاريخ التعيين في مجال هذه التسوية على هذا الوجه ثم تخرج أقدميته ومرتبه وترقياته على ألا يمنح - في حالة استحقاقه لأكثر من درجة - مستوى الدرجة التالية للدرجة المالية التي يشغلها في تاريخ صدور ذلك القانون وألا تصرف إليه فروق مالية سابقة على التاريخ المشار إليه *

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى احقية السيد / في تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ وذلك على التفصيل المتقدم *

(ملف ٢٧٩/٢/٨٦ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين - المقصود بالتعيين في تطبيق احكام هذا القانون بالنسبة لحصلة المؤملات المتصوص عليهم في المادة الاولى منه يتصرف الى التعيين في الوظيفة المدنية أو الوظيفة العسكرية بعد الحصول على أى من الشهادات المذكورة حسب الاحوال كما يتصرف الى تاريخ القيام الخدمه العسكرية بالاعمال التي يشترط مباشرتها الحصول على هذه الشهادات - أساس ذلك - يتفرع على ما تقدم استحقاق العامل الدرجة المقررة للتعين يملأه هذا القانون من تاريخ التعيين الفعلى أو الغرض في الوظيفة المدنية وذلك في حالة ضم مدة الخدمة العسكرية اللاحقة للحصول على المؤملات المشار إليها الى مدة الخدمة في الوظيفة المدنية *

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين تنص على ان " يكون تعيين حامل شهادة مدارس الكتاب العسكريين المسجقة بشهادة الابتدائية الثانوية أو الشهادة

الإعدادية في الجهات التي تطبق أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في الفقرة ١٨٠/٣٦٠. جنبها سنويا « المادة (٢) منه تنص على أن « تسوى حالة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب المسكرين المنصوص عليهم في المادة (٢) من هذا القانون وكذلك الموجودين في الخدمة منهم في إحدى الجهات التي تطبق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين في القطاع العام متى كانوا قبل التحاقهم بوظائفهم الحالية بخدمة إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب » والمادة (٣) منه تنص على أن « تدرج أقدميات ومرتببات وترقيات العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة ولا يجوز أن يترتب على التسوية ترقيتهم إلى أعلى من الفئة المالية التالية لفتحهم في تاريخ صدور هذا القانون كما لا تصرف فروق مالية عن فترة سابقة على هذا التاريخ » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع استهدف تمديد المستوى المالي للمؤهل الذي تمخذه مدارس الكتاب المسكرين مسبقاً بشهادة الابتدائية القديمة أو للشهادة الإعدادية لخريجها وذلك بوضعهم في الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) جنبها مع التعمين ، كما أوجب تسوية حالات الموجودين منهم في خدمة إحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية منه وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وتدرج أقدمياتهم ومرتبباتهم وترقياتهم بمراعاة قديدين أولهما ألا يترتب على التسوية ترقية العامل إلى فئة وظيفية أعلى من الفئة التالية لفتحته وقت صدور هذا القانون في ٢٩/٧/١٩٧٤ وثانيهما ألا تصرف أية فروق مالية سابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث أنه ولئن جاءت نصوص هذا القانون خلواً من بيان المقصود بالتعمين في تطبيق أحكامه إلا أنه كثف عن ذلك قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين في الدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك في البندين ٩ و ١١ منه فنصت المادة ٩ على أن « يسيى طبقاً لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بغير بيان بتسوية حالات خريجي مدارس الكتاب المسكرين أو خريجي العاملين الجاهلين على

الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور أثناء خدمتهم العسكرية وذلك بعد تسريحهم وعودتهم الى وظائفهم المدنية.

ويقصد بتاريخ التعيين بالمنسوبة لهؤلاء العاملين تاريخ القيام بإنشاء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على هذه الشهادات ونصت المادة ١١ على أن « يقصد بتاريخ التعيين في تطبيق أحكام المادة السابقة وأحكام القانونين ٧١ لسنة ١٩٧٤ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية أو المنسوبة بعد الحصول على الشهادة العسكرية حسب الأحوال » .

وبين من جملة مذهب النصين أن المشرع كشف عن المقصود بالتعيين في تطبيق القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ وذلك بالمنسوبة لحملة المؤهلات المنصوص عليهم في المادة الأولى منه ، إذ ينصرف الى التعيين في الوظيفة المدنية أو الوظيفة العسكرية بعد الحصول على أي من الشهادات المذكورة حسب الأحوال ، كما ينصرف الى تاريخ القيام بإنشاء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على هذه الشهادات ، وبيان المقصود بالتعيين على الوجه المتقدم كشف عن مراد المشرع وقصر ارادته ، ومن ثم فهو لا يعدو في هذا الخصوص أن يكون تفسيراً تشريعياً يعمل به من تاريخ العمل بالقانون المفسر وهو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ آنف الذكر ، هذا ويتفرع على ما تقدم أنه يعتد في منح الدرجة المقررة للمؤهل بتاريخ التعيين الفرضي وذلك في حالة ضم مدة الخدمة العسكرية اللاحقة للحصول على المؤهلات المشار إليها الى مدة الخدمة في الوظيفة المدنية طبقاً للقواعد المقررة في ضم مدة الخدمة السابقة ، إذ يتساوى في ذلك التعيين الفرضي بالتعيين الفعلي .

(فتوى ٢٥٠ في ١٢/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

الاعتقاد في منح الفئة الثالثة للفئة المالية التي يشغلها العامل في تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ هو بالتاريخ الذي يسفر عنه تسلسل الترقيات طبقا للتسوية .

ملخص الفتوى :

انه عن أي التاريخين يتخذ أساسا في منح الفئة المالية التالية للفئة العالية المخصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون فإنه لما كان مقتضى تسوية حالات المضاطبين بأحكام هذا القانون هو تدرج أقدمياتهم وترقياتهم فإذا ترتب على هذا التدرج استحقاق العامل لأكثر من درجة مالية تملو الدرجة التي يشغلها وقت صدور القانون منح درجة واحدة أعلى فقط على أن ترد أقدميته فيها إلى التاريخ الذي يسفر عنه تسلسل الترقيات طبقا للتسوية .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية إلى أنه يعتمد في منح الفئة التالية للفئة المالية التي يشغلها العامل في تاريخ صدور هذا القانون بالتاريخ الذي يسفر عنه تسلسل الترقيات طبقا للتسوية .

(فتوى ٢٥٠ في ١٢/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

العامل المنقول من وظيفة عسكرية إلى وظيفة مدنية في درجة تعلو الدرجة المقررة بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ينشأ له الحق في تسوية حالته بالتطبيق له إذا كانت التسوية على هذا النحو أفضل له .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى إفادة العامل المنقول من وظيفة عسكرية إلى وظيفة مدنية في درجة أعلى من تلك المقررة بمقتضى ذلك القانون ، فإنه وأن كان

الأصل أن مقتضى أعمال هذا القانون هو تسوية حالات الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل به وفقاً لأحكامه ، فإن هذا الأصل يصطدم بالحقوق المكتسبة لمن يترتب على هذه التسويات المساس بمراكزهم الذاتية التي تقررت لهم بمقتضى نظم أخرى ، وعلى ذلك فإن العامل المنقول من وظيفة عسكرية إلى وظيفة مدنية في درجة تعلو الدرجة المقررة بمقتضى هذا القانون ينشأ له الحق في تسوية حالته بالتطبيق له إذا كانت التسوية على هذا النحو أفضل له وذلك يحصل قصد المشرع على أنه انصاف لمنحله هذه الشهادة *

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

تسوى حالة العامل المنقول من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية في درجة اعلى من الدرجة المقررة للمؤهل بمقتضى هذا القانون اذا كانت التسوية افضل له *

(فتوى ٢٥٠ في ١٢/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

سريان احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه على العامل الذي يعمل في تاريخ العمل به في احدى الجهات التي تطبق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بغض النظر عن سابقة خضوعه لاية قانونية أخرى *

ملخص الفتوى :

انه عن مدى سريان هذا القانون على من عين ابتداء باحدى الجهات التي تطبق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ثم نقل الى جهة حكومية فانه طبقاً للمادة ١ من القانون تسرى احكامه على العاملين بالجهات التي تطبق احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سواء بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية او بالهيئات العامة - ومن ثم فانه متى وجد العامل وقت نفاذ هذا القانون بخدمة احدى الجهات المشار اليها تحقق في شأنه

شرط الافادة منه بغض النظر عن سابقة وجوده بخدمة إحدى الجهات التي لا تطبق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى اللجنة العمومية الى :

١- صريان احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ على العامل الذي يعمل في تاريخ العمل به في إحدى الجهات التي تطبق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بغض النظر عن سابقة خضوعه لأية نظم قانونية أخرى .

(فتوى ٢٥٠ في ١٢/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

الغاء مدارس الكتاب العسكريين وقت صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشبوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين واتشاء مدرسة السكرتارية العسكرية بدلا منها - مدارس الكتاب العسكريين كانت تقبل المتطوعين دون المجتدين في حين أن مدرسة السكرتارية العسكرية تقبل المتطوعين والمجتدين على السواء كما أن الشهادة التي تمنحها مدارس الكتاب العسكريين (نموذج ٥١ س) كانت مقصورة على المتطوعين ولا يوجد مجتدون يحملون هذه الشهادة أما الشهادة التي يحملها المجتدون فهي صادرة من مدرسة السكرتارية العسكرية التي حلت محل مدارس الكتاب العسكريين - الدراسة التي يقوم بها المجتد وتنتهي بمنحه الشهادة هي لأغراض الخدمة فقط أما شهادة مدرسة الكتاب العسكريين التي كانت تمنح للمتطوعين فهي تصلح لأغراض الخدمة العسكرية ولأغراض الخدمة المدنية بعد ذلك - الاستفادة مما سبق أن الشهادة التي يحملها المجتدون ليست هي الشهادة المقصودة في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ومن ثم لا يسرى على المجتدين حكم المادة ٩ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المتبتين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان الموضوع غرض على الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع في جلستى ٢٨/٤ و ١٩٧٦/٦/٩ حيث اقرت في الجلسة الاولى مطالبة وزارة الحزنية بتقديم صور لكل من الشهادتين التي تمنح للمجندين والمتطوعين من خريجي مدارس الكتاب العسكريين مشفوعة بمذكرة عن المفارقة القائمة بين كل منهما ، وقد استبان للجمعية العمومية من مطالعة ما اوردته القوات المسلحة بكتابها السالف الاشارة اليه وكتابها رقم ٢٤٢/ ٩٢٧٤ المؤرخ ٢٤/٥/١٩٧٦ ومرفقاته التي طلبتها الجمعية العمومية ان مدارس الكتاب العسكريين الغيت وقت صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ وانشاء بدلا منها خاليسا مدرسة السكرتارية العسكرية ، وان مدارس الكتاب العسكريين كانت تقبل المتطوعين دون المجندين في حين ان مدرسة السكرتارية العسكرية تقبل المتطوعين والمجندين على السواء ، كما ان الشهادة التي تمنحها مدارس الكتاب العسكريين (نموذج ٥١ س) كانت مقصورة على المتطوعين ولا يوجد مجندون يحملون هذه الشهادة ، اما الشهادة التي تمنحها مدارس المجندون فهي صادرة من مدرسة السكرتارية العسكرية التي حلت محل مدارس الكتاب العسكريين ، ومن ثم تحرص مدرسة السكرتارية العسكرية على ان تذكر في الشهادة التي تمنحها ما اذا كان الحاصل عليها مجند أم متطوعا وذلك مستفاد من الاطلاع على نصفي هذه الشهادة (نموذج ٥ ، ٧) اللتين قدمتاه القوات المسلحة في معرض التدليل على ذلك واحداها خاصة بمجند والاخرى تخص متطوع ، واستبان كذلك ان الدراسة التي يقوم بها المجند وتنتهي بمنحه الشهادة هي لاغراض الخدمة العسكرية فقط اما شهادة مدرسة الكتاب العسكريين التي كانت تمنح للمتطوعين فهي تصلح لاغراض الخدمة العسكرية ولاغراض الخدمة المدنية بعد ذلك .

ومن حيث انه ولئن كان نص المادة ٩ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص على ان « تسوى طبقا لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين اوضاع العاملين الحاصلين على الشهادات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون المذكور اثناء خدمتهم العسكرية وذلك بعد ترسيمهم منها وعودتهم الى وظائفهم المدنية »

ويقصد بتاريخ التعيين بالنسبة لهؤلاء العاملين تاريخ القيام اثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على هذه الشهادات ، الا أن مقطع النزاع حسبما يستفاد مما سلف ذكره ليس هو مندى سريان حكم المادة ٩ المشار اليها على المجندين وانما المقطع الصحيح هو هل الشهادة التي حصل عليها المجندون هي الشهادة التي قصدها القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فان كانت هي الشهادة المقصودة أنتفع حاملوها من حكم هذه المادة .

ومن حيث أن المستفاد مما سبق تفصيله في معرض تفصيل الوقائع أن الشهادة التي يحملها المجندون ليست هي الشهادة المقصودة في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ومن ثم فانه لا يسرى حكم المادة ٩ المشار اليها أنفا على المجندين ، ولا ينال من سلامة هذا الرأي ما جاء في تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب عند نظر مشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعليقا على هذه المادة من أنه « ومواجهة الحالات التي حصل فيها بعض العاملين المدنيين اثناء تجنيدهم بالقوات المسلحة ، وبناء على تكليفهم منها على الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين ومساواتهم بزملائهم ممن انتقموا بأحكام القانون المذكور قضت المادة ٩) بتسوية حالات هؤلاء العاملين طبقا للقانون المذكور بعد تسريحهم وعودتهم الى وظائفهم المدنية على أن يعتبر تاريخ تكليفهم بالقيام اثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على الشهادات المشار اليها هو تاريخ التعيين بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ » ، ذلك ان الواضح من عبارة اثناء تجنيدهم الواردة في التقرير ان اللجنة المشتركة قد وقعت في لبس ان لم يعكس تقريرها حقيقة الوضع القانوني القائم آنذاك بالنسبة لصحة شهادة مدرسة الكتاب العسكريين وهي أنه مقصورة على المتطوعين دون المجندين .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم سريان حكم المادة ٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على المجندين .

(حلف ١٩٥٧/١/٢٥ - جلسة ١٩٧٦/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبسطة :

تسوية حالة العامل الحاصل على إحدى الشهادات العسكرية الواردة بالجدول الثاني المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بوضعه على الفئة الثامنة اعتبارا من تاريخ تعيينه أو حصوله على الشهادة - شرطها ألا يكون أى من هذين التاريخين سابقا على أول يناير سنة ١٩٧٣ - العامل الذى حصل على الفئة الثامنة قبل هذا التاريخ يظل حاله ولا يتأثر مركزه القانونى بهذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة ، ينص فى مادته الثانية على أن « تحدد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠ جنيه) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها فى الجدول رقم (٢) المرفق عند تعيينهم فى الجهات المشار إليها فى المادة (١) » .

كما تنص المادة الزايمة على أنه « يشترط لحصول الفرد على إحدى الشهادات المبينة فى الجدول رقم (٢) المرفق ما يأتى :

١ - أن يتطوع للمخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية العامة أو أى شهادة أخرى معادلة .

٢ - أن يلتحق بالمشآت التعليمية العسكرية وتمضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ التحاقه بما فى ذلك مدة الدراسة التى أنتهت بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير ، وأن يحصل فى نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة » .

ويجوز نص المادة السادسة كالتالى : « العاملون الحاصلون على الشهادات المشار إليها الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون فى

أحدى الجهات المنصوص عليها في المادة (١) تسوى حالاتهم باعتبارهم من الفئة الوظيفية المقررة لشهاداتهم من تاريخ التعيين أو الحصول على الشهادة بشرط ألا يكون هذا التاريخ سابقا على ١/١/١٩٧٣ ما لم يكون قد عينوا أو رُقوا إلى الفئة المقررة لشهاداتهم قبل ذلك .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حدد الفئة الثامنة (١٨٠ / ٣٦٠) لتعيين حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها بالجنول الثاني المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ . والتي يتحصل عليها بعد الإبتدائية القديمة أو الا اعدادية العامة أو ما يعادلهم ولقد اشترطت المادة الرابعة من هذا القانون لاعتبار العامل حاصلًا على إحدى هذه الشهادات عدة شروط من بينها الحصول في نهاية مدة الخدمة العسكرية على شهادة قديمة حسنة . فإذا كان العامل موجودا بالخدمة ، تم افر فيه هذا الشرط وغيره من الشروط وضع على الفئة الثامنة اعتبارا من تاريخ تعيينه أو من تاريخ حصوله على الشهادة . وبالنسبة الى العامل الذي حصل على الفئة الثامنة قبل هذا التاريخ فانه يظل على حاله ولا يتأثر مركزه القانوني بهذا القانون .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن لمعرضة حالته لا يفيد من احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لكونه حصل على الفئة الثامنة (١٨٠ / ٣٦٠ جنيه) اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٤ أى قبل اول يناير سنة ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / في الاقادة من احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

المادة :

• القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة - تسوية الحالات طبقاً لأحكامه - المعاملة التي أوردتها القانون مقيدة بتحقيق الشروط المنصوص عليها فيه - لا يعتبر الفرد حاصلًا على إحدى الشهادات العسكرية المشار إليها في القانون إلا بتوافر الشروط مجتمعة - لا يجوز الاكتفاء بقضاء الفرد فترة الدراسة واعتباره حاصلًا على الشهادة من تاريخ انتهائها وإنما يلزم ذلك مرور فترة الثلاث سنوات المشترطة للخدمة بالقوات المسلحة اعتباراً من تاريخ الالتحاق بالخدمة التعليمية بما فيها مدة الدراسة •

منحس القوي :

إن المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة تنص على أن : « تحديد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠ ج) للجائزين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) المرفق عند تعيينهم في الجهات المشار إليها في المادة (١) ، وإن المادة الرابعة تنص على أن يشترط لحصول الفرد على إحدى الشهادات المبينة في الجدول رقم (٢) المرفق ما يأتي : (١) أن يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الإعدادية العامة أو أي شهادة أخرى معادلة (٢) أن يلتحق بالمشات التعليمية العسكرية وتمضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ التحاقه بها بما في ذلك مدة الدراسة التي انتهت بنجاح مستفيداً منها مدة التقصير • وإن يحصل في نهاية المدة على شهادة قوة حصنة » •

وينبغي هنا تقدم أن القانون المذكور قرر منح الفئة الشاملة (٣٦٠/١٨٠) لحاملة الشهادات العسكرية الواردة بالجدول الثاني المرفق به ، والتي اشترط للحصول عليها أن تكون مسبقة بشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الإعدادية العامة أو ما يعادلها ، وأن يقضى الفرد في خدمة القوات المسلحة مدة ثلاث سنوات على الأقل تبدأ من

تاريخ الصحاف بالمنشأة العسكرية تدخل فيها فترة الدراسة المنتهية بنجم بعد استبعاد فترة التقصير ، وأن يحصل في نهاية المدة على شها قدوة حسنة . ومؤدى ذلك أن المعاملة التي أوردها هذا القانون مقر يتحقق الشروط المنصوص عليها فيه ، فلا يعتبر الفرد حاصلاً على احد الشهادات العسكرية المشار إليها الا بتوافر الشروط مجتمعة ، وبالتا لا يجوز الاكتفاء بقضاء الفرد فترة الدراسة واعتباره حاصلاً على الشها من تاريخ انتهائها ، وانما يلزم لذلك مرور فترة الثلاث سنوات المشتر للخدمة بالمقات المسلحة اعتباراً من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليه بما فيها مدة الدراسة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى الحصول على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم (المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ يتحدد بمضى ثلاث سنوات ع الأقل من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية بما في ذلك فة الدراسة بعد استبعاد مدة التقصير ، وهذا التاريخ هو الذى ينشء أساساً للتسوية بالتطبيق لأحكام القانون المذكور .

(ملف ٥١٢/٣/٨٦ - جلسة ١٦/٤/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

انطباق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على العامل الحاصد على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٣٥ وعلى شهادة ضبط الصف ا ١٩٤٠/٩/١١ بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات ، رغم عدم توافر شر الحصول على الشهادة بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الابتداء المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

ملخص الفتوى :

المشروع بعد أن قرر تسوية حالة عدد من المؤهلات التى ورد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ويعد أن أجرى ثمير

لحملة الشهادات العسكرية وفقا لأحكام القانونين رقمى ٧١ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ أراد علاج المغارقات التى ترتبت على قصر تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ على عدد محدود من الشهادات دون غيرها فأصدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واتجه فيه الى وضع تعريف عام فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون أدخل بموجبه فى نطاق شهادات القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ الشهادات التى توقف منحها ، وكانت تمنح بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الابتدائية أو بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الاعدادية وأفرد المشرع حكما خاصا ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة من مقتضاه اعتبار الشهادات العسكرية التى وردت بالقانونين رقمى ٧١ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ من بين الشهادات التى يلغىد حملتها من أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ دون أن يشترط بالنسبة لها شروطا مماثلة لتلك التى تضمنتها الفقرة ، ومن ثم فانه لا يجوز استبعاد حملة تلك الشهادات العسكرية سائلة الذكر من تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ على أساس عدم توافر شروط الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

وتبعاً لذلك فانه وقد حصل العامل المعروضة حالته على شهادة ضباط الصف سنة ١٩٤٠ المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ فانه يتعين تسوية حالته تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بغض النظر عن مدة الدراسة التى استغرقها حصوله على تلك الشهادة ، وعن الشهادة التى تسبقها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على العامل فى الحالة الماثلة .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبسطة :

مدة الخدمة العسكرية تدخل ضمن الحد الأدنى الواجب الاعتراف بها عند تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أضاف شهادة الكتاب العسكريين إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. أثر ذلك - اعتبار درجة بداية التعيين للمحصلين على هذه الشهادة السادسة المخفضة - تطبيق - العامل الذي حصل على شهادة التخرج من مدارس الكتاب العسكريين وشغل رتبة عسكرية بنسب على حصوله على تلك الشهادة فإنه يتعين عند تسوية حالته بعد نقله إلى وظيفة مدنية أن يمنح الدرجة السادسة المخفضة اعتباراً من تاريخ حصوله على الشهادة العسكرية .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين تنص على أن « تسبى حالة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم في المادة (١) من هذا القانون باعتبارهم: في الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً » .

وتنص المادة التاسعة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن « تسبى طبقاً لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ أوضاع العاملين أثناء خدمتهم العسكرية وذلك بعد تسريحهم منها وعودتهم إلى وظائفهم المدنية » .

ويقصد بتاريخ التعيين بالنسبة لهؤلاء العاملين تاريخ القيام أثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط بمباشرتها الحصول على هذه الشهادات .

وتنص المادة الحادية عشرة من هذا القانون على أنه « يقصد بتاريخ التعيين - في تطبيق أحكام المادة السابقة وأحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما - تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية أو المدنية بعد الحصول على الشهادة العسكرية حسب الأحوال » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدرامية على أن « تضاف إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ٠٠٠٠ » .

وتعتبر من المؤهلات المشار إليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ٠٠٠٠ ٩

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تسوى حالات العاملين الحاصلين على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار إليها في المادة السابقة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ٠٠٠٠ » وتبدأ التسوية باقتراض التعيين في الدرجة السادسة المخففة بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ سوى حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين باعتبارهم في الدرجة الثامنة وفقاً للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . وبمقتضى المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ أدخل مدة الخدمة العسكرية ضمن المدد الواجب الاعتداد بها عند تسوية حالاتهم وحدد المقصود بتاريخ تعيينهم بأنه تاريخ القيام أثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على تلك الشهادة ، وأعد بتاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية عند إجراء هذه التسوية ، وبموجب المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أضيفت هذه الشهادة إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، مع تنظيمية حالات

الحاصلين عليها بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المخفضة ، وبناء على ذلك يكون المشرع قد أستبدل بالدرجة الثامنة التي كانت مقررة لهم بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ السادسة المخفضة كدرجة بداية تعيين بالنسبة لهم ، الأمر الذي يتعين منه مراعاة تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية المحدد وفقا لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ وأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، عند منحهم تلك الدرجة ، باعتبارها أحكاما خاصة بالحاصلين على شهادات خريجي مدارس الكتاب العسكريين .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد حصل على شهادة التخرج من مدرسة الكتاب العسكريين وشغل رتبة عسكرية بناء على حصوله على تلك الشهادة في ١٩٤٨/٨/٤ ، فإنه يتعين منحه الدرجة السادسة المخفضة اعتبارا من هذا التاريخ عند تسوية حالته بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المعروضة حالته الدرجة السادسة المخفضة وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٩٤٨/٨/٤ تاريخ تعيينه في الوظيفة العسكرية .

(ملف ٩٠١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

لا يشترط لإفادة العاملين بالقطاع العام من أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بتسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين - سبق الالتحاق بالخدمة في إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات أو وحدات الإدارة المحلية - أساس ذلك - أن المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أدخل مدة الخدمة العسكرية ضمن المدد الواجب الإعتداد بها عند إجراء تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين واعتد بتاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية عند تطبيق أحكام القانون رقم ٧١ لسنة

١٩٧٤ - المقصود بتاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية عند تطبيق أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ - المقصود بتاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية هو تاريخ القيام - أثناء الخدمة العسكرية - بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين ينص في مادته الأولى على أن « يكون تعيين حاملي شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين المسبوبة بشهادة الابتدائية القديمة ، أو الشهادة الإعدادية في الجهات التي تطبق أحكام القانون رقم ١٩٧١/٥٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في الفئة ٣٦٠/١٨٠ جنباً منها » ، كما ينص في المادة الثانية على أن « تسوى حالة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم في المادة ١ من هذا القانون وكذلك الموجودين في التقدم منهم في إحدى الجهات التي تطبق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ بإصدار نظام العاملين في القطاع العام متى كانوا قبل التحاقهم بوظائفهم الحالية بخدمة إحدى الجهات الحكومية والمؤسسات الصامة أو وحدات الإدارة المحلية ، وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ١٩٦٤/٤٦ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً » .

كما تبين للجمعية أن المادة التاسعة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١٩٧٥/١١ تنص على أن « تسوى طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٤/٧١ بشأن تسوية حالة خريجي مدارس الكتاب العسكريين أوضاع العاملين الحاصلين على الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور أثناء خدمتهم العسكرية وذلك بعد تمريرهم وعودتهم إلى وظائفهم المدنية » .

ويقصد بتاريخ التعيين بالنسبة لهؤلاء العاملين تاريخ القيام أثناء

الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على هذه الشهادات ، كما ينص هذا القانون في مادته الحادية عشر على أنه « يقصد بتأريخ التعيين - في تطبيق أحكام المادة السابقة وأحكام القانونين رقمي ١٩٧٤/٧١ ، ١٩٧٤/٧٢ المشار إليهما - تأريخ التعيين في الوظيفة العسكرية أو المدنية بعد الحصول على الشهادة العسكرية حسب الأحوال » .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع اشترط في القانون رقم ١٩٧٤/٧١ تسوية حالة العاملين بالقطاع العام من خريجي مدارس الكتاب العسكريين وفقاً لأحكامه ، أن يكونوا قد التحقوا قبل شغلهم وظائفهم بهذا القطاع بخدمة إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية فإن تحقق ذلك الشرط تمت التسوية باعتبارهم في الفئة المعادلة للدرجة الثامنة وفقاً لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٦٤/٤٦ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وذلك من تأريخ التعيين أو الحصول على شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين أيهما أقرب . وقد كان مقتضى ذلك عدم إفساد من عين بوظيفة بالقطاع العام بعد انتهاء بخدمته العسكرية مباشرة ، من أحكام القانون رقم ١٩٧٤/٧١ ، إلا أنه وقد أدخل المشرع بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ مدة الخدمة العسكرية ضمن المدد الواجب الاعتماد بها عند إجراء التسوية سالفة الذكر ، وحدد المقصود بتأريخ التعيين في الوظيفة العسكرية بأنه تاريخ القيام - أثناء الخدمة العسكرية - بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين ، وأعد بتأريخ التعيين في الوظيفة العسكرية عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٩٧٤/٧١ فإنه يكون بذلك قد أسقط شرط مسبق الالتحاق بخدمة الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية ، عند تطبيق أحكام هذا القانون على العاملين بالقطاع العام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للقسمة الفتوى والتشريع إلى أنه لا يشترط لإفادة العاملين بالقطاع العام من أحكام القانون رقم ١٩٧٤/٧١ مسبق الالتحاق بالخدمة في إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية ، وأنه يتعين إجراء هذه التسوية من تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية بعد الحصول على المؤهل .

(ملف ٥٧٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٢/٢)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

الفقر الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥/١٩٨٠ اعتبر
الشهادات العسكرية التي وردت بالقانونين رقمي ٧١ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤
من بين الشهادات التي يفيد حملتها من أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
بغض النظر عن توافر الشروط التي أوردتها الفقرة الأولى من تلك المادة
- اثر ذلك - عدم جواز استبعاد حملة الشهادات العسكرية من تطبيق
أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي أحكام القانون رقم ٨٣/١٩٧٣
- تطبيق - العامل الذي حصل على شهادة ضباط الصف عام ١٩٤٠ تسوى
حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بغض النظر عن الدراسة
التي استغرقها حصوله على تلك الشهادة التي تسبقها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بملاحج الاثار
المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض
العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على انه « تخضاف الى الحصول
المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين
من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات أو الشهادات الدراسية التي توافقت
منها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات
دراسية على الأقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد
امتحان مسابقة القبول التي تنتهي بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات
دراسية على الأقل ، أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل
بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات » .

وتعتبر من الشهادات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم
٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات
العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة
١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء بالتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣
لسنة ١٩٧٨ .

وعلى الجهات الامارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التي تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام المعلمين المعلمين بالدولة .

ومما يذكر ان للشرع بعد ان قرر تسوية حالة عدد من المؤهلات التي وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، وبعد ان اجرى تسوية لحالة الشهادات العسكرية وفقا لاحكام القانونين رقمى ٧١ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ اراد علاج المفارقات التي تترتب على قصر تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على عدد محدود من الشهادات دون غيرها فاصدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واتجه فيه الى وضع تعريف عام فى الفقرة الاولى من المادة الاولى من هذا القانون ائخذ بموجبه فى نطاق شهادات القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الشهادات التي توقف متحتها ، وكانت تصح بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الابتدائية او بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الاعدادية وافرد المشرع حكما خاصا ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة من مقتضاه اعتبار الشهادات العسكرية التي وردت والقانونين رقمى ٧١ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ من بين الشهادات التي يفيد حملتها من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ دون ان يشترط باقتضية لها شروطا مماثلة لتلك التي ضمنها الفقرة الاولى . ويغير ان يحيل فى شأنها الى تلك الفقرة ، ومن ثم فانه لا يصح استبعاد حملة تلك الشهادات العسكرية بمالفة الذكر من تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبالتالى احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على اماس عدم توافر شروط الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

وتبعا لذلك فانه وقد حصل العامل المعروضة حالته على شهادة ضباط الصف سنة ١٩٤٠ المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ فانه يتعين تسوية حالته . تطبيقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ . فبخلاف النظير عن مدة الدراسة التي استغرقتها لخصوله على تلك الشهادة ، وعن الشهادة التي تسبقها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى القنوى والتشريع الى انطباق
احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على
العامل فى الحالة الماثلة .

(ملف ٥٦٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/٤)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

خريجى مدرسة الكتاب العسكريين - الحاصلين على المؤهل المبوق
بالبداية القديمة او الاعدادية - تسوى حالة الموجودين منهم فى الخدمة
وقت صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ فى الدرجة الثامنة من بدء التعيين
او من تاريخ المؤهل ايها اقرب - لا وجه للتسوية حالة العامل اسوة بزميلة
فى المصلحة او الوحدة الادارية لعدم ورود نص صريح فى القانون بذلك .

ملخص الحكم :

حتى كان الثابت ان المدعى من الحاصلين على شهادة خريجى مدارس
الكتاب العسكريين فى ١٩٤٥/٣/٢٨ المبوقه بالشهادة الابتدائية (الازهرية)
سنة ١٩٤٣ او كان موجودا فى الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة
١٩٧٤ فى شان تسوية حالات خريجى مدارس الكتاب العسكريين ومن ثم
تسرى عليه احكام هذا القانون ويستحق تسوية حالته على مقتضاها
بان قامت الجهة الادارية بتسوية حالة المدعى بالقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٥
استنادا الى احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ باعتباره فى الدرجة الثامنة
(حديث) من تاريخ تعيينه فى ١٩٤٥/٣/٢٨ مع التدرج بمرتباته وترقياته
وصرف الفروق المالية المستحقة له من ١٩٧٤/٧/٢٥ الى انه عن طلب
المدعى مساواته ببعض العاملين معه بالوزارة ممن رفقوا الى الدرجة السابعة
الكتابية فى ١٩٤٥/٣/٢٨ فانه لا تسبيل الى اجابة المدعى الى طلبه هذا
طالما ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ الذى سويت حالته على استنباسه قد
خلا من نص يقرر له الحق ، ذلك ان المخرج عندما يريد اجراء التسوية على
اساس من حالة الزملاء يتصدى بالنص الصريح لتحديد معنى الزميل كمنسا

تقرر في المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي جرى نصها على أن تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم العيّنين في التاريخ المذكور وإن لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة .

فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتمتية الإدارية « ووضح أنه لا يتأتى في تطبيق هذا النص في حالة المدعي وهو غير وارد - في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ الذي سويت حالته على مقتضاه ، كما لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره وإنما ينبغي قصره على نطاقه المرسوم له في القانون الذي ورد بمخاصمة وأن قصر التسوية على منح العامل الدرجة التالية لحسب لدرجته في تاريخ صدور القانون المذكور « مادة ثالثة في القانون » وبهذه المثابة تفقد الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون بغيره بالرفض .

(طعون أرقام ٤٥٨ ، ١١٦ ، ١١٠٥ لسنة ٢٥ ق ، ٣٣ لسنة ٢٦ ق -

جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

المستفاد من نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٤ أنها استهدفت تحديد المستوى المالي للمؤهل الذي تمتحه مدارس الكتاب العسكريين مسبوقاً بشهادة الابتدائية القديمة أو الشهادة الإعدادية لخريجها ذلك بوضعهم في الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ جنباً إلى جنب مع الخريجين كما أوجبت تسوية حالات الموجودين منهم في الخدمة وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل

أيهما أقرب تاريخاً وتدرج أقدمياتهم ومرتباتهم وترقياتهم بمراعاة قيدين أولهما ألا يترتب على التسوية ترقية العامل إلى فئة وتلقية أعلى من الفئة التالية لفئته وقت صدور هذا القانون ، وثانيهما ألا تصرف أية فروق مالية نسابة على هذا التاريخ - لا وجه للتقيد بما ورد بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦١ الصادر قبل القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بمعادلة مؤهل خريجي مدارس الكتاب العسكريين خاصاً بمدة الدراسة والتدريب لخريجي هذه المدارس وهي قيود لم تكن محل اعتبار في النصوص التي أوردها القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ - اختلفت شروط التسوية التي أتى بها القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ عن الشروط المقررة في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة - نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام لا مثيل له في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ محل التطبيق ولا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره وإنما ينبغي قصره على نطاقه المرسوم له الذي ورد به خاصة وأن القانون قصر التسوية على منح العامل الدرجة التالية فحسب من تاريخ صدور القانون المذكور .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن جوهر الطعن على الحكم المطعون فيه أنه قيد التسوية المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بقيود استندما بغير مستند من أحكامه - من قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٩٦٩/٦٢ الصادر بمعادلة مؤهل خريجي مدارس الكتاب العسكريين وطالما أن الشهادة التي قدمها المدعى ناطقة في حصوله على شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين فإنه يكون من حقه الاستفادة من أحكام القانون رقم ٧١/١٩٧٤ ويكون الحكم المطعون فيه والقاضي بغير ذلك قد خالف القانون فضلاً عما شاب من قصور في التنبيب إذ لم يتعرض للحكم بحالة زملاء المدعى وما سافه من أسباب للطعن في التسوية التي أجرتها جهة الإدارة وهو الأمر الذي يصيب الحكم ويفضى إلى الغائه .

ومن حيث أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين الصادر في ٢٥ من يولية سنة ١٩٧٤

ينص في المادة الاولى على ان يكون تعيين حاملي شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين المسبوقه بشهادة الابتدائية القديمة او الشهادة الاعدادية في الجهات التي تطبق احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المنيين بالدولة في الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ جنيتها سنويا وينص في المادة الثانية على ان تسوى حالة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم في المادة (١) من هذا القانون ٠٠٠٠ وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة من الدرجات الملحقه بالقانون رقم ١٩٦٤/٤٦ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ التعيين او حصولهم على المؤهل ايها اقرب تاريخا وينص في المادة الثالثة على ان تدرج اقدميات ومرقيات وترقيات العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة ولا يجوز ان يترتب على التسوية ترقيتهم الى اعلى من الفئة المسالية التالية لفتحتهم من تاريخ صدور هذا القانون كما لا تصرف فروق مالية عن فترة سابقة على هذا التاريخ وينص في المادة الرابعة على انه لا يجوز الاستناد الى التسوية التي تتم طبقا لاحكام هذا القانون للمطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل صدوره . ويستفاد من هذه النصوص انها قد استهدفت تحديد المستوى المالي للمؤهل الذي تمنحه مدارس الكتاب العسكريين مسبقا بشهادة الابتدائية القديمة او الشهادة الاعدادية لخريجها وذلك بوضعهم في الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ جنيتها سنويا عند التعيين كما اوجبت تسوية حالات الموجودين منهم في الخدمة وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايها اقرب تاريخا وتدرج اقدمياتهم ومرقياتهم وترقياتهم بمراعاة قيدين اولهما الا يترتب على التسوية ترقية العامل الى فئة وظيفته اعلى من الفئة التالية لفتحته وقت صدور هذا القانون في ٢٥ من يولية سنة ١٩٧٤ وثانيهما الا تصرف اية فروق مالية سابقة على هذا التاريخ وقيما عدا ذلك لم يضع هذا القانون اية قيود على الشهادة التي تمنحها مدارس الكتاب العسكريين لخريجها مما لا وجه معه للتقييد في تطبيق احكام هذا القانون بما ورد في قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٩٦٩/٩٢ الصادر قبل القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بمعادلة مؤهل خريجي مدارس الكتاب العسكريين خاصبا بمدة الدراسة او التدريب لخريجي هذه المدارس وهي قيود لم تكن محل اعتبار في النصوص التي اوردها القانون رقم ١٩٧٤/٧١

المشار إليه . وأخذ الحكم المطعون فيه ينظر يخالف ما تقدم قاته يكون تد
ثاى عن الصواب في تطبيق صحيح حكم القانون .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المدعى من الحاصلين على شهادة
خزنجى مدارس الكتاب العسكريين سنة ١٩٤١ المسبوقه بالشهادة الابتدائية
وكان موجوداً في الخدمة وقت العمل بالمقساتون رقم ٧١ لسنة
١٩٧٤ المشار اليه ومن ثم تسرى عليه احكام هذا القانون ويستحق تسوية
حالته على مقتضاها .

ومن حيث ان الجهة الادارية قامت بتسوية حالة المدعى استناداً الى
احكام القانون رقم ١٩٧٤/٧١ فوضع في الدرجة الثامنة من تاريخ حصوله
على شهادة مدرسة الكتاب للمعسكرين في ١٩٤١/٨/٢ وتدرج في الاقدمية
والترتب والترقية وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا ان المدعى ينازع
فيما اجرته الادارة من تسوية حالته على هذا الوجه بمقولة تستند الى
الالتزام بمساواته ببعض العاملين معه من وجد في حالتهم تحقق معنى الزمالة
بالنسبة له على النحو الذى حددته فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع في جلستها المنعقدة في يونيه ١٩٧٤ وقرار وزير التنمية الادارية
رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ في تفسير معنى الزميل طبقاً لما ورد في المادة ١٤ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه لا سبيل للنص على التسوية التى تمت في حالة المدعى
طبقاً لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه استناداً الى ما تقدم
وذلك لاختلاف شروط التسوية التى اتى بها هذا القانون عن تلك الشروط
المقررة في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض
العاملين بالدولة الذى صدرت في شأنه فتوى (الجمعية العمومية) يقسمي
جاء بهذه الفتوى من احقية العاملين الذين سويت حالتهم بالتطبيق للقانون
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من يونيه ١٩٧٤ المشار اليها وما
رقم ١٩٦٧/٣٥ في المطالبة بترقيتهم الى الدرجات الاعلى التى رقى اليهم
زملائهم بالادمية المطلقة والذين يتحدون معهم في الكفاية وفي اقدمية درجة
التميين . على ان يكونوا تالين لهم في كشوف ترتيب الادمية في كل درجة
من هذه الدرجات . وهذه الفتوى كانت موضع اعيان المشرع بمسماها بما

تحتاج الى تشريع لاقرار مبادئها وعلى ذلك فقد نصت المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان تصوى حالة العاملين الذين يصرى فى شئانهم القانون رقم ٢٥/١٩٦٧ بشأن تصوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين فى التاريخ المذكور * واذا لم يكن للمعامل زميل فى ذات الوحدة الادارية التى يعمل بها تصوى حالته طبقا للاحكام السابقة بالنسبة لزميله فى الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد فتصوى حالته بالنسبة لزميله فى الجهة التى يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية ومثل هذا النص لا مثيل له فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ محل التطبيق ولا يجوز القياس عليه او التوسع فى تفسيره وانما يتعين قصره على نطاقه المرسوم له فى القانون الذى ورد به خاصة وانه قصر التسمية على منح العامل الدرجة التالية فصصب فى تاريخ صدور القانون المذكور وبهذه المثابة تكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون جديرة بالرفض *

(ملعن ١٦٦ لسنة ٢٥ قى - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

تصوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين - شروطها ان يكون حاملو هذه الشهادة حاصلين على الشهادة الابتدائية القديمة او الاعدادية - شرط قضاء ثمانية عشر شهرا فى الدراسة تقيد لمعوم النص يخرج به عن نص القانون وتعطيل لحكمه *

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تصوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين تنص على ان يكون تعيين خريجي مدارس الكتاب العسكريين المسبوقه بشهادة الابتدائية القديمة او الشهادة لاعدادية فى الجهات التى تطبق احكام قانون نظام العاملين المدنيين الصادر ٤ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى الفئة ١٨٠/٣٦٠ جنيها سنويا وتنص المادة

الثامنة على أن تسوى حالة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المتبصرون عليهم في المادة الأولى من هذا القانون وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة من الكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - أو ما يعادلها من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً .

وطبقاً للمادة ٣ من القانون تتدرج أقدميات وترقيات العاملين المتبصرون عليهم في المادة السابقة ، ولا يجوز أن يترتب على التسوية ترقيتهم إلى أعلى من الفئة المالية التالية لفئاتهم في تاريخ صدور هذا القانون ، كما لا تصرف فروق مالية عن فترة سابقة على هذا التاريخ ، ولا يجوز طبقاً للمادة الرابعة الاستناد إلى التسوية التي تتم طبقاً لأحكام هذا القانون للطعن في القرارات الصادرة قبل صدوره ، ومؤدى ذلك أن كل ما تطلبه القانون لإفادة حاملى هذه الشهادات من الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل به من التسوية التي جاءت بها أحكامه هو أن يكونوا عند التحاقهم بالدراسة في هذه المدارس حاصلين على الشهادة الابتدائية القديمة أو الاعدادية - ونص المادة الأولى واضح بعبارة بهذا المعنى ، يفيد منه كل من تحقق فيه هذا الشرط من خريجيهما أي كانت مدة الدراسة التي قضاهما في الحصول على هذه الشهادة .

ولذا فلا محل لتقييد عموم النص بتخصيصه باشتراط أن تكون مدة الدراسة التي قضيت للحصول عليها ثمانية عشر شهراً بما يترتب عليه من اسبعاة بعض الحاصلين عليها - إذ في ذلك خروج على النص وتعطيل لحكمه بالنسبة إلى بعض من ينطبق عليهم خلافاً لقصد الشارع الذي بينه في رصوح النص الذي استقدمه للدلالة عليه .

هذا والقرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بتحديد ما يعتبر من الشهادات التي تمنحها معادلاً من الناحية العلمية لشهادتي التجارة المتوسطة والكفافة وأن كان يستتبع استصحاب معادلتها بها من الناحية المالية إلا أنه مقصور على موضعه ، فلا يتناول التقويم المالي الذي تضمنه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ولا يتحمل به عموم حكمه المتضمن تقويم هذه الشهادات من الناحية المالية ، بالنسبة إلى الموجودين في الخدمة من حامليها في

تاريخ العمل به على الوجه المبين في مواده ، دون اشتراط ما تضمنه القرار
من شروط .

(طعن رقم ٦٢٤ ، ٦٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق
المتوسطة والمتوسطة يعتبر القانون الخاص لهؤلاء الضريجين - القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
يعد بمثابة قانون عام بالنسبة لهم - القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ اشترط
لحصول المتطوع بذلك المراكز على الشهادة العسكرية قضاء مدة خدمة
مكتملة لمدة الدراسة تعادل في مجموعها ثلاث سنوات - عدم جواز تطبيق
حكم المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على ان « يدخل في حساب
مدد الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها
في المادة السابقة مدد الدراسة دون اجازات وتحسب كل ثمانية شهور
دراسية سنة كاملة » ولا يعتد بأية مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة في تطبيق
احكام الفقرة السابقة « » كما نصت المادة العاشرة من ذات القانون
على ان « تطبق احكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية
فوق المتوسطة والمتوسطة على حملة الشهادات الواردة في الجدولين رقمي
١ ، ٢ المرفقين بالقانون المذكور على العاملين المدنيين بالقوات المسلحة »
ونذلك بالشروط الآتية : -

(١) أن يكون التحاقهم بالانشآت التعليمية العسكرية التي تمنح
الشهادات المشار اليها بالصفة المدنية بعد الحصول على شهادة الثانوية
العامة أو ما يعادلها أو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية
العامة أو ما يعادلها .

(ب) أن تقضى من تاريخ الالتحاق بالمنشآت التعليمية العسكرية منتان بالنسبة للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على الشهادات الأخرى المشار إليها فى الفقرة السابقة ، وتدخل فى حساب هذه المدة - بعد استبعاد مدة التقصير - مدة الدراسة المنتهية بالنجاح وكذلك مدة الخدمة فى الوظائف العسكرية أو المدنية إذا كانت مدة الدراسة أقل من سنتين أو ثلاث سنوات حسب الأحوال . كما استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة حيث نصت المادة الرابعة منه على أن « يشترط لحصول الفرد على إحدى الشهادات المبينة فى الجدول رقم (٢) المرافق ما يأتى : -

١ - أن يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الإعدادية العامة أو أى شهادة أخرى معادلة .

٢ - أن يلتحق بالمنشآت التعليمية وتمضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ التحاقه بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير ، وأن يحصل فى نهاية المدة على شهادة قوة حسنة . « وقد ورد بالجدول رقم (٢) المشار إليه فى تلك المادة أن « من ضمن الشهادات العسكرية المتوسطة الواردة بالجدول المذكور شهادة مراكز تدريب مهنى القوات المسلحة » . وذلك فى خانة الملاحظات بالجدول المذكور انه « تمنح هذه الشهادة للأفراد المتطوعين بالإعدادية أو الابتدائية نظام قديم بشرط قضاء فترة التدريب التعليمية بنجاح وقضاء مدة مكثه لمدة التدريب تعادل فى مجموعها ٢ سنوات خدمة حسنة » .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه يعد قانونا خاصا لتلك الفئة من الخريجين اما القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فهو بمثابة القانون العام بالنسبة لهم . ومن المبادئ القانونية المسلم بها أن العام لا ينسخ الخاص ، ومن ثم تكون أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ هى الواجبة التطبيق فى هذه الحالة بحسب أنها تمثل الأحكام الخاصة للحالة المعروضة .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه قد اشترط

لحصول المتطوع بمراكز التدريب المهني العسكرية على احدى الشهادات العسكرية المذكورة أن يقضى مدة الدراسة بالمنشآت التعليمية العسكرية وأن يقضى مدة خدمة مكتملة لمدة الدراسة تعادل في مجموعها ثلاث سنوات ، ولذلك فإن القول بإحتساب فترة الدراسة وهي ٢٤ شهرا متصلة بإعتبارها ثلاث سنوات بالتطبيق لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والاكتفاء بها لحصول المتطوع على الشهادة العسكرية يعد مخالفة للشروط التي أوجبها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ للحصول على تلك الشهادة والتي من بينها قضاء مدة خدمة متصلة لمدة الدراسة تعادل في مجموعها ثلاث سنوات .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة قد سبق وأن أيدت هذا الرأي حيث انتهت بجلستها المنعقدة في ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ الى أن تاريخ الحصول على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه يتمدد بمضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الالتحاق بالمنشآت العسكرية بما في ذلك فترة الدراسة بعد استبعاد مدة التقصير وهذا التاريخ هو الذي يتخذ أساسا للتسوية بالتطبيق لأحكام القانون المذكور .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على خريجي مراكز التدريب المهني بالقوات المسلحة .

(ملف ٦٠٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

ليس في أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ما يسمح للمعامل بالمطالبة بأن تسوى حالته أسوة بزميل .

ملخص الحكم :

بعد استعراض النصوص القانونية وبيان حالة الطاعن الوظيفية انتهت

الحكمة الى انه لما كان المدعى فى ١٩٧٤/٧/٢٥ تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ يشغل الدرجة الخامسة المكتتية فن ما يستحقه المدعى تصوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون المذكور يقف عند حد محله الدرجة الرابعة الادارية ، وذلك لانه طبقا للمادة ٢ من هذا القانون نأته لا يجوز ان يترتب على هذه التصوية ترقينه الى اعلى من الفئة التالية للفئة التى كان يشغلها فى تاريخ صدوره أما منح المدعى الدرجة الثالثة بالقرار رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ فكان تطبيقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لقضائه ٣٢ سنة فى خمس درجات وذلك بعد زوال العطر الذى فرضته المادة ٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ والتى كانت تقضى بعدم جواز ترقية حاملى الشهادة الابتدائية لاعلى من الدرجات الرابعة . ولا يجوز للمدعى المطالبة بترقيته الى الدرجة الثانية باعتبارها سادس درجة بعد قضائه ٣٢ سنة حيث أن أعمال احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تلغ عند حد الترقية لخامس درجة نحسب ، كما لا وجه لما يطالب به المدعى من احقيته فى أن يعامل أسوة بزميل له وهو السيد / لأن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ لم ينص على الالتزام فى تطبيق احكامه بحالة أى زميل .

(ملحق رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

انطباق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة دون تطلب شهادة اخلاق قنوة حسنة والاكتفاء فى هذا بشهادة الخدمة الحسنة .

ملخص الفتوى :

استبان من نص المادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة أن المشرع اشترط لحصول الفرد على إحدى الشهادات المبينة بالجدول رقم ٢ المرفق بالقانون فى نهاية المدة الحصول على شهادة بدرجة قنوة حسنة . وفوضت المادة ٨ من ذات القانون وزير الحربية اصدار قرار بتنظيم منح الشهادات المبينة (م ٢٩ - ج ٢١)

بالجدولين المرفقين بالقانون . وعلى ذلك فإن تحديد مدلول القوة الحسنة التي تعتبر مناطا لمنح الشهادات المذكورة يدخل في مجال التفويض الممنوح لموزير الحربية بتنظيم منح هذه الشهادات . وقد أصدر وزير الحربية القرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٤ ولم يتضمن على ضرورة حصول الفرد على شهادة بدرجة قدرة حسنة باعتبار أن الخدمة الحسنة يدخل في مدلولها القدرة الحسنة وغيرها من درجات الاخلاق . وقد أكد هذا الفهم كتاب جهاز التنظيم والادارة بالقوات المسلحة والمتضمن أن الافراد الحاصلين على درجة اخلاق جيد جدا وجيد يعتبرون انهم قضوا المدة الحسنة التي تعتبر مناط منح الشهادات الواردة بالجدولين المرفقين بالقانون . فدرجة الاخلاق المطلوبة في القانون على وجه التحديد لم يعد لها وجود في الواقع التطبيقي منذ لم تعد تمنح على ما قررهته الجهة المختصة ، والقول باشتراطها رغم التوقف عن منحها معناه تعطيل حكم القانون لتعذر تطبيق احكامه ، والمستفاد من الاوراق أن تقدير درجة الاخلاق في تقييم الخدمة بالقوات المسلحة لم ينظمه القانون المذكور وإنما تنظمه القواعد المتعلقة بخدمة الجيش ، والمستفاد من الاوراق أن تنظيمهما متروك لموزير الحربية . فإذا ما أعاد الوزير تنظيم درجات الاخلاق النقيمة للخدمة على وجه ازال بعض الدرجات التي اشتراطتها بعض القوانين فإن هذا التنظيم ، والموزير يملكه ، لا يجوز أن يؤدي الى تعطيل حكم القانون اذا تضمن الغاء درجة بتقويمية اشار اليها القانون ، بل يؤخذ بالبديل الذي تقرر لها بمعرفة السلطة المختصة ، فإذا ما قررت وزارة الدفاع ان الذي يمنح حاليا هو شهادة الخدمة الحسنة . وتشمل جميع درجات التقييم السابقة من جيد وجيد جدا ، فيجب الأخذ بهذا البديل حتى لا تعطل احكام القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق القانون ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة دون تطلب شهادة اخلاق قدرة حسنة والاكتفاء في هذا بشهادة الخدمة الحسنة .

الفرع التاسع

شهادات دراسية أخرى

أولا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية :

قاعدة رقم (٢٤٩)

المادة :

شهادة اتمام الدراسة الابتدائية - اعتبارها مؤهلا متوسطا في تطبيق المادة ١٣٥ من قانون نظام موظفي الدولة - تطبيق الفقرة الرابعة من المادة على حملة هذا المؤهل - منحهم علاوة واحدة من علاوات الدرجة الجديدة ، لا بدائها .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من قانون نظام موظفي الدولة على ما يأتي : « وكذلك موظفو الدرجة الثامنة الفنية والكتابية الحاصلون على مؤهل دراسي متوسط يقل عن شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ، أو التجارة المتوسطة ، أو ما يعادلها ومرتباهم الحالية أقل من البدائية الجديدة ، يمنحون عند النقل علاوة واحدة من علاوات الدرجة الجديدة ، بحيث لا يزيد المرتب على بدائيتها ، ولما كانت شهادة الدراسة الابتدائية تعتبر - في حكم المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مؤهلا متوسطا ، فإنه لا يمكن القول بأن هذه الشهادة لا ترقى الى درجة المؤهلات المتوسطة ، وان المتظلمين لا يعتبرون تبعا لذلك حاصلين على مؤهل متوسط ، الامر الذي يترتب عليه الا يسرى عليهم الاستثناء الوارد في الفقرة الرابعة ، وإنما تطبيق عليهم القاعدة العامة التي تقضى بمنح أول مربوط الدرجة - لا يمكن القول بذلك لأنه يستلزم افتراض وجود مؤهل دراسي متوسط اعلا من شهادة الدراسة الابتدائية ومؤدى ذلك أن يخضع حملة هذا المؤهل الدراسي المتوسط الاعلا من الشهادة الابتدائية للاستثناء الوارد في الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ ، فلا يمنحون سوى علاوة واحدة ، بينما يعامل حملة الشهادة الابتدائية التي هي دون هذا المؤهل وفقا للقاعدة العامة الواردة في صدر هذه المادة ، فيمنحون أول مربوط الدرجة مباشرة . وهو شذوذ يتنزه عنه الشارح »

(فتوى ١٧٩ في ٢٧/٢/١٩٥٧)

ثانيا : شهادة الكفاءة :

قاعدة رقم (٢٥٠).

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ١٢٤ في ١٩٥٣/٨/٥ - تقريره اعتبار شهادة الكفاءة معادلة لشهادة الثقافة في تقدير دبلوم التلغراف - خروجه على أحكام قانون المعادلات - امتناع الاحتجاج به .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير المالية في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ والمنشور بالوقائع المصرية في العدد ٧٤ الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي ينص على أن « تعتبر شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة) معادلة لشهادة الثقافة من حيث تقدير دبلوم التلغراف ، ويسرى على حملة دبلوم التلغراف مسبوقا بالكفاءة ما يسرى على الحاصلين على الثقافة — أن هذا القرار فيه خروج على أحكام قانون المعادلات ، فلا يصح أن يصدر تنفيذا لهذا القانون بحكم المادة العاشرة منه ، والتي تنص على أن لوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من قرارات ولوائح تنفيذية . فالوزير يملك اصطناد قرار بالتطبيق لقانون المعادلات لا على خلاف أحكامه ، ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج بهذا المرسوم على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٦٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المتادلات الدراسية — عدم تسويته بين شهادة الكفاءة وشهادة الثقافة - النص في شأن تعيين دبلوم التلغراف على حملة الثقافة أو ما يعادلها - لا يفيد حامل الشهادة .

ملخص الحكم :

يبدن من الاطلاع على الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انه عادل التوجيهية بالبكالوريا في البندين ٣٨ و ٣٩ من الملحق المذكور .

ثم أورد الثقافة في البند ٤٠ ، وقدر لهذا المؤهل ٥٠٠ م و ٧ ج في الشائنة ويرقى حامله للسابغة بعد ست سنوات ، ثم أورد شهادة الكفاءة (الشائنة قسم أول) في البند ٤٢ ، وقدر لحامله ٥٠٠ م و ٦ ج في الشائنة تزداد إلى ٥٠٠ م و ٧ ج بعد سنتين ، ومن هذا يبين أن قانون المعادلات لم يصور بين شهادة الثقافة وشهادة الكفاءة ، فإذا جاء البند ٥١ من ملحق قانون المعادلات ونص في شأن دبلوم التفgrاف على حملة الثقافة أو ما يعادلها ، فلا تعتبر شهادة الكفاءة معادلة لشهادة الثقافة في مفهوم هذا القانون ، ومن ثم فلا يفيد حامل الكفاءة من هذا التمييز لدبلوم التفgrاف بالتطبيق للبند ٥١ مسالف الذكر .

نظمت رقم ٦٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبحث :

عدم التسوية بين الكفاءة والثقافة في قانون المعادلات — لا أثر للمسؤولين الصابرين في ١٩٥٢/١١/٢٠ و ١٩٥٣/٨/٦ تنفيذ القانون التوظيف في تعديل أحكام قانون المعادلات — اختلاف مجال التطبيق لكل .

ملخص الحكم :

إن شهادة الكفاءة قد حدد لها قانون المعادلات الدراسية وضعا أدنى من الثقافة ، فإذا نص في البند ٥١ الخاص بدبلوم التفgrاف على حملة الثقافة أو ما يعادلها خرجت شهادة الكفاءة من هذا التعادل بما لا يجعل للمسؤولين الصابرين في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ و ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ — تنفيذاً لقانون التوظيف في خصوص المؤهلات اللازمة للمصالحية في الترشيح للتعيين في الوظائف — أثراً في تعديل أحكام قانون المعادلات ، فكل من قانون المعادلات وقانون التوظيف والقرارات المنفذة له مجاله الخاص في التطبيق . فمجال تطبيق المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ إنما هو تحديد المؤهلات للمصالحية للتعيين في وظائف الدرجات المشار إليها فيه ، وذلك بالتطبيق لأحكام قانون نظام موظفي الدولة ، على خلاف قانون المعادلات الذي صدر لمعالجة حالات

حدهما استثناء من قانون التوظيف ، يؤكد ذلك أن هذا المرسوم قد نص في مادته الخامسة على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الآتي ذكرهما فيما يلي لصلاحية أصحابها في التقدم للترشيح في وظائف الدرجة الثامنة الفنية بالكادر الفني المتوسط والثامنة الكتابية بالكادر الكتابي » . ونص في البند (٧) على البكالوريا وفي البند (٨) على التوجيهية وفي البند (٩) على الثقافة وفي البند (١١) على الكفاءة ، وواضح أن هذه الشهادات لا تعادل بينها ، وإنما كلها تجعل حاملها صالحا للترشيح في وظائف الدرجة الثامنة الفنية والكتابية . وما يقال عن هذا المرسوم يقال في المرسوم الآخر الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بتعيين الشهادات المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية وشهادة الدراسة الابتدائية للتعيين في الوظائف الكتابية ، حيث نص في مادته الأولى على أن تعتبر الشهادات المبينة في البند الأول من الجدول المرافق معادلة لشهادة الدراسة الثانوية والشهادات المبينة في البند الثاني معادلة للشهادة الابتدائية ، ثم أورد في البند الأول شهادة الثانوية قسم خاص وشهادة الثانوية قسم أول (كفاءة قديم) وشهادة الثانوية قسم ثان . وظاهر من كل ما تقدم أن مجال تطبيق هذا المرسوم هو غير مجال تطبيق قانون المعادلات على ما سبق بيانه . يؤكد هذا النظر أن المرسوم المشار إليه إنما صدر تنفيذا للمادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تنص على المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها للتعيين في وظائف الكادر الفني العالي والإداري والكادر الفني المتوسط والكتابي ، وقد ورد في البند الثالث من هذه المادة ما يأتي « شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها إذا كان التعيين في وظيفة من الدرجة التاسعة ، ثم نص في البند الأخير على أن « تعين هذه المعادلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية » ، وبالمرجوع إلى جدول الشهادات المعادلة لها وفي الدراسة الثانوية يتضح أنه أورد شهادة الدراسة الثانوية قسم خاص وقسم أول (كفاءة قديم) وقسم ثان وهو غير متعادلة بداهة ، وإنما تعتبر معادلة في خصوص الترشيح للتعيين في الوظائف الكتابية بصفة عامة عدا الدرجة التاسعة .

(طعن رقم ٦٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

ثالثاً : شهادة القبول بالمدارس الثانوية الحرة :

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/١٠/٧ في شأن معادلة شهادة القبول بالمدارس الثانوية الحرة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية وكتايا وزارة المالية الدوريان رقما ف٢٣٤/٣/٣ الصادران في ١٩٤٦/٣/٣ و ١٩٤٦/٩/١٤ تنفيذا لهذا القرار - المدارس الثانوية التي يعتبر النجاح في امتحان القبول بها معادلا لهذه الشهادة وأردة على سبيل الحصر وليس من بينها المدرسة السكلمية الثانوية بالاسكندرية - اضافة مدارس اخرى اليها يسفل في سلطة وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم - خضوع المدرسة لاشراف وزارة التربية والتعليم او قيد الطالب بها او تقدمه لامتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول - لا يكفي وحده لاعتبار الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الابتدائية .

ملخص الحكم :

ان المدرسة السكلمية الثانوية ليست من المدارس الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ كما انها ليست من المدارس الواردة في كتابي وزارة المالية الدوريين رقمي ف٢٣٤/٣/٣ الصادرين في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ ، ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بتحويل وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الانصاف على الموظفين الناجحين في امتحان الدراسة الابتدائية او امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية ومدرسة الأبيض بشرط أن تقرر وزارة المعارف أن مستوى الدراسات والامتحانات في هذه المدارس يطابق مثيله بالوزارة .

والمدارس الثانوية التي يعتبر النجاح في امتحان القبول في السنة الأولى الثانوية بها معادلا للشهادة الابتدائية في الفترة التي كانت فيها

هذه الشهادة ، واردة في قرار مجلس الوزراء وكتاب وزارة المالية الدورية المسالف الاشارة اليهما على سبيل النحر ولا يمكن لاي سلطة اخرى غير وزارة التربية والتعليم ان تضيف اليها مدارس اخرى حتى ولو كانت هذه المدارس خاضعة لاشراف وزارة المعارف حينذاك ما دام انها لم ترد في قرار مجلس الوزراء وكتاب وزارة المالية الدورية ولا يؤثر في ذلك ما يقوله المدعى من ان تقدمه لامتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم اول في عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ يعتبر دليلا على حصوله على الشهادة الابتدائية لان الوزارة ما كانت تقبل تقدمه لهذا الامتحان لو لم يكن حاصلا عليها ان انه فضلا عن انه لم يثبت ان المدعى تقدم فعلا لامتحان شهادة الكفاءة اذ لم يستدل في نتيجة امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم اول سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ كما سلف البيان فانه حتى ولو كان المدعى قد تقدم فعلا لهذا الامتحان ورسب فيه فان الرسوب في شهادة ما ليس معناه وصول الطالب الى مستوى ثقافي لشهادة عامة لم يكن مشروطا فيها حصول الطالب على مؤهل عام سابق وحتى كان الامر كذلك فان قيد المدعى في السنة الثانية الثانوية بالمدرسة الكاملية الثانوية لا يعتبر معادلا للشهادة الابتدائية مادام ان هذه المدرسة ليست من المدارس الواردة على سبيل النحر في قرار مجلس الوزراء وكتاب وزارة المالية الدورية . وليس بذى اثر في هذا الشأن ان تكون هذه المدرسة خاضعة لتفتيش الوزارة فان هذا لا يترتب على ان يكون النجاح في امتحان القبول لهما معادلا للشهادة الابتدائية وان الشايت في الملف رقم ٢ - ٧٨/٢٢ جزء ٢ الخاص بوضع المدارس الحرة تحت تفتيش الوزارة انه تضمن كشفين عن الاعانات المقترح منحها للمدارس الثانوية التي تحت التفتيش سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٥ احدهما خاص بالمدارس التسامة وعددها ثلاث عشرة مدرسة والثاني خاص بالمدارس غير التسامة وعددها اربعة وعشرون مدرسة من بينها المدرسة الكاملية الثانوية وبالرغم من ان هذه المدارس جميعها التسام منها وبغير التسام تستوى في كونها تحت تفتيش الوزارة ومنحت اعانات بفئات مختلفة فان كتابي وزارة المالية للدورين رقمي ف٢٣٤/٢ في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ و ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ لم يشملا جميع المدارس الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف وانما اقتصر على بعض

هذه ابدارس دون بعضها الآخر مما يقطع بأن مجرد الخضوع لتفتيش
وزارة المعارف لا يكفي في هذا الخصوص .

(ملحق رقم ٢٤٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٤)

رابعاً : الناجحون من السنة الرابعة الى الخامسة الثانوية :

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الناجحون من السنة الرابعة الى الخامسة الثانوية - اعتبارهم
في المستوى العلمي للحاصلين على شهادة الثقافة - لا فرق في ذلك
بين من نجح منهم في السنة الدراسية ١٩٣٥/١٩٣٦ ومن نجح في السنين
السابقة - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٣/٢٩ .

ملخص الحكم :

تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة استعرضت فيها
حالة مرشح لحدى وظائف الدرجة الثامنة بمصلحة النجوع ، وقد نجح
هذا المرشح في امتحان النقل من السنة الرابعة الى السنة الخامسة
الثانوية في السنة التي عدل فيها نظام الدراسة الثانوية بالمرسوم
بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٥ ، واستطلع رأي وزارة المعارف في شأنه،
فاجابت بأنه يعتبر في المستوى العلمي للطالب الحاصل على شهادة
الثقافة . وقد اقرت وزارة المالية ثم اللجنة المالية هذا الرأي ، ووافق
مجلس الوزراء على تلك المذكرة في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ ، واصدرت
وزارة المالية المنشور رقم ٣ لسنة ١٩٤٣ تنفيذاً لهذا القرار . وبين
من الاطلاع على مذكرة وزارة المالية التي صدر هذا القرار على اساسها
انها تستهدف وضع قاعدة تنظيمية عامة في شأن تقدير المستوى العلمي
للطلبة الناجحين في امتحان النقل من السنة الرابعة الى السنة الخامسة
الثانوية في ظل احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ ، وذلك باعتبارهم
في مستوى الحاصلين على شهادة الثقافة . دون تفرقة او تمييز بين
من نجح منهم في السنة الدراسية ١٩٣٥/١٩٣٦ - التي انشأ فيها النظام

القديم وحل محله النظام الجديد - ومن نجح في المسنين السابقة .
أما الإشارة في المذكرة سالفة الذكر إلى امتحان النقل من السنة الرابعة
إلى السنة الخامسة الثانوية في السنة الدراسية التي فيها النظام
القديم ، فقد اقتضاها عرض حالة أحد المرشحين لأحدى وظائف الدرجة
الثامنة بمصلحة السجون ، وقد نجح هذا المرشح في امتحان النقل
المشار إليه في تلك السنة الدراسية ، ولم يكن مقصوداً بهذه الإشارة
استثناء الطلبة الناجحين في امتحان السنة المشار إليها وتمييزهم على
زملائهم ممن جاوزوا هذا الامتحان في المسنين السابقة وبلغوا ذات
المستوى العلمي فتماثلت حالتهم ، واتحدت بذلك علة الحكم بالنسبة
إليهم جميعاً .

(طعن رقم ٢٥٨ لسنة ١ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٥٦)

خامساً : شهادة البكالوريا :

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

عدم التساوي في التقدير بين شهادتي البكالوريا والثانوية القسم
العام ليس بمستحدث في قانون المعادلات الدراسية ، بل تريد لها نصت عليه
التشريعات واللوائح السابقة المتصلة بتقدير المؤهلات العلمية .

ملخص الحكم :

أن عدم التساوي في التقدير بين شهادة البكالوريا من جهة ، وبين
شهادة الدراسة الثانوية القسم العام من جهة أخرى ، ليس في حقيقة الأمر
بمستحدث في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢٢ من يولييه
سنة ١٩٥٣ ، وإنما هو بالأحرى تريد لها نصت عليه التشريعات واللوائح
السابقة عليه المتصلة بتقدير المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون حاصلاً
عليها المرشح لشغل الوظائف العمومية .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٣ ق - جلسة ٥/٤/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

قانون المعادلات الدراسية قصد التمييز في التقدير بين شهادتي
البكالوريا والتوجيهية ، وبين شهادتي الثقافة والكفاءة .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص قانون المعادلات الدراسية والجدول الملحق
به أن الشارع قصد التمييز في التقدير بين شهادتي البكالوريا (بند ٢٨
من الجدول) والتوجيهية (بند ٣٩) من جهة ، وبين شهادتي الثقافة (بند
٤٠) والكفاءة الثانوية قسم أول من جهة أخرى ، فقد جمع الجدول بين رقمي
٣٨ و ٣٩ وهما الدالان على البكالوريا والتوجيهية ، وقسدر لكل من هذين
المؤهلين المتعادلين مبلغ ٧٥ ج في الدرجة الثامنة مع الترقية للسابعة بعد
ست سنوات ، وهي عبارة توجب وجوب الترقية بعد انقضاء تلك المدة لزما ،
في حين أن البند ٤٠ الدال على شهادة الثقافة لا يقرر لها الا سبعة جنهيات
فقط في الدرجة الثامنة ، وتزاد هذه المساهية الى ثمانية جنهيات بعد سنتين ،
دون أن يشير الشارع الى وجوب الترقية الى الدرجة السابعة . ونص البند
٤٢ من الجدول على شهادة كفاءة (الثانوية قسم أول) وهي ما كان يطلق
عليها قديما (القسم العام) ، فنص الشارع على أن يكون تقديرها ٥٠٠ م و ٦ ج
في الدرجة الثامنة تزداد الى ٥٠٠ م و ٧ ج بعد سنتين . ويتضح جليا من هذه
المقارنة بين النصوص أن قانون المعادلات الدراسية لم يتجه الى معادلة
شهادة الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) بشهادة البكالوريا .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

ساسا : شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان :

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

حكمة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان - لا الزام على الإدارة طبقا
لكادر سنة ١٩٣١ أن تمنحهم زائفا نفوة ٩٠ ج في السنة عند تمييزهم بالدرجة

الثامنة - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ بالزام الادارة بمنحهم هذا الراتب لا يسرى على الماضي .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الثانية من البند الثاني عشر من كادر سنة ١٩٣١ لم تكن تلزم جهة الادارة بمنح حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان عند تعيينهم في الدرجة الثامنة راتباً مقداره تسعون جنيهاً في السنة ، وانما جعلت تعيينهم بهذا الراتب الاستثنائي امراً جوازياً لها تترخص فيه وفق مقتضيات المصلحة العامة وحالة الاعتمادات المالية ، وذلك على تقيض ما قضت به الفقرة الاولى من هذا البند في شأن حملة الدبلومات العالية ، اذ اوجبت منح من يعين منهم في الدرجة السادسة راتباً مقداره ١٤٤ جنيهاً في السنة . وقد وردت كلتا الفقرتين استثناء من القواعد العامة في هذا الكادر التي حددت للدرجة الثامنة مربوطاً يبدأ باثنين وسبعين جنيهاً في السنة وللدرجة السادسة مربوطاً يبدأ بمائة وثمانون جنيهاً في السنة . وحكمة التفرقة في الحكم بين الحالتين ان الاستثناء في الفقرة الاولى يقضى بتخفيض الراتب عن مبدأ مربوط الدرجة ، فلا يجوز أن يكون موضع ترخيص او تقدير من جانب جهة الادارة ، أما الاستثناء الوارد بالفقرة الثانية فانه يقضى بزيادة الراتب عن مبدأ مربوط الدرجة فهو استثناء بالزيادة مرده الى تقدير جهة الادارة تترخص فيه على مدى مقتضيات المصلحة العامة وحالة الميزانية . وقد ظل هذا النظام نافذاً في حق حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان حتى صدر قرار مجلس الوزراء في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ملزماً جهة الادارة بمنحهم الراتب الاستثنائي ، فاستحدث لهم مركزاً قانونياً جديداً يسرى في حقهم من تاريخ نفاذه لا من تاريخ اسبق ، أما النص على عدم صرف الفروق عن الماضي فانه لا يعدو أن يكون تريداً للاصل العام الذي يقضى بسريان التنظيمات الجديدة التي ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة من تاريخ نفاذها الا اذا نص على الانقضاء منها من تاريخ اسبق .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

وبذات المعنى طعن ٨٨ لسنة ١ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤

سمايحا : دبلوم كلية الامريكان :

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

دبلوم كلية الامريكان الذى يعنيه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من يونية سنة ١٩٤٨ هو الذى يمنح بعد دراسة مدتها خمس سنوات دراسية ثانوية بعد الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية .

ملخص الحكم :

يبين من المذكرة التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ٢٠ من يونية سنة ١٩٤٨ أن دبلوم كلية الامريكان الوارد بها قد ارتبط مستواه ارتباطا أساسيا بمستوى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ولما كانت هذه الشهادة تمنح بعد دراسة مدتها خمس سنوات دراسية ثانوية بعد الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية فإنه يبين أن دبلوم الامريكان الذى يعينه قرار مجلس الوزراء مخالف الذكر ينبغى ألا يهبط عن هذا المستوى من مسنويات الدراسة .

(طعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٦)

ثامنا : شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة الفاروقية :

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ اول فبراير سنة ١٩٤٨ فى شأن سوية حالة حملة شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة الفاروقية - توافر الشروط التى تطلبها منوط بأن يكون حامل هذه الشهادة شاهلا لوظيفة مدرجة بالميزانية ومقرر لها الدرجة التاسعة .

ملخص الحكم :

ما تذهب اليه الوزارة من عدم توافر الشروط التى تطلبها قرار مجلس الوزراء لدى المدعى بمقولة انه لم يكن معيناً وقت صدوره على وظيفة فى

الميزانية مقررًا لها الدرجة التاسعة ، فالواقع اننا اذا قلنا بوجود توافق هذه الشروط لدى المدعى أو غيره من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة الفاروقية على نحو ما ترمى اليه الجهة الادارية — وهو أن يكون معينًا فعلا لا على وظيفة مدرجة في الميزانية وإنما على درجة في الميزانية (وهذه الدرجة لن تكون بطبيعة الحال الا الدرجة التاسعة المقررة للوظيفة) — لكان معنى ذلك المصادرة على المطلوب وهو اجراء التسويات التي هدف قرار مجلس الوزراء الى اجرائها لحملة هذه الشهادة ، أما اذا نظرنا الى أن توفر الشروط التي تطلبها قرار مجلس الوزراء منوط بأن يكون حامل الشهادة : الفاروقية يشغل وظيفة مدرجة في الميزانية ومقرر لها الدرجة التاسعة — كما تجرى عبارات قرارات مجلس الوزراء — فان شروط هذا القرار تكون متوفرة لدى المدعى لأنه كان يشغل وظيفة كاتب بالوزارة ، وهي وظيفة مدرجة في الميزانية ومقرر لها الدرجة التاسعة ، يذ أن المدعى كان يتقاضى مرتبًا يزيد على بداية مربوط الدرجة التاسعة فعلا وقت صدور قرار مجلس الوزراء .

(ملعن رقم ٩٨٣ لسنة ٩ ق — ج جلسة ١٩/٥/١٩٦٩)

تاسعا : شهادة اتمام الدراسة الثانوية بمعهد الموسيقى العربية المسبوقه
بالشهادة الاعدادية :

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

شهادة اتمام الدراسة الثانوية بمعهد الموسيقى العربية المسبوقه
بالشهادة الاعدادية — عاملة التحقت بالخدمة في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ .
بعد حصولها على هذا المؤهل عام ١٩٦٢ — تسوية حالتها بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بمنحها الدرجة السابعة الفنية القديمة اعتبارا
من تاريخ التعيين — اجراء صحيح .

ملخص الفتوى :

حصلت السيدة / ٠٠٠ على شهادة اتمام الدراسة الثانوية بمعهد
الموسيقى العربية سنة ١٩٦٢ المسبوقه بالشهادة الاعدادية ، وقد نص

المرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعيين فى بعض الوظائف فى مادته الرابعة على أن تعتمد شهادة معهد فؤاد الأول للموسيقى العربية (معهد الموسيقى العربية خاليا) للحاصلين على الثقافة العامة أو الشهادة الإعدادية على الأقل ، لصلاحية أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط ، كما نص هذا المرسوم فى مادته الخامسة على صلاحية هذا المؤهل للترشيح لوظائف الدرجة الثامنة الفنية بالكادر الفنى المتوسط والثامنة الكتابية بالكادر الكتابى وذلك بالنسبة الى حملته من الحاصلين على اقل من شهادة الثقافة العامة أو الشهادة الاعدادية أو بدون مؤهلات أخرى ٠٠ ويتأريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار ديوان الموظفين رقم ٣٦١ لسنة ١٩٦٣ ونص على أن تعتمد شهادة اتمام الدراسة الثانوية لمعهد الموسيقى العربية لصلاحية أصحابها للترشيح لوظائف الدرجة الثامنة بالكادر الفنى المتوسط ٠

وبعد صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ، سويت حالة السيدة المذكورة طبقا لأحكامه فاعتبرت فى الدرجة السابعة بناء على نص المادة الرابعة من المرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٥ سالف الذكر وأرجعت أقدميتها فى هذه الدرجة الى تاريخ تعيينها فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وقد استطلعت منطقة شمال القاهرة التعليمية رأى إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات فى مدى صحة هذه التصوية ، فأفادت بأن المؤهل الذى حصلت عليه المدرسة المذكورة يخضع فى تقييمه للمرسوم المشار اليه ، ولا ينطبق فى شأنه قرار ديوان الموظفين رقم ٣٦١ لسنة ١٩٦٣ إذ يفهم من صياغة هذا القرار انه يعنى شهادة اتمام الدراسة الثانوية بمعهد الموسيقى لغير الحاصلين على مؤهلات أخرى (كالثقافة العامة أو الاعدادية على الأقل) قبل الحصول عليه ، ومن ثم رأت إدارة الفتوى صحة التصوية التى أجرتها المنطقة ٠

وبالرجوع الى السيد مستشار الوزارة للتربية الموسيقية فيما أبدته إدارة الفتوى أفاد بأن المدرسة المذكورة تستحق الدرجة الثامنة الفنية فقط من بدء التعيين ، إذ أن المادة الرابعة من المرسوم الصادر فى ٦ من

أغسطس سنة ١٩٥٣ جاءت وقت العمل بالنتظام القديم لمعهد الموسيقى العربية حيث كانت مدة الدراسة ست سنوات لغير الحاصلين على مؤهل ثقافى وخمس سنوات للحاصلين على الابتدائية وذلك لعلاج حالات فردية وأما بعد ذلك فان قرار ديوان الموظفين هو الواجب التطبيق .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ينص فى مادته الثانية على انه « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية ، المعينون فى درجات أو فئات أدنى من الدرجات العلمية التى يعتمد عليها للتعيين فى الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة ، فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم . » كما نص هذا القانون فى مادته الرابعة على أن « تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب . » .

وقد صدر هذا القانون - حسبما يبيد من مذكرته الايضاحية - بناء على ما لوحظ من أن أحكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تجيز تعيين الموظف فى درجة أدنى من الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وقد ترتب على ذلك أن اجتذفت درجة تعيين العاملين أصحاب المؤهل الدراسى الواحد ، ففريق منهم عين فى الدرجة المقررة للمؤهل ، وفريق آخر عين فى درجة أدنى ، بالاضافة الى من عين بمكافأة أو بأجر يومية على اعتمادات المكافآت والأجور المؤقتة ، وفقاً لما كانت تسمح به أوضاع الميزانية عند التعيين . وقد أوجدت هذه التفرقة شعوراً بالألم والقلق بين العاملين ممن لم يعينوا فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وكذلك ممن عينوا فى هذه الدرجات ولكن فى تاريخ لاحق ، مما كان ولا يزال سبباً للشكوى الدائبة منهم ، وهذه الفئات من العاملين تطلب تسوية حالاتها بمنحها الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم ورد اقدميتهم فيها الى تاريخ التحاقهم بالخدمة أو تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب ، ورغبة فى تصفية هذه الأوضاع وإزالة أسباب شكوى هؤلاء العاملين صدر هذا القانون .

والواضح من دواعي إصدار هذا القانون ومن صياغة نصـوصه التي جاءت مستجيبة لهذه الدواعي ومتسقة معها ، أن المشرع أراد بالنسبة الى العاملين الذين يسرى عليهم هذا القانون ، أن يفغل قاعدة مقررة هي أن الدرجات التي تقرر لمؤهلات معينة انما تمثل أكبر درجة يمكن لأصحاب هذه المؤهلات التقدم للترشيح لوظائفها » وأنه يجوز في المادة السابعة من مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وعمد المشرع بذلك الى العودة الى نظام تسعير الشهادات الذي قضى عليه نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بحيث يصبح للعامل الحق في أن يعين في الدرجة المقررة لمؤهله من تاريخ سجله الخدمة أو من تاريخ حصوله على هذا المؤهل أيهما أقرب .

ومن حيث أنه في ضوء أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والحكمة الداعية الى تقريرها ، فإن العامل يستحق الدرجة المقررة لمؤهله طبقا للنظام القانوني القائم وقت دخوله الخدمة أو وقت حصوله على المؤهل ، أي التاريخين أقرب ، بغض النظر عما يكون قد طرأ على هذا النظام بعد ذلك من تعديلات ، إذ يفترض أن هذا العامل قد عين منذ البداية في الدرجة المقررة وقت تعيينه لمؤهله ، أو أنه قد عين على هذه الدرجة وقت حصوله على المؤهل أن كان قد حصل عليه أثناء الخدمة . دون اعتبار لتعيينه بالفعل في درجة أقل أو بعبارة أخرى يتعين أن يطبق في شأن هذا العامل التسعير المقرر لمؤهله في أي من التاريخين المذكورين وهو التسعير الذي فرضه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ رغبة في التسوية بين المصالحين على مؤهلات متماثلة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيدة / حصلت على شهادة اتمام الدراسة الثانوية من معهد الموسيقى العربية سنة ١٩٦٢ وانها كانت حاصلة على شهادة الاعدادية العامة قبل الالتحاق بالمعهد ، ثم التحقت بالخدمة بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وفي هذا التاريخ الأخير كان هذا المؤهل مقبدا له الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط طبقا لنص المادة الرابعة من مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، ولم يكن قد صدر بعد قرار ديوان الموظفين رقم ٣٦١ لسنة ١٩٦٣ ، إذ صدر

هذا القرار في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فإنه سواء اعتبر القرار تعديلاً لفصل المادة الرابعة من المرسوم المذكور أو لم يعتبر كذلك ، فإنه لا ينطبق - في الحالين - على المدرسة المشار إليها عند تسوية حالتها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، وإنما يكون مرد الحكم إلى هذا المرسوم بنصه القائم في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ وهو يقرر الدرجة السابعة الفنية لمؤهليها كما سلف البيان وتبعاً لذلك تكون التسوية التي أجرتها المنطقة لهذه المدرسة بمنحها الدرجة السابعة الفنية (القديمة) وأرجاع أقدميتها فيها إلى تاريخ تعيينها مقفلة وصحيح حكم القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن تسوية حالة السيدة / : : : بمنحها الدرجة السابعة الفنية (القديمة) اعتباراً من تاريخ تعيينها أجراء سليم مطابق للقانون .

(ملف ٢٦٧/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

عاشراً : إجازات الطيران :

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ - لم يتضمن تسعيراً لمؤهلات معينة مصحوبة بإجازات في الطيران - قيام هذا القرار على أساس تشجيع حملة إجازات الطيران من الحاصلين على الابتدائية والمؤهلات المتوسطة للعمل كضباط مراقبة بمصلحة الطيران المدني وتشجيع حملة المؤهلات العالية على الحصول على إجازات في الطيران - لا يفيد من أحكام هذا القرار من حملة المؤهلات الواردة به إلا من يعمل في مصلحة الطيران المدني في وظائف ضباط مراقبة .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ لم يتضمن تسعيراً لمؤهلات معينة مصحوبة بإجازات في الطيران يناله صاحب المسؤل

بصرف النظر عن قيامه أو عدم قيامه بالعمل ذاته المخصص له هذا المؤهل ، وإنما قام أساساً على تشجيع حملة إجازات الطيران من ذوي المؤهلات الابتدائية والمتوسطة على الالتحاق بمصلحة الطيران المدني للعمل كضباط مراقبة ، وتشجيع حملة المؤهلات العالية على الحصول على إجازات في الطيران نظراً لحاجة مصلحة الطيران المدني لهؤلاء الضباط بسبب منافسة شركات النقل الجوي ، فدعت حاجة العمل إلى إصدار القرار المذكور . ومن ثم فلا يفيد من أحكم ذلك القرار من حملة المؤهلات الواردة به إلا من كان يعمل في مصلحة الطيران في وظائف ضباط مراقبة . فإذا كان الثابت أن المدعى حاصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم اللغاص (التوجيهية) وشهادة حرف (١) ، ولكنه لا يعمل في مصلحة الطيران في وظيفة ضابط مراقبة ، وإنما يعمل كاتباً في إدارة الحسابات بمصلحة الارصاد الجوية ، وهي وظيفة منتبة الصلة بالوظائف التي حددها قرار مجلس الوزراء سلف الذكر ، فمن ثم فإنه لا يفيد من أحكامه .

(طعن رقم ١٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٦٥٨/١٢/٢٧)

حادى عشر : دبلوم مدرسة الصوكة والتلغراف :

قاعدة رقم (٢٦٢)

المجسدا :

دبلوم التلغراف لا يؤهل المتعلمين في الوظائف الخاصة بأعمال التلغراف ولا يؤهل للعمل في وظائف التدريس - دبلوم التلغراف لا يعادل دبلوم المعلمين الخاص بل يقل في تقديره عن الأخير . أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن دبلوم التلغراف لا يؤهل الحاصلين عليه للتعيين إلا في الوظائف الخاصة بأعمال التلغراف ، ولا يؤهلهم للعمل في وظائف التدريس كما أن دبلوم المعلمين الخاص يؤهل للتعيين في وظائف التدريس ، ولا يؤهل للعمل في الوظائف الخاصة بأعمال التلغراف ، هذا إلى أن دبلوم التلغراف لا يعادل دبلوم المعلمين الخاص في تقديره فالخاصلون على المؤهل الأول

يعينون في الدرجة الثامنة ؛ ثم يحصلون على الدرجة السابعة بعد تضائهم سنة في الدرجة الثامنة ، أما الحاصلون على المؤهل الثاني فيعينون مباشرة في الدرجة السابعة ، ومن ثم فإن دبلوم التلغراف يقل في تقديره عن دبلوم المعلمين الخاص .

(طبع رقم ٧٣٧٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

سريان قانون المعادلات الدراسية على حملة دبلوم التلغراف باثر رجعي في حالتين : الحاصلون عليه مسبقا بشهادة البكالوريا أو ما يعادلها ، والحاصلون عليه مسبقا بشهادة الثقافة - ارجاع اقدمية من يسرى عليه هذا القانون من هؤلاء الى تاريخ التعيين في الحكومة أو للحصول على المؤهل ايها اقرب تاريخا ، وليس من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتلغراف كما كان ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣/٥/١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

نصت المادة الأولى من قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة بالجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة وبالمهامية أو المكافاة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول ، وتحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه في الحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل ايها اقرب تاريخا » . كما قضت المادة التاسعة بسريان احكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة امام اللجان القضائية أو امام محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة ، وأخيرا نصت المادة العاشرة على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر يوم صدور القانون ، ومن ثم يكون القانون المشار اليه قد قرر بتصريح خاص تطبيقه باثر رجعي على المنازعات القائمة ، طالما لم يصدر فيها حكم يكون له حازق الشيء المحكوم فيه قبل تاريخ العمل به . وقد قدر هذا القانون لتسوية حملة دبلوم مدرسة التلغراف الدرجة السابعة الفنية بما هيئة ١٠ ج

ابتداء للمحاصلين على البكالوريا أو ما يعادلها والموظفين في وظائف خريجي هذه المدرسة ، أما حملة الثقافة أو ما يعادلها فيمنحون الدرجة السابعة بعد سنة بماهية ١٠ ج . وظاهر من ذلك أن قانون المعادلات الدراسية قد عالج حالة هؤلاء بمعادلة جديدة ، سواء في تقدير الدرجة أو المرتب أو الأهمية فيها من تاريخ سابق على نفاذه ، إذ أجمعهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى منه إلى تاريخ التعيين في الحكومة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ، وليس من تاريخ آخر كتاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتطراف ، كما كان يقضى بذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٥/٢٠ ، مما يستفاد منه أن هذا القانون قد ألغى قرار مجلس الوزراء المشار إليه في خصوص حالة من ينطبق عليه هذا القانون وفي الحدود سالفة الذكر .

(طعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

تسعير ديولوم التطراف الوارد بالمبند ٥١ من الجدول الملحق بقانون المعادلات - شرط الاستفادة فيه كون حامل الديولوم مشتقلا في وظائف التطراف عند تطبيق قانون المعادلات - لا وجه لقصر هذا الحكم على حملة البكالوريا أو ما يعادلها دون حملة الثقافة أو ما يعادلها .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة البند ٥١ من الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية أنه قد نص على أن « حامل ديولوم التطراف يعين في السابعة الفنية بماهية ١٠ ج ابتداء للمحاصلين على البكالوريا أو ما يعادلها والموظفين في وظائف خريجي هذه المدرسة ، أما حملة الثقافة أو ما يعادلها فيمنحون السابعة بعد سنة بماهية ١٠ ج » ، فهذا النص إذ يستلزم للحصول على البكالوريا أو ما يعادلها أن يكون في وظائف خريجي مدرسة التطراف قد يتصور أنه قصد أن يعفى من الاشتغال في هذه الوظائف من كان حاصلًا على الثقافة أو ما يعادلها ، فيجعل للمؤهل الأدنى سيرة على

المؤهل الأعلى ، ويفقد النص على دبلوم التلغراف ، وهو دبلوم فنى معين ، حكمته ومامية وجوده ، وذلك لمجرد عدم تكرار عبارة الموظفين فى وظائف خريجي هذه المدرسة عند ذكر حملة الثقافة ، مع أن التعبير بكلمة (وأما) يفيد حصول التعديل فى المرتب بحسب دون الشرط الجوهرى الآخر والذى من أجله خلق هذا التسمير وهو العمل فى وظائف مدرسة التلغراف . فإذا كان الثابت أن المدعى حاصل على شهادة الكفاءة ، وأم يكن مشغلا فى وظائف التلغراف عند تطبيق قانون المعادلات ، بل كان يشغل وظيفة كتابية ، فإنه بهذه المثابة لا يفيد من البند ٥١ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

سريان قانون المعادلات الدراسية على حملة دبلوم مدرسة الحركة والتلغراف بأثر رجعى فى حالتين فقط : الحاصلون عليه مسبقا بشهادة البكالوريا أو ما يعادلها ، والحاصلون عليه مسبقا بشهادة الثقافة — عدم سريانه بأثر رجعى : كالحاصلين على الدبلوم مسبقا بشهادة الفنون والصنائع ، أو شهادة الكفاءة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية لا يسرى بأثر رجعى إلا بالنسبة للحالات التى عنها وعلى وجه التضيق بما لا شبهة فيه ، وهو لم يعالج بالنسبة لحملة دبلوم التلغراف بسوى حالتين بالذات هما : الحاصلون على دبلوم التلغراف مسبقا بشهادة البكالوريا أو ما يعادلها ، والحاصلون على المؤهل المذكور مسبقا بشهادة الثقافة ، فعالج حالتهم بمعاملة جديدة سواء فى تقدير الدرجة أو المرتب أو الأقدمية بما يقطع بأنه الذى تطبق قرارات مجلس الوزراء السابقة فى حقهم بأثر رجعى ، إذ أسندته الى تاريخ سابق على نفاذه ، أما من عدا هؤلاء المذكورين على سبيل الحصر فلم يعالج قانون المعادلات حالتهم كالحاصلين على دبلوم

التفراغ المسبوق بشهادة أخرى كبلوم الفنون والصنائع أو شهادة الكفاءة ، فلا مندوحة - والحالة هذه - من اعتبار قرارات مجلس الوزراء سابقة الذكر نافذة في حقهم ما دامت لم تلغ بأثر رجعي بقانون المصادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

(طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

ثاني عشر : شهادة الاملية في الحقوق :

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

حاملو شهادة الاملية في الحقوق - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٩/٤/١٧ بمنحهم ماهية ١٠ ج شهريا في الدرجة السابعة واحتساب اقدمية معينة في هذه الدرجة وبهذه الماهية - لا يكفي لانطباق القرار مجرد الحصول على هذا المؤهل ، بل يتعين كذلك توافر شرط التعيين في وظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها حاملوه .

ملخص الحكم :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ على مذكرة اللجنة المالية تقضى بمنح خريجي قسم الاملية في الحقوق ماهية قدرها عشرة جنيهات في الشهر في الدرجة السابعة على ان يكون تعيينهم في وظائف تتفق ومواد الدراسة التي تخصصو فيها ، وان تحسب اقدميتهم في هذه الدرجة وبهذه الماهية بتاريخ التعيين فيها ، ويبين من الاطلاع على هذه المذكرة ان رأى اللجنة المالية الذي وافق عليه مجلس الوزراء لم يمنح المرتب المشار اليه لحامل هذا المؤهل ايا كانت الوظيفة التي يشغلها ، بل ربط ذلك بالتعيين في وظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها حملة هذا المؤهل ، وان تحسب اقدميتهم فيها وبهذه الماهية من تاريخ التعيين ، وهذه الوظائف هي التي تتطلب قدرا من الثقافة القانونية نظريا وعلميا ، وتكررت اللجنة - على سبيل المثال لا الحصر - بعض الوظائف التي تستند الى شأغلها عمليات التوثيق والتسجيل بعد تركيزها في مصلحة الشهر العقاري ،

فإذا كان الثابت أن المطعون لصالحه لم يكن معينا قبل حصوله على شهادة الأهلية في الحقوق في وظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها ، كما لم يعين في مثل هذه الوظيفة من بعد حصوله على ذلك المؤهل ، فإن أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ لا تسري في حقه . وبالتالي فإن حقه في الافادة من أحكام هذا القرار لم ينشأ الا من تاريخ تعيينه في مثل الوظيفة المذكورة ، وتحسب عند ذلك أقدميته في الدرجة والمرتب في ذلك التاريخ .

(طعن رقم ٨٥١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

حاملو شهادة الأهلية في الحقوق - قرار مجلس الوزراء في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ يمنحهم ماهية ١٠ ج شهريا في الدرجة السابعة واحتساب اقدمية معينة في هذه الدرجة وبهذه الماهية متى كانت هذه الوظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها حاملو هذا المؤهل - التعيين المشار اليه يقتضي وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة في الميزانية - إذا كان الموظف وقت حصوله على المؤهل المذكور شاغلا وظيفه من هذا النوع في الدرجة السابعة فلا حاجة لصدور قرار جديد بالتعيين فيها .

ملخص الحكم :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ على مذكرة اللجنة المسالية التي تقضى بمنح قسم الأهلية في الحقوق ماهية قدرها عشرة جنيهات في الشهر في الدرجة السابعة ، على أن يكون تعيينهم في وظائف تتفق ومواد الدراسة التي تخصصوا فيها ، وأن تحسب اقدميتهم في هذه الدرجة وبهذه الماهية بتاريخ التعيين فيها ، وغنى عن البيان أن التعيين المشار اليه يقتضي لزما وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة في الميزانية لكي يتسنى قانونا التعيين فيها ، ويمثل هذا التعيين وحده بنشأ للموظف حامل هذا المؤهل المركز الذاتي على الوجه المحدد بقرار مجلس

الوزراء ٠ أما اذا كان مثل هذا الموظف وقت حصوله على المؤهل المذكور فى الدرجة السابعة فعلا ، وكانت وظيفته هذه تتفق طبيعتها ومواد الدراسة التى تخصص فيها حملته ، فلا حاجة الى صدور قرار جديد بالتميين فيها ، ما دام ذلك قد تحقق من قبل لسبق التمييز فعلا محققا كافة المزايا التى انطوى عليها قرار مجلس الوزراء ٠

(طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

خريجو قسم الأهلية فى الحقوق - تحديد مركزهم القانونى من حيث الدرجة والمركز والاقدمية على الوجه المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٩/٤/١٧ فى شأنهم - منحهم الدرجة السابعة ببداية مريوطها وحساب اقدميتهم فيها منوط بصدر قرار التمييز فى احدى الوظائف الشاغرة فى الميزانية المقرر لها هذه الدرجة ، بشرط أن تتفق طبيعة هذه الدرجة ومواد الدراسة التى تخصص فيها حملة هذا المؤهل - لا محل لاستلزام مثل هذه الوظيفة والدرجة ٠

ملخص الحكم :

قدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة اوضحت فيها أن جامعة (فؤاد الأول) - وهى جامعة القاهرة - ذكرت فى كتابها المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أنه قد أنشئ فى كلية الحقوق ابتداء من العام الدراسى ١٩٤٤ - ١٩٤٥ قسم الأهلية فى الحقوق ودمج نطاقه فى مشروعى اللاتحين الأساسى والداخلية للكلية المذكورة واللذين وافق عليها مجلس الجامعة فى ٦ من ابريل سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٤ ، ولن الغرض من انشاء هذا القسم هو تفريغ طائفة من الطلاب تكون لهم ثقافة قانونية نظرية وعملية لتوكل اليهم عمليات التوثيق والتسجيل بعد تركيزها فى مصلحة الشهر العقارى الجديدة ، كما يستفاد بهم فى القيام بالاعباء التى تنشأ فى دور الانتقال والتحول من نظام القضاء المختلط الى النظام الوطنى وغير ذلك من الأعمال التى تتطلب مثل ثقافتهم القانونية ومدة الدراسة

فى هذا القسم سنتان وتخرجت أول دفعة فى امتحانات السنة الجامعية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وترى الجامعة أن يعامل خريجى هذا القسم معاملة خريجي المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) وقد أوضحت الجامعة بكتاب آخر لها أن مؤهلات الالتحاق لهذا القسم شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ، وأن مدة الدراسة سنتان ثلاثة دروس فى اليوم من الساعة الرابعة الى الساعة مساءً. والزمن المخصص للمدرس الواحد خمسون دقيقة ، وأن الغرض من انشاء هذا القسم تزويد طلبته بقسط من الثقافة القانونية يرتفع بها مستواهم ويؤهلهم لتولى الأعمال التى تتطلب قدرا من الثقافة القانونية سواء فى الأعمال الحرة أو الوظائف الحكومية « وترى وزارة المعارف العمومية بكتابها المؤرخ ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٨ منح خريجى قسم الأهلية بكلية الحقوق بجامعة (فاروق الأول) الدرجة السابعة من تاريخ حصولهم على هذه الشهادة بماهى قدرها عشرة جنيهات (بداية الدرجة) » . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب ، ورات الموافقة على « منح خريجى قسم الأهلية فى الحقوق ماهية قدرها عشرة جنيهات فى الشهر فى الدرجة السابعة ، على أن يكون تعيينهم فى وظائف تتفق ومواد الدراسة التى تخصصوا فيها وأن تحسب أقدميتهم فى هذه الدرجة وبهذه الماهية بتاريخ التعيين فيها ٠٠٠٠ وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته فى ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة .

ويبين من ذلك أن رأى اللجنة المالية الذى وافق عليه مجلس الوزراء لا يمنح الدرجة السابعة ببداية مربوطها وبحساب الأقدمية فيها بمجرد الحصول على المؤهل ، كما اقترحت ذلك وزارة المعارف العمومية فى كتابها للشار إليه فى مذكرة اللجنة المالية ، ولم يأخذ مجلس الوزراء باقتراحها وإنما أخذ باقتراح اللجنة المالية ، بل ربط رأى اللجنة للحصول على الدرجة السابعة ببداية مربوطها وبحساب الأقدمية فهذا بالتعيين فى وظيفة من هذه الدرجة ، بشرط أن تتفق هذه الوظيفة ومواد الدراسة التى تخصص فيها حملة هذا المؤهل . وغنى عن البيان أن التعيين المشار إليه يقتضى لزاما وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة فى الميزانية لكى يتسنى قانونا تعيين فيها ويمثل هذا التعيين وحده نيشا للموظف حامل هذا المؤهل المركز ذاتى على الوجه المحدد بقرار مجلس الوزراء أما اذا كان مثل هذا الموظف

وقت حصوله على المؤهل المذكور في الدرجة السابعة فعلا ، وكانت وظيفته هذه تتفق طبيعتها ومواد الدراسة التي تخصص فيها حملتها ففتى عن البيان كذلك ان لا حاجة الى صدور قرار جديد بالمتعين فيها ما دام ذلك قد تحقق من قبل لسبق التعيين فعلا محققا كافة المزايا التي انطوى عليها قرار مجلس الوزراء .

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٥)

ثالث عشر : معلوم القرآن الكريم بالمدارس الالتزامية :

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

البند ٢٥ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - نصه على منح معلمى القرآن الكريم بالمدارس الالتزامية مكافأة مقدارها ثلاث جنيهات شهريا لمن تقل مكافأته عن هذا القدر - عدم تعيين هؤلاء على وظيفة دائمة داخل الهيئة او على اعتمادات مقسمة الى درجات وعدم حصولهم على مؤهلات دراسية لا يمنع من تطبيق هذا النص .

ملخص الحكم :

ان البند ٢٥ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية صريح في منح معلمى القرآن الكريم بالمدارس الانهرية ثلاثة جنيهات شهريا مكافأة ، لمن تقل مكافأته عن هذا القدر ، فلا جدوى اذن من التحدى بان القبانون المذكور - مفسرا بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - لا ينطبق الا على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة داخل الهيئة او على اعتمادات مقسمة الى درجات ، دون الموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة او المستخدمين الخارجيين عن الهيئة او عمال اليومية ، وان معلمى القرآن الكريم ليسوا من الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة داخل الهيئة او على اعتمادات مقسمة الى درجات ، فضلا عن انهم لا يحملون مؤهلا ، ولا يتناولون ماهية شهرية بل مجرد مكافأة - لا جدوى من ذلك ، ما دام نص القانون صريحا في منحهم تلك المكافأة الشهرية . وقد ورد

باسمهم في الجدول تحت خانة (اسم المدرسة أو المعهد أو الشهادة) ، كما
وزد تقدير المكافأة لهم تحت خانة « تقدير الشهادة أو المؤهل » ، ولا اجتهد
في مقام النص الصريح إذ اعتبر الشارح حفظ القرآن الكريم وتعليمه ذاته
تأميلاً خاصاً يستحق تقدير تلك المكافأة باعتبارها مقابل العمل بصرف النظر
عن التسميات من الناحية الفنية البحتة .

(ملعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

تطبيق قانون المعادلات الدراسية على معلم القرآن الكريم - ذلك
يقتضى صرف الفروق المالية من تاريخ نفاذ القانون وخضم الزيادة المترتبة
على تنفيذ القانون المذكور من أعانة الغلاء المقررة .

ملخص الحكم :

ما دامت حالة المدعى ينطبق عليها قانون المعادلات الدراسية رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، فإنه يسرى في حقه نص المادة الثالثة منه التي تقتضى
بعدم صرف الفروق المالية إلا من تاريخ نفاذه وعن المدة التالية له
فقط ، كما يسرى في حقه كذلك نص المادة الخامسة التي تقتضى بخضم
الزيادة المترتبة على تنفيذ القانون المذكور من أعانة الغلاء المقررة ، وذلك
بالنسبة لكل موظف يستفيد من أحكامه ، ذلك أن القانون المذكور يعتبر
وحدة متكاملة في تطبيقه بالنسبة لكل من تسرى عليه أحكامه .

(ملعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٥٩)

الفصل الرابع
مسائل عامة ومتنوعة
الفرع الأول
تاريخ الحصول على مؤهل دراسي
قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

مؤهل دراسي - تاريخ الحصول عليه - العبرة بتاريخ الانتهاء من
الامتحان الذي أسفر عن النجاح - لا اعتداد بتاريخ بدء الامتحان أو تاريخ
اعتماد النتيجة .

ملخص الفتوى :

ان الأساس في تاريخ الحصول على المؤهل بتاريخ الانتهاء من
الامتحان الذي أسفر عن النجاح ، وذلك على اعتبار أن اعتماد النتيجة هو
قرار إداري كاشف للنجاح لا منشيء له ، والحصول على المؤهل هو مركز
قانوني نشأ عند تأدية الامتحان كاملاً . وينصرف أثر قرار اعتماد النتيجة
إلى تاريخ الانتهاء من الامتحان الذي أسفر عن النجاح ، إذ في ذلك الوقت
يكون قد تحدد المركز القانوني للطالب بالنجاح أو الرسوب على أساس
اجاباته في الامتحان . أما الرأي القائل بأن العبرة في تحديد تاريخ
الحصول على المؤهل تكون بتاريخ بدء الامتحان الذي ينتهي بالنجاح ،
فهو رأي غير صائب ، إذ لا يصح القول بأن الطالب يعتبر ناجحاً وحاصلاً
على المؤهل اعتباراً من تاريخ بدء الامتحان ، على حين أن الطالب لم يتم
تأدية الامتحان في باقى المواد ، ومن ثم فلا يتصور نجاحه في الامتحان
قبل تأديته . كما أن الرأي القائل بأن العبرة بتاريخ اعتماد النتيجة يؤخذ
عليه أن اعتماد النتيجة ما هو الا إجراء إداري كاشف يتم بعد ظهور النتيجة
بعدة طول أو تقصر حسب الظروف ، وليس لأحد دخل في انجاح طالب
أو اسقاطه إذا ما قررت لجان الامتحان مركزه في النتيجة . لذلك فإن العبرة
في تحديد تاريخ الحصول على المؤهل هي بتاريخ الانتهاء من الامتحان
الذي أسفر عن النجاح ، لأنه من ذلك التاريخ يكتسب الطالب مركزاً قانونياً
ذاتياً يقرره ويكشف عنه قرار اعتماد نتيجة الامتحان بعد ذلك .

(فتوى ٢٨٧ في ١٩٥٥/٧/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الحصول على المؤهل يعتبر مركزاً قانونياً ذاتياً ينشأ بتأدية الامتحان في جميع موادته بنجاح - اعلان النتيجة كشف لهذا المركز القانوني - لا وجه للخروج على هذا المبدأ وتحديد اقدمية العامل لدى تسوية حالته من اليوم التالي لتاريخ انتهاء الامتحان - تفصيل ذلك - لا وجه لقياس هذه الحالة على تحديد المجال الزمني للقوانين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تنص على أن « تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما اقرب على الا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات ... الخ » .

ومن حيث انه ما لم يكن هناك نص قانوني يحدد تاريخ الحصول على المؤهل العلمي ، فان الحصول على المؤهل يعتبر مركزاً قانونياً ذاتياً ينشأ في حق صاحب الشأن بتأدية الامتحان في جميع موادته بنجاح ، اما اعلان النتيجة بعد ذلك بمدة تطول أو تقصر بحسب الظروف ، فلا يعدو أن تكون كشفاً لهذا المركز القانوني الذي نشأ من قبل نتيجة لعملية سابقة هي اجابات الطالب في مواد الامتحان اذ هي التي تحدد هذا المركز ، ولذا يعتبر حصوله على المؤهل راجعاً الى التاريخ الذي اتم فيه اجاباته في جميع هذه المواد بنجاح ، وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على ذلك المبدأ واخذت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتاها الصادرة برقم ٥٧ بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث انه لا يوجد ثمة مبرر للخروج على المبدأ المذكور وتحديد الاقدمية من اليوم التالي لتاريخ انتهاء الامتحان استناداً الى فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ التي انتهت فيها الى انه في تحديد المجال الزمني لكل من القانون القديم والقانون الجديد ،

فإن المجال الزمنى للقانون الجديد لا يبدأ إلا بعد تمام الأمر الذى يعتبره الدستور هو المجرى فى هذا المجال وهو تمام النشر فى الجريدة الرسمية وهذا النشر قد يتراخى لآخر اليوم ولذا فإن هذا اليوم لا يدخل فى المجال الزمنى للقانون الجديد بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالى طبقاً للأصل المسلم فى حساب المواعيد كافة والذى رده قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا محل للاستناد إلى هذه الفتوى لأنها خاصة بتحديد المجال الزمنى للقوانين وقد روى فيها مصلحة الجمهور ، إذ يتعذر عليه عملاً الاطلاع على القوانين فى يوم نشرها بالجريدة الرسمية وبالتالى ينتفى علمه به .
ذلك العلم الذى اشترطه الدستور لسريان القانون ، أما فى الحالة المعروضة فإن المركز القانونى للطالب يتحدد فى ذلك اليوم الذى انتهى فيه من الامتحان وليس فى اليوم التالى له حسب الأقدمية من هذا التاريخ طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هو تطبيق للمبدأ الذى التزمه المشرع فى حساب الأقدمية بصفة عامة عند التمييز أو الترقية وتحقيق مصلحة العامل على السواء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً : أنه ما لم يكن هناك نص قانونى يحدد تاريخ الحصول على المؤهل العلمى ، فإن تاريخ الحصول على هذا المؤهل يعتبر هو اليوم الأخير من أيام الامتحان .

ثانياً : أن الأقدمية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه تحسب من تاريخ الحصول على المؤهل أو من تاريخ الدخول فى الخدمة أيهما أقرب وليس من اليوم التالى لائى من التاريخين .

الفرع الثاني
اثبات الحصول على المؤهل
قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

اثبات الحصول على المؤهل - الأصل ان عبء الإثبات على الموظف
استثناء الفترة من سنة ١٩١٦ حتى سنة ١٩٢٣ التي ألغيت فيها الشهادة
الابتدائية - أقرار الموظف بحصوله على الشهادة بعد هذا التاريخ
يمنعه من الإدعاء من هذا الاستثناء .

ملخص الحكم :

ان الأصل ان عبء اثبات الحصول على المؤهلات الدراسية التي
تتمتعها الدولة يقع على عاتق الموظف الذي يدعى الحصول على المؤهل
الدراسي ويتم ذلك بتقديم أصل هذه الشهادة أو مستخرج رسمي منها
في حالة فقد الأصل أو ضياعه ، الا ان كتاب وزارة المالية الدورية رقم
ف ٣/٢٣٤ الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٦٤ قد استثنى من هذا
الأصل الفترة ما بين سنتي ١٩١٦ و ١٩٢٣ التي ألغيت خلالها الشهادة
الابتدائية فاذا جاز اثبات الحصول عليها بمقتضى شهادة تقدم من
مدارس بعض الجهات أورد ذكرها هذا الكتاب ، تفيد بصفة قاطعة بأن
الطالب قد نجح في امتحان القبول بالمدارس الثانوية الحرة التابعة لها ،
ولما كان الثابت ان العام الدراسي الذي أقر المدعى بحصوله على الشهادة
الابتدائية خلاله لا يقع في الفترة التي كانت فيها هذه الشهادة ملغاة
اذ حصل عليه في العام الدراسي ١٩٢٤/١٩٢٥ وهو العام الذي أعيد
فيه العمل بنظام الشهادة الابتدائية ، ومن ثم أصبحت وزارة المعارف
العمومية بحسب الأصل العام - هي الجهة المختصة بمنح هذه الشهادة
الرسمية أو مستخرج رسمي منها باعتبار ذلك هو المستند الوحيد الذي
يمكن الاعتماد عليه قانونا في اثبات الحصول على المؤهل الدراسي ،
ولا وجه بعد ذلك للقول بأن الشهادة التي حصل عليها المدعى تعادل
الشهادة الابتدائية لأن الأمر يقتضى أولا وقيل بحث التعادل التحقق من
حصوله على هذه الشهادة وهو ما لم يتم دليل عليه على النحو الذي
رسمه القانون والذي سبق بيانه وبهذه المثابة فان المدعى لا يعد من
الحاصلين على الشهادة الابتدائية .

(طعن رقم ١٠٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣)

الفرع الثالث

خطأ مادي في بيانات الشهادة الدراسية

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

شهادات دراسية — خطأ مادي في بياناتها اختلاف الاسم بين شهادة الميلاد وبين الشهادة الابتدائية — خطأ مادي واجب التصحيح مادام لم توجد الجهة الادارية ان المطعون ضده هو ذات الشخص صاحب المستندين — صفة في الدعوى — حضور ادارة قضايا الحكومة في الدعوى دون ان يبدى الحاضر عنها انه يمثل وزير التربية والتعليم الذي لا صفة له في الدعوى ، في حين ان الصفة تثبت لمحافظة القاهرة في مخاطمة القرار المطعون عليه — ادارة قضايا الحكومة تمثل الخصم الصحيح ذا الصفة الذي اثبقت الخصومة ضده *

ملخص الحكم :

انه مع التسليم بأن محافظ القاهرة هو صاحب الصفة في مناقشة القرار المطعون فيه فان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة القضاء الاداري ان ادارة قضايا الحكومة حضرت في الدعوى أمامها دون ان يبدى الحاضر انه يمثل وزير التربية والتعليم الذي لا صفة له في الدعوى *

ومن حيث ان المادة ١١٥ من قانون المرافعات تنص على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجزى ابدؤه في أية حالة تكون عليها » وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس اجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة « » ومفاد ذلك انه في حالة رفع الدعوى على غير ذى صفة يتعين على المحكمة تأجيل نظرها لاعلان ذى الصفة بدلا من الحكم بعدم قبولها *

وقد استهدف المشرع بهذا النص الذي استحدثه قانون المرافعات

الحالى تبسيط الاجراءات تقديرا منه لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة ذات الصلة فى الدعاى .

ومن حيث أن المادة ٦ من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ٠٠٠٠٠ وإذا كان ذلك وكانت ادارة قضايا الحكومة قد حضرت فى الدعوى فمن ثم فانها تكون قد مثلت الخصم الصحيح ذى الصلة الذى انعقدت الخصومة ضده فى مواجهة ادارة قضايا الحكومة النائية عنه قانونا .

ومن حيث أنه بالبناء على ذلك يكون الوجه الأول من الطعن المائل غير قائم على أساس صحيح من القانون .

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى فإنه لا مراء فى أن الاختلاف الحاصل فى اسم المطعون ضده بين شهادة ميثده وبين الشهادة الابتدائية الحاصل عليها ، وأيا كانت ظروفه وملابساته لا يعدو أن يكون بمثابة الخطأ المادى واجب التصحيح طالما لم تجدد الجهة الادارية أن المطعون ضده هو ذات الشخص صاحب المستندين ، وكان يتعين على تلك الجهة عند تحرير استمارة الشهادة الابتدائية - وكما أشار الحكم المطعون فيه بحق - أن تقوم بمراجعة بياناتها ومطابقتها على البيانات المدونة بشهادة الميلاد المودعة ملف الطالب بالمدرسة .

(طعن ١٥٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٠)

الفرع الرابع

الأصل فى المؤهل الدراسى الشهادة المصرية ، واستثناء

يجوز معادلة بعض الشهادات الأجنبية

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

الدكرى الصادر فى ١٠ من إبريل سنة ١٨٩٧ - تقديره أصلا
عاما ميناه أن الشهادات الدراسية التى تمنحها الحكومة المصرية هى دون
غيرها التى تؤهل المصريين لتولى الوظائف الحكومية - نصه استثناء على
جواز اعتبار الشهادات الأجنبية معادلة للشهادات المصرية إذا ما توافرت
الشروط المنصوص عليها فيه - تقرير هذه المعادلة من الملاممات التى
تترخص فيها الإدارة .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من الدكرى الصادر فى ١٠ من إبريل سنة ١٨٩٧
تنص على أن « الدبلومات والشهادات الدراسية التى تعطىها الحكومة
المصرية هى التى تعتبر من سواها بالديار المصرية لندفول المصريين فى
الوظائف الأميرية ، أما المدارس الكلية الأجنبية المعتبرة بصفة قانونية لدى
حكومتها فيجوز من باب الاستثناء اعتبار الشهادات التى تعطىها للمتخرجين
معادلة للشهادات المصرية بحسب الشروط المبينة فى المادة الثانية » ،
ونصت المادة الثانية على أنه « لا تعتبر أية دبلوم أو شهادة أجنبية معطاه
لمصرى من رعايا الحكومة المحلية معادلة لدبلوم أو شهادة مصرية إلا إذا
كان صاحبها قد حصل عليها خارج القطر عقب امتحانات أداها بجميـع
أجزائها وعلى حسب الشروط المعتادة بالمقر الشرعى للمدرسة (الكلية)
الأجنبية بشرط أن تكون هذه المدرسة موجودة ومعترف بها فى البلد الذى
هى تابعة له » ، ونصت المادة الرابعة على أنه « ومع ذلك فالحاصلون
على دبلومات أجنبية أرقى من شهادة الدراسة الثانوية المصرية وليس
ييدهم شهادة المدرسة الثانوية المصرية أو شهادة أجنبية معادلة لهنها

على حسب الشروط المبينة فى المادة الثانية يجب عليهم تأدية الامتحان فى جميع العلوم المقررة للحصول على هذه الشهادة ، فإذا كان الثابت أن حالة المطعون عليه قد عرضت على وزارة التربية والتعليم لتقدير مؤهله ، فأجابته « بأن المطعون عليه لم يحصل على البكالوريا التى تطلب عادة بفرنسا وهى المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان وأن شهادة المعادلة للبكالوريا التى تمنح فى مثل هذه الظروف لا يمكن الاعتراف بأن قيمتها تساوى البكالوريا التى يحصل عليها بالامتحان فى فرنسا ، وهى دون غيرها التى تعترف بها الحكومة المصرية بأنها معادلة لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان عدا اللغة العربية ، وبذلك لا يمكن اعتبار المطعون عليه من وجهة الثقافة العامة فى مستوى حامل دبلومة عالية مصرية » - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإنه يقطع النظر عما أثير حول تقدير مؤهل المطعون عليه فإن نص المادة الأولى من دكريتو ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ تقرر أصلا عاما ميناه أن الشهادات الدراسية التى تمنحها الحكومة المصرية هى دون غيرها التى تؤهل المصريين لتولى الوظائف الحكومية ، وقد أورد النص استثناء على هذا الأصل العام مفاده أنه يجوز اعتبار الشهادات الأجنبية معادلة للشهادات المصرية إذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية من الدكريتو سالف الذكر . وغنى عن القول أن تقرير هذه المعادلة أمر تتركض فيه جهة الادارة بما لها من سلطة تقديرية بما لا يعقب عليها .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤ قى - جلسة ١٧/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

الدكريتو الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ - الأصل على موجب أن الشهادات الدراسية التى تمنحها الحكومة المصرية هى دون غيرها التى تؤهل المصريين لتولى الوظائف الحكومية - الاستثناء هو جواز اعتبار الشهادات الأجنبية معادلة للشهادات المصرية إذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا الدكريتو - تقرير هذه المعادلة سلطة تقديرية لجهة الادارة .

ملخص الحكم :

تنص المادة الأولى من المذكرتين الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ على أن الدبلومات والشهادات الدراسية التي تعطيتها الحكومة المصرية هي التي تعتبر دون سواها بالديار المصرية لسقوط المصريين في الوظائف الأميرية ، أما المدارس الأجنبية المعتبرة بصفة قانونية لدى حكومتها فيجوز من باب الاستثناء اعتبار الشهادات التي تعطيتها للمتخرجين معادلة للشهادات المصرية بحسب الشروط المودنة بالمادة الثانية - ونصت المادة الثانية على أنه لا تعتبر أية دبلومة أو شهادة أجنبية معطاه لمصرى من رعايا الحكومة المحلية معادلة لدبلوم أو شهادة مصرية الا اذا كان صاحبها قد حصل عليها خارج القطر عقب الإمتحانات أداها بجميع اجزائها وعلى حسب الشروط المعتادة بالمقر الشرعى للمدرسة أو الكلية الأجنبية بشرط أن تكون هذه المدرسة موجودة ومعترف بها في البلد الذى هى تابعة له ومفاده ما سلف أن نص المادة الأولى من مذكرتي ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ تقرر أصلا عاما مفاده أن الشهادات الدراسية التى تمنحها الحكومة المصرية هي دون غيرها التى تؤهل المصريين لتولى الوظائف الحكومية وقد أورد النص استثناء على هذا الأصل العام مفاده أنه يجوز اعتبار الشهادات الأجنبية معادلة للشهادات المصرية اذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا المذكرتين فمن ثم فان تقرير هذه المعادلة أمر تتركض فيه جهة الادارة بما لها من سلطة تقديرية بما لا يعقب عليها .

(ملعن رقم ٧١٥ لسنة ٧ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٥)

الفرع الخامس
معادلة الشهادات الدراسية لا تستلج
قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

معادلة الشهادات الدراسية لا تستلج وإنما يلزم أن يصدر بها
قرار من السلطة المختصة .

ملخص الحكم :

أن معادلة الشهادات أمر لا يمكن أن يكون محل استنتاج ولا يستقيم القول بأن وزارة التربية والتعليم اعتبرت شهادة ما معادلة للشهادة الاعدادية طبقاً لما تقضى به المادة ٣١ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ إلا إذا كانت الوزارة قد أصدرت قراراً بإجراء هذه المعادلة ، وهو ما لم يحدث في الحالة المعروضة ، وكل ما حدث أن وزير التربية والتعليم أصدر - في حدود السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٥٢ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٣ في إصدار الأحكام المؤقتة التي يقتضيها تغيير نظام الدراسة والامتحانات - بعد صدور القانون المشار إليه - قراراً بالسماح للطلبة المنقولين من السنة الثانية الى الثالثة ثانوى نظام قديم الذين لم يحصلوا على شهادة الاعدادية أو شهادة معادلة لها ، في التقدم لامتحان الثانوية العامة استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر كإجراء مؤقت لفترة حددت بعشر سنوات انتهى بعدها العمل بهذا الحكم المؤقت ، على نحو لنا أوضحناه فيما تقدم . وإذا جاز أن يستفاد من هذا الإجراء شيء فهو أن الوزارة اعتبرت خلافاً لما ذهب إليه المدعى - الانتقال من السنة الثانية نظام قديم الى السنة الثالثة ليس معادلاً للشهادة الاعدادية ، والا لما كانت بحاجة الى النص على أن سماحاً بدخول الامتحان للطلبة المنقولين من السنة الثانية الى الثالثة هو إجراء استثنائي ومؤقت .

(طعن رقم ٧٠٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨)

القرع السادس

المؤهل الدراسي الذي يرد له تقييم لا يقاس عليه

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ١٩٤٨/٦/٢٩ بقسوية حال المستخدمين المعيّنين على اعتمادات اليومية باليابين الأول والثاني والخاصين على مؤهلات دراسية تجيز التعيين في الدرجات الثامنة والسادسة والبناء وظائف لهم من هذه الدرجات بالياب الأول من الميزانية - ورود مبلغ مدرج بالياب الأول من ميزانية الدولة عام ١٩٤٩/٤٨ في القسم الخاص بوزارة الصحة لإنشاء درجات ثامنة للمحاصلين على شهادات البكالوريا والكفاءة والتجارة المتوسطة والمدارس الصناعية - تحديد هذه المؤهلات ورد على سبيل الحصر بما يتمتع القياس عليه .

ملخص الحكم :

أنه يبين من مطالعة مذكرة اللجنة المالية المقدمة الى مجلس الوزراء أن اللجنة استهلكتها بالاشارة الى أنه بعد تقديم آخر تعديل في مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٩ الى البرلمان جد من الصوامل وطرا من الظروف ما اقتضى انخال تعديلات إضافية على هذا المشروع حتى يمثل أصدق ضرورة للأمور ويكون التقدير فيه اقرب ما يكون الى التحقيق على ضوء آخر الوقائع ثم اوردت اللجنة في البند « السادس » من المذكرة انه « كذلك رؤى تسوية لحال المستخدمين المعيّنين على اعتمادات اليومية باليابين الأول والثاني والخاصين على مؤهلات دراسية تجيز التعيين في الدرجات الثامنة والسادسة رؤى إنشاء وظائف لهم من هذه الدرجات بالياب الأول مقابل خفض اعتمادات اليومية بمقدار اجوزهم وسيترتب على ذلك منح اعانة اجتماعية للمتزوجين منهم ، وسيكون منح الدرجات الجديدة المنشأة بصفة أصلية اذا كان صاحب المؤهل يقوم بعمل يتناسب مع الدرجة التي انشئت لهم حسب هذا المؤهل والا فتعتبر

شخصية بالنسبة له وتنشأ الوظيفة من الدرجة الأدنى المناسبة لصور العمل ٠٠ هذا وفيما يختص بالمعينين بالكيفية من حملة المؤهلات المذكورة على اعتمادات الأعمال الجديدة فتبحث وزارة المالية أمرهم وتنشئ ما يتضح لزومه لذلك من الدرجات بالباب الثالث ٠ وفي ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على ما جاء في هذه المذكرة وأبلغ وزارة المالية بهذا القرار وبصورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر في هذا الشأن ويبين أيضا من الرجوع الى ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٩ الصادر بها القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٤٨ في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٩ أنه ورد تحت قسم ١٠ وزارة الصحة العمومية تباع لمرح ١ - فصل - الديوان العام والصحة العامة بند ١ - ماهيات ومرقيات وأجور (ز) رفع وإنشاء وظائف ٢ - إنشاء وظائف للمعينين باليومية على الباب الأول - أنه خصص مبلغ ١٥١٦٨ جنيهها جملة تكاليف إنشاء عدد ١٥٨ درجة ثامنة للمحاصلين على شهادات البكالوريا والكفاءة والتجارة المتوسطة والمدارس الصناعية على ألا تشغل هذه الوظائف الا بعد الاتفاق مع وزارة المالية ٠

وان ورود ميزانية وزارة الصحة على النحو المتقدم واضح الدلالة في أن المؤهلات الدراسية التي تجيز التعيين في الدرجة الثامنة والتي رأت اللجنة المالية ووافقها على هذا رأى مجلس الوزراء في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٨ تسوية حالة أصحابها المعينين على اعتمادات اليومية بالباب الأول والثاني بإنشاء لمرجات لهم بالباب الأول من الميزانية هذه المؤهلات قد عينت في الوزارة المذكورة على سبيل الحصر والتحديد ودرت على أساسها دون غيرها الاعتمادات المالية التي اقتضتها تنفيذ هذه التسويات بما لا مندوحة معه من وجوب التزام حدود الاعتمادات المالية التي قررت احترام أرضناع الميزانية - ومن ثم يمتنع القياس على هذه المؤهلات استنادا الى الحكمة التي تغيهاها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٨ مسالف الذكر او الى غير ذلك من الاعتبارات ٠

(طعن رقم ٨٠٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٤)

الفرع السابع

لا يجوز للمحكمة أن تحل محل الإدارة في إجراء معاملة مؤهل دراسي

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

معاملة مؤهل دراسي - تختص به الجهة الإدارية في الحدود المرسومة قانوناً - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الإدارة - يقتصر دور المحكمة على رقابة ما اتخذته الإدارة من مطابقة ما أجرته للقانون وما اتسم به من سوء استعمال السلطة •

ملخص الحكم :

أن جهة الإدارة هي النشطة وحدها بإجراء المعاملة لمؤهل المدعية بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة ولا يجوز للمحكمة أن تضع نفسها محل الجهة الإدارية لتجرى إجراءات تختص به جهة الإدارة وحدها وإنما يتعين على المحكمة بعد ذلك رقابة ما اتخذته الجهة الإدارية من مطابقة ما أجرته وأحكام القانون وما اتسم به من إساءة استعمال للسلطة •

(طعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٧/٧)

الفرع الثامن

عدم سريان قواعد الاتصاف والمعادلات الدراسية على
الأفراد العسكريين بالقوات المسلحة

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

الأفراد العسكريون بالقوات المسلحة - القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣
مبيرة كادر سنة ١٩٣٩ غير ذى موضوع بالنسبة لهم بأثر رجعى منذ
العمل به .

ملخص الحكم :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه
« تسرى على الأفراد العسكريين بالقوات المسلحة أحكام القانون
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أو أى قانون أو قرار سابق بتقدير شهادة أو
مؤهل ، وذلك من تاريخ العمل بها » . فأصبح كادر سنة ١٩٣٩ غير ذى
موضوع بأثر رجعى من تاريخ العمل به بالنسبة للأفراد العسكريين بالقوات
المسلحة .

(طعن رقم ١٠١ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٣٦ / ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

عدم سريان قواعد الاتصاف وقانون المعادلات الدراسية فى شأن
الأفراد العسكريين - الأثر الرجعى للقانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ فى هذا
الشأن .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ المنشور فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣
قد نص على أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء

الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية ، تكون مرتبات الأفراد العسكريين بالقوات المسلحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للضباط والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للصولات وضباط الصف والعساكر ٠٠٠ ولا تسرى على الأفراد العسكريين بالقوات المسلحة أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه أو أى قانون أو قرار سابق بتقدير شهادة أو مؤهل ، وذلك من تاريخ العمل بها ، ويبين من هذا النص وما ورد عنه بالملحقة الايضاحية انه بعد نفاذ هذا القانون ذى الأثر الرجعى أصبح لا مجال لأى شك فى ان من لم يصدر لصالحه حكم نهائى من محكمة القضاء الادارى أو اللجان القضائية ، بتطبيق قرارات الانصاف الصادرة بها قرارات مجلس الوزراء فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨ و ٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ أو غيرها من القرارات أو القوانين كقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ليس له ان يفيد منها ، اصلاً للأثر الرجعى للقانون المذكور ، الذى صرح بانها لا تسرى فى شأن الأفراد العسكريين من تاريخ العمل بتلك القوانين والقرارات .

(طعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

عدم سريان قواعد الانصاف وقانون المعادلات الدراسية على المتطوعين فى خدمة الجيش - المتطوع شأنه شأن المجند بالنسبة لسريان النظام والقانون العسكرى .

ملخص الحكم :

ان المتطوع فى خدمة الجيش شأنه شأن المجند فيه بالنسبة الى سريان النظام والقانون العسكريين عليه ، وأية ذلك ان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ حالج نظامهم المالى للمجندين فيما يتعلق بالرتب العسكرية ومرتباتها ، الا فى الحالات الخاصة التى ذكرها هذا القانون على سبيل الحصر ، ثم صدر القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ فأصبحت المعاملة موحدة ، وانتفت كل شبهة فى عدم سريان أى قانون أو قرار ذى صبغة مدنية بتقدير شهادة أو مؤهل فى حق هؤلاء المتطوعين ، وذلك بأثر رجعى ، أى من تاريخ صدور هذه القوانين والقرارات .

(طعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

الفرع التاسع المؤهل الدراسي والكادر الاعلى

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

معادلات دراسية - قواعد الانصاف - تسوية حالات الموظفين اعمالا
لهذه القواعد - تكون بمعهم الدرجات بذات الكادر المقيدين عليه .

ملخص الفتوى :

ان تسوية حالات الموظفين اعمالا لقواعد الانصاف او لقانون المعادلات
تكون بمعهم الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بذات الكادر المقيدين عليه بالوزارات
والمصالح ، والا فان التسوية تكون مشوبة بعيب مخالفة القانون .

(فتوى ١٤٤ في فبراير سنة ١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

جواز نقل العامل من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف
الادارية اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالي نتيجة لتسوية
حالته وفقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتطبيق الجدول
الثاني عليه من تاريخ التعيين حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ، ثم
تطبيق الجدول الاول عليه بعد ذلك .

ملخص الفتوى :

سن المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسويتين وجوبيتين نصت
على احدهما المادة ٨ بينما نصت على الاخرى المادة ١٥ ، فبموجب المادة
٨ تسوى حالات الحاصلين على مؤهلات عالية الموجودين في الخدمة في
١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون المذكور بوضعهم في الفئة المقررة لمؤهلاتهم
اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل مع مراعاة تاريخ ترشيح

زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المنظمة لتعيين الفريجين المنصوص عليها
بالمقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ وبموجب المادة ١٥ يتعين تسوية حالة
العاملين الموجودين بالخدمة في ١٢/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بهذا القانون
بتقديمهم الى الفئات الاعلى اذا امضوا المدد الكلية المحددة في الجداول
المرفقة بالمقانون وذلك في ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمون اليها - وعلى
ذلك يكون المشرع قد أجرى تسويتين تسبق احدهما الأخرى ، لكل منهما
شروطها وقواعدها التي لا تتعارض مع قواعد وشروط تطبيق الأخرى ،
وبحيث يكون ممكنا اعمالها معا على ذات الحالة ، ومن ثم فان تسوية حالة
العامل الحاصل على مؤهل أثناء الخدمة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ يتعين أن تتم أولا وفقا لحكم المادة ٨ فيوضع على الفئة القررة
لمؤهله العالي من تاريخ حصوله عليه ، مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في
التخرج ، متى كان موجودا بالخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون
المذكور ، وهو الامر الذي يقتضى بالضرورة تغير مجموعته الوظيفية من
مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية من تاريخ حصوله
على المؤهل او تاريخ ترشيح زملائه في التخرج ايهما أقرب باعتبار ذلك
انمكسا لربط المشرع بينه وبين زملائه في التخرج ، والقول بغير ذلك يفرغ
هذا الارتباط من مضمونه واذ سسبق هذا التاريخ ١٢/١٢/١٩٧٤ تاريخ
العمل بالمقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وجب تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠
من هذا القانون بأن يسرى عليه الجدول الثانى حتى تاريخ الحصول على
المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول بالفئة والاقسيمية التي يلحقها بمقتضى
الجدول الثانى باعتباره قد اعيد تعيينه حكما اعمالا لحكم المادة ٨ من
القانونين سالف الذكر في مجموعة الوظائف العالية .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد عين بمؤهل متوسط في
١٥/١/١٩٦١ وحصل على مؤهل عال في سنة ١٩٦٨ فانه يتعين تسوية
حالته وفقا لحكم المادة ٨ مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج فاذا
امضت تلك التسوية عن شغله الفئة السابعة بمجموعة الوظائف العالية قبل
نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعيين تنبوية حالته طبقا للمادة ٤٥ منه
مع مراعاة حكم الفقرة (و) من المادة ٢٠ على النحو السابق بيانه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع الى أن تطبق

حكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل في الحسالة الماثلة يؤدي الى نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية .

(ملف ٥٦٤/٣/٨٦ جلسة ١٩٨١/١١/٤ ويذات المعنى ملف ٥٦٨/٣/٨٦ جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

أن أعمال حق الخيار المنصوص عليه بالمادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ بين المعاملة على أساس المؤهل القديم الحاصل عليه العامل أو المؤهل العالي الجديد لا يقتيد بحصول العامل على المؤهل العالي أو نقل درجته للكاسر العالي بعد ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ العمل بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - أساس ذلك - أن المشرع لم يقيد حق الخيار - المكفول لهؤلاء العاملين بأى قيد سوى توافر شروط تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بالوجود في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

أن المادة السادسة من القانون رقم ٨٠/١٣٥ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون ٧٣/٨٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٨١/١١٢ تنص على أنه « يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فتطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون » .

ومفاد ذلك أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٨٠/١٣٥ خول للعاملين الذين عينوا بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٧٣/٨٢ وتلك لتى أضيفت اليه بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠/١٣٥ والذين حصلوا أثناء الخدمة على مؤهلات عالية بعد قضاء مدة دراسة قدرها أربع

سنوات على الأقل حقاً مطلقاً في الخيار بين معاملتهم على أساس مؤهلاتهم القديمة فتسوى حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٢/٨٢ أو معاملتهم بمؤهلاتهم المالية الجديدة فتطبق في شأنهم حكم المادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ٨٠/١٣٥ وبذلك يمنحون اقدمية اعتبارية قدرها سنتين بالفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ .

وإذا لم يقيد المشرع حق الخيار المخول لهؤلاء العاملين بأى قيد سوى توافر شروط تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠/١٣٥ بالوجود في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فإنه ليس ثمة مقتضى لاشتراط حصول العامل على المؤهل العالي أو نقل درجته إلى الكادر العالي بعد ١٩٧٣/٨/٢٢ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٣/٨٣ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن أعمال حق الخيار المنصوص عليه بالمادة المانحة من القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ لا تقتيد بحصول العامل على المؤهل العالي أو نقل درجته إلى الكادر العالي بعد ١٩٧٣/٨/٢٢ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٣/٨٣ .
(ملف ٥٧٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٢/٢)

الفرع العاشر

الوجود في الخدمة للفادة من احكام التسويات الخاصة
بالمؤهلات الدراسية عند صدور القواعد القانونية المنظمة لها

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبينا :

العامل الذي يحال الى المعاش في ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يقيد من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

لما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الاثار المترتبة على تطبيق
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قد اعتد في المادة الاولى منه بالمؤهلات الواردة
بقرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ كأساس لتسوية
حالات العاملين الحاصلين عليها وفقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
سالف الذكر . وكانت المادة السابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد
اشتترطت للانتفاع باحكامه الوجود بالخدمة من تاريخ العمل به في
١٩٨٠/٧/١ ومن ثم فان هذا الاعتداد بالمؤهلات التي تضمنها القرار
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ومن بينها المؤهل الحاصل عليه العامل المعروضة
حذلقه - لا يعمل به الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ . لذلك فان احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا تسرى الا على
العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها الموجودين بالخدمة في
١٩٨٠/٧/١ وذلك اعمالا للآثر المباشر للتشريع .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ، ما تنص عليه المادة الرابعة من القرار
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه من أن يعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١
وذلك ان هذا القرار صدر منعذما وفقا لفتوى الجمعية العمومية المنوه
عنها وان صحح انه قد غذا مشروعا بعد ان نص عليه في المادة

الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر إلا أن هذه التشريعية لا تضافى عليه إلا اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يصح لاحد قبل هذا التاريخ ، أن يدعيه سنداً لترتيب حقوق له أعمالاً للقاعدة العامة التى تقضى بعدم جواز تصحيح القرارات الادارية بأثر رجعى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المروضة حالته والذى احيل الى المعاش قبل ١٩٨٠/٧/١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - فى الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .
(حلف ٦١٦/٣/٨٦ - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣)

الفرع الحادى عشر

اثر الجزاء التأديبى على اجراء التسوية بالمعادلات الدراسية

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

اثر محو الجزاء على تسوية حالة العامل وفقا لقانون المعادلات الدراسية - اثره يقتصر على المستقبل - الجزاء بخفض الدرجة يؤخذ فى الحسبان عند اجراء التسوية .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه حصل على شهادة مدرسة الفنون والصنائع ببولاق فى سنة ١٩٢٩ والتمق بالخدمة من اول ديسمبر سنة ١٩٢٩ بالدرجة السابعة الفنية المتوسطة ، وفى اول ابريل سنة ١٩٣٦ اصدر مجلس التأديب قرارا بمجازاته بخفض درجته فى الدرجة الثامنة ، ورقى الى الدرجة السابعة من اول اكتوبر سنة ١٩٤٣ ، والى الدرجة السادسة من اول اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وقد مسويت حالته طبقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاضع بالمعادلات الدراسية فاعتبر فى الدرجة السابعة من اول ديسمبر سنة ١٩٢٩ وفى الدرجة السادسة من اول ديسمبر سنة ١٩٣٢ بعد انقضاء ثلاث سنوات على تعيينه ، وخفضت درجته بالتطبيق لقرار مجلس التأديب فاعتبر فى السابعة من تاريخ صدور قرار مجلس التأديب ولما كان قد رقى الى الدرجة السادسة من اول اكتوبر سنة ١٩٤٩ فقد رقى الى الدرجة الخامسة الشخصية من اول ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالتطبيق لنص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لقضائه نغمة وعشرين سنة فى درجتين ، ثم رقى الى الدرجة الرابعة الشخصية من اول ديسمبر سنة ١٩٥٩ لقضائه ثلاثين سنة فى ثلاث درجات ، وفى ١٩ من يناير سنة ١٩٦٠ صدر القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ بمحو الجزاءات التى وقعت على المدعى ، وفى اول ديسمبر سنة ١٩٦٠ رقى الى الدرجة الثالثة الشخصية لقضائه ٣١ سنة فى أربع درجات متتالية وفى اول يولية سنة ١٩٦٤ وضع على الدرجة الرابعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على أن محور
الجزاء لا يكون له من أثر إلا بالنسبة للمستقبل ولا يترتب على هذا المصور
إعدام الآثار التي ترتبت عليه في الماضي ، ومن ثم يكون قد جاء متفقاً مع
أحكام القانون ذلك أن المادة ١٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سألقة
الذكر قد جاءت صريحة في تحديد الأثر القانوني لقرار محو الجزاء إذ قصرته
على المستقبل ، وأكد المشرع هذا المعنى بما أورده في عجز هذه المادة من
أن المحو لا يؤثر في الحقوق أو التعويضات التي ترتبت على الجزاء وبالتالي
فإن هذا المحو لا يؤثر على الأقدميات التي استقرت في الدرجات التالية
لدرجة التي خفضت درجة المدعى إليها - والقول بغير ذلك مقتضاه سريان
قرار المحو بأثر رجعي من شأنه المسدس بالمراكز القانونية التي استقرت
لذويها الأمر الذي لا يجوز إلا بقانون يرتب هذا الأثر ومن ثم لا وجه لما أثاره
المدعى في غرضه طعنه من أن هذا الجزاء ليس له من أثر في تسوية حالته
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية
وذلك لأن هذه التسوية وقد ارتدت برفضاً بأثر رجعي إلى تاريخ دخوله الخدمة
في أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ وقبل مجازاته برفض درجته في أول أبريل سنة
١٩٣٦ ، فقد لزم أعمال أثر هذا الجزاء عند إجراء هذه التسوية ، إذ ليس من
شأن هذه التسوية محو الجزاء الواقع على المدعى أو الآثار التي ترتبت عليه
فعلاً على ما أسلفت المحكمة .

(طعن رقم ٦١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن سريان أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين الذين عينوا على وظائف
مؤقتة أو على اعتمادات غير مقسمة إلى درجات أو على رتب ثابتة أو على
وظائف خارج الهيئة أو عمال باليومية - سريان هذا القانون على كامل مدة
الخدمة الخاصة بالعامل المؤقت حتى ولو تخللتها بعض فترات الانقطاع عن
العمل بسبب الفصل أو انتهاء الخدمة لأي سبب - عدم جواز الإقتصار على

أرجاع اقدميته الى تاريخ تعيينه الجديد وإصدار مدد الخدمة السابقة - غاية ما هنالك هو استئصال مدد الانقطاع من مدة الخدمة .

مفخص الحكم :

ومن حيث أن الشرع إذ قضى بتطبيق قانون المعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على العاملين المعيّنين على وظائف مؤقتة فإنه لا شك قد انخل في اختياره اختلاف طبيعة العلاقة التي تربط مثل هؤلاء العاملين بالحكومة عن غيرهم ، ذلك أن طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد المركز القانوني للمعامل المعيّنين على وظيفة مؤقتة في علاقته بالحكومة عن تعيينه تتصف بالثوقيت إذ يعتبر عندئذ مفصولاً تلقائياً بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة سواء انتهت بالإهمال المعين عليها أو نفذت الاعتمادات المالية المقررة لها ما لم يحسد تعريفه بذات الصفة المؤقتة بعد انفصام الرابطة الأولى وبرغم ذلك فإن المخرج لم يقصر تطبيق قانون المعادلات الدراسية على العاملين المؤقتين على مدة تعيينهم الأخيرة دون السد المسابقة لذلك ممناً لا يجوز معه قصر هذا التطبيق على النصف المذكورة بغير نص صريح ، وغاية ما هنالك أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ استوجب أن تتوافر في العامل المؤقت ليفيد من قانون المعادلات الدراسية أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وهي أن يكون معينا قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وحصل على إحدى المؤهلات المشار إليها في المادة ١ من القانون والواردة في الجدول المرفق به وأن يكون موجوداً بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون - ولا وجه بالتالي لما ذهب إليه جهة الإدارة من أن اعتبار تعيين العامل المؤقت تعييناً جديداً بعد انفصام رابطة الأولى بالحكومة لا يسوغ تبوية حالته تطبيقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ إلا من تاريخ تعيينه الجديد ذلك لأن هذا القول يؤدي الى اصدار جزء من المدد الفعلية للمعامل التي قضاهما في خدمة الحكومة في تطبيق قانون المعادلات الدراسية رغم انطباق شرائط القانون عليها - وأن كان يتمين نزولاً على طبيعة الرابطة المؤقتة للمعامل المعين على وظيفة مؤقتة استئصال فترات الانقطاع عن العمل لأن مناط حساب اقدمية هو مدة الخدمة الفعلية التي قضاهما العامل المؤقت في عمله .

ومن حيث أن الثابت أن المدد المتحق بالمعمل في خدمة الهيئة العامة

للمسلك الحديدية كمحولى ظهورات فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٨ بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية عام ١٩٣٧ وفى ٢٩/٧/١٩٤١ تقرر عدم لياقته الطبية للعمل محولى وفى ٣٠/٧/١٩٤١ تقرر فصله اداريا بوصفه عاملا مؤقتا ، وفى ١٢/٨/١٩٤١ قررت الادارة الطبية انه يمكنه العمل بوظيفة ساع او عامل لوحة تليفون ، وبدأت الجهة الادارية فى اتخاذ اجراءات تعيينه الى ان عين فى ١/٧/١٩٤٢ بوظيفة ساع ظهورات بصفة مؤقتة واستمر معيننا بالخدمة الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ فمن ثم يكون من حقه ان تسوى حالته طبقا لهذا القانون بوضعه فى الدرجة التاسعة المقررة لمؤهله (الشهادة الابتدائية) وفقا لما هو وارد فى الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية وان ترتد اقدميته فى هذه الدرجة الى ١٦/٤/١٩٣٨ تاريخ تعيينه الاول بخدمة الحكومة على ان يستنزل من حساب الاقدمية مدة انقطاعه عن العمل بسبب فصله الواقعة من ٣٠/٧/١٩٤١ حتى ١/٧/١٩٤٢ .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٥)

الفرع الثاني عشر

إبراز العامل المؤهل دراسي لم يكن قد نوه عنه من قبل
واستقرار وضعه الوظيفي على أساس من عدم حصوله عليه

قاعدة رقم (٢٨٩)

ألفياً :

بعد استقرار وضع العامل الوظيفي على أساس عدم حصوله على
شهادة دراسية معينة ، لا يجوز إعادة تسوية حالته طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بعد خمسة عشر عاماً استناداً الى تقدمه بما يفيد سبق حصوله على
تلك الشهادة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الذي ينص في المادة (١٥) منه على أن « يعتبر من أمضى
من العاملين الموجودون بالخسمة إحدى المدد الكلية المحددة بالمجداول المرفقة
مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي
لاستكمال هذه المدة فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ
الذكر ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ » كما استعرضت
الجمعية العمومية الجداول المرفقة بهذا القانون فاستبان لها أن المشرع
خصص الجدول الأول منها لحملة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في
الفئة ٧٨٠/٢٤٠ ج ، والجدول الثاني لحملة المؤهلات فوق المتوسطة
والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ج ، والجدول الثالث
للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ج
والجدول الرابع لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم في الفئة
٣٦٠/١٦٢ ج والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في
الفئة ٣٦٠/١٤٤ ج ، والجدول السادس لمجموعة وظائف البعثات المعاونة
المقرر تعيينهم في الفئة ٣٦٠/١٤٤ ج .

ومن حيث أن المناط في تطبيق الجداول المشار إليها والمرفقة بالقانون رقم ١١/١٩٧٥ هو - وطبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الحصول على إحدى المؤهلات المشار إليها في تلك الجداول أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل أو شغل وظيفة في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ، وأنه في تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول ، فإن المبرة في ذلك بالمركز القانوني المستقر للمعامل في تاريخ نفاذ القانون (١٢/٣١/١٩٧٤) وحسب مجموعته الوظيفية وقفة بداية التعمين .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإنه لما كان الثابت من ملف خدمة العامل المذكور أنه كان في ١٢/٣١/١٩٧٤ « تاريخ العمل بالقانون رقم ١١/١٩٧٥ المشار إليه » شاغلا لوظيفة من الفئة ٣٦٠/١٤٤ بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بمصلحة الطب الشرعي بحسبانه غير حاصل على مؤهل دراسي فمن ثم يكون قد تحقق في شأنه مناط تطبيق الجدول السادس المرفق بالقانون المذكور دون سواء ، وهو ما عملته في شأنه الجهة الادارية المختصة .

ومن حيث أنه لا يغير ما تقدم ، ما تبين من سيق حصول العامل المعروضة حالته على الشهادة الاعدادية العامة سنة ١٩٦٧ ، ذلك أنه لم يتقدم الى الجهة الادارية صاحبة الشأن بما يفيد حصوله على تلك الشهادة الا بعد خمسة عشر سنة أي أنه في ١٠/٢٢/١٩٨٢ ، بعد أن استقر وضعه الوظيفي وتحدد مركزه مع زملائه على وضع سليم قانونا وقتئذ فلا يجوز والحالة هذه تعديل وضعه وبالتالي فلا يجوز تطبيق الجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المذكور في تصوية حالته طبقا للجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفروع الثالث عشر

زميل العامل في الحصول على مؤهل دراسي

قاعدة رقم (٢٩٠)

المسألة :

المقصود بـنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقضاء العام هو النظر إلى حالة زملاء
العامل المراد تسوية حالته المعنيين فعلا في التاريخ المشار إليه يذات مجموعته
الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤهله وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس
١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للمتعين في الوظائف -
المصنوفات بالخدمة اعتبارية قررها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها
بالفعل في التاريخ المذكور ، فلا يتحقق في شأنهم معنى التزميل -

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع المسادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع السالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص على أنه : تسوى حالة السالمين الذين يسرى في هباتهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض السالمين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المدنيين في التاريخ المذكور .

وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الاندماجية التي يعمل بها تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة ، فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي

• **يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية**

كما استعرضت الجمعية العمومية التعليمات التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، والتي تضمنت النص على أنه « يراعى في مجال

حكم المادة ١٤ من القانون انها تختص بمن يسرى بشأنهم احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالقطاع الحكومي اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايهما اقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور ، وفي هذا الصدد يحدد الزميل على أساس الجهة التي يعمل بها حالياً ، فإذا لم يكن له زميل في هذه الجهة حدد الزميل في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الحالية ، فإذا لم يوجد له زميل في هذه الجهة أو تلك يحدد الوزير المختص بالتنمية الإدارية الجهة التي يوجد بها الزميل » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم - وطبقاً لما قضت به المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٤ ق بجلسته ١٢/١٣/١٩٨١ - ان المقصود بنص المادة ١٤ سالفة الذكر هو النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته المعينين فعلاً في التاريخ المشار اليه بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤهله وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للمعينين في الوظائف ، فبذلك يتحقق معنى الزمالة في حكم هذا النص ، وتقوم ضوابط التسوية التي قضى بها على أساس سليمة من الواقع والقانون ، أما المعينون بأقدمية اعتبارية قدرها القانون لهم في هذه الدرجة نون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور فهؤلاء لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل ، إذ لا يبرر تاريخ تعيينهم الفرضي في تلك الدرجة المساواة بهم أو القياس على حالتهم إذا ما رجع هذا التاريخ الذي عين فيه العامل المراد تسوية حالته وقد انتهت المحكمة الإدارية العليا الى ان العامل الذي أرجعت أقدميته في الدرجة السادسة الإدارية الى ٢٧/٥/١٩٥٤ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه لايعتبر زميلاً للعامل الذي أرجعت أقدميته في الدرجة ذاتها الى ٣٠/٦/١٩٥٤ وذلك لاختلاف تاريخ تعيينهما إفعلياً في الدرجة المذكورة وهو ٨/٨/١٩٥٥ بالنسبة للاول و ١/٣/١٩٥٥ بالنسبة للثاني) .

ومن حيث أنه مما يؤكد ذلك ، أن الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع كانت قد الفتت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٠ (ملف رقم ٨٦/٦/٢٤١) بأن المقصود بالزميل في حكم المادة (١٤) من

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه هو ذلك الذي يتحد مع العامل في الفئة المقررة لبدائية التعيين بالمؤهل الدراسي وفي تاريخ التعيين . أما من يكون معينا في تاريخ الحصول على المؤهل لا يمكن أن يكون شرطا مبدلا لتاريخ التعيين ، إذ طالما أن العبارة في الزمالة بدرجة التعيين ، فإن الوحدة في تاريخ شغلها هي التي تحقق الزمالة الكاملة بين عاملين حاصلين على المؤهل المقرر له هذه الدرجة ، وإته إذا كان تاريخ التعيين يمثل حدا فاصلا بين العامل ومن سبقوه في التعيين فلا يحق له المساواة بهم ، إلا أنه ليس حدا جامدا إذ هو قابل للتحرّك إلى ما بعد تاريخ تعيين العامل ذاته فيحق له أن يطالب بالمساواة بمن هو أحدث منه تعيينا من باب أولى إذ لم يجد زميلا يتقدم معه في تاريخ التعيين .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإنه لما كان السيد / ٠٠٠٠٠٠ قد عين في وظيفة من الدرجة السادسة الادارية بالمجلس بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٩ ، في حين أن السيد / ٠٠٠٠٠٠ كان قد عين في تلك الدرجة بتاريخ ١٩٥٥/٣/١ بمصلحة الضرائب (قبل نقله إلى المجلس في ١٩٥٦/٧/٧) ومن ثم فإنه لا يعد زميلا للأول في مفهوم نص المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالفة الذكر ، دون أن يغير من هذا النظر أرجاع أقدميتهما في درجة التعيين إلى تاريخ واحد هو ١٩٥٤/٦/٣٠ (تاريخ حصولهما على المؤهل العالي) .

ومن حيث أنه في ضوء ما سبق ، فإن قرار السيد رئيس مجلس الدولة رقم (٢٠٤) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وقد أخذ بغير النظر لتقديم على النحو السابق تفصيله ، فإنه يكون قد وقع باطلا ويتعين حله .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اعتبار قرار السيد المستشار رئيس مجلس الدولة رقم (٢٠٤) لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنته من تسوية لحالة السيد / ٠٠٠٠٠٠ مطابقا لأحكام مادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
(ملف ٩٣٣/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٣/٦٠/٥)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

تتقضى الزمالة بين الحاصل على دبلوم الهندسة التطبيقية والحاصل على دبلوم الفنون والصناعات (نظام حديث) .

ملخص الحكم :

فى ظل القانونين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تصدق الزمالة على للتمتين الى مجموعة وظيفية واحدة عند الحصول على مؤهلات مقرر لها ذات المرتبة الوظيفية وقت التعيين ، وبشرط أن يكون المؤهلان متساويين فى تاريخ التعيين ومن ثم فانه لما كان دبلوم الفنون والصناعات (نظام حديث) مقرر له فى الاصل الدرجة المسابعة فى حين أن دبلوم الهندسة التطبيقية مقرر له فى الاصل الدرجة السادسة من بدء التعمين فانه تتقضى شروط مفهوم الزميل .

(طعننا رقما ١٦٦ و ١٦٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١)

الفرع الرابع عشر

المؤهل الدراسي والتجديد

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

تحسب مدة الخدمة للمجنّد كاملة إذا لم يوجد له زملاء في التخرج معيّنون في ذات الجهة التي عين بها .

ملخص البقوى :

تعرض المشرع بمسند تفسير المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لبيان طبيعة وتكييف الخدمة العسكرية والوطنية باتّباعها وكانتا قضيت بالخدمة المدنية وبهذا الوصف الأخير أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية وأن وضع قيوداً على ذلك هو الاستثناء العامل الذي ضمت له مدة الخدمة العسكرية والوطنية في التفرّج المعين معه في ذات الجهة ، ومن ثمّ يتعيّن أعمال القيد في الحدود الموضوعة له وهو عدم المساس بالمراكز القانونية لزملاء المجنّد في نفس دفعة تخرجه أو من الدفعات السابقة عليه المعيّنين معه في ذات الجهة - وغنى عن البيان أن أعمال هذا القيد لا يقوم سببه إلا حيث يوجد الزميل فإن لم يوجد حسبت مدة الخدمة العسكرية كاملة وبناءً عليه تحسب مدة الخدمة للمجنّد كاملة إذا لم يوجد له زملاء في التخرج معيّنون في ذات الجهة التي عين بها .

وفي نفس الاتجاه أيضاً ما قرّره الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٥/٧ من أن المجنّد بمجرد تعيينه ثبتت له صفة الموظف المسار وتعتبر مدة إعارته ومن ثمّ مدة خدمة من جميع الوجوه - أساس ذلك أن أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لم يرد فيه أيّ تحفظ في خصوص حساب المدة كاملة من تاريخ تعيين المجنّد في الوظيفة العامة

فضلا عن أنه وقد اعتبر موظفا من تاريخ تعيينه ٠٠٠٠ فان الأمر يقتضى حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته فى الوظيفة المدنية وما يترتب على ذلك من آثار .

(ملف ٣/٨٦ - ٢٩١ / جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

الحصول على المؤهل الدراسى لازم لحزم مدة التجنيد .

ملخص الفتوى :

من حيث أن نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ صريح فى أن ضم مدة التجنيد يقتصر على العامل المؤهل دون غيره ذلك لأن عبارة زميل التخرج التى وردت تعنى أنه يشترط لحزم مدة التجنيد أن يكون العامل مؤهلا ، وهذا الشرط لم يفارق نص المادة ٦٢ سابقة الذكر منذ صدور القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ويعد تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ثم تعديلها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ ، وهو الأمر الذى يتضح بجله من الرجوع للمذكرات الايضاحية لهذه القوانين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التفضية العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ مقصور على العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ، ومن ثم لا يجوز ضم مدة التجنيد فى الحالة المعروضة .

(ملف ٦٥/١/٢٥ - ٦٥ / جلسة ٢٩/١١/١٩٧٨)

الفرع الخامس عشر
أقدمية اعتبارية للمحصل على مؤهل دراسي
قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

أقدمية اعتبارية — احتسابها للمدعي بقرار نهائي من اللجنة القضائية
استنادا الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في اول يولية و ٢ و ٩ من
ديسمبر سنة ١٩٥١ — طعنه في قرار سابق بتخطيه في الترقية بالأقدمية —
جسوازه .
ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه قد صدر بترقية زملاء للمدعي
الى الدرجة السادسة في النسبة المقررة للأقدمية المطلقة ، ثم أعقب ذلك
صدور قرار نهائي من اللجنة القضائية بتسوية حالة المدعي . تطبيقا
لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في اول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر
سنة ١٩٥١ — على أساس اختياره في الدرجة السابعة من تاريخ التحاقه
بالتسوية ، وهو تاريخ سابق على حصول المطعون في ترقيتهم على تلك
الدرجة ، فإن طلبه إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في
الترقية الى الدرجة السادسة في نسبة الأقدمية المطلقة يكون مستندا الى
أساس سليم من القانون . ولا يجدي في هذا المقام التحدى بأن القرار
المطعون فيه قد صدر قبل صدور قرار اللجنة القضائية بتسوية حالة
المدعي . ذلك أن أقدميته تعتبر بافتراض قانوني راجعة الى التاريخ الذي
عينته قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر كمقتضب أو مركز قانوني
ذاتي أنشأته في حقه ، لا يتأثر بتراخي الإدارة في اجراء التسوية
المفروضة قانونا بموجب تلك القرارات ، مما اضطر المدعي الى أن يلجأ
الى اللجنة القضائية فاصدرت قرارها المقرر قانونا لحقه في الأقدمية منذ
التاريخ المفروض الذي عينته القرارات المذكورة . ولو أن الإدارة فعلت
ذلك في حينه لمقررت أقدمية المدعي في الدرجة السابعة قبل صدور
القرار المطعون فيه بما يسمح بترقيته للدرجة السادسة في تلك الحركة
في نسبة الأقدمية المطلقة . وإذا كانت الإدارة قد تأخرت عن اجراء هذه
التسوية الى أن صدر بها قرار اللجنة القضائية فلا يجوز أن يضاهو
المدعي بذلك وهو لا ذنب له فيه .

القرع السادس عشر
اعانة غلاء المعيشة عند اعادة التسوية للمؤهل

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - الموظفون الذين كانوا بالكادر المتوسط تثبتت اعانة الغلاء لهم على اساس ماهية ٢٠/١١/١٩٥٠ - تعيينهم في درجات بالكادر العالي لحصولهم على مؤهلات عالية - تثبتت اعانة الغلاء على مرتب قدره ١٢ جنبها شهريا .

ملخص القوى :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبتت اعانة غلاء المعيشة على المرتبتات والاجور التي تصرف للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقرر بجلسته المنعقدة في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ان الموظفين الذين ثبتت اعانة غلاء المعيشة لهم على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى في هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات والمهام المقررة للمؤهلات الجديدة - هؤلاء يعاملون على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

ومن حيث ان المرتب المقرر لذوي المؤهلات العالية أو الجامعية عند تعيينهم بالدرجة السادسة هو ١٢ ج طبقا لكادر سنة ١٩٢٩ الذي كان معمولا به قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة ، ومن ثم يتعين اتخاذ هذا المرتب اساسا لتثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الموظفين الذين يحصلون على مؤهلات عالية أو جامعية اثناء الخدمة ، وذلك اعمالا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ سالف الذكر .

ولما كان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد التي تضمنت انه لما كان

بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد (اى الكادر الملحق
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة) بزيادة فى
مرتباتهم ، فقد رؤى استقطاع قيمة هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة
غلاء المعيشة بالنسبة الى من طبق عليهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو
قيمة ما حصل عليه الموظف من زيادة فى مرتبه نتيجة تطبيق الكادر الجديد
الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عليه .

(فتوى ١٥٨ فى ١٩٥٨/٣/٢٠)

القصور السابعة عشر

اول المربوط

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - نصها على منح بداية المربوط الجديد لمن يتقاضى من الموظفين الموجودين في الخدمة في اول يوليوس سنة ١٩٥٢ مرتبا يقل عن هذه البداية - استثناء من ذلك يمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة السادسة بقتلها الجديدة بما لا يجاوز بداية مربوطها من كان في الدرجة السادسة من حملة المؤهلات الدراسية بمرتب يقل عن ١٢ جنيا شهريا - عمومية هذا الحكم بالنسبة الى جميع الدرجات فنية او ادارية او كتابية .

ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ان المشرع قصد الى افادة الموظفين الموجودين في الخدمة في اول يوليوس سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذه ، من الزيادات والتحسينات التي ادخلها على المرتبات والتي اشتمل عليها الكدر الجديد فاحتفظ لهم بدرجاتهم السابقة وبمرتباتهم في ذلك التاريخ وراعى جانب من يتقاضى منهم مرتبا يقل عن بداية المربوط الجديد للدرجة فقضى بمنحه هذه البداية ، الا انه استثنى منهم من كان في الدرجة السادسة من حملة المؤهلات الدراسية المقدرة لها طبقا لمقاييس تسعير الشهادات الدرجة السادسة بمرتب يقل عن ١٢ جنيا شهريا ، فاجتزأ في شأنهم بمنحهم علاوة واحدة من علاوات الدرجة السادسة بقتلها الجديدة بما لا يجاوز بداية مربوطها وعمم هذا الحكم بالنسبة اليهم جميعا بغض النظر عن طبيعة الدرجة التي يشغلونها سواء كانت فنية او ادارية او كتابية . ونص المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على النص المتقدم نص قاطع لا يحتمل التأويل ، وحكمه عام لا يقتل التخصيص ، ومن ثم فهو يسرى في شأن جميع الموظفين الموجودين في الخدمة من حملة المؤهلات الدراسية المقدرة لها وقت نفاذ احكامه الدرجة السادسة بمرتب يقل عن ١٢ جنيا شهريا فلا يتمتعون بداية مربوط الدرجة السادسة الجديدة ، وانما يحصلون فقط على علاوة واحدة من علاواتها وفي حدود بداية هذا المربوط دون مجاوزتها .

(ملعن رقم ١٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥)

(م ٣٣ - ج ٢١)

الفرع الثامن عشر
لجنة التقييم المالى للمؤهلات الدراسية
قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

وزير التنمية الادارية بحساباته صاحب السلطة فى اصدار قرارات
التقييم المالى للمؤهلات هو الذى يدعو لجنة المؤهلات الدراسية للانعقاد •

ملخص الفتوى :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام اناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة اصدار قرارات
بتحديد المستوى المالى للمؤهلات الدراسية وذلك بعد موافقة لجنة تقييم
المؤهلات الدراسية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة
من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بعد ان كان هذا القانون يجعلها منوطة بوزير
الخزانة — مؤدى ذلك ان دعوة اللجنة المشار اليها للانعقاد للنظر فى تقييم
مؤهل دراسى معين طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وازاء خلو
النصوص التشريعية من بيان السلطة المختصة بدعوتها يكون من اختصاص
وزير التنمية بحساباته صاحب السلطة فى اصدار قرارات التقييم المالى
للمؤهلات المشار اليها •

(ملف ١٩٨٣/٥/٤ جلسة ٦١٩/٣/٨٦)

الفرع الخامس عشر
مؤهلات علمية خاصة

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

المادة ٥٢ فقرة خامسة من قانون نظام موظفي الدولة - تخويلها مجلس الوزراء تعيين الدرجة التي يجوز منحها للمحاصلين على مؤهلات علمية خاصة - سريانه على طلبة البعثات والمبعوثين من الموظفين على السواء بمراعاة القواعد العامة للترقية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن يكون التعيين لأول مرة في أدنى الدرجات بوظائف الكادرين الفني والعالي والإداري ، كما وأن الفقرة الخامسة من المادة ٥٣ المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن « لمجلس الوزراء أن يعين في حدود القواعد العامة المقررة للترقية الدرجة التي يجوز منحها للمحاصلين على مؤهلات علمية خاصة » . وقد نص القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٢ على أن يعمل بهذه الفقرة اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٢ أي اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وحيث أن الاستفادة من هذه الأحكام أن الأصل في تعيين الموظفين أن يكون في أدنى درجات الكادرين الفني والعالي والإداري ، ويرد على هذا الأصل استثناء بالنسبة إلى المحاصلين على مؤهلات علمية خاصة الذين يجوز وفقاً لحكم الفقرة الخامسة من المادة ٥٣ تعيين الدرجة التي يجوز منحها لهم في حدود القواعد العامة المقررة للترقية ، وقد جاء نص هذه الفقرة عاماً بحيث يتناول في عمومها وإطلاقه كافة ذوي المؤهلات العلمية الخاصة سواء كان حصولهم عليها قبل أو بعد توظيفهم . ويؤيد هذا النظر ما جاء بالملحكة الإيضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٢ من أنه قد أجيئ « لمجلس الوزراء في حدود القواعد العادية للترقية تعيين الدرجة التي يجوز

منحها للحاصلين على مؤهلات علمية خاصة حتى لا يضار الموظف بسبب المدة التي يقضيها في زيادة مؤهلاته العلمية ، وهذه العبارة لا يقف مدلولها عند طلبية البعثات وحدهم بل يتناول المبعوثين من الموظفين .

وعلى ذلك فإن القرار الذي يصدره رئيس الجمهورية بتعيين الدرجة التي يجوز منحها للحاصلين على مؤهلات علمية نفاضة قرار لائحى عام ، ويجوز أن يصدر هذا القرار في شأن مؤهل معين فينطبق على الحاصلين على هذا المؤهل .

(فتوى ٢٥٧ في ١١/٦/١٩٥٨)

الفروع العشرين

شهادة الصلاحية للأعمال الإدارية ليست مؤهلا دراسيا

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

شهادة الصلاحية للأعمال الإدارية لا يترتب على منحها اعتبار حاملها
حاصلا على مؤهل دراسي — الحصول عليها لا يترتب عليه الاستفادة من أحكام
قرارات ضم مدة الخدمة السابقة •

ملخص الحكم :

اذ كانت شهادة الصلاحية لا تعدو أن تكون ادنا من جهة الادارة يفيد
صلاحية من يمنح هذه الشهادة للاستمرار في القيام بالأعمال الادارية التي
كان يمارسها وهي صلاحية متاطها للممارسة السابقة لهذه الأعمال وليس
مناطها قرينة الصلاحية المفترضة في حامل المؤهل الدراسي أو العلمي ومن
ثم فان هذه الشهادة تكون مقصورة الأثر على هذا النطاق فلا تتعداه الى نطاق
المؤهلات العلمية ولا يترتب على منحها اعتبار حاملها حاصلا على مؤهل
علمي أو دراسي بما يستتبعه الحصول على هذا المؤهل من آثار من بينها
الاستفادة من أحكام قرارات ضم مدد الخدمة السابقة •

(طعن رقم ١١٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٩)

الفرع الحادى والعشرين

ديوان الاوقاف الخصوصية وقانون المعادلات الدراسية

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية — نصه على تصحيح ما تم فى شأن نقلهم بحالتهم الى وزارة الاوقاف — المحكمة من اصداره على ضوء التشريعات التى تسرى عليهم ، والمذكورة الايضاحية له — مجال اعماله يتحدد فى ذلك النطاق قواعد حسم مدة الخدمة السابقة بالنسبة الى ماضى خدمتهم فى الديوان — اثره لايتعدى الى قواعد القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية سابقا من ان « يعتبر صحيحا ما تم فى شأن نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الاوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم باقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاتهم » لا مماس لهذا النص باحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للبناص بالمعادلات الدراسية التى تبقى سارية فى مجال تطبيقها بما تقضى به من عدم امكان افادة المدعى منها لفقدانه الشرط الجوهري لانطباقها على حالته . واتما يتحدد اعمال القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ بالغاية من المحكمة التى دعت الى اصداره ، ذلك ان مجلس الوزراء سبق ان وافق فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ على ان يكون نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارات الحكومة ومصالحها بحالتهم من حيث الدرجة والمساهية مع الاحتفاظ لهم باقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاتهم ، ومن يكون منهم مثبتا يحتفظ له بحالة التثبيت ، وعلى ان يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الاوقاف الخصوصية او من سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها . وقد الفى هذا القرار بمقتضى المادة الاولى

من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . وبناء على نص المادة ٢٤ من هذا القانون صدر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرار مجلس الوزراء بتنظيم كيفية حساب مدة الخدمة السابقة بالأوقاف الخصوصية ، وقضى بأن تحسب نصف هذه المدة بشرط ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات . وقد ورد بالمنكرة الإيضاحية للقرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ أن وزارة الأوقاف قررت « ضم موظفي الديوان المذكور إلى خدمتها اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ بصالحتهم التي كانوا عليها وأدمجهم مع موظفي الوزارة بحسب تواريخ أدمجتهم في درجاتهم التي شغلوها بهذا الديوان ، وأصبحت الترقيات في الوزارة تجري على ضوء هذه الأقدمية » . وقد طلبت وزارة الأوقاف حفظ المراكز الصالية لهؤلاء الموظفين ضمافاً لاستقرار أحوالهم وحسن تفرغهم لأعمالهم . كما تقضى العدالة إلا تضار هذه الطائفة نتيجة تسمية الأوقاف الخصوصية الملكية أو وزارة الأوقاف بعد زوال حكم الملك السابق . وتمشياً مع الاعتبارات التي أشار إليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ باحتساب مدة الخدمة التي قضاها هؤلاء الموظفون في ديوان أوقاف الخصوصية كاملة فيما يتعلق بصندوق التأمين والمعاشات ، واعتبار ما تم في شأن نقلهم إلى وزارة الأوقاف بصالحتهم من حيث الدرجة والمرتب صحيحاً — ووضح مما تقدم أن المشرع إنما استهدف بأصدار القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ مجرد الإبقاء على ماتم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية إلى وزارة الأوقاف من حيث الدرجة والمرتب والأقدمية في الدرجة ومواعيد العلاوة فحسب ، وذلك بتصحيح ما عاملتهم به الوزارة في هذا الخصوص عوداً إلى ما كان عليه الوضع في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ الذي ألغى بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتجاوز عن أعمال أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالتطبيق لحكم المادة ٢٤ من هذا القانون ، فيما يتعلق بحساب مدة الخدمة السابقة لهؤلاء الموظفين بديوان الأوقاف الخصوصية ، دون مجاوزة هذا القصد المحدد إلى اعتبار الديوان المذكور هيئة حكومية أو منح موظفيه السابقين المزايا المقررة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات

الدراسية وهو الذى لم يشر اليه المشرع فى ديباجة القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ، والذى يظل غير منطبق عليهم لتخلف شرط الافادة من احكامه فيهم ، ومن ثم ينحصر اثر القرار بالقانون المشار اليه الذى يجب ان يقدر بقدره ، ويتحدد مجال اعماله فى نطاق قواعد ضم مدة الخدمة السابقة بالنسبة الى ماضى خدمة موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية فى ذلك الديوان ، دون أن يتعدى هذا الاكتر الى قواعد المصادلات الدراسية التى يقوم عدم افادتهم منها على اساس انهم لم يكونوا معينين بالفعل فى خدمة الحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١١٢١٤/١٩٥٩)

مبـان

الفصل الأول : تقسيم الأراضي المعدة للبناء

الفصل الثاني : الترخيص بالبناء

الفصل الثالث : المباني والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم
المباني وتقسيم الأراضي المعدة للبناء

الفصل الرابع : لـجـان

الفصل الخامس : الضمان العشري

الفصل السادس : مسائل متنوعة

الفرع الأول : المباني المقامة على الأرض الزراعية

الفرع الثاني : المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية

الفرع الثالث : فروق أسعار مواد البناء

الفرع الرابع : المقرينات والمحلات

الفرع الخامس : إيجار الأراضي الفضاء

الفرع السادس : القرامات

الفصل الاول تقسيم الاراضى المعدة للبناء

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء — ترخص
الجهة القائمة على اعمال التنظيم فى تقدير ملائمة الزام صاحب ارض التقسيم
بتحمل نفقات تزويدها بمرافق معينة — استعمال هذه الرخصة يكون مصاحبا
لاعتداد التقسيم .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم
الاراضى المعدة للبناء تقضى بان يجب ان يقدم الطلب الخاص بالموافقة على
مشروع التقسيم طبقا للشروط والأوضاع المقررة فى اللائحة التنفيذية ، ويرفق
به بعض مستندات ، منها برنامج يحدد كيفية تنفيذ المرافق المشار اليها فى
المادة ١٢ من هذا القانون كما يبين المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه الاعمال
والنصيب الذى يخص كل قسم وكل قطعة فى تلك المبالغ . كما تنص المادة
الثانية عشر (معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥١) على انه « للسلطة
المختصة ان تلزم القسم بان يزود الاراضى المقسمة بمياه الشرب والانارة
وتصريف المياه والمواد القذرة . ويصدر بهذا الالتزام قرار من وزير الشؤون
البلدية والقروية . واذا كان التقسيم واقعا فى جهة تتوافر فيها تلك المرافق
فيكون تزويدها بها بطريق توصيلها بالمرافق العامة . ويجب على القسم
دائما انشاء الطرق والافاريز وضبط منسوبها وفقا للشروط المقررة فى اللائحة
التنفيذية » ، وتطبيقا لاحكام هذه النصوص جرى العمل بالمشيئة الى البلاد
التي توجد فيها مجالس بلدية تقوم على ادارة مرفقى الانارة والمياه — على
الزام القسمين بتزويد الاراضى المقسمة بتنفيذ هذين المرفقين على نفقتهم ،
وذلك تجنباً لارهاق ميزانية هذه المجالس ، أما فى المدن التى تدير فيها

هذين المرفقين شركات التزام كالمقاهرة والاسكندرية فقد جرت السلطة القائمة على أعمال التنظيم على عدم تحميل المقسمين لنفقات تنفيذ هذين المرفقين في اراضى التقسيم ، وذلك على أساس أن هذه الشركات ملزمة بموجب أحكام عقود امتيازها بمد شبكات الانارة ومواسير المياه الى اراضى التقاسيم باعتبارها من المناطق التى امتد اليها العمران . فتتضى المادة الثامنة من عقد التزام شركة مياه القاهرة مثلا الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٨٦٥ بموجب مد المواسير فى الشوارع الرئيسية وتفرعها حسب الحاجة . كما تقضى المادة الخامسة من عقد امتياز شركة الكهرباء والقان المبرم فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٨٩٧ بموجب مد شبكتها وتفرعها اذا وصلت كمية التيار اللازمة الى حد معين .

ويبين من أحكام النصوص المتقدمة أن الجهة القائمة على أعمال التنظيم تملك سلطة تقدير ملامة الزام صاحب التقسيم بتحمل نفقات تزويد ارض التقسيم بمرافق معينة كالانارة والمياه او عدم الزامه ، وأن استعمال هذه الرخصة يكون مصاحبا لاعتماد التقسيم ، فإذا صدر قرار اعتماد التقسيم ونشر فى الجريدة الرسمية وفقا لحكم المادة التاسعة ، ولم يكن مصحوبا بقرار الزام صاحب التقسيم بتزويد الاراضى بالمرافق المشار اليها على نفقته ، كان مفاد ذلك أن السلطة المختصة قد قدرت عدم ملامة الزام المقسم بذلك . وإذا كانت المادة التاسعة سالفة الذكر تقضى بأنه يترتب على نشر قرار اعتماد التقسيم فى الجريدة الرسمية الحاق الطرق والميادين والحدائق والمنزهات بأمالك الدولة العامة ، فإن مؤدى ذلك أن يكون حكم الطرق — الواقعة فى التقسيم الذى لم يلزم صاحبه بتزويده بالمرافق العامة المشار اليها — حكم سائر الطرق العامة ، من حيث التزام الدولة ومن يتوب عنها من شركات المرافق العامة بانشاء هذه المرافق من عدمه ، ولا يجوز للسلطة المشار اليها الرجوع فيما قررت من عدم الزام المقسم بالنفقات .

(فتوى ٤٤٦ فى ١١/٢٤/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

تقسيم — التزام ادارة الكهرباء بتوصيل الكهرباء الى اراضى التقسيم التى اعفى اربابها من دفع نفقاتها — توقفه على تناسب عدد المنتفعين مع نفقات انشاء الشبكات وتفريغها — تقدير ذلك متروك لادارة الكهرباء تحت رقابة القضاء .

ملخص الفتوى :

ان ما جرى عليه العمل — قبل انشاء ادارة الكهرباء والغاز — من التزام شركة الكهرباء والغاز بتوصيل التيار الكهربائى الى الاراضى التى يعتمد تقسيمها دون التزام المقسم بنفقات هذا التوصيل ، يكون مطابقا للقانون مادام متفقا مع شروط عقد امتياز الشركة . على انه وقد انتهى اجل هذا الامتياز وحلت محلها فى ادارة هذا المرفق مصلحة حكومية ، فان الامر فى التزام هذه المصلحة بتوصيل الكهرباء الى اراضى التقاسيم ، التى لم تر السلطة المختصة فى الوقت المعين لذلك التزام اصحابها بدفع النفقات ، يتوقف على ما اذا كان عدد المنتفعين بهذا المرفق فى كل تقسيم يتناسب مع نفقات انشاء الشبكات اللازمة وتفريغها بحسب حاجيات الطالبين او لا يتناسب معها ، الامر الذى يرجع تقديره فى كل حالة على حدة الى ادارة الكهرباء والغاز يخضع تقديرها فى ذلك لرقابة القضاء ، وتسوى فى هذا الحكم الاراضى التى اعتمدت تقسيماتها اثناء قيام شركة الكهرباء والغاز او بعد انتقال المرفق الى الادارة الجديدة .

(فتوى ٤٤٦ فى ١١/٢٤ / ١٩٥٤)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى — الاحكام والشروط والقيود التى تضمنتها — تعلقها بالمصلحة العامة — التزام السلطة القائمة على اعمال التنظيم بمراعاتها عند الترخيص فى البناء — تعارض شروط

الترخيص في البناء مع شروط مرسوم التقسيم — ذلك يصم القرار بعيب مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى فرض أحكاما عامة ملزمة فيما يتعلق بالتقسيم والبناء على تلك الأراضى ، كما حظر انشاء أو تعديل أو تقسيم أرض إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم على المشروع الذى وضع له ، وذلك وفقا للشروط المقررة بموجب القانون المذكور واللوائح المنفذة له . وغنى عن القول أن هذه الأحكام والشروط والقيود إنما تتعلق بالمصلحة العامة لارتباطها الوثيق بمرفق التنظيم ومرفق التعمير وتحسين رونق المدينة وجمالها ، وهى بهذه المثابة أحكام ملزمة للكافة . فتلتزم السلطة القائمة على أعمال التنظيم مراعاتها عند الموافقة على التقسيم . ويعد ذلك عند الترخيص فى البناء على القطع المسمية ، بحيث لا تتعارض شروط الترخيص فى البناء مع شروط مرسوم التقسيم ، فإن خالفت ذلك كان تصرفها مخالفا للقانون ، كما يلتزم بمراعاتها كذلك ذوى الشأن ، سواء المقسمون أو من تملك منهم رأسا أو من آلت اليهم الملكية بعد ذلك ، كل فيما يخصه فى الحدود والقيود التى تقع على عاتقه قانونا ، والا استهدف للجزاء . جنائيا كان أم مدنيا أو كليهما معا ، بحسب الظروف والأحوال . وما دامت قطعة الأرض محل الترخيص المطمعون فيه هى من أراضى التقسيم ، فكان يتعين — والحالة هذه — على مصلحة التنظيم أن تراعى تلك الشروط والأحكام عند اصدار الترخيص المطمعون فيه فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ، فلا تصدره إلا بالمطابقة للشروط والقيود المبينة فى مرسوم التقسيم الصادر فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ولكنها خالفتها ، فوقع قرارها مخالفا للقانون حقيقا بالالتزام .

(ملعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣ قى — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء — استلزامه عند تقديم طلب الموافقة على مشروع التقسيم أن يرفق به إيصال يدل على دفع رسم نظر معين — هذا الرسم هو رسم نظر يستحق عن واقعة تقسيم الطلب ويمجرد تحقق هذه الواقعة — العدول عن اتمام مشروع التقسيم بعد ذلك لأي سبب لا يجيز استرداد هذا الرسم .

ملخص الفتوى :

أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، تنص على أنه يجب أن يقدم الطلب الخاص بالموافقة على مشروع التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية ، ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(٥) إيصال يدل على أنه دفع قبل التقسيم رسم نظر بواقع مليونين عن كل متر مربع من الأرض المراد تقسيمها بشرط ألا يقل هذا الرسم عن عشرة جنيهات ، وواضح من هذا النص أن الرسم الذي يؤديه طالب التقسيم ، هو رسم نظر ، يستحق عن واقعة تقديم الطلب الخاص بالموافقة على مشروع التقسيم بمجرد تحقق هذه الواقعة ، وذلك حتى تنتظر فيه الجهة المختصة . ومن ثم فإنه لا يجوز استرداد هذا الرسم إذا ما عدل عن اتمام مشروع التقسيم بعد ذلك لأي سبب من الأسباب ، ولا سيما أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ آف الذكر قد خلا من أي نص يجيز رد الرسم المشار إليه . يؤكد ذلك ما قضت به الفقرة السادسة من المادة ٢٥٨ وكذا المادة ٢٥٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، من عدم رد الرسوم التي دفعت إذا عدل الطالب عن طلبه سواء كان عدو له قبل عمل المباحث التمهيدية أو بعده . وعلى هذا فإنه ليس لوزارة الأوقاف أن تطالب محافظة الإسكندرية برد رسم النظر الذي أدته إلى بلدية الإسكندرية في سنة ١٩٥٤ عند تقديمها طلب الموافقة على مشروع تقسيم أرض وقف الماشات الخيري بإنحية الرأس

السوداء ، بغض النظر عن عدم اتمام هذا المشروع والمعدل عنه وايا كان سبب هذا المعدل .

ولا يسوغ الاستناد الى احكام القوانين ارقام ٩١ لسنة ١٩٤٤ ، ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ، ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، التي اعفت الوقف الخيري من رسوم التوثيق والتسجيل اذ ان هذا الاعفاء مقصور على الحالات المنصوص عليها حصرا في القوانين المذكورة ، ولا يمتد اثره الى رسم النظر المستحق وفقاً لاحكام قانون تقسيم الاراضى المعدة للبناء رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية وزارة الارواق في استرداد رسم النظر موضوع البحث الذى أدته الى بلدية الاسكندرية في سنة ١٩٥٤ ، عن مشروع تقسيم ارض وقف المعاشات الخيرية بناحية الراى السوداء .

(ملف ١٧٧/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء — قرار اعتماد التقسيم بما يفرضه من اوضاع وتعدد على المقسم وعلى المتعاملين في قطع التقسيم ليس في طبيعته قرارا تنظيميا عاما بحيث يكفى نشره في الوقائع المصرية لتوفر القرينة القانونية على العلم به ، وانما هو اقرب الى القرارات الفردية لانه يمس المركز القانوني الذاتي لكل مشتري او مستاجر او متلفع بالحكر من اى قطعة من قطع التقسيم — الاثر المترتب على ذلك : علم ذوى الشأن باثر القرار المذكور على مراكزهم القانونية لا يتحقق بمجرد نشره في الوقائع المصرية — خلو الاوراق مما يفيد اعلان المدعى بالقرار المطعون فيه او علمه به ومحتوياته علما يقينيا — قبول الدعوى

ملخص الحكم :

ومن حيث ان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الألغاء هو ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى في الجريدة الرسمية او في

النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به الا انه يقوم مقام الاعلان والنشر علمه بالقرار وبمحتوياته علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا .

ومن حيث ان قرار اعتماد التقسيم المطعون فيه بما يفرضه من اوضاع وتعدد على المقسم وعلى المتعاملين في قطع التقسيم ليس في طبيعته قرار تنظيميا عاما وبحيث يكفي نشره في الوقائع المصرية لتوفر القرينة القانونية على العلم به ، وانما هو اقرب الى القرارات الفردية لانه يمس المركز القانوني الذاتي لكل مشتري أو مستأجر أو منتفع بالحكم عن اى قطعة من قطع التقسيم وبهذه المثابة فان علم نوى الشأن باثر القرار المذكور على مراكزهم القانونية لا يتحقق لمجرد نشره في الوقائع المصرية .

ومن حيث ان هذا النظر هو ما تؤدي اليه نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المدة للبناء والذي صدر على اساسه القرار المطعون فيه وانه ولئن استلزم نشر القرار الصادر بالموافقة على التقسيم في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) الا انه اوجب في المادة (١١) منه ان يذكر في عقد البيع أو الايجار والتحكيد للقرار الصادر بالموافقة على التقسيم وقائمة الشروط المشار اليها في المادة السابقة وان ينص في العقد على سريان قائمة الشروط المذكورة على المشتريين والمستأجرين والمنتفعين بالحكم فان لم يذكر كان العقد باطلا اذا طلب ذلك المشترون والمستأجرون والمنتفعون بالحكم الامر الذي يستفاد منه بوضوح ان مجرد نشر قرار اعتماد التقسيم في الوقائع المصرية لا يكفي بذاته في نظر المشرع لوصوله الى علم نوى الشأن المذكورين ولذا اوجب القانون ان يذكر هذا القرار وقائمة الشروط الملحق به في كل تعاقد يتم على الارض المقسمة وان ينص في العقد على سريان قائمة الشروط المذكورة على طرفيه وذلك لكي يتحقق من هذا الطريق علم هؤلاء بحالة الارض المقسمة وبالتالي في التزامهم بقيود واشترطات التقسيم والا جاز لهم في حالة خلو عقودهم من هذا البيان الذي اوجبه القانون التمسك ببطلانها رقم نشر اعتماد التقسيم في الوقائع المصرية .

ومن حيث انه متى كان ذلك هو سبيل المشرع لاحاطة نوى الشأن علما بقرار اعتماد التقسيم فان المدعى الذي يستأجر مساحة من الارض الصادر باعتماد تقسيمها القرار المطعون فيه يكون معذورا فيما لو انه يعلم به رغم نشره في الوقائع المصرية طالما استبان ان النشر في حد ذاته ليس كفيلا لتحقيق (م ٢٤ — ج ٢١)

هذا العلم ولم تدع جهة الادارة ان عقد ايجاره منصوص فيه على قرار اعتماد لتقسيم المطعون فيه .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ولما كُنت الاوراق قد خلت مما يفيد اعلان المدعى بالقرار المطعون فيه او علمه به وبمحتوياته علما يقينيا قبل استيتين يوما المقررة لرفع دعوى الالفاء ، فان دعواه المقامة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٠ تكون مقامة في الميعاد القانوني ويفدو الحكم بعدم قبولها شكلا رفعها بعد اليماد في غير محله حريا بالرفض .

(طعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٤)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبسطة :

قيام مجلس المدينة بتجربة خط لتنظيم لا يعتبر قرارا نهائيا .

لخص الحكم :

ان القرار الصادر من مجلس المدينة بتحديد خط تنظيم باحد الشوارع لا يعتبر قرارا اداريا نهائيا ومن ثم لا يقبل طلب الفائه ، واساس ذلك اعتباره مجرد توصية بتحديد خط التنظيم ولم تستكمل اجراءات اعتماده من المحافظ طبقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني .

(طعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبسطة :

تتعلق بالمنافع العامة الشوارع والطرق والمبنيين والمنترهات التي تحدت على الطبيعة في التقاسيم التي تمت بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤ بتقسيم الاراضي المغدة للبناء ويكون الحاقها هذا بدون مقابل .

ملخص الحكم :

انه يقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضى المعدة للبناء يلحق بالمنافع العامة دون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمتنزهات التى تحدت على الطبيعة فى التقاسيم أو اجزاء التقاسيم التى تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء . فإذا قام احد المواطنين بتقسيم الأرض المملوكة له وخط فيها شارعا ، ثم باع تقاسيمه الى مشترين قاموا بالبناء دون ان يصدر باعتماد التقسيم قرار من السلطة المختصة ، وكانت قطعة الأرض التى اشتراها المدعى من المالك من بين تلك القطع المتصلة دون اعتماد توسط الشارع المذكور ، فانه يترتب على ذلك ان يعتبر الشارع بحكم القانون ملحقا بالمنافع العامة بدون مقابل ، ولا يجوز ان يرد عليه تصرف بالبيع ، ويعتبر أى تصرف من هذا القبيل باطلا بطلانا مطلقا لوروده على مال عام .
(طعن ٨٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ صدر بقصد مواجهة الحالات التى تمت فيها الابنية بالمخالفة لأحكام بعض القوانين ومنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بغض النظر عن صفة من وقعت منه المخالفة — لا يجوز انشاء أى تقسيم الا بعد الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على مشروع التقسيم — يجب ان يرفق بطلب الموافقة على مشروع التقسيم المستندات الدالة على الملكية — يحظر بيع الأراضى المقسم عنها مشروع التقسيم أو اقامة أى مبان عليها قبل صدور القرار الخاص بالموافقة على التقسيم ونشره — اذا وقع هذا البيع أو اقيمت تلك المباني فان ذلك يكون مخالفا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

ملخص الحكم :

من حيث انه فيما يتعلق بما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض طلب التمييز عن القرارين المطعون عليهما ، فان مسئولية الإدارة عما تصدره من قرارات ادارية تقوم على اساس توافر عناصر ثلاثة ، هى الخطأ والضرر

وعلاقة السببية بينهما ، ويتمثل عنصر الخطأ في صدور قرار إداري غير مشروع لحيب شابه — أو أكثر — من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، ويشترط لقيام مسؤولية الإدارة عن هذا القرار أن يلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن توجد علاقة سببية بين الخطأ ممثلاً في القرار الإداري غير المشروع — وبين الضرر الذي أصاب صاحب الشأن ، بأن يكون القرار غير المشروع هو الذي ترتب عليه الضرر ، فإذا تخلف عنصر من هذه العناصر الثلاثة ، انتفت مسؤولية الإدارة •

ومن حيث أن المادة (٢) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء تنص على أنه « لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم على المشروع الذي وضع له وذلك وفقاً للشروط المقررة بموجب هذا القانون واللوائح الخاصة بتنفيذه » وتنص المادة (٧) من هذا القانون على أنه يجب أن يقدم الطلب الخاص بالموافقة على مشروع التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية ويرفق بالطلب المستندات الآتية : — ١٠٠٠٠٠ ٢ — المستندات المثبتة للملكية ، وتنص المادة (٩) من القانون المذكور على أن تثبت الموافقة على التقسيم بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية ويترتب على صدور هذا المرسوم الحاق الطرق والميادين والحدائق والمنشآت العامة بأحكام الدولة العامة » ، وتنص المادة (١٠) من القانون المشار إليه على أن « يحظر بيع الأراضي المقسمة أو تأجيرها أو تحكيرها قبل صدور المرسوم المشار إليه في المادة السابقة وقبل يداع فلم الرهون صوره مصدقاً عليها من هذا المرسوم ومن قسمة الشروط المشار إليها في المادة السابقة » ويحظر أيضاً إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المذكور •

ومن حيث أن مفاد نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المتقدمة الذكر ، أنه لا يجوز إنشاء أي تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على مشروع التقسيم ، وأنه يجب أن يرفق بطلب الموافقة على مشروع التقسيم المستندات المثبتة للملكية ، وأنه يحظر بيع الأراضي المقسمة عليها مشروع التقسيم أو إقامة أي مبان عليها قبل صدور القرار

الخاص بالموافقة على التقسيم ونشره ، فإذا وقع مثل هذا البيع أو أقيمت تلك
البيسنى ، فإن ذلك يكون مغالفاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عليهم من الثالثة إلى الثامنة
عندما تقدموا بطلب الموافقة على مشروع تقسيم الأرض موضوع النزاع لم
يرفقوا به المستندات اللبينة للمكثمة لهذه الأرض ، ولذلك لم يصدر قرار
بالموافقة على هذا التقسيم ، ومن ثم فإن ما قام به المدعى عليهم المذكورين
من بيع الأراضي المقسمة وإقامة مبان عليها يكون قد تم بالمخالفة لأحكام القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

ومن حيث إن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الابنية والاعمال التي تمت
بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضي المعدة للبناء وتنظيم
وتوجيه أعمال البناء والهدم ، قضى في المادة (١) منه بعدم جواز إصدار
قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الابنية والاعمال التي تمت
بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ من تاريخ نفاذه حتى تاريخ
المعمل بهذا القانون ، ونص في المادة (٢) على أن « يلحق بالمخالفات العامة
بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنشآت في التقسيم أو
أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم
الأراضي المعدة للبناء ، في الفترة المبينة بالمادة الأولى ، والتي ترى السلطة
القائمة على أعمال التنظيم أنها تحدثت على الطبيعة بإقامة مبان عليها بكيفية
يتعذر معها تطبيق القانون المشار إليه ، ويصدر بإجراءات التنفيذ قرار من
المحافظ المختص بعد أخذ رأى المجلس المحلي » .

وحيث أنه وفقاً لنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦
المشار إليه ، إذا تبين للجهة الادارية القائمة على أعمال التنظيم تعذر تطبيق
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، وذلك بقيام تقسيم تحدثت معاملة على الطبيعة
بإقامة مبان على الأرض المقسمة بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، فإنه في هذه
الحالة يصدر المحافظ المختص — بعد أخذ رأى المجلس المحلي — قراراً
بالحاق الشوارع والطرق والميادين والمنشآت في التقسيم المخالف
بالمخالفات العامة بدون مقابل .

ومن حيث أن المدعى عليهم المذكورين قاموا ببيع الاراضى المقسمة واقامة ميدان عليها دون أن يصدر قرار بالموافقة على مشروع التقسيم المقدم منهم ، وذلك بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، ويعرض الامر على مجلس محافظة الاسكندرية وافق بجلسته المنعقدتين فى ١٢/٢/١٩٦٨ ، ٢٩/٤/١٩٦٨ على الحاق الشوارع والطرق والميادين والمتنزهات المنشأة فى تقاسيم المدعى عليهم المذكورين وغيرهم بالمنافع العامة بدون مقابل ، وصدر بذلك قرارا محافظ الاسكندرية رقما ٦٥ لسنة ١٩٦٨ ، ٨٩ لسنة ١٩٦٨ المطعون فيهما ، ومن ثم فإن هذين القرارين يكونان قد صدرا تطبيقا لنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ممن يملك سلطة اصدارهما ، ويكونان بذلك متفقين مع ما يقضى به صحيح حكم القانون ، وينتفى عنهما ما يصعبهما يعيب عدم المشروعية ، وبالتالي يتخلف احد العناصر اللازمة لقيام مسؤولية الادارة ، وهو عنصر الخطأ ، ولا يغير من ذلك كون الذين قاموا بإجراء التقسيم بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ هم الملاك الحقيقيون للأرض موضوع التقسيم أو انهم ليسوا كذلك ، إذ ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ صدر بقصد مواجهة الحالات التى تمت فيها الابنية والاعمال بالمخالفة لاحكام بعض القوانين ومنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، بغض النظر عن صفة من وقعت منه المخالفة ، كما أن صدور القرارين المطعون فيهما بأسماء الاشخاص الذين تقدموا بطلب الموافقة على التقسيم لا يكسب هؤلاء الاشخاص حقا غير ثابت لهم فى ملكية الأرض موضوع التقسيم إنما يقتصر اثره على تحديد التقاسيم المخالفة التى يتناولها هذان القراران بالمحاق الشوارع والطرق والميادين والمتنزهات المنشأة فيها بالمنافع العامة بدون مقابل ، اعمالا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أنه يتوجب على تخلف عنصر الخطأ فى جانب الادارة — على النحو السابق — عدم تحقق مسؤوليتها الموجبة للمتعويض عن اصدار القرارين المطعون فيهما ، فإن طلب التعويض عن الاضرار التى يدعى إلط'عن أنها اصابته من جراء صدور هذين القرارين يكون غير قائم على اساس سليم من القانون ، بغض النظر عن مدى جسامه هذه الاضرار ومدى قيام علاقة السببية بينها وبين القرارين المخار اليهما .

(طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — القرارات التنظيمية العامة يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية — القرارات الفردية التي تمس مراكز قانونية ذاتية يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ اعلانها الى اصحاب الشأن — يقوم مقام النشر أو الاعلان تحقيق علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا — تطبيق — قرار المحافظة بالمحاق بعض الشوارع والطرق والميادين بالمناقع العامة بدون مقابل — وهو قرار فردي وليس تنظيمي — لا يسرى ميعاد الطعن فيه من تاريخ نشره في الوقائع المصرية وانما من تاريخ اعلانه لاصحاب الشأن أو علمهم به علما يقينيا •

ملخص الحكم :

ان المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — الذي اقيمت الدعوى في ظله — تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به • وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الإدارية التي اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة • » ومفاد هذا النص أن ميعاد الطعن بالالغاء يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان القرارات التنظيمية العامة هي التي يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، أما القرارات الفردية التي تمس مراكز قانونية ذاتية فيسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ اعلانها الى اصحاب الشأن ، ويقوم مقام النشر والاعلان تحقق علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا •

ومن حيث أن القرارات رقمي ٦٥ لسنة ١٩٦٨ ، ٨٩ لسنة ١٩٦٨
للصادرين من محافظ الاسكندرية والمطعون فيهما — خاصان بالحاق
الشوارع والطرق والميادين والمنشآت المنشأة في بعض التقاسيم أو اجزاء
التقاسيم بالمنافع العامة بدون مقابل ، وقد حدد كل منهما هذه التقاسيم
باسماء النسوبة اليهم على سبيل الحصر ، لذلك فإن القرارين لا يعتبران
بحسب طبيعتهما من القرارات التنظيمية العامة وانما يعتبران من قبيل
القرارات الفردية التي تمس مراكز قانونية ذاتية ، ومن ثم فإن مجرد نشرهما
في الوقائع المصرية لا يعتبر قرينة قانونية على علم أصحاب الشأن بهما ،
وبالتالي فإن ميعاد الطعن فيهما لا يسرى اعتبارا من تاريخ نشرهما في الوقائع
المصرية ، وانما من تاريخ اعلانهما الى أصحاب الشأن أو من تاريخ تحقق
علمهم بهما علما يقيني .

ومن حيث أنه ولئن لم يثبت اعلان الطاعن بالقرارين المطعون فيهما في
تاريخ معين ، الا أن الثابت من الاوراق المودعة بحافطتي المستندات المقدمتين
من الطاعن بجلسة ١٩٦٩/٢/٢٥ و جلسة ١٩٦٩/٤/١ أمام محكمة
الاسكندرية الابتدائية ، أنه في ١٩٦٨/٧/١١ تقدم الطاعن بشكوى الى محافظ
الاسكندرية يمترض فيها على القرارين المذكورين ، وعلى ذلك فإنه اعتبارا من
تاريخ تقديم هذه الشكوى يكون الطاعن قد علم علما يقيني بالقرارين المطعون
فيهما ، واعتبارا من التاريخ المشار اليه يبدأ سريان ميعاد الطعن في هذين
القرارين بالنسبة الى الطاعن . ولما كانت الشكوى المقدمة من الطاعن
الى محافظ الاسكندرية — بصفته مصدر القرارين المطعون فيهما — تعتبر
تظلما اداريا من هذين القرارين ، فإنه طبقا لنص المادة (٢٢) من قانون
مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ يعتبر فوات ستين يوما
على تقديم هذا التظلم دون أن تجيب عنه محافظة الاسكندرية بمثابة رفضه ،
ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرارين المشار اليهما ستين يوما من
تاريخ انقضاء الستين يوما المقررة للبت في التظلم ، وإذا كان الثابت أن
الطاعن قدم تظلمه المذكور في ١٩٦٨/٧/١١ ، وانقضت الستون يوما المقررة
للبت فيه في ١٩٦٨/٩/٩ دون أن تجيب عنه المحافظة ، فإن ذلك يعتبر بمثابة
رفضه ، واعتبارا من هذا التاريخ الاخير يبدأ سريان ميعاد الستين يوما

المقررة لرفع الدعوى بطلب الغاء القرارين المطعونين فيهما ، وينتهى هذا الميعاد في ١٩٦٨/١١/١٨ ، ولما كان الطاعن قد اقام دعواه بطلب الغاء هذين القرارين امام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ٣٠٦٦ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى المودعة بصحيفتها قلم كتاب تلك المحكمة في ١٩٦٨/١١/١٢ ، فان طلب ، الغائهما يكون مرفوعا بعد الميعاد .

(طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/١٣/٢٩)

الفصل الثاني

الترخيص بالبناء

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

وقف العمل في البناء المرخص في منشائه أو تعديل الرخصة السابق منحها — القرار الصادر بذلك من رئيس المجلس البلدى بناء على توجيه من وزير الشؤون البلدية والقروية — هو قرار صادر من مختص *

ملخص الحكم :

أن ما ينعاه المدعى على القرارين المطعون فيهما الصادرين بوقف العمل في البناء المرخص بانشائه وتعديل الرخصة السابق صرفه له من انهما صدرتا من غير مختص ، ذلك أن المختص باصدارهما وفقا للقانون رقم ١٧٢ الصادر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٦ الخاص بالبلديات هو رئيس المجلس البلدى بموافقة مكتب البلدية مردود بأن الثابت من الأوراق أن هذين القرارين قد صدرتا من رئيس المجلس البلدى المفترض بتوجيه من وزير الشؤون البلدية والقروية ، ذلك التوجيه الذى يملكه بمقتضى القرار الجمهورى الصادر في ١٢ من آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والقروية بإقليم الشمالى الذى قرر اختصاصات وصلاحيات ادارية من بينها وضع مشروعات التخطيط العام ومشروعات المرافق العامة للمدن والقرى ومشروعات الاسكان أو اعتمادها وتجهيز الاختبارات الفنية لمناقصات هذه المشروعات ومراقبة تنفيذها — ونص على تكوين ادارة عامة للتخطيط والتنظيم والاسكان وادارة اخرى لشئون البلديات — وليس من شأن هذا التوجيه أن يجعل القرارين المطعون فيهما صادرين من وزير الشؤون البلدية والقروية — وأن كان رئيس المجلس البلدى المختص قد أخذ بهذا التوجيه وأبلغه للطاعن (المدعى) *

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

نص المادة ١١٩ من القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالبلديات على عدم جواز تشييد البناء أو ترميمه أو تغييره أو هدمه قبل الحصول على رخصة من رئيس البلدية — مخالفة الرخصة للمخطط التنظيمي — يجوز تعديلها بما يتفق معه .

ملخص الحكم :

أن ما يتعاه الطاعن على القرارين المطعون فيهما الصادرين في أكتوبر سنة ١٩٥٩ ويقت العمل في البناء المرخص له بإنشائه ، ثم تعديل رخصة البناء السابق صرفها له ، من مخالفتهما للقانون في غير محله ، ذلك أن المادة ١١٩ من القانون رقم ١٧٢ الصادر في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٦ الفصاف بالبلديات تنص على أنه « لا يجوز لأى كان أن يشيّد أى بناء أو يجرى أى عمل من أعمال الترميم أو التغيير أو التمهيد أو الهدم فى بناء قائم قبل أن يحصل على رخصة مسبقة من رئيس البلدية ويجب أن تكون هذه الأعمال موافقة للأنظمة التى تضمها البلدية » ، والثابت أن وزير الشؤون البلدية والقروية أرسل الى رئيس البلدية الكتاب رقم ١١٣٦٢ ط/١٤٦٣٧٠/٤٦٤٦٢ بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بالسماح للطاعن بمقابلة البناء مع وجوب أخذ تمهّد عليه بأن يصب السقف الباتون المسلح بحيث يكون سطحه العلوى فى سوية رصيف الشارع وأن يقوم بعمل الاحتياطات اللازمة عند صب السقف وتدعيمه بعمل الدعامات والأساسات الضرورية لتمكن رجوع بنائه فوق مستوى الرصيف ليتبع خط التنظيم المقترح للشارع والمبين على الخريطة المرافقة وذلك ليصيح الشارع الرئيسى المخرق للبلدة بعرض ١٢ مترا . وقد سلمت صورة من هذا الخطاب الى الطاعن بمعرفة رئيس البلدية فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

والمستفاد من هذا الخطاب أن وزير الشؤون البلدية والقروية هو الوزير المختص قد وافق على المخطط التنظيمى الذى كان مقترحاً بالنسبة للشارع الواقع فيه عقار الطاعن اذ المفروض أن مطالبة الوزير لصاحب

الشان بتعديل مبادئه بما يتفق ومخطط تنظيمي معين يتضمن موافقة ضمنية على هذا المخطط وعندئذ لا يخلو الأمر من احتمالين أما أن تكون كرخصة قد صرفت الى الطاعن بعد اعتماد المخطط التنظيمي الجديد أو قبل اعتماده ، ففي الحالة الأولى تكون قد صرفت بالمخالفة له وبالتالي تكون مخالفة للقانون ويجوز إلغاؤها أو تعديلها — وفي الحالة الثانية ليس ما يمنع قانونا الجهة الادارية من ادخال تعديلات عليها بما يتفق مع المخطط الجديد عملا بالأثر المباشر لاعتماد هذا المخطط طالما أن ذلك لا يمس ما تم من اعمال طبقا للرخصة .

(طعن رقم ١١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون ١٩٧٨/٣٤ شرطا لمنح الترخيص بالبناء — شمول ذلك لجميع المباني الا ما استثنى على سبيل الحصر — المباني الفندقية أو السياحية تخضع لشرط الاكتتاب .

ملخص الفتوى :

ان المشرع ألزم طالبي اقامة المباني السكنية ومباني الاسكان الاداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الأرض ، ان يقدموا ما يدل على اكتتابهم في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة الرابعة من ذات القانون بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى وجعل الاكتتاب في هذه السندات شرطا لمنح الترخيص بالبناء ، ولم يستثنى من الخضوع لهذا الحكم سوى المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

ولما كان المشرع لم يحدد لعبارة « المباني السكنية » مدلولاً معيناً يقصد اليه ، وأوردها بالنص عامة مطلقة دون تخصيص أو تقييد الا ما استثناه

على سبيل الحصر ، فمن ثم يتعين القول بشمولها لكل مبنى يستعمل بغرض السكن خارج نطاق الاستثناء ، سواء شغله مالكه بنفسه أو أجره للغير ، وسواء كان الأيجار خاليا أم مفروشا ، على وجه الدوام أو التاقيت . وإذا كان المشرع عند تقريره للاعفاء من حكم هذه المادة قد لجأ الى تحديد ما استثناه على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال ، فإنه يكون قد قصد الا يمتد الاعفاء الى غير المجال الذى عينه ، وعليه فإن الاعفاء الذى قرره المشرع هو شرط الاكتتاب فى مسندات الاسكان لمطابقة من المباني التى تقيمها جهات معينة أوردها على سبيل الحصر ، ولا يجوز أن يمتد الى المباني الفندقية أو السياحية التى لم يشملها الاستثناء بدعوى خروجها من دائرة المباني السكنية فى مفهوم قوانين أخرى . ذلك أن لكل قانون نطاق ومجال تطبيق مستقل به عن غيره من القوانين ، ومن ثم لا يجوز القول بأن تحديد مفهوم معين للمباني السكنية فى مجال قانون ما يستتبع بالضرورة امتداده الى نطاق قانون آخر ، بغضه اذا ما أفصح المشرع صراحة عند قصده فى استثناء مباني حدها بذاتها ، والا كان مؤدى ذلك مد نطاق الاعفاء من شرط الاكتتاب فى سندات الاسكان الى مباني لم يتجه القانون الى اعفائها .

(ملف ٤٢/١/٧ - جلسة ١٢/١١/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

اختصاص الجهة المختصة بشئون التنظيم فى منح تراخيص انشاء المباني أو اقامة الاعمال المتخصص عليها فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو تعديلها هو اختصاص مقيد ومخصص الاهداف — الهدف الذى تقياه المشرع من اشتراط الحصول على ترخيص هو التحقق من مطابقة هذه المباني والاعمال للاصول الفنية والهندسية والمواصفات العامة فى المجالات المعمارية والإنشائية وذلك فى ضوء المستندات والرسومات — اذا ما ثبت لجهة الادارة مطابقة ذلك لاحكام القانون ولاتمته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجب عليها اصدار الترخيص المطلوب بعد مراجعته واعتماد اصول الرسومات وصورها

وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلب الترخيص — الأثر المترتب على ذلك : لا يجوز لجهة الادارة رفض منح الترخيص لأسباب أخرى لا يدخل تقديرها في مجال اختصاصها •

ملخص الحكم :

أن اختصاص الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم (وهي حى شرق الاسكندرية فيم النزاع المروض) في منح تراخيص انشاء المباني أو اقامة الاعمال المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو تعديلها هو اختصاص مقيد ومخصص الاهداف • ذلك أن المشرع قد ايان بوضوح أن الهدف الذى تغياه من اشتراط الحصول على تراخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم قبل القيام بانشاء المباني أو الأعمال المشار إليها ، هو التحقق من مطابقة هذه المباني والاعمال للاصول الفنية والهندسية والمواصفات العامة في المجالات المعمارية والانشائية ومراعاة خطوط التنظيم المعتمدة أو الجارى تخطيطها فضلا عن مقتضيات الامن والقواعد الصحية . وذلك في ضوء المستندات والرسومات والبيانات التى يقدمها ذوو الشأن •

فاذا ما ثبت للجهة المختصة بشئون التنظيم أن الأعمال المطلوب الترخيص بها مطابقة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية ونقرارات المنفذة له ، وجب عليها اصدار الترخيص المطلوب بعد مراجعة واعتماد أصول الرسومات وصورها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلب الترخيص أما اذا رأت تلك الجهة لزوم استيفاء بعض البيانات أو الرسومات أو الموافقات أو ادخال تعديلات أو تصحيحات في الرسومات ، فقد اوجب عليها المشرع اعلان الطالب بذلك نلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم ذلك الترخيص ، كما اوجب عليها اتمام البت في هذه الحالة في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات أو الرسومات المعيلة • ولم يقف الامر عند هذا الحد من تقيد سلطة جهة الادارة في منح التراخيص بالاهداف والضوابط والمدد المنوه عنها ، وإنما جاوز المشرع ذلك الى اعتبار أنه بمجرد انقضاء المدد المحددة للبت في طلب الترخيص دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو ادخال تعديلات على الرسومات ، يعتبر ذلك بمثابة موافقة على طلب الترخيص وكل

ذلك يقطع بأن سلطة الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى اصدار التراخيص المشار اليها هى سلة مقيدة ومخصصة الاهداف ، فلا يجوز لها متى كانت الاعمال المطلوب الترخيص فيها — مطابقة للاصول الفنية والهندسية والموصفات العامة فى المجالات المعمارية والانشائية ولاحكام القانون ولائحته ، ان ترفض منح الترخيص لاسباب اخرى لا يدخل تقديرها فى مجال اختصاصها .

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١٩)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء وتعديلاته — لا يستلزم فى طلب رخصة البناء أن يكون موقعاً عليه من مالك الأرض ما دام أن الترخيص يصرف تحت مسئولية مقدمه ولا يمس بحال حقوق ذوى الشأن المتعلقة بملكية الأرض والتي لم يشرع الترخيص لاثباتها — أساس تلك : أن الترخيص فى حقيقته إنما يستهدف أصلاً مطابقة مشروع البناء وتصميمه لأحكام واشتراطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما يقترن بذلك من الاصول والقواعد الفنية — هذه القاعدة يعمل بها طالما أن طالب الترخيص لا تعتوره شكوكه ظاهرة أو متارعات جادة تنبئ عن أن الطالب لا حق له فى البناء على الأرض — تطبيق : طلب ترخيص بالبناء من بعض الملاك على الشيوع للأرض موضوع النزاع — صدور قرار الترخيص بالبناء على أساس ما تقدم — الطعن عليه بالإلغاء من باقى الملاك — القرار لا يكون مخالفاً للقانون أو منح الحق فيه الى شخص يتجرد من حق البناء على هذه الأرض وبهذه المثابة يغدو قراراً صميماً مطابقاً للقانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ينص فى المادة ٢٥ على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم مرفقاً به البيانات

والمستندات والموافقات والرسومات المعمارية والانشائية والتنفيذية التي تصدرها اللجنة التنفيذية وعلى هذه الجهة أن تعطى الطالب ايصالا باستلام الطلب ومرفقته ويجب أن يكون طلب الترخيص في أعمال الهدم موقعا عليه من المالك أو من يمثله قانونا ٠٠

وينص في المادة (١٠) على أن يكون طالب الترخيص مسئولاً عما يقدمه من بيانات متعلقة بملكية الأرض المبنية في طلب الترخيص ، وفي جميع الأحوال لا يترتب على منح الترخيص أو تجديده أي معاس يحقوق ذوي الشأن المتعلقة بهذه الأرض ٠

ومؤدى ذلك أن القانون لا يستلزم في طلب رخصة البناء — وخلافا لطلب رخصة زههم — أن يكون موقعا عليه من مالك الأرض التي ينص عليها أنطلب ما دام أن الترخيص يصرف تحت مسئولية مقدمه ولا يمس بحال حقوق ذوي الشأن المتعلقة بالأرض ونظراً الى أن الترخيص في حقيقته إنما يستهدف أصلاً مطابقة مشروع البناء وتصميمه لاحكام واشترطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما يقتدر بذلك من الاصول والقواعد الفنية ولا ينال من حقوق ذوي الشأن المتعلقة بالملكية والتي لم يشرع الترخيص لاثبتها ٠

وهذه القاعدة يعمل بها طالما أن الترخيص لا تمتوره شكوك ظاهرة أو منازعات حادة تنبئ عن أن الطالب لا حق له في البناء على الأرض ، وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة في ظل سريان القانون السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، في شأن تنظيم المباني الذي اتفق مع القانون الحالي في عدم اشتراط توقيع طلب الترخيص بالبناء من المسالك ٠

ومن حيث أنه متى كان ذلك هو حكم القانون في شأن طلب الترخيص بالبناء وكان الثابت من الاوراق أن اللذين صدر لهما الترخيص المطعون فيه قد قدما بطلب الى مجلس مدينة دمياط مرفقاً به المستندات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ المشار اليه لبناء دور أرضى على مسطح الأرض المبنى في الطلب كما قدما اقراراً يفيد أنهما أصحاب هذه الأرض ، ويثبت من المذكرة التي أعدها الإدارة للمعرض على رئيس مجلس المدينة بمتاسبة الانذار المقدم من المدعين أن طالب الترخيص من المالك على المشروع للأرض محل

الطلب وصدر قرار الترخيص بالبناء على أساس ما تقدم ومن ثم فإن هذا القرار لا يكون قد خالف القانون أو منح الحق فيه إلى شخص يتجرد من حق البناء على الأرض وبهذه المثابة يقضى قرارا صحيحا مطبقا للقانون ولا وجه للطعن عليه .

(طعن ٣١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون المدني — لا يجوز وضع اليد على الأموال العامة أو تملكها بالتقادم — لجهة الإدارة عند التعدي أزالته بالطريق القانوني — على جهة الإدارة أيضا أن تحول دون تحقيق أية آثار وتمتنع عن إفادة المعتدى من ثمار التعدي — سلطة المحافظ — أساسها « المادة ٢٦ من قانون نظم الحكم المحلي — لا يجوز لجهة الإدارة من باب أولى منح ترخيص بالمبنى تطبيقا للقانونين رقمي ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ و ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ — أساس ذلك ، عدم مشروعية المركز القانوني لطالب الترخيص من حيث موقعه .

ملخص الحكم :

للملكية العامة حرمة ، فلا يجوز وضع اليد على الأموال العامة ولا تملكها بالتقادم (م ٨٧ من القانون المدني) ولا يصح التعدي عليها وللإدارة قياما منها بواجب حمايتها من ذلك دفع التعدي وأزالته وفق مارسه القانون ، وعليها أن تحول من جانبها دون تحقيق أية آثار له وتمتنع من إفادة المعتدى من ثماره ، ولا يقبل منه أن يستند إلى تعديه للمطالبة بما يكون فيه إقرار له أو ترتيب أية نتائج على استمرار وضعه غير المشروع ، ولذلك يكون للإدارة عند التعدي على جزء من الشوارع العامة بإقامة مبان أو أجزاء منها عليها من جانب ملاك العقارات المتاخمة لهما بإضافتها إلى ملكهم أن تتخذ ما يخول القانون لهما لازالة ذلك ، مما أشارت إلى بعضه المادة ٣٦ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٠ (م ٣٥ — ج ٢١)

لسنة ٨١ بنصها على أن للمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الادارى ، ويكون من باب اولى أن تمتنع عن الترخيص بالمبنى المخالف محلا من المحال التجارية أو الصناعية أو المحال العامة طبقا للقانونين رقمى ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ اذ لا يصح منحه لعدم مشروعية المركز القانونى لمطالب الترخيص من حيث موقعه ، اسامها فلا يرتب اثرا أو وضعاً يحوله المطالبة باستعماله أو تشغيله ، وانما يلزمه ازالته أو تصحيحه .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، وكان الظاهر من الاوراق فى واقع الدعوى ولا خلاف عليه حتى من جانب المدعى نفسه ان المحلات التى يطلب الترخيص له بفتحها مخبرا ، بعد تحويلها ، واقمة فى بناء اقيم خارج خط التنظيم واشتمل على جزء من الشوارع العام الكائن فيه ، بالمخالفة لاحكام القانون عامة والمقتانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني أيضا ، وأنه طبقا لهذا القانون الذى خالف نصوصه من حيث ادخال تعديلات جوهرية دون ترخيص على ما رخص له وتمديه على الشوارع بالمبناء فيه ادين المدعى عن هذه المخالفات بالحكم الجنائى الصادر فى الجلسة رقم ٤١٥٨ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى بتفريمه خمسة جنيئات ، وتصحيح الاعمال المخالفة ، والمقصود الظاهر من ذلك ازالة ما خرج من المبنى على خط التنظيم وتأييد هذا الحكم استئنافيا ، واصبح نهائيا فان للإدارة أن تعتمد على ذلك فى تقريرها رفض منحه الترخيص باستعمال ذلك المبنى كمحل تجارى أو صناعى .

ولا يجيبه شيئا أن يصدر الحكم فى الاشكال الذى اقامه بطلب وقف تنفيذ .

(طعن ٨٦٩ ، ٨٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبني :

التنظيم المقرر بموجب المادتين ١٥ ، ١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلهما بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ للتعظيم من قرارات الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم لم يوجب على وجه الالتزام هذا التظلم قبل رفع الدعوى بطلب الغاء القرار - المستفاد من هذا القانون أن قرار الجهة الادارية المذكورة هو قرار نهائي - الطعن امام القضاء ينصب على هذا القرار وليس على قرار لجنة التظلمات او اللجنة الاستئنافية - اثر ذلك - سقوط الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم نهائية القرار - القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يحدد توجيه وتنظيم اعمال البناء - ترخيص البناء في حقيقته انما يستهدف احلال مطبقة مشروع البناء وتصميمه للحكام واشترطات تنظيم اتبني ومؤسسات اذن ومه يفترن بذلك من الاصول والواعد الفنية - لا يفسد الترخيص من حقوق ذوي الشأن المتعلقة بالملكية والتي لم يشرع الترخيص لأصحابها او اقرارها *

ملخص الحكم :

لا وجه للدفع بعدم القبول المثار في الطعن بانه على احكام المادتين ١٥ ، ١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلهما بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فقد سبق لهذه المحكمة ان قضت في الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٧ ق و ٨٢٤ لسنة ٣٠ في بجملة ٢٦ من يذير ١٩٨٥ بان التنظيم المقرر بموجب هاتين المادتين للتعظيم من قرارات الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم لم يوجب على وجه الالتزام هذا التظلم قبل رفع الدعوى بطلب الغاء القرار وان المستفاد من احكام هذا القانون أن قرار الجهة الادارية المذكورة هو قرار نهائي بمعنى قابليته للتنفيذ فور صدوره والطعن امام القضاء الاداري ينصب على هذا القرار ذاته وليس على قرار لجنة التظلمات او اللجنة الاستئنافية ، وبناء على ذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم نهائية القرار المطعون فيه غير سجد *

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالسبب الثالث المبني على عدم توفر شروط

الصفة المتطلب لقبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية
وما يترتب على ذلك من عدم جواز تدخل المطعون ضده الثالث
صائب لما هو ثابت من الأوراق من أن المطعون ضدها المذكورة صاحبة
شان بالنسبة للأرض الصادر بشأنها الترخيص موضوع القرار محل الطعن
باعتبارها أحد أطراف عقد الاستبدال المشرع برقم ٤٥٤٢ في ١٩٧٧/٩/٢٩
المتعلق بهذه الأرض وهو ما يكفي لتحقيق صفتها ومصلحتها في الطعن على
قرار وقف الترخيص المشار اليهما على الرغم من عدم صدورهما بأسمها *

- ومن حيث أنه عن السبب الرابع المستند الى منازعة الطاعنين في ملكية
الأرض محل الترخيص وايضا في سند ملكية المطعون ضدهم لها ، فإن النص
على الحكم المطعون فيه أن السبب لا أساس له من القانون وذلك أخذا
بالاسباب التي ساقها الحكم في هذا الصدد ، يضاف اليها أن المؤدى
الواضح لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وعلى نحو ما سبق أن قضت
هذه المحكمة في الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٧ القضائية بجلسة ١٤ يناير ١٩٨٤
هو أن ترخيص البناء في حقيقته إنما يستهدف أصلا مطابقة مشروع البناء
وتصميمه لأحكام واشتراطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما يقتضرن
بذلك من الأصول والقواعد الفنية ولا ينال من حقوق ذوي الشأن المتعلقة
بالملكية والتي لم يشرع الترخيص لاثباتها أو إقرارها *

(طعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣)

الفصل الثالث

المباني والاعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني
وتقسيم الأراضى المعدة للبناء
قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ قصد به المشرع اضعاف نوع من الحماية
على المباني والاعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم
الأراضى المعدة للبناء فى فترة معينة وبهذه المثابة فإنه يكون قانونا استثنائيا
موقوتا بفترة معينة — هذا القانون لم يقصد به الاعفاء من تطبيق أحكام
القوانين الا فى الحدود والقيود الواردة فيه .
ملخص الحكم :

أن المشرع ارتأى اضعاف نوع من الحماية على المباني والاعمال التي
تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضى المعدة للبناء
فى الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٩ من مارس سنة
١٩٥٥ وذلك للأغراض التي اقصمت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم
٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ومقادها وضع حد للتسامح الذى جرت عليه النيابة
العامة بوقف تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة بالأزالة أو بتصحيح أو هدم
الاعمال المخالفة ، وهو التسامح الذى شجع الكثير من الأفراد على عدم
احترام القوانين المذكورة . وبهذه المثابة فإن القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦
يكون قانونا استثنائيا موقوتا بفترة معينة امتدت الى ٢٠ من يونية سنة
١٩٥٦ بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ ، ولم يقصد به الاعفاء من تطبيق
أحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضى المعدة للبناء الا فى الحدود
والقيود الواردة فيه ، اذ من المقرر أن الاستثناء يقدر بقدره فلا يتوسع فى
تفسيره ولا يقاس عليه .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

مناطق تطبيق أحكام المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على المباني أو الأعمال المخالفة للقانون أن تكون قد تمت في الفترة المحددة به بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — تقدير ذلك مرده إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم — لا معقب عليها في هذا الشأن ما دام تقديرها قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

أن مناطق تطبيق أحكام المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ أن تكون المباني أو الأعمال المخالفة قد تمت في الفترة المحددة به بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، والمراد في تقدير ذلك إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، فإذا ما قدرت هذه السلطة أن المخالفات التي تمت ليست على درجة من الجسامه تحول دون أعمال الأحكام والقيود والشروط الواردة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين رونق المدينة وجمالها فلا معقب عليها في هذا الشأن مادام تقديرها قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

المادتان ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء و ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ — اعتباراً من تاريخ القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم للمشوارع يحظر إجراء أعمال البناء في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم — أنسر مخالفة هذا الحظر هو إزالة المباني المخالفة بالطريق الإداري — ينطبق ذلك على المباني التي يقيمها المالك الأصلي في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم وعلى من كان له عليها حق انتفاع فقط — الحقوق الناشئة من عقد الإيجار

المبرم بين المنتفع والمستاجر فإن مجالها العلاقة الإيجارية القائمة بينهما ولا أثر لها على حكم القانون .

ملخص الحكم :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء التي قضيت على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص » ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية الممرات للمنفعة العامة أو التخصيص يحظر من وقت صدور القرار المشار إليه في الفترة السابقة إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على أن يعرض أصحاب الشأن تعويضاً عادلاً ، أما أعمال التدعيم لازالة الخلل وكذلك أعمال البياض فيجوز القيام بها وإذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للمجلس المحلي المختص بقرار مسبب الغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع في القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع وذلك بشرط تعويضه تعويضاً عادلاً . وقد خولت المادة ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ١٩٧٩/٤٢ معدلاً بالقانون رقم ١٩٨١/٥٠ للمحافظ الحق في ازالة ما يقع من تعديات على أملاك الدولة العامة والخاصة .

ومن حيث أن مفاد هذين النصين أنه اعتباراً من تاريخ القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع يحظر إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ولا يكون لذوى الشأن من أصحاب الحقوق على هذه الأراضي سوى الحق في التعويض العادل طبقاً للقانون وذلك لما يترتب على اعتماد خطوط التنظيم للشوارع من تحديد لنطاق الأملاك التي تقرر تفاصيلها للمنفعة العامة ووجوب اقصائها تبعاً لذلك عن مجالات النفع الخاص لأصحابها يحظر البناء عليها تحقيق أهداف الصالح العام . فإذا خولف هذا الحظر في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم وجبت ازالة المباني المخالفة بالطريق الإداري طبقاً للقانون .

ومن حيث أنه بناء على ذلك يبدو وجه المشروعية في القرارين المطعوز

فيهما لصنورهما بحسب الظاهر طبقاً للقانون ولا يؤثر في ذلك كون المياني التي تقدر أزالته مؤجرة للطاعنين من صاحب حق الانتفاع بالأرض أو بالمبنى نظراً إلى أن الحظر المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما ينطبق على المياني التي يقيمها المالك الأصلي في الأجزاء البارزة من خطوط التنظيم ، ينطبق من باب أولى على من كان له عليها حق انتفاع فقط ، أما الحقوق الناشئة من عقد الإيجار المبرم بين المنتفع والمستاجر فإن مجالها الملاقة الإيجارية القائمة بينهما والتي لا اثر لهما على أعمال حكم القانون على الوجه المنصوص عليه فيه ، ومن ثم لا يتحقق ركن الأسباب الجديدة في طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيهما ويتعين القضاء برفضه .

(طعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٩)

الفصل الرابع

لجان

— لجنة توجيه أعمال البناء والهدم :

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

الابقاء على تراخيص الهدم السابقة على صدور القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ منوط بتوافر شرطين : انعدام المانع القانوني من إجراء الهدم ، والشروع فعلا في اجرائه قبل نفاذ ذلك القانون — صدور قرار من لجنة توجيه أعمال البناء والهدم يرفض الهدم لتخلف هذين الشرطين — صحته قانونا — لا يقدح في ذلك سبق صدور حكم من القضاء العادي بإخلاء المستأجرين من العقار ليتمكن المالك من هدمه •
ملخص الحكم :

للابقاء على تراخيص الهدم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، يجب : أولا — أن يكون العقار جائزا هدمه ، بأن لم يكن ثمة مانع قانوني من إجراء هذا الهدم • ثانيا — أن يتم فعلا وقبل نفاذ القانون المذكور شروع في الهدم • وغنى عن البيان أن العقار اذا لم يكن خاليا من السكان فلا يمكن هدمه الا بعد اخلائه منهم ، وذلك بحسب ما اذا كان الهدم جزئيا ، فان كان الترخيص في الهدم واردا على أحد أجزائه دون باقيه واخلى الجزء المرخص في هدمه فقط من سكانه فلا يكون ثمة مانع من هدم هذا الجزء ، ما دام لوحظ في الترخيص في الهدم الجزئي إمكان ذلك دون إخلاء باقى العقار من سكانه • أما اذا كان الترخيص في الهدم كليا ، فيلزم — بحكم الضرورة وحرصا على حياة شاغلي العقار — أن يتم إخلاؤه كله أولا ، ثم يشرع في الهدم بعد ذلك • وغنى عن البيان كذلك ان الشروع في الهدم المبرد استثناء للابقاء على الترخيص السابق على نفاذ القانون المذكور يجب أن يتكون من أعمال تنفيذية بالهدم يمكن اعتبارها

شروعاً حقيقياً في هدم المبنى ، فإذا كان ما تم من أعمال لا يمس كيان المبنى ذاته فلا يعتبر شروعاً في الهدم على مقتضى نص القانون وقصواء ، وهذا ما عنى الشارع بترك تقديره الى لجنة توجيه أعمال البناء والهدم .

لذا ثبت أن الشرطين الواجب توافرها لامكان الإبقاء على ترخيص الهدم السابق غير متوافرين ، أو صدر ذلك الترخيص بالهدم الكلى ولم يكن العقار جائزاً هدمه كله حتى صدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ لأنه مشغول بالسكان فيما عدا شقتين انقليتاً بالتراضى ، كما ان ما تم من أعمال قبل ذلك القانون لا يعدو أن يكون مجرد نزع بعض الأبواب والنوافذ والأدوات الصحية والأرضيات ونحو ذلك ، مما لا يخل بكيان المبنى ذاته وسلامته - إذا ثبت ما تقدم ، فإن هذا لا يرقى الى حد الشروع في الهدم الحقيقي والجندي ، ويكون القرار المطعون فيه الصادر من لجنة توجيه أعمال البناء والهدم قد طابق القانون فيما قرره من رفض طلب المدعى بالترخيص له بهدم المبنى . ولا يقدح في ذلك صدور حكم للمدعى من القضاء بإخلاء المستأجرين من العقار ليتمكن من هدمه ، ذلك أن القرار الإداري المذكور قد صدر في مجاله الإداري بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ برفض طلب المدعى الإبقاء على الترخيص السابق مسدوره له بالهدم ، وقد عملت لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في ذلك سلطتها الإدارية التقديرية بالتطبيق لأحكام القانون المشار اليه ، وهو مجال يختلف عن المجال الذي صدر فيه حكم القضاء الوطني ، إذ الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم كانت خصومة بين المدعى ومستأجره تقوم على سبب مرده الى قواعد القانون الخاص في علاقة بين مالك ومستأجره ، ولم تكن الإدارة طرفاً فيها ، بل ما كان يجوز اختصاص القرار الإداري أمام هذا القضاء بوقفه أو بإلغائه لعدم الولاية القضائية ، أما الدعوى الحالية فهي دعوى اختصاص القرار الإداري أمام الجهة القضائية صاحبة الولاية في اختصاصه ضد الإدارة ، والتي تملك وقفه أو إلغاءه ، كما تقوم على أساس قانوني وسبب آخر هو ما يزعمه المدعى من مخالفة هذا القرار لأحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٣)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — حظر هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية الا بعد موافقة لجنة تشكل لهذا الغرض — اشتراطه موافقة اللجنة ان يكون قد مضى على اقامة البناء المراد هدمه مدة اربعين عاما على الأقل ، ما لم تر اللجنة مخالفة هذا الشرط لاعتبارات تتعلق بالمصالح العام — ابقاؤه على التراخيص السابقة التي لم يشرع اصحابها في الهدم نظائرا لها .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بإزالة المباني على أنه « لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية الا بعد موافقة اللجنة المشارة اليها في المادة الأولى من هذا القانون ، ويشترط أن تكون قد مضت على اقامة هذه المباني مدة ٤٠ عاما على الأقل ، وذلك ما لم تر اللجنة الموافقة على الهدم لاعتبارات تتعلق بالمصالح العام ، ولا يكون قرارها نهائيا في هذا الشأن الا بعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية » . وتعتبر تراخيص الهدم التي لم يشرع اصحابها في تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها قبل صدور هذا القانون ملغاة ، ويجوز لأصحابها أن يتقدموا من جديد الى اللجنة المذكورة في المادة الأولى بطلب الموافقة على الهدم في الحدود والأوضاع المبينة في هذه المادة « . ووضح من هذا النص أن المشرع غاير في الحكم بين المنشآت الواقعة في حدود المجالس البلدية وبين تلك الواقعة خارج هذه الحدود ، وفرق بالنسبة للأولى منها تلك الآيلة للسقوط وغير الآيلة ، فلم يقيد هدم المنشآت الآيلة للسقوط — التي عالج أمره بالقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ — بالقيد الذي أوزده على المنشآت غير الآيلة للسقوط ، إذ حظر هدم هذه الأخيرة الا بعد موافقة لجنة توجب أعمال البناء والهدم التي نصت عليها المادة الأولى من القانون ، التي صدر بتشكيلها قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٠٦ في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ . وفرض قيда على هذه اللجنة ذاتها ، إذ اشترط موافقتها

على الهدم أن تكون قد مضت على إقامة المبنى المراد هدمها مدة اربعين عاما على الأقل كقاعدة عامة ، فان تخلف هذا الشرط الزمني — الذى يقع عبء اثبات توافره على عاتق طالب الترخيص — لم يجز الهدم الا اذا رأت اللجنة الموافقة عليه لاعتبارات تتعلق بالمصالح العام ، وجعل صيرورة قرار هذه اللجنة نهائيا فى هذا الشأن منوطة بموافقة وزير الشؤون البلدية والقروية . كما اعتبر الاصل فى تراخيص الهدم السابقة ان تكون ملغاة ، ولكن رغبة منه فى عدم الاضرار بذوى الشأن ممن استصدروا تراخيص سابقة فى الهدم ولم يشرعوا فى ذلك فعلا ، اُجاز الشارع لهم أن يتقنموا من جديد الى لجنة توجيه اعمال البناء والهدم بطلب موافقتها على الهدم فى الحدود والاضاح المقررة قانونا .

(طعن رقم ١٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

لجنة البناء والهدم — قرارات الرفض الصادرة من هذه اللجنة فى الطلبات المقدمة من ذوى الشأن — لا تحول دون إعادة النظر فيها وفقا لأحكام المادة ٦ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اعمال البناء والهدم — لا يغير من هذا الحكم صدور احكام نهائية بتأييد هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السادسة من القرار بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم اعمال البناء والهدم على أن « يعتبر انقضاء ستة اشهر على تاريخ تقديم الطلب بالبناء أو التعديل أو الترميم أو الهدم الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الاولى دون صدور قرار فى شأنه بمثابة قرار بعدم الموافقة على الطلب » .

ولا يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إعادة النظر فى طلبه الا بعد مضي هذه المدة . ويبين من الفقرة الثانية من هذه المادة انها تحول ذوى الشأن الحق فى طلب إعادة النظر فى طلباتهم التى ترفضها اللجنة ، وقد جاءت

عبارة النفي في هذا الصدد عامة بحيث يتناول هذا الحق الطلبات التي ترفضها اللجنة كافة ، سواء في تلك قرارات الرفض الضمنية التي اشارت اليها الفقرة الأولى من ذات المادة أم قرارات الرفض الصريحة ، لأن الحكمة في منح حق طلب إعادة النظر متوافرة في الحالتين ، وقد اشارت اليها المذكرة الايضاحية في قولها ان الحق في طلب إعادة النظر انما تقتد « . . . تحقيقاً لأغراض المصلحة العامة التي يستهدفها هذا التشريع والتي تتبدل بتغير الظروف والأحوال . . . » ، ولا جدال في توافر هذه العلة في الحالتين . ومقتضى ما تقدم ان الطلبات التي تقدم من أصحاب الشأن بعد انقضاء المدة القانونية في شأن إعادة النظر في قرارات الرفض الصادرة من اللجنة تعتبر مقبولة شكلاً حتى ولو صدرت قبل ذلك أحكام نهائية بتأييد هذه القرارات ، ذلك لأن تلك الطلبات قد تبني على أسباب وظروف جديدة مما تخضع لتقدير اللجنة فترفض للطلب الجديد أو تقبله وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة في ضوء تلك الظروف والأسباب .

د فتوى ٧٢ في ١٩٥٩/٢/١

قاعدة رقم (٧٢٢)

المبدأ :

لجنة توجيه أعمال البناء والهدم — سلطتها التقديرية في الموافقة على هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط ، التي لم يمض على إقامتها ٤٠ عاماً لاعتبارات تتعلق بالمصالح العام — تحديد المقصود بعبارة « المصالح العام » الواردة في المادة ٥ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — حصص اللجنة للحالات التي تعتبر من المصالح العام وتجهيز لها الهدم — لا يتفق مع أحكام هذا القانون — للجنة ان تستأنس بهذه الضوابط أو غيرها — وجوب استهدافها الى جانب المصالح العام الهدف الخاص الذي انصبت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون — خضوع قراراتها في هذا الشأن لموافقة وزير الشئون البلدية والقروية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن توجيه أعمال الهدم والبناء قد قام على حكمة استهدف بها مصلحة عامة لفضح عنها في مذكرته

الايضاحية ، التي جاء فيها أنه لوحظ أن نشاط الاستثمار في مشروعات المبنى السكنية والمتقمة التكاليف منها على وجه الخصوص قد « استمر بصورة متزايدة حتى تحول الكثير من رؤوس الاموال إلى الاستغلال في مشروعات البناء نظرا لحرية تقدير الاجازات بالنسبة الى هذه المباني الجديدة ووفرة الارباج التي تدرها بسبب الاقبال عليها مما شجع الكثيرين على هدم المباني الحديثة فسيبا بالرغم من انها لا زالت صالحة في الاغراض التي اعدت لها رغبة في إقامة مبان جديدة مكانها أكثر غلة وأوفر فائدة — ولما كان هذا الاتجاه لا يتفق مع الصالح العام وكانت الحكومة أخذة بسبيل تصنيع البلاد وتشجيع الاستغلال في المشروعات الانتاجية الأمر الذي تطلب القصد في هدم المباني القائمة والتدبير في تشييد الجديد منها والحد من صرف العملات الأجنبية لئلا تسنى استخدامها فيما يعود على الثروة القومية العنة بإفائدة أكبر والمحافظة على التوازن اللازم في وجوه الاستغلال المختلفة — لذلك رأى وضع نظام يكفل الاشراف على نشاط أعمال البناء في البلاد ومراقبة استعمال المواد والحكامات المحلية أو المستوردة والحد من إزالة مبان لها قيمتها تعتبر جزءا من الثروة القومية ٠٠٠ » ، وتحقيقا لهذه الغاية نصت المادة الخامسة من القانون سالف الذكر على أنه « لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية إلا بعد موافقة اللجنة المشبار إليها في المادة الأولى من هذا القانون ، ويشترط أن تكون قد مضت على إقامة هذه المباني مدة ٤٠ عاما على الأقل ، وذلك مالم تر اللجنة الموافقة على الهدم لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ، ولا يكون قرارها نهائيا في هذا الشأن إلا بعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية » .

ووفقا لحكم هذه المادة يكون للجنة توجيه أعمال البناء والهدم سلطة تقديرية بالنسبة الى المباني التي لم تمض على إقامتها مدة اربعين عاما ، فلها أن توافق على هدمها لاعتبارات تتعلق بالصالح العام وتقديرها في هذا الشأن خاضع لرقابة الوزير .

ومن المعلوم أنه إذا اتخذت الجهة الادارية المختصة قرارا من سلطة تنفيذية تمتعت ببسط من حرية التقدير ، على أنه مهما تكن الحرية التي

تتمتع بها فإنه يجب عليها أن تهدف في جميع الأحوال إلى تحقيق المصلحة العامة وهي غاية الغايات في كل قرار إداري ولا يجوز للإدارة أن تتحرف عنها .

والقانون في كثير من أعمال الإدارة لا يكتفى بهذا النطاق الواسع نطاق المصلحة العامة ، بل يخصص هدفا معينا يجعله نطاقا لعمل إداري معين . وعلى الإدارة في هذه الحالة أن لا تلتزم في قرارها المصلحة العامة فحسب ، بل أيضا الهدف الخاص الذي عينه القانون لهذا القرار والذي المصع عنه في مذكرته الإيضاحية على النحو سالف الذكر .

وإذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ قد اقتضت على تشييد لجنة توجيه أعمال البناء والهدم بالتقيد العام وهو مراعاة الصالح العام ، إلا أنه يمكن استخلاص الهدف المخصص من الحكمة التي دعت إلى إصدار هذا القانون ، وهي حينما يستفاد من مذكرته الإيضاحية « تشجيع الاستغلال في المشروعات الانتاجية والمحافظة على التوازن اللازم في وجوه الاستغلال المختلفة ، الأمر الذي يتطلب القصد من هدم المباني القائمة والحد من إزالة مبان لها قيمتها تعتبر جزءا من الثروة القومية والتدبر في تشييد الجديد منها » .

ومن حيث أن السلطة التقديرية الممنوحة للجنة توجيه أعمال البناء والهدم والغرض المخصص المستفاد من الحكمة في إصدار القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — غير محددين في نطاق معين ، وإنما تباشر اللجنة سلطتها التقديرية عندما تقوم ببحث كل طلب على حدة وتحاول أن تستشف من ظروف الطلب المعروض عليها ما إذا كان في إجابتها له رعاية للصالح العام والمهدف المخصص بوجه خاص وتلك مسألة موضوعية تقتضي فحص كل حالة على حدة إذ أن حالات الصالح العام لا تقع تحت حصر حتى يمكن وضع قاعدة عامة لها يعتبر من الصالح العام وما لا يعتبر كذلك .

وفضلا عما تقدم فإن أغراض الصالح العام التي يستهدفها هذا التشريع قد تتبدل بتغير الظروف والأحوال . لذلك نصبت المادة السادسة منه على حق صاحب الشأن الذي رفض طلبه في أن يتقدم من جديد إلى اللجنة

بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ طلبه الاول ، اذ قد تكون الظروف التي دعت الى رفض الطلب الاول قد تغيرت ، وترى اللجنة ان اعتبارات الصالح العام قد توافرت وبالتالي تستطيع الموافقة على طلب الهدم السابق رفضه .

ولذلك فان تحديد الحالات التي تعتبر من الصالح العام والتي يجوز فيها دون غيرها الموافقة على الهدم لا يتفق مع حكم المادة السادسة من القانون التي تجيز لمن رفض طلبه ان يطلب اعادة النظر فيه بعد مضي ستة اشهر . وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقانون تعليقا على هذه المادة انه يجوز لمصاحب الشأن ان يطلب اعادة النظر في طلبه بعد مضي انقضاء ستة اشهر على تاريخ تقديمه وذلك تحقيقا لاجراض المصلحة العامة التي يستهدفها هذا التشريع والتي تتبدل بتغير الظروف والاحوال .

ولما كان تقدير اعتبارات الصالح العام امرا متروكا لتقدير اللجنة تحت رقابة الوزير دون ان تكون سلطة اللجنة في التقدير محدودة بحالات معينة بذاتها ، فانه لو حصرت اللجنة الحالات التي يجوز فيها دون غيرها اصدار قرار بالموافقة على الهدم ، فان هذا المصير لا يقيد بها بل يجوز لها الموافقة على الهدم في غير الحالات المذكورة متى توافرت اعتبارات الصالح العام ، على ان ذلك لا يحول دون حق اللجنة في الاستئناس بالضوابط التي وضعتها باعتبارها من الحالات التي تقدر اتفاقها مع الصالح العام .

وبناء على ذلك فان لجنة توجيه اعمال البناء والهدم تملك سلطة تقدير اعتبارات الصالح العام المشارة اليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالهدم والبناء ، ولها في سبيل ذلك ان تستهدي بالقواعد التي حددتها وبغيرها من الضوابط متى رأت انها تحقق الصالح العام .

(فتوى ٣١٦ في ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة — القانون نظم إجراءات وطرق ومواعيد الطعن في قرارات اللجان التي تنظر منازعات المنشآت الآيلة للسقوط واناط بالمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار نظر الطعون في قرارات لجان تحديد الأجرة — اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعة رغم ما لها من طبيعة إدارية مما كان يدخلها في اختصاص مجلس الدولة — أساس ذلك — المادة ١٧٢ من الدستور — اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية يفيد انه صاحب الولاية العامة ولم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر — تفويض مجلس الدولة الولاية العامة في الفصل في المنازعات الادارية لا يعلى ثل يد المشرع في استناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى على سبيل الاستثناء وبالمقدر وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام — ما تصدره المحكمة الابتدائية من أحكام في هذا الشأن يجوز الطعن عليه بالاستئناف — لا يؤثر في طبيعة المحكمة الابتدائية كهيئة قضائية انضمام احد المهندسين اليها عند نظر الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط طالما لم يكن للعضو المهندس صوت معدود في المداولة .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء النصوص المتقدمة أن القانون نظم إجراءات وطرق ومواعيد الطعن في قرارات اللجان المشار اليها والتي تصدر في شئون المنشآت الآيلة للسقوط سواء بهنمها أو ترميمها أو دعمها أو صيانتها وحده المحكمة المختصة بنظر هذه الطعون فناطق هذا الاختصاص بالمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار ، وهي ذات المحكمة المختصة بنظر الطعون في قرارات تحديد الأجرة . وهذا الحكم الذي قرره المشرع بالنص الصريح أشارت اليه المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المذكور بقولها ، تعليقا على المادة ٥٩ ، انها

« جعلت لكل نوى الشأن حق الطعن على القرار المشار اليه امام الهيئة القضائية التي استحدثتها المشروع في المادة ١٨ منه ، وقد روعي في اسناد هذا الاختصاص للهيئة المذكورة ما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة من جوانب فنية لا تقل عن موضوع تحديد الاجرة ، كما روعي ايضا تقصير مدة الطعن لسرعة الفصل في مثل هذه الموضوعات التي قد تهدد الجيران والمارة بل والشاغلين انفسهم » .

ومن حيث انه متى كان الامر على ما سبق فمن ثم تفتتح محكمة الاسكندرية الابتدائية بنظر المنازعة الماثلة رغم ما لها من طبيعة ادارية مما كان يدخلها أصلا في اختصاص مجلس الدولة اذ من المسلم ان النص في المادة ١٧٢ من الدستور على اختصاص المجلس بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية انما يفيد تحويل مجلس الدولة للولاية العامة للفصل في تلك المنازعات والدعاوى بحيث يكون قاضي القانون العام بالنسبة اليها ، فلم يعد اختصاصه مقيدا بمسائل محددة على سبيل المصير — الا ان ذلك لا يعنى خل يد المشرع عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية اخرى على سبيل الاستثناء من الاصل وبالمقدر وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام اعمالا للتفويض المخول له في المادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

وان كان ذلك ، وكان المشرع قد عهد بنظر الطعون في قرارات اللجان المشار اليها الى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار ، أي الى هيئة قضائية اخرى رغم النص على الحاق أحد المهندسين بتشكيلها لان هذا المهندس بصريح النص ليس له صوت معهود في المداولة كما ان ما تصدره من احكام يجوز الطعن عليها بالاستئناف ، وان كان ذلك فمن ثم ينحصر اختصاص القضاء الاداري عن نظر تلك الطعون .

— لجان التظلمات واللجان الاستئنافية :

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء
أوجب تشكيل لجان للتظلمات ولجان استئنافية — تشكيلها وطبيعة عملها —
لجان ادارية ذات اختصاص قضائى ولا شأن لها بالمسائل التنفيذية —
انتر ذلك — عضويتها لا تكون مظلورة على اعضاء المجالس الشعبية
المصلىة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء نص فى المادة « ١٥ » منه على أن :

لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية
المختصة بشئون التنظيم وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوما
من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات . وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة
تسمى لجنة التظلمات تشكل بمقر المجلس المحلى للمدينة أو الحى أو القرية
من « قاضيندى رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة رئيسا ، واثنين
من اعضاء المجلس المحلى يختارهما المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مدة
اخرى مماثلة واثنين من المهندسين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة
..... ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ كما نص فى المادة
« ١٩ » على أن : « لذوى الشأن وللجهة المختصة بشئون التنظيم حق
الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجان التظلمات المنصوص عليها فى
المادة ١٥ وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم أو من تاريخ
انقضاء الميعاد المقرر للبت فى التظلم بحسب الاحوال والا اصبحت نهائية .
وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة استئنافية تشكل بمقر اللجنة التنفيذية
للمحافظة المختصة من : رئيس المحكمة يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة
المحافظة رئيسا ، ممثل وزارة الاسكان والتعمير ، اثنين من اعضاء المجلس

المحلى للمحافظة يختارهما المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مدة أخرى مماثلة ، اثنين من المهندسين وللمجنة الاستعانة فى أعمالها بمن ترى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة • ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص • • وأن المادة ١٠٨ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص فى فقرتها الرابعة على أن « ولا يجوز اشتراك أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى أى أعمال تنفيذية أو الاشتراك فى عضوية لجان ذات طابع أو اختصاص تنفيذى •

وبين مما تقدم أن المشرع أوجب تشكيل لجان التظلمات واللجان الاستئنافية من عناصر شعبية وفنية وعقد رئاستها لعنصر قضائى وناط بها اختصاص الفصل فى المنازعات التى تثور بين ذوى الشأن وبين الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بصدد ما تصدره من قرارات • ومن ثم فإن عمل تلك اللجان لا يعد عملاً تنفيذياً ولا يعد اختصاصها ذا طابع تنفيذى ، وإنما تعد لجانا ادارية ذات اختصاص قضائى بحكم تشكيلها واختصاصها لا شأن لها بالمسائل التنفيذية ، وعليه فإن عضويتها لا تكون محظورة على أعضاء المجالس الشعبية المحلية ولا يتعارض ضم عناصر من تلك المجالس الى عضويتها مع حكم الفقرة الرابعة من المادة « ١٠٨ » من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ويتلزم المحافظ المختص بتصحيح قراراته بتشكيل تلك اللجان بضم أعضاء من المجالس الشعبية اليها على النحو المبين فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ آنف الذكر •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اشتراك أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى تشكيل لجان التظلمات واللجان الاستئنافية المنصوص عليها فى المادتين ١٥ ، ١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لا يتعارض مع احكام قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ويتعين لذلك تصحيح القرارات الصادرة بتشكيل تلك اللجان •

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبحث :

المادتان ١٥ و ١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء — التنظيم المقرر بموجبها للتظلم من قرارات الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم لم يستوجب هذا التظلم قبل رفع الدعوى بطلب الغاء القرار — قرار الجهة الإدارية هو قرار نهائي قابل للتنفيذ فور صدوره — الاثر المترتب على ذلك : الطعن امام القضاء الإداري بدعوى الإنفاذ انما يتصب على القرار ذاته وليس الى قرار لجنة التظلمات أو اللجنة الاستئنافية .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء تنص على ان لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم وفقا لاحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل بمقر المجلس المحلى للمدينة أو الحى أو القرية من ٥٠٠٠٠٠ ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص . وتضى المادة ١١ بان « لذوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم حسق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجان التظلمات المنصوص عليها فى المادة ١٥ وذلك خلال خمسة عشر يوما ٥٠٠٠٠ وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة استئنافية تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظة المختصة من ٥٠٠٠٠ ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ٥٠٠٠٠ » .

ومن حيث ان البادى من هذين النصين ان التنظيم المقرر بموجبها للتظلم من قرارات الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم لم يستوجب هذا التظلم قبل رفع الدعوى بطلب الغاء القرار كما ان الاستفادة من استقرار القانون ان قرار الجهة الادارية المذكورة هو قرار نهائى قابل للتنفيذ ففور

صنوبره وبالتالي فإن الطعن أمام القضاء بدعوى الإلغاء ألما ينصب على هذا القرار ذاته وليس على قرار لجنة التظلمات أو اللجنة الاستئنافية .

ومن حيث أنه أيا كان الرأي في شأن مدى أثر هذا التنظيم الخاص للتظلم من القرارات الصادرة طبقاً للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ آنف الذكر على التنظيم العام المقرر بخصوص التظلم عامة من القرارات الإدارية والذي نص عليه قانون مجلس الدولة فإن الثابت من أوراق الطعن أن قرار الترخيص للطاعن بالبناء رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ صدر بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٠ فتظلم منه المدعى (المظلمون ضده الأخير) إلى محافظ الاسكندرية ورئيس حى وسط الاسكندرية فى ٢١/٣/٨٠ وبعد إجراء التحقيق والبحث قدمت مذكرة إلى رئيس الحى بطلب الموافقة على إيقاف الترخيص لحين الفصل نهائياً فى النزاع القضائى القائم حوله . وقد تأثر على تلك المذكرة من رئيس الحى بالموافقة فى ٢٨/٥/١٩٨٠ وأبلغ المدعى بذلك بكتاب الحى رقم ٢١٤٠ فى ٣١/٥/٨٠ وتاريخ ٣/٦/١٩٨٠ أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية طعناً على قرار الترخيص . والبادئ من ذلك أن جهة الإدارة شرعت فى بحث تظلم المدعى فور تقديمه وانتهت إلى إيقاف الترخيص وأن المدعى أقام دعواه فور إبلاغه بنتيجة بحث التظلم فمن ثم تكون الدعوى قد أقيمت فى الميعاد ، وأذ كان ذلك وكانت قد استوفت سمائر أوضاعها الشكلية لذا فهي مقبولة شكلاً .

ومن حيث أنه من الوجهين الثانى والثالث فإنه أياً كان النظر فى أثر الحكم الصادر من القضاء المدنى فى الدعوى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف الاسكندرية أمام القضاء الإدارى الذى ينحصر النزاع المطروح عليه فى مدى مشروعية القرار الإدارى الصادر بالترخيص بالبناء رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ ، فإن الثابت من أوراق الطعن أن هذا القرار صدر من حى وسط الاسكندرية بالترخيص للطاعن فى إقامة البناء على جزء من حديقة العقار رقم ١٣٦ شارع الشهيد جلال الدسوقي بوابور المياه قسم باب شرقى الذى يستاجر المظلمون ضده الأخير (المدعى فى الدعوى الصادر فيها الحكم

المطمعون فيه) شقة بالدور الارضى منه ، وقد صدر هذا الترخيص استثناءً إلى احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء الذى نصت المادة الرابعة منه على انه « لا يجوز انشاء غبان أو إقامة أعمال أو توسعتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه الا بعد الحصول على ترخيص من ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية ... ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الاعمال المشار إليها بالفقرة الاولى الا اذا كانت مطابقة لاحكام هذا القانون ومتفقة مع الاصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الامن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية » .

ومن حيث أن البادى من ذلك أن مشروعية القرار الصادر بالترخيص بالبناء منوطه بمطابقة المباني للقانون واتفاقها مع الاصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الامن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية بحيث يكون قرار الترخيص صحيحاً لا مطعن عليه اذا ما تمتثلت تلك الشروط جميعاً فى البناء ، أما ان تخلفت ، كلها أو بعضها ، كان القرار معيباً متعين الالغاء عند الطعن عليه أمام القضاء .

ومن حيث أن المدعى لم ينص على القرار المطعون فيه صدوره بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ آنف الذكر أو لائحته التنفيذية ، وكل ما اخذه على القرار انه يؤدى إلى الاضرار به نظراً لوقوع الشقة سكنة ، بالدور الارضى ، فضلاً عن صدوره بغير معاينة للموقع الامر الذى ترقب عليه اغفال وجود جراجين لم يصدر قرار بهدمهما .

ومن حيث أن الثابت من كتاب منطقة الاسكان والتعمير بمرسوم وسيط الاسكندرية المؤرخ ٨٠/١٢/٩ انه بعد ان تقررت إيقاف الترخيص « صدر قرار المجلس التنفيذى بالمحافظة بالموافقة على هدم الجراجين وحشة الفراخ الموجودة بموقع البناء وبناء على ذلك وعلى المعاينة التى تمت بالموقع موضوع الترخيص فى ١٩٨٠/١٢/٣ وافق رئيس المحى على المذكرة التى عرضت عليه والتي انتهت الى اعتبار الترخيص قائماً ومسارى المفعول » .

ومن حيث أن الثابت أن تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٦٦٢٩ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى الاسكندرية أنف الذكر أورد أن الاعمال التى يقوم بها المدعى عليه (الطاعن) وهى بناء عقار مستحدث فى جزء من الحديقة يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة على الوجه الاكمل طبقا لمقصد الايجار وأن البناء يتم على أسس هندسية فنية سليمة وأنه تم ترك ممر بين المبنيين القديم والمستحدث بعرض أربعة أمتار ولكنه لم يراع عند انشاءه حالة العقار المجاور (الذى يسكنه المدعى) وكيفية تكوينه وظروف مشتملاته حيث أن الموقع لا يصلح لهذا البناء .

ومن حيث أن البادئ من هذا التقرير الذى اقامت عليه محكمة القضاء الادارى حكمها المطعون فيه أن البناء يتم طبقا للاصول الهندسية السليمة وليس فى التقرير ما يفيد مخالفة الترخيص للقانون أو لائحته التنفيذية من أى وجه . وما اورده التقرير على هذا النحو يتفق مع ما جاء بتقرير مكتب الخبراء المقدم فى الدعوى رقم ٢٨٥٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستعجل الاسكندرية التى اقامها المدعى أيضا ضد الطاعن أمام محكمة الاسكندرية المستعجلة بطلب الحكم بندب خبير هندسى لتقدير المباني والاشجار والمنشآت القائمة على أرض الحديقة ومدى الضرر الذى يتحقق منها . . . الخ اذ جاء هذا التقرير نفلوا من الاشارة الى مخالفة الترخيص للقانون ، بل وأضاف أنه « لا يوجد ضرر لحق المدعى من جراء هذه المباني المستجدة » ، والتى أوضح التقرير أنها تقام — حسب الترخيص — على مساحة ٢٥٤ مترا مربعا من مجموع مساحة الحديقة البالغ حوالى ٥٦٧ مترا مربعا .

ومن حيث أن تأثير البناء المرخص به على شقة المدعى من حيث حجب الاضاءة والتهوية عنها جزئيا مع التسليم بقيامه ، لا يعنى بالضرورة عدم صلاحية الموقع للبناء وبالتالي بطلان القرار الصادر بالترخيص ذلك أن القواعد القانونية تقضى بترك مسافة معينة وفقا لما هو مقرر فى هذا الشأن ، ولم يورد المدعى أو يتضمن الحكم المطعون فيه أية اشارة الى ائغال ترك هذه المسافة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه ليس ثمة مطاعن على القرار المطعون

فيه تنال من مشروعيتها حتى وأن كان يؤثر على الشقة مسكن المدعى الامر الذي قد يخوله الحق في المطالبة بانقاص الاجرة ، وتلك مسألة يختص القضاء المدني بالفصل فيها . • وأن كان ذلك فمن ثم تكون الدعوى بطلب الغاء هذا القرار غير قائمة على أساس صحيح من القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يترتب معه القضاء بالغائه في هذا الخصوص .

ومن حيث أن المطعون ضده الأخير (المدعى) قد خسر الطعن فمن ثم حق الزامه المصروفات عن الدرجتين عملاً باحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٧ ق ، ٨٣٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٦)

الفصل الخامس

الضمان العشري

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

المادة ٦٥٤ من القانون المدني — نصها على سقوط دعوى الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم واكتشاف العيب — يكفي أن يتكشف العيب أو يحدث التهدم ولو لم يتم العلم به فعلا — اثبات ذلك يتم بكافة الطرق .

ملخص الحكم :

تسقط دعوى الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو اكتشاف العيب ومن المقرر في تفسير هذا الحكم أنه يكفي أن يظهر العيب خلال العشر سنوات حتى يمكن رفع دعوى الضمان وليس من الضروري أن ينتظر رب العمل تهدم البناء ، وأنه يكفي أن يتكشف العيب أو يحصل التهدم حتى يستطيع العلم به ، ولو لم يتم العلم به فعلا ، وأن وقت اكتشاف العيب أو حصول التهدم يثبت بجميع طرق الإثبات لأن المطلوب هو إثبات واقعة مادية وأنه من المقرر كذلك أن مدة الثلاث سنوات هي مدة تقادم ترد عليها أسباب الانقضاء فتنتقل برفع الدعوى الموضوعية — ولا يكفي لرفعها أن يرفع رب العمل دعوى مستعجلة بطلب تعيين خبير لإثبات حالة البناء — وتنتقل أيضا بأقرار المأول أو المهندس بحق رب العمل في الضمان .

(طعن رقم ٢٨٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٦)

قاعدة رقم (٣٢٨)

المادة :

المستفاد من نص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء أن وثيقة التأمين المنصوص عليها فيها إنما تغطي المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بمالك البناء أو بالمغير خلال فترة التنفيذ أو خلال فترة الضمان المنصوص عليها في المادة ٦٥١ من القانون المدني — مؤدى ذلك أن المقاول يعتبر من المؤمن عليهم في وثيقة التأمين ويلزم تبعاً لذلك بسداد قيمة هذه الوثيقة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على أنه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة إلى الأعمال التي تصل قيمتها عشرة آلاف جنيه فأكثر إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين ، ولا تسفل قيمة التأمين ضمن التكاليف التي يقدر على أساسها إيجار الأماكن » .

وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بمالك البناء أو بالمغير خلال فترة الضمان المنصوص عليها في المادة (٦٥١) من القانون المدني وكذا الأضرار التي تقع للمغير خلال هذه الفترة بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت من تهدم كلي وجزئي أو ما يوجد بها من عيوب تهدد متانتها وسلامتها ويصدر قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الإسكان والتعمير بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه وقبوده وأوضاعه وتنص المادة (٥) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الإسكان رقم (٢٣٧) لسنة ١٩٧٧ على أنه « يقدم طلب الحصول على موافقة اللجنة المختصة مع طلب الترخيص من ذوي الشأن أو من يمثلهم قانوناً إلى الجهة الإدارية المختصة بتشؤون التنظيم بالوحدة المحلية المختصة » .

الفصل السادس

مسائل متنوعة

الفرع الأول

المباني إقامة على الأرض الزراعية

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدأ :

وجوب الحصول على موافقة وزارة الزراعة قبل إقامة أية مباني على الأراضي الزراعية تحقيقا للنفع العام طبقا للمادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الفتوى :

ثار البحث حول جواز إقامة المنشآت الخاصة بشبكة المصارف العامة الرئيسية والفرعية والمباني السكنية لأعمال الصيانة والحراسة على الأراضي الزراعية دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها في قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

وتتحصل وقائع الموضوع حسبا يتضح من الاوراق في أن وزارة الري تقوم بتنفيذ مشروعات الصرف بشقيها (المكشوف والمغطى) حماية للتربة من التدهور حفاظا على خصوبتها ورفعاً لغلتها ، الأمر الذي دعا المصافل الدولية وخاصة البنك الدولي لتمويل المكون الاجنبى لهذه المشروعات في اطار اتفاقات تنفذ تباعا في اطار النقطة الموضوعية والاعتمادات المتاحة . وتنص عقود تنفيذ هذه المشروعات على إلزام الشركات المنفذة بإنشاء ورشة مؤقتة لتصنيع المواسير وأحواض المعالجة وكذلك مكتب للإشراف على العملية . وهذه الورش مؤقتة تزال فور نهو العملية ولا مناص من أنشائها في الأراضي الزراعية لأنها تقام لخدمتها وفي موقع متوسط منها . وفي

سبيل ذلك تقوم الشركات المنفذة باستئجار الأراضي اللازمة لهذه الورش من ملاك الأراضي الزراعية بالمنطقة طوال مدة التنفيذ التي تصل الى حوالى ثلاث سنوات يتم بعدها ازالة الورشة تماما واعادة الأرض الى ما كانت عليه . ولما كانت الشركات المنفذة تتعرض الى صعوبات وطول اجراءات نتيجة لطلب مديريات الزراعة بالمحافظات ضرورة الحصول على موافقة اللجان المشسكلة بالقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ لمحصن طلبات البناء فى الاراضى الزراعية حتى لا تتعرض الشركات للمساءلة القانونية طبقا لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وهذا فانه لدى مناقشة مشروع قانون الرى والصرف رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ بمجلس الشعب والذي اورد فى المادة ٣٠ منه عبارة « وقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ » ، ثار الجدل حول الإبقاء على هذه العبارة أو حذفها باعتبار أن الإبقاء عليها يعتبر قيداً معطلاً للإجراءات ، وذلك فى ضوء الممارسة الفعلية لتنفيذ المشروعات ، وانتهى رأى المجلس الى حذف العبارة المشار اليها كما ترى وزارة الرى أنها فى غير حاجة الى الحصول على موافقة وزارة الزراعة لاقامة مشروعاتها فى الاراضى الزراعية باعتبار أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وهو لاحق لقانون الزراعة تقضى بالغاء كل حكم يتعارض مع احكامه ومن بينها ضرورة الحصول على موافقة وزارة الزراعة قبل البناء فى الاراضى الزراعية .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وتبينت ان المادة ١٥٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تقضى بحظر اقامة اية مبانى أو منشآت فى الأرض الزراعية أو اتخاذ أى اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبانى عليها ، واستثنت فى الفقرة (ج) منها الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة . كما تبينت الجمعية العمومية ان سلطة وزير الرى المقررة فى المادة ٣٠ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان ينزع ملكية الاراضى اللازمة لانشاء شبكة المصارف العامة الرئيسية والفرعية والمبانى اللازمة لأعمال الصيانة والحراسة ، وكذا الاستيلاء مؤقتا على الاراضى اللازمة لانشاء شبكة المصارف المكشوفة أو المغطاة لا تتعارض مع ما ورد

بنص المادة ١٥٢ من القانون ١٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه والتي اجازت اقامة المشروعات التي يقرر لها صفة النفع العام على ارض زراعية ، واستلزمت حماية منها للترقعة الزراعية ضرورة الحصول على موافقة وزير الزراعة للبناء على ارض تلك المشروعات ذلك ان كلا القانونين يعد قانونا خاصا فى مجاله ولا تعارض بين احكام كل منهما ، والواقع ان ما انتهت اليه مناقشات مجلس الشعب من حذف العبارة التى كانت واردة فى قانون الرى والصرف فى هذا الشأن الى قانون الزراعة رقم ١١ لم يجد صداه فى حذف العبارة المقابلة فى قانون الزراعة والتى ظلت قائمة لم يتناولها التعديل ومن ثم تظل قائمة واجب الاخذ بحكمها . واذ لاتعارض بين احكام كل من القانونين فهما يكملان احدهما الآخر فلا مجال للقول بوجود تعارض بين الاحكام الواردة فيها والتى تؤدى وجودها الى تطبيق المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٤ والتى تقضى بالغاء كل حكم يخالف احكام هذا القانون . ولا يغير من ذلك انه لدى طرح مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ على السلطة التشريعية رأت استبعاد عبارة « وقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ » من نص المادة ٢٠ فان استبعاد هذه العبارة من مشروع قانون الرى والصرف وصدوره خلاها منها لم يتعرض لنفاذ نص قانون الزراعة ولا يؤدى فى ذاته الى الغاء نص هذا القانون فيظل قائما معمولاً به ويتمين تطبيقه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع الى وجوب الحصول على موافقة وزارة الزراعة قبل اقامة اية مبان على الاراضى الزراعية تحقيقا للنفع العام طبقا للمادة ١٥٢ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

(ملف ١٠٦/٢/٧ — جلسة ١٧/٤/١٩٨٥)

الفرع الثاني

المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

عدم التزام الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة بالرجوع الى شركة المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية في اعداد التصميمات الهندسية والاشراف على تنفيذ ابنيتها العامة .

ملخص الفتوى :

ثار البحث حول التزام الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة بالرجوع الى شركة المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية في اعداد التصميمات الهندسية والاشراف عليها .

« تخلص وقائع الموضوع حسيما يتضح من الاوراق في ان اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة رأت بجلستها المعقودة في ١٢/١٢/١٩٨٣ عدم التزام الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة بالرجوع الى شركة المكتب العربي بالنسبة الى التصميمات الهندسية والاشراف على تنفيذ الابنية العامة ، تأسيسا على ان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للكابينة الى شركة مساهمة عربية — المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية لا يوجد فيه نص يقضى بذلك ، ورايتم ان الشركة المذكورة تعد امتدادا لمصلحة المبانى الاميرية ومؤسسة ابنية التعليم ثم المؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة والتي كانت مهمتها تنفيذ خطة الدولة بالنسبة الى مشروعات الابنية العامة فمن ثم فان تنفيذ الفتوى المشار اليها يؤدى الى الاضرار بخطة الدولة في مجال المشروعات العامة لهذا طلب وزير الامكان عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية استعرضت قرار رئيس

الجمهورية رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة ، وتنص المادة ٢ منه على أنه تحدد أغراض المؤسسة وفقاً لما يأتى : —

(١) تختص المؤسسة — دون غيرها — بتصميم الأبنية المركزية للوزارات والمصالح الحكومية وتجهيز مستنداتها الفنية من رسومات معمارية وإنشائية وصحية وكهربائية وغيرها ، واعداد مواصفاتها ومقاييسها والشروط الخاصة بها ، ولوزير الاسكان والمرافق بناء على طلب الوزير المختص أن يستثنى من ذلك بعض المشروعات .

(ب) تقوم المؤسسة بتشديد الأبنية المركزية للوزارات والمصالح الحكومية ويصدر فى هذه الحالة قرار من وزير الاسكان والمرافق بتكليف إحدى شركات المؤسسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أو بطريق التعاقد أو التكليف بالنسبة الى الشركات التابعة لمؤسسات أخرى .

(ج) الاشراف على تنفيذ المباني المركزية الخاصة بالجهات المشار إليها فى الفقرة (أ) من هذه المادة .

(د) تقوم بالنشر عن مناقصات وممارسات الأبنية المركزية والبت فى عطاءاتها والتعاقد عليها .

(هـ) تقديم الاستشارات الفنية الى الجهات التى تطلب منها ذلك .

(و) تقوم بمراجعة مشروعات الأبنية العامة لوحدة الادارة المحلية والمؤسسات العامة وشركاتها والهيئات العامة التى تقوم باعدادها تلك الجهات أما بمعرفتها أو عن طريق المكاتب الهندسية الخاصة للتأكد من مطابقتها للشروط الواردة بالفقرة (د) من هذه المادة .

ولا تكون هذه المشروعات صالحة للتنفيذ الا بعد اعتمادها من المؤسسة

ويجوز للمؤسسة — بعد موافقة مجلس إدارتها — أن تقوم بالأعمال الواردة بالفقرات (١ و — ج — د) بالنسبة الى أبنية وحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التعاونية التابعة لها اذا ما طلبت منها هذه الجهات ذلك .

وللمؤسسة في سبيل تحقيق اغراضها أن تستعين بمن ترى الاستعانة به .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٦ لسنة ١٩٦٥ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للإنبنة العامة الى شركة مساهمة عربية وتنص المادة ١ منه على أن تحول المؤسسة العامة للإنبنة العامة الى شركة مساهمة عربية تسمى المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية ومقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية تباشر نشاطها وفقا لأحكام هذا القرار والنظام الملحق به .

وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لأعمال التشبيد والبناء وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن : غرض هذه الشركة هو الحلول محل المؤسسة المصرية العامة للإنبنة العامة في جميع حقوقها والقيام بوضع الشروط والمواصفات والمعايير والمقاييس لمشروعات الإنبنة العامة وغيرها من الإنبنة والانشاءات في مجال الانتاج والخدمات التي يكفلها بها الغير ويشمل ذلك تجهيز المستندات الفنية واعداد المواصفات والمقاييس والشروط الخاصة والبت في العطاءات والاشراف على التنفيذ الفني مما يحقق سلامة التنفيذ كما تلزم الشركة تقديم الاستشارات الفنية في مجال تخصصها للجهات التي تطلب منها ذلك . وللشركة أن تباشر نشاطها خارج الجمهورية . ويجوز لها انشاء فروع او مكاتب بالخارج حسب مقتضيات الحال ويكون على النحو والبت بالنظام المرافق لهذا القرار .

وتقتضى المادة ٥ من ذات القرار على أن تؤول الى هذه الشركة جميع اموال وحقوق والتزامات المؤسسة المصرية العامة وتعد الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المناقصات والمزايدات وتنص على أن « يكون التعاقد على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل عن طريق مناقصة عامة يعلن عنها » .

وتنص المادة ٢ من ذات القانون على أن تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة وهي إما داخلية يعلن عنها في جمهورية مصر العربية أو خارجية يعلن عنها في مصر والخارج .

والمستفاد مما تقدم أن المشرع كان قد نأط بالمؤسسة المصرية العامة للأبنية العامة دون غيرها تصميم الأبنية المركزية للوزارات والمصالح الحكومية وتجهيز مستنداتها الفنية من رسومات معمارية وإنشائية وصحية وكهربائية وغيرها وأعداد مواصفاتها والشروط الخاصة بها حسبما ورد بالمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه بتنظيم المؤسسة المصرية للأبنية العامة ويصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٦ لسنة ١٩٦٥ بتحويل المؤسسة المذكورة الى شركة مساهمة عربية — المكتب العربي للتصميمات والانشاءات الهندسية — انتهت بذلك الشخصية القانونية للمؤسسة المذكورة ونشأت شخصية قانونية جديدة للشركة المشار إليها .

بيد أن المشرع واعتبارات قدرها قرر حلول الشركة المذكورة محل المؤسسة الملفة في جميع أموالها وموجوداتها وحقوقها والتزاماتها ، إلا أنه لا تقول إليها ما كان لتلك المؤسسة من اختصاصات لأنها لا تخرج في مدلول الاعمال والموجودات والحقوق والتزامات اذ المقصود بهذا الباب الحقوق والتزامات المالية فلا تشمل الاختصاصات بأى وجه . وتقطع في ذلك قرار انشاء الشركة وتمديد أغراضها وبيان اختصاصاتها وقد خلت من إيثارها بأعمال معينة لجهات محددة أو غير محددة ، وأخيراً فإن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المزايدات والمناقصات — وإن كان لم ينشئ جديداً في هذا الشأن — فقد جعل أسلوب التعاقد في تقديم الخدمات والمقاولات العامة هو المناقصة العامة بغية تحقيق العلانية والمساواة وحرية المنافسة لتحقيق الصالح العام وهو ما لا يتفق مع إيثار مكتب الشركة باختصاصات

لم ترد في قرار انشائها ، فيجب أن يكفل للمجبات الخاضعة لهذا القانون سلامة تطبيقه والقيام أحكامه في اختيار من يقوم بتصميم مبادئها أو وضع رسوماتها أو تنفيذها .

لذلك ينبغي رأى الجمعية السومرية لقسم الفتوى والتشريع إلى عدم التزام المصالح بوجبات الحكم المحلي والهيئات العامة بالرجوع إلى شركة المصالح العربية للتصميمات والابتكارات الهندسية في إعداد التصميمات الهندسية والأشرف على تنفيذ أبنيتها العامة .

(دأب ٤٧/١/٩٦ جلسة ٢٣/١/١٩٨٥)

الفرع الثالث فروق أسعار مواد البناء قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

إذا كان العطاء قد تضمن تحفظ المقاول بأن التزامه يكون بالأسعار القائمة وقت تقديمه فإنما زادت كان على جهة الإدارة تحمل فروق الأسعار ولم تضمن من أضرار أعمال لجنة البيت رقضا لهذا التحفظ ، فإن هذا الإيجاب الذى قبلته جهة الإدارة بإرساء المناقصة على مقدم ذلك العطاء يكون ملزما للطرفين . والى المبدأ فى العقد المبرم مع المقاول نصا بشأن تحمل جهة الإدارة لفروق الأسعار هذه .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع حسبما يبين من الأوراق ، أنه بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٦ طرحت الوحدة المحلية لمركز دكرنس مناقصة بين مقاولى القطاع الخاص لبناء مدرسة ثانوية صناعية بديكرنس قدمت فيها عدة عطاءات من بينها العطاء المقدم من السيد / والذى ضمن عطاءه عدة تحفظات من بينها محاسبته على أى زيادة تحدث فى أسعار مواد البناء خلال تنفيذ العملية ، وبتاريخ ١٩٧٨/٩/١٦ اجتمعت لجنة البيت وانتهت الى التوصية بقبول العطاء المقدم من المقاول المذكور ، باعتبار أسعاره أقل الاسعار المقدمة فى العملية وتناسبها مع أسعار السوق وقتئذ ولتناسب شروطه مع باقى شروط المقاولين .

وبتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٨ ابرم عقد الاتفاق بين الوحدة والمقاول المذكور وذكر فى البند الثالث منه بأن يقوم الطرف الثانى (المقاول) بتنفيذ العملية حسب أسعاره المقدمة فى المناقصة الراسمية عليه ، وذلك فى حدود مبلغ ١٥٢٤٢٩ ج و ٥٠٠ م وخلال تنفيذ العملية من قرار وزير الدولة للإسكان والتعمير برفع أسعار مواد البناء على النحو الوارد بمحضر جدول الاسعار رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر من مديرية التجارة الداخلية بالدقهلية ، فتقدم

المقاول المذكور بطلب صرف فروق اسعار مواد البناء الناجمة عن زيادة اسعارها الجبرية وتبلغ قيمة هذه الفروق ٢٧٢٣٦ ج و ٢٢٠ م . وقامت الوحدة المحلية لمركز دكرنس بمخاطبة الجهاز المركزي للمحاسبات الذي افاد بكتابه رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢ بعدم احقية المقاول في صرف تلك الفروق استنادا الى انه وان كان قد اشترط في عطاءه محاسبته على الزيادة في اسعار مواد البناء الا ان عقد الاتفاق المبرم مع المعلن يتضمن هذا الشرط مما يعد تنازلا منه عن الشرط المذكور .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت اوراق المناقصة من عطاءات مقدمة من المقاولين المختلفين محررة على الشروط العامة والخاصة للعملية وكذلك محاضر تفرغ العطاءات ولجنة البت ، وتبين لها ان المتناقصين قدموا عطاءاتهم بالاسعار التي قدروها وانهم جميعا ضمنوا هذه العطاءات عدة شروط وتحفظات وان لجنة البت استعرضت في محضرها بجلسته ١٩٧٨/٩/١٦ عطاءات المتناقصين جميعا واوضحت في هذا الكنف انهم تحفظوا ذات التحفظ الذي اوردته المقاول صاحب الشأن وهو المحاسبية على اى زيادة تحدث في اسعار مواد البناء بخلاف تنفيذ العملية وقد ارسيت لجنة البت العملية على المقاول المذكور على اساس ان عطاءه ارخص العطاءات وجاء قرارها خاليا من اى تعليق او رفض لهذا التحفظ وقد وافقت الجهة المختصة على هذا القرار . وفي ١٩٧٨/٤/٢٨ تم تحرير عقد مع المقاول لم يشر فيه الى التحفظ .

ومن حيث انه بارساء العطاء على المقاول يكون قد تم قبول الايجاب المقدم منه بالموضع الذى تقدم به ، ويكون قد تم فعلا على اساس الشروط التى تقدم بها بما فى ذلك التحفظ الذى قدمه هو أسوة بغيره من المتناقصين بما لا يخلى بمبدأ تكافؤ الفرص بين المتناقصين وذلك وفق القواعد التى جرى بها قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية ، ولا يغير من ذلك تحرير عقد لاحق لم يرد به الشرط الوارد بالتحفظ ذلك ان هذا العقد لا يعدو ان يكون تسجيلا لما تم الاتفاق عليه بموجب رسو العطاء فلا يجوز التعديل او التغيير فيه ولا يجوز القول بان المقاول تنازل عن

تحفظه بموجب هذا العقد ذلك أنه فضلاً عن أنه ورد بهذا العقد ان يقوم المقاول بتنفيذ العملية حسب اسعاره المقننة في المناقصة و بما يفهم منه الاسعار بما فيها من تحفظات فان التنازل عن شرط من الشروط هو عمل ارادى يشترط فيه — شأنه في ذلك شأن سائر الاعمال الارادية اتجاه الارادة بصورة مباشرة وصريحة الى هذا التنازل وهو ما لم يتحقق في الحالة المروضة .

ومن حيث انه لما تقدم فان المقاول المذكور يستحق تقاضى فروق اسعار مواد البناء الناجمة عن زيادة الاسعار الجبرية خلال تنفيذ العملية سائلة الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المقاول في تقاضى فروق اسعار مواد البناء الناجمة عن زيادة اسعارها الجبرية خلال تنفيذ العملية .

(ملف ٧٨/٢/١٤ جلسة ١٦/١١/١٩٨٣)

الفرع الرابع الفترينات والحاصلات

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — متى ثبت أن المبنى موضوع النزاع عبارة عن دكاكين أو مصلات فإنه ينحصر عنها وصف الفترينات — الأثر المترتب على ذلك • خضوعهما للنظام تحديد الاجرة — العبرة في خضوع المبنى لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ هي بتاريخ انشائه وليس بتاريخ تحرير عقد إيجاره أو بتاريخ معاينته •

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه لم يقم قضائه فيما انتهى اليه من رفض الدعوى على أساس خضوع « الفترينات » لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي خضوعها — بوصفها هذا — لنظام تحديد الاجرة الذي قرره هذا القانون ، وإنما اقام الحكم قضائه على أساس الأخذ بما خلص اليه تقرير مكتب الخبراء من أن المبنى موضوع النزاع عبارة عن دكاكين وبالتالي ينحصر عنها وصف « الفترينات » وتنفص بهذه المثابة — أى باعتبارها مصلات أو دكاكين لنظام تحديد الاجرة فمن ثم يكون الحكم قد اصاب الحق في قضائه للأسباب التي بنى عليها ، والتي تأخذ بها هذه المحكمة كأسباب لقضائها وتضيف إليها رداً على ما ورد بالوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن — أن العبرة في خضوع المبنى لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — هي بتاريخ انشائه وليست بتاريخ تحرير عقد إيجاره أو بتاريخ معاينته ، وقد أثبت تقرير مكتب الخبراء — الذى أخذت به المحكمة أن الدكاكين مثار النزاع أقومت منذ عام ١٩٦٥ ، أى في تاريخ لاحق على ١٩٦١/١١/٥ ومن ثم يخضع تحديده أجرتها للنظام الذى أتى به القانون المذكور • وليس من المقبول فى شيء أن تكون العبرة بتاريخ تحرير عقد الإيجار إذ قد يتغير وصف المكان المؤجر كتحويل « الفترينات »

الى محلات خما هو التران في الحالة المعروضة — ومن هنا فذا يستتبع ان يظل وصف « الفترينات » عائقا بها رغم هذا التحويل كما انه لا حجة فيه ذهب اليه تفوير الطعن من ان مستأجرى الفترينات هم الذين اقاموا الدكاكين على حسابهم وتحت مسئوليتهم ومن هنا فليس لهم ان يفيدوا من اجراء ذم بارادتهم المنفردة . لا حجة في ذلك لان احتدم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ واجبة التطبيق على الاماكن التي تنشأ اعتبارا من ١٥/١١/١٩٦١ ايا كان شخص من اقام هذه الاماكن حتى يخلق «باب امام اية محاولة للتهرب من احكامه ، ولأنه ان صح . انه لا يجوز للشخص بأرادته المنفردة ان يخلق لنفسه مركزا قانونيا يخالف ما تنفق عليه ويضر بالطرف الآخر ، الا ان شروط اعمال هذا المبدأ ان يكون الامر خارجا عن ارادة هذا الطرف الآخر بحيث لا يستطيع دفعه الضرر على نفسه ، وليس من شك في ان الطاعن كان بإمكانه في الحالة المسائلة — ان كان رافضا اقامة تلك الدكاكين . ان يطالب بفسخ عقود ايجار « الفترينات » وازالة المباني التي انشأها المستأجرين .

ومن حيث انه بالنسبة الى الوجه الثالث والذي ينمى على الحكم المطعون فيه المقصود في التسبب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق تأسيسا على ربط العوائد على « الفترينات » منذ عام ١٩٦٠ الامر الذي يقطع في اقامتها في تاريخ سابق على ١٩٦٠/١١/٥ مما يخرجها من نطاق سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد اجرة الاماكن بالنسبة الى هذا الوجه فانه مردود بان ما افضح لربط العوائد عام ١٩٦٠ هو « الفترينات » وفارق بينها وبين المحلات أو الدكاكين مثار النزاع ، فهذه المحلات أو الدكاكين هي التي اقدمت محل « الفترينات » وكانت اقامتها بعد ١٩٦٠/١١/٥ وهي التي تناولها قرار تحديد الاجرة وانصب عليها قرار مجلس المراجعة الطعون فيه . ومن هنا فان ربط العوائد على الفترينات ايا كان الرأى في مدى مشروعيته — لادلالة في تحديد تاريخ انشاء المحلات أو الدكاكين غاية الامر ان هذا الربط يفقد اساسه بالنسبة الى الفترينات ويوجه الى الدكاكين اعتبارا من تاريخ انشائها . ويتضح من الاطلاع على ملف مجلس المراجعة ان جهة الادارة كانت على بينة من هذا الامر ان قدم تقرير الى المجلس جاء به ان « الفترين ازيلت واستجد مكانها لدكاكين وبناء عليه يستبعد ربط الفترين ان لم يكن بد سبق استبعادها ويربط الجديد اعتبارا من ربط ١٩٦٦ » .

(طعن ١٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩)

الفرع الخامس
إيجار الاراضى الفضاء
قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

: إذا لم ينص فى عقد إيجار أرض فضاء على مدة الإيجار فإن هذه
المدة تكون طبقا لنص المادة ٥٦٣ من القانون المدنى الفترة المعينة لدفع
الاجرة .

ملخص الفتوى :

أن التشريع الخاص بإيجار الاماكن الصادر بالقانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ وتعديلاته اللاحقة المنتهية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المكمل
بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا ينطبق على الاراضى الفضاء يصريح
نص المادة الاولى منه . ومن ثم فإن العلاقة الايجارية بشأن الاراضى
الفضاء تخضع للاحكام العامة لعقد الإيجار الواردة بالقانون المدنى
وللمشروط المتفق عليها بين طرفى العلاقة . وطبقا لنص المادة ٥٦٣ من
القانون المدنى فإنه اذا كان عقد الإيجار دون اتفاق على مدته فإن مدة
الاجارة تكون هى الفترة المعينة لدفع الاجرة .

(ملف ٨٨٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

الفرع السادس

الغرامات

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء — الغرامات المنصوص عليها فيه هي غرامات جنائية تؤول حصيلتها الى وزارة العدل — لم يستثنى المشرع من ذلك الا الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من ذلك القانون باعتبارها جزاء اداريا مما تؤول حصيلته الى الوحدات المحلية .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المشار اليها تنص على ان « يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم او القرار النهائى للجنة المختصة من ازالة وتصحيح او استكمال وذلك بعد انتهاء المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى لتنفيذ الحكم او القرار » ، وقد جاء بالملحوظة الايضاحية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن المادة المذكورة ان مشروع القانون فى المادة ٢٤ منه اتخذ فيها بأسلوب حديث فى العقاب اذ قضى بموجب الحكم على المخالف بغرامة مستمرة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يفوت دون تنفيذ ما قضى به الحكم كما ان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى ينص فى المادة الثالثة منه قبل الغائها بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلى على ان « تتكون موارد الصندوق من : (٩) حصيلة الغرامات التى يقضى بها طبقا للمفكرة الاولى من المادة ٢١ من قانون توجيه وتنظيم اعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ » ، والتى قضى بعقاب كل من يخالف احكام الفقرتين الاولى والثالثة من المادة (١) والفقرة الاولى من

هذا القانون بغرامة تدل قيمة تكاليف الاعمال أو مواد البناء المتعامل فيها بحسب الأحوال .

وقد أكد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ يرغب تعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بالحكم سالف الذكر إذ نص في المادة ٢٦ منه على أن يكون من بين موارد الحساب الخاص لتمويل مشروعات الاسكان الإقتصادي على مستوى المحافظة حصيلة الغرامات التي يقضى بها طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر .

ومفاد ما تقدم أن الغرامات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومن بينها الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤ منه هي غرامات جنائية بالمعنى القوي وليست جزاء اداريا أو مالياً مما يؤول الى الوحدات المحلية ، ولم يحرث المشرع عن هذا النهج ألا بالنسبة للغرامة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون إذ جعلها من إيرادات الوحدات المحلية ريثما كان المشرع يقصد تعديل هذا الحكم لكان في وسعه أن يضيف المادة ٢٤ الى المادة ٢١ في القوانين المختلفة المتوالية التي اقتضت على الإشارة الى المادة ٢١ .

وحيث أن الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تعد — وعلى نحو ما سبق بيانه — غرامة جنائية وليست جزاء اداريا أو مالياً ، فإن حصيلتها تحصل وتؤول الى وزارة العدل طبقاً لحكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات .

لذلك انتهى رأى الجمعية المعموية لقبض الفتوى والتشريع الى أن حصيلة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء هي عقوبة جنائية وتؤول غرامتها طبقاً للمادة ٢٢ من قانون العقوبات الى وزارة العدل .

مجلس الأمة

الفصل الأول : عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى
الوظائف العامة •

الفصل الثاني : صحة عضوية مجلس الأمة •

الفصل الثالث : معاش استثنائي •

المفصل الأول

عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى

الوظائف العامة

قاعدة رقم (٧٣٥)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة —
معنى الوظيفة العامة في هذا الخصوص طبقاً لحكم المادة الرابعة عشرة من
القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن مجلس الأمة — شموله صورة التعاقد
مع إحدى المؤسسات العامة — مثال في تعاقد أحد أعضاء مجلس الأمة مع
مستشفى المؤسسة بدمشق على العمل بها لقاء أجر مناسب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٠ من الدستور المؤقت على أنه « لا يجوز الجمع بين
عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة » ويحدد القانون أحوال عدم
الجمع الأخرى ،

ويقضى القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن مجلس الأمة الصادر في
١٩ من يولييه سنة ١٩٦٠ تنفيذاً للنص المشار إليه في مادته الرابعة عشرة
بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة بأنواعها ،
ويعتبر وظيفة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه
مرتباً أو مكافأة من الأموال العامة ، ويدخل في ذلك موظفو ومستخدمو
المجالس الممثلة للوحدات الإدارية ، وكذلك العمدة « المختارين » والمشايخ .
كما لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية المجالس الممثلة
للوحدات الإدارية ولجان العمدة والمشايخ .

ويستفاد من هذين النصين ، أن قاعدة عدم الجمع بين عضوية
مجلس الأمة والوظيفة العامة ، تتناول ضرورتين :

أولاهما : صورة الجمع بين العضوية وتولى أية وظيفة عامة مسواة

اكانت من وظائف الحكومة المركزية أو الهيئات المحلية أو المؤسسات العامة وذلك دون اعتداد بطبيعة النشاط الذى تمارسه المؤسسات أو طبيعة المال الذى يؤدى منه الى عضو مجلس الأمة مقابل خدماته ، أى سواء اكان مالا عاما أم خاصا • ولا يغير من هذا النظر ما شرطته المادة ١٤ من القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من ثبوت صفة العمومية فى المال الذى يؤدى منه الى العضو مقابل خدماته ، ذلك ان هذا النص لا يحد من نيلق المادة ٤٠ من الدستور المؤقت ، والتي قضت بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظيفة العامة دون أن تقيد العضو بثبوت صفة العمومية فى المال الذى يتقاضى منه العضو مقابل خدماته ودون ان تترك للأقنن تحديد هذه القاعدة ، وانما فوضته فى تحديد أموال عدم الجمع الأخرى •

والصورة الثانية : خاصة بالجمع بين العضوية وأى عمل يؤديه العضو ولو لم يكن شاغلا لوظيفة عامة ، أى لا يمارس انتقاصا محددا دائما فى مرفق عام يدار بطريق الادارة المباشرة • وفى هذه الحالة ، يجب لقيام العطر ، ان يكون المال الذى يتقاضى منه العضو مقابل خدماته ، مالا عاما ، يستوى بعد ذلك أن يكون العمل الذى يؤديه ، يتميز بنوع من الاستقرار بحيث يستحق مقابل خدماته وصف الاجر أو المرتب • أو كان عملا موسميا ، لا يؤدى مقابل بصفة دورية •

وبتطبيق هذه القواعد على حالة الدكتور عضو مجلس الأمة يبين أنه مرشح للعمل كخبير فى شؤون المشافى بمؤسسة مستشفى المؤسسة بدمشق لسابق خبرته بأعمالها ، حيث كان قبل اختياره لعضوية مجلس الأمة مديرا عاما لها • ومن ثم فان قاعدة عدم الجمع لا تحول بينه وبين ممارسة هذا العمل ، الا اذا كان المال الذى يتقاضى منه أجره مالا عاما •

يستفاد من مجموع نصوص القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء مستشفى المؤسسة بدمشق ، أن هذه المستشفى تعتبر مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة ، ذلك ان عناصر هذه المؤسسات قد توافرت فيها ، فهي تقوم على مرفق عام يستهدف تحقيق الرعاية الصحية

للجمهور ، وقد رصدت لها الدولة في ميزانيتها ثلاثة ملايين ليرة للمساهمة في تأسيسها ، وخصصت بعض اساتذة هيئة التدريس بكلية الطب للعمل بها ، وكفلت في ميزانية الجامعة المنورية تغطية المعز في ميزانية هذه المؤسسة ، كما أنها تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة تمكيناً لها من أداء رسالتها المشار إليها على أكمل وجه .

ويؤخذ مما تقدم ان ما خصص من اموال هذه المؤسسة لتحقيق الغرض الذي تستهدفه هو مال عام وذلك لانه مملوك لشخص من اشخاص القانون العام ، كما انه مخصص لمنفعة عامة وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٠ من القانون المدني السوري ، ولا يغير من هذا النظر ان تكون بعض اموال هذه المؤسسة قد آلت اليها عن طريق الهبات والوصايا ، التي قد تصدر من اشخاص عابيين ، لان دخول هذه الاموال في ذمتها ، ولو كانت في الاصل ملكاً لشخص من اشخاص القانون الخاص ، وتخصيصها للغرض الذي تقوم عليه ، وهو النفع العام ، يضمن عليها وصف المال العام . وعلى مقتضى ذلك ، لا يجوز للسيد الدكتور عضو مجلس الامة ، ان يلتحق بخدمة مؤسسة مستشفى المواساة بدمشق ولو عن طريق التعاقد ، مادام عضواً بمجلس الامة .

(فتوى ١٨/١/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

نص المادة ٩٧ من الدستور على حظر تعيين احد اعضاء مجلس الامة في مؤسسة او شركة اثناء مدة عضويته — شعول هذا الحظر للتعيين في الهيئات العامة — اساس ذلك توافق حكمه الحظر من باب اولى .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٩٧ من الدستور على انه : « لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مؤسسة او شركة اثناء مدة عضويته الا في الاحوال التي يحددها القانون » .

(م ٣٨ — ج ٢١)

وكلمة « مؤسسة » الواردة فى هذا النص إنما يقصد بها المعنى الواسع لهذه الكلمة . فيدخل فيه المؤسسات العامة والهيئات العامة . والواقع أن الهيئات العامة أولى بحظر تعيين أعضاء مجلس الأمة فيها أثناء مدة عضويتهم من المؤسسات العامة ، وذلك أن الهيئات العامة ، فى الأغلب مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وهى تقوم أصلا بخدمة عامة ، مما كُنت تقوم به أصلا الدولة ، ثم رأى أن يعهد ببعض الخدمات العامة الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة فى الادارة ، والهيئات العامة لما أن تكون — كما سبق القول — مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومى ، وأما أن تنشئها الدولة بداءة لادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة . وهى فى الحالين وثيقة الصلة بالحكومة وإذا كان المشرع قد حظر بنص الدستور تعيين أعضاء مجلس الأمة أثناء مدة عضويتهم فى الشركات والمؤسسات ، فإنه لا يسوغ القول بأن الحظر غير قائم بالنسبة الى الهيئات العامة ، وذلك أن الحظر إنما قام من أجل تحقيق حكمة معينة ، هى أن يظل عضو مجلس الأمة محتفظا باستقلاله فى أداء واجباته ومباشرة وظيفته ، ضمانا لحرية إرادته وإيمادا لكل تأثير أو ضغط عليه ، طوال مدة عضويته ، ومقصود الشارع فى حقيقة الامر ألا يجعل عضوية مجلس الأمة سببا لاقادة هؤلاء الاعضاء أو استقاداتهم . فقد تكون هذه الفائدة سببا ذا تأثير على العضو أثناء مدة عضويته قد يقصر به عن المهمة الجليلة المنوطة به . وهذه الحكمة أكثر تحققا فيمن يراد له أن يعين فى هيئة عامة ، من التعيين فى مؤسسات عامة أو فى شركة ، الامر الذى يفصح عن أن قصد المشرع هو حظر التعيين فى المؤسسات بمعناها الواسع ، بحيث تشمل المؤسسات العامة والهيئات العامة على السواء ، وهذا المعنى مستفاد أيضا من مفهوم دلالة نص المادة ٩٧ من الدستور ، والمراد بالمعنى الذى يفهم من دلالة النص — المعنى الذى يفهم من روحه ومعقوله ، فإذا كان النص يدل عبارته على حكم فى واقعة لعل اقتضت هذا الحكم ، ووجدت واقعة أخرى تساوى هذه الواقعة فى علة الحكم أو أولى منها ، فإن النص يتناول الواقعتين ويثبت حكمه لمنطوقه ولمفهومه المداقة له فى العلة سواء كان مساويا أو أولى ، وهذه قاعدة أصولية .

ولا محل للقول بأن عدم النص على حظر التعيين فى هيئة ، يجعل تعيين عضو مجلس الأمة فى هيئة عامة أمرا جائزا ، ذلك أن النص لم يحظر تعيين فى الحكومة ، ومع ذلك لا يمكن القول بأن تعيين أعضاء مجلس الأمة أثناء مدة عضويتهم فى وظائف الحكومة أمر غير محظور ، وأساس ذلك أنه ما دام أن حظر تعيين أعضاء مجلس الأمة فى الوظائف إنما اقتضته حكمة خاصة — تنطبق على الوظائف فى الحكومة وفى المؤسسات العامة والهيئات العامة على السواء — فلا يكون ثمة مجال للاخذ بمفهوم المناقلة .

(فتوى ١١٦١ فى ١٢/٢٢ / ١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

حظر تعيين أحد أعضاء مجلس الأمة فى الحكومة أو فى مؤسسة عامة أو هيئة عامة أو شركة — لا يتنافى مع قاعدة الجمع بين عضوية مجلس الأمة وبين تولى وظيفة فى مؤسسة عامة أو هيئة عامة بالقيود الواردة فى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن مجلس الأمة المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ — شرط ذلك أن يكون تولى الوظيفة سابقا لعضوية مجلس الأمة .

ملخص الفتوى :

إذا كان المحظور هو تعيين أعضاء مجلس الأمة بعد أن يعتبروا كذلك ، وذلك أن عبارة النص تفيد الاستقبال ، بمعنى أنه لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين — بعد أن يصبح عضوا من أعضاء هذا المجلس — فى الحكومة أو فى مؤسسة عامة أو هيئة عامة أو شركة. إلا فى الأحوال التى يحددها القانون . فإن هذا لا يتنافى مع قاعدة أخرى هى قاعدة الجمع بين عضوية مجلس الأمة وبين تولى وظيفة فى مؤسسة عامة أو هيئة عامة ، بالقيود المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الأمة والمعدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ ، والتى حددت

الوظيفة العامة التي لا يجوز الجمع بين توليها وبين عضوية مجلس الامة .
اذ يجب التفريق في الحكم بين تعيين شخص أصبح عضوا في مجلس الامة
— في وظيفة من وظائف المؤسسات أو الهيئات العامة ، وبين شخص كان
يشغل اصلا وظيفة في مؤسسة عامة أو هيئة عامة ، ثم انتخب أو عين
عضوا في مجلس الامة ، فبالنسبة الى الحالة الاولى لا يجوز تعيين الشخص
ابتداء بعد ان أصبح عضوا في مجلس الامة ، والهدف من ذلك وحكمته —
ان يظل هذا العضو طوال مدة عضويته محتفظا باستقلاله في اداء واجباته
والمهمة الجليلة المنوطة به دون تأثير أو ضغط عليه . كما هو محظور عليه
ايضا بنص المادة ٩٨ من الدستور في اثناء مدة عضويته ان يشتري أو
يستأجر من اموال الدولة أو ان يؤجرها أو يبيعها شيئا من امواله ، أو
يقاضيها عليه . أما اذا كان الشخص قد انتخب أو اختير لعضوية مجلس
الامة وهو يشغل فعلا وظيفة من الوظائف التي يجوز الجمع بينها وبين
العضوية ، فان الجمع يكون جائزا ، ما دامت وظيفته مشغولة والحظر يكون
مقتضيا قبل ان يكتسب به صفة العضوية ، أي ان عضوية مجلس الامة لم تكن
سببا لنيله الوظيفة ، ولم تسع به اليها ، وأساس جواز الجمع هنا ، هو
تحقيق الفكرة التي اشارت اليها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٨ لسنة
١٩٦٣ المشار اليه وهي افساح المجال للكثيرين من شاغلي الوظائف ان
يجمعوا بينها وبين عضوية مجلس الامة ، وكان هذا لا بد منه بعد اتساع
نشاط الدولة وقيام قطاع عام سيطر على الجزء الاكبر من وسائل الانتاج
في المجالات المختلفة ، ذلك ان العاملين في المشروعات المملوكة لهذا القطاع
هم من قوى الشعب العاملة التي لا يمكن تقييد حقها في ممارسة العمل
السياسي الحر ، اذ ان نظامنا الديمقراطي الاشتراكي ، اذ يقوم على مبدأ
تكافؤ الفرص ، فانه يحرص على ان يضمن هذه الفرصة المتكافئة
لأصحابها ، وان يتيح للكفايات المساهمة في الحياة النيابية .

قاعدة رقم (٣٣٨)

المادة :

مجلس الامة — عدم جواز الجمع بين عضويته وبين العمل بالكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي التي ينظمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ — سند ذلك : عدم اعتبار هذه المعاهد من فروع الجامعات أو المؤسسات العلمية التي اشارت اليها المادة ١٨ من القانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

أن كلية معلمات الدنيا من الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي والتي تنظمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم لا تعتبر تلك الكلية فرعا من فروع احدى الجامعات التي ينظمها قانون مستقل هو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ . وبالتالي لا تعتبر هيئات التدريس والبحوث في الكلية المذكورة من قبيل الوظائف التي يجوز الجمع بينها وبين عضوية مجلس الامة طبقا للمادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ الاتف نصها ، لأن مناط هذا الجمع بصريح تلك المادة هو أن تكون وظيفة هيئة التدريس احدى الجامعات أو المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وليس ذلك شأن كلية معلمات الدنيا كما سبق .

ومما يؤكد اختلاف وظائف هيئة التدريس بتلك الكلية عن وظائف هيئة التدريس بإحدى الجامعات ، فضلا عما سبق ، أن الشروط الواجب توافرها في عضو هيئة التدريس بالكلية المذكورة بالمادة ١١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ تختلف اختلافا واسعا عن شروط عضو هيئة التدريس بالجامعة طبقا للمادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وأن الجمع بين عضوية مجلس الامة والعمل بالجامعة هو استثناء من أصل عام بعدم جواز الجمع ، ومن ثم لا يقاس على هذا الاستثناء ولا يهتدى به في غير صريح نصه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز جمع السيد /
..... عضو مجلس الأمة ، بين عضويته في المجلس وبين
عضوية هيئة التدريس بكلية المعلمات .

(ملف ١٥/٢/٦٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٣٩)

المادة :

حظر الجمع بين عضوية المجلس وتولي الوظائف العامة يشمل كل
عمل يستحق صاحبه عليه مرتبا أو مكافأة من الحكومة دائما أو مؤقتا
أو عارضا ، على سبيل النديب أو الاستشارة .

ملفص الفتوى :

أن نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون
رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦٣ حين حظر الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي
الوظائف العامة ، لم يقف بالوظيفة العامة عند معناها الاصطلاحي المتعارف
عليه ، وإنما تجاوزته الى كل عمل يستحق صاحبه مرتبا أو مكافأة من
الحكومة ، وإن لم يصدق على هذا العمل وصف الوظيفة العامة
بالمعنى الفني .

وفي ضوء مفهوم النص المشار اليه يندرج في نطاق الحظر المذكور أي
خدمة أو عمل بمقابل يؤديه عضو مجلس الأمة لاحدى وزارات الحكومة
أو مصالحها ، بقطع النظر عن مسميات هذه الخدمة أو العمل وأوضاعه
وما اذا كان دائما أو مؤقتا أو عارضا وسواء كان ذلك ، على سبيل النديب
أو الاستشارة ، وذلك نزولا على حكم القانون الذي ورد مطلقا ، لأن
هذا كله مما يصدق عليه انه عمل في الحكومة بمرتب أو مكافأة تتحقق
فيه الحكمة التشريعية التي قام عليها الحظر .

وترتبيا على ما تقدم لا يجوز نديب عضو مجلس الأمة للعمل في غير

أوقات العمل الرسمية بوزارة الصحة ، ولو لمدة محدودة ، كما لا يجوز
انتقياره مستشارا لهذه الوزارة من وقت لأخر مع تقدير مكافأة له عن كل
استشارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز نذب السيد الدكتور
..... عضو مجلس الامة بوصفه هذا للعمل مستشارا لمشئون الوقاية
من خطر الأشعة بوزارة الصحة لمدة عام بمكافأة ، كما لا يجوز قيامه بعمل
على سبيل الاستشارة للوزارة بصفة عرضية نظير مكافأة ..

(ملف ١١٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المادة :

شركات تابعة للمؤسسات العامة — التعيين رأسا في وظيفة من الفئة
السياسية فما فوقها بهذه الشركات لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية
طبقا لما كانت تقضى به المادة السابعة من لائحة العاملين بالشركات
المصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — الحاق أحد
المهندسين بأحدى هذه الوظائف بصفة مؤقتة الى حين استصدار قرار
بتعيينه — لا يعتبر تعيينا — التعيين لا يتم الا بصدر القرار الجمهوري —
التخاب هذا المهندس عضوا بمجلس الامة يمنع من استصدار هذا القرار
طوال مدة عضويته ، ما دام قد انتخب قبل صدره — أساس ذلك
من نص المادة ٩٧ من دستور ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية العربية
المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة تقضى بأنه فيما عدا من نص عليهم في المادة
السابقة لا يجوز التعيين رأسا في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها
الا اذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الانتاج ولما كان الافادة من نوى

كفاءة والخبرة الخاصة ويكون التعيين في هذه الحالة بقرار من رئيس
جمهورية بناء على طلب مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس إدارة
لؤسسة .

ولما كان الحاق السيد المهندس ٠٠٠ بوظيفة مدير تنفيذ عمليات
صفة مؤقتة لحين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرار جمهوري بتعيينه
صفة دائمة بالشركة — لا يعتبر تعيينا له في وظيفته اذ ان العامل لا يعتبر
معينا في وظيفته ما لم يصدر قرار بذلك من السلطة المختصة وكل ما يسبق
هذا القرار من اجراءات تمهيدية لا يقضى عن صدور هذا القرار .

ولما كانت المادة ٩٧ من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤
تص على انه لا يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مؤسسة
أو شركة اثناء مدة عضويته الا في الاحوال التي يحددها القانون .

ولما كان المهندس المذكور قد انتخب عضوا بمجلس الامة في مارس
سنة ١٩٦٤ قبل ان يصدر القرار الجمهوري بتعيينه في الوظيفة التي الحق
بالعمل فيها فانه يمتنع اصدار قرار بتعيينه مدة عضويته بمجلس الامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان العامل
لا يعتبر معينا في وظيفة ما لم يصدر قرار بذلك من السلطة المختصة
بالتعيين ، وكل ما يسبق هذا القرار من اجراءات تمهيدية لا يقضى عن صدور
هذا القرار — ولما كان المهندس انتخب عضوا بمجلس الامة دون ان يصدر
قرار تعيينه من السلطة المختصة بالتعيين في الوظيفة التي اتخذت في
شأنها اجراءات ترشيحه فانه يمتنع اصدار قرار بتعيينه مدة عضويته
بمجلس الامة .

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

موظف عام — تصديق مدلوله بالمادة ١٨ من قانون مجلس الأمة
رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ معدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ — الانتخاب
الموظف العام لعضوية مجلس الأمة — اثره — انتهاء خدمته بمجرد توليه
عمله بمجلس الأمة وفقد حقه في ماهيته — معاشات استثنائية — القرار
الجمهوري رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن منح معاشات استثنائية لأعضاء
مجلس الأمة الحاليين من الموظفين السابقين — المرتب الذي يصحب على
أساسه هذا المعاش — تخط مؤقت وتخل نهائي عن أعمال الوظيفة — المادة
١٩ من قانون مجلس الأمة المشار اليه — انسحاب اثر التخطي النهائي الى
تاريخ التخطي المؤقت — أساس ذلك واثره — استحقاق المعاش من تاريخ
تولى العضو عمله بالمجلس — اعتبار ماهيته في هذا التاريخ هي المرتب
الاخير الذي يقدر على أساسه المعاش الاستثنائي *

ملخص الفتوى :

ان الاصل الدستوري هو ما نصت عليه المادة ٩٦ من الدستور
المؤقت من أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف
العامة في الحكومة ووحدات الادارة المحلية »

ويحسد القانون احوال عدم الجمع الاخرى » *

ويقوم هذا الاصل الدستوري على ان مجلس الأمة يتولى مراقبة
اعمال السلطة التنفيذية وفقا لمحكم المادة ٤٨ من الدستور فلا يسوغ
ان يجمع أعضاءه بين عضويتهم في المجلس وتوليهام أعمال الرقابة
وبين العمل التنفيذي الخاضع للمراقبة أصلاً *

وقد ردت هذا الاصل الدستوري المادة ١٨ من قانون مجلس الأمة
رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ معدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ وحددت مدلول

الوظائف العامة في مفهوم هذا الحظر • ولئن كانت المادة ١٩ من هذا القانون قد نصت على أن « يعتبر الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة ممن انتخبوا لعضوية مجلس الأمة متخليين مؤقتا عن وظائفهم بمجرد توليهم أعمالهم في المجلس »

ويعتبر العضو متخليا نهائيا عن وظيفته بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الأمة إذا لم يبد رغبته في الاحتفاظ بوظيفته •

ولا يترتب على ذلك سقوط حقه في المعاش أو المكافأة كليا أو جزئيا وإلى أن يتم التخلي نهائيا لا يتناول العضو سوى مكافأة العضوية •

فإن هذه المادة لم تقصد بقاء الموظف العام محتفظا بوظيفته وعضويته لمجلس الأمة طوال مدة نظر الطعن في صحة عضويته والتي قد تستطيل لمدة المجلس كلها لأن ذلك هو الجمع الممتور بنص الدستور •

وانما يكون مؤدى حكم هذه المادة متفقا مع الأصل الدستوري السابق وهو انتهاء خدمة الموظف العام بمجرد توليه عمله بمجلس الأمة ، وإن التخلي النهائي المصووص عليه في هذه المادة إنما يسحب أثره إلى تاريخ التخلي المؤقت والذي روعى فيه ألا يفقد عضو مجلس الأمة وظيفته قبل الفصل في صحة عضويته حتى إذا قضى بصحتها وانقضى شهر على ذلك ولم يبد رغبة في الاحتفاظ بوظيفته أصبح التخلي المؤقت نهائيا من وقت توليه عمله بالمجلس وحتى لا يضار إذا ما فصل بعدم صحة عضويته إذ لولا هذا النص لامتنع عودته لوظيفته •

وعلى ذلك فإن عضو مجلس الأمة يستحق معاشه من تاريخ توليه عمله بالمجلس إذ أنه من هذا التاريخ يفقد حقه في ماهية وظيفته ، وتعتبر ماهيته من هذا التاريخ هي المرتب الأخير الذي يقدر على أساسه المعاش الاستثنائي الصادر به القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه •

لهذا انتهى. رأى الجمعية العمومية الى ان اعتبار العاملين الذين ينتخبون لعضوية مجلس الامة متخلين عن وظائفهم بمجرد توليهم أعمالهم في المجلس وصيرورة هذا التخلي نهائيا بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الامة اذا لم يبد رغبته في الاحتفاظ بوظيفته ويترتب عليه صيرورة هذه العضوية نهائية من تاريخ توليهم عملها وتنفصم العلاقة الوظيفية من تاريخ التخلي المؤقت الذي أصبح نهائيا ويسوى المعاش الاستثنائي المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ على أساس المرتب في تاريخ التخلي المؤقت ويستحق صرفه اليه من هذا التاريخ .

(فتوى ١٤٩٠ في ١٦/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية — المادة ٩٦ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٦٤ — نصها على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية على ان يحدد القانون احوال عدم الجمع الاخرى — المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الامة معدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ — نصها على انه يعتبر وظيفة عامة في تطبيق احكام القانون المذكور كل عمل يستحق صاحبه مرتبا او مكافأة من الحكومة او المجالس المحلية .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى الدساتير والتشريعات المتعاقبة ان ثمة قاعدة اصولية تهيمن على كيفية أداء الهيئات النيابية لرسالتها هي حظر الجمع بين عضوية هذه الهيئات وبين الوظائف العامة لما يحققه من ضمان استقلال اعضاء الهيئة النيابية عن السلطة التنفيذية لتحقيق رقابة جديرة وفعالة على اعمالها .

وقد تضمنت هذه القاعدة المسادة ٩٦ من الدستور المؤقت الصادر في سنة ١٩٦٤ التي نصت على أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية من الامة وتولى الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الادارة المحلية . حدد القانون احوال عدم الجمع الاخرى » :

وقد صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الامة وتنص مادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ على انه « لا يجوز مع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة ، وتعتبر وظيفة عامة تطبيق احكام هذا القانون » .

(١) كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو المجالس المحلية .

(ب) كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الجامعات أو الهيئات والمؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً ، عدا وظائف مديرتها ووكلائها وهيئات التدريس والبحوث بها .

(ج) وظائف العمد والمشايخ .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية المجالس المحلية جان العمد والمشايخ .

ويستفاد مما تقدم أن قاعدة عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الادارة المحلية في ظل دستور سنة ١٩٦٤ هي قاعدة اصيلة نص عليها الدستور ذاته واحال من القانون في تحديد حالات عدم الجمع الاخرى فصدر القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الامة الذي اعتبر وظيفة عامة في تطبيق نكاهه كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو المجالس محلية .

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

عضو مجلس الأمة — القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهورية العربية المتحدة ولائحته التنفيذية — عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وبين وظيفة ناظر مدرسة خاصة معانة إذا كان شاغلها يستحق عنها مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو المجالس المحلية — أساس ذلك — انتخاب ناظر مدرسة خاصة معانة عضواً في مجلس الأمة واستمراره جامعيين عضوية مجلس الأمة وبين الوظيفة المذكورة التي كان يتقاضى عنها مكافأة نظارة — سريان النظم المنصوص عليه في المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ عليه — وطبقاً للمادة ١٩ من القانون المذكور كان يتعين اعتباره متخلياً عن وظيفته مؤقتاً من تاريخ توليه عمله بمجلس الأمة واعتباره متخلياً عنها نهائياً بانقضاء شهر من تاريخ صدور القرار بصحة عضويته — عدم جواز استرداد ما صرف له من مكافأة نظارة — أساس تلك قاعدة أن الاجر مقابل العمل .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٤٦ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أنه يجوز للوزارة أن تعين بالمدارس الخاصة المرخص لها اتياح الجانية أو تبقى بالعمل بها موظفين مؤقتين على بند الاعانات أو المكافآت ويخضع هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بتعيينهم ونقلهم وتاديبيهم وانتهاء خدمتهم لأحكام هذا القانون والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له .

وقد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المدارس الخاصة ونص في المادة العاشرة على أن « ينقسم موظفو ومستخدموا المدارس الخاصة فيما يتعلق بالأحكام التي يخضعون لها الى ثلاث فئات :

(١) موظفون ومستخدمون تعينهم الوزارة على درجات بعينائيتها

فإن السيد / كان يجب اعتباره متخلياً عن وظيفته مؤقتاً من تاريخ توليه عضوية مجلس الأمة ونهائياً بانقضاء شهر من تاريخ الفصل نهائياً في صحة عضويته إلا أنه لما كان قد قام بأعباء وظيفة نظر مدرسة بخاصة فإنه يستحق راتبه عن هذه الوظيفة وفقاً للقاعدة أن الأجر لقاء العمل ولا يجوز استرداد ما صرف له من مكافأة نظافة خلال المدة التي أدى فيها هذا العمل .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وبين وظيفة ناظر مدرسة خاصة معانة إذا كان شاغلها يستحق عنها مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو المجالس المحلية ، وكان يتعين اعتبار السيد / متخلياً عن وظيفته مؤقتاً من تاريخ توليه عمله بمجلس الأمة واعتباره متخلياً عنها نهائياً بانقضاء شهر من تاريخ صدور القرار بصحة عضويته وإذا لم يتم هذا الإجراء واستمر جامعا بين العضوية وبين الوظيفة فلا يجوز استرداد ما دفع له من راتب مقابل عمله .

(فتوى ٤٦٩ في ٢٩/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :
عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية — المادة ٩٦ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٦٤ — نصها على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة ووحدات الإدارة المحلية على أن يحدد القانون أحوال عدم الجمع. الأخرى — المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة معدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ — نصها على أنه يعتبر وظيفة عامة في تطبيق أحكام القانون المذكور كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو المجالس المحلية — تحديد منقول عبارة الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية الواردة في المادة ٩٦ من الدستور والمادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨

لسنة ١٩٦٣ معدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ - شمولها الوظائف العامة في الهيئات العامة ولو لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة - أساس ذلك - مثال : عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وبين العمل في الهيئة العامة للاستعلامات •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٦ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الادارة المحلية ، ويحدد القانون احوال عدم الجمع الاخرى » •

ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الامة المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ١٨ على أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة ، وتعتبر وظيفة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون :

(١) كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو المجالس المحلية •

(ب) كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الجامعات والمؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً عدا وظائف مديريها وهيئات التدريس والبحوث بها •

(ج) وظائف العمد والشايف •

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية المجالس المحلية ولجان العمد والشايف •

وتنص المادة ١٩ من ان « يعتبر الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ممن انتخبوا لعضوية مجلس الامة متفولين مؤقتاً عن وظائفهم بمجرد توليهم أعمالهم في المجلس »

ويعتبر العضو متفليا نهائيا عن وظيفته بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الامة اذا لم يبد رغبته فى الاحتفاظ بوظيفته ٠٠

ولا يترتب على ذلك سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة كليا أو جزئيا والى أن يتم التخلي نهائيا لا يتناول العضو سوى مكافأة العضوية ٠

ويستفاد مما تقدم أن قاعدة عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية فى ظل دستور سنة ١٩٦٤ هى قاعدة أصيلة نص عليها الدستور ذاته ٠

ومن حيث أن الهيئة العامة للاستعلامات كانت قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٦٧ بانشائها مصلحة حكومية هى مصلحة الاستعلامات وقد نصت المادة الأولى من القرار الجمهورى سالف الذكر على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للاستعلامات تصل محل مصلحة الاستعلامات وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الارشاد القومى ، وتخضع لاشرافه ورقابته وتوجيهه » ٠

وتنص المادة الثانية على أن « تهدف الهيئة الى المساهمة فى تحقيق رسالة وزارة الارشاد القومى ، وذلك فى مجال التعرف على موقف الرأى العام المحلى والعالمى تجاه القضايا والأحداث التى تهم الدولة ، وفى مجال ارشاد وتوعية وتنوير الرأى العام المحلى باستخدام وسائل الاتصال المباشر ، وفى مجال الاعلام وتنوير الرأى العام العالمى باستخدام مختلف الوسائل وذلك وفقا لخطة الاعلام المقررة ٠٠ »

ونصت المادة العاشرة على أن « يكون للهيئة ميزانية خاصة يتم اعدادها وفق القواعد التى يقترحها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالاتفاق مع وزارة الخزانة » ٠

ونصت المادة الثانية عشر على أن « يتولى وزير الارشاد القومى اقتصادات مجلس ادارة الهيئة لحين تشكيل هذا المجلس » ٠
(م ٢٩ - ج ٢١) .

وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة مدلول عبارة الهيئة العامة إذ جاء فيها أن الهيئات العامة وإن كانت لها ميزانية بغاية إلا أنها تلتحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة عجزها وتؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح ، والهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأيت الدولة إدارتها عن طريق الهيئة العامة للخروج بالمرافق عن الروتين الحكومي وإما أن تنشئها الدولة بداية لإدارة مرافق من مرافق الخدمات العامة وهي في الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات تكون متعلقة بمرافق واحد تديره هي بنفسها مباشرة وتخضع لتصديق الجهة الإدارية فالهيئة العامة شخص إداري عام يدير مرافقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نعت ميزانية الجهة الإدارية التابعة لها .

ومن حيث أن الهيئات العامة بالمعنى المتقدم تندرج في مدلول الحكومة المنصوص عليه في المادة ٩٦ من الدستور ولو لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم تندرج الوظائف العامة بالهيئات العامة بالمفهوم المتقدم في مدلول الوظائف العامة في الحكومة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الدستور المؤقت والمادة ١٨ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ ولو لم تكن الوظائف العامة مندرجة في عبارة الوظائف العامة في الحكومة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الدستور لأوردها الدستور في المادة ٩٧ التالية لها والتي حظرت تعيين عضو مجلس الأمة في أية مؤسسة أو شركة .

وعلى ذلك فإن الوظائف العامة بالهيئة العامة للاستعلامات تدخل في مدلول الوظائف العامة بالحكومة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الدستور ولا يجوز الجمع بينها وبين عضوية مجلس الأمة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن عبارة الوظائف العامة في

الحكومة ووحدات الادارة المحلية الواردة فى المادة ٩٦ من الدستور تشمل الوظائف العامة فى الهيئات العامة فلا يجوز الجمع بينها وبين عضوية مجلس الامة .

وعلى ذلك فلا يجوز للمسيد / الجمع بين وظيفته فى الهيئة العامة للاستعلامات وبين عضوية مجلس الامة .
(فتوى ٦٠٥ فى ٢١/٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

العاملون بالهيئات العامة — عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية فى ظل دستور ١٩٦٤ — الهيئات العامة تندرج فى مدلول الحكومة المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من الدستور — مثال — عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة والوظيفة بمرفق سكة حديد وجه بحرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٩٦) من الدستور الصادر فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ (وهو الذى كان معمولاً به وقت انتصاب السيد / لعضوية مجلس الامة) — كانت تنص على انه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية ويحدد القانون احوال عدم الجمع الأخرى .. » كما نصت المادة (١٨) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مجلس الامة معدلاً بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٢ على انه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة وتعتبر وظيفة عامة فى تطبيق احكام هذا القانون : (أ) كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة او المجالس المحلية (ب) كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الجامعات أو المؤسسات العامة التى تمارس نشاطاً علمياً هذا وظائف مديريها وهيئات التدريس والبحوث بها » فتنص المادة (١٩) على ان

« يعتبر الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ممن انتخبوا لعضوية مجلس الامة متخليين مؤقتا عن وظائفهم بمجرد توليهم اعمالهم في المجلس . ويعتبر العضو متخلياً نهائياً عن وظيفته بانقضاء شهر من تاريخ الفصل في صحة عضوية مجلس الامة اذ لم يبد رغبتة في الاحتفاظ بوظيفته » .

ومن حيث انه يستفاد من هذا النصوص ان قاعدة عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة في الحكومة ووحدات الادارة المحلية في ظل دستور سنة ١٩٦٤ هي قاعدة أصيلة نص عليها الدستور ذاته ، واحال الى القانون في تحديد أحوال عدم الجمع الأخرى ، فصدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذي اعتبر وظيفة عامة في تطبيق احكامه كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الحكومة أو المجالس المحلية .

ومن حيث انه سبق لهذه الجمعية العمومية ان رأت أن الهيئات العامة تندرج في مدلول الحكومة المنصوص عليه في المادة (٩٦) من الدستور ولو لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة واستندت في ذلك الى ما ورد بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة من أن الهيئات العامة وان كانت لها ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتحمل الدولة عجزها وتؤول الى ميزانية الدولة ما قد تحققه من ارباح والهيئة العامة اما ان تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق الهيئة العامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ، ولما ان تنشأ الدولة بداءة لأدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة وهي في الحالين وثيقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات تكون متعلقة بمرفق واحد تدبره هي بنفسها مباشرة وتلغض لتصديق الجهة الادارية ، فالهيئة العامة شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق الجهة الادارية للتابعة لها ومن ثم خلصت الجمعية

العمومية بعد ذلك الى أنه بالبناء على ما تقدم تدرج الوظائف العامة بالمهيات العامة بالمفهوم المتقدم في مدلول الوظائف العامة في الحكومة المنصوص عليها في المادة (٩٦) من الدستور المؤقت والمادة (١٨) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ المعدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ ولو لم تكن الوظائف العامة في الحكومة المنصوص عليها في المادة (٩٦) من الدستور لأوردها الدستور في المادة (٩٧) التالية لها والتي حظرت تعيين عضو مجلس الامة في أية مؤسسة أو شركة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، وأذ يبين من تقصي القواعد المنظمة لمرفق سكك حديد وجه بحرى أنه كان يدار بطريق الالتزام الذي منح لشركة سكك حديد الوجه البحرى بموجب عقدى الإمتياز المؤرخين فى ٢٩ من يونيو سنة ١٨٩٥ و ١٢ يوليو سنة ١٩١٢ بإنشاء واستقلال بعض الخطوط الحديدية الضيقة ، ثم وضع المرفق تحت الحراسة الادارية الى أن انتهى عقدى الالتزام المشار اليهما فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ فصدر فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ قرار من وزير النقل بتسمية المرفق لوزارة النقل على أن يدار بهيئة اعتبارية مستقلة ملحقة بالوزارة ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥٩ لسنة ١٩٦٧ الذى نص فى مادته الأولى على إلحاق المرفق بميزانيته المستقلة عنها ونص فى مادته الثانية على أن يضع مجلس ادارة الهيئة العامة للسكك الحديدية نظاما للشؤون المالية والادارية وشؤون العاملين لادارة المرفق المذكور بما يتلائم مع طبيعة أعماله .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن مرفق سكك حديد وجه بحرى يعد مرفقا حكوميا تابعا لهيئة عامة هي الهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية ، ومن ثم فإنه يدخل فى مدلول الحكومة فى مفهوم حكم المادة (٩٦) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٦٤ فلا يجوز الجمع بين وظيفة فيه ، وبين عضوية مجلس الامة .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم ، وتطبيقا لحكم المادة (١٩) من قانون مجلس الامة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، فإن السيد / ٠٠٠ كان يجب اعتباره متخليا عن وظيفته مؤقتا من تاريخ توليه عضوية مجلس

الامة ونهائيا بانقضاء شهر من تاريخ الفصل في صحة عضويته ، الا انه لمسا كان هذا الاجراء لم يتم ، واستمر جامعا بين العضوية والوظيفة ، وتقاضى المرتبات والبدلات المقررة لهذه الوظيفة باعتباره متفرغا للعمل بالاتحاد الاشتراكي ، فانه لا يجوز وفقا لما سبق ان افقت به هذه الجمعية العمومية — استرداد ما صرف له وفقا لقاعدة أن الأجر لقاء العمل ، وقد اعتبر عمله بالاتحاد الاشتراكي بديلا لعمله بمرفق سكك حديد وجه بحري .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / ٠٠٠٠ يعتبر متخليا نهائيا عن وظيفته بمرفق سكك حديد وجه بحري بانقضاء شهر من تاريخ صدور القرار بالفصل في صحة عضويته ، الا انه لا يجوز استرداد ما دفع له من مرتبات أو بدلات مقابل ما قام به من عمل سواء في المرفق ، أو في الاتحاد الاشتراكي العربي .

(ملف ١٠٤/٢/٢١ — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)

الفصل الثاني

صحة عضوية مجلس الامة

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

اختصاص محكمة النقض في صدد تحقيق صحة عضوية مجلس الامة هو من قبيل المعاونة له ولحسابه في حدود معينة *

ملخص الحكم :

ان القانون قد اناط بمحكمة النقض التحقيق في صحة عضوية مجلس الامة بناء على طلب رئيس هذا المجلس ، ونشاطها في هذا الصدد هو نشاط من قبيل المعاونة لمجلس الامة ولحسابه في حدود معينة يمهده له ، وهو السلطة صاحبة الاختصاص في صحة العضوية الذي يختص وحده بالفصل في صحة الطعون المقدمة اليه طبقاً للمادة ٨٩ من الدستور *

(طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

الموظفون الذين انتخبوا اعضاء بمجلس الامة — عدى استحقاقهم الترقية والعلاوة *

ملخص الفتوى :

تظل صفة الموظف الذي انتخب عضواً بمجلس الامة قائمة به الى حين الفصل في صحة عضويته ، ومن ثم فانه يستحق الترقية والعلاوة السورية اذا

حل ميعادها خلال الفترة السابقة على الفصل في صحة عضويته ، فإذا صدر قرار المجلس ببطالان العضوية استمر الموظف في وظيفته واستقرت الترقية أو العالوة من تاريخ استحقاقها على الا يصرف له شيء من عالوة الترقية أو العالوات الدورية اكتفاء بمكافأة العضوية طبقا لنص المادة ٢٢ من قانون عضوية مجلس الامة ، أما اذا صدر القرار بصحة العضوية فإن الترقية أو العالوة تنزل باثر رجعي ينسحب الى تاريخ انتخابه عضوا للمجلس .

(فتوى ٥١٦ في ١٦/٨/١٩٥٩)

الفصل الثالث

معاش استثنائي

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

مناط استحقاق المعاش المقرر لعضو مجلس الأمة القائم (وقت صدور القرار المشار اليه) من الموظفين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أن يكون قد انتهت خدمته وفقد حقه في ماهية وظيفته وقت صدور ذلك القرار — عضو مجلس الأمة الذي لم يتخل عن وظيفته عقب انتخابه عضواً بمجلس الأمة بل استمر يباشر عمله كمدير للإذاعة صوت العرب إلى ما بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ ولم يترك وظيفته إلا نتيجة لانتهاء عقده في ١٩٦٧/٩/٢٥ يكون قد تخلف في حقه شرط استحقاق المعاش الاستثنائي المشار اليه •

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن منح معاشات استثنائية لأعضاء مجلس الأمة الحاليين من الموظفين السابقين تنص على أن « يمنح أعضاء مجلس الأمة الحاليون من الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات أو الهيئات العامة معاشات استثنائية تقدر على أساس القواعد الآتية : — • • • • •

وتنص المادة الثانية على أن « تمنح المعاشات الاستثنائية المقررة بالمادة السابقة اعتباراً من اليوم الذي فقد كل منهم حقه في ماهية وظيفته » •

ومفاد ما تقدم أن مناط استحقاق المعاش المقرر لعضو مجلس الأمة القائم — وقت صدور القرار المشار اليه — من الموظفين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أن يكون قد انتهت خدمته وفقد حقه في ماهية

وخليفته وقت صدور ذلك القرار ، وهذا مستفاد من صريح النص وما يتفق مع ما كان مقراً دستورياً آنذاك من انتهاء خدمة الموظف العام بمجرد تولية عمله بمجلس الأمة .

ومن حيث ان السيد / لم يتخل عن الوظيفة عقب انتخابه عضواً بمجلس الأمة وتوليه العمل به بل استمر يباشر عمله كمدير لإذاعة صوت العرب الى ما بعد صدور القرار ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ ، ولم يترك وخليفته الا نتيجة لانتهاء عقده بالأمر الإداري رقم ٥٨٢ في ١٩٦٧/٩/٢٥ ، ومن ثم يكون قد تخلف في حقه شرط استحقاق المعاش الاستثنائي المشار اليه . . .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد / . . . في المطالبة بمعاش استثنائي طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ .

(ملف ٨٦/٥/٨٧ — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)

مجلس الشعب

الفصل الأول : لجنة الاعتراضات

الفصل الثاني : اللجنة الثلاثية

الفصل الثالث : صحة العضوية

الفصل الرابع : اعضاء مجلس الشعب من العاملين السابقين
بالحكومة والقطاع العام

الفصل الخامس : العاملون بمجلس الشعب

الفصل الأول

لجنة الاعتراضات

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

قرار لجنة الاعتراضات بوصفها لجنة إدارية بحكم تشكيلها وطبيعة نشاطها يرفض الطعن في الصفة التي أثبتت لأحد المرشحين لانتخابات مجلس الشعب المدرجين في كشف المرشحين — اعتباره قراراً إدارياً مما استند الاختصاص بالتعقيب عليه إلى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الإصلي بالفصل في المنازعات الإدارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خوله بصريح نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اختصاص مصاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في القرارات الإدارية النهائية — لا يسوغ القول بأن اختصاصه بنظر المنازعة قد زال بسبب حصول واقعة اجراء الانتخاب وإعلان نتيجته بفوز المطعون في صفته لأن استمرار نظرها ينطوي على التصدي للفصل في صحة العضوية وهو ما يختص به مجلس الشعب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور — أساس ذلك : أن تعديل اختصاص جهات القضاء لا يكون إلا بقانون وليس لأي سبب آخر — المنازعة الماثلة ليست طعناً في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب وإنما طعناً في قرار لجنة الاعتراضات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٩٣ من الدستور تقضي باختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ، وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق ، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر

بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس — كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب على أنه « يجب أن يقدم طلب الطعن بإبطال الانتخاب طبقاً للمادة ٩٢ من الدستور إلى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب — ومن ناحية أخرى تقضى المادة الثانية من هذا القانون — معدلاً بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بأن تتولى فحص طلبات الترشيح والبت في صفة المرشح واعداد كشوف المرشحين لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة وعضوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية — كما تقضى المادة التاسعة منه بأن يعرض كشف المرشحين في الدائرة الانتخابية خلال الخمسة أيام التالية لقف باب الترشيح ، وتحدد في هذا الكشف أسماء المرشحين والصفة التي تثبت لكل منهم ، ولكل مرشح لم يرد اسمه بالكشف المذكور أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة إدراج اسمه طوال مدة عرض الكشوف كما أن لكل مرشح أن يعترض أمامها على إدراج اسم أي من المرشحين أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم أي من المرشحين . وتفصل في هذه الاعتراضات لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار وعضوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض يختارهم وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

ومن حيث أن المنازعة الماثلة ليست طعناً في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب مما يختص مجلس الشعب بالفصل فيه طبقاً للمادة ٩٢ من الدستور ووفقاً للإجراءات الواردة بها وبالمادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم في هذه المنازعة مما يبطل عضوية أحد أعضاء المجلس ، إذ أن إبطال العضوية لا يكون إلا بقرار يصدره بذلك بأغلبية ثلثي أعضائه ، وواقع الأمر أن المدعى إنما يطعن في قرار لجنة الاعتراضات بوصفها لجنة إدارية بعكم تشكيلها وطبيعة نشاطها — برفض طعنه في الصفة التي أثبتت.

لأحد المرشحين المدرجين في كشف المرشحين من دائرة أخميم وساقطته ،
وإذ كان هذا القرار قد أصبح عن إرادة تلك اللجنة التي عبرت عنها
بمقتضى السلطة المخولة لها قانوناً فهو بهذه المثابة قرار إداري مما أسند
الاختصاص بالتعقيب عليه إلى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الأصلي
بالفصل في المنازعات الإدارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور
وما خول بصريح المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل
في الطعون في القرارات الإدارية النهائية .

ومن حيث أن الدستور ينص في المادة ١٦٧ منه على أن « يحدد
القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها » .
فإن مقتضى ذلك أنه لا يجوز تعديل اختصاص إحدى الجهات القضائية
أو إلغاؤه إلا بالقانون . ولما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة قد حدد اختصاصات محاكم مجلس الدولة وقضى في
المادتين ١٠ و ١٣ منه فإنه يبين ما تختص به محكمة القضاء الإداري
بالمفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية وهو
ما ينطبق على القرار المطعون فيه في المنازعة الماثلة — على ما سلف
البيان — فلا يسوغ والحال كذلك ما ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن
اختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة قد زال بسبب حصول واقعة إجراء
انتخاب وإعلان نتيجته قبل رفع المدعى دعواه ، بمقولة أن أسفار النتيجة
من فوز المطعون في صفته — موضوع قرار لجنة الاعتراضات بمضوية
مجلس الشعب من شأنه ألا تختص المحكمة بنظر الدعوى لأن استمرار
نظرها أمامها يظوى على التصدي للفصل في صحة عضوية العضو
المذكور وهو ما يختص به مجلس الشعب طبقاً للمادة ٩٢ من الدستور
لا يسوغ ذلك لأنه فضلاً على أن تعديل اختصاص جهات القضاء لا يكون
إلا بقانون وليس لأي سبب آخر على ما سلف البيان فإن المدعى لم يطلب
في دعواه إبطال عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب . بل طلب إلغاء
قرار مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيه طبقاً للقانون ، ومن ثم
فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
للسبب الذي استند إليه في ذلك من شأنه أن يحجبها عن اختصاصها

الذى عينه لها قانون مجلس الدولة ، وأن يحرم المدعى من الالتجاء الى قاضيه الطبيعي وفقا لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بالغاؤه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مع الزام وزارة الداخلية مصروفات الطعن .

(طعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٣ قى — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

لجنة الاعتراضات المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن مجلس الشعب — جواز الطعن على القرارات الصادرة منها باعتبارها لجنة إدارية ذات اختصاص قضائى — قرارها بحذف اسم أى من المرشحين لعضوية مجلس الشعب من كتف الترشيح يعد قرارا إداريا — النعى بالبطلان على القرار الإدارى بحجب أحد طالبي الترشيح لعضوية مجلس الشعب من أن يمارس حقه الدستورى المنصوص عليه فى المادة ٦٢ من الدستور وهو حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب والتجاذف الى القضاء الإدارى طالبا الغاءه — حق دستورى لا يتعارض مع حق مجلس الشعب فى القضا فى صحة عضوية أعضائه — الاختصاص المخول للمحكمة العليا طبقا للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بتفسير النصوص القانونية تفسيرا ملزما مقصور على النصوص القانونية الأدنى من الدستور ولا يتعداها الى الدستور ذاته — نصوص الدستور لا تخضع للتفسير الملزم من المحكمة العليا او من أية سلطة فى الدولة — نتيجة ذلك أن ما تصدره المحكمة العليا من تفسيرات للدستور لا تلحقها قوة الالتزام التى خولها قانون المحكمة العليا لتفسير النصوص القانونية وإن جاز الإفتاء بها كراى فى فهم الدستور — حق الترشيح بصريح نص المادة ٦٢ من الدستور من الحقوق الأساسية التى كفلها الدستور وهو من الحقوق العامة التى كفلت المادة ٥٧ من الدستور حمايتها من العدوان

عليها — وجوب تفسير هذه النصوص التي تحد من هذا الحق تفسيراً ضيقاً تجنباً لئلا تصادم مع هذا الحق أو العدوان عليه — تدخل الإدارة في استبعاد اسم طالب الترشيح لعضوية مجلس الشعب من كشف المرشحين يتعين أن يكون في أضيق نطاق احتراماً لحق الترشيح من جهة وتجنباً لمصادرة حق الشعب في انتخاب المرشح إذا رآه أهلاً لتمثيله لمجلس الشعب من بين من تقدم الصقوف للترشيح لعضوية المجلس ويترك أمر الفصل في صحة عضويته بعد ذلك لمجلس الشعب صاحب الاختصاص. في هذا الشأن طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور — إسقاط عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب وفقاً لحكم المادة ٩٦ من الدستور إذا فقد الثقة والاعتبار أو أخل بواجبات عضويته هي بكل المعايير عقوبة — عدم وجود نص ظاهر العبارة في الدستور أو القانون يرتب عقوبات أو آثار تبعية تلحق عضو مجلس الشعب حكماً نتيجة إسقاط العضوية عنه — لا يسوغ القول بحرماته من إعادة ترشيح نفسه لعضوية المجلس — انقضاء عقوبة إسقاط العضوية بمجرد تنفيذها دون أن يرتب عليها أية آثار مستقبلية .

ملخص الحكم :

من حيث أنه لا كان الأمر كما تقدم وكان قرار لجنة الاعتراضات بحذف اسم أي من المرشحين من كشف الترشيح قراراً إدارياً ، فإن القضاء الإداري يختص بطلب الغائه ، ولا يقال من ذلك ما تقضى به المادة ٩٣ من الدستور أن « يختص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه » ، ذلك أن مثار المنازعة الماثلة ليس الطعن في صحة عضوية أحد أعضائه مما يختص المجلس بالفصل فيه ، وإنما هو النص بالبطان على قرار إداري يحجب أحد طالبي الترشيح لعضوية مجلس الشعب من أن يمارس حقه الدستوري المنصوص عليه في المادة ٦٢ من الدستور وهو حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وإذا كان القانون قد ناط بلجنة إدارية — على أن يدخل في تشكيلها عضوان من أعضاء الهيئات القضائية — بالافتصاص في عدم إدراج أسماء بعض المرشحين وفي تغيير صفاتهم ، فإن إرادة الشارع في ذلك تكون قد أُنْجِثَتْ إلى إخضاع قرارات هذه اللجنة للرقابة القضائية إلزاماً بالحكمة التي حنت به إلى تغليب عنصر أعضاء الهيئات القضائية في تشكيل اللجنة ، إلا وهي اعلاء كلمة الحق والقانون وما كان للمشرع أن يخرج عن ذلك نزولاً على (م ٤٠ — ج ٢٠٩)

ما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور من أن حق التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي واحتراما لنص المادة ١٧٢ من الدستور التى تقتضى بأن مجلس الدولة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية . وبناء على ذلك فان حق طالب الترشيح الذى استبعد اسمه من كشف المرشحين فى اللجوء الى القضاء الادارى طلبا للانتصاف ، حق دستورى لا يتعارض مع حق مجلس الشعب فى الفصل فى صحة عضوية اعضائه ، ولا وجه والأمر كذلك للدعاء بوجود ثمة تناقض أو تصادم بين اختصاص كل من السلطتين التشريعية والقضائية فى هذا الشأن بل انهما فى الواقع من الأمر تتعاونان وتتكاملان كل فى مجال اختصاصه لينال كل ذى حق حقه ، وبناء على ذلك يكون الدفع المثار بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى على غير سند من القانون واجب الرفض .

ومن حيث أن المنازعة تنصب على الطعن فى القرار الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٧٧ من لجنة الفصل فى الاعتراضات المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ — فى شأن مجلس الشعب الذى قرر حذف اسم المدعى من كشف المرشحين لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة رقم (١) بنها مستندا الى المادتين ٩٤ و ٩٦ من الدستور ، وما اذا كان قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا بجلسته ١٥ من مارس سنة ١٩٧٧ فى الطلب رقم ٣ لسنة ٨ القضائية ، والذى انتهى الى تفسير المادتين ٩٤ و ٩٦ من الدستور يتفق مع ما ذهب اليه القرار المطاوع فيه ، بمنع القضاء من التصدى لبحث مشروعية هذا القرار التزاما بالتفسير المشار اليه ، وهو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ، أم انه كان يتعين على المحكمة أن تفصل فى مشروعية القرار المطعون فيه غير متقيدة بالتفسير سالف الذكر ، للأسباب التى أبداها الطاعن . لذلك فان الفصل فى المنازعة المسائلة يقتضى بإدائه ذى بدء بحث مدى القوة الملزمة لقرار التفسير المذكور .

ومن حيث أن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ناط بالمحكمة العليا وفقا لحكم المادة الرابعة منه الاختصاص

بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين. إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم ، وبتفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضماناً لوحدة التطبيق القضائي ، وذلك بناء على طلب وزير العدل ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزماً ، وإشارات المنكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى أن اختصاص المحكمة العليا يشمل تفسير النصوص القانونية التي تستدعي التفسير بسبب طبيعتها وأهميتها وذلك ضماناً لوحدة التطبيق القضائي ، وقد جعل المشرع تفسير المحكمة العليا ملزماً ، وبذلك لا تكون ثمة حاجة إلى الالتجاء إلى إصدار تشريعات تفسيرية أو إنشاء لجان لهذا الغرض .

ونصت المادة ١٤ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن يتضمن الطلب المقدم من وزير العدل النص القانوني المطلوب تفسيره .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه الأحكام أنها جاءت قاطعة العبارة في أن الاختصاص المفعول للمحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية تفسيراً ملزماً ، مقصور على النصوص القانونية الأدنى من الدستور ، ولا يتعداها إلى الدستور ذاته ، ذلك أن مقتضى عبارة الفصل في دستورية القوانين أن هناك قانوناً تراقب المحكمة دستوريته ، ودستوراً تراقب في ضوئه أحكامه نصوص القانون ، كما أن تعبير « النصوص القانونية » الذي استخدمه القانون سالف الذكر في مجال تحديد اختصاص المحكمة العليا بإصدار التفسير الملزم لا يخرج عن تعبير « القوانين التي يقول المشرع أمر مراقبة دستوريته للمحكمة العليا » وبناء على هذا فإنه لا يسوغ الخلط بين كل من اصطلاح « الدستور » واصطلاح « القانون » في مفهوم قانون المحكمة العليا ، والأحق القول بأن تراقب هذه المحكمة الدستور ذاته مراقبتها للقانون ، وهو قول يتأبى على كل منطق قانوني . ويؤكد هذا الفهم الغاية التي استهدفها المشرع من تخويل المحكمة العليا تفسير النصوص القانونية تفسيراً ملزماً ، وهي الرغبة في العزوف عن الالتجاء إلى تشريعات تفسيرية أو إنشاء لجان لهذا الغرض ، على ما جاء بالمنكرة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا فأراد المشرع بذلك أن تختص المحكمة العليا في تفسير القوانين بما كانت تختص به السلطة التشريعية

فإن اللجان التي تنشأ لهذا الغرض ، وما كان للمصلحة التشريعية أو اللجان
المشار إليها أى اختصاص فى تفسير الدستور يمكن أن ترثه عنها المحكمة
العليا .

ومن حيث أنه إذا ساء الالتزام بالتفسيرات التي تصدرها المحكمة
العليا للقوانين باعتبار أن السلطة التشريعية هي التي فوضت المحكمة
إجراء هذا التفسير ، وأنه في مراقبة هذه السلطة لتفسيرات المحكمة العليا
ما يرد هذه التفسيرات — إذا خرجت على نصوص القانون ومقاصده —
إلى الصواب ، إذا ساء ذلك بالنسبة لنصوص القانون ، فإنه لا يسوغ
بالنسبة للدستور الذى أصدرته جماهير الشعب على ما جاء بوثيقة إعلان
الدستور ، ذلك أن الدستور لم يتضمن ثمة تفويضا للمحكمة العليا
إلى أية سلطة في تفسير الدستور تفسيراً ملزماً يعبر عن إرادتها ، كما
أن جماهير الشعب التي أصدرت الدستور لا تملك الأداة التي ترد بها الحق
إلى نضابه إذا ما خرجت المحكمة العليا في تفسيرها لنصوص الدستور
على إرادة الشعب ، ومن ثم فإن الحفاظ على الدستور وأحكامه مسئولية
كل سلطات الدولة ومؤسساتها دون أن يكون لأى منها منفردة الوصاية على
الشعب في إصدار مثل هذه التفسيرات الملزمة بأسسه .

ومن حيث أنه لا صحة للقول بأن قرار التفسير رقم ٢ لسنة ٨
القضائية المشار إليه قد انطوى ضمناً على تفسير المحكمة العليا لنصوص
مبادئها ، بما يفيد أن اختصاصها بتفسير النصوص القانونية
تفسيراً ملزماً يشمل كذلك نصوص الدستور ، فهذا القول مردود للأسباب
التي سلف بيانها والتي تقطع بأن نصوص الدستور تتأبى على الخضوع
للتفسير الملزم من المحكمة العليا أو من أية سلطة في الدولة ، فضلاً عن
أن ذلك القول لا يثار إلا إذا كان ثمة قرار بتفسير نصوص قانون المحكمة
العليا ذاته ، صدر بناء على الإجراءات وبالشروط التي ينص عليها قانون
المحكمة العليا وقانون الإجراءات والرسوم أمامها .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، فإن ما تصدره المحكمة العليا من
تفسيرات للدستور لا تلحقها قوة الالتزام التي خولها قانون المحكمة العليا
لتفسير النصوص القانونية ، وإن جاز الاهتمام بها كإحدى فهم الدستور .

ومن حيث أنه وقد خلصت المحكمة الى أن قرار التفسير رقم ٣ لسنة ٨ القضائية المشار اليه غير ملزم ، لذلك يتعين بحث مشروعية قرار لجنة الاعتراضات المطعون فيه ومناقشة الطاعن الموجهة اليه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على قرار لجنة الاعتراضات المطعون فيه أنه صدر في ١٥ من مارس سنة ١٩٧٧ بالفصل في الاعتراضين المقدمين اليه في ١٠ و ١١ من مارس ١٩٧٧ من المدعى عليهما الأول والثاني ، طعنا على اندراج اسم المدعى في كشف المرشحين لانتخابات مجلس الشعب عن دائرة بلخا (١) ، استنادا الى أن المعارض عليه كان قد صدر قرار من مجلس الشعب في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ بإسقاط عضويته لاختلافه بواجبات العضوية طبقا للمادة ٩٦ من الدستور — ومن ثم لا يجوز ترشيحه لانتخابات مجلس الشعب خلال الفصل التشريعي الذي صدر فيه قرار اسقاط العضوية ، أعمالا للأثر الحتمي المترتب على هذا القرار وتطبيقا للمادة ٩٤ من الدستور — وقد انتهى قرار اللجنة الى قبول الاعتراضين شكلا وفي الموضوع محذف اسم السيد / ٠٠ (المدعى) من كشف المرشحين « واستندت اللجنة في اصدار هذا القرار الى أسباب محصلها أنه وإن كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ — في شأن مجلس الشعب ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ — قد أورد الشروط التي يجب توافرها فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب ، أعمالا لحكم المادة ٨٨ من الدستور التي تقضي بأن يصدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ، إلا أن الدستور أورد في بعض نصوصه شروطا أخرى تعتبر مانعة من حق الترشيح وإن لم تنص عليها تلك القوانين ، ذلك أن المادة ٩٦ من الدستور تقضي بجواز إسقاط عضوية مجلس الشعب عن العضو بأغلبية ثلثي أعضائه إذا فقد العضو الثقة والاعتبار ، أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التي انتخب على أساسها أو أخل بواجبات العضوية ، كما تقضي المادة ٩٧ بأن يقبل مجلس الشعب استقالة أعضائه ، وإذا كان يترتب على إسقاط العضوية أو قبول الاستقالة خلو مكان العضو ، فيتعين عندئذ تطبيق حكم المادة ٩٤ من الدستور الى تنص على أنه « إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل

الانتهاء. مبته انتخب أو عين خلف له خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان - وتكون مدة التصو الجديد هي المدة الكاملة لمدة عضوية سلفه - وأنه يستفاد من صريح عبارة هذه المدة - التي رددت نصها الدساتير السابقة على الدستور الحالي ، أن العضو الذي يخلو مكانه بإسقاط عضويته أو قبول استقالته لا يجوز له أن يعود إلى ترشيح نفسه في الدائرة التي خلت أو في غيرها ، خلال مدة الفصل التشريعي الذي وقع فيه خلو المكان ، لأن المستفاد من عبارة النص لزوم المغايرة بين الأشخاص بأن يحل عضو جديد - بالانتخاب أو التعيين - خلفاً للعضو الذي خلا مكانه ، وأن تكون مدة عضويته كاملة لمدة عضوية سلفه ، ثم خالص القرار المظعون فيه من ذلك إلى أنه لما كان المعارض عليه سبق أن أسقطت عنه عضوية مجلس الشعب الحالي بقرار من هذا المجلس في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ لخلاله بإجابات العضوية طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور ، فإنه إعمالاً لحكم المادتين ٩٤ و ٩٦ من الدستور يكون هناك مانع يحول دون إعادة ترشيحه مرة أخرى مدة المجلس الحالي ، وبالتالي يكون قبول طلب الترشيح منه وإدراج اسمه في كشف المرشحين قد تم بالمخالفة لحكم الدستور .

ومن حيث أن حق الترشيح بصريح نص المادة ٦٢ من الدستور ، من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور وفقاً للقانون ، وهو من الحقوق العامة التي كفلت المادة ٥٧ من الدستور حمايتها من العدوان عليها ، وجعلت الاعتداء عليها جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وقضت بأن تشكل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ، وأن منى الدستور بكفالة الحقوق العامة ، ومنها حق الترشيح على هذا النحو ، فإن الأساس بهذا الحق يجب أن يكون بنص واضح الدلالة جلي الألفاظ والعبارات في الدستور أو القانون ، وأن تفسر النصوص التي تحد من هذا الحق تفسيراً ضيقاً ، تجنباً لأي تصادم مع هذا الحق أو عدوان عليه ، وإن كان الأمر كذلك وكان الفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب من اختصاص هذا المجلس وفقاً للمادة ٩٢ من الدستور ، فإن تدخل الإدارة في استبعاد اسم طالب الترشيح لعضوية مجلس الشعب من كشف المرشحين يتعين أن يكون في أضيق نطاق ،

احتراماً لحق الترشيح من جهة ، وتجنباً لمصادرة حق الشعب في انتخاب المرشح اذا رآه املاً لتمثيله في مجلس الشعب ، من بين من تقدم الصقوف للترشيح لعضوية المجلس ، ويترك أمر الفصل في صحة عضويته بعد ذلك لمجلس الشعب صاحب الاختصاص في هذا الشأن .

ومن حيث ان اسقاط عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب وفقاً لحكم المادة ٩٦ من الدستور اذا فقد الثقة والاعتبار أو اخل بواجبات عضويته هي بكل المعايير عقوبة ، الا أنه لما كان لا يوجد ثمة نص ظاهر العبارة في الدستور أو القانون يربط عقوبات أو آثار تبعية تلمق عضو مجلس الشعب حتماً نتيجة اسقاط العضوية عنه ، فإنه لا يسوغ القول بحرمانه من اعادة ترشيح نفسه لعضوية المجلس ، وبهذه المثابة فإن عقوبة اسقاط العضوية تنتقض بمجرد تنفيذها دون أن تترتب عليها أية آثار مستقبلية .

واعمالاً لهذا الفهم السليم للمبادئ القانونية يحرص المشرع دائماً على النص صراحة على الآثار التبعية لكل عقوبة جنائية أو تأديبية ، دون أن يترك ذلك لعل التفسير ، وعلى سبيل المثال فإن قانون العقوبات يقضى في المادة ٢٥ منه بأن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من البقاء من يوم الحكم عليه نهائياً عضواً في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أية لجنة عمومية ومن صلاحيته أبداً لأن يكون عضواً في إحدى هذه الهيئات ، كما تقضى المادة ٢٦ من القانون المذكور بأن العزل من وظيفة أميرية — هو الحرمان من الوظيفة ذاتها ومن المرتبات المقررة لها ، ومساواة كان المحكوم عليه بالعزل في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أي مرتب مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة . هذا ويشترط قانون المعلمين والذين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المادة السابعة منه فيعين في إحدى الوظائف ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي نهائي ما لم تمضي على صدوره أربعة أعوام على الأقل ، ويرد نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ النص ذاته في المادة الثالثة منه ، بينما لم ينطوي القانونان المذكوران على ثمة حظر على اعادة تعيين من تنتهي خدمته

يغير الطريق التأديبي . كما يقضى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — المعدل
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ — بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية — فى
الفقرة السادسة من المادة الثانية منه بأن يحرم من مباشرة هذه الحقوق
من سبق فصله من العاملين فى الدولة أو القطاع العام لأسباب مخلة
بالشرف ما لم تنتقض خمس سنوات من تاريخ الفصل إلا إذا كان قد صدر
لصالحه حكم نهائى بإلغاء قرار الفصل أو التعويض عنه . وتأسيساً على
ما تقدم فانه دون النص صراحة على الآثار التبعية لعقوبة العزل الجنائى
والفصل التأديبى لما جاز حرمان العامل من العودة الى الخدمة عقب عزله
جنائياً أو لفصله تأديبياً دون ثمة قيد زمنى ، ولكان فى الامكان أيضاً
لمعزول المجلس المحلى الذى يحرم من عضويته بسبب الحكم عليه بعقوبة
جنائية أن يعاود ترشيح نفسه لعضوية هذه المجالس دون قيد ، ولكان
يجوز للعامل بالدولة أو بالقطاع العام الذى فصل لأسباب مخلة بالشرف
أن يباشر حقوقه السياسية دون قيد زمنى أو قيل أن يصدر لصالحه
حكم بإلغاء الفصل أو التعويض عنه . وإذا كان الأمر كذلك وكان اسقاط
عضوية مجلس الشعب لفقد الثقة والاعتبار أو للاخلال بواجبات العضوية
وفقاً لحكم المادة ٩٦ من الدستور ، عقوبة من جنس عقوبة العزل الجنائى
أو الفصل التأديبى ، فانه لا يترتب عليها الحرمان لاية مدة من حق العودة
الى الترشيح دون نص صريح بذلك ، ويسرى بالنسبة لها ما يسرى فى
شأن انتهاء خدمة العاملين بغير الطريق التأديبى حيث تجوز إعادتهم الى
الخدمة دون قيد زمنى طالما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، ولا يفنى
المنطق فى الأمر شيئاً للقول بعكس هذه النتيجة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن القرار المطعون فيه وقد ذهب
الى أن من آثار اسقاط العضوية حظر الترشيح طوال المدة الباقية لمجلس
الشعب ، فانه يكون قد خرج على حدود التفسير الضيق الواجب مراعاته
فى كل ما يمس الحقوق والحريات العامة ، وابتدع عقوبة تبعية لم ترد فى
الدستور ولا فى القانون مخالفاً بذلك الأصل الذى يقضى بأنه لا عقوبة
بغير نص ، وهى القاعدة التى لا يسوغ معها اخراج معنى النص عن دلالة
الفاظه ، وإضافة أية عقوبة بعلة التفسير مهما يكن التفسير موافقاً
للمنطق الصحيح ، والشارح وحده هو صاحب الشأن فى تلافى ما فى
هذه النصوص من نقص أن صح أن فيها شيئاً من ذلك .

ومن حيث أنه بالنسبة لما ذهب إليه القرار المطعون فيه بتأويله نص المادة ٩٤ من الدستور تأويلاً مؤداه لزوم المقايضة بين شخص العضو الذي خلا مكانه بإسقاط عضويته والعضو الجديد الذي يحل محله ، فإنه مذهب مردود بما سلف بيانه من أنه ليس ثمة نص في الدستور أو القانون يجرم العضو الذي أسقطت عضويته طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور من أن يتقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب دون قيد ، وأن ما ورد بالمادة ٩٤ من الدستور من عبارات عن انتخابات أو تعيين خلف للعضو الذي خلا مكانه وأن تكون مدة العضو الجديد هي المدة المكتملة لمدة عضوية سلفه ، إنما تعني مجرد شغل العضوية التي خلت بانتخاب أو تعيين جديدين دون ثمة التزام بالمقايضة بين شخص العضو القديم وشخص العضو الجديد .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مشوياً بعباب مخالفة القانون .

ومن حيث أن المحكمة ترى من واجبه أن تنزه إلى أن المسارعة إلى طلب استصدار تفسير ملزم من المحكمة العليا بمناسبة نظر حازعة بذاتها أمام قاضيا طبيعى ، وفي النقطة الحاسمة في هذه المنازعة ، ينطوى ولا ريب على مصادرة لحق التقاضى والدفاع اللذين كفلهما الدستور في المادتين ٦٨ و ٦٩ منه ، فقد نصت المادة الأولى على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ، ونصت المادة الثانية على أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ، فطلب التفسير على النحو سالف البيان ينطوى في الواقع من الأمر على عدوان بالغ على حق الخصوم في الدفاع عن حقوقهم أمام قاضيهم الطبيعى وإبداء وجهات نظرهم المختلفة ، ومصادرة لحق المحكمة في أن تقول كلمتها في تفسير النص القانونى الواجب التطبيق على المنازعة ، تصل إلى حد انتزاع سلطة الفصل في الدعوى من قاضيه الطبيعى إذ يقلص دوره إلى مجرد تطبيق التفسير الملزم الذى صدر في غيبة صاحب الشأن وبون أدنى دفاع من جانبه ، ويتنافى كل ذلك مع اطمئنان المتقاضى الواجب تحقيق كل اسبابه ومقوماته ، وينطوى في الوقت ذاته على امتحان لقاضى المنازعة ، لأن في مواجهته بتفسير للقاعدة القانونية الواجبة التطبيق على المنازعة

صدر خصيصا لها ، ما يوحى بعدم الاطمئنان الى صلاحيته للتصديق لموضوع المنازعة وانزال حكم القانون الصحيح عليها ، وهو امر يجد خطير ، ينال من مقومات العدالة في الصنيع ويمس كبرياء القاضي وكرامته ، وهو امر لا يسوغ السكوت عنه ويتعين اعلان الاحتجاج عليه . واتقاء لهذه المأخذ فان المحكمة تهيب بالممثلين — الى ان يصدر قانون المحكمة الدستورية العليا ليحل محل قانون المحكمة العليا الذي صدر مصاحبا لقانون الاعتداء على السلطة القضائية — ان يكفوا عن طلب تفسير القانون من المحكمة العليا ، ليس فقط بمناسبة منازعة بذاتها مطروحة على القضاء ، وانما ايضا حيثما تكون المنازعة في تفسير القانون وتأويله مثاره في اكثر من منازعة امام المحاكم ، ذلك لأن مهمة توحيد المبادئ القانونية في هذه الحالة منوطه قانونا بمحاكم الطعن التي نصبها القانون لهذا الغرض . كما تهيب المحكمة بالسلطة التشريعية ان تسارع في اصدار قانون المحكمة الدستورية العليا متضمنا الضوابط الكفيلة باستعمال حق تفسير النصوص القانونية على وجه يصون التقاليد القضائية الاصلية ويحفظ هيبة القضاء وسيادته .

ومن حيث انه لما كان ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ متحققا حسبما ثبت فيما تقدم وكان ركن الاستعجال في هذا الطلب متوافرا بدوره ، بحسبان ان الانتخاب لعضوية مجلس الشعب عن دائرة بنها تحدد لاجرائه يوم ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٧ ، لذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وبالزام الحكومة المصروفات ، والامر بتنفيذ الحكم بمسودته بغير اعلانه ودون التقيد بالساعات المقررة للتنفيذ أو بايام العمل الرسمية ، عملا بالمادتين ٧ و ٢٨٦ من قانون المرافعات ، وذلك بناء على طلب الطاعن بجلسة اليوم .

(طعن ٢٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٩)

الفصل الثاني

اللجنة الثلاثية

قاعدة رقم (٣٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلاً بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ — اللجنة الثلاثية المختصة بأعداد نتيجة الانتخابات هي لجنة استحدثها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ — استناداً لذلك : طبيعة نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية وأجزائه تتطلب وجود هذه اللجنة — مهمة عمل اللجنة — حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها أن تمثل بمجلس الشعب قانوناً وتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب — من مهمة اللجنة أعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة — عمل هذه اللجنة لا يتصل بتصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفوز الأصوات وإنما يبدأ عمل هذه اللجنة بعد انتهاء عملية الانتخاب — ما تقوم به اللجنة الثلاثية من مهام واختصاصات هي أعمال وتصرفات إدارية محضة — ما يصدر منها في هذا الشأن هي قرارات إدارية وإن كانت غير نهائية صادرة عن سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون — اعتماد قرار اللجنة وإعلان النتيجة يكون بقرار من وزير الداخلية .

ملخص الحكم :

إن اللجنة الثلاثية المختصة بأعداد نتيجة الانتخاب هي لجنة استحدثها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ لأن طبيعة نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية وأجزائه تتطلب وجود هذه اللجنة بالإضافة إلى اللجان الفرعية والعامة والرئيسية التي كان منصوباً عليها من قبل في المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومهمة هذه اللجنة إجمعتها الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون المذكور في حصر

الاصوات التى حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية ، وتصديق الاحزاب التى يجوز لها وفقاً للقانون ان تمثل بمجلس الشعب ، وتوزيع المقاعد فى كل دائرة على تلك الاحزاب وفقاً للمعايير والقواعد والضوابط التى حددها القانون ، ثم تقوم بعد ذلك بأعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وتحرير محضر بكافة الاجراءات التى اتخذتها ، وتعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاث ايام التالية لانتهاه اللجنة من عملها .

ومن حيث ان البادى مما سبق ان عمل اللجنة الثلاثية والمهام التى تقوم بها لا تتصلب بصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفرض للاصوات ، وانما يبدأ عملها بعد انتهاء عملية الانتخاب بمعناها الدقيق ، ذلك انه طبقاً لحكم المادتين ٢٤ ، ٢٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ — معدلاً بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ — فان للجان الفرعية هى التى تباشر عملية الاقتراع تحت اشراف اللجان العامة والرئيسية ، ويعلم رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك ، وتقدم حسناويق أوراق الانتخاب ، وتسلم الى رئيس اللجنة العامة لفرضها بواسطة لجان الفرز التى تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ، وتتولى لجنة الفرز بالاضافة الى فرز الاصوات — الفصل فى صحة ابداء كل ناخب رايه او بطلانه وبعد انتهاء عملية الفرز وتوقيع محضرها تسلم الى اللجنة الرئيسية ، المشكلة من رئيسها وعضوية رؤساء اللجان العامة والتى تتولى الفصل فى باقى المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب ، وتدون قرارات اللجنة فى محضر وتكون مسببة ، وبعد ذلك — وطبقاً لحكم المادة ٣٦ من القانون المشار اليه — يعلن رئيس اللجنة الرئيسية فى جلسة علنية عدد ما حصلت عليه كل قائمة حزبية من اصوات فى الدائرة ، ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع اعضائها فى الجلسة نسختين من محضرها ترسل احدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الجلسة . وبانتهاء هذه المرحلة تعتبر عملية الانتخاب بمعناها الدقيق قد انتهت . ليبدأ دور اللجنة الثلاثية المشكلة بوزارة الداخلية فى اعداد النتيجة النهائية للانتخابات . ولا ريب ان ما تقوم به هذه اللجنة من

مهام واختصاصات هي أعمال وتصرفات إدارية محضة وإن ما يصدر منها في هذا الشأن — من قرارات هي قرارات إدارية — وإن كانت غير نهائية صادرة عن سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون في شأن تحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون التمثيل بمجلس الشعب ، وتوزيع المقاعد عليها طبقا للقواعد والمعايير التي نص عليها القانون وأوضحها قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه — وما يقتضيه هذا التطبيق من تفسير وتأويل لهذه الأحكام والقواعد تفصح به اللجنة عن رأيها وأرائتها في هذا الشأن ، وتنتهي إلى ترتيب مركز قانوني لكل حزب من الأحزاب المتقدمة بقوائم في الانتخاب ، وتحديد من له حق التمثيل بمجلس الشعب ، وعبد المقاعد التي حصل عليها في كل دائرة وتعيين أسماء الأعضاء القائمين من كل قائمة حسب ترتيبهم فيها ، ثم تتوج أعمال اللجنة وقراراتها باهتمام وزير الداخلية خلال الثلاثة أيام التالية لانتهاء أعمالها ، ويصدر قرار منه بإعلان النتيجة العامة للانتخابات .

(طعن رقم ٣٠١٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

الفصل الثالث

صحة العضوية

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

المادتان ٩٣ من دستور ١٩٧١ أو ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ — الاختصاص المعقود لمجلس الشعب منوط بتقديم طعن في صحة عضوية احد اعضاءه أو طعن بإبطال انتخابه — لا يكون الطعن كذلك الا اذا انصب اساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها — اساس ذلك : كل ما يتعلق بالإرادة الشعبية في عملية الانتخاب يتعين أن يترك الفصل فيه لمجلس الشعب باعتباره الممثل لهذه الإرادة — حيث يتعلق الطعن بقرار صدر عن جهة الإدارة في مرحلة من مراحل العملية الانتخابية أو يعد انتهائها تعبر فيه عن إرادتها كسلطة إدارية أو سلطة عامة وهي بصدد الإشراف على العملية الانتخابية أو إعلان نتائجها فإن الاختصاص ينظر الطعن فيه يظل معقودا لحاكم مجلس الدولة — اساس ذلك : مجلس الدولة القاضي الطبيعي في المنازعات الإدارية .

ملخص الحكم :

أن مفاد نص المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليهما ، أن الاختصاص المعقود لمجلس الشعب منوط بتقديم طعن في صحة عضوية اعضاءه أو طعن بإبطال انتخابه ، ولا يكون الطعن كذلك الا اذا كن ينصب اساسا عن بطلان عملية الانتخاب ذاتها بالتحديد السابق بيانه ، أي ما يتعلق مباشرة بإرادة الناخبين والتعبير عنها بحسبان أن كل ما يتعلق بالإرادة الشعبية في عملية الانتخاب يتعين أن يترك الفصل فيه للمجلس الشعبي الممثل لهذه الإرادة وذلك تطبيقا لمقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات ، أما حيث يتعلق الطعن بقرار صدر عن جهة الإدارة في مرحلة من مراحل العملية الانتخابية أو بعد

انتهائها ، تعبر فيه عن ارادتها كسلطة ادارية او سلطة عامة وهي بصدد الاشراف على العملية الانتخابية او اعلان نتيجتها ، وتطبق احكام القانون المنظم لها والمبين للقواعد والاجراءات والشروط والمعايير الخاصة بالترشيح والانتخاب واعلان نتيجته ، فان الاختصاص ينظر هذا الطعن في مثل هذه الحالات يظل معقودا لحاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره القاضى الطبيعي في المنازعات .

(طعن رقم ٣٠١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

الفصل الرابع

اعضاء مجلس الشعب من العاملين السابقين بالحكومة

والقطاع العام

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

اعضاء مجلس الشعب من العاملين السابقين بالحكومة أو القطاع العام ممن انتهت خدمتهم في ظل القواعد التي كانت تحظر الجمع بين عضوية مجلس الشعب والوظيفة العامة وأعيدوا الى الخدمة طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ لا يجوز لهم أن يطلبوا حساب مدة عضويتهم بمجلس الأمة ومجلس الشعب في تقدير والقيمة الدرجة التي يعادون اليها طبقا لنص المادة ٤ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اساس ذلك أن هذه المدة ليست مما يجوز النظر في ضمها الى مدة الخدمة وفقا للقرار الجمهوري المشار اليه - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ لم يتضمن أى نص يقضى بحساب مدة العضوية بالمجلس النيابي في تقدير أو القيمة الدرجة التي يعاد اليها عضو مجلس الشعب - مقتضى ذلك أن يعاد عضو مجلس الشعب الى وظيفته السابقة أعمالا لما تقضى به المادة ٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

ان السيد أعيد للمقدمة في ظل العمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، وتنص المادة ٢٤ من هذا القانون على أنه « إذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه من العاملين في الدولة أو في القطاع العام يتفرغ لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله ، وتحتسب مدة عضويته في المعاش أو المكافأة ويكون لعضو مجلس الشعب في هذه الحالة أن يقتضى المرتب والبدايات والعلوات المقررة لوظيفته وعمله الاصلى من الجهة المعين بها طوال مدة عضويته ، ولا يجوز مع ذلك اثناء مدة عضويته بمجلس الشعب أن تقرر له أية معاملة أو ميزة خاصة

فى وظيفته أو عمله الاصلى ، كما تنص المادة ٢٥ على أن « لا يخضع عضو مجلس الشعب فى الحالة المنصوص عليها فى المادة السابقة لمنظم التقارير السنوية فى جهة وظيفته أو عمله الأصلية ويجب ترقيةه بالأقدمية عند حلول دوره فيها ، أو إذا رقى بالاختيار من يليه فى الأقدمية ٠٠٠٠ » وتقضى المادة ٢٦ بأن « يعود عضو مجلس الشعب بمجرد انتهاء مدة عضويته الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل انتخابه أو التى يكون قد رقى اليها ، أو الى أية وظيفة مماثلة لها » وأخيرا فإن المادة ٢٨ من القانون المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز أن يمين عضو مجلس الشعب فى وظائف الحكومة أو القطاع العام أثناء مدة عضويته بالمجلس ، ويظل أى تعيين على خلاف ذلك واستثناء من ذلك يجوز إعادة تعيين من سبق شغله لوظيفة فى الحكومة أو فى القطاع العام » والمستفاد من هذه النصوص أنه إذا انتخب أحد العاملين بالدولة أو القطاع العام عضوا بمجلس الشعب فيحتفظ له بوظيفته ، وتحسب مدة عضويته بالمجلس فى المعاش أو المكافأة ، ويرقى خلال مدة العضوية بالأقدمية عند حلول دوره فيها أو بالاختيار إذا رقى من يليه فى الأقدمية ، فإذا انتهت مدة العضوية عاد العضو الى وظيفته التى كان يشغلها قبل انتخابه أو الى الوظيفة التى يكون قد رقى اليها ولقد أجاز هذا القانون لأعضاء مجلس الشعب من العاملين السابقين بالحكومة أو القطاع العام ممن انتهت خدمتهم فى ظل القواعد التى كانت تخطر الجمع بين عضوية مجلس الشعب والوظيفة العامة — أجاز لهم أن يطلبوا إعادةهم الى الخدمة ولم يتضمن القانون أى نص يقضى بحساب مدة العضوية بالمجلس النيابى فى تقدير أو أقدمية الدرجة التى يعاد اليها عضو مجلس الشعب ومن ثم فإنه يعاد الى وظيفته السابقة عملا لما تقضى به المادة ٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من أنه « استثناء من حكم المادة (٥) يجوز إعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها أو فى أى وظيفة أخرى مماثلة فى ذات الوحدة أو وحدة أخرى وبذات أجره الاصلى الذى كان يتقاضاه إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة وعلى أن لا يكون التقرير الأخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بتقدير ضعيف » .

وحيث أن الثابت حسبما سبق تفصيله فى معرض تمصيل الوقائع

أن السيد انتهت خدمته بانتخابه عضواً بمجلس الأمة ولم يحتفظ بوظيفته كما منح معاشاً استثنائياً بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ لأنه وقد أعيد للخدمة في ذات الفئة التي كان يشغلها فإن ذلك يكون قد جاء متفقاً مع حكم القانون ، ولا محل لما يطالب به من حساب مدة عضويته بمجلس الأمة ومجلس الشعب في تقرير وأقدمية الدرجة التي يمارسها إليها طبقاً لنص المادة ٤ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة وذلك طالما أن هذه المدد لميسست مما يجوز النظر في ضمها إلى مدة الخدمة وفقاً للقرار الجمهوري المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم أحقية السيد / . . .
فيما يطالب به من تعديل القرار الوزاري رقم ١١١ لسنة ١٩٧٣ بما يكفل مراعاة مدة عضويته بمجلس الأمة ومجلس الشعب منذ عام ١٩٦٤ وحتى الآن بالنسبة للدرجة التي تقرر إعادة تعيينه عليها .

(ملف ٦٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/٥/٨)

الفصل الخامس

العاملون بمجلس الشعب

قاعدة رقم (٣٥٤)

المبدأ :

العاملون بمجلس الشعب يفيدون من أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ — ترتيب الأقدمية بعد تطبيق أحكام القانون المذكور يجرى وفقا للقواعد الواردة باللائحة العاملين بالمجلس — أساس ذلك — الاعمال التحضيرية للقانون يتضح منها أن المشرع عدل وألغى منه ما كان ينطوى عليه من اشتراط أن يكون العاملون معاملين بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تسوى حالات العاملين بالأجهزة الادارية للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ والناصلين على أحد المؤهلات الدراسية المشار إليها فى المادة السابقة طبقا لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، كما استعرضت الأعمال التحضيرية للقانون سالف الذكر التى يتضح فيها أن مشروع القانون قد عدل بناء على طلب مستشار رئيس الجهاز المركزى للتتنظيم والإدارة وألغى منه ما كان ينطوى عليه من اشتراط أن يكون العاملون معاملين بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى لا يؤثر فى الأذهان ان الهيئات التى لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يسرى عليها حكم القانون المقترح ، وضرب مثلا فى هذه المناقشة العاملين بمجلس الشعب كما استعرضت الجمعية حكم المواد ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٨ من لائحة العاملين بمجلس الشعب الصادر بها القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ والتى تنص فى المادة ٩ على أن تعتبر الأقدمية فى الوظيفة

من تاريخ التعيين فإذا اشتمل قرار التعيين فيها على أكثر من عدم فى فئة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلى :

(١) الأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة إذا كان التعيين متضمنا

الترقية .

(ب) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الأقدمية فى التخرج فإن تساويا قدم الأكبر سنا مع مراعاة ما تقتضى به القوانين واللوائح والقرارات فى شأن الأقدمية الاعتبارية فى الفئة الوظيفية وتنص المادة ١٢ على أنه « يجوز تعيين العامل الذى يحصل على مؤهل أعلى إثناء التقدم فى إحدى الوظائف التى تتناسب مع مؤهله على النحو التالى :

(١)

(ب) بقرار من مكتب المجلس إذا كانت الفئة التى يشغلها تعلو فئة بداية التعيين وفى هذه الحالة يحتفظ له بفئة الوظيفة وبأقدميته السابقة إذا توافرت لديه خبرة فى مجال العمل ويحتفظ العامل فى جميع الأحوال بمرتبه إذا كان يزيد على بداية مربوط الفئة الوظيفية ، وتنص المادة ١٤ على أن « تطبق على العاملين بالمجلس قواعد احتساب مسدد الخدمة السابقة المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة وتعتبر مدد الخدمة بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة كأنها قضيت بالحكومة وتنص المادة ٨١ على أن يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية العامة فى شئون العاملين وتعتبر هذه القواعد مكملة لأحكام هذه اللائحة وتسمى فيما لم يرد بشأنه نص فى هذه اللائحة القوانين والقرارات التى صدرت أو تصدر فى شأن العاملين المدنيين بالدولة كما يصدر مكتب المجلس القرارات التنفيذية لهذه اللائحة » .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العاملين بمجلس الشعب تسرى فى شأنهم أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ وأن ترتيب الأقدمية بعد تطبيق أحكام هذا القانون يجرى وفقا للقواعد الواردة بلائحة العاملين بالمجلس المشار اليه .

(ملف ٥٩٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٣٤ مكررا من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع أجاز إنشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب يتم شغلها من بين أعضاء المجلس بمقتضى قرارات تعيين يصدرها رئيس الجمهورية — اعتبارا وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب موظفا عاما — عضويته في مجلس الشعب ليست سوى شرط من شروط الصلاحية لتنفيذ تلك الوظيفة — عدم جواز الجمع بين المرتب المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب والمعاش أو المرتب المستحق من الوظيفة السابقة .

ملخص الفتوى :

أن قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ينص في المادة ٣٤ مكررا على أنه (يجوز إنشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب .

ويعين وكيل للوزارة لشئون مجلس الشعب من بين أعضاء المجلس بقرار من رئيس الجمهورية .

ويتضمن قرار التعيين الحاقه بمجلس الوزراء أو بأحد القطاعات الوزارية أو بوزارة معينة أو أكثر .

ولا يجوز الجمع بين منصب وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب وبين عضوية لجان المجلس .

كما لا يجوز لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشغل أية وظيفة أخرى أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه) .

وتنص المادة ٣٤ مكررا (١) من ذات القانون على أن (يتولى وكيل

الوزارة لشئون مجلس الشعب معاونة نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء المختصين في كل الأمور المتعلقة بمجلس الشعب (٠٠٠)

وينص هذا القانون في المادة ٣٤ مكرراً (٣) على أن (يتقاضى وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب المرتب ويدل التمثيل المقرر لنائب الوزير ، ولا يجوز له الجمع بين مرتبه ومكافأة العضوية بمجلس الشعب) .

وتنص المادة ٣٤ مكرراً (٤) من القانون على أن (يعفى وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من وظيفة بقرار من رئيس الجمهورية أو يزول عضوية مجلس الشعب عنه أو بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذي صدر قرار بتعيينه أو باستقالة الوزارة ، مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة طبقاً للقواعد المقررة) .

ومفاد تلك النصوص أن المشرع أجاز انشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب يتم شغلها من بين أعضاء المجلس بمقتضى قرارات تعيين يصدرها رئيس الجمهورية وحظر المشرع على من يتقلد أحد هذه الوظائف الجمع بينها وبين أى عمل آخر أو شغل أية وظيفة أخرى وحرم عليه التعامل مع الدولة شأنه شأن أى موظف آخر وحدد اختصاصات هذه الوظيفة على نحو يجعل من شغالها حلقة وصل بين الحكومة ومجلس الشعب وحدد مستحقات من يتقلدها بما يوازى المرتب ويدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب الوزير وحرم عليه صراحة الجمع بين تلك المستحقات ومكافأة العضوية بمجلس الشعب وخول لرئيس الجمهورية سلطة إعفاء وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من وظيفته ، وبناء على ذلك فإن وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب يعتبر موظفاً عاماً من كل الوجوه ولا تمثل عضويته في مجلس الشعب سوى شرط من شروط الصلاحية لتقلد تلك الوظيفة والقيام بأعبائها ومن ثم لا يجوز له الجمع بين المرتب المستحق له من تلك الوظيفة ومرتبته الذي كان يتقاضاه من وظيفته السابقة التي كان يشغلها قبل انتخابه عضواً بمجلس الشعب لتخلف مناهة استحقاقه لهذا المرتب بعدم قيامه بأعمال تلك الوظيفة السابقة ولأن

المشرع لم يخوله حقا في الجمع بين المرتب المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب والمرتب المقرر للوظيفة السابقة على سبيل الاستثناء وإنما تركه للمساعدة العامة التي تربط بين الأجر وأداء العمل ، وكذلك فإنه يخضع باعتباره موظفا عاما للقواعد التي تحكم الجمع بين المرتب والمعاش إن كان من أرباب المعاشات فلا يجوز له الجمع بينهما إن قل سنه عن الستين عاما ويجوز له الجمع بينهما إن كان قد بلغها وذلك أعمالا لحكم المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة لموظفي الدولة والقطاع العام إذ تلغى تلك المادة بوقف صرف المعاش إذا أعيد صاحبه لعمل يخضعه لأحكام هذا القانون ويعدم تطبيق أحكام القانون على من بلغ سن الستين ، وأعمالا لحكم المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة لضباط القوات المسلحة فلقد تضمنت تلك المادة ذات الحكم فقررت وقف صرف المعاش المستحق بالتطبيق لأحكام هذا القانون إذا عين صاحبه في وظيفة تخضعه لأحكام قانون التأمين الاجتماعي بيد أنه إذا قل مرتبه في هذه الحالة من معاشه مضافا إليه ٢٠٪ منه استحق معاشا يساوي الفرق بينهما •

وإذا كانت المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ قد تضمنت حكما استثنائيا يحق بمقتضاه لعضو مجلس الشعب الجمع بين مكافأة العضوية بالمجلس والمرتب الذي كان يتقاضاه من وظيفته السابقة فإنه لا يجوز الاستناد الى ذلك القول بجواز جمع وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب بين راتب تلك الوظيفة والمعاش المستحق من وظيفته السابقة لأن هذا الحكم الاستثنائي مقصور بحسب صريح النص على الجمع بين مكافأة العضوية والمرتب السابق ومن ناحية أشخاص المخاطبين به على الأعضاء الذين لم يعينوا بوظائف بعد انتخابهم ، ومن ثم يتعين أن يقدر هذا الحكم بقدره فلا يجوز مده عن طريق القياس الى الجمع بين مرتب وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب ومرتب أو معاش الوظيفة السابقة خاصة وأن المخرج المستبعد من يشغل هذه الوظيفة من عددان

المخاطبين به عندما نص صراحة على عدم استحقاقه لكافة العضوية
بمجلس الشعب .

وتطبيقا لما تقدم فإنه لا يجوز في الحالات العشر المعروضة أن كان
يشغل وظيفة سابقة أن يجمع بين مرتب تلك الوظيفة والمرتب المقرر لوظيفة
وكيل وزارة ليشنون مجلس الشعب التي عين بها كما لا يجوز لمن كان
منهم يتقاضى معاشا مدنيا أن يجمع بين هذا المعاش ومرتب الوظيفة لعدم
بلوغه سن الستين وكذلك لا يجوز هذا الجمع لمن كان منهم يستحق معاش
عقيد بالقوات المسلحة لذات السبب ولكون المعاش المقرر للعقيد يقل بعد
إضافة ٢٠٪ منه عن المرتب المقرر للناظر الوزير المحدد للمساؤل ووظيفة
وكيل الوزارة ليشنون مجلس الشعب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
الجمع بين الحالات المعروضة بين المرتب المقرر لوظيفة وكيل الوزارة
ليشنون مجلس الشعب والمعاش أو المرتب المستحق من الوظيفة السابقة .
(ملف ٨٢٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب . أنشأ وظائف وكلاء
الوزارات ليشنون مجلس الشعب ليشغلها بعض أعضائه بقرار جمهوري —
هدف ذلك وأثره — وكيل للوزارة في هذه الحالة لا يعين بالجهاز الإداري
لأحدى الوزارات ولا يشغل درجة مالية بميزانياتها رغم منحه مرتب وبدل
التمثيل المقرر للناظر الوزير — زوال العضوية بمجلس الشعب مقتضاه
عودة العضو الى وظيفته الأصلية بالحكومة أو القطاع العام والتي كان
يشغلها قبل انتخابه .

ملخص الفتوى :

أن المستور خول العاملين بالحكومة والقطاع العام حقا في ترشيح
أنفسهم لعضوية مجلس الشعب مع الاحتفاظ لهم بوظائفهم بعد انتخابهم

على أن يتفرغوا كإصلا عام لعضوية المجلس ، وعندما أصدر المشرع قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ أكد هذا الحكم وأوجب إعادة العضو إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل انتخابه بمجرد انتهاء عضويته ، وفي سبيل تحقيق التعاون بين مجلس الشعب والحكومة لجأ المشرع إلى إنشاء وظائف وكلاء الوزارات لشئون مجلس الشعب ليشغلها بعض أعضائه بقرار من رئيس الجمهورية بقية أيجاد حلقات اتصال بين الوزارات المختلفة والمجلس لذلك قرر إلحاقهم بمجلس الوزراء أو القطاعات الوزارية أو بالموزارات لمعاونة نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء في علاقاتهم بمجلس الشعب مع احتفاظهم بعضويتهم بالمجلس ، وفي مجال تحديد حقوقهم المالية قرر المشرع منحهم المرتب وبدل التمثيل المقرر لنائب الوزير على ألا يجمعوا بينه وبين مكافأة العضوية بالمجلس ، ونتيجة لاحتفاظهم بعضوية المجلس ولارتباط تعيينهم بالعلاقات السياسية بين السلطة التنفيذية ومجلس الشعب قضى المشرع بأعفائهم من وظائفهم بموجب قرار من رئيس الجمهورية أو بزوال العضوية عنهم أو بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذي قرر تعيينهم أو باستقالة الوزارة ، ومن ثم فإن وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب لا يعين ، بالجهاز الإداري لأحدى الوزارات ولا يشغل درجة مالية يميزانيتها وإنما يمارس بالنسبة لها اختصاصات سياسية وتشريعية محددة نون أن يرتبط بدولها الوظيفة — ولا يعنى منحه مرتب وبدل التمثيل المقرر لنائب الوزير بأى حال من الأحوال أنه شغل تلك الدرجة بالوزارة التي الحق بها لأن النص على منحه المرتب والبدل المقرر لتلك الدرجة إنما جاء فى معرض تحديد مستحقاته المالية وليس لتبيان الدرجة المالية المعين عليها ، وتبعاً لذلك فإن عضويته بمجلس الشعب تظل لصيقة به فلا تنفصل عنه بعد تعيينه بتلك الوظيفة وبالتالي يظل محتفظاً بوظيفته الأصلية بالحكومة أو القطاع العام والتي كان يشغلها قبل انتخابه فلا تنتهى علاقته بها بتعيينه بوظيفته وكيل وزارة لشئون مجلس الشعب وإنما يتعين إعادته إليها عند زوال عضويته بالمجلس وتحتيته وجوباً عن وظيفة الوكيل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية
وكلاء الوزارة لشئون مجلس الشعب الذين اعفوا من مناصبهم بحل
المجلس في شغل درجة نائب وزير بالوزارات التي الحقوا بها بموجب
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ١٨/٢/٦٦ — جلسة ١٩٨١/١/٧)

مجلس الشورى

قاعدة رقم (٣٥٧)

المادة :

يحظر على عضو السلك التجارى الترشيح لعضوية المجالس النيابية ومنها مجلس الشورى الا بعد تقديم استقالته من وظيفته .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع حسبما يتضح من الاوراق فى انه بمناسبة صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام السلك الدبلوماسى والقتلى ونص المادة الثانية من مواد اصداره على سريانه على اعضاء السلك التجارى تبين ان المادة ٥٨ منه توجب على اعضاء السلك السيامى او التجارى الامتناع عن القيام باى نشاط حزى او الانضمام الى الاحزاب السياسية او الترشيح لعضوية المجالس النيابية او المحلية الا بعد تقديم استقالتهم ، ولما كان السيد السكرتير التجارى قد انتخب عضوا بمجلس الشورى قبل صدور القانون المشار اليه وما زال عضوا به حتى الآن وقد ثار التساؤل عن جواز جمع سيادته بين وظيفته وعضويته بمجلس الشورى .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٦/٢٦ ونص المادة الثانية من مواد اصداره على انه « تسرى احكام القانون المرافق على اعضاء سلك التمثيل التجارى كما تنص المادة الخامسة من مواد الاصدار ايضا على انه « يعمل باحكام القانون فى اليوم التالى لتاريخ نشره » .

وتنص المادة ٥٨ من مواد القانون نفسه على انه « كما يجب على اعضاء السلك الامتناع عن القيام باى نشاط حزى او الانضمام الى الاحزاب السياسية او الترشيح لعضوية المجالس النيابية او المحلية الا بعد تقديم استقالتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى ونص المادة ٧ منه على أن « يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية » .

وتنص المادة ٨ من ذات القانون على أنه « يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى كتابه الى مديرية الامن بالمحافظة التى يرشح فى دائرتها مرفقا بها صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتا بها اسماجه فيها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد حظر فى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ على أى عضو من أعضاء المملك التجارى الامتناع عن القيام بأى نشاط حزبي أو الانضمام الى الاحزاب السياسية أو الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المحلية الا بعد تقديم استقالته .

ولما كان الترشيح لعضوية مجلس الشورى يستلزم طبقا للمادتين ٧ ، ٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى الانضمام حتما الى احد الاحزاب السياسية ان يقوم الترشيح والانتخاب طبقا لنظام القوائم الحزبية المطلقة .

ومن حيث أن اعمالا للآثر المباشر للقانون اعتباراً من ١٩٨٢/٦/٢٧ فإن الحظر الذى أنشأته المادة ٥٨ منه يعمل اثره من هذا التاريخ ليمتنع على كل مخاطب بأحكامه من هذا التاريخ مزاولة الاعمال المصطورة ومنها ممارسة العمل الحزبي أو الانضمام الى عضوية المجالس المحلية أو النيابية التى يستلزم لعضويتها انضمام العضو الى حزب سياسى .

ولا يغير من ذلك أن يكون عضو المملك الدبلوماسى أو القنصلى أو التجارى قد اكتسب عضوية هذه المجالس فى ظل قاعدة تتيح له الاشتغال بالعمل الحزبي والانضمام لعضوية هذه المجالس ويكون من اثر هذا الحظر وقد ورد بعد اتمامه أن يمتنع على الموظف المحظور عليه النشاط الحزبي ... الاستمرار فى ممارسته بعد التاريخ المذكور . ومن ثم يكون عليه هذا ما اراد الاستمرار فى وظيفته أن يتقبل تكليفها من تاريخ نشؤ الحظر فيمتنع عن

ممارسة النشاط الحزبي ويزيل ما نشأ عن هذه الممارسة من عضوية قائمة في الحزب أو في أي مجلس نيابي لا يقوم إلا على العضوية الحزبية نزولا على حكم الحظر ، إلا إذا اختار أن يستمر في ممارسة النشاط الحزبي وحينئذ يكون عليه أن يتخلى عن الوظيفة العامة نزولا على حكم الحظر الذي يقوم في الجمع بين تحمل اعباء وظيفة المملك السياسي أو التجارى وتحمل اعباء ممارسة النشاط السياسى أو عضوية الحزب أو المجلس النيابى التى تقوم على النشاط الحزبى ، فاذا لم يتخلى عن الوظيفة المذكورة إذا ما أثر العمل الحزبى فإن استمراره فيه يجعله مخالفا لحكم الحظر المقرر فى المادة (٥٨) المشار اليها مما يخضعه للمسألة التأنيبية فى علاقته الوظيفية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الحظر الوارد بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ على السيد / ٠٠٠ من تاريخ العمل باحكامه .

(ملف ٢٦٩/٦/٨٦ — جلسة ١٠/١٠/١٩٨٤)

مجلس القوائم

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

مكافآت موظفي مصلحة الجمارك المنتدبين للعمل بمجلس القوائم —
اللزّام مجلس القوائم بصرفها من ميزانيته — لا يغير من هذا الالتزام صدور
حكم بالزام مصلحة الجمارك ببقعها .

ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس القوائم في مادته
الأولى على أن يكون بمدينة الاسكندرية مجلس يسمى مجلس القوائم ويلحق
برئاسة مجلس الوزراء ، وقد بينت المادة الثانية كيفية تشكيل هذا المجلس
واختصاصه وسائر أعماله والجهات التابعة له ومنها مكتب المجهود الحربي
بمصلحة الجمارك .

ويبين من التطورات التي طرأت على المكافآت التي يصرفها مجلس
القوائم للمنتدبين للعمل به وفروحه أثر إعلان حرب فلسطين في مايو سنة
١٩٤٨ وصدر الأمر العسكري رقم ١٢ لسنة ١٩٤٨ في ١٨ من مايو
سنة ١٩٤٨ بشأن تفتيش البواخر في الموانئ المصرية ، ان هذه المكافآت
كانت تصرف لرئيس المجلس وأعضائه وموظفيه على أساس ٥٠٪ من الماهية
الاصلية بعد أقصى ٥٠ جنيه للرئيس والاعضاء و ٤٠ جنيه للمسكرتير العام
و ١٠ جنيهات للموظفين . ونظرا لما لوحظ من توقيت على المجلس
للدواعى التي استدعت انشاءه لم يقرر له في ميزانية الدولة باب مستقل
بل كان يخصص للنفقات مبلغ معين ضمن القسم ١٩ مصروفات حالة طوارئ
بميزانية وزارة الداخلية وقد بدأ بـ ١٢ ألف جنيه وانتهى الى ألف وخمسمائة
جنيه (١٥٠٠ ج) . وغنى عن البيان ان هذه النفقات تشمل المكافآت
ومصاريف الانتقال وبدل السفر واستثمارات السكة الحديدية والتليفونات
والادوات الكتابية . الخ .

ونظرا لخفض الاعتماد المخصص للمجلس سنة عن سنة أجرى المجلس
سلسلة من التخفيض في بند المكافآت فضلا عن التخفيضات المتتالية في شتى
بنود الصرف الأخرى .

وحكم موظفى مكتب المجهود الحرى بمصلحة الجمارك كان حكم سائر
موظفى المجلس الذين تناولتهم قرارات المجلس بالتخفيض فى العدد والنزول
بفئات المكافآت وفقا لما اقتضته مصلحة العمل وفى حدود الاعتمادات التى
كانت تقرر لمصروفات المجلس ورعاية الصالح العام فى خفض نفقات المجلس
الى ايمد حد ممكن .

ونزولا على الرغبة فى ضبط باب مصروفات المجلس الى اضييق حدود
تقرر وقف المكافآت التى كانت تصرف لموظفى مصلحة الجمارك وذلك
نظير قيامهم ببعض الاعمال المتعلقة بحرب فلسطين وقصرها على ثلاثة من
هؤلاء الموظفين وذلك اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٠ .

واذا كانت مصلحة الجمارك هى المزمة قانونا بتنفيذ الحكم الصادر من
الحكمة الادارية لانه صدر فى مواجهتها بون مجلس الغنائم ، الا ان الثابت
من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ومن التطورات الخاصة ..
بصرف المكافآت للموظفين المنتخبين للعمل بمجلس الغنائم وبفروعه أن هذه
المكافآت كانت وما زالت تصرف من ميزانية المجلس ، وعلى ذلك فان الملتزم
اصلا باداء هذه المكافآت هو مجلس الغنائم باعتبار ان الاعمال التى استحققت
عنها هذه المكافآت كانت خاصة بالمجلس المذكور وكانت تصرف من ميزانيته ،
كما أن قرار مصلحة الجمارك بوقف صرف المكافآت للموظفين الذين صدر
الحكم لمصالحهم انما كان بناء على توصيات صادرة اليها من مجلس الغنائم
ولم يكن امام المصلحة من سبيل سوى تنفيذ هذه التعليمات وعلى ذلك فانه
يتعين على مجلس الغنائم ان يقوم هو دون مصلحة الجمارك بصرف المكافآت
المحكوم بها لمصالح موظفى جمرک بور سعيد .

لهذا انتهى رأى الجمعية التعمومية الى ان الملتزم باداء قيمة المكافآت
المحكوم بها لمصالح موظفى جمرک بور سعيد هو مجلس الغنائم .

(فتوى رقم ٧٩٩ فى ١٩/١١/١٩٥٩)

فهرس قصىلى

(الجزء الحادى والعشرون)

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ٤ | مؤهل دراسى |
| ١١ | الفصل الاول : قواعد الانصاف |
| ٥٩ | الفصل الثانى : قواعد المعادلات الدراسية |
| ٥٩ | الفرع الاول : القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الباضى بالمعادلات الدراسية |
| ٥٩ | اولا : العلاقة بين المعادلات الدراسية والانصاف |
| ٧١ | ثانيا : فهم مدلولات القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ |
| ٧٦ | ثالثا : اشتراط القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ان يكون المستيد باحكمه ممينا بالحكومة قبل ١٩٧٢/٧/١ وقائما بخدمتها بالفعل فى ١٩٥٣/٧/٢٢ |
| ٧٨ | رابعا : الموظف الذى تسوى حالته طبقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ يوضع على درجة شخصية فى ذات السلك المعين فيه |
| ٨٤ | خامسا : ورود الشهادات الدراسية بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على شئيل المصر |
| ٨٧ | سادسا : كيفية الافادة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عند تمتد المؤهلات |
| ٩٠ | سابعا : العبرة فى تحديد تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى هى بوقت تأدية الامتحان فى جميع المواد بنجاح |
| ٩٥ | ثامنا : الاقدمية الاعتبارية او النصبية |
| ١٠٧ | تاسعا : المرتب |
| ١٠٩ | عاشرا : العلاوات |
| ١١٥ | حادى عشر : اعانة غلاء المعيشة |
| ١٢٥ | ثانى عشر : المختص باجراء التسمية التلقائية |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| الفرع الثاني : القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الموظفين الذين يفيدون من احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ | ١٢٧ |
| المقرر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ | |
| الفرع الثالث : القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بمرين القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ على العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتمادات غير مقسمة الى درجات او الى رتب ثابت او على وظائف خارج الهيئة او ماملا باليومية | ١٣٣ |
| الفرع الرابع : القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة | ١٥٧ |
| الفرع الخامس : القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية | ٢٠٥ |
| الفرع السادس : القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية | ٢١٦ |
| الفرع السابع : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ | ٢٥١ |
| الفصل الثالث : شهادات دراسية مختلفة | ٢٨٧ |
| الفرع الأول : شهادات دراسية ترويجية | ٢٨٧ |
| أولا : دبلوم معهد التربية العالمى | ٢٨٧ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--|------------|
| ثانيا : دبلوم المعهد العالى للتربية الفنية | ٢٩٨ |
| ثالثا : دبلوم المعلمين والعلميات نظام السنتين | |
| (الدراسات التكميلية) | ٢٠٢ |
| رابعا : الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى | ٣٠٧ |
| خامسا : دبلوم مدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية | |
| او مدارس المعلمين الخاصة | ٣١١ |
| سادسا : شهادة المعلمين الخاصة | ٣١٢ |
| سائعا : شهادة التربية النسوية الغير مسبوقة بشهادة | |
| اتمام الدراسة الابتدائية | ٣١٤ |
| الفرع الثانى : شهادات دراسية ازهرية | ٣١٩ |
| الفرع الثالث : شهادات دراسية اجنبية | ٣٢٤ |
| الفرع الرابع : الماجستير والدكتوراه | ٣٢٩ |
| اولا : زيادة المرتب للحصول على الشهادات الاضافية | |
| والدبلومات المعقاةة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ | |
| لسنة ١٩٥١ | ٣٢٩ |
| ثانيا : العلاوات والرواتب الاضافية لعملة الماجستير | |
| والدكتوراه | ٣٣٧ |
| ثالثا : دبلوم معهد الضرائب بجامعة القاهرة | ٣٤٥ |
| رابعا : دبلوم التأمين الاجتماعى | ٣٤٦ |
| خامسا : الدبلومات غير المعادلة علميا لدرجة | |
| الماجستير | ٣٤٧ |
| الفرع الخامس : شهادات دراسية تجارية | ٣٤٩ |
| اولا : شهادة التجارة المتوسطة | ٣٤٩ |
| ثانيا : شهادة الثانوية التجارية | ٣٥١ |
| ثالثا : دبلوم المعهد العالى للتجارة | ٣٥٣ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--|------------|
| رابعاً : دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية | ٣٦٠ |
| الفرع السادس : شهادات دراسية صحية واجتماعية | ٣٧٥ |
| أولاً : شهادات دراسية صحية (دبلوم المعهد الصحي) | ٣٧٥ |
| ثانياً : شهادات دراسية اجتماعية (شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية) | ٣٨٧ |
| ثالثاً : شهادات دراسية اجتماعية صحية (دبلوم الزائرات الصحيات الاجتماعيات) | ٣٨٨ |
| الفرع السابع : شهادات دراسية فنية وصناعية | ٣٩٢ |
| أولاً : شهادة الهندسة التطبيقية العليا | ٣٩٢ |
| ثانياً : دبلوم كلية الصناعات | ٣٩٦ |
| ثالثاً : دبلوما الفنون والصنائع ، والفنون التطبيقية | ٣٩٩ |
| رابعاً : دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية بباريس (قسم الخزف) | ٤٠٣ |
| خامساً : شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية الثانوية | ٤٠٤ |
| سادساً : دبلوم المدارس الصناعية الثانوية ، نظام الخمس سنوات | ٤٠٥ |
| سابعاً : دبلوم الثانوية الفنية بنات | ٤٠٧ |
| ثامناً : دبلوم مدرسة الصنائع الإيطالية الثانوية (الساليزيان بروض الفرنج) | ٤١١ |
| تاسعاً : شهادة الاعدادية الصناعية | ٤١٢ |
| عاشراً : الشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية أو ما يعادلها | ٤١٣ |
| الفرع الثامن : الشهادة الدراسية العسكرية | ٤١٧ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--|------------|
| الفرع التاسع : شهادات دراسية أخرى | ٤٥١ |
| أولا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية | ٤٥١ |
| ثانياً : شهادة الكفاءة | ٤٥٢ |
| ثالثاً : شهادة القبول بالمدارس الثانوية الحرة | ٤٥٥ |
| رابعاً : المناهجون من السنة الرابعة الى الخامسة الثانوية | ٤٥٧ |
| خامساً : شهادة البكالوريا | ٤٥٨ |
| سادساً : شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان | ٤٥٩ |
| سابعاً : دبلوم كلية الامريكان | ٤٦١ |
| ثامناً : شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة الفاروقية | ٤٦١ |
| تاسعاً : شهادة الدراسة الثانوية بمعهد الموسيقى العربية | ٤٦٢ |
| المسبوقة بالشهادة الاعدادية | ٤٦٢ |
| عاشراً : اجازات الطيران | ٤٦٦ |
| حادى عشر : دبلوم مدرسة الحركة والتطراف | ٤٦٧ |
| ثانى عشر : شهادة الأهلية فى الحقوق | ٤٧١ |
| ثالث عشر : معلم القرآن الكريم بالمدارس الانزامية | ٤٧٥ |
| الفصل الرابع : مسائل عامة ومتنوعة | ٤٧٧ |
| الفرع الأول : تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى | ٤٧٧ |
| الفرع الثانى : اثبات الحصول على المؤهل الدراسى | ٤٨٠ |
| الفرع الثالث : خطأ مبادئ فى بيانات الشهادة | ٤٨١ |
| الدراسية | ٤٨١ |
| الفرع الرابع : الاصل فى المؤهل الدراسى الشهادات المصرية ، واستثناء يجوز معاملة بعض الشهادات الاجنبية | ٤٨٣ |
| الفرع الخامس : معاملة الشهادات لا تستفتح | ٤٨٦ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| الفرع السادس : المؤهل الدراسى الذى يرد له تقييم | |
| لا يقاس عليه | ٤٨٧ |
| الفرع السابع : لا يجوز للمحكمة ان تحمل محل الادارة فى | |
| اجراء معادلة مؤهل دراسى | ٤٨١ |
| الفرع الثامن : عدم سريان قواعد الانصاف وقانون | |
| المعادلات الدراسية على الافراد المسكرين | |
| بالقوات المسلحة | ٤٩٠ |
| الفرع التاسع : المؤهل الدراسى والكادر الاعلى | ٤٩٢ |
| الفرع العاشر : الوجود فى الخدمة للفادة من تسويات | |
| المؤهلات الدراسية عند صدور القواعد | |
| للقانونية المنظمة لها | ٤٩٦ |
| الفرع الحادى عشر : اثر الجزاء التأديبى على اجراء | |
| التسوية بالمعادلات الدراسية | ٤٩٨ |
| الفرع الثانى عشر : ابراز العامل لمؤهل دراسى لم يكن قد | |
| نوه عنه من قبل ، واستقرار وضعه | |
| الوظيفى على اساس من عدم | |
| الحصول عليه | ٥٠٢ |
| الفرع الثالث عشر : زميل العامل فى الحصول على مؤهل | |
| دراسى | ٥٠٤ |
| الفرع الرابع عشر : المؤهل الدراسى والتجديد | ٥٠٨ |
| الفرع الخامس عشر : اقدمية اعتبارية الحاصل على | |
| مؤهل دراسى | ٥١٠ |
| الفرع السادس عشر : اعانة غلاء المعيشة عند اعادة | |
| التسوية للمؤهل | ٥١١ |
| الفرع السابع عشر : اول المربوط | ٥١٣ |
| الفرع الثامن عشر : لجنة التقييم المالى للمؤهلات | |
| الدراسية | ٥١٤ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| مجلس الأمة | ٨٩ |
| الفصل الأول : عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة | ٩١ |
| الفصل الثاني : صحة عضوية مجلس الأمة | ١٠٥ |
| الفصل الثالث : معاش استثنائي | ١١٧ |
| مجلس الشعب | ١١٨ |
| الفصل الأول : لجنة الاعتراضات | ١٢١ |
| الفصل الثاني : اللجنة الثلاثية | ١٣٥ |
| الفصل الثالث : صحة العضوية | ١٣٨ |
| الفصل الرابع : أعضاء مجلس الشعب من العاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام . | ١٤٠ |
| الفصل الخامس : العاملون بمجلس الشعب | ١٤٣ |
| مجلس الشورى | ١٥١ |
| مجلس القوائم | ١٥٧ |

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الكنهاني — محام)

خلال أكثر من ربع قرن

أولاً — المؤلفات :

١ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » •

٢ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » •

٣ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » •

٤ — المدونة العمالية في قوانين إصابات العمل •

٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية •

٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري •

٧ — ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل •

٨ — ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية •

٩ — التزامات صاحب العمل القانونية •

١٠ — المدونة العمالية الدورية •

ثانياً — الموسوعات :

١ — موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة) •

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية •

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ الف

صفحة) •

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة •

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ الف صفحة) •

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن •

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ الف

صفحة) •

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي
بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) •

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف

صفحة) •

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية
... الخ لكل دولة عربية على حدة •

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) •

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — الفين صفحة) •

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبيل ثورة ١٩٥٢ وما
بعدها •

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) •

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء —

الفين صفحة) •

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية ... الخ • بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد •

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) •

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) •

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبقاى الدول العربية
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا •

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردنى : (٥ أجزاء — ٥ آلاف

صفحة) •

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها ياراء
فقهاء القانون المدني المصرى والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم
فى مصر والعراق وسوريا •

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة) •

وتتضمن عرضا لأحكام المحاكم الجنائية الأردنية مقرونة بأحكام
محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح
بالمقارنة •

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء — ٧ آلاف

صفحة) •

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتفصيله من ناحية الطبيعة
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
المثالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة
بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية •

١٢ — الموسوعة التشريعية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد — ٢٠

الف صفحة) •

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا
ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات
المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية •

١٣ — التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزءان)
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض
المصرية .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض
المصرية .

١٥ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترتها محكمة
النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتب
موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

